الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية :العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: علم الاجتماع والديمغرافيا

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: .....

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في فرع: علم الاجتماع العمل والتنظيم

تخصص: إدارة الموارد البشرية

بعنوان

الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمع الريفي

من إعداد الطالبة:

بوساق هجيرة

تحت إشراف أستاذ التعليم العالي:

عيشور نادية

لجنة المناقشة

اسم ولقب الاستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتساب	الصفة
خواني أحمد عماد الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 02.	رئيسا
عيشور نادية	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 02	مشرفا ومقررا
بوطة عبد الحميد	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 02	عضوا ممتحنا
الأزهر العقبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر ـ بسكرة	عضوا ممتحنا
بن خالد جمال	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة	عضوا ممتحنا
كتفي ياسمينة	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ
عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥

سورة التوبة

شكر

أشكر الله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي **الدكتورة: عيشور نادية** لتفضلها بالإشراف على هذا العمل ،ومساعدتها لي بتقديمها جملة من الملاحظات والتوجيهات القيمة التي كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، الأستاذ الدكتور **لزهر العقبي** من جامعة بسكرة، الأستاذ الدكتور **بوطة عبد الحميد** من جامعة سطيف، الدكتور **عماد الدين خواني** من جامعة سطيف والدكتور **بن خالد جمال** من جامعة المسيلة، والدكتورة **كتفي ياسمينة** من جامعة المسيلة، وكذا أشكر الأستاذ **قجة رضا** على المساعدات التي قدمها لي ، وكل الذين لم يبخلوا عليا من زملائي بتوجيهاتهم القيمة بخصوص إنجاز الأطروحة.

وأخيرا أخص بالشكر أيضا صاحب مكتبة السفير بالمسيلة نصر خشاب الذي قدم لي كل التسهيلات لطبع وإخراج هذا العمل.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين، الأم الحنون والأب الفاضل اللذان كانا شمعتان أنارتا دربي. حفضهما اللّه ورعاهما.

إلى زوجي الكريم "لخميسي" الذي كان لي سندا ودعما معنويا لإتمام هذا العمل إلى أبنائي الأعزاء "طارق أيوب، ياسر عبد الرحمن، عبد المالك، أشرف" وأتنمى أن يسيروا على نفس الدرب.

إلى كل الإخوة والاخوات.

إلى روح أخي "نبيل" الذي فارقنا في أيام إخراج هذا العمل.

إلى كل محب للعلم والعلماء، إلى وطني الحبيب الجزائر حماه اللّه من غدر الأعداء.

بوساق هجيرة

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

فهرس المحتويات ..... IV-I

فهرس الجداول..... X-V

فهرس الأشكال..... XVI-XI

مقدمة..... أ- د

الفصل الأول: موضوع الدراسة

تمهيد ..... 6.

I-الإشكالية..... 7

II- الفرضيات..... 9

III- أهمية الدراسة..... 10

VI- أسباب اختيار الموضوع..... 11

V- أهداف البحث 11

VI- تحديد المفاهيم..... 12

VII- الدراسات السابقة..... 26

1- الدراسات الجزائرية..... 26

2-الدراسات العربية 32

VIII- المداخل النظرية للدراسة 38

1 - المداخل النظرية للتنمية 38

2- مداخل حديثة في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية لتحقيق التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي. 48

خلاصة 58

الفصل الثاني: الخدمة الاجتماعية التنموية

تمهيد 60

I الخدمة الاجتماعية..... 61

1- ماهية الخدمة الاجتماعية 61

2- طرق الخدمة الاجتماعية 80
3- نظريات الخدمة الاجتماعية 96
II- الخدمة الاجتماعية التنموية 98
1- أهمية الخدمة الاجتماعية التنموية..... 98
2- العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية..... 99
3- دور طرق الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي 102
خلاصة..... 115

الفصل الثالث: التنمية الاجتماعية ومجالاتها

تمهيـــد 117
I-التنمية الاجتماعية 118
1 - ماهية التنمية الاجتماعية 118
2- أهمية ومبادئ التنمية الاجتماعية 129
3- عناصر التنمية الاجتماعية 133
4- مقومات التنمية الاجتماعية..... 137
II - مجالات التنمية الاجتماعية..... 146
1-المجال الاقتصادي 146
2- المجال الاجتماعي 152
3 -المجال البشري 156
4- المجال السياسي..... 162
5- المجال البيئي 166
خلاصة..... 172

الفصل الرابع: تنمية المجتمع الريفي المحلي

تمهيد 174
I - تنمية المجتمع الريفي (المحلي) 175
1- المفاهيم المشابهة للمجتمع الريفي..... 175

2- خصائص المجتمع المحلي الريفي 176
3-خصائص السكان الريفيين..... 177
4-أسس التمييز بين الريف والحضر 179
5- النظريات المفسرة للاجتماع الريفي..... 183
6- مؤسسات ومنظمات تنمية المجتمع الريفي 185
7- مشروعات وهيئات تنمية المجتمع الريفي..... 186
8- القواعد الرئيسية لتنمية المجتمع المحلي الريفي 189
9- خطوات تنمية المجتمعات الريفية المحلية..... 192
II- التنمية في المجتمع الريفي الجزائري 194
1- خصائص المجتمع الريفي الجزائري 194
2- المسار التاريخي للتنمية في الريف الجزائر..... 200
خلاصة..... 228

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد 230
التعريف بمجال الدراسة الميدانية 231
1-التعريف بولاية المسيلة. 231
2- واقع التنمية في ولاية المسيلة 238
3- التعريف بالقرى ميدان الدراسة..... 247
4-المجال الزمني..... 249
5- المصادر والوسائط المعتمدة..... 250
6-العينة..... 251
7-المنهج: 253
8-الأدوات المنهجية 255
II – عرض البيانات العامة للمبحوثين (مواصفات العينة) 258
خلاصة..... 270

الفصل السادس: المعالجة السوسيو كمية وكيفية لبيانات الدراسة الميدانية

تمهيد 272
I. .....تفريغ
البيانات الميدانية 273
المعالجة السوسيو كيفية لبيانات التقنيات الكيفية للدراسة الميدانية 279
2-المعالجة السوسيو كمية لبيانات تقنية استمارة المقابلة (الاستبيان) للدراسة الميدانية 277
II-مناقشة النتائج الجزئية بالفرضيات وفي ضوء الدراسات السابقة والاتجاهات النظرية 408
1- مناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة 408
2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة..... 421
3- مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء المداخل النظرية للتنمية..... 422
III-الاقتراحات..... 422
1- المقترحات الخاصة بالقريتين 422
2-الاقتراحات الخاصة بالمسئولين على المشاريع التنموية 423
- خاتمة 425
- قائمة المصادر والمراجع 428
- الملاحق
الملحق رقم (1) :استمارة المقابلة (الاستبيان)
الملحق رقم(2) :دليل المقابلة

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول رقم (01): يوضح مدخل المعيشة المستدامة في كل من الريف والحضر:	55
02	الجدول رقم (02): يبين العلاقة بين مدخل سبل المعيشة المستدامة والمداخل الأخرى في التنمية	57
03	الجدول رقم (03): يبين مؤشرات التنمية السياسية	165
04	الجدول رقم(04): يمثل الخصائص المجتمعية في الريف والحضر:	177
05	الجدول رقم(05): يبين أمثلة لبعض الدول وما هي المعايير التي تستخدمها لتمييز بين المناطق الريفية عن الحضرية ومفهومها:	182
06	الجدول رقم (06): يبين تطور عدد السكان	194
07	الجدول رقم(07): يبين عدد السكان الإجمالي وتراجع نسبة سكان الريف خلال الفترة 1960-2010.	195
08	الجدول رقم (08): يبين توزيع سكان الريف حسب التعداد السكاني لسنة 2008 (RGPH 2008).	196
09	الجدول رقم(09): يبين حجم العائلات الريفية	196
10	الجدول رقم (10): يبين حجم العائلة ومستوى الدخل في الوطن العربي.	197
11	الجدول رقم(11) يبين تطور تعداد اليد العاملة النشيطة ونسبة الفلاحة من القوة العاملة النشيطة خلال 2007- 2013.	198
12	الجدول رقم (12): يبين تطور الإنتاج والاستهلاك الغذائي في الفترة 1970-1980	208
13	الجدول رقم (13): يبين أهداف المخططات التنموية بما فيها التنمية الريفية المتضمنة في المخططات.	210
14	الجدول رقم (14): يبين أهمية كل قطاع في التنمية الشاملة في الجزائر بما فيها التنمية الريفية المتضمنة في المخطط.	210
15	الجدول رقم (15): يبين المعطيات المناخية لولاية المسيلة للفترة 2013-2015.	232
16	الجدول رقم (16): يبين دوائر وبلديات ولاية المسيلة	233
17	الجدول رقم (17): يبين تطور تصنيف بلديات ولاية المسيلة بين إحصاء 1998 وإحصاء عام 2008.	234
18	الجدول رقم (18): يبين تطور عدد سكان ولاية المسيلة من 1966-2014.	235
19	الجدول رقم (19): يبين تطور عدد سكان ولاية المسيلة للفترة 2010-2014.	236
20	الجدول رقم (20): يبين هيكل سكان ولاية المسيلة لسنتي 2014 و2015.	237

21	الجدول رقم (21): يبين توزيع سكان ولاية المسيلة بين الريف والحضر.	237
22	الجدول رقم (22): يبين التوزيع العام للأراضي لسنة 2017.	238
23	الجدول رقم (23): يبين الموارد المائية وهياكل السقي الفلاحي.	239
24	الجدول رقم (24): يبين توزيع المساحة الصالحة للزراعة للموسم الفلاحي 2014-2015.	239
25	الجدول رقم (25): يبين الثروة الحيوانية 2017م	239
26	الجدول رقم (26): يبين تطور كمية الإنتاج النباتي من 2016 إلى 2018 (الوحدة: قنطار)	240
27	الجدول رقم (27): يبين تطور كمية الإنتاج الحيواني من 2016 إلى 2018م	240
28	الجدول رقم (28): يبين عدد مؤسسات التعليم المستعملة في المناطق الريفية والحضرية بولاية المسيلة للموسم الدراسي 2015/2014.	242
29	الجدول رقم (29): يبين حصيلة مؤشرات قطاع السكن لولاية المسيلة المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013.	243
30	الجدول رقم (30): يبين حصيلة مؤشرات قطاع الصحة لولاية المسيلة المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013م.	244
31	الجدول رقم (31): يبين توزيع الهياكل الصحية على البلديات الحضرية لولاية المسيلة لسنة 2014.	245
32	الجدول رقم (32): يبين توزيع الهياكل الصحية على البلديات الريفية لولاية المسيلة لسنة 2014	246
33	الجدول رقم (33): يوضح حجم كل أسرة من حجم العينـــــة	252
34	الجدول رقم (34): يوضح حجم كل أسرة من حجم العينـــــة	253
35	الجدول رقم (35): يبين جنس المبحوثين بالقريتين	258
36	الجدول رقم (36): يبين سن المبحوثين بالقريتين	258
37	الجدول رقم (37): يبين الحالة الاجتماعية للمبحوثين بالقريتين	259
38	الجدول رقم(38): يبين النشاط المهني للمبحوثين بالقريتين	260
39	الجدول رقم (39): يبين المستوى التعليمي للمبحوثين بالقريتين	262
40	الجدول رقم (40): يبين عدد أفراد الأسرة للمبحوثين بالقريتين	263
41	الجدول رقم (41): يبين الوضعية المهنية للمبحوثين بالقريتين	264
42	الجدول رقم(42): يبين نوع المنطقة للمبحوثين بالقريتين	265
43	الجدول رقم(43): يبين امتلاك مستثمرة فلاحية ومدة العمل فيها للمبحوثين بالقريتين	266
44	الجدول رقم (44):" يبين ممارسة عمل ثانوي للمبحوثين بالقريتين	267
45	الجدول رقم (45): يبين الدخل الشهري للمبحوثين بالقريتين	268
46	الجدول رقم(46): يبين الانخراط في الجمعية للمبحوثين بالقريتين	269

47	الجدول رقم (47): يبين محاور الملاحظة بقرية بئر ماضي	273
48	الجدول رقم(48): يبن محاور الملاحظة بقرية سيدي عامر	274
49	الجدول (49): يبين طبيعة السكن للمبحوثين بالقريتين	277
50	الجدول رقم (50): يبين كيفية السكن بالقريتين	279
51	الجدول رقم(51): يبين نوع السكن للمبحوثين بالقريتين	281
52	الجدول رقم(52): يبين عدد الغرف في السكن الريفي للمبحوثين بالقريتين	282
53	الجدول رقم (53): يبين التجهيزات الموجودة في المسكن للمبحوثين بالقريتين	283
54	الجدول رقم (54): يبين توفر المياه الصالحة للشرب بالنسبة للمبحوثين بالقريتين	286
55	الجدول رقم (55): يبين كيفية نقل المياه الصالحة للشرب بالنسبة للمبحوثين بالقريتين	288
56	الجدول رقم (56): يبين المسافة التي يتم نقل المياه عليها للمبحوثين بالقريتين	289
57	الجدول رقم (57): يبين حالة المسكن للمبحوثين بالقريتين	290
58	الجدول رقم(58): يبين مقترحات لحل مشكل السكن للمبحوثين بالقريتين	291
59	الجدول رقم (59): يبين توفر الغاز والكهرباء للمبحوثين بالقريتين	293
60	الجدول رقم (60): يبين وجود المركز الصحي للمبحوثين بالقريتين	295
61	الجدول رقم (61): يبين الوقت المستغرق للوصول إلى المركز الصحي حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	296
62	الجدول رقم (62): يبين المؤسسات العلاجية التي يتردد عليها المبحوثين بالقريتين في حالة المرض	297
63	الجدول رقم (63): يبين مناسبة الدخل لمصاريف الرعاية الصحية، حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	299
64	الجدول رقم (64): يبين نواحي القصور في مؤسسات العلاج الحكومية كما يراها المبحوثين بالقريتين	300
65	الجدول رقم (65): يمثل توزيع إمكانية النهوض بمستوى الخدمة الصحية في مؤسسات العلاج الحكومية كما يراها المبحوثين بالقريتين.	302
66	الجدول رقم(66): يبين توفر المؤسسات التعليمية للمبحوثين بالقريتين	304
67	الجدول رقم (67): يبين النشاطات التعليمية وعدد المتمدرسين	306
68	الجدول رقم (68): يبين المشكلات والصعوبات التي تواجه المتعلمين حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	306
69	الجدول رقم (69): يبين نسبة الأبناء الذين لم يكملوا دراستهم حسب إجابات المبحوثين بالقريتين.	308
70	الجدول رقم (70): يبين وجود برامج لمحو الأمية للمبحوثين بالقريتين	310

71	الجدول رقم (71): يبين توفر شبكة الطرق بالقريتين	311
72	الجدول رقم (72): يبين الطرق ومسالك المرور الموجودة	312
73	الجدول رقم(73): يبين كيفية التنقل للمدينة للمبحوثين بالقريتين	312
74	الجدول رقم (74): يبين المشكلات التي تترتب على صعوبة الانتقال من القرية وإليها للمبحوثين بالقريتين.	313
75	الجدول رقم (75): يبين وجود مبادرات ذاتية لحل مشكل التنقل من القرية وإليها للمبحوثين بالقريتين.	315
76	الجدول رقم (76): يبين أسباب عدم وجود مبادرات لحل مشكل النقل للمبحوثين بالقريتين	316
77	الجدول رقم(77): يبين مساهمة البلدية في حل مشكل النقل للمبحوثين بالقريتين.	317
78	الجدول رقم (78): يبين توفر الخدمات الإدارية للمبحوثين بالقريتين	318
79	الجدول رقم (79): يبين توفر شبكة الهاتف والإنترانت للمبحوثين بالقريتين	319
80	الجدول رقم (80): يبين معرفة الأخبار للمبحوثين بالقريتين	321
81	الجدول رقم (81): يبين مصادر معرفة الأخبار للمبحوثين بالقريتين	322
82	الجدول رقم (82): يبين أنواع البرامج التي يميل السكان إلى متابعتها حسب اجابات المبحوثين بالقريتين	323
83	الجدول رقم (83): يبين توفر الأنشطة الثقافية ونوعها للمبحوثين بالقريتين	325
84	الجدول رقم (84): يبين توفر دار للشباب ومكتبة عمومية للمبحوثين بالقريتين	326
85	الجدول رقم (85): يبين كيفية قضاء وقت الفراغ للمبحوثين بالقريتين	328
86	الجدول رقم (86): يبين كفاية وسائل الترويح للمبحوثين بالقريتين	329
87	الجدول رقم (87): يبين توفر الخدمات الدينية للمبحوثين بالقريتين.	330
88	الجدول رقم (88): يبين مصدر إنجاز المسجد للمبحوثين بالقريتين	331
89	الجدول رقم (89): يبين توفر خدمات الأمن للمبحوثين بالقريتين	332
90	الجدول رقم (90): يبين سبب عدم الشعور بالأمن للمبحوثين بالقريتين	333
91	الجدول رقم (91): يبين الشعور بالحرية للمبحوثين بالقريتين	335
92	الجدول رقم(92): يبين سبب عدم الشعور بكامل الحرية للمبحوثين بالقريتين	336
93	الجدول رقم (93): يبين الطبيعة القانونية للأراضي المستغلة للمبحوثين بالقريتين	338
94	الجدول رقم (94): يبين الاستفادة من الأراضي للمبحوثين بالقريتين	339
95	الجدول رقم (95): يبين مساحة الأراضي للمبحوثين بالقريتين	340
96	الجدول رقم (96): يبين نسبة الأراضي الزراعية من إجمالي مساحة الأراضي	341
97	الجدول رقم (97): يبين التوزيع العام الأراضي الزراعية لولاية المسيلة	342
98	الجدول رقم (98): يبين وجود أراض بور للمبحوثين بالقريتين	342

99	الجدول رقم (99): يبين طرق استصلاح الأرض للمبحوثين بالقريتين	343
100	الجدول رقم (100): يبين نسبة الأراضي الزراعية المروية خلال الفترة (2011-2015)	344
101	الجدول رقم (101): يبين مسؤولية انجاز برامج استصلاح الأرض للمبحوثين بالقريتين	345
102	الجدول رقم (102): يبين متطلبات الإسهام في إنجاز برامج استصلاح الأرض الزراعية للمبحوثين بالقريتين	346
103	الجدول رقم (103): يبين مصادر الري المستخدمة للمبحوثين بالقريتين	348
104	الجدول رقم (104): يبين منشآت التخزين في المستثمرة للمبحوثين بالقريتين	349
105	الجدول رقم (105): يبين نظام السقي المستخدم في المستثمرة الفلاحية للمبحوثين بالقريتين	350
106	الجدول رقم (106): يبين زراعة القمح للمبحوثين بالقريتين	352
107	الجدول رقم (107): يبين أنواع الحبوب المزروعة للمبحوثين بالقريتين	353
108	الجدول رقم (108): يبين التقنيات الزراعية المستعملة في المستثمرة للمبحوثين بالقريتين	354
109	الجدول رقم (109): يبين وجود الأشجار المثمرة بالمستثمرة للمبحوثين بالقريتين	356
110	الجدول رقم (110): يبين تعلم غرس وتقليم الأشجار للمبحوثين بالقريتين	357
111	الجدول رقم (111): يبين العوائق التي تعرقل تطوير الأشجار المثمرة للمبحوثين بالقريتين	358
112	الجدول رقم (112): يبين استخدام الحبوب المنتجة للمبحوثين بالقريتين	359
113	الجدول رقم (113): يبين استخدام الخضروات والفواكه المنتجة للمبحوثين بالقريتين	360
114	الجدول رقم (114): يبين تربية الحيوانات للمبحوثين بالقريتين	361
115	الجدول رقم (115): يبين مواقع التخزين المستعملة في المستثمرة للمبحوثين بالقريتين	362
116	الجدول رقم (116): يبين مصدر الأعلاف للمبحوثين بالقريتين	364
117	الجدول رقم (117): يبين طريقة التكاثر المتبعة من طرف المبحوثين بالقريتين	365
118	الجدول رقم(118): يبين توجيه إنتاج الحليب من طرف المبحوثين بالقريتين	366
119	الجدول رقم (119): يبين توجيه الصوف من طرف المبحوثين بالقريتين	367
120	الجدول رقم (120): يبين وجود وفيات في الحيوانات للمبحوثين بالقريتين	368
121	الجدول رقم (121): يبين توفر المصانع بالقريتين	370
122	الجدول رقم (122): يبين الصناعات الريفية للمبحوثين بالقريتين	372
123	الجدول رقم (123): يبين زراعة محاصيل يمكن تصنيعها من طرف المبحوثين بالقريتين	373
124	الجدول رقم (124): يبين سبب عدم تصنيع المحاصيل من طرف المبحوثين بالقريتين	374
125	الجدول رقم (125): يبين وجود السوق بالقريتين	375
126	الجدول رقم (126): يبين بيع المنتجات الصناعية الريفية في السوق بالقريتين	376
127	الجدول رقم (127): يبين طبيعة العمل للمبحوثين بالقريتين	378

128	الجدول رقم (128): يبين استعداد تعلم حرفة يدوية أخرى للمبحوثين بالقريتين	379
129	الجدول رقم (129): يبين وجود البطالة في الأسرة حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	380
130	الجدول رقم (130): يبين معدلات البطالة حسب الجنس وحسب الاقامة في الفترة 2007-2013.	382
131	الجدول رقم (131): يبين ضرورة عمل المرأة فحسب إجابات المبحوثين بالقريتين	382
132	الجدول رقم (132): يبين مساهمة المرأة في مداخيل الأسرة حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	384
133	الجدول رقم (133): يبين الموافقة على تعليم المرأة حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	386
134	الجدول رقم (134): يبين من يحوز على السلطة داخل القريتين	387
135	الجدول رقم (135): يبين حجم المشاركة السياسية للمبحوثين بالقريتين	390
136	الجدول رقم (136): يبين حجم المشاركة في الانتخابات المحلية للمبحوثين بالقريتين	391
137	الجدول رقم (137): يبين حجم المشاركة في الانتخابات الوطنية للمبحوثين بالقريتين	392
138	الجدول رقم (138): يبين الاستفادة من التشجير للمبحوثين بالقريتين	394
139	الجدول رقم (139): يبين توفر أراضي للرعي للمبحوثين بالقريتين	395
140	الجدول رقم (140): يبين الاستفادة من خدمات الردم التقني للنفايات للمبحوثين بالقريتين	397
141	الجدول رقم (141): يبين معاناة القرية من التلوثحسب إجابات المبحوثين بالقريتين	398
142	الجدول رقم(142): يبين توزيع نسبة انتشار الأمراض البيئة كما يراها المبحوثين بالقريتين.	399
143	الجدول رقم (143): يبين الاستفادة من تدابير الوعي الصحي للمبحوثين بالقريتين	401
144	الجدول رقم (144): يبين وجود المشاركةالشعبية حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	402
145	الجدول رقم (145): يبين مسؤولية اتخاذ القرارات للنهوض بالقرية حسب إجابات المبحوثين بالقريتين.	403
146	الجدول رقم (146): يبين اهتمام الحكومة باقتراحات سكان حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	404
147	الجدول رقم(147): يبين صور المشاركة الشعبية في برامج ومشاريع التنمية حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	406

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشكل رقم (01): يمثل تحديد الاحتياجات وعلاقتها بصياغة السياسة وتنفيذ البرامج التنموية	40
02	الشكل رقم: (02) يمثل المخطط العام لسياسة التجديد الريفي	222
03	الشكل رقم (03): يمثل مراحل بعث برنامج دعم التجديد الريفي	223
04	الشكل رقم (04): يمثل جنس المبحوثين بالقريتين	258
05	الشكل رقم (05): يمثل سن المبحوثين بالقريتين	259
06	الشكل رقم (06): يمثل الحالة العائلية للمبحوثين بالقريتين	260
07	الشكل رقم (07): يمثل النشاط المهني للمبحوثين بالقريتين	261
08	الشكل رقم (08): يمثل المستوى التعليمي للمبحوثين بالقريتين	262
09	الشكل رقم (09): يمثل عدد أفراد الأسرة للمبحوثين بالقريتين	263
10	الشكل رقم (10): يمثل الوضعية المهنية للمبحوثين بالقريتين	264
11	الشكل رقم (11): يمثل نوع المنطقة للمبحوثين بالقريتين	265
12	الشكل رقم (12): يمثل امتلاك مستثمرة فلاحية ومدة العمل فيها للمبحوثين بالقريتين	266
13	الشكل رقم (13): يمثل ممارسة عمل ثانوي للمبحوثين بالقريتين	267
14	الشكل رقم (14): يمثل الدخل الشهري للمبحوثين بالقريتين	268
15	الشكل رقم (15): يمثل الانخراط في جمعية للمبحوثين بالقريتين	269
16	الشكل رقم (16): يمثل طبيعة السكن للمبحوثين بالقريتين	278
17	الشكل رقم (17): يمثل كيفية السكن للمبحوثين بالقريتين	280
18	الشكل رقم (18): يمثل نوع السكن للمبحوثين بالقريتين	281
19	الشكل رقم (19): يمثل عدد الغرف في السكن الريفي للمبحوثين بالقريتين	282
20	الشكل رقم (20): يمثل التجهيزات الموجودة في المسكن للمبحوثين بالقريتين	284
21	الشكل رقم (21): يمثل توفر المياه الصالحة للشرب بالنسبة للمبحوثين بالقريتين	286
22	الشكل رقم (22): يمثل كيفية نقل المياه الصالحة للشرب بالنسبة للمبحوثين بالقريتين	288
23	الشكل رقم (23): يمثل المسافة التي يتم نقل المياه عليها للمبحوثين بالقريتين	290
24	الشكل رقم (24): يمثل حالة المسكن للمبحوثين بالقريتين	291

25	الشكل رقم (25): يمثل مقترحات لحل مشكل السكن للمبحوثين بالقريتين	292
26	الشكل رقم (26): يمثل توفر الغاز والكهرباء للمبحوثين بالقريتين	293
27	الشكل رقم (27): يمثل وجود المركز الصحي للمبحوثين بالقريتين	295
28	الشكل رقم (28): يمثل الوقت المستغرق للوصول إلى المركز الصحي حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	296
29	الشكل رقم (29): يمثل المؤسسات العلاجية التي يتردد عليها المبحوثين بالقريتين في حالة المرض	298
30	الشكل رقم (30): يمثل مناسبة الدخل لمصاريف الرعاية الصحية، حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	299
31	الشكل رقم (31): يمثل نواحي القصور في مؤسسات العلاج الحكومية كما يراها المبحوثين بالقريتين	300
32	الشكل رقم (32): يمثل توزيع إمكانية النهوض بمستوى الخدمة الصحية في مؤسسات العلاج الحكومية كما يراها المبحوثين بالقريتين.	302
33	الشكل رقم (33): يمثل توفر المؤسسات التعليمية للمبحوثين بالقريتين	305
34	الشكل رقم (34): يمثل المشكلات والصعوبات التي تواجه المتعلمين حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	307
35	الشكل رقم (35): يمثل نسبة الأبناء الذين لم يكملوا دراستهم حسب إجابات المبحوثين بالقريتين.	309
36	الشكل رقم (36): يمثل وجود برامج لمحو الأمية للمبحوثين بالقريتين	310
37	الشكل رقم (37): يمثل توفر شبكة الطرق بالقريتين	311
38	الشكل رقم (38): يمثل كيفية التنقل للمدينة للمبحوثين بالقريتين	313
39	الشكل رقم (39): يمثل المشكلات التي تترتب على صعوبة الانتقال من القرية وإليها للمبحوثين بالقريتين.	314
40	الشكل رقم (40): يمثل وجود مبادرات ذاتية لحل مشكل التنقل من القرية وإليها للمبحوثين بالقريتين	315

41	الشكل رقم (41): يمثل أسباب عدم وجود مبادرات لحل مشكل النقل للمبحوثين بالقريتين	316
42	الشكل رقم (42): يمثل مساهمة البلدية في حل مشكل النقل للمبحوثين بالقريتين.	317
43	الشكل رقم (43): يمثل توفر الخدمات الإدارية للمبحوثين بالقريتين	318
44	الشكل رقم (44): يمثل توفر شبكة الهاتف والإنترانت للمبحوثين بالقريتين	320
45	الشكل رقم (45): يمثل معرفة الأخبار للمبحوثين بالقريتين	321
46	الشكل رقم (46): يمثل مصادر معرفة الأخبار للمبحوثين بالقريتين	322
47	الشكل رقم (47): يمثل أنواع البرامج التي يميل السكان إلى متابعتها حسب اجابات المبحوثين بالقريتين	324
48	الشكل رقم (48): يمثل توفر الأنشطة الثقافية ونوعها للمبحوثين بالقريتين	326
49	الشكل رقم (49): يمثل كفاية وسائل الترويح للمبحوثين بالقريتين	329
50	الشكل رقم (50): يمثل توفر الخدمات الدينية للمبحوثين بالقريتين.	330
51	الشكل رقم (51): يمثل مصدر إنجاز المسجد للمبحوثين بالقريتين	332
52	الشكل رقم (52): يمثل توفر خدمات الأمن للمبحوثين بالقريتين	333
53	الشكل رقم (53): يمثل سبب عدم الشعور بالأمن للمبحوثين بالقريتين	334
54	الشكل رقم (54): يمثل الشعور بالحرية للمبحوثين بالقريتين	335
55	الشكل رقم (55): يمثل سبب عدم الشعور بكامل الحرية للمبحوثين بالقريتين	336
56	الشكل رقم (56): يمثل الطبيعة القانونية للأراضي المستغلة للمبحوثين بالقريتين	339
57	الشكل رقم (57): يمثل الاستفادة من الأراضي للمبحوثين بالقريتين	340
58	الشكل رقم (58): يمثل مساحة الأراضي للمبحوثين بالقريتين	341
59	الشكل رقم (59): يمثل وجود أراض بور للمبحوثين بالقريتين	342
60	الشكل رقم (60): يمثل طرق استصلاح الأرض للمبحوثين بالقريتين	344
61	الشكل رقم (61): يمثل مسؤولية انجاز برامج استصلاح الأرض للمبحوثين بالقريتين	345

62	الشكل رقم (62): يمثل متطلبات الإسهام في إنجاز برامج استصلاح الأرض الزراعية للمبحوثين بالقريتين	346
63	الشكل رقم (63): يمثل مصادر الري المستخدمة للمبحوثين بالقريتين	348
64	الشكل رقم (64): يمثل منشآت التخزين في المستثمرة للمبحوثين بالقريتين	349
65	الشكل رقم (65): يمثل نظام السقي المستخدم في المستثمرة الفلاحية للمبحوثين بالقريتين	350
66	الشكل رقم (66): يمثل زراعة القمح للمبحوثين بالقريتين	352
67	الشكل رقم (67): يمثل أنواع الحبوب المزروعة للمبحوثين بالقريتين	353
68	الشكل رقم (68): يمثل التقنيات الزراعية المستعملة في المستثمرة للمبحوثين بالقريتين	355
69	الشكل رقم (69): يمثل وجود الأشجار المثمرة بالمستثمرة للمبحوثين بالقريتين	356
70	الشكل رقم (70): يمثل تعلم غرس وتقليم الأشجار للمبحوثين بالقريتين	357
71	الشكل رقم (71): يمثل العوائق التي تعرقل تطوير الأشجار المثمرة للمبحوثين بالقريتين	358
72	الشكل رقم (72): يمثل استخدام الحبوب المنتجة للمبحوثين بالقريتين	360
73	الشكل رقم (73): يمثل استخدام الخضروات والفواكه المنتجة للمبحوثين بالقريتين	361
74	الشكل رقم (74): يمثل تربية الحيوانات للمبحوثين بالقريتين	362
75	الشكل رقم (75): يمثل مواقع التخزين المستعملة في المستثمرة للمبحوثين بالقريتين	364
76	الشكل رقم (76): يمثل مصدر الأعلاف للمبحوثين بالقريتين	365
77	الشكل رقم (77): يمثل طريقة التكاثر المتبعة من طرف المبحوثين بالقريتين	366
78	الشكل رقم (78): يمثل توجيه إنتاج الحليب من طرف المبحوثين بالقريتين	368
79	الشكل رقم (79): يمثل توجيه الصوف من طرف المبحوثين بالقريتين	369
80	الشكل رقم (80): يمثل وجود وفيات في الحيوانات للمبحوثين بالقريتين	370
81	الشكل رقم (81): يمثل توفر المصانع بالقريتين	371

82	الشكل رقم (82): يمثل الصناعات الريفية للمبحوثين بالقريتين	372
83	الشكل رقم (83): يمثل زراعة محاصيل يمكن تصنيعها من طرف المبحوثين بالقريتين	373
84	الشكل رقم (84): يمثل سبب عدم تصنيع المحاصيل من طرف المبحوثين بالقريتين	374
85	الشكل رقم (85): يمثل وجود السوق بالقريتين	376
86	الشكل رقم (86): يمثل بيع المنتجات الصناعية الريفية في السوق بالقريتين	377
87	الشكل رقم (87): يمثل طبيعة العمل للمبحوثين بالقريتين	378
88	الشكل رقم (88): يمثل استعداد تعلم حرفة يدوية أخرى للمبحوثين بالقريتين	379
89	الشكل رقم (89): يمثل وجود البطالة في الأسرة حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	381
90	الشكل رقم (90): يمثل ضرورة عمل المرأة حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	383
91	الشكل رقم (91): يمثل مساهمة المرأة في مداخيل الأسرة حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	385
92	الشكل رقم (92): يمثل الموافقة على تعليم المرأة حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	386
93	الشكل رقم (93): يمثل من يحوز على السلطة داخل القريتين	388
94	الشكل رقم (94): يمثل حجم المشاركة السياسية للمبحوثين بالقريتين	390
95	الشكل رقم (95): يمثل حجم المشاركة في الانتخابات المحلية للمبحوثين بالقريتين	392
96	الشكل رقم (96): يمثل حجم المشاركة في الانتخابات الوطنية للمبحوثين بالقريتين	393
97	الشكل رقم (97): يمثل الاستفادة من التشجيرللمبحوثين بالقريتين	395
98	الشكل رقم (98): يمثل توفر أراضي للرعي للمبحوثين بالقريتين	396
99	الشكل رقم (99): يمثل الاستفادة من خدمات الردم التقني للنفايات للمبحوثين بالقريتين	397
100	الشكل رقم (100): يمثل معاناة القرية من التلوثحسب إجابات المبحوثين بالقريتين	398
101	الشكل رقم (101): يمثل توزيع نسبة انتشار الأمراض البيئة كما يراها المبحوثين في القريتين.	400

102	الشكل رقم (102): يمثل الاستفادة من تدابير الوعي الصحي للمبحوثين بالقريتين	401
103	الشكل رقم (103): يمثل وجود المشاركةالشعبية حسب إجابات المبحوثين بالقريتين.	402
104	الشكل رقم (104): يمثل مسؤولية اتخاذ القرارات للنهوض بالقرية حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	403
105	الشكل رقم (105): يمثل اهتمام الحكومة باقتراحات سكان حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	405
106	الشكل رقم (106): يمثل صور المشاركة الشعبية في برامج ومشاريع التنمية حسب إجابات المبحوثين بالقريتين	406

مقدمة

مقدمة

تعد قضية التنمية من أهم قضايا العالم المعاصر، لأنها أصبحت تشكل اتجاها مهما في مختلف الأنشطة والفعاليات القومية، وإذا كانت تعتبر من ضروريات المجتمعات المعاصرة فهي حتمية ومطلبا أساسيا بالنسبة للمجتمعات النامية، لأن قضية تخلف مجتمعات الدول النامية لا تزال موضع اهتمام ودراسة من قبل المختصين في مجالات عدة ولأن التنمية تعتبر الأداة أو الطريقة الأساسية التي يمكن بمقتضاها أن تواجه هذه الدول عوامل التخلف في بيئتها الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا ما جعل مختلف العلوم تهتم بقضية التنمية فنجد أنها شغلت حيزا واسعا في كتابات علماء الاجتماع والاقتصاد والأنثروبولوجيا، ولكن في الوقت الذي يركز فيه علماء الاقتصاد على التنمية الاقتصادية وأساليبها لكي يتعرفوا على إمكانية تنمية هذه الدول تنمية اقتصادية ذاتية، فإن علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يركزون اهتماماتهم على دراسة الشخصية الجديدة التي بدأت هذه الدول باكتسابها، ثم دراسة البناء الاجتماعي القائم وتحليله لمعرفة مدى ملاءمته لتحقيق التنمية الشاملة.[1]

وبذلك لم تعد قضية التنمية تشغل رجال الاقتصاد والاجتماع أو الإدارة أو مخططي السياسات العامة في حكومات الدول النامية فقط، بل هي قضية تشغل كل الميادين دون استثناء، وتعتبر الخدمة الاجتماعية إحدى الميادين التي تعمل في مجال التنمية الاجتماعية باعتبار أن فلسفتها تتفق وفلسفة التنمية الاجتماعية، فهما يسعيان إلى تحقيق هدف مشترك وهو رفع مستوى حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات، وذلك باستغلال الموارد البشرية والطبيعية المتاحة والتي تتيحها من أجل نهوض وتقدم ورفاهية المجتمع والفرد.

كما تعد مهنة الخدمة الاجتماعية أداة ووسيلة من وسائل تحقيق تنمية المجتمعات المحلية، حيث تهتم بالعلاقات الاجتماعية وتعتمد على الحقائق العلمية، وهي تقدم خدمات مباشرة للأفراد والجماعات والمجتمعات، وتشكل في نفس الوقت كل أنشطة التنمية الاجتماعية، وتقوم بدور أساسي في مساعدة الأفراد والجماعات على التكيف في المجتمع، سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية.

ولما كانت الظروف والأوضاع التي تعاني منها الدول النامية تفرض على مهنة الخدمة الاجتماعية أن تعطي الأولوية للأخذ بالاتجاهات التنموية، التي تستهدف تغييرات في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبشرية والبيئية، وهذه التغييرات لابد أن تكون متكاملة ومتكافئة والشاملة.

وما دامت المجتمعات النامية مقسمة إلى ريف وحضر، فإنه لابد أن تسيير عملية التنمية المحلية بخطى متوازية ومتكاملة مع التنمية القومية في مختلف المجالات والنشاطات، وبما أن هذه الدول تتميز بكونها مجتمعات ريفية بالدرجة الأولى، لأن أغلب سكان العالم خاصة في الدول النامية يعيشون في الريف، ومادام الريف يتجسد في القرية فإن حجر الزاوية في بناء الدولة القوية هو القرية الحديثة مع مراعاة الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والاهتمام بمشاركة الريفيين في تعميم الخطط وإقراراها وتنفيذها، ويمكن أن نذهب مع فاتسال نارين *Vatsal Narain* في أنه

[1] محمد الجوهري وزملائه، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، ط1، مصر، 1983، ص5.

إذا أرادت الدول أن تحقق بعض الفوائد والمكتسبات من وراء التنمية الاجتماعية، وإذا أرادت أن تصل هذه الفوائد إلى الناس فينبغي أن تعطي أولوية للتنمية الريفية.[1]

ولذلك فإن التخطيط للتنمية الشاملة لابد أن يتضمن فهما علميا لعناصر البناء الاجتماعي في المجتمع الريفي من علاقات اجتماعية وفئات وطبقات وقيم ومعتقدات، بالإضافة إلى النواحي الاقتصادية والسياسية، وهذا ما يعبر عنه عادة بالمنهج التكاملي في التخطيط التنموي[2]

والجزائر كغيرها من البلدان النامية قد أولت اهتماما بالغا بقضية التنمية، فقد تبنت الحكومات الجزائرية المتعاقبة التنمية أداة ووسيلة للنهوض بمستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري، شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية، فقد سعت منذ الاستقلال إلى تسطير السياسات التنموية قصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي حاولت من خلالها أن تمنح الجميع فرصا متساوية لبلوغ التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والأمر كما جاء في الميثاق الوطني لسنة 1986 والذي يتعلق بإيجاد شروط التنمية الدائمة، والتي تمكن من خلال مسعى شامل منسجم في تصوره مدعوم في تطبيقه من إنجاز مجال جغرافي منظم، يتسنى فيه التقويم الأقصى للموارد والتوزيع العقلاني للسكان ،"فاهتمت بتنمية الأقاليم الريفية وذلك للأهمية التي احتلها الريف الجزائري في مناهضة الاستعمار فكانت أولى عمليات التحرير تنطلق من المناطق الريفية".[3]

وقد عملت الجزائر من خلال تجربة التسيير الذاتي والثورة الزراعية ثم المخططات التنموية ابتداء من 1967 إلى سنة 2000، وطبقت خلال هذه الفترة خطط خماسية متعددة من أجل النهوض بالتنمية.

وتعتبر مرحلة التسعينيات مرحلة انتقالية وفاصلة بين النهج الاشتراكي في التخطيط المركزي للاقتصاد وتحرير السوق الجزائرية، وإلحاقها بآليات الأسواق العالمية ومحاولة تصفية القطاع العام وفتح المجال للقطاع الخاص.

كما طبقت الجزائر خطط للتنمية الريفية مع مطلع سنة 2000، بدأت بالخطة الخماسية الأولى 2000-2005 يتخللها مشروع إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة 2004، ثم سياسة التجديد الريفي من 2006-2014، واشتملت كل مرحلة على مجموعة من الإجراءات والبرامج من أجل تطوير وتنمية الريف الجزائري.

ولكن وعلى الرغم من المحاولات المبذولة والبرامج المسطرة والسياسات التنموية المتبعة من أجل تطوير الريف إلا أنه لم يستفيد من هذه البرامج بالشكل المطلوب، فما يؤخذ على السياسات التنموية في الجزائر أنها اهتمت بالكم أكثر من اهتمامها بالكيف وبالمدينة أكثر من الريف، ولأنها ركزت منذ البداية على تطوير تنمية الفلاحة متجاهلة ضرورة تنمية المناطق الريفية كحتمية لتنمية الفلاحة، وهذا ما أكدته الإحصائيات والدراسات السابقة.

فمظاهر الهشاشة الاجتماعية والفقر والبطالة والأمية وانعدام الأمن الغذائي ونقص الخدمات والتصحر والتلوث... كلها مشكلات تفاقمت وأصبحت مصدر قلق يمس التنمية البشرية والبيئية للأقاليم الريفية، فمشكلة تخلف الريف تعتبر إحدى العقبات الأساسية التي تعترض الموارد البشرية المدربة والمؤهلة والواعية للمشاركة في التنمية

---

[1] أحمد الربايعية: مقومات التنمية ومعوقاتها (دراسة تطبيقية في الريف الأردني)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الأردن، ط1، 1988، بحث نشر، ص10

[2] المرجع نفسه، ص9.

[3] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1992، ص61.

الاقتصادية والاجتماعية، كما تؤدي إلى الحرمان من الموارد الاقتصادية وإلى التوزيع غير العادل للإنتاج وبطالة اليد العاملة والهجرة إلى المدن... الخ، وعليه فمشكلة تخلف الريف تعد من أهم الأسباب التي تقف في طريق المجتمع لتحقيق التقدم والرفاهية لأبنائه.

وهذا ما جعل الخدمة الاجتماعية التنموية للمجتمع الريفي الجزائري إحدى وظائف الحكومة الهامة والتي وضعت وزارة خاصة بالتنمية الريفية هي وزارة التنمية الريفية والصيد البحري، حيث سطر الساسة وصناع القرار مشاريع وبرامج تنموية هامة وكثيرة، من اجل النهوض بالخدمة الاجتماعية في كل مجالاتها.

وتشير الخدمات الاجتماعية التنموية الريفية إلى العمليات التي يمكن أن توحد جهود الأفراد ومؤسسات الدولة قصد تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية لسكان المجتمعات الريفية ،وتحقيق تماسك بنيان المجتمع وتوازن قواه واستغلال موارده استغلال عقلانيا ،إضافة إلى عملية تهيئة عوامل التقدم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق مساهمة أفراد المجتمع ومنظماته واستغلال طاقاته وإمكاناته، وأن التنمية الاجتماعية باعتبارها عملية تغيير مؤسسي مخطط، للوصول إلى مواءمة أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والسياسات والبرامج الاجتماعية التنموية، وتغيير الظروف أو التكيف الهادف مع الظروف، تهدف إلى الوقوف على واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والبشرية والسياسية وغيرها من جوانب الحياة السائدة في الريف الجزائري، وذلك لمعرفة حجم الخدمات الاجتماعية، والمرافق العامة المتوفرة في الريف الجزائري من حيث الكم والكيف.

نظرا لأهمية هذه العناصر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووفقا لذلك كان لزاما على الطالبة البحث في واقع الخدمات الاجتماعية التنموية في المجتمع الريفي الجزائري، قصد الوقوف على حقيقة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبشرية والبيئية والسياسية في الريف الجزائري، ومحاولة تحليلها وتشخيصها، لمعرفة التقدم الذي حققه المجتمع الريفي الجزائري، والوقوف على المعوقات الأساسية التي تعترض الجهود التنموية، قصد إزالتها والتغلب عليها.

ولما كانت الخدمة الاجتماعية أداة ووسيلة من وسائل التنمية الاجتماعية لتحقيق النهوض بالمجتمع الريفي،جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على الخدمة الاجتماعية التي تقدمها البرامج والسياسات التنموية في الريف الجزائري، بعد ما نفذت الدولة العديد من المخططات التنموية، وفي إطار هذا الهدف العام فقد تحددت أهداف البحث من خلال محاولة الوقوف على حجم الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة المتوفرة بميدان الدراسة (قرية بئر ماضي وقرية سيدي عامر). نظرا لأهمية هذه العناصر في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة الوقوف على خصائص النشاط الزراعي وتربية الحيوانات في القريتين باعتبار أن الزراعة مهنة الريفيين الرئيسية، ومحاولة معرفة ومقارنة بين مؤشرات التنمية الاجتماعية في المناطق الشمالية والجنوبية للولاية ميدان الدراسة، ومعرفة طبيعة وحجم المشاركة الشعبية في عملية التنمية.

ولتحقيق هذا الهدف كان لزاما على البحث السير وفق خطة بحث اشتملت على مقدمة وستة فصول وخاتمة.

الجانب النظري اشتمل على أربعة فصول، **الفصل الأول** تناول مدخل عام للدراسة تم التطرق فيه إلى إشكالية الدراسة، ثم صياغة فروض الدراسة الميدانية، وتوضيح أهمية الموضوع وأسباب وأهداف اختياره، وعرض للمفاهيم الرئيسية في البحث، كما تم تناول الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا المختلفة، والمداخل النظرية للتنمية من منظور عام ومن منظور الخدمة الاجتماعية.

وفي **الفصل الثاني** فقد قسم إلى محورين، تناول المحور الأول الخدمة الاجتماعية من خلال عرض الأهمية والفلسفة والمبادئ والطرق والنظريات، وفي المحور الثاني تناول الخدمة الاجتماعية التنموية حيث تم التطرق إلى مفهوم الخدمة الاجتماعية التنموية، والعلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ودور الخدمة الاجتماعية في التنمية الاجتماعية، وطرق الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع الريفي من خلال عرض لأدوار الأخصائي الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية.

و**الفصل الثالث** جاء بعنوان ماهية التنمية الاجتماعية ومجالاتها، تناول المحور الأول: ماهية التنمية الاجتماعية، حيث تم التطرق فيه إلى الخلفية التاريخية وعرض لبعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية وفلسفة التنمية الاجتماعية وأهدافها ومبادئها واستراتيجياتها ومقومتها، ثم عرض في المحور الثاني لأهم مجالات التنمية الاجتماعية بطريقة تخدم فرضيات البحث.

وأما **الفصل الرابع** تناول المحور الأول تنمية المجتمع الريفي، تم التطرق إلى مفاهيم مشابهة للمجتمع الريفي وإلى خصائص المجتمع الريفي والسكان الريفيين وإلى أسس ومبادئ تنمية المجتمع الريفي، ومؤسسات ومنظمات التنمية الريفية وهيئات تنمية المجتمع الريفي، ثم تطرق المحور الثاني إلى خصائص المجتمع الريفي الجزائر، كما تم عرض لمسار التنمية الريفية بالجزائر من خلال لمحة تاريخية من قبل (1830إلى2014).

أما **الجانب الميداني** فقد جاء فيه فصلين، **الفصل الخامس** فقد تم التطرق فيه إلى منهجية البحث والتعريف بميدان الدراسة، حيث قامت الطالبة بتوضيح المنهج المستعمل في الدراسة ومصادر جمع المادة العلمية النظرية والميدانية، وتحديد عينة البحث التي تخدم الموضوع، ثم عرض لمحة تاريخية وجغرافية وديمغرافية عن ميدان الدراسة. والمدة الزمنية التي استغرقتها الطالبة لإجراء الدراسة الميدانية.

وعرض في **الفصل السادس** لنتائج الدراسة الميدانية، وتحليل البيانات وتفسيرها ثم مناقشتها في ضوء فرضيات البحث، وفي ضوء الدراسات السابقة، وفي ضوء النماذج التنموية، وإعطاء مجموعة من الاقتراحات التي تبين ضرورتها بالنسبة للتنمية الاجتماعية بالمجتمع الريفي سواء بالنسبة للقريتين أو بالنسبة للمسئولين، ثم خاتمة.

الفصل الأول

موضوع الدراسة

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الثاني

الخدمة الاجتماعية التنموية

تمهيد:

تعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية بمعناها الحديث وليدة القرن العشرين، فهي تعد ظاهرة حديثة النشأة والتكوين ولكن الشذرات الأولى لظهورها تعود إلى بداية التاريخ البشري، فمنذ القدم والناس تسعى بشكل وظيفي متكامل إلى التعاون وتقديم الخدمات الاجتماعية لبعضها البعض، حيث كانت للدوافع الدينية والإنسانية دورا كبير في تقديم المساعدات للضعفاء والعجزة والمحتاجين من أفراد المجتمع، ولقد كانت نشاطات الرعاية الاجتماعية التي مارستها الجماعات والمجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ هي البذور الأولى التي نبتت عنها المهنة، حيث كان ظهورها كمهنة متخصصة نتيجة لتجارب عديدة وجهود متواصلة في مواجهة المشكلات الإنسانية، والتغيرات السريعة التي صاحبت الثورة الصناعية وتعقد الحياة والضغوط المتزايدة، في فترة عجزت فيها النظم الاجتماعية القائمة في ذلك الوقت عن مواجهتها.

ولقد حققت الخدمة الاجتماعية تطورا كبيرا خلال القرن العشرين، حيث أصبحت تقوم على أساس علمي، كما أن هذه المهنة تخصصت لتسيير العلاقات الاجتماعية الأساسية بين الأفراد والجماعات والنظم[1].

وأصبحت وظيفتها تقديم المساعدات والدعم والمعونة وحل المشكلات الفردية والجماعية والمجتمعية، وقد ارتبط مفهومها في الآونة الأخيرة بالتنمية الاجتماعية. وذلك من منطلق أن التنمية هي الوسيلة والغاية لتحقيق طموحات المجتمع وأهدافه.

فمن خصائص الخدمة الاجتماعية أنها تقوم برعاية كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية والبيئية التي تؤثر على حياة الفرد والجماعة والمجتمعات المحلية، وهي بالتالي أصبحت ذات نشاط مزدوج، حيث أنها لا تستهدف مساعدة الأفراد والجماعات فحسب بل تهدف أيضا إلى تحسين الأحوال الاجتماعية برفع المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ...الخ، وتحسين ظروف العمل والسعي وراء إصدار تشريعات اجتماعية عاجلة، وهو ما يعرف بالاتجاه التنموي لمهنة الخدمة الاجتماعية.

ومنه ظهر مصطلح الخدمة الاجتماعية التنموية كتخصص علمي مهني، وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على نشأة وتطور الخدمة الاجتماعية وأهمية وفلسفة ومبادئ وطرق الخدمة الاجتماعية، ونظريات الخدمة الاجتماعية، والعلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، وأهداف وفلسفة الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، وطرق الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي، وأدوار الأخصائي الاجتماعي في تنمية المجتمع المحلي والمستحدث.

[1] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص107.

I- الخدمة الاجتماعية:

1- ماهية الخدمة الاجتماعية:

1-1- نشأة وتطور الخدمة الاجتماعية: عرف الإنسان الرعاية الاجتماعية منذ أن عرف الاستقرار والتجمع، ويرتبط ظهور التفكير الاجتماعي الذي وضع في الفكر المصري القديم وكذلك في الفكر الصيني والهندي، قبل أن يظهر التفكير الاجتماعي عند فلاسفة اليونان القدامى.

ويمكن القول بأن أهم الاتجاهات التي كان ينصب حولها التفكير الاجتماعي القديم، يمكن تلخيصها في ثلاثة اتجاهات رئيسية: منها اعتبار الدين عامل أساسي في التفكير الاجتماعي القديم، ومنها ظهور اليوتوبيات كفكرة مثالية يريد بها المفكر أن يصل بمجتمعه الذي يعيش فيه إلى المدن الفاضلة، ثم البحث عن أخلاقيات تنظيم السلوك الإنساني لتجعله متجها إلى الفضيلة وبعيدا عن الشرور[1].

وهذه الاتجاهات التي حددت ملامح التفكير الاجتماعي القديم، والذي جعل الاهتمام بالمرضى والمعوقين يأخذ مكانا متميزا بين مختلف الاهتمامات المجتمعية الأخرى، التي تتناول مختلف نواحي الحياة، وكان هذا الاهتمام في مجموعه رعاية للمرضى والمعوقين، واتخذ صورا شتى سواء كان بالمغالاة في العطاء والخدمات لهم أو تقربا من المعبود وكان للدوافع الإنسانية والدينية دور كبير في حث الأفراد على مساعدة الضعفاء والعجزة والفقراء، فعرفت على أنها واجب إنساني حثت عليه الأديان، وعمل بها الإنسان لمساعدة أخيه الإنسان.

ونظرا لاختلاف مفهوم وأساليب الخدمة الاجتماعية عبر العصور، فسنعرض الخدمة الاجتماعية في العصور القديمة والوسطى والحديثة.

أولا-الخدمة الاجتماعية في العصور القديمة: تباينت الاهتمامات المجتمعة بالمرضى والمعوقين عبر التاريخ بين الرعاية الإيجابية وبين المعاملة الشاذة، فقد ذكرت كتب التاريخ أن منفتاح الأول (حوالي **1200 ق م)** قام بعزل آلاف المجذومين من بني إسرائيل في محاجر طرة، ثم أسكنهم بعد ذلك في مدينة تانيس بشمال شرق الدلتا وكانت المدينة خالية بعد طرد الهكسوس منها، ويقال أن استفحال المرضى بين بني إسرائيل كان من الأسباب التي دفعت الفراعنة إلى طرد اليهود من مصر، وسنعرض الآن صور الخدمات الاجتماعية في المجتمعات التالية:

أ- **الخدمة الاجتماعية عند المصريين:** لا شك أنه كان لآثار قدماء المصريين الفضل الأكبر في معرفة ما كانوا يقومون به من خدمات اجتماعية كانت تؤدى للشعب منذ آلاف السنين، ولقد كان التعاون أساس المجتمع المصري القديم، حيث ظهرت معاملة واضحة في تكوين القرى وحمايتها من خطر الفيضانات وفي نظم الزراعة والري وبناء المساكن وفي نقل المؤن والحاجات الضرورية -وكان كل ذلك يتم بمجهود الجماعة وتضامنها مما ساهم في تكوين مجتمع سليم يحرص على راحة أفراده وأمنهم وهذا يتمثل في[2]:

- **مظاهر الإحسان:** ويتضح ذلك من الصور والرسوم المنقوشة على الجدران معابد قدماء المصريين وقبورهم، وكان ذلك يتم عن طريق الدولة، فكان رئيس البلاد يرأس الحفلات التي تجمع فيها التبرعات وتوزع على الفقراء والمحتاجين كما كان بمثابة الكافل لمن لا أم له والملجأ لليتيم والعون للشيخ (المسن) والمعين الثابت لكل محتاج.

---

[1] **محمد بيومي**، تاريخ التفكير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1981، ص 3.

[2] **محمد كامل البطريق**: الخدمة الاجتماعية، مهنة ذات علم وفن، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1962، ص-ص 3، 5.

ويتجلى ذلك وضوحا في لوحة وجدت في قبر إمنحنت الثالث جاء فيها " لقد أعطيت الخبز للجائع وسمحت لمن لا يستطيع عبور النيل أن يستعمل قاربي، وكنت أبا لليتيم وزوجا للأرملة وواقيا لمن يعاني الفقر ".

كما كانت المعابد بمعظمها تستعمل كمراكز للبر والإحسان بجانب تلقين العلوم والفنون والآداب، وكان بعضها يستعمل كملاجئ للعجزة والمقعدين والمرضى حتى مرض العقول فقد تسامت فلسفة قدماء المصريين على المبدأ القائل: "البقاء للأصلح " ولذا عزلوهم عن المجتمع ومنحوهم حق الحياة ومدوهم بالغذاء والإمكانيات المريحة والعناية الخاصة حتى تقضي الآلهة فيهم شأنها للتكفير عن الذنوب إذا كانوا يعتقدون أن المجنون لا بد أنه أخطأ في حق الآلهة.

– **مظاهر رعاية الأسرة:** كان قدماء المصريين أكثر الناس اعتزازا بالأسرة وتكوينها وتوطيد علاقاتها ة روابطها، وتدل الآثار على ما كان للأسرة من مكانة عندهم (مركز ممتاز لرب الأسرة كذلك للمرأة فكان لها الحق في ممارسة نواحي النشاط المختلفة من تجارة وزراعة بجانب رعايتها للأسرة).

– **مظاهر الترويح:** عني الفراعنة بإنشاء الحدائق العامة للأطفال كما عنوا بالألعاب الرياضية (ألعاب الحكشة "الهوكي" الباسبول، كرة المضرب والكرة والصولجان "البولو"، الفروسية، السباحة، الصيد والرماية، إضافة إلى الموسيقى والغناء والفنون الجميلة ...الخ).

– **مظاهر رعاية العمال:** وهذا يتمثل في تحسين حالة العمال لجهة سد حاجاتهم، وتبين لوحات رمسيس الثاني حرصه على توفير الطعام لعماله وإقامتهم في مكان صحي نظيف وتبريد مياه الشرب وتوفير الأحذية والملابس والعطور.

– **مظاهر تنسيق الخدمات:** ويتمثل بإحصاء معابد الرعاية وأماكنها والأموال الخيرية المخصصة لها. وهذا النظام هو أقرب ما يكون إلى فكرة سجل تبادل المعلومات الذي يعتبر من أحدث النظم في تنسيق المجتمع.

– **نظام الحكم:** كان نظام الحكم عند المصريين القدماء لا مركزي حيث كانت كل ولاية تختص بالحكومة الإقليمية أو البلدية ويديرها حاكم أو مدير مكلف برعاية شؤونها، ويعتبر ذلك نظاما ديمقراطيا وهذا يدل على استقرار مجتمعهم في ظل حضارة عتيدة.[1]

ب– الخدمة الاجتماعية عند اليونان: عند النظر إلى اليونان القدامى ونسقهم الاجتماعي فهناك أسلوب شاذ يساير فلسفتهم في النظر إلى الحياة، فقوانين "**ديكورجوس**" الاسبرطي و"**سلون**" الأثيني كانت تسمح بالتخلص بمن بهم نقص جسمي، كما أعلن أفلاطون وأرسطو وطاليس موافقتهما على هذا العمل، وكانت السلال تباع علنا في أسواق اسبرطة وأثينا ليوضع فيها الصغار المشوهين خارج المدينة إهلاكا لهم.

أما المريض العقلي أو النفسي فقد عرفه الإنسان منذ القديم، وعرفه اليونان عندما وضع "أيبوقراط" (400 ق.م) نظريته عن الأمزجة الأربعة للإنسان[2]، وجاء في كتاب الجمهورية لأفلاطون نصيحة بألا يظهر أي مصاب بمرض عقلي في طرقات المدينة، بل يقوم أقاربه بملاحظته في المنزل بقدر إمكانهم ومعرفتهم، ويتعرضون لغرامة مالية إذا أهملوا في أداء هذا الواجب.

وعموما فقد تميزت الفلسفة اليونانية بصفة القوة، إذ لم تكن تعرف الشفقة، غير أن ذلك لم يمنع من وجود بعض الخيرين الذين كانوا يساعدون العبيد، وبصفة عامة تميزت العصور الأولى من تاريخ اليونان بالفقر، وعندما

---

[1] **محمد عبد الهادي**، الخدمة الاجتماعية، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2004، ص23، 24.

[2] **عبد الفتاح عثمان**: خدمة الفرد في المجالات النوعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980، ص 137.

ظهرت المدن أدت إلى تفكك الروابط العائلية، وجعلت من الجيران غرباء، وبالتالي اضطرت الدولة إلى التدخل للعناية بأفراد المجتمع، ومن أمثلة ذلك وجود مأوى للفقراء بمدينة أثينا وكانت هذه المآوي تسمى بالمنازل، كما كانت الدولة تقوم بتعليم أيتام الحرب رغم أن هذه الخدمة الاجتماعية كانت تقدمها الدولة لأهداف سياسية[1].

ج-الخدمة الاجتماعية عند الرومان: قام المجتمع الروماني على أساس حكم الأشراف وتمليكهم الأراضي الزراعية دون سائر الشعب، وكانت الدولة تعتقد سلامتها متوقفة على سلامة أفرادها وقوة أجسامهم ومهاراتهم الحربية ولذلك كانت السياسة العامة للخدمات التي تقدم للشعب ترسم على هذا الأساس، فكان القانون يخول الأهل التخلص من أبنائهم الضعفاء حيث كان المبدأ القائم هو "البقاء للأصلح"، وانتشرت بذلك عادة قتل الأطفال الضعفاء بتعريضهم للهلاك في الجبال[2].

وفي روما ظل الناس أجيالا عديدة يفرقون الأطفال غير مكتملي النمو في نهر النيبر، علما أن الرواقيين الذين أثرت فلسفتهم على التفكير الروماني، كانوا يمثلون انسجاما آخر يربط بين الخير وبين حسن معاملة المرضى والمعوقين[3].

وبالرغم من ذلك نجد أن هناك خدمات كانت تأتي من الأغنياء على سبيل هبات يقدم فيها الطع ام لأفراد الشعب جميعا، كما أن تغيب الرجال في الحروب التي قامت بها الدولة الرومانية اضطر أو ل ي الأمر فيها لرعاية عائلات هؤلاء المحاربين وكفالتهم، وكان إلى جانب ذلك أمور مشينة بحق الإنسان (العبد)، حيث كانت تسلية الأغنياء تتم عن طريق نهش الحيوانات للآدميين من العبيد بمدرجات الله، ومما اضطر بعض الحكام المصلحين فيما بعد بسن التشريعات التي تحفظ حياة العبيد وتحرم على سادتهم إرسالهم إلى مدرجات اللهو[4].

وكانت الخدمة الاجتماعية تقدم أيضا بدوافع سياسية عند الرومان، غير أنها كانت أكثر تأثرا بالروح الشعبية مقارنة بالدولة اليونانية، حيث كانت الغلال والزيوت واللحم والخبز توزع شهريا على الفقراء[5].

د-الخدمة الاجتماعية عند اليهود: رأينا أن الخدمة الاجتماعية كانت موجودة منذ القدم وقبل ظهور الأديان السماوية ولكنها تتم بصورة فردية يقوم بها أشخاص مدفوعين بدافع الرحمة والعطف أو الشفقة، ولم تتخذ الرعاية الاجتماعية طريقا واضحا إلا عند نزول أولى الشرائع السماوية[6].

وأول الديانات المنزلة هي الديانة اليهودية، ومع أنها لم تنشر تماما كالدين المسيحي أو الإسلامي، إلا أنها جاءت بمبادئ كان لها أثرها الواضح في تغيير الاتجاه نحو الخير والقضاء على الشرور التي كانت سائدة منذ بدء التاريخ، لفساد النظم الاقتصادية والسياسية والطبقية التي كانت قائمة آنذاك، ورجوعا إلى مضمون بعض آيات التوراة التي نزلت على سيدنا موسى عليه السلام يمكن استخلاص -بإيجاز- بعض أهم مبادئ الدين اليهودي: في الاتحاد عماد الحياة الاجتماعية (الفرد يحب لجاره ما يحب لنفسه-حياة الفرد من أغلى شيء لديه وهي مرتبطة بحياة الجماعة فيجب المحافظة عليها ووقايتها من الشرور، ثروة الفرد ملك لله فيجب رعايتها وصرفها فيما يعود على الجماعة

---

[1] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص16.

[2] **محمد كامل البطريق**، المرجع السابق، ص6.

[3] **محمد عبد المنعم نور**، الخدمة الاجتماعية الطبية والتأهيل، مكتبة القاهرة الحديثة، 1971، ص 7-10.

[4] **محمد كامل البطريق**، المرجع السابق، ص6 -7.

[5] **رشيد زرواتي**: المرجع السابق، ص 16.

[6] **محمد كامل البطريق**، المرجع السابق، ص9.

بالخير والرفاهية، وأن الفرد من صنع الله، فإذا كان الأفراد إخوة والعطف وحسن المعاملة واجبة على كل قادر، وهذه يجب أن تكون أساس الإحسان وهي أهم من المال نفسه)[1].

وقد نزلت على موسى عليه السلام الوصايا العشر في الآيات التالية: "أذكر يوم السبت لتقديسه، ستة أيام عمل تعمل وتصنع جميع عملك، وأما اليوم السابع ففيه سبت للرب إلهك لا تصنع فيه عملا أنت وابنك وابنتك وعبدك وأمتك وبهيمتك ونزيلك الذي داخل أبوابك، أكرم أباك وأمك تطول أيامك على الأرض: لا تقتل، لا تزن، لا تسرق، لا تشهد على قريبك شهادة زور، لا تشته امرأة قريبك، ولا عبده، ولا أمته، ولا ثوره، ولا حماره، ولا شيئا مما لقريبك[2].

ولتنظيم ذلك الإحسان أوجدت اليهودية نظام العشور، وهو تقديم عشر المحصول أو الثمار والخيرات لتوزع على الفقراء والأرامل والأيتام، كما جعل الدين اليهودي للمرضى وصفا خاصا لرعايتهم والاهتمام بالنظافة التي تقي من الأمراض.

وعموما فإن اليهودية جاءت بتعاليم ومبادئ طيبة شملت أغلب نواحي الحياة والعلاقات بين الناس[3]، وتتمثل مظاهر الخدمة فيما يلي:

– **رعاية الفقراء والمحتاجين:** ورد في الشريعة الموسوية الكثير من التعاليم والوصايا الخاصة برعاية الفقراء وواجب الأغنياء نحوهم، وكان لهذه الوصايا من القوة ما دفع الأفراد على احترامهم وتنفيذها، فقد جاء على لسان موسى (ع) " إذا حصدت حصيدتك في حقلك ونسيت حزمة فلا ترجع لتأخذها –للغريب واليتيم والأرملة تكون... وعندما تحصد حصيد أرضك لا تكمل زوايا حقلك في الحصاد ولفائض حصيدك ونثار كرمك لا تلتقط للمسكين والغريب تتركه...)، هذه الآيات مهدت وحضت على الرعاية الاجتماعية إلا أن تنظيم الرعاية تصاحب مع دفع العشور.[4]

العشور: هو نظام محكم دقيق، فعندما استولى الإسرائيليون على أرض كنعان كانوا يقدمون عشورهم للإنفاق على الفقراء والمساكين والأيتام والأرامل والغرباء، ومن يقومون بجمع العشور، وقد نظمت العشور على ثلاث درجات:

العشر الأول: وهو يقدم على محصول السنة الأولى، وكنا خاصا باللأويين أي جامعي العشور.

العشر الثاني: تقدم عن العام الثاني من غلة الأرض لتوزع بمعرفة اللأويين على خدام خيمة الاجتماع كما يخصص منها نسبة معينة للفقراء.

العشر الثالث: ويجيء على الأرض والحيوانات والثمار ويكون خاصا بالفقراء والمحتاجين والغرباء، والأيتام والأرامل وتوزع عليهم حسب احتياجاتهم.

كذلك نصت الشريعة الموسوية على أن الأرض تستمر زراعتها ست سنوات وفي العام السابع يكون المحصول مشتركا بين مالكي الأرض ومن يمتلك أرضا فتقسم حاصلات الأرض على الأسر بنسبة عددها (عدد أفرادها).

---

[1] **اقبال ابراهيم مخلوف:** العمل الاجتماعي في مجال الرعاية الطبية (اتجاهات تطبيقية)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1991، ص 06.

[2] **محمد كامل البطريق**، المرجع السابق، ص9.

[3] **اقبال ابراهيم مخلوف**، المرجع السابق، ص6.

[4] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص25.

وكان موظفو العشور (اللأويين) هم المتورطون بجمع العشور وتوزيعها وتخصصت من الحاخامات في جمعها من كل بلد ثلاثة حاخامات (اثنان للجمع والثالث للتوزيع).

– **رعاية الأيتام والأرامل:** أولت الشريعة الموسوية عنايتها باليتيم والأرملة والفقير والمسكين، ونزلت ذلك في الوصايا " لا تسيء إلى الأرملة أو اليتيم، وإن أقرضت لشعبي الفقير الذي عندك فلا تكن له كالمرابي ...".

– **نظام الشورى:** لم يتفرد موسى بحكم اسرائيل وحده عمل بنظام الشورى ونزلت في ذلك الآيات التالية: " فقال الرب لموسى اجمع سبعين رجلا من شيوخ بني اسرائيل، اللذين تعلم أنهم شيوخ الشعب وعرفائه واقبل بهم إلى خيمة الاجتماع فيقفوا هناك معك ثقل الشعب فلا تحمله أنت وحدك"، وكان لاختيار هؤلاء الشيوخ (السبعين) شروط عديدة منها: أن يكون خائفين الله، أمناء وذو عزم ... وكانت اختصاصات هذا المجلس (الشورى) تنحصر فيما يلي:

- شرح الشريعة والبت في القضايا والأحكام العامة ورسم السياسة العليا لكل جماعة بني إسرائيل.
- تعيين القضاة على اختلاف درجاتهم وعزلهم.
- وضع التشريعات التي تضمن تنفيذ برامجهم التي يضعونها.

– **التعليم:** أسس اليهود المدارس وقد وضعوا أسسا للتعليم منها عدم قبول الأطفال في المدارس دون سن السادسة وكان المعلم يتميز بمركز ممتاز كان يطلق عليه "حارس المدينة "نسبة إلى اهتمامه بتربية النشئ وتثقيفه، وأما الكبار فكانت أروقة الهيكل محط لطالبي العلم بها.

– **مظاهر الرعاية الاجتماعية العمالية:** اهتمت الشريعة الموسوية بتقديم الرعاية العمالية وتنظيم علاقة العامل بصاحب العمل:" لا تبيت أجر أجير عندك إلى الغد، ولا تظلم مسكينا وفقيرا من أخوتك أو من الغرباء الذين في أرضك في يومه تعطيه أجرته ولا تغرب عليه الشمس". على أن بني إسرائيل لم يحافظوا على هذه المبادئ ولم يكونوا الدولة التي ترعى هذه المبادئ كما فعل المسيحيون والمسلمون من بعد.[1]

ج– الخدمة الاجتماعية عند المسيحيين: عندما نزل الدين المسيحي سار على النهج السمح الذي نزل به الدين اليهودي، واتجهت رسالة المسيح عليه السلام إلى تطهير البشر من كل الرذائل، ومحاربة المادية البشعة التي أدت إلى تفاوت طبقي مرذول، وعودة إلى مظاهر التخلف والانحراف التي كانت تسود قبل نزول الأديان السماوية، وجاهد المسيح عليه السلام وحوارييه لكي تعود للبشرية قيمتها الروحية، وتعود التعاليم والمبادئ السمحة ليعم العدل وينتشر الإخاء ويعيش الناس في سلام.[2]

أخذت المسيحية من مبادئها التماشي مع ناموس (شريعة) العهد القديم – الشريعة الموسوية – مع تكملة ما نقص منها، ويؤيد ما جاء على لسان المسيح (ع) في الإنجيل (لا تظنوا أني جئت لأنقص الناموس أو الأنبياء ما جئت لأنقص بل لأكمل)[3].

ولقد اعترفت المسيحية بنظام العشور (الصدقة) الذي كان معمولا به في العهد القديم، ولكنها عدلت فيه فأصبح للفقير حق مشروع ولذا يجب أن يساعد كإنسان، كذلك تطورت الصدقة من كونها وصية في العهد القديم إلى ركن من أركان العبادة في المسيحية، قال المسيح (ع): " الفقراء معكم في كل حين ... من له ثوبان فليعط من ليس

---

[1] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص 26.

[2] **مصطفى السباعي**، اشتراكية الإسلام، اخترنا لك، العدد 113، ط2، وزارة الثقافة، القاهرة، 1960، ص 27–34.

[3] **محمد كامل البطريق**، المرجع السابق، ص 13.

له..."، وقد عرفت الصدقة بأنها مقارضة إلهية مهما كانت بسيطة فالله يقول: " أريد رحمة لا ذبيحة وبالصدقة يقبل الصوم ومعها تقبل الصلاة ... الصدقة تجلب الرحمة يوم الدين "، والصدقة تشمل المال والعقار والطعام والثياب وهي واجبة على الجميع وهي نوعان:

فردية: تعطى في الخفاء للعائلات بحيث تحفظ لها كرامتها ودون أن يعلم بها أحد وجهورية منها:

العشور: (تقديم جزء من عشرة أجزاء مما يرزق الله الإنسان وتعتبر حق للفقير لا صدقة جارية).

النذور :(كل ما ينذره الإنسان من حي أو نبات أو جماد أو إقامة ولائم يدعى لها الفقراء).

البكور :(وهي أوائل ثمار الأرض وأشجارها وإنتاج الحيوان والصوف وأجرة عمل اليدين).

الوقف الخيري: (وهوما يوقفه الإنسان في حياته أو بعدها على جهة معينة لتنتفع به دون غيرها ودون التصرف فيه بالبيع)[1].

أما مظاهر الخدمة الاجتماعية فتتمثل في:

– **رعاية الأيتام والأرامل:** أولت الديانة المسيحية جل عنايتها لليتيم والأرملة فلقد جاء في رسالة بولس للعبرانيين: "الديانة الظاهرة ... هي افتقار الأيتام وللأرامل في وضعيتهم وحفظ الإنسان نفسه بلا دنس"، و"أيها الأساقفة عندما تجمعوا الغلاة قدموها للمحتاجين وفرقوها على الأخوة الأيتام والأرامل ...".

– **رعاية الأسرة والطفولة:** لما كان الزواج من أقدس وأهم مبادئ المسيحية إذ أنه سر من أسرار الكنيسة فقد جاءت الآيات التي تنظم علاقة الزوجين مثلا: " يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكونان جسدا واحدا. وما زوجه (جمعه) الرب لا يفرقه إنسان".

كذلك حرمت المسيحية الزواج بأكثر من امرأة واحدة، وذلك لضمان وحدة الأسرة وتكاملها، وقد حث الدين المسيحي على رعاية الطفولة فقال المسيح (ع): "دعوا الأولاد يأتون إلى ولا تمنعوهم لأن لمثل هؤلاء ملكوت السماوات ".

– **رعاية المرضى:** كانت من مهام رجال الكنيسة افتقاد المرضى وزيارتهم، ونهجت الكنيسة نهجا حسنا بفتح المستشفيات والمستوصفات وتخصص كثير من رجالها في الطب[2].

كما أنهم أكدوا على تسلية المريض المصاب بالاكتئاب وعلاجه بوسائل الرياضة البدنية والموسيقى والقراءة بصوت عال، وأوصوا لبعض المرضى بالغذاء الجيد والحمامات الدافئة.[3]

– **التعليم:** اهتمت المسيحية بالتعليم كوسيلة لنشر الدين فنرى بولس يقول لتلميذه تيموموس: "علم وعظ، ولا يستهين أحد بحداثتك "، و" لا تزجر شيخا بل عظه كأب، والأحداث كأخوة والعجائز كأمهات ".

– **المسيحية ورعاية ذوي العاهات:** اهتمت المسيحية بجميع أبنائها على السواء ويقول بطرس الرسول في ذلك: "أسندوا الضعفاء". ونرى الراهب المصري ديرموس (أواخر القرن الثالث الميلادي) كان ضريرا يقوم بعمل بحث في مشكلة المعاقين (المكفوفين)، فكان أو ل من فكر في إنشاء قسم المرتلين بالكنيسة وجعل هذه الوظيفة وقفا على المكفوفين وكان يجمعهم ليحفظوا عن ظهر قلب الأناشيد الدينية.

---

[1] **محمد كامل البطريق**، المرجع السابق، ص–ص 13، 14.

[2] المرجع نفسه، ص 15.

[3] **أحمد زكي بدوي**: أصول الخدمة الاجتماعية، دار الفكر العربي، ط2، بدون ذكر البلد، بدون ذكر السنة، ص91–93.

– **نظام القضاء:** كان القضاء في أو ل الأمر يعرض على الرسل للبت فيه بحسب الشرائع ولما انقسمت الأبرشيات أسند القضاء للأسقف، وكانت هيئة المحكمة تتألف من الأسقف رئيسا، يساعده اثنان من الكهنة وشماس كمسجل للجلسة وكانت تعقد الجلسات في يوم الاثنين من كل أسبوع[1].

ولقد مارس المسيحيون المساعدة على أصح وجه، مدفوعين في ذلك بعاطفة حب الجار التي جعلت منها المسيح قانونا ساميا.

وبذلك عمل الرهبان والراهبات بتخفيف آلام الأبدان ومساعدة الأطفال والمرضى وكان هؤلاء الرهبان والراهبات يمثلان الزائرين الصحيين أو المساعدين الاجتماعيين[2].

ثانيا: الخدمة الاجتماعية في العصور الوسطى:

أ – **الخدمة الاجتماعية في الإسلام:** تدلنا تعاليم الدين الإسلامي على أنه لم يعزل الدنيا عن الدين، ولقد رسم الإسلام السبيل لوضع أسس وقوانين لظروف الحياة الخاصة والعامة، ويدخل فيها كل ما يتصل بالنظم التشريعية التي تتمشى مع تطورات المدينة والحضارة لكل عصر ولكل زمن، كما أن الدين الإسلامي حدد ماهية الرعاية والنظم الاجتماعية وكيفيتها وأسسها وطريقة أدائها ومكافأة القائمون عليها، كما أو ضح الإسلام مسؤولية الفرد الأدبية والشرعية نحو أسرته ولا سيما الوالدين والأقارب، مع توكيد على الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية في تكوين المجتمع، وهذا ولقد سن الإسلام التشريعات الاجتماعية التي تنظم العلاقة بين الأفراد كالتشريعات الخاصة بالزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال وحقوقهم في حالات الطلاق واليتم، كما أوضح شروط الإرث والوقف والإحسان ...الخ.

ويمتاز الإسلام باعترافه بكرامة الفرد وحريته الشخصية واحترام حقوقه من الدولة والمجتمع كما حض الإسلام المشورة (الديمقراطية في الحكم)، ونجد الآن أن أغلب هذه المبادئ يعد أساسا في نظم الخدمة الاجتماعية الحديثة[3].

وفي الإسلام فإن الرعاية الاجتماعية فيه تعتمد على مبدأ التكافل الاجتماعي، فهو يقرر أن المحتاج إلى الرعاية تقع مسؤولية رعايته على المجتمع وللفرد حق المطالبة بها والتقاضي بشأنها، إذ جعل الإسلام كفالة المحتاج على أفراد أسرته مسؤولية مقررة سواء كان طفلا أو أرملة أو مطلقة أو عاجز عن الكسب، فإذا عجزت الأسرة عن هذه الكفالة انتقلت المسؤولية للدولة التي تتكفل برعاية المحتاج، ولم يجعل الإنسان هذه الكفالة تصدق أو إحسانا ولكنه أو جبها قانونا بحيث يكون للمحتاج حقا مفروضا[4].

ولقد بلغت فكرة الزكاة في الإسلام أو ج عظمتها إذ تمثل إحدى قواعد الإسلام الخمس (الإيمان بالله، الزكاة الصوم، الحج) حيث جعل الإسلام الزكاة ضريبة يدفعها الغني للفقير، فهي حق للفقير في مال الغني، يأخذها الفقير بدون إذلال ولا إهانة، وهي مصدر عيش دائم أو منتظم للفقير، وليست الزكاة هي مصدر العيش الوحيد لدى الفقير، بل هناك الصدقة والهبة وإعانات كثيرة ومتنوعة يأمر بها الإسلام لإعانة الفقراء، كما يأمر حكام الأمة بالتكفل بالمحتاجين ومساعدتهم من الناحية الاجتماعية والتربوية والثقافية والاقتصادية والنفسية والصحية والروحية[5].

---

[1] **محمد كامل البطريق**، المرجع السابق، ص–ص 13، 16.

[2] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص16.

[3] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص–ص 28، 29.

[4] **أحمد عباس عبد البديع**: تدخل الدولة، دار النهضة الحديثة، القاهرة، 1971، ص 50.

[5] **اقبال ابراهيم مخلوف**، المرجع السابق، ص9.

ولقد كان محمد صلى الله عليه وسلم، القائد الأمثل في الحرص على تطبيق ما جاء في القرآن الكريم، من تأسيس العدالة والإحسان وخدمة البشرية في جميع النواحي، فهو **صلى الله عليه وسلم** القائل: "**ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه**" والقائل: «**ليس منا من بات شبعان وجاره جائع**".

وكان **عمر بن الخطاب** أبرز الشخصيات في الخدمات الاجتماعية، فكان يعتني بالفقراء والمساكين ويتفقد أحوالهم، كما أن ميزة أصحابه في أعمال المواساة ومقاومة الفقر والآمر بالمعروف والنهي عن المنكر تعتبر مواقف يفخر بها التاريخ الإسلامي.

والتاريخ الإسلامي حافل بأعمال البر فقد عني **عبد الملك بن مروان** بالمجذومين والضعفاء كما سعى الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك في تحسين حالة العميان، وقد جعل لكل واحد منهم قائدا على نفقته، كما جعل لكل مقعد خادما[1].

وفي ظل السياسة الشرعية، فلقد احتاج الأمر إلى تشريع جميع الأحوال الجديدة فظهر في منتصف القرن الثاني للهجرة: تشريع أبي حنيفة، وقد اشتمل على بعض النصوص الخاصة بمسؤولية الدولة عن بعض رعاياها. ومن أمثلة ذلك أن المادة **364** تنص على أنه "إذا لم يكن للقيط مال ولا أدعى أحد نسبه ورفض الملتقط الإنفاق عليه وبرهن على كونه لقيطا، فإنه يخصص له راتب من بيت مال المسلمين ما يحتاج إليه من نفقة وكسوة وسكن ودواء إذا مرض ومهر إذا زوجه القاضي، ويكون إرثه ولودية لبيت المال". وتنص المادة 413على "وجوب نفقة الشيخ الكبير والمريض على بيت مال المسلمين عند عدم وجود قريب يعولهم ".

وتنص المادة **541** على أنه "تجوز الوصية للمساجد والمستشفيات والمدارس، كما تجوز لأعمال البر والتصرف في طرق الخير، ومنها بناء الجسور والمساجد والمعاملين عليها وطلبة العلم"[2].

أما مظاهر الرعاية الاجتماعية فتتمثل في:

– **رعاية الفقراء والمحتاجين عن طريق الزكاة:** والتي هي ركن من أركان الإسلام ...والزكاة حق مفروض بقوة الإسلام مقدر في المال بحساب معلوم، وبجانبها الصدقة وهي موكولة لضمير الفرد بلا حساب كما أن الصدقة تعتبر قرضا من الله مضمون الوفاء ...، وسميت الزكاة بهذا الاسم لأنه إخراج شيء من مال الإنسان والتصديق به كفيل بتنمية هذا المال وإنزال البركة فيه.

والزكاة أنواع كثيرة منها زكاة النقد والسوائم (الإبل والغنم والبقر ...الخ)، وزكاة عروض التجارة وزكاة الزرع والثمار ...الخ.

وتوزع أموال الزكاة على ثمانية أنواع من الناس، وهم الذين جاء ذكرهم في القرآن الكريم: " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين، وفي سبيل الله وإبن السبيل فريضة من الله والله عليكم حكيم ".

– **نفقة الأقارب:** وهي عبارة عن كل ما قرره الإسلام من أموال يدفعها الموسرين (الأغنياء) إلى ذوي قرباهم الذين هم في حاجة إليها، والقرابة نوعان:

* قرابة الولادة (وتشمل كل أصول الشخص وفروعه).

---

[1] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص18–19.

[2] المرجع نفسه، ص 19–20.

* قرابة غير الولادة (وتشمل القرابة المحرمة للزواج كالإخوة والعمومة والأخوال وبين الأعمام وبين الأخوال والفرد ملزم بالنفقة لجميع هؤلاء الأقارب في حالة احتياجهم ما عدا أبناء الأعمام وأبناء الأخوال.

والإسلام يعتبر أن من حق الأفراد على الدولة أن تسدي إليهم المعونة وقت الحاجة والنفقة وتكون على بيت المال الذي يدخل في تكوين ماليته الزكاة. والنفقة أيام الإسلام الأول، كانت تتبع المستوى الفردي يعني ليست مجرد تكاليف الطعام والملبس والمسكن، بل إنها راعت الظروف الاجتماعية والثقافية للمحتاج من تكاليف تعليم ونوع الحياة التي يعيشها وترتيب المستحقين يكون بالأقرب أو لا بالنسبة للنفقة.

– **الوقف الخيري:** الوقف هو حبس جزء من الملك عن التصرف فيه بالبيع أو الوهب أو الوراثة، ولكن يستغل إيراده على الصرف لأحد أو جه البر والخير كالإنفاق على الفقراء والمساكين والشيوخ والعجزة أو الأيتام والأرامل أو يصرف على المستشفيات أو على المدارس...الخ، ولقد أدى هذا النظام من نظم الإسلام خدمات اجتماعية لا توصف. فوقفت الثروات الطائلة على المساجد والمدارس والمستشفيات والزوايا ورصدت أموال في بيوت المال أو بيوت القضاء لإغاثة الملهوف ومساعدة الشيوخ والعجزة وإيوائهم وإعانة المسافر...الخ.

– **الإسلام والشورى:** يمتاز الإسلام بأنه يقوم على مثل عليا من أخلاق وفضائل وحرية فردية، وجاء الإسلام بمبدأ الشورى وهو عبارة عن استطلاع الرأي الشعبي أو ما يسمى الآن بالانتخابات العامة، والمقصود بالشورى هو التعرف على حاجات الشعب ومواجهتها بما يلاءم الحياة الاجتماعية.

– **الإسلام والرعاية الصحية:** وهذا يتمثل بإنشاء المستشفيات ومراكز التعليم الطبي، وهذا شكل آخر من الرعاية الاجتماعية الصحية.

– **الإسلام والتعليم:** عني الإسلام بالتعليم أشد عناية، فلقد أنشئت الكتاتيب لتعليم اللغة العربية وتحفيظ القرآن للصغار. وكذلك أنشأت الكليات مثل المدرسة النظامية ...الخ.

– **الإسلام والأمومة والطفولة:** اهتم الإسلام بكافلة الطفل وحدد معاني العناية بالجنين قبل ولادته وبحضانته وتربيته والمحافظة على ثروته، ولقد حرم الإسلام الإجهاض إلا في حالات معينة (كمرض الأم مثلا). وتظهر عناية الإسلام بالأم الحامل بأن أجاز لها أن تنقص ركنا من أركان الإسلام وهو الصوم، كذلك شرع الإسلام أن ترضع الأم طفلها مدة حولين كاملين...الخ.

وهكذا نرى أن الإسلام قد وازن في أسلوب الرعاية الاجتماعية ما بين سن تشريعات اجتماعية من رعاية حكومية وبين حثه على قيام مؤسسات أهلية تمول عن طريق وقف الأموال على وسائل الرعاية التعليمية والصحية[1].

أ– الخدمة الاجتماعية في أوروبا: رأينا فيما سبق كيف كانت مشاعر الانتماء والحماية المتبادلة تسير موازية لدوافع الإنسانية في السيطرة على الفئات الضعيفة. كما تشير الدراسات الاجتماعية إلى أن مشاعر الانتماء هذه كانت من الظواهر الأساسية في بداية المجتمعات الإنسانية، ولقد قام رجال الدين بدور بارز في حماية الضعفاء والأرامل والأيتام والمرضى وأصبحت الأخوة الدينية هي أقوى دوافع البر والإحسان، وفي أو ربا سيطرت فكرة الإحسان على المسيحيين وكان الدافع الأساسي لهم هو الحصول على الرضاء الرب ونيل مثوبته ورحمته.

وبازدياد نفوذ الكنيسة وانتشار المسيحية في معظم أنحاء أوروبا أنشئت مؤسسات رعاية الفقراء وألحقت بالأديرة كالملاجئ للأيتام والمسنين والفقراء، وبيوت الغرباء لإيواء أبناء السبيل والمسافرين، ولقد أصدرت الدولة قوانين تمنع

[1] **محمد كامل البطريق**، المرجع السابق، ص–ص 18، 24.

التسول وتحرم جمع الصدقات، وفيما بعد قامت الدولة بتكوين مجالس المراقبة ولجأت السلطة إلى تكليف المجتمعات المحلية بتقديم المساعدات عن طريق المجالس البلدية وتحولت مسؤولية جمع المال تحت إشرافها.

وعموما فإن الخدمة الاجتماعية في أو روبا في العصور الوسطى كان سيئا للغاية ولنأخذ بريطانيا كمثال على ذلك:

– **تطور الخدمة الاجتماعية في بريطانيا:** مع انتهاء النظام الإقطاعي بدأت التغيرات الاجتماعية نتيجة النظام الاقتصادي الجديد الذي حرر رقيق الأرض وحولهم إلى عمال زراعيين يعملون مقابل أجور معينة، وبعد ذلك واجه الملك وأعوانه مشكلة استتباب النظام بين العمال، ووضع حدا لهجرة الأيدي العاملة وتعرضهم للتشرد في حالة عدم العمل، أو حالة المرض والعجز والشيخوخة.

وقد تدخلت الدولة لتنظيم الرعاية الاجتماعية وصدر أول قانون يعالج مشكلة الفقر في إنكلترا سنة **1348م** على إثر انتشار وباء الطاعون الذي قضى على ثلثي السكان خلال عامين، ونشأ عن هذا المرض نقص الأيدي العاملة وزيادة بالغة في الأجور، فصدر قانون العمال سنة **1349م**، والذي يلزم العمال القادرين ممن لا دخل لهم بقبول العمل الذي يعرضه صاحب العمل (الأرض)، كما يلزم القانون بعدم مغادرة القرى وكذلك مع تقديم الصدقة للمتسولين.

وكانت أول خطوة اتخذتها الحكومة لتنظيم مساعدة الفقراء جاءت في قانون هنري عام **1537**م، الذي اقتصر الصدقات على الفقراء المحتاجين العاجزين عن كسب رزقهم، ونص القانون على قيام العمدة والقضاة بفحص المسنين والمكفوفين والأطفال والأرامل والحوامل الفقراء[1].

ولقد فرضت الحكومة البريطانية في سنة **1547م** ضريبة على أهالي لندن لمساعدة الفقراء، ثم تلا ذلك وضع مشروع الأسقف سنة **1552**م، وقد أقرته الحكومة، وكان قد جاء بتقسيم المحتاجين كما يلي:

* المرضى والمقعدين، وهؤلاء يدخلون المستشفيات.
* الأيتام ويدخلون الملاجئ، من أجل تدريبهم على شتى المهن.
* الأصحاء، ويرغمون على العمل ويخصص لهم مكان لإيوائهم.

غير أن النفقات على هذا المشروع كانت عظيمة، مما جعل البرلمان يعمل على تنظيم حالة الفقراء بطريقة أخرى، عن طريق سن قوانين[2].

وفي عام **1572م** صدر قانون لفرض ضريبة عامة لتمويل مساعدة الفقراء وأكد مسؤولية الدولة في مساعدة الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم، كذلك في عام **1576م** أنشئت "**بيوت الإصلاح**" لإيداع الفقراء القادرين على العمل، وزودت بالصوف والكتان والحديد وأجبر هؤلاء على العمل فيها، كما أنشئت عام **1597م** "**بيوت الصدقة** " لإيداع العاجزين عن العمل من ذوي العاهات والمعوقين وقرر القانون مسؤولية الأفراد على أقاربهم.

وفي سنة **1601م** صدر "**قانون الفقراء**" في عهد الملكة إليزابيت، وقد كان من أبرز التشريعات وأبعدها تأثيرا في تحول الفكر الاجتماعي نحو مكافحة الفقر وتوفير الرعاية للفقراء، واستحدث القانون نصا لإعالة الأجداد ومعاملتهم كالآباء في حالة الحاجة والعجز.

---

[1] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص32.

[2] **زرواتي رشيد**، المرجع السابق، ص20.

كما أكد القانون على مسؤولية المجتمع المحلي في مساعدة الفقراء الذين ولدوا في دائرته أو أقاموا فيها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متواصلة، وقد صنف القانون الفقراء في ثلاث فئات:

– الفقراء القادرون على العمل: وهؤلاء منع القانون عنهم المساعدة وإذا رفضوا العمل يودعون في السجن.

– الفقراء العاجزون عن العمل: مثل المرضى والمسنون وذوي العاهات والأمهات ذوات الأطفال وينص القانون على إيداعهم بيت الصدقة، وإذا تبين أن لديهم مسكن، يوصى بإعادتهم إلى مساكنهم وتقديم لهم مساعدات عينية كالطعام والملابس والوقود.

– الأطفال الذين لا عائل لهم: مثل الأيتام، اللقطاء، المشردين، يسلم هؤلاء لأي مواطن بتربيهم دون مقابل من السلطات وإن لم يتوفر ذلك يسلم الطفل إلى من يطلب أقل مبلغ لقاء تربيته. وعندما يبلغ الطفل سن الثامنة عشرة يسلم إلى أرباب الحرف للعمل في منازلهم وفي غالب الأحيان كان يتعلم الطفل حرفة معلمه ويظل في خدمته حتى سن **24** سنة، والبنات كن يعملن كخادمات في المنازل حتى سن 21سنة.[1] وقد نص هذا القانون على ما يلي:

– مساعدة الفقراء من مال الدولة، ومنع التسول.

– مراقبة دور العمل المخصصة للفقراء، حتى يدخلها البؤساء فقط.

– تدريب الصغار على المهن، مع حرمانهم من التعليم المدرسي.

– تشييد المستشفيات للعجزة والمقعدين.[2]

وفي عام **1691م** سن قانون بتخصيص سجل لكل مدينة، يدون فيها الفقراء، ثم جاءت البنسلونية فارتفعت أسعار الحاجيات وازداد الفقر، ومن أجل علاج هذا تقرر دفع إعانات مالية لأسر الفقراء.

ولكن كل هذه القوانين والحلول لم تجدي نفعا، إذ كان الفقراء يعاملون معاملة العبيد، بل كثيرا ما كانوا يجلدون وكان العمال الذين يرتكبون أخطاء مهنية للمرة الثالثة يعدمون[3].

[1] محمد عبد الهادي، المرجع السابق، ص33.

[2] رشيد زرواتي، المرجع السابق، ص20.

[3] المرجع نفسه، ص ص20، 21.

ثالثا: الخدمة الاجتماعية في العصور الحديثة:

أ- **الخدمة الاجتماعية في القرن الثامن عشر:** كان هذا القرن قرن الثورات الفكرية، فظهرت كثير من الأفكار التي تنتقد النظم القديمة، وعلى غرار ذلك ساد الشعور بالإخاء بين الناس ومبدأ احترام الإنسان، وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت كثير من الأدبيات التي اهتمت بدراسة أسباب الفقر والبحث عن وسائل علاجه، فانبثق من ذلك وجوب نشر التعليم وتشغيل العاطلين عن العمل، واتخاذ الوسائل اللازمة لمنع الفقر ومساعدة الفقراء وحماية الأطفال والمرضى والعجزة[1].

ففي بريطانيا، وفي سنة **1782م** أسند تنفيذ قانون الفقراء إلى موظفين يتقاضون مرتبات، وأصبح من حق الفقير القادر على العمل أن يتلقى الرعاية في مسكنه، وخلال الأعوام **1793-1815م** ونتيجة للحروب التي نشأت بين فرنسا وانكلترا ارتفعت تك اليف المعيشة ورفض مشوهو الحرب الع اجزين الالتحاق ببيوت الصدقة مع أسرهم، وأصروا على الحصول على مساعدات الفقراء مع إقامتهم في منازلهم الخاصة، وقد تدخلت الدولة لعلاج مظاهر الشقاء واتخذت إجراءات منها زيادة الأجور ومساعدات تكملة أجر العامل ووضع المعيار في ضوء أسعار الخبز اللازم لإطعام أسرة. وقد أطلق على هذا النظام "مقياس الخبز".

وهذه الإجراءات أسهمت في تخفيف ضغوط الحياة عن الفئات العامة وبعض فئات الفقراء، وكانت سببا في ازدياد النفقات اللازمة لرعاية الفقراء وزيادة أعباء الضرائب ،مما أدى إلى انحطاط مستوى الأجور وتدني مستوى المعيشة وقد أثار هذا النظام موجة من السخط فنشأت المعارضة التي تركزت على المساعدة الخارجية واعتبرت هذا النظام مسئولا عن الفشل الاقتصادي والتحلل الأخلاقي، فبرزت نظريات عدة معارضة لتدخل الحكومة في توفير الرعاية الاجتماعية وكان:

- نظرية الاقتصاد الحر.
- نظرية مالتوس في السكان.
- فلسفة توماس شالمرز المبنية على دور الاشتراكات والتبرعات يقدمها للأهالي في تحسين فعالية الرعاية الاجتماعية[2].

وفي ألمانيا وضع القانون المدني سنة **1794م** إذ ينص على قيام الدولة بمساعدة الفقراء، كما أنشئت ملاجئ للعميان والمستشفيات ومساكن للعمال.

وفي فرنسا ظهرت فكرة الشحاذة لا يعاقب عليها ما لم توفر الدولة لكل فرد فرصة العمل وتمده بوسائل الرزق.[3]

ب- **الخدمة الاجتماعية في القرن التاسع عشر:** لقد انتبهت إنجلترا في مستهل القرن التاسع عشر إلى أهمية الخدمة الاجتماعية، فسنت قوانين تبيح لفقراء كل حي باللجوء إلى الكنيسة لطلب المساعدة والإرشاد.[4]

---

[1] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص21.

[2] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص34.

[3] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص21.

[4] المرجع نفسه، ص21.

ولم يقف الرأي العام موقف المتفرج من المشكلات الاجتماعية، فتصدى الكتاب الاجتماعيون لمعالجة القضايا الاجتماعية وإثارة الاهتمام بها، وبدأت المطالبة بتدخل الدولة لجهة حل الكثير من المشكلات الاجتماعية فامتدت خدمات الرعاية لتحسين الرعاية في الظروف الصحية والاجتماعية من خلال البرامج التالية:

- **برامج الصحة العامة:** (حرمان معظم الأنحاء في إنجلترا من المياه النقية والصرف الصحي ...).

- **تنظيم تشغيل الصغار من خلال:** تحديد ساعات العمل، منع العمل ليلا وعدم السماح بتشغيل الأطفال دون التاسعة **(1802م)**، إضافة إلى تعيين مفتشي لمراقبة ظروف العمل (قانون **1833م)**، وعدل هذا القانون عام **1847م**، وحدد ساعات العمل بعشر ساعات للنساء والأطفال حتى سن الثامنة عشر.

- **إصلاح السجون:** وجدت حركة إصلاح السجون أقوى دعاتها في شخص "جون هوارد"، والذي طالب بتحسين الطعام وتوفير التهوية والنظافة والرعاية الطبية في السجون، كذلك "إليزابيت فراي " التي أنشأت مدرسة للأطفال في سجن للنساء ونظمت برامج لتشغيل النزيلات في أشغال الإبرة والتطريز.[1] وظل الاهتمام بالخدمة الاجتماعية في تزايد في البلدان الأوروبية وفي أمريكا حتى أصبحت جمعيات تنظيم حركة الإحسان وحركة المحلات الاجتماعية وهيئات التمويل المشترك، وهيئات التنسيق بين الخدمات الاجتماعية في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، المنطلق التاريخي لنشوء وتنظيم الخدمة الاجتماعية.

ولقد ظهر أول جهاز لتنظيم حركة الإحسان في إنجلترا سنة 1869، وفي أمريكا سنة1877، وكانت أهم أهداف هذه الجمعية والمحلات الاجتماعية هي محاولة تعليم الفقراء ورفع مستواهم والقيام ببرامج إصلاحية واستثارة الرأي العام لمواجهة المشكلات الاجتماعية والعمل على حلها.

والفرق بين حركة الإحسان وحركة المحلات الاجتماعية، أن حركة الإحسان تعتمد في تقديم خدماتها الاجتماعية على الخارج عن طريق المتطوعين، بينما حركة المحلات الاجتماعية فتعتمد في خدماتها الاجتماعية على استثارة الجهود الذاتية لأهالي المجتمع المحلي[2].

ج-الخدمة الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية: المجتمعات العربية كانت ولا تزال مجتمعات الرعاية الاجتماعية قبل أن تظهر القوانين الوضعية في المجتمعات الغربية بآلاف السنين، وكانت الرأسمالية الغربية تعتبر الفقر مشكلة فردية تأتي لكسل الفرد وتقصيره في بذل جهود بعكس الغني الذي جمع أمواله بحسن تصرفه وذكاءه، وهذه الرأسمالية اضطرت وتحت ظروف وأزمات اقتصادية، أن تعترف بما ينبغي للفقراء من حقوق في ظل قوانين النظام الاجتماعي وبرامج التأمينات الاجتماعية والمساعدات العامة، والماركسيون رأوا أنه لا سبيل للقضاء على الفقر إلا عن طريق القضاء على الأغنياء ومصادرة أموالهم وحرمانهم من التملك الفردي واستيلاء الحكومة على جميع وسائل الإنتاج وتحمل مسؤوليات الرعاية الاجتماعية والقضاء على الفقر والحرمان والبطالة، أما موقف الإسلام من مشكلة الفقر فقد رأيناه سابقا إضافة إلى نظام التماسك الاجتماعي أو التكفل الاجتماعي[3]، ومن أهم ما تميزت به الخدمة الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، ففي سنة **1840م** عندما عاد رفاعة الطنطاوي من فرنسا إلى مصر، كان متأثرا بخدمات الرعاية الاجتماعية فيها، فدعا إلى تكوين الجمعيات الخيرية، وحث الأغنياء على التبرع ورصد الوقف على

---

[1] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص36، 37.

[2] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص22.

[3] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص38-39.

الفقراء والمحتاجين. وطالب بإنشاء مدارس لتعليم المكفوفين (من الإناث)، وإقامة مستشفيات لمعالجة المرضى وذوي العاهات والعناية بالأيتام والمسنين ومرضى العقل، كما دعا إلى إنشاء جمعيات خيرية والعناية بالأيتام والمسنين ومرضى العقل، كما دعا لإقراض المدنيين والمفلسين من التجار والمتعطلين وإنقاذهم من التعامل بالربا، وفي عام **1871م** قدم جمال الدين الأفغاني إلى مصر، وأخذ يدعو في مجالس أهل العلم وأرباب القلم إلى الكتابة في المسائل الاجتماعية، وقد صاحب حركة التحرر الفكري الدعوة إلى أهمية إصلاح حالة المجتمع في الجوانب السياسية والاجتماعية وبرزت بعض الحركات منها:

- **حركة الجمعيات الخيرية:** وهدفها لم يكن مجرد النهوض بالمستوى الاجتماعي للمواطنين الفقراء، بل كانت تهتم بنشر الثقافة الأجنبية والترويج لمذاهبها الدينية، واهتمت هذه الجمعيات بإنشاء المدارس لتعليم الفقراء من الجنسين وتقديم المساعدات المادية للأسر الفقيرة، وقام الأقباط بجهود مماثلة لنشر التعليم بين الفقراء الأقباط وتكونت جمعية التوفيق القبطية في عام **1891م** لتوفير المساعدات المالية للفقراء، ولقد نجح الشيخ محمد عبده في تكوين الجمعية الخيرية الإسلامية الثانية في العام **1892م**، وكانت غايتها إنشاء المدارس لتعليم أبناء الفقراء ومساعدتهم، كما اهتم بمحاربة الأساليب التبشيرية للجمعيات الأجنبية لإغراء الفقراء المسلمين، وحثهم على ترك عقيدتهم، وقام بالاشتراك مع الشيخ رشيد رضا بتكوين جمعية الدعوة والإرشاد لإعادة ثقة المسلمين في دينهم ومقومة حركة التبشير، وتكونت عام **1892م** جمعية العروي الوثقى الإسلامية بمدينة الإسكندرية لرعاية الأطفال والأيتام واللقطاء، ويرجع إلى هذه الجمعية الفضل في إنشاء المدارس التي تعنى بالتعليم الصناعي لأول مرة في مصر.
- **مؤسسات الرعاية الإيوائية:** شعرت بعض الجمعيات الأهلية بحاجة إلى ظروفهم الأسرية فأقدمت على إنشاء الملاجئ لرعاية الأطفال اليتامى والاهتمام بهم، وفي سنة 1933امتد نشاط الجمعيات التبشيرية لإيواء الأطفال المسلمين وتضافرت بعد ذلك الجهود الشعبية مع المجالس المحلية ومجالس المحافظات لإنشاء الملاجئ حتى شملت المحافظات كافة بوجه عام، وكانت هذه الملاجئ تضم خليط من الأطفال الصم والمكفوفين والبكم والمعوقين وضعاف العقول، كما ولم تتوفر فيها الشروط الصحية أو التغذية اللازمة[1].

رابعا: الخدمة الاجتماعية في القرن العشرين: لقد شهدت الخدمة الاجتماعية في القرن العشرين تطورا معتبرا، فعوضا أن كانت تعتمد على مبدأ الإحسان وأنها عموما عبارة عن مساعدات فردية ضيقة، فإنها أصبحت تنظمها الدولة وتعتمد على مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد، وأصبح لها مناهج ووسائل ومفاهيم ونظريات، وهكذا أصبحت الخدمة الاجتماعية تعني تلك المعرفة النظرية والعملية لمساعدة من هم بحاجة إلى مساعدة.

وفي سنة **1933م** أنشئ المجلس الوطني للخدمة الاجتماعية في أمريكا، ثم عدل اسمه إلى المجلس الوطني للرعاية الاجتماعية، بعد اتساع ميدان نشاطه سنة 1945وتضمنت أهم مهامه ما يلي:

- دراسة المشكلات الاجتماعية ورسم السياسة الاجتماعية الفعالة.
- تقديم المنشورات الفنية للأجهزة العملة في ميدان الرعاية الاجتماعية
- تقديم التسهيلات والإمكانيات الممكنة لمنظمات الأعضاء في المجلس
- تشجيع الجهود التطوعية في مجال العمل الاجتماعي[2].

---

[1] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص40، 41.

[2] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص-ص 22، 23.

وهكذا نلاحظ أن الخدمة الاجتماعية مرت بثلاث مراحل أساسية:

تمثلت **المرحلة الأولى:** في مرحلة الشيوع والارتجال، وفيها كانت الخدمات الاجتماعية يقدمها الأقارب وذوي النفوذ وكبار السن ورجال الدين، كما لم تكن هناك مؤسسات مستقلة خاصة تقدم فيها هذه الخدمات على النحو الذي عليه حاليا.

وأما **المرحلة الثانية:** فتمثلت في صدور قوانين الفقر المتوالية في إنجلترا وأمريكا خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، إذ ظهرت خلال هذه الفترة الحاجة إلى مشرفين على شؤون الفقراء ومراقبين زائرين لتنفيذ ومتابعة وقوانين الفقراء، كما ظهرت الحاجة إلى إيجاد وظائف في المستشفيات، يتخصص شاغلوها للتحري عن حالة الفقراء وزيارتهم في منازلهم لمتابعة العلاج كوظيفة سيدة الإحسان، والممرضة الزائرة والمدرس الزائر، ولا شك أن هذه الوظائف كانت هي النواة الأولى التي مهدت لميلاد مهنة الخدمة الاجتماعية.

وكانت الخطوة الأولى لميلاد هذه المهنة عندما نادت " **ماري ريتشموند**" **المشرفة على جمعية تنظيم الإحسان** " بفيلادلفيا" بأهمية إعداد دراسات للعاملين بالمؤسسة الاجتماعية أتزودهم بالأساليب العلمية لدراسة الحالات لتبدأ أول دورة تدريبية لهم سنة **1898م**، ولتبدأ معها مرحلة التخصص المهني في خدمة الفرد كأول طريقة في الخدمة الاجتماعية.

أما المرحلة الثالثة: فتمثلت في المرحلة المهنية، والتي بدأت في أوائل القرن العشرين وصاحب ذلك الدفعة الأولى من الأخصائيين الاجتماعيين من جامعة كولومبيا، لتمارس خدمة الفرد أو ل مرة بأسلوب جديد قام على أنقاض تاريخ طويل من العشوائية والارتجال. وقد وضعت "تاري ريتشموند" اللبنة الأولى لخدمة الفرد في كتابها "التشخيص الاجتماعي" سنة 1917م، لتحدد إطارها العام وأهدافها والأساليب التي تتبع فيها[1].

1-2- أهمية الخدمة الاجتماعية: مرت الخدمة الاجتماعية بتطورات عديدة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه كمهنة تعمل على الرقي بالإنسان، فأصبحت تعتمد على قواعد ومبادئ علمية وطرق للعمل الاجتماعي، فمنذ عرف الإنسان الاستقرار في الأرض وارتبط بها نتيجة لمعرفة الزراعة تكونت علاقات إنسانية بينه وبين غيره من الأفراد والجماعات وأصبح يحس بآلام الغير ويسعى للتخفيف من هذه الآلام وفقا لمفاهيمه في العصر الذي يعيش فيه، والإمكانيات الموجودة في مجتمعه وما يحكمه من نظم وعادات وتقاليد.

وقد أخذت الخدمة الاجتماعية بمفهومها الحديث مكانها في العالم الممتد كمهنة أصبحت عنصر أساسيا في دراسة المشاكل المختلفة، وعاملا مهما في وضع أسس علاجها والتخفيف من حدتها، كما أصبحت تحتل في السنوات الأخيرة مكانتها في الشرق العربي بصفة عامة، حتى يتمشى النهوض بالمستوى الاجتماعي لمجتمعنا العربي مع سياسة النهوض في شتى النواحي الأخرى الاقتصادية والسياسية، وما من شك في أن الحاجة إلى الخدمة الاجتماعية بمفهومها العلمي أصبح ضروريا في المجتمعات النامية، فكلما تقدمت المدينة كلما زادت الاحتياجات وتعددت المشكلات، إذن الخدمة الاجتماعية تهتم بالمشاكل اليومية الملحة مما أدى إلى تركيز جهود الأخصائيين في أدائهم لعملهم، كذلك تركيز الجهود في الرجوع إلى العلوم الاجتماعية بتحسين مستوى أدائها وتطبيقها بدون أن تكون لنفسها فلسفة شاملة[2].

---

[1] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص-ص 23، 24.

[2] **ماجدة السيد عبيد، حزامة جودت:** وقفة مع الخدمة الاجتماعية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2001، ص-ص 33، 34.

1-3- فلسفة الخدمة الاجتماعية: المقصود بالفلسفة في هذا المجال مجموعة الحقائق العلمية والاجتماعية التي تستند عليها الخدمة الاجتماعية.

الفلسفة في مفهومها العام المبسط تعني أنها موقفا أو مضمون أو تصور شامل اتجاه الكون والمجتمع والإنسان وتصور منطقي للعلاقات التي تربط كل ظاهرة بالأخرى استنادا إلى منهج خاص وبتطبيق ذلك المنهج على الماضي الحاضر يكون استخلاص تلك التي تكون الإطار النظري الذي يتحرك خلاله الإنسان عندما ينزل النظرية إلى الواقع بقيمها بالتجربة الممارسة.

وفي ضوء هذا المفهوم يتضح لنا أن مهنة الخدمة الاجتماعية قد استطاعت أن تكون لنفسها فلسفة نتيجة للتفاعل المتبادل بين الفكري للمهنة ككل وبين الممارسة العملية لمجالات الأنشطة المختلفة على مرور الوقت حتى أمكن استخلاص بعض الكليات التي تكون إطارا نظريا على درجة كافية نسبيا ليتحرك من خلاله الأخصائيون الاجتماعيون في ممارستهم لمهنتهم.

ولقد زودتنا العلوم الاجتماعية والسيكولوجية بالكثير من الحقائق العلمية التي تعمل في ضوئها الخدمة الاجتماعية ولولا هذه الحقائق لما كان في استطاعتنا أن نبقى على آمالنا الكبيرة في مستقبل الإنسانية وفي روعة ما تمتاز به من قدرات[1].

وتعتبر "مريم فان ووتر" أو ل من أشارت إلى أهمية وضع فلسفة الخدمة الاجتماعية حيث نادت بذلك عام **1929م** وفي **1933م** أعلنت "أنطوانيت كانون" أن الخدمة الاجتماعية تمكنت من تكوين فلسفة خاصة بها تتضمن بعض القيم التي تتمثل في:

- قيم تركز على كرامة الفرد.
- قيم تركز على تدعيم علاقة الفرد بالبيئة والمجتمع.
- قيم تركز على أهمية تنمية طاقات الأفراد والجماعات ومساعدتهم على النمو.

أما فترة الخمسينات فقد أشار "يسنو" في كتاباته إلى أن فلسفة الخدمة الاجتماعية تشتمل على:

- التأكيد على قيمة الفرد ومساعدته على اكتساب المهارات المناسبة لمواجهة مشكلاته واحترام الفروق بين الأفراد[2].
- تدعيم العلاقات بين الجماعات وبين الأفراد وبعضهم لأن ذلك تأكيد على أهمية الاعتماد المتبادل بين الوحدات المكونة للمجتمع.
- مساعدة أفراد المجتمع على التكيف مع النظم الاجتماعية والعمل على تخفيف حدة التوترات التي يعانون منها.

وفي عام **1958م** أشارت جيزيلا كونبكا إلى أن القيم الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية تتمثل في:

- الاعتراف بقدرة الفرد على النمو والتطور.
- الاعتراف بكرامة الإنسان وحقه في تقرير مصيره.
- التأكيد على أن التفاعل بين الفرد وغيره ضروري لنمو الفرد والمجتمع.
- الاهتمام بالجماعات التي يتكون منها المجتمع والعمل على إشباع احتياجاتها بواسطتها تتمكن الخدمة الاجتماعية من مساعدة الفرد على النمو والتغير.

---

[1] **ماجدة السيد عبيد، حزامة جودت**، المرجع السابق، ص30.

[2] **محمد سيد فهمي**: مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص49.

وأكدت معظم المحاولات الفلسفية المهنة الخدمة الاجتماعية خلال الثمانينات والتسعينات على أيدي "سيبورين ودانهام وفريدريك على ضرورة النظر إلى الإنسان في إطار متكامل يأخذ في اعتباره:

- فردية الإنسان واحترام كرامته.
- استخدام موارد المجتمع لمواجهة مشكلاته.
- نبذ التفرقة العنصرية بكل صورها.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وبصفة خاصة للفقراء والمحرومين.[1]

1-4-أهداف الخدمة الاجتماعية: إذا اعتبرنا أن الخدمة أو التدخل يجمع في هيكليته القيم والأهداف والقدسية والمعرفة والأسلوب، فإن الأهداف تنحصر في ثلاثة:

أولا: الهدف العلاجي: مساعدة الأفراد والجماعات على تحديد مشاكلهم وحلها أو على الأقل تخفيف حدتها، تلك المشاكل التي تنجم عن خلل في التوازن بينهم وبين محيطهم.

ثانيا: الهدف الوقائي: تحديد المكان الذي قد ينجم عنه خلل في التوازن بين الأفراد والمجموعات من جهة ومحيطهم الاجتماعي من جهة أخرى، ومحاولة لمنع خلل في التوازن.

ثالثا: الهدف التعزيزي: بالإضافة إلى الهدفين (العلاجي والوقائي) فإن الهدف الثالث هو البحث عن الطاقات القصوى في الأفراد والجماعات والمجتمعات، بهدف تنشيط هذه الطاقات وتعزيزها وإيجاد الفرص المناسبة لها.

فالتدخل يركز على الخلل في التوازن بين الإنسان ومحيطه الاجتماعي ويتمحور هذا التركيز حول نقطتين مرتبطتين بعضهما ببعض (الشخص-الحالة) و(الجماعة -المحيط) بهدف الوصول إلى درجة التكامل بين كل فرد ومحيطه الاجتماعي، ويتم هذا التكامل بواسطة التفاعل والتغيير وذلك عن طريق المهارات التقنية للأخصائي الاجتماعي، ويعد الهدف الأول والأخير للخدمة الاجتماعية هو:

تكوين المواطن الصالح وأن هذا الهدف في الواقع هو هدف كل الأهداف، وتحقيقه يعتبر ضرورة اجتماعية وموضوع المواطن الصالح هو موضوع متعدد الأبعاد والزوايا، وهو موضوع متغير تبعا لتغير المجتمع وللأدوار الاجتماعية المطلوبة من المواطن. أي النظرة إلى الإنسان وعلاقاته الاجتماعية واتجاهاته وأسلوب تفكيره ...الخ

إذا إننا نريد بناء الإنسان الذي هو مجال التنمية الاجتماعية في محيط المادة البشرية على مستويات مختلفة: جسمية، عقلية، عاطفية، معرفية، اجتماعية وثقافية،[2] وقد حدد محمد سيد فهمي أهداف الخدمة الاجتماعية في:

- مساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة مشكلاتهم التي تعوق من أدائهم وأدوارهم الاجتماعية.
- إحداث التغيير في النظم الاجتماعية العتيقة التي لم تستطع القيام بدورها في سد الاحتياجات الإنسانية المتغيرة.
- غرس القيم الاجتماعية كالعدل والأمانة واحترام العمل والإنجاز والدافعية واحترام الوقت لدفع عجلة التنمية.
- منع المشكلات المرتبطة بالجريمة والإدمان وذلك عن طريق تحسين الظروف الاجتماعية والتوعية الخاصة بهذه المشكلات.
- زيادة حجم الطاقة المنتجة في المجتمع وذلك نتيجة لعودة المتكاسلين والمنحرفين لعجلة الإنتاج.
- تجنب المجتمع أعباء اقتصادية مستقبلية بتوجيه هذه الفئات ومساعدتهم على مواجهة مشاكلهم.

---

[1] **محمد سيد فهمي**، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص50.

[2] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص19.

الفصل الثاني ـــــــ

وينبثق هذا المبدأ من قيمة هامة هي احترام الفرد والإيمان بكرامته، ففي خدمة الفرد لا يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يفرض حلا للمشكلة على العميل ما دام العميل قادرا على الإسهام في علاج مشكلته.

وفي خدمة الجماعة يراعي الأخصائي أن يقوم مع الجماعة بتحديد أهدافها ووضع برامجها وتنفيذها وتقويمها.

وفي تنظيم المجتمع يراعي الأخصائي ألا يفرض مشروعات أو برامج على المجتمع الذي يعمل معه، بل يشترك سكان المجتمع في عمليات الدراسة وتحديد الأهداف ووضع الأولويات وتصميم البرامج وتنفيذها وتقويمها.

ويتضمن هذا المبدأ إسهام الفرد أو الجماعة أو المجتمع في العمل على حل المشكلات أو مواجهة المواقف المختلفة بما يتناسب مع قدرة كل من تلك الوحدات.

ثالثا: مبدأ السرية Confiolentialiy السرية هي صيانة مقصودة لأسرار العملاء الأفراد، الجماعات، المجتمعات التي كشفت عمليات الخدمة الاجتماعية وتجنب إذاعتها وانتشارها بين عامة الناس.

وينبثق هذا المبدأ عن قيمة أخلاقية وإنسانية هامة جدا في مجتمعنا الزاخر بالتقاليد حيث يتعلق باحترام الإنسان ولا يحق لنا كمهنة لها رسالتها الإنسانية السامية أن تضع مقابل مساعدة العميل إذاعة أسراره أو انتشارها وعلى هذا الأساس يجب أن يكون في كل مؤسسة نظام يساعد الأخصائي في تطبيق هذا المبدأ.

– وفي بعض الحالات يتطلب الأمر ضرورة الإباحة ببعض هذه المعلومات لبعض المهنيين فلابد من موافقة العميل.

– وفي حالات ثانية لا يكون العميل في حالة يتمكن من استخدام إرادته على نحو سري فلا يلتزم الأخصائي نسبيا ببدء السرية ويضرر بنفسه إباحة بعض المعلومات طالما أن ذلك في مصلحة العميل[1].

– وفي حالات أخرى لا يراعي الأخصائي الاجتماعي تماما مبدأ السرية إن كان مثل هذا السلوك فيه خرق صريح للقانون فهناك إذا نسيه في التمسك بسرية المعلومات التي يحصل عليها الأخصائي الاجتماعي عن الوحدات التي يتعامل معها.

وعموما فإن احترام الفرد المحافظة على أسراره وشؤونه وتصرفاته الخاصة كلما أمكن ذلك وتقدير الفروق الفردية والتمايز بين الأفراد وبذل المساعدة للجميع دون تمييز ضرورة لابد أن يضعها الأخصائي في حسبته حيث أن جوهر العمل يعتمد أصلا على الاعتراف بقيمة الفرد والاعتراف بقدراته وإمكانياته.

رابعا: العلاقة المهنية: يعتبر البعض أن العلاقة المهنية مبدأ من المبادئ الأساسية للخدمة الاجتماعية والبعض الآخر يعتبرها هي أساس المبادئ، ومهما تتعدد الآراء فإن العلاقة المهنية هي المجال الرئيسي الذي من خلاله يمكن تحقيق عملية المساعدة، وهي تختلف عن العلاقات الشخصية أو علاقات العمل، إذ أنها نوعا من العلاقات يعتمد على الثقة والاحترام والتقدير المتبادل بين الأخصائي والوحدة التي يتعامل معها، وهذه العلاقة تختلف مثلا عن علاقة الصداقة وليس الدافع إليها حب الخير والنوايا الحسنة إذ أنها علاقة ترتبط بالمعارف العلمية وبالمهارة في تغيير الناس وتنتهي بتحقيقه، أما هدفها هو مساعدة العميل (الفرد، الجماعة، المجتمع) على تحقيق تكيف أفضل وحل مشكلة بشكل أكفأ وجدر بالذكر تلك العلاقة بين الأخصائي ومن يتعامل معهم يتوقف على قدرة الأخصائي على تطبيق المبادئ السابقة، إذ أن التقبل واحترام أسرار العملاء وإتاحة الفرصة لهم لتقدير شؤونهم بأنفسهم هو أساس تكوين ونمو هذه العلاقة[2].

---

[1] **علي عباس دندراوي**، المرجع السابق، ص36–37. أنظر أيضا، محمد سيد فهمي، الخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص–ص 37، 38، 39.

[2] المرجع نفسه، ص37–38.أنظر أيضا، محمد سيد فهمي، الخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 40.

2- طرق الخدمة الاجتماعية: لحياة الفرد ثلاثة أو جه:

فأما الوجه الأول: فإنه فرد وحيد ديناميكي، وقابل للتغيير، له صفاته المشتركة مع الأفراد الآخرين، كما له صفاته المختلفة عن الآخرين وله قوته، كما له، نقطا ضعفه، وله صفاته البنائية وصفاته الهدامة، فلكل إنسان استعداداته وقدراته وصفاته الخاصة به التي تميزه عن الآخر في المجتمع الذي يعيش فيه، سواء كانت هذه الاستعدادات عملية أم خلقية وذلك راجع إلى صفاته الموروثة والمكتسبة من بيئته الخاصة.

وأما الوجه الثاني: أن الفرد عضو في جماعات تتميز بالتغير والاختلاف فمن اللحظة الأولى التي يوجد فيها الفرد يصبح عضوا في الجماعة الأساسية الأولى وهي الأسرة، وكلما كبر ونما في الظروف العادية كلما زاد عدد الجماعات التي ينتمي إليها، كجماعات اللعب والجماعات المدرسية وجماعات العمل وجماعات المجتمع المحلي، والجماعات الدولية، وتبدأ التنشئة الاجتماعية للفرد منذ ولادته والتي تتم عن طريق تفاعلاته وعلاقاته وخبراته في هذه الجماعات المختلفة وبواسطة التنشئة الاجتماعية يتحول الفرد البيولوجي الذي هو عبارة عن مجموعة الخلايا المختلفة المزودة بالاستعدادات الفطرية إلى إنسان اجتماعي، وتصبح حياته تتأثر بهذه الجماعات وتؤثر فيها.

أما الوجه الثالث: أن الفرد عضو في مجتمع متغير له ثقافته الخاصة وقوى اجتماعية مختلفة ونظم اجتماعية السائدة فيه بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والإداري، فالأستاذ يتأثر بهذه النظم ويؤثر فيها.

فالأوجه الثلاثة لحياة الفرد منفصلة نظريا، وذلك للدراسة والتسلسل ولكنها متداخلة ومتفاعلة إذا نظرنا إليها من الناحية العملية، ولها ثلاثة أو جه مختلفة لوحدة واحدة، هذه الوحدة، وهذا الكل هو الإنسان.

ولهذا السبب أن الأخصائي الاجتماعي تعاملت مع هذه الأوجه الثلاثة كحياة الفرد بغية تقديم مساعدة له بهدف تنمية قدراته الجسمية والنفسية والعقلية والخلقية والاجتماعية[1].

2-1- طريقة خدمة الفرد: خدمة الفرد هي أو ل طريقة ظهرت في الخدمة الاجتماعية ولم يكن هذا المصطلح "خدمة الفرد" مستخدما ولا مطروقا حتى سنة **1897م**، وكانوا يقصدون به: دراسة العميل وبيئته دراسة دقيقة ثم تقدمت خدمة الفرد تقدما ملموسا بفضل تقدم الطب النفسي[2].

ولم يعد مجال الخدمة الاجتماعية الفردية قاصرا على تقديم النصح أو توقيع العقاب كوسيلة للإصلاح فحسب، بل أصبحت تقوم على إشباع الاحتياجات الشخصية للأفراد وذلك بدراسة كل حالة على حده، وبحث الظروف البيئية والنواحي النفسية[3].

أولا: تعريف طريقة خدمة الفرد: تعريف **ماري ريتشموند:** "إن خدمة الفرد عبارة عن تلك العمليات التي تهدف لتنمية الشخصية، بتحقيق التكيف بين شخصية الفرد وبيئته الاجتماعية بطريقة شعورية مقصودة، على أن تتم هذه العملية بالنسبة للأفراد فردا فردا"[4].

تعريف أستاذة فاطمة الحوراني: "خدمة الفرد هي طريقة مهنة الخدمة الاجتماعية في مساعدة الأفراد سيئي التكيف الذين يقعون في مجالها باستغلال الطاقات الشخصية والبيئية في تصحيح تكيفهم".

---

[1] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص-ص 137، 138.

[2] **محمد سيد فهمي**، الخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص166.

[3] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص 51.

[4] المرجع نفسه، ص 51.

ويعرفها الدكتور عبد الفتاح عثمان: بأنها عملية، تعتمد على العلم والمهارة لمساعدة الأفراد وأسرهم على تحقيق أقصى قدر من القدرة على مواجهة العقبات المعوقة لأداء وظائفهم الاجتماعية في حدود فلسفة المؤسسة[1].

ثانيا: تطور طريقة خدمة الفرد: مرت طريقة خدمة الفرد بثلاث مراحل أساسية هي:

أ- **مرحلة الشيوع:** وتمثل هذه المرحلة التاريخ الطويل الذي عاشته الإنسانية منذ بدايتها حتى نهاية القرن الثامن عشر وفي هذه المرحلة كانت الخدمات الفردية كظواهر إنسانية تلقائية، وكانت من مميزات هذه المرحلة الارتجالية والعشوائية في تقديم الخدمات، وقد قام بممارسة هذه الخدمات الأقارب وذوي النفوذ وكبار السن ورجال الدين، كما كانت هذه الخدمات تمارس في البيوت أو المساجد أو الكنائس أو بيوت المال دون أن يكون لها مؤسسات مستقلة تؤدي فيها.

ب-المرحلة التمهيدية: وهي المرحلة التي تلت صدور قوانين الفقراء ببريطانيا وأمريكا خلال القرن السابع عشر والثامن عشر، ولقد ظهرت في هذه الفترة الحاجة إلى مشرفين على شؤون الفقراء، و"مراقبين زائرين" لمراقبة وتنفيذ قوانين الفقراء ذاتها في المؤسسات الإصلاحية، كما ظهرت وظيفة "سيد الإحسان" و"الممرض الزائر" لزيارة المرضى في منازلهم لمتابعة العلاج كما ظهرت في المدارس وظيفة "الزائر المدرسي" ليختص في بحث حالة الطلاب ذو المشكلات[2].

ثالثا: مبادئ خدمة الفرد: تقوم خدمة الفرد على مجموعة من المبادئ الأساسية التي يجب أن تتوفر فيه:

العلاقة المهنية: وهي ذلك التفاعل بين الديناميكي للاتجاهات والتفاعلات بين الأخصائي والعميل، بغرض مساعدة العميل على تحقيق التكيف بينه وبين الوسط المحيط به.

والعلاقة في خدمة الفرد هي الأداة الرئيسية للأخصائي الاجتماعي، كما أن المعارف والمهارات والخبرات التي تتوفر للأخصائي لن تفيد كثيرا، ما لم تستخدم لمساعدة العميل من خلال العلاقة بين الطرفين، وهذا ما دفع البعض بتشبيه العلاقة في خدمة الفرد بأنها الروح[3].

والعلاقة المهنية هي أساس العلاج وتسمى العلاقة العلاجية، والمقصود بذلك الاتجاه الوجداني لكل من الأخصائي والعميل نحو الآخر أثناء المقابلة وأثر التفاعل الوجداني[4].

لتفريد: يحتاج العميل لأن يعامل كشخص له ذاتيته الخاصة وله كيانه الخاص.

التعبير الهادف عن المشاعر: لابد من تشجيع العميل على التعبير عن مشاعره لأن ذلك يساهم في إشباع حاجاته للمعاملة كفرد، وحاجته للتنفيس عما يدور في نفسه، وحاجته للتقبل من الآخرين والمشاركة في حل مشكلته.

مبدأ التقبل: العميل في حاجة لأن يكون مقبولا كشخص، لا تنفصل عن حاجاته لعدم إصدار الأحكام عليه، أو توجيه الاتهامات له بسبب المشاكل أو الصعوبات التي يواجهها[5].

---

[1] **محمد سيد فهمي**، الخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص-ص 166، 167.

[2] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص-ص 138، 139.

[3] **أحمد مصطفى خاطر**، الخدمة الاجتماعية (نظرة تاريخية، مناهج ممارسة، المجالات)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص 187.

[4] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص 54.

[5] **أحمد مصطفى خاطر**، الخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 187-188.

ونعني بالتقبل الأخصائي للعميل كإنسان أيا كان سلوكه أو مظهره باعتبار أن العميل إنسان يعني مشكلة ويحتاج إلى مساعدة أكثر من العقاب[1].

مبدأ السرية: يعتبر مبدأ سرية المعلومات في الخدمة الاجتماعية من أهم الواجبات التي تحتم آداب المهنة وجوب مراعاتها، وهذا المبدأ يقوم على حق العميل في الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية التي يصرح بها الأخصائي والتي تربطه به روابط مهنية[2].

فلابد على الأخصائي الاجتماعي أن يحافظ على كل أسرار العميل، لأن السرية هي أساس استمرار العلاقة بين الأخصائي والعميل[3].

والسرية حسب محمد سيد فهمي هي صون المعلومات الخاصة بالعميل من التسرب إلى الغير أو إلى أي شخص غير مهني، ويجب أن يطمئن العميل في بداية تعامله مع الأخصائي الاجتماعي إلى سرية كل ما يدلي به من معلومات وحقائق[4].

مبدأ تقرير المصير: أي منح العميل المسئول ذي الأهلية حق التصرف الحر في شئونه الخاصة داخل نطاق المؤسسة أو خارجها، في حدود قوانين ونظم المؤسسة ...إلا أن هذا المبدأ ليس مطلقا لجميع العملاء لكن يستثنى من تطبيقه في حالات مشكلات الأطفال وضعاف العقول ومرضى العقل[5].

للعميل الحق النهائي في تقرير مصيره واقتراح وتنفيذ العلاج النهائي[6].

رابعا: خطوات خدمة الفرد: تضمنت خدمة الفرد ثلاثة خطوات رئيسية هي:

أ- الدراسة: (دراسة الحالة): تهدف دراسة الحالة إلى تفهم شخصية العميل ومواقفه، كما تهدف إلى تفهم مشكلته في ضوء الحقائق الشخصية والموضوعية تمهيدا لعلاج هذه المشكلة، وعلى ذلك يعتبر دراسة الحالة في خدمة الفرد عملية نفسية، اجتماعية، بمعنى أنها تهتم بدراسة شخصية العميل ودراسة المؤثرات الاجتماعية في حياته، ويمكن جمع المعلومات من العميل ذاته ومن المصادر الخارجية سواء (الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، الجيران، العمل...).

وهناك مجموعة من الوسائل تجمع بها المعلومات هي:

- المقابلة.
- المستندات والسجلات المختلفة (شخصية، صحية، قانونية...)
- الاستعانة بالعلوم الأخرى وآراء الخبراء.
- الاختبارات النفسية والطبية.
- دراسة البيئة ومواردها المختلفة[7].

---

[1] **محمد سيد فهمي**، الخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 170.

[2] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص 55.

[3] **أحمد مصطفى خاطر**، الخدمة الاجتماعية (نظرة تاريخية، مناهج الممارسة، المجالات)، 1998، المرجع السابق، ص190

[4] **محمد سيد فهمي**، الخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص170.

[5] المرجع نفسه، ص 170.

[6] **أحمد مصطفى خاطر**، الخدمة الاجتماعية (نظرة تاريخية، مناهج الممارسة، المجالات)، 1998، المرجع السابق، ص 191.

[7] المرجع نفسه، ص192.

وعند استيفاء جمع المعلومات المتعلقة بمناطق الدراسة، توضع المعلومات في استمارة خاصة تسمى باستمارة البحث الاجتماعي أو التاريخ الاجتماعي[1].

ب- التشخيص الاجتماعي: هو عملية الاتصال بين عملية الدراسة والعلاج.

والمقصود بالتشخيص الاجتماعي: هو فهم طبيعة المشكلة التي يعاني منها العميل وتفسيرها في ضوء العوامل الشخصية والبيئية[2].

ويقصد به أيضا تحديد المشكلة التي يعرضها العميل وتفسيرها وتحليلها والوصول إلى تحديد العوامل التي سببتها سواء كانت عوامل ذاتية أو عوامل خارجية (اجتماعية).

فالتشخيص هو عملية تحليل للحقائق التي يصل إليها الأخصائي، ويهتم بكشف وتحديد العوامل الذاتية والبيئية للمشكلة، ومدى قدرة العميل على الاعتماد على نفسه، وتحديد نوع المساعدة التي يحتاجها، وأفضل الطرق للتعامل معه حتى يستجيب للعلاج[3].

ج- العلاج الاجتماعي: العلاج هو إمداد العميل بمجموعة الوسائل والخدمات التي يشير بها الشخص السليم، لتصحيح الأوضاع الاجتماعية غير المرغوب فيها، وذلك بواسطة السيطرة البيئية، والتأثير في السلوك[4]. ويقصد بالعلاج مساعدة العميل على الوصول إلى مستوى مناسب من التوافق الذاتي والاجتماعي بتحسين أو ضاعه الشخصية والبيئية وإحداث تغيير فيها ملائم لظروفه وأحواله، والعلاج مثله مثل الدراسة والتشخيص يعتبر عملية نفسية –اجتماعية يعتمد فيها الأخصائي على استخدام العلاقة بينه وبين العميل بطريقة موجهة، كما يعتمد على مهارته في عملية المقابلة، وعلى معرفته بالموارد القائمة في المجتمع وفهمه لإمكانيات المؤسسة التي ينتمي إليها بحكم العمل.

وبطبيعة الحال تقوم الخطة العلاجية الفعالة على أساس من التشخيص الدقيق، الذي يأخذ في الاعتبار المعرفة التامة بالعميل ومظاهر سلوكه، وبالموقف الذي يوجد فيه.

والعلاج يتخذ أشكال ثلاثة رئيسية هي:

- **تقديم خدمة للعميل:** يعين مساعدة العميل على اختيار واستخدام إحدى الموارد القائمة في المجتمع سواء في المؤسسة نفسها أو في مؤسسات أخرى ذات صلة بمشكلة العميل.

- **التعديل البيئي:** ويهدف إلى إدخال تعديلات في بيئة العميل أو تخفيض الضغوط أو الظروف الخارجية، كإلحاق العميل بعمل أو إلحاق طالب بجماعة نشاط مدرسية أو نقله من مدرسة إلى أخرى. والأساس في هذا العلاج هو مساعدة العميل على أن يقوم بنفسه بتغيير أو تعديل البيئة أو الاستفادة من المؤسسات الموجودة في المجتمع واستخدامها لصالحه.

- **العلاج المباشر:** ويهدف إلى تنمية الاتجاهات اللازمة لتحقيق التوازن العاطفي لدى العميل ولمساعدته على اتخاذ القرارات السليمة البناءة وتحقيق النمو والنضج اللازم للتوافق.

---

[1] **محمد سيد فهمي**، الخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 172.

[2] **أحمد مصطفى خاطر**، الخدمة الاجتماعية (نظرة تاريخية، مناهج الممارسة، المجالات)، 1998، المرجع السابق،، ص196.

[3] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص 61.

[4] **أحمد مصطفى خاطر**، الخدمة الاجتماعية (نظرة تاريخية، مناهج الممارسة، المجالات)، 1998، المرجع السابق، ص198.

– هناك أنواع أخرى يستخدمها الأخصائي الاجتماعي مع الأفراد **كالمساعدة النفسية** عن طريق تشجيع العميل على التعبير الحر عن مشاكله التي مر بها أو يمر بها ودعم ثقته بنفسه حتى يساهم في مواجهة مشكلته بنفسه، كذلك العلاج الفردي عن طريق **التوضيح والإرشاد**، ويقصد من وراء ذلك تمكين العميل من تفهمه ظروفه البيئية ومساعدته على تفهم اتجاهات الآخرين، كما تتضمن هذه الطريقة مساعدة العميل على تفهم كل العناصر اللازمة لاتخاذ قرار معين أو مساعدة على أن يتفهم ويعي مشاعره الخاصة واتجاهاته، كل ذلك يهدف إلى الاستجابة بطريقة واقعية من قبل العميل إضافة إلى مساعدته على التخطيط وتوازن شخصيته .

– وهناك نوع آخر من العلاج يسمى **التبصير النفسي**، ويهدف إلى زيادة فهم العميل لنفسه واتجاهاته السلوكية ذات التأثير على إنتاج مشكلته وتعقدها، وعلى الأخصائي مساعدة العميل على الكشف عن مشاعره الحالية، وإظهار المشاعر المكبوتة.

أخيرا إن العلاج في خدمة الفرد يعمل في إطار المشكلة التي يوجد فيها العميل، سواء كانت ذاتية أو بيئية بهدف تخفيف الضغوط وتحقيق التوازن والتوافق في شخصيته.

2-2- طريقة خدمة الجماعة: وهي إحدى طرق الخدمة الاجتماعية، وتهدف إلى مساعدة الأفراد على أن يصبحوا أعضاء في الجماعة التي تتوفر لها فرص النمو في تفاعل جماعي، يكتسبون خلاله نموا في خبرتهم ومعلوماتهم ومقدراتهم، ويتمكنون من تكوين العلاقات الاجتماعية اللازمة لكي يتمتع كل واحد منهم بنمو متزن يتفق مع احتياجاته وقدراته. ويرتكز العمل في خدمة الجماعة على الجماعة، وأن محور الخدمة هو عضو الجماعة (الفرد). فالجماعة هي أداة المجتمع في تنشئة أفرادها تنشئة اجتماعية سليمة[1]، وتعتبر خدمة الجماعة فن وهي نوع من أنواع التربية هدفه خدمة الأفراد داخل حدود الجماعة، وهو على هذا الأساس أحد فروع الخدمة الاجتماعية، التي تهتم بمراكز التوجيه الاجتماعي أي الأندية وما شابهها تحت قيادة حكيمة موجهة، ويتداخل في فن خدمة الجماعة عوامل مختلفة هي المؤسسات والرواد والأهداف والبرامج، فهو إذن عملية ووسيلة تساعدان الأفراد عن طريق ريادة رشيدة في جماعات تطوي تحت لواء مؤسسات لتحقيق مصلحة فردية وجماعية[2].

أولا: تعريف طريقة خدمة الجماعة: تعريف **مارجوري مورفي** بقولها: "إن مبدأ خدمة الجماعة يعتبر واحدا من أساليب العمل الاجتماعي المختلفة ووسيلة تسهم في تعزيز الفعالية الاجتماعية للفرد في إطار من التجربة المشتركة الفعالة"[3].

تعريف الدكتور محمد شمس الدين أحمد:" خدمة الجماعة طريقة يتضمن استخدامها عملية بواسطتها يساعد الأخصائي أفراد الجماعة أثناء ممارستهم لأوجه نشاط البرامج في الأنواع المتعددة من الجماعات في المؤسسات المختلفة لتنمو كأفراد وكجماعات حتى يسهموا في تغيير المجتمع في حدود أهداف المجتمع وثقافته"[4].

---

[1] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص139.

[2] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص 66.

[3] المرجع نفسه، ص 66.

[4] **محمد سيد فهمي**، الخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص175.

ثانيا: تطور خدمة الجماعة: لقد بدأت خدمة الجماعة كجزء من نشاط الهيئات التي ارتبطت جهودها بحركة تنظيم وخدمة المجتمع، ولم تتبلور خدمة الجماعة كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية إلا في منتصف القرن العشرين. وكانت مراحل التطور كالتالي:

أ – **جمعيات الشبان المسيحية 1844م:** لقد أنشأ "جورج وليامز" أو ل جمعية للشبان المسيحيين في إنجلترا عام **1844م** بهدف حماية الشباب من الانزلاق وراء المخاطر الخلقية وإعادته إلى أسلوب الحياة النقية. وقد ساعد نجاح هذه الجمعية في لندن على إنشاء جمعية أخرى في بوسطن عام **1851م**، ثم بعد ذلك توالى إنشاء مثل هذه الجمعيات، والتي كان هدفها جميعا حماية الشباب وتوفير البيئة الصحية الملائمة لهم.

ب–أندية الصبيان 1860م: ويعتبر نادي الصبيان في "**هارتفورد**" أو ل هذه الأندية، والذي أقامته إحدى الجمعيات الدينية النسائية من أجل توفير فرص النشاط لصغار الصبيان وحمايتهم من اللعب في الشوارع وما يترتب عليه من حوادث، وقد كان لنجاح هذه الفكرة أثر كبير في انتشار مثل هذه النوادي في سائل أنحاء أمريكا.

ج–جمعية الشابات المسيحيات 1866م: وقد أقيمت في بوسطن أو ل جمعية للشابات المسيحيات عام **1866م**، وذلك بهدف توفير أماكن سكنية ملائمة ومطابقة للشروط الصحية وبأجور رمزية وذلك للشابات اللائي ينزحن إلى المدن من أجل العمل في المؤسسات الموجودة في المدن، وبعد نجاح هذه الجمعية انتشرت الفكرة في معظم بلدان أمريكا وإنجلترا.

د–حركة المحلات الاجتماعية: وتعتبر هذه الحركة من العلامات المضيئة في تطور الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وتطور خدمة الفرد بصفة خاصة، وقد كانت أولى هذه المحلات محلة "**تويبني**" في لندن، وكان من أهداف إنشائها علاج الآثار الناتجة عن الهجرة إلى المدن الكبرى من أجل العمل الصناعي، وقد تمثل هذا العلاج في إيجاد الاحتكاك المستمر بين مثقفين من الرجال والنساء وبين الطبقات الفقيرة، حتى يمكن عن طريق العمل المشترك والدراسة المستمرة إحداث تأثيرات ثقافية واجتماعية عميقة في البيئة، وخلق شعور جديد بروح الجوار وتحويل الأفراد إلى مواطنين صالحين. وقد ساعد نجاح تويبني على انتشار الفكرة في أمريكا فأقيمت أو ل محلة في مدينة **نيويورك** عام **1887م**، ثم بعد ذلك انتشرت فكرة المحلات في مناطق مختلفة، ولم تختلف أهداف تلك المحلات الاجتماعية في أمريكا عنها في إنجلترا.

ه–الحركة الكشفية وإنشاء المعسكرات 1910: تكونت أو ل جمعية كشفية عام **1910م** وذلك بهدف تدريب الصغار على الطاعة والنظام حتى تنمو شخصياتهم ويستطيعوا الاعتماد على أنفسهم في المواقف المختلفة، وكذلك تدريبهم على ضبط النفس والعمل على توفير الصحة الجسمية عن طريق ممارسة الرياضة والتسلق والسباحة.

وغالبا ما كانت الدوافع الدينية هي العامل الأساسي كمحاولة إثارة الميول الأخلاقية والحماس الديني عند الأطفال والكبار من أهالي الأحياء الفقيرة، كي لا تقع هذه الفئات ضحية الانحراف والجريمة، وبالرغم من سيطرة هذه الدوافع الوقائية وحدها في البداية على أغلب المؤسسات إلا أنها اتجهت فيما بعد نحو الأهداف البنائية، واهتمت بتحسين الخلق والروح والعقل بالإضافة إلى الاهتمام بالجسم والسلوك الاجتماعي لكل من الأطفال والشباب والكبار على السواء.

ولقد كان هذا بداية تطور خدمة الجماعة، ولقد أضاف التقدم العلمي جديدا على المظاهر الأساسية لسلوك الجماعة وأثر الثقافة وديناميت الجماعة وتأثيرها على الفرد والجماعة. ولقد أكدت نظريات التربية الحديثة أهمية

الميول باعتبارها العامل الأساسي والضروري للتعلم، كما جعلت الابتكار أهم من التقليد أو الخبرة المتكررة، كما ظهرت أهمية تنمية الاتجاهات الاجتماعية وأثر النشاط الجماعي التلقائي في نمو شخصية الفرد وبعث طاقاته الخلاقة[1].

ثالثا: أهداف طريقة خدمة الجماعة: تهدف طريقة خدمة الجماعة إلى إكساب الفرد في الجماعة مميزات أساسية أهمها:

– القدرة على التفكير الواقعي المعتمد على الحقائق وربط التفكير بالحاجات الاجتماعية الواقعية.

– الإيمان بالأهداف العامة التي يشترك فيها الفرد مع الغير، حتى تصبح هذه الأهداف ذات أهمية اجتماعية.

– تستهدف خدمة الجماعة إتاحة الفرصة للأفراد للقيام بأعمال مشتركة عن طريق تعاونهم في تسيير أمورهم الجماعية، مما يساعد الأفراد على إيمانهم بدورهم وذلك عن طريق المناقشات الجماعية واتخاذ القرارات والاشتراكات في تنفيذها وفق ما تتطلبه مصلحة الجماعة ككل دون تحيز[2].

– القدرة على القيادة والتبعية، طبيعة الحياة الإنسانية تضع الفرد قائدا لغيره في بعض المواقف، وتابعا لغيره في مواقف أخرى[3].

– المساهمة في برامج الخدمة العامة، سواء في التفكير مع الآخرين في وضع خططها أو الإسهام في تنفيذها، بحيث يصبح الفرد مستعدا لتقديم هذه الخدمات للجماعة وللمجتمع.

– القدرة على الإنتاج، ويقصد بالإنتاج كافة الأشياء النافعة التي يقوم بها الفرد، فالتحصيل الدراسي هو إنتاج واهتمام بالعمل، إنتاج وخلق العلاقات التعاونية الطيبة إنتاج أيضا.

– اكتساب اللياقة البدنية، بمعنى استفادة الفرد من حياة الجماعة لياقة وقوة بدنية تسمح له بأن يكون مواطنا صالح الجسم، صالح العقل.

– الإحساس بالسعادة، ويقصد بها إحساس الفرد بالسعادة مع أعضاء الجماعة الذين يحبونه ويقرونه، وإحساسه بأنه ينتمي إلى أشخاص يسعد بلقائهم ويتمتع بالمساهمة معهم في خدمة نفسه وغيره[4].

– تستهدف خدمة الجماعة احترام الفروق الفردية تماشيا مع مبدأ تكافؤ الفرص.

– تستهدف تعديل السلوك المنحرف للفرد والوقاية من الانحراف، وغرس قيم جديدة مثل الصدق والأمانة، كذلك فإن البرامج الجماعية تتيح للأعضاء فرص التعليم واكتساب كثير من المثل الفاضلة عن طريق ممارستهم عمليا والتعود عليها، كذلك هي توفر للفرد كيف يستطيع أن يتمسك بحقه وأن يؤدي واجبه ومسؤوليته دون إجبار.

– مساعدة الأفراد على النضج الاجتماعي وتنمية شخصياتهم واكتسابهم كثيرا من الخبرات والمهارات التي تساعدهم على التكيف مع أنفسهم وبيئتهم، ومع مجتمعهم حتى يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع[5].

---

[1] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص–ص 139، 140، 141.

[2] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص 73.

[3] **محمد سيد فهمي**، الخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص179.

[4] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص–ص 141، 142.

[5] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص–ص 72، 73.

رابعا: مبادئ طريقة خدمة الجماعة: يعرف المبدأ بأنه حقيقة أساسية أو قانون شامل يصدر عنه قوانين أخرى ذات قاعدة ثابتة للعمل، ويعتبر المبدأ الذي تؤيده الخبرة أكثر من مجرد تلخيص ما يلاحظ بصفة خاصة في الحالات الفردية التي سبق بحثها فالمبدأ هو تعميم مبنى على مثل هذه الحالات.

ويمكن القول أن المبدأ هو حقيقة أساسية لها صفة العمومية يصل إليها الإنسان عن طريق الخبرة أو البحث العلمي.

ويجب على أخصائي خدمة الجماعة ألا يقتصر في عمله على مجرد الالتزام بمبادئ معينة، وإنما عليه أن يكون على بينة بالآراء والفلسفة التي قامت عليها هذه المبادئ.

وأهم مبادئ طريقة العمل مع الجماعات هي:

أ- **مبدأ تكون الجماعة على أساس مرسوم:** ينظر إلى هذا المبدأ باعتباره من أهم المبادئ التي تجعل من الجماعة أداة إيجابية لنمو الفرد ومقابلة حاجاتهم، فمثلا عند تكوين الجماعات يجب بقدر المستطاع مراعاة العمر الزمني والعمر العقلي والعمر التحصيلي للأعضاء، كذلك مستواهم الاقتصادي، والاجتماعي والصحي بالإضافة إلى مراعاة العادات والتقاليد وحاجات ورغبات وخبرات الأعضاء، وغيرها من العوامل التي تساعد على تماسكها وحسن التكيف المرغوب فيه.

وهنا قد يقال أن مراعاة هذه العوامل تسبب عزلة الأفراد والجماعات، وتخلق مجالا للنظام الطبقي ولكن هذا غير صحيح، لأن أخصائي الجماعة يقوم بمساعدة الأفراد والجماعات على النمو وتحقيق الأهداف الديمقراطية[1].

والجماعة هي الوحدة الأساسية التي عن طريقها يمكن تقديم الخدمة للفرد، هذا المبدأ يقوم على حقيقة مرادها أن الجماعات تختلف كالأفراد من حيث نموها وتطورها، والجماعة تتأثر إلى حد كبير بسلوك أعضائها، أما العكس فهو تأثير الجماعة على الفرد[2].

ب- **مبدأ التنظيم الوظيفي المرن:** والتنظيم الخاص بهذه الجماعات أمر هام يرتبط بمدى نمو الجماعة ومعرفتها بأهمية هذا التنظيم، وطريقة خدمة الجماعة تتيح لهؤلاء الأفراد على تحمل المسؤولية واكتشاف القيادات، من خلال مجموعة من الوظائف التي تحتاج الجماعة إليها، كأن يختار أفراد الجماعة في نادي مثلا مقررا أو رئيسا لهم ويختاروا سكرتيرا للجماعة على القيادة والتبعية، وعلى تحمل المسؤولية وعلى الحياة الديمقراطية بحيث يستطيع هذا التنظيم مقابلة احتياجات الجماعة، مع ملاحظة أنه كلما نقصت حاجات الجماعة قل عدد الوظائف والعكس الصحيح، فهذه المرونة تبقى المضمون الحقيقي للديمقراطية وتعمل على احترامها فلا تصبح الوظائف أمام الأفراد مجرد شكل بل يكون لها معنى وقيمة[3].

ففي فن الجماعة، يساعد الأخصائي الجماعة لتصنع لنفسها نظاما تستطيع عن طريقه وضع برامجها ومناقشة مشاكلها، ويجب أن يكون هذا النظام مرنا يفهمه الأعضاء ويعملون به، كما يجب أن يكون ملائما للجماعة وأن يتغير كلما تغيرت الجماعة[4].

---

[1] **نضال عبد اللطيف برهم**، الخدمات الاجتماعية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، ط1، عمان، 2005، ص102.

[2] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص67.

[3] **نضال عبد اللطيف برهم**، المرجع السابق، ص-ص 102، 103

[4] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص69.

ج- مبدأ الأهداف المعينة

وتنمو الجماعة نتيجة لعوامل ثلاث وهي فلسفة الأخصائي الاجتماعي في الحياة، ومسؤوليته نحو الجماعة التي تحددها وظيفة المؤسسة، والعامل الثالث حاجات الجماعة وحاجات أعضائها.

وهناك أهداف قريبة وأهداف بعيدة، فالأهداف القريبة هي مساعدة أعضاء الجماعة على تقبل بعضهم البعض كذلك مساعدتها على ممارسة أو جه النشاط التي تشبع رغباتها، وتوفر للأعضاء فرص الشعور بالتحصيل، أما الأهداف البعيدة في مساعدة أعضاء الجماعة على النضج وليكونوا مواطنين صالحين[1].

ويسلم هذا المبدأ بأن الجماعة والمؤسسة والأخصائي يكونون وحدة واحدة تعمل متضامنة مع بعضها لتحقيق أهدافها، وقد يضطر الأخصائي أن يقوم بتجزئة الهدف البعيد إلى مجموعة من الأهداف الفرعية، أملا في الوصول إلى الغايات والأهداف البعيدة.

يضع الأخصائي الاجتماعي أهدافا محددة للجماعة تتفق ورغبات أعضائها وقدراتهم، مراعيا عدم الخروج عن وظيفة المؤسسة، والأخصائي يعمل وفق هدف محدد، وبالتالي يقلل من تحقيق حاجاته الشخصية في سبيل صالح الجماعة[2].

د- مبدأ الدراسة المستمرة: باعتبار أن الأفراد والجماعات والمجتمعات وحدات مترابطة دائمة النمو والتغير، وتؤثر كل وحدة في الأخرى، فلابد من الدراسة المستمرة لهذه الوحدات، وتقع مسؤولية ذلك على الأخصائي الذي يؤمن بمبدأ الاختلاف والتغير.

وإذا أراد أخصائي الجماعة أن تنمو الجماعة فيجب أن يحترس من نفسه خوفا من أن يدفعه الحماس، سواء من جانب الجماعة نفسها، إلى بذل مجهودا لا يتفق مع طاقة الجماعة وقدرتها، وفي هذا الحال تفشل الجماعة.

ولذلك يجب عليه أن يساعدها على النمو في حدود قدراتها وطاقتها وإمكانياتها ورغبتها في الوقت نفسه، ولا يتم ذلك بنجاح إلا عن طريق الدراسة المستمرة للأعضاء والجماعة معا[3].

ه- مبدأ الديمقراطية وتقرير المصير: تقوم فلسفة الخدمة الاجتماعية وطرقها المختلفة على الإيمان بكرامة الأفراد والاعتراف بفروقهم الفردية، وقوتهم وحقهم في تقدير أسلوب حياتهم، وبمعنى آخر فإن فلسفتها تقوم على الفلسفة الديمقراطية.

وتؤمن خدمة الجماعة بقوة العميل، وحريته وحق تقرير مصيره، فمهما كانت قوة العميل ضعيفة فهو يتحمل مسؤولية حياته، ويجب أن يستمر في تحملها وتكمن مهمة الأخصائي في مساعدة الأفراد على تنمية قواهم الكامنة للتغلب على مشكلاتهم.

أما عن تقرير المصير فلا يعني ترك الحرية المطلقة للجماعة دون تدخل منه، بل كان من الضروري التدخل في الوقت الذي يشعر فيه بمخالفة سياسة وأهداف المؤسسة، باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع.

و- مبدأ استغلال الموارد: يجب استغلال كافة الموارد المتاحة والممكن تيسيرها لخدمة الأفراد والجماعة، والموارد تعني الطاقات والإمكانيات المادية والبشرية التي يمكن أن تسهم في خدمة الجماعة، فخبرات وطاقات الأخصائي

---

[1] **نضال عبد اللطيف برهم**، المرجع السابق، ص103

[2] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص-ص 67، 68.

[3] **نضال عبد اللطيف برهم**، المرجع السابق، ص-ص 103-104.

الاجتماعي ومهارته، والجماعة نفسها وأفرادها والمؤسسة وإمكانياتها، وإمكانيات المجتمع سواء مادية أو بشرية، كل ذلك يجب استغلاله بمهارة لتحقيق أغراض الجماعة وأهدافها[1].

ز- مبدأ التقويم: والتقويم المستمر من ضروريات العمل مع الجماعات للوصول إلى تحديد القيمة الفعلية للتغيرات التي تصاحب الجهود التي تبذل في النواحي التي تتعلق بالعمل مع الجماعات.

ولا يقتصر التقويم على جزء واحد من مقومات العمل مع الجماعات، بل يجب أن يمتد لكي يشتمل على الأفراد والجماعات والبرنامج وأخصائي الجماعات والمؤسسات.

ومن هذا يتضح لنا قيمة كتابة التقارير والملفات التي تساعدنا في عملية التقويم، والتوصل إلى مناطق القوة والضعف في الخطط والبرامج المستخدمة لنمو الجماعات.

وهناك مجموعة أخرى من المبادئ تتمثل في مبدأ الخبرات التقديمية التي يتيحها البرنامج، ومبدأ التفاعل الجماعي الموجه، ومبدأ دور الأخصائي الاجتماعي في تحقيق أغراض الجماعة[2].

خامسا: أنواع الجماعات: وللجماعات أنواع متعددة، وقد تبدوا من الناحية النظرية منفصلة، غير أنها من الناحية العملية متداخلة، وعليه يمكن للجماعة الواحدة أن تشترك في أكثر من نوع واحد من هذه الأنواع.

أ- أنواع الجماعات من حيث الدافع للانتماء إليها:

- **جماعات الدوافع الشخصية:** وهذه الجماعات ينتمي إليها الأفراد لمقابلة حاجاتهم الذاتية وإشباع رغباتهم الشخصية وتكون العلاقات داخ لهذه الجماعات علاقات شخصية كجماعات الصداقة وجماعات الأندية الخاصة، وجماعات الهواة.

- **جماعات الدوافع الاجتماعية:** ويفضل الأفراد الانضمام إلى هذه الجماعات لتقديم خدمات ذات طابع مجتمعي يخدم المجتمع هؤلاء الأفراد لتقديم خدمات أحسوا بضرورة تقديمها في حدود إمكانياتهم الذاتية وإمكانيات المجتمع المتاحة ومن هذه الجماعات الجمعيات الخيرية الإسلامية والجمعية النسائية لتحسين الصحة.

ب- أنواع الجماعات من حيث طبيعة تكوينها:

- **جماعات طبيعية:** وهي تلك الجماعات التي يكون للبيئة الاجتماعي سببا في قيامها حيث توفر لأفرادها الشعور بالانتماء والأمن مثل "شلل الشوارع" جماعات اللعب، والجماعات الدينية والسياسية.

- **جماعات مكونة:** وهذه الجماعات ذو طبيعة خاصة حيث ينضم الأعضاء إليها في إطار شروط معينة تختلف باختلاف أهداف الجماعة، وقد تتكون رغم إرادة أصحابها كالفصل المدرسي والجماعات التي تقسم داخل المؤسسات الاجتماعية.

ج-أنواع الجماعات من حيث تأثيرها في شخصية الفرد:

- **الجماعات الأولية:** ولهذه الجماعة أكبر الأثر في تكوين شخصية الإنسان والتأثير فيها ومثال ذلك جماعة الأسرة وجماعة اللعب، وجماعة الأندية.

---

[1] المرجع نفسه، ص104.

[2] المرجع نفسه، ص105.

– **الجماعات الثانوية:** وتعتبر ثانوية بالنسبة للجماعات الأولية السابقة من حيث تأثيرها على شخصية الفرد إلا أنها تجارب وخبرات لازمة وضرورية لنمو الفرد وتكيفه في المجتمع ومن أمثلة ذلك الجماعات السياسية، والثقافية والجماعات الدينية...إلخ.

د–أنواع الجماعات وفقا للرابطة التي تجمع بين أعضائها

– **جماعات اختيارية:** وهذه الجماعات ينضم إليها الأفراد برغبتهم واختيارهم وتكون عضويتها مرتبطة بالرغبة في البقاء أو الانسحاب منها ومن أمثلتها جماعات الأندية، وجماعات الهواية، الجماعات السياسية، الجمعيات التعاونية.

– **جماعات إجبارية:** وهي تلك الجماعات التي يجبر الفرد على أن يكون عضوا فيها بغض النظر عن حقيقة رغبته وإرادته، وهذه الجماعات مثل جماعات الأسرة وجماعات المهنة، وجماعة الفصول الدراسية[1].

سادسا: الصفات الواجب توفرها في أخصائي الجماعة:

- الاستعداد والرغبة في العمل مع الجماعات.
- الفهم والإدراك الواعي للمعارف الإنسانية والرغبة في تطبيق هذه المعارف.
- قوة الشخصية واتزانها الانفعالي والعاطفي.
- المسؤولية والقدرة على تحملها والفهم الصحيح لأبعادها.
- القدوة الحسنة والنموذج الصالح.
- الإنصاف والتقدير.
- الثبات في المعاملة في المواقف المتشابهة.
- الاشتراك مع الأعضاء والتجاوب معهم[2].

سابعا: البرنامج في خدمة الجماعة: ويقصد بالبرنامج هو أي شيء وكل شيء تفعله الجماعة لترضي ميولها واهتماماتها، بمعنى أن البرنامج هو الوسيلة التي يستخدمها أخصائي الجماعة لمقابلة حاجاتهم وميولهم، من خلال التوجيه وتكوين العلاقات داخل الجماعة.

ويتكون البرنامج من ثلاث عناصر رئيسية، تتمثل في الأعضاء وما لهم من حاجات ورغبات، وقدرات خاصة وقيم ومعايير، كذلك أخصائي الجماعة وما له من معارف وخبرات، وقدرات خاصة، بالإضافة إلى محتوى البرنامج وهذه العناصر متفاعلة ومترابطة ببعضها البعض وإذا ما أحسن الاستخدام لهذه العناصر قدمت الجماعة الخبرات والتجارب التي تجعل منهم مواطنين صالحين.

أ– المبادئ الواجب توافرها عند وضع البرنامج: وهي:

- يجب أن يكون البرنامج محققا لرغبات وحاجيات الأعضاء.
- ضرورة ارتباط أهداف البرامج مع أهداف المؤسسة والجماعة.
- يجب أن توجه عمليات التفاعل في الجماعة توجيها صالحا لنمو الفرد والجماعة.
- يجب أن تكون البرنامج هو المادة العلمية لتعديل عادات واتجاهات الأفراد.
- يجب أن يراعي في البرنامج الإمكانيات والموارد المؤسسية والبيئية.

---

[1] **نضال عبد الطيف برهم**، المرجع السابق، ص–ص 105–107.

[2] المرجع نفسه، ص–ص 107، 108.

- يجب أن يكون البرنامج ملائما لعدد الأفراد داخل الجماعة.
- يجب أن يكون البرنامج هو المادة الخصبة لتكوين علاقات الصداقة والتعاون.
- يجب أن تمارس الديمقراطية في شتى عملية وضع البرنامج.
- يجب أن يكون هناك تعاون بين المؤسسات المختلفة لتلبية حاجات المجتمع.
- يراعي أن يكون البرنامج مرنا وتقدميا.
- يجب أن يشترك الأعضاء في وضع البرنامج.
- يراعى في وضع البرنامج حدود وقدرات الأعضاء[1].

ب-أنواع البرامج: وهي:

البرامج الاجتماعية: وتهتم هذه البرامج في تنمية مهارات الأعضاء في تكوين العلاقات الطيبة وحفزهم نحو خدمة مجتمعهم[2].

وتهدف هذه البرامج إلى تنمية المهارات الاجتماعية لدى أعضاء الجماعة ومعاونتهم على التفاعل الاجتماعي ومن أو جه النشاط مثلا: حفلات السمر والموسيقى والتمثيليات[3].

البرامج الرياضية: وتهدف هذه البرامج إلى إتاحة الفرصة لأعضاء الجماعة لاكتساب مهارات رياضية بالنشاط الترويحي، مع تنمية صفات القيادة والتبعية بينهم، ومن أهم أنواع النشاط الرياضي: الألعاب الفردية كالعدو والوثب وحمل والأثقال والسباحة، وكذلك الألعاب كالتنس والمصارعة والملاكمة والألعاب لجماعية ككرة القدم والكرة الطائرة وكرة السلة[4].

وتهدف إلى الأعداد الجسمي والتهذيب النفسي وبث روح التعاون وروح الفريق[5].

البرامج الثقافية تعتبر البرامج الثقافية من أكثر البرامج انتشارا لأنها ضرورة من الضروريات وأداة من أدوات تكوين الرأي[6].

وتهدف هذه البرامج إلى تقديم المعلومات والمعارف للأعضاء عن طريق المحاضرات، والندوات وحلقات المناقشة[7].

البرامج الفنية: تعتبر تعبيرا لحياة الجماعة، ومن أمثلة ذلاك الأغنية والأنشودة والرسم والتصوير، ومن الجدير بالذكر أن البرامج الفنية تعتبر من أهم برامج الجماعة التي تخلق الابتكار وتخفف من حدة التوتر[8]، وتهدف إلى تنمية الذوق العام والقدرة على التخيل وتنمية المهارات اليدوية[9].

---

[1] **نضال عبد اللطيف برهم**، المرجع السابق، ص108-109.

[2] المرجع نفسه، ص110

[3] **محمد سيد فهمي**، الخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص191.

[4] المرجع نفسه، ص191.

[5] **نضال عبد اللطيف برهم**، المرجع السابق، ص110.

[6] **محمد سيد فهمي**: الخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص192.

[7] **نضال عبد اللطيف برهم**، المرجع السابق، ص110.

[8] **محمد سيد فهمي**، الخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص192

[9] **نضال عبد اللطيف برهم**، المرجع السابق، ص110.

ثامنا: عمليات خدمة الجماعة: كأي عمل موجه قائم على أسس فنية تمر طريقة العمل مع الجماعات عند استخدامها براحل هي:

أ- **الدراسة الاجتماعية:** مرحلة الدراسة والبحث وجمع الحقائق والمعلومات اللازمة عن الجماعة وأعضائها وتستهدف الدراسة اكتشاف حقائق جديدة والوصول إلى تفسيرات عملية بما يساند العمل مع الجماعة من جهة، وإضافة معارف جديدة إلى العمل مع الجماعات من جهة أخرى، ومن الطبيعي أن ترتبط الدراسة والبحث في العمل مع الجماعات على التسجيل ولذلك فمن الضروري أن يصبح التسجيل قاعدة أساسية لنجاح كل من الدراسة والبحث.

ومن أهم أساليب الدراسة والبحث في الجماعات اثنان:

الملاحظة: وتعتبر من أهم أساليب دراسة السلوك الجماعي سواء بالنسبة لأعضاء الجماعة أو بنمط سلوكي معين في الجماعة، كما أن أسلوب الملاحظة يساعد على تتبع أنشطة الجماعة واستجابتها للمثيرات والعلاقات المتبادلة بينها وأساليب الضبط الأخرى في الجماعة.

الدراسة الكشفية والوصفية: ومن بين أهم الأدوات السوسيومترية وغيرها من الأدوات[1].

- الاستماع والإنصات.
- التعرف على علاقات الأفراد بأعضاء جماعاتهم وأفراد أسرهم.
- الزيارات المنزلية للتعرف على المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية[2].

ب- **التشخيص وخطة العمل:** ولا يختلف التشخيص في طريقة خدمة الجماعة عن بقية طرق المهنة الأخرى فهو يسعى للتعرف على شخصيات الأفراد ودوافع سلوكهم للانضمام إلى هذه الجماعات والرغبات والحاجات الأساسية لسبب انضمامهم، كذلك التعرف على العلاقات الاجتماعية داخل الجماعة وخارجها، والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بهذه الجماعات.

ويعتبر التشخيص هنا ليس هدفا وإنما لمساعدة الأخصائي على وضع خطة عمله مع الجماعة لكي تحقق النضج والنمو لها.

ج- **تنفيذ خطة العمل (العلاج):** والمقصود بخطة العمل هنا وضع معطيات الدراسة والتشخيص للجماعات موضع التنفيذ، بحيث يستطيع الأخصائي الاجتماعي من خلال العناصر الآتية تحقيق أهداف طريقة خدمة الجماعة وهي:

- الجماعة نفسها وما تشمله من علاقات وديناميات وتفاعلات.
- البرنامج باعتباره الوسيلة الفعالة بما يحتويه من أنشطة وخبرات صالحة للتطبيق لنمو الجماعة.
- فهم الأخصائي الاجتماعي للأعضاء حتى يستطيع وضع خطة العمل المناسبة لهم بما يتماشى مع واقع دراسته.
- مهارة الأخصائي الاجتماعي من استخدام معارفه العلمية وممارسته الميدانية واستخدام نفسه وعلاقته المهنية مع أعضاء الجماعة[3].

2-3- طريقة تنظيم المجتمع: وتتعامل هذه الطريقة مع تنظيم المحيط الاجتماعي للناس، ويتم هذا التنظيم عن طريق إنشاء مؤسسات الخدمة الاجتماعية بغية تقديم خدمات اجتماعية في جميع مجالات الخدمة الاجتماعية، ويقوم عملية

---

[1] **محمد سيد فهمي**، الخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص188.

[2] **نضال عبد اللطيف برهم**، المرجع السابق، ص110

[3] **نضال عبد اللطيف برهم**، المرجع السابق، ص111.

إنشاء هذه المؤسسات وفق المواءمة بين احتياجات وموارد المجتمع، وتسمى طريقة خدمة المجتمع أيضا بطريقة تنظيم المجتمع[1].

أولا: تعريف طريقة تنظيم المجتمع: لقد ظهرت تعريفات كثيرة لخدمة المجتمع، وبالطبع سنتوقف عند أهمها. ومن أشهرها وأقدمها تعريف **روبرت لين 1939م**، والذي يقول:" ان الهدف العام الذي تسعى إليه خدمة المجتمع هو إيجاد توازن فعال بين احتياجات المجتمع، وبين ما في حوزته من موارد بغية تحقيق الرفاهية الاجتماعية "[2].

تعريف أحمد كمال: "تنظيم المجتمع طريقة أخرى للخدمة الاجتماعية يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون والمتعاونون معهم لتنظيم الجهود المشتركة حكومية وشعبية وفي مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها. لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطط مرسومة في حدود السياسة العامة".

تعريف د.هدى بدران: "تنظيم المجتمع طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية يستخدمها الأخصائي الاجتماعي للتأثير في القرارات المجتمعية التي تتخذ على جميع المستويات وتنفيذا لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بحيث تؤدي هذه إلى تقوية الروابط بين أهل المجتمع الواحد وبين المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر[3].

ومن خلال تعاريف تنظيم المجتمع نستطيع أن نستخلص منها مجموعة من الخصائص الرئيسية للطريقة وهي:

- إنها طريقة رئيسية من طرق الخدمة الاجتماعية لها أساسها النظري من معارف وخبرات ومهارات.
- يمارس هذه الطريقة أخصائيون اجتماعيون مدربون للقيام بدورهم.
- تعمل الطريقة على التأثير في القرارات المجتمعية وتمكين سكان المجتمع من مواجهة مشكلاتهم.
- الاستعانة بالخبراء المتخصصين في مجالات العمل.
- أن تكون مشاركة المواطنين والحكومة أساس في تقديم الخدمات المجتمعية.
- تمارس طريقة تنظيم المجتمع من خلال أجهزة متخصصة لتنظيم المجتمع أو في أجهزة معينة مثل المدارس والمصانع...إلخ.
- استخدام واستحداث الموارد لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للأهالي.
- تهدف إلى تنمية روح التعاون بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.
- لها مستويات مختلفة جغرافية ووظيفية.
- يسير العمل على أساس وضع خطة في إطار إيديولوجية المجتمع وسياسته العامة.
- ترتبط خطة تنظيم المجتمع في إطار خطة التنمية الشاملة للمجتمع القومي.
- ضرورة اشتراك سكان المجتمع في تقويم البرامج المقدمة لهذه المجتمعات[4].

---

[1] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص142.

[2] **محمد عبد الهادي**، المرجع السابق، ص83.

[3] **محمد سيد فهمي**، الخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 202

[4] **نضال عبد اللطيف برهم**، المرجع السابق، ص–ص 112، 113.

ثانيا- تطور طريقة خدمة المجتمع: يعتمد تنظيم المجتمع في ظهوره على الأساس التاريخي للخدمة الاجتماعية عموما، وهو الذي يتضح في نشاط جمعيات تنظيم الإحسان في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك منذ دعت الحاجة إلى ضرورة التنسيق بين جمعيات وهيئات الإحسان.

ولقد كان هدف جمعية تنظيم الإحسان التي ظهرت بأمريكا عام **1877م** هو تنسيق العمل بين المؤسسات الاجتماعية كي يسود مناخ يتسم بالتعاون بين الهيئات والمؤسسات الاجتماعية بدلا من الصراع، وبعد نجاح هذه الفكرة تم إنشاء العديد من جمعيات تنظيم الإحسان في نيويورك عام **1882م** من أجل تحقيق التنسيق في تقديم الخدمات من المؤسسات والهيئات المختلفة ثم أنشأت هيئة منفصلة تكون مسؤولياتها التنسيق بين البرامج الاجتماعية والتخطيط لها وذلك عام **1908م**، كما تم إنشاء بعض الهيئات والأجهزة المشابهة بعد ذلك مثل إتحاد الهيئات والمؤسسات الاجتماعية سنة **1909م** في مدن متعددة مثل "كليفلاند" و"**مينابوليس**" وقد أعقب ذلك إنشاء صندوق التمويل المشترك، وعموما فإن مثل هذه الهيئات والمنضمات اهتمت بتطوير الظروف والإمكانيات على المستوى المحلي، وذلك عن طريق إنشاء ملاعب لممارسة الأنشطة الترويحية، وكذلك الحدائق والمعسكرات الصيفية للأطفال خلال الحرب العالمية الثانية، وتعتبر مؤسسات الجيرة مؤسسات هامة، حيث تحملت وظيفة إعادة بناء المجتمع بعدما أصيب بأضرار الحرب، ولقد أعقب ذلك إنشاء عدد من المؤسسات والهيئات التي اعتمدت على التنظيم الجيد للموارد والإمكانيات وتعبئتها وتوزيعها على الحاجات الاجتماعية، وهكذا ظهرت طريقة خدمة المجتمع كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية لها أهميتها الكبرى في تحقيق التنسيق بين الخدمات الاجتماعية والمواءمة بين الإمكانيات والموارد والاحتياجات.[1]

ثالثا: الركائز الأساسية التي تقوم عليها طريقة تنظيم المجتمع: وتتمثل في:

- تحديد الاحتياجات الأساسية المادية والبشرية (المرتبطة بالعلاقات).
- تحديد الموارد المتاحة (مادية، بشرية، خدمات).
- المواءمة بين حقائق الموقف والموارد المتاحة.
- تحقيق المشاركة قبل قياداته المجتمع.
- استفادة وتعبئة المشاعر لدى جماعات المجتمع لمساندة أهداف التغيير.
- تحديد الأولويات وفقا للعوامل التي تؤثر في المواقف (الموارد، حجم المشكلات، عدد، تكلفة كل بديل).
- محاولة دعم الخدمات القائمة بالعمليات التنسيقية وضمان عدم التدخل.
- إحداث التغيير في المجتمع في ضوء متطلبات المجتمع واحتياجات جماعاته.
- دعم الخلفية النظرية والعلمية التي تسند عليها الممارسة.
- توفير الدعم المادي والأدبي والمعنوي للممارسة.

رابعا: أهداف طريقة تنظيم المجتمع: تعتبر طريقة خدمة المجتمع أسلوبا يقوم على أساس تعاون بين خدمات أو أنشطة هيئات الخدمة الاجتماعية العاملة في ميدان أو ميادين متعددة من ميادين الخدمة الاجتماعية تحقيقا لأهداف عديدة منها:

- التعرف على أقصى ما يمكن معرفته من احتياجات وموارد.

[1] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص-ص 142، 143.

– مقابلة الاحتياجات بأقصى ما يمكن من خدمات، مع استغلال واستثمار الموارد القائمة قدر الإمكان.

– العمل على تحقيق التوازن في توزيع الخدمات من حيث قدرتها ونوعها حسب الاحتياجات الواقعية.

– المساعدة المشتركة في توفير الخدمات الفنية كالقيادة وأجهزة البحوث، وتوفير الخدمات الإدارية اللازمة إلى جانب المساعدة المشتركة في التمويل والتموين[1].

خامسا: مبادئ طريقة تنظيم المجتمع: بداية نشير إلى أن مبادئ خدمة المجتمع تتضمن بالضرورة، مبادئ خدمة الفرد والجماعة، فالأخصائي الاجتماعي يعمل بالضرورة، مع أشخاص لهم علاقات اجتماعية في المجتمع الذي يعيشون فيه أي مع أشخاص أعضاء في جماعات، ولذلك فإنه هناك عدة مبادئ يجب مراعاتها نذكر منها:

أ–الاستثارة Stimulation: يمكن أن تبدأ عملية الاستثارة من داخل المجتمع كما يمكن أن تأتي إليه من الخارج ونعني بالاستثارة الداخلية أي أن المواطنين يشعرون بوجود مشكلات أو حاجات اجتماعية غير مشبعة ويعايشونها ويعملون على تغير هذه الظروف، أما الاستثارة من الخارج فتكون في حالة ما إذا كان المجتمع يعايش العديد من المشكلات ولكن قيم ومعايير لا ترى في ذلك تمثيلا لحاجة حقيقية، وهذه الفروق تتضح في نسبة المشكلات الاجتماعية بين المجتمعات، وعلى ذلك لا تتوقع أن يتحرك المجتمع للعمل على تناول مشكلاته وإحداث التغيير الاجتماعي المقصود، إلا إذا توفر الإحساس لدى المجتمع بهذه المشكلات والرغبة في إحداث التغيير.

ولقد عبر "**ميري روس**" **Mury ROSS** عن ذلك بمفهوم المبادأة، وكيف يمكن أن تكون المبادأة من قبل المنظم الاجتماعي لحين توفر الإحساس بالمشكلة من قبل المجتمع، وكيف أن المبادأة من قبل الأخصائي لا تتعارض مع مبدأ الديمقراطية وحق تقرير المصير وهو أحد المبادئ الأساسية في الخدمة الاجتماعية.[2]

ب– اشتراك الأهالي (المشاركة): وهذا المبدأ له صفة العمومية ويتوقف الأخذ به على مدى إحساس المواطنين بالمشكلة وشعورهم بالانتماء إلى المجتمع، ومدى وطأة هذه المشكلة أو تأثرهم بها تأثر مباشر، فليس من المعقول أن يشارك المواطنين في تنفيذ مشروعات للتنمية أو للتغيير الاجتماعي، وهم أصلا ليس لديهم الإحساس بالرغبة في التغير أو مدى فاعلية هذا التغيير.

ج– حق تقرير المصير: مهما تعددت مشكلات المجتمع وانعدمت لدى القيادات الإحساس بالمشكلات، فإن ذلك لا يعتبر مبررا لسلب حق المجتمع في تقرير مصيره.

وتظهر أهمية هذا المبدأ من خلال أهمية المشاركة من جانب، ومن خلال احترام كرامة أفراد المجتمع وحقهم في اختيار طريقة الحياة التي يحبونها.

وقد يتبادر إلى الذهن حق تقرير المصير لا يتناسب مع أسلوب التخطيط الشامل، أو مع أسلوب السياسة الاجتماعية المركزية على مستوى الدولة، ولكن حقيقة الأمر تؤكد ضرورة حق تقرير المصير في ظل السياسة الاجتماعية، وفي ظل أسلوب التخطيط القومي الشامل، لأن أسلوب التخطيط العلمي يجب أن يأخذ في الاعتبار حصر مشكلات وموارد المجتمع، والمواطنين أنسب مصادر للمعلومات في هذه المرحلة، كما أن الخطة مهما قامت على أسس وتوقعات نموذجية، إلا أنها لابد وأن تظهر فيها ثغرات وحق تقرير المصير يضمن سد هذه الثغرات، ويضمن تقويم المشروعات كما يضمن مساندة الجماهير لهذه المشروعات.

---

[1] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص143.

[2] **أحمد مصطفى خاطر**: الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، سنة 1995، ص241.

لكن قد تتمثل المشكلة في هل حق تقرير المصير يجب أن يسبق المشروعات؟ أم يتمشى معها؟ ويلحق بها؟

وإذا أخذنا في الاعتبار أهمية المشروعات القومية والمشروعات على المستوى القومي أو المحلي فإن حق تقرير المصير يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى التخطيط وأهمية عامل الزمن، ومدى خطورة الموقف ونضج قيادات المجتمع كما أن تطبيق المبدأ يسمح للمواطنين بكسب الثقة في أنفسهم وعدم الاتكالية على المسئولين.[1]

3- نظريات الخدمة الاجتماعية: تعتبر النظريات بمثابة الاتجاهات النظرية والمداخل العملية لطريقة العمل مع الأفراد وهذه الاتجاهات مبنية على تصورات نظرية عديدة لعلماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي، التي تعتبر لدى العاملين في ميدان الخدمة الاجتماعية الأساس النظري لتحليل المواقف وفهم الشخصية الفردية والظروف البيئية.

فبعض هذه التصورات النظرية تركز على جوانب معينة خاصة بشخصية الفرد وذاته، والبعض الآخر يركز على الجوانب الاجتماعية، وثالثة تركز على الجوانب الاجتماعية النفسية.

كما أن هناك التدخل العملية التي تساعد على فهم طبيعة الموقف وأسلوب التدخل المهني، فمنها

ما يهتم بالنظم والأنساق المختلفة، ومنها ما يهتم بأسلوب مواجهة المشكلة، والبعض الآخر يهتم بالأسرة باعتبارها الأساس في تناول الكثير من المشكلات الفردية والمجتمعية.

وسنتناول هنا بعض الاتجاهات النظرية والمداخل العملية بإيجاز لمعرفة الأساس النظري الذي تعتمد عليه في ممارسة طريقة العمل مع الأفراد.

3-1- نظرية التحليل النفسي: وهي التي تنسب أساسا إلى نظرية التحليل النفسي" **لسيغموند فريد** "، والتي تؤكد أهمية وجود ديناميات معينة في شخصية الفرد تمارس تأثيرها في سلوكه وتصرفاته المختلفة، ويبرز "فريد" أهمية اللاشعور في فهم مختلف جوانب الشخصية.

وتعتبر النظرية التحليلية من النظريات التي تركز عليها الخدمة الاجتماعية في طريقة العمل مع الأفراد في تحليل الشخصية والوقوف على العوامل الذاتية المؤثرة في الموقف.

3-2- النظرية البنائية والوظيفية: ميز "**أوجيست كونت**" بين ثلاثة مستويات موجودة في المجتمع: الفرد والأسرة والاتحادات الاجتماعية، وهذه المستويات الثلاثة تمثل البناء، وأما الوظيفة أي وظيفة البناء فتشير إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل، وهذا الكل قد يكون متمثلا في المجتمع أو ثقافته، كما تشير الوظيفية أيضا إلى الإسهامات التي يقدمها الكل إلى الجزء، كالإسهامات التي يقدمها المجتمع الكبير للجماعات الصغيرة التي يضمها، أو الإسهامات التي تقدمها الأسرة من أجل بقاء أفرادها والمحافظة عليهم.

وتؤكد النظرية الوظيفية أن الأبنية الاجتماعية الجزئية تقوم بعملها كمحركات (مكنيزمات)، تؤدي إلى كفالة المتطلبات الوظيفية لاستمرار الأنساق الاجتماعية، وتؤكد نظرية "بارسونز" على الجانب المعياري للحياة الاجتماعية، إذ ينظر إلى الفعل الاجتماعي كسلوك ينطوي على توجيه قيمي، وتحدد نمط المعايير الثقافية أو الأنساق الاجتماعية.

3-3- نظرية تعديل السلوك: تعرف هذه النظرية بأنها التطبيق المخطط والمنظم لمبادئ التعلم التي قامت على التجريب والخاصة بتعديل السلوك اللاتوافقي، وبصفة خاصة لتقليل أنماط السلوك غير المرغوبة وزيادة أنماط السلوك المرغوبة.

---

[1] **أحمد مصطفى خاطر**، الخدمة الاجتماعية (1995)، المرجع السابق، ص-ص 241، 242.

3-4- نظرية الذات: وهي الصورة التي يكونها الفرد لنفسه عن نفسه، من حيث ما تتسم به من صفات وقدرات جسمية وعقلية وانفعالية، فهي مجموعة منتظمة من الصفات والاتجاهات والقيم.

وتستفيد الخدمة الاجتماعية من هذه النظرية كمدخل علاجي أما يسمى باستخدام العلاج المعقود على العميل ويتلخص هذا العلاج في إعادة تنظيم الذات للعميل، وذلك باكتشاف عناصر إيجابية في ذات العميل وامتصاص اتجاهات نفسية سلبية، مما يؤدي بالعميل إلى تغيير وجهة نظره وشعوره نحو نفسه ونحو العالم.

3-5- نظرية الدور الاجتماعي: تستخدم نظرية الدور الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية وذلك لما تعطيه هذه النظرية من تفسيرات لمختلف حالات الدور وعلاقته بذات الفرد.

3-6- نظرية العلاج الأسري: وتستخدم الأسرة في العلاج للوصول إلى تشخيص كامل لوصول إلى تشخيص كامل لحالة الفرد العميل المرضية وتحول الأسرة إلى جماعة وظيفية أكثر إيجابية.

3-7- نظرية الدور الاجتماعي: تستخدم نظرية الدور الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية وذلك لما تعطيه هذه النظرية من تفسيرات لمختلف حالات الدور وعلاقته بذاتية الفرد[1].

[1] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص126-130.

II- الخدمة الاجتماعية التنموية:

1- أهمية الخدمة الاجتماعية التنموية: تعتبر قضية التنمية التحدي الأساسي الذي يواجه البلدان النامية في سباقها مع الزمن من حيث مرت على هذه الأمة أجيال عديدة عانت فيها من التخلف في كافة جوانب الحياة، الأمر الذي يدفع مهنة الخدمة الاجتماعية إلى أن تعطي الأولوية للأخذ بالاتجاه التنموي في ممارستها في الدول النامية.

إلى جانب الاتجاه الوقائي والعلاجي وصولا إلى تحسين هذه المجتمعات فإن هذا الاتجاه يتضمن تحقيق مستويات لتنمية الإنسان اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا إلى مستوى الإنسان العصري الحديث، وتتلخص الأسباب الكامنة وراء الأخذ بهذا الاتجاه في الجوانب الآتية:

- يتعرض المجتمع لعملية تغيير مقصود ومخططه يعرف بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك فليس هو بالمجتمع الاستاتيكي الذي يريد الحفاظ على الوضع الراهن كما هو.

- تحاول جهود التنمية حاليا تغيير الأنظمة لصالح الفئات الأقل دخلا وهذا يدعوا إلى توجيه نشاط الرعاية الاجتماعية للفئات المحرومة والأقل دخلا.

- تلقي الخدمة الاجتماعية بثقلها في تنمية الموارد الإنسانية عن طريق تدعيم وتقوية حياة الأسرة وإعداد الأهالي لتحسين أحوالهم من خلال الإسهام في عمليات التنمية المحلية.

- تساهم الخدمة الاجتماعية التنموية في دفع قوة فاعلية المشاركة والاستفادة من جهود المواطنين للإسهام في خطة التنمية المحلية ويتحقق ذلك من جهود الخدمة الاجتماعية بالمساهمة في إيقاظ وعي الأهالي، كما تساهم في إيجاد علاقات التعاون والفهم المتبادل بين الحكومة والأهالي.

- تساهم الخدمة الاجتماعية في تحديد الاحتياجات والمشكلات التي يعاني منها السكان وتنمية إمكانياتهم وقدراتهم لمواجهة هذه المشكلات وإشباع هذه الاحتياجات.

- استثمار الموارد البشرية عن طريق تنظيم الجماهير كي توفر لنفسها بمختلف الوسائل المشروعة ما تحتاجه من خدمات فضلا عن دورها في تدعيم وتقوية الأسرة وإعداد الأهالي لتحسين أحوالهم خلال الإسهام في عمليات التنمية المحلية[1].

ويرى عبد الحليم رضا أسباب الأخذ بالاتجاه التنموي في ممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمع المصري يرجع إلى:

- تعيش الأغلبية الكادحة من المواطنين في ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة بحيث يصعب حل مشكلاتها -الأكثر انتشارا في المجتمع- على مستوى الوحدات الاجتماعية الصغيرة كالمجتمعات المحلية، ويتطلب الأمر تحركا على جبهة واسعة للتصدي لتلك المشكلات بجدية.

- إدراك المواطنين أن المشكلات التي يعانون منها تنبع من أسباب مجتمعية غالبا، ومن ثم فإنها ليست خاصة بكل منهم على حده.

- الميل إلى الحياة الجماعية في مصر وعدم القابلية للتركيز على الفردية كما هو الحال في المجتمعات الفردية.

- محاولة تغطية أكبر عدد ممكن من المواطنين من سكان المجتمع المحلي بخدمات الأخصائيين الاجتماعيين المدربين على تحقيق ذلك.

---

[1] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص167-168.

– استثمار الموارد البشرية المتاحة عن طريق تنظيم المواطنين بمختلف الوسائل المشروعة لكي توفر لنفسها ما تحتاجه من خدمات[1].

وقد حدد "أيلين ينجهز بند" إحدى عشر عملية اجتماعية أساسية تتضمنها تنمية المجتمع المحلي وترتبط ارتباطا وثيقا بالخدمة الاجتماعية وهي:

– أساليب التعرف على المجتمع المحلي.
– جمع البيانات عن المجتمع المحلي.
– التعرف على القيادات المحلية.
– أساليب استثارة المجتمع المحلي حتى يتحقق من أنه يواجه مشكلات معينة.
– معاونة الأهالي على مناقشة مشكلاتهم.
– معاونة الأهالي على التوصل إلى تحديد أكثر مشكلات مجتمعهم المحلي حدة والعمل على ترتيبها وفقا لأولوياتها.
– التعرف على نقاط القوة والضعف في الخطط والمشروعات.
– معاونة الأهالي لكي يستمروا في بذل الجهود لحل مشكلاتهم.
– زيادة قدرة الأهالي على مساعدة أنفسهم بأنفسهم.

ويرى (**آرتردانهام ARTHOR DUNHAM**) أن الأسس الفلسفية التي ينطلق منها كل من تنمية المجتمع المحلي والخدمة الاجتماعية متشابهة إلى حد كبير، حيث أن كل منهما يهتم بمعاونة الناس. على أن يعيشوا حياة طيبة وكل منهما يؤمن بحق تقرير المصير في الحدود العامة التي يقبلها المجتمع الأكبر، كما يعتقد في أهمية الجهود المبذولة التي يبذلها الناس لتحسين أحوال معيشتهم. فضلا عن أن الكثير من المعارف التي يمتلكها الاختصاصيون الاجتماعيون والعديد من مهاراتهم واتجاهاتهم يمكن تطبيقها مباشرة أو مع بعض التعديل للعمل في تنمية المجتمع المحلي[2].

2– العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية: تعد مهنة الخدمة الاجتماعية أداة ووسيلة من وسائل تحقيق تنمية المجتمعات المحلية، حيث تهتم بالعلاقات الاجتماعية، وتعتمد على الحقائق العلمية، وهي تقدم خدمات مباشرة للأفراد والجماعات والمجتمعات وتشكل في نفس الوقت كل أنشطة التنمية الاجتماعية وتقوم بدور أساسي في مساعدة الأفراد والجماعات على التكيف في المجتمع.

ويلخص الأستاذ الدكتور رشيد زرواتي العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية فيما يلي:

– أن كلاهما يسعى إلى هدف النهوض بالمجتمع.
– يختلفان في الطريقة والمنهج: أي لكل طريقته ومنهجيته في العمل.
– أن الخدمة الاجتماعية مهنة ميدانية أكثر منها نظرية، في حين أن التنمية ميدان نظري أكثر منه ميداني، حيث تهتم بدراسة النظريات والنماذج الخاصة بالتنمية الاجتماعية، ثم دراسة نظريات نشوء وتكوين وتطور المجتمعات، بغية وضع برامج تنموية ملائمة للمجتمع المراد تنميته وفق تاريخه وجغرافيته وثقافته وموارده البشرية والطبيعية.

---

[1] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص168.

[2] **هناء بدوي حافظ**، المرجع السابق، ص246.

– أن الخدمة الاجتماعية تتطور بتطور التنمية الاجتماعية، وأن التنمية الاجتماعية تتطور بتطور الخدمة الاجتماعية فالعلاقة هي تكاملية، ذلك أن توفر الخدمات الاجتماعية وتحسينها يتوقف على تطور التنمية الاجتماعية، لأنه يزداد المجتمع تطورا من الناحية الاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى أن تطور التنمية الاجتماعية يقتضي خدمة الفرد والجماعات الأهم هم الذين يساهمون في التنمية الاجتماعية.

فقد يحدث في الكثير من الحالات أنه عندما يحرمون أفراد المجتمع من الخدمات ينظرون بمنظار أسود إلى مجتمعهم وتتطور هذه النظرة لديهم إلى أن يعتبرون أنفسهم مهمشين من طرفه، وكل هذا يأخذون موقف سلبي منه. ولا يعملون بتاتا أو يعملون بدون إخلاص، وهذه الظاهرة الاجتماعية المرضية تخل وتعيق التنمية الاجتماعية وبالتالي لا يتطور المجتمع في جميع المجالات، هذا إذا بقيت الظاهرة في اللامبالاة في العمل، أما إذا أدت إلى تشرد مجموعات من أفراد فستؤثر سلبا أكثر فأكثر، لأنهم يكلفون المجتمع بمصاريف زائدة التي تتمثل في تخصيص لهم دور إعادة التربية، ومتخصصين للقيام بجلسات في العدالة لمناقشة أو ضاعهم ورجال الدرك والأمن الذين يخصصون جزء من وقتهم لهذه الشؤون[1].

ويرى الأستاذ الدكتور محمد عبد الفتاح محمد عبد الله أنه يمكن أن نحدث الأثر التبادلي بين الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية كالتالي:

ترتبط كل من الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع ارتباطا وثيقا حيث أن كل منهما يؤمن بمجموعة من الأخلاقيات والقيم الأساسية في ممارسة العمل تتمثل في الاعتراف بكرامة الفرد والاعتماد المتبادل بين جميع الوحدات الإنسانية، وهي حقيقة تحده أسلوب عمل كل الأخصائي الاجتماعي وأخصائي التنمية في تعامله مع الوحدات الاجتماعية التي يتعامل معها كل منهما، وهذا الاعتراف والإيمان بكرامة الإنسان يعد حجر الزاوية التي يقوم عليها التغييرات التي يرغب إحداثها في اتجاهات وقيم وسلوك هذه الوحدات الإنسانية، وهو يحدد دوره في توفير الفرص لنمو أفراد المجتمع وزيادة قدراتهم من خلال المشاركة والإحساس بالانتماء بحيث يشعر كل فرد بأنه جزء فعال في حياة المجتمع والاعتراف بأهمية المواطنين وتقديرهم.

كما أن كل من الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع تؤمنان بحق المواطنين في تقرير حاجاتهم ومشكلاتهم والأسلوب الأمثل لإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، ولا يعتقد الأخصائيون الاجتماعيون أن عملهم يقتضي أن يمارسوا هم نيابة عن الأهالي كافة الخطوات والإجراءات اللازمة أو رسم السياسات وتخطيط البرامج، وهم يدركون أن التغيير الاجتماعي لن يتحقق إلا بمشاركة الجماهير باعتبارها صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير، كل هذا يتحقق مع ما تؤمن به تنمية المجتمع في ضرورة تحديد المواطنين لأهدافها ووسائلها لتحقيق هذه الأهداف والبرامج اللازمة لتحقيقها وبالتالي ضرورة مشاركتهم في تخطيط هذه البرامج وتنفيذها.

ترتبط كل من الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع في الأهداف التي تسعى كل منهما لتحقيقها فكلاهما هدفه الأساسي الإنسان ويعملان على إزاحة المؤثرات والظروف المحيطة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع وإحداثه.

وتتمثل أهدافهما في:

- التصدي للمشكلات الاجتماعية التي تعوق التنمية كالسلبية واللامبالاة والفردية والزيادة السكانية، وانخفاض مستوى المعيشة.

---

[1] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص111–112.

- مساندة الإنتاج في جميع الميادين بتوفير العلاقات الإنسانية داخل الوحدات الإنتاجية.
- إعادة جميع المعوقين لعجلة الإنتاج بمساعدتهم على علاج مشكلاتهم والاستفادة من أفكارهم.

وتحقق التنمية الاجتماعية هذه الأهداف من خلال أساليب العمل التالية:

الأساليب الوقائية: والتي يتم من خلالها محاولة تلافي حدوث المشكلات لتوفير المعاناة والألم والحد من التكاليف الباهظة اللازمة لعلاج هذه المشكلات وبعد حدوثها.

الأساليب العلاجية: وهي الأساليب التي تستخدم لإيجاد معالجة للمشكلات بهدف التخفيف من أعراض هذه المشكلات ومساوئها.

الأساليب التأهيلية: وهي تستخدم عند فشل الأساليب الوقائية والعلاجية بهدف المحافظة على قيمة الإنسان ومساعدته على الإنتاج بأقصى حد ممكن بمستوى أدائه المنخفض الذي تسببه المشكلة (كتأهيل مرضى القلب والمعوقين).

– الإيمان بالفروق الفردية وبالتبعية في الاحتياجات الفردية التي يجب أن تراعي هي ضرورة لابد أن تشترك مهنة الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمعات فيها، ولا يجب أن تتجاهل الاحتياجات الفردية في زحمة احتياجات المجموع. لذلك يجب العمل على توفير الخدمات الفردية بدون تفرقة طبيعية أو عنصرية أو دينية لتأكيد مفهوم كرامة الإنسان وحريته في الدول النامية.

– تستند كل من الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمعات على قاعدة علمية تضفي عليهما إطارا موضوعيا يتمثل في مجموعة من المفاهيم والمدركات التي اختبرت اختبارا كافيا تثبت صحتها، وتعتبر العلوم الإنسانية من علوم سلوكية وعلم الاجتماع والإدارة والاقتصاد والإحصاء هي المصادر الأساسية التي تعتمد عليها البحوث والدراسات التطبيقية التي تهدف إلى تحصيل المعارف العلمية التي يمكن الاستفادة منها في تخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات وفي تنمية الخدمات الوقائية والعلاجية والإنشائية التي تقدمها الوحدات الإنسانية.

– تستخدم كل من الخدمة وتنمية المجتمعات مجموعة من الأدوات والوسائل للاتصال بالمواطنين، فهما يستخدمان المقابلات والندوات والمؤتمرات والاجتماعات، ووسائل (الاتصال) الإعلام المختلفة كما أنهما يستعينان بالقيادات المجتمعية المحلية في كافة المستويات والتخصصات الفنية.

وعلى الرغم من اختلاف مجال وصور الأعداد المهني للخبراء والفنيين في مجالات تنمية المجتمع المحلي إلا أن المستويات الأخيرة قد شهدت تزايدا كبيرا في مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في ممارسة العمل التنموي بأنماطه المختلفة (الريفية والحضرية والصحراوية...).

مما جعل كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية تدرك أهمية تدريس وإعداد وتدريب طلابها لممارسة العمل في مجال تنمية المجتمعات ويؤكد "كندوكا" هذه الأهمية في كتاباته حيث يرى أنه مع تزايد درجة اهتمام الخدمة الاجتماعية بالمشكلات ذات الطابع المجتمعي بدلا من قصورها على الجوانب والاتجاهات العلاجية فإن درجة الاتفاق بين الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي ستتزايد في السنوات القادمة خاصة في الدول النامية[1].

وتضيف هناء بدوي حافظ إلى العناصر السابقة فيما يخص العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية.

– تساهم الخدمة الاجتماعية الإنمائية في تحديد المشكلات التي يعاني منها سكان المجتمع وتنمية إمكانياتهم وقدراتهم في مواجهة هذه المشكلات.

[1] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص–ص 270–274.

الفصل الثاني ـــــــ

ثالثا: تجنب المجتمع أعباء اقتصادية واجتماعية مستقلة، حيث أن خدمة الفرد برعايتها لهذه الفئات ستحول دون تحولهم مستقلا إلى طوائف من المتشردين أو العاطلين الذين يشكلون عبئا اقتصاديا واجتماعيا ثقيلا على المجتمع مما سوف يبذل من جهد ومال لرعايتهم مستقبلا وما يحدثون من آثار على أنشطة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية تنعكس على رفاهية المجتمع وسعيه للتقدم، بالإضافة إلى ما يبذل من جهود ومال لرعايتهم مستقبلا وما يحدثون من آثار على أنشطة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية تنعكس على رفاهية المجتمع وسعيه للتقدم، بالإضافة إلى ما يبذل من جهود لحماية من هم معرضين للمشاكل سواء كانت نفسية أو اجتماعية قبل وقوعها (خدمة الفرد الوقائية)[1].

رابعا: تعمل خدمة الفرد على تدعيم قيم التضامن الاجتماعي والإحساس بالأمن من الأفراد بما تقدمه مؤسسات خدمة الفرد الحكومية والأهلية من خدمات تشعر حتى غير المحتاجين بالاستقرار الذي ينعكس بطريقة غير مباشرة على زيادة ارتباطهم بالمجتمع وولائهم له كما أن خدمة الفرد تعمل على تنمية القدرات والطاقات والقيم الدينية والأخلاقية للعملاء (خدمة الفرد الإنمائية).

خامسا: تحقق التنمية الاجتماعية بالتركيز على العنصر البشري أو لا وتفاعله مع عناصر التنمية الاقتصادية وما يجابه ذلك من فجوات اجتماعية تعوق تحقيق هذا الهدف الأساسي.

سادسا: تزويد المجتمع وتعريفه بالجذور الأولى للأمراض الاجتماعية التي يكشفها الاحتكاك المباشر بمشكلات الأفراد واحتياجاتهم الأساسية ونذكر هنا أن مؤسسات خدمة الفرد في المجتمع الأمريكي كان لها الدور الأكبر في صدور قوانين التأمين الاجتماعي سنة **1935م** وبعض القوانين الأخرى، بل هي التي وضعت الخطط الرئيسية وحدوث فئات المستفيدين من الشروط الخاصة الكامنة وما إليها.

وهكذا نجد أن خدمة الفرد تعمل جاهدة في خدمة الإنسان والمجتمع لتحقيق هذه الأهداف في إطار مجتمعنا حتى يمكن الوصول إلى بناء مجتمع الكفاية والعدل.

وفي ضوء هذه الأهداف يمكن أن نحدد الدور الذي تلعبه طريقة خدمة الفرد بمهنة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي بما يلي:

– المساهمة في مواجهة مشكلات التغير الاجتماعي بأساليب خاصة وجدية تتفق وظروف المجتمع الحالية.

– مواجهة المشكلات الفردية لدى بعض المواطنين والتي تعوق التنمية كالسلبية واللامبالاة والقدرية والتكاسل، فالمواطن المشكل أو من يعيش مشكلة من المشكلات يعد طاقة معطلة وهدامة لا تخدم التغير والتنمية بل تعوق حركتهما، وخدمة الفرد تعمل على كشف هذه المشكلات وتتدخل لتؤثر بأيسر السبل وأسرعها كأداة إنسانية متحمسة تؤثر إيجابيا في الظروف القائمة.

– لا يقتصر دور خدمة الفرد المعاصرة على معالجة المشكلات العارضة فحسب بل تمتد إلى التنمية الفردية في مفهومها الواسع، فجهودها لا تقف عند تمكين الفرد من السيطرة على مشكلاته الحالية أو حتى المستقبلية بل يجب أن تمتد لتحول المواطن إلى عنصر إيجابي لمساعدة الآخرين وليس مصدرا لمشكلاتهم، وبالتالي فهي تعمل على إذكاء الشعور بالمسؤولية الاجتماعية للمواطن ليس نحو أنفسهم أو نحو ذويهم بل نحو مجتمعهم المحلي في نفس الوقت[2].

---

[1] **محمد سلامة غباري**: المدخل إلى علاج المشكلات الاجتماعية الفردية، دار أم القرى للطباعة، الإسكندرية، 1989، ص–ص 33، 34.

[2] **محمد عبد الفتاح محمد**، خدمة الفرد والمجتمع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2005، ص34.

الفصل الثاني ـــــــ

– تقويم مستوى أداء الفرد في موقف طبيعي حيث توجد القواعد العامة التي تحدد السلوك كما أن سلوك الفرد يمكن ملاحظته من خلال الأفراد الآخرين أو بواسطة علاقته بالأخصائي وخاصة فيما يتعلق بالمهام الاجتماعية في المواقف الخاصة وعلاقة هذا السلوك بأدائه الاجتماعي.

– يتحكم الفرد في السلوك المتصل بالأداء الاجتماعي بنفس الطرقة التي يتناول بها علاقاته الاجتماعية ومهامه، وهذا التحكم هوما يعرف بالتوجه الذاتي **Self Direction** والقدرة على التحكم، وتناسب الأداء مسألة نسبية تتدرج على طرفي مقياس بدايته في سوء الأداء ونهايته حسن الأداء، ويتحرك الناس في أدائهم على طرفين المقياس[1].

– العناصر الأساسية في كفاءة سلوك الأداء الاجتماعي لإنجاز المهام والمسؤولية تجاه الآخرين وإشباع الحاجات الفردية[2].

وإن كان الاتجاه التنموي في طريقة العمل مع الجماعة يهتم برفع مستوى الأداء لأعضاء الجماعة، فإنه أيضا يسهم بدور فعال في تنمية مشاعر الولاء والانتماء لدى هؤلاء الأعضاء لكل من الجماعة والمجتمع المحلي، ويتم ذلك خلال انضمام العضو إلى منظمة أو جمعية لعضوية الجماعة، ويعتبر العضو الذي يشعر بالانتماء قادرا على تقبل أهداف الجماعة، ويعمل في سبيل تحقيقه بالإضافة إلى أن العضو الذي يشع ر بالانتماء ويقبل المسؤولية ويحملها لتحقيق مصالح الجماعة ويصبح جزءا من القوى المحركة، ولا يجعل من الجماعة مجرد أداة لتحقيق أهدافه الذاتية، كما أن الشعور بالانتماء يحتم على العضو قبول أساليب العمل التي تتبعها الجماعة والخضوع لحكم أغلبية أعضاء الجماعة[3].

وتتمثل شروط تنمية الشعور بالانتماء في:

– تأثير الجو الاجتماعي للجماعة والذي يسهم في تحقيق مشاعر الانتماء.

– وضوح الهدف واتجاهه يسهم في مساعدة الأعضاء على تحديد رغبتهم في الانتماء أو العزلة عن الجماعة.

– النظرة إلى العضو نظرة فردية، وتكوين ووضع خطة عملية لكل فرد بالجماعة ويراعي فيها خبراته السابقة، وميوله وحاجاته، والعوامل الأخرى المختلفة، ومن خلال المواقف الجماعية المختلفة يمكن تنمية مشاعر الانتماء بصورة سريعة[4].

مما سبق يتضح أن المدخل التنموي يركز على الأداء الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية وتحقيق الضبط الديمقراطي لدى أعضاء الجماعة، أكثر من تركيزه على الظواهر المرضية أو اللاسواء (الجانب العلاجي)، فضلا عن اهتمامه بتحقيق الذات، وهو يرى أن الأفراد يمكن استثارة قدراتهم الكامنة ليحققوا أقصى قدراتهم الكامنة أقصى درجات النمو في مواقف حياتهم الاجتماعية ومواجهة الصعاب والأزمات.

---

[1] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص–ص 279، 280.

[2] **محمد عبد الفتاح محمد:** الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، أسس نظرية ونماذج تطبيقية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ط2، الإسكندرية، 1996، ص221.

[3] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص280.

[4] **سيد عبد الحميد عطية:** أساسيات ممارسة طريقة العمل مع الجماعات، بدون دار النشر، الإسكندرية، 1991، ص–ص 23، 24.

وترجع أهمية استخدام طريقة العمل مع الجماعات في تنمية المجتمعات المحلية إلى أن مشكلات المجتمعات المحلية يجب أن تعالجها جهود الجماعة والجهود المشتركة للجماعات، فلأنه ليس لدينا من أسلوب آخر للنهوض بالمجتمع إلا عن طريق هذه الجهود المحلية[1].

والمجتمعات النامية التي تواجه تحديات التنمية تتطلب من طريقة العمل مع الجماعات أن تساهم بطريقة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لبناء المجتمع بقاعدته المادية وبقيمه ومعنوياته ويضع ذلك أمام خدمة الجماعة في المجتمعات النامية تحديا يجب مواجهته وعدم إغفاله[2].

ويقرر الاتجاه التنموي أننا حين نهتم بتنمية الأفراد من خلال الخبرات الجماعية فإننا نكون في نفس الوقت قد اهتممنا بتنمية المجتمع ككل، ولذا يجب أن ينظر إلى طريقة العمل مع الجماعات على أنها تعمل من أجل تنمية كل من الفرد والجماعة والمجتمع، ولذا يمكن لأخصائي العمل مع الجماعات الذي يعمل في مراكز الشباب أو منظمات الشباب أن يلعب دورا هاما في مساعدة الشباب على أن يعدو إعدادا واعيا ليشاركوا مشاركة فعالة وواسعة في تنمية مجتمعاتهم.

على أخصائي العمل مع الجماعات أن يمارسوا أدوارهم مع كافة المنظمات المجتمعية التي تتعامل مع المشكلات الاجتماعية، وخلال ذلك لا يتم إتاحة فرص التدريب على القيادة فحسب بل سيفتح الباب أمام أعضاء المجتمع، لتنفيذ أنشطة ليسهم بدور إيجابي في فهم الحياة الاجتماعية للمجتمع، إذ أنه من المحتمل عدم إمكان تحقيق نجاح فعال في تشجيع المجتمعات على الاعتماد على نفسها وهو الهدف الرئيسي لتنمية المجتمع، ما لم تهتم بتقوية وتعميق العلاقات الإنسانية من خلال الخبرات الجماعية التي توفرها الجماعات الصغيرة.

وبناءا على ما سبق يمكن أن نحدد أهداف طريقة العمل مع الجماعات في إطار المدخل التنموي في:

الأول: مساعدة الأفراد ليدركوا قدراتهم وإمكانياتهم من خلال الخبرات الجماعية التي تتوافر في الاهتمامات المشتركة للأعضاء.

الثاني: مساعدة الجماعات لكي تقوم بوظائفها أو بأدائها ومسؤولياتها بكفاءة لتحقيق أغراضها.[3]

3-3- طريقة تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع المحلي: تعتبر طريقة تنظيم المجتمع إحدى الطرق المهنية للخدمة الاجتماعية التي تسعى إلى تدعيم قدرة المجتمع المحلي على تحديد مشكلاته، وتعبئة طاقاته وموارده لمواجهة الحاجة والمشكلات لتحقيق أهدافه التنموية، معتمدة في ذلك على بعض نماذج الممارسة المهنية مع الأجهزة والتنظيمات المجتمعية القائمة في ذات المجتمع.

أولا: مفهوم تنظيم المجتمع: يعرف الدكتور **رشيد زرواتي** طريقة تنظيم المجتمع (خدمة المجتمع) "تتعامل هذه الطريقة مع تنظيم المحيط الاجتماعي للناس، ويتم هذا التنظيم عن طريق إنشاء مؤسسات الخدمة الاجتماعية بغية تقديم خدمات اجتماعية في جميع مجالات الخدمة الاجتماعية، وتقوم عملية إنشاء هذه المؤسسات وفق المواءمة بين الاحتياجات وموارد المجتمع، وتسمى طريقة خدمة المجتمع أيضا بطريقة تنظيم المجتمع[4].

---

[1] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص281.

[2] **محمد عبد الفتاح محمد**، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، المرجع السابق، ص224.

[3] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص–ص 281، 282.

[4] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص142.

ويرى "**أيرون ساندرز**" أن تنمية المجتمع المحلي قد نشأت أساسا كنتيجة لتفاعل قوتين أساسيتين أحدهما "التنمية الاقتصادية" والأخرى "تنظيم المجتمع المحلي"، فهو يرى أن اهتمام التنمية الاقتصادية ينصب على زيادة الإنتاجية ورفع معدلات الكفاءة وعلى نشر أشكال من التنظيمات الاقتصادية، التي تزيد من الموارد المادية وتوسع من دائرة عوائدها، وعلى الجهود التخطيطية اللازمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية في منطقة محلية معينة، أما من جهة تنظيم المجتمع المحلي فإن تنمية المجتمع المحلي قد نشأت عن الممارسة المبكرة للتمويل المشترك وتنسيق الخدمات المحلية، التي تؤكد على مشاركة المواطنين والتخطيط الاجتماعي من خلال العمل بين الجماعات والجمعيات والمجالس المحلية، ومن خلال المسوح المحلية الموجهة للتعرف على رغبات سكان المجتمع المحلي وحاجاتهم حيث حاولت هذه البرامج ليس فقط أن ترفع من كفاءة عملية اتخاذ القرارات في المجتمع المحلي، وإنما أيضا تحسين نوعية الحياة[1].

ولقد حاول "**توماس شيرارد**"، تحديد العلاقة بين كل من تنظيم وتنمية المجتمع المحلي، ثم قام "آرثردنهام" بتطوير تحليل هذه العلاقة والتي تتمثل في أو جه الاتفاق الآتية:

– أن كلا من تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع المحلي هما في الواقع مظاهر لنفس المدخل العام لحل مشكلات المجتمع المحلي، وينحصر هذا التشابه بينهما في:

* كلاهما ينصب اهتمامه على حاجات المجتمع المحلي.
* كلاهما يهتم بحل المشكلات المحلية.
* كلاهما يهتم أساسا بالعمل مع الناس كأفراد أو جماعات أو في علاقات بين الجماعات.
* كلاهما يستخدم نفس المناهج والأساليب والتكتيكات الفنية في العمل إلى حد كبير.
* بعض الأدوار التي يقوم بها المنظم الاجتماعي هي نفسها التي يستخدمها المختص في تنمية المجتمع المحلي.
* كلاهما يتضمن مساعدات فنية أو مهنية والاعتماد على الخبراء في المجالات المختلفة.
* كلاهما مبنى على أسس فلسفية واحدة تقريبا.

– أن كل من تنظيم المجتمع وتنمية المجتمعات المحلية يشتركان في المهارات والعمليات مثل: "تصميم وتنفيذ البرامج الاجتماعية والبحث عن حقائق مسح المجتمع المحلي لأغراض عملية، تحليل المشكلات، التخطيط، أعمال اللجان أساليب التسجيل، فضلا عن أن تنمية المجتمع المحلي تستخدم المهارة مع الناس، والمهارة في تنظيم المجتمع المحلي وتعليم الكبار والإدارة.

– أن كل من تنظيم المجتمع وتنمية المجتمعات المحلية يستخدمان وسائل وأدوات واحدة تقريبا مثل: ...المؤتمرات والندوات وأعمال اللجان وتشكيلها، والوسائل السمعية والبصرية[2].

ثانيا: الوظيفة التنموية لطريقة تنظيم المجتمع: يمكن لطريقة تنظيم المجتمع أن تقوم بالوظائف التنموية الآتية:

– العمل على خلق رأي عمل مستعد لتحمل مسؤوليات التنمية الشاملة.

– استشارة مشاركة المواطنين للتأثير في وضع السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي واتخاذ القرارات بشأن خطط التنمية الاجتماعية وفي الخطط والبرامج ومتابعتها.

---

[1] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص283.

[2] المرجع نفسه، ص–ص 284، 285.

الفصل الثاني ـــــــ

- نموذج التدقيق **Qcculluration**.
- نموذج التعليم والتربية **Education**.
- النموذج الإعلامي **Communication Model**.

3-4- أدوار الأخصائي في تنمية المجتمعات المحلية

أولا: دور الأخصائي الاجتماعي مع القيادة المحلية

تعتبر القيادات المحلية من أهم الركائز التي يجب أن يعتمد عليها الأخصائي الاجتماعي باعتبارها القوة المحركة والمؤثرة على حياة الجماعات التي ينتمي إليها المواطنون في المجتمع، ومن ثم فإن هذه القيادة نظرا لثقافتها في شتى جوانب الحياة في المجتمع المحلي، فإنها تعتبر طاقة كبيرة من الطاقات الذاتية التي يجب أن يعتمد عليها الأخصائي الاجتماعي عندما يعمل في مجال تنمية المجتمع المحلي، ويتمثل دور الأخصائي الاجتماعي مع هؤلاء القادة في:

تكوين لجان تجمع هذه القيادات على أساس التجانس في السن والجنس والمستوى الثقافي، وتدعى هذه القيادة دورها في برامج ومشروعات التنمية، كما يقترح أن يعد كل منها برامج تدريبية تتناسب وظروف وأوضاع كل منها وبحيث تؤدي هذه البرامج إلى تحقيق ما يلي:

- تزويد كل فئة بالمعلومات التي تتصل بالمشروع بالصورة التي تناسب المستوى الثقافي لكلا منها.
- تحديد واضح لدور هؤلاء القادة سواء بالنسبة للتوعية العامة بالتنمية أو بالنسبة لما يتصل مباشرة ببرامجها ومشروعاتها والمشاركة فيها.
- تبادل الخبرات والآراء، ودراسة المشكلات والصعوبات التي تواجه هؤلاء القادة.
- وضع نظام فعال لتشجيع وحفز هذه القيادات على القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي.
- يقوم الأخصائي الاجتماعي بالإشراف على هذه القيادات وتوجيهها على أن يعمل مع كل من هذه اللجان القيادية الأخصائي الاجتماعي لتوجيه عمل القادة ومتابعة النتائج التي يحققونها وذلك عن طريق اجتماعات دورية معهم.

ثانيا: دور الأخصائي الاجتماعي في التعليم الوظيفي: التعليم الوظيفي في أبسط معانيه هو "محو الأمية" متكاملا مع تدريب مخصص متصلا بالأنشطة الصناعية والزراعية والخدمات ومتكاملا مع حاجات تنمية المجتمع المحلي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وصحيا.

وبالنظر إلى ارتباطه ارتباطا مباشرا بعملية التنمية فإنه يندرج في إطار الأولويات الاجتماعية والاقتصادية ويتم تخطيطه وتنفيذه ويتمثل دور الأخصائي الاجتماعي في التعليم الوظيفي في[1]:

- دراسة البيئة قبل القيام بإعداد أي برامج تعليمية فمن أجل مناهج التخطيط للأسرة لابد من معرفة أسباب عدم ممارسة الناس لتنظيم الأسرة حتى يتمكن الأخصائي من تغيير سلوك المواطنين بهدف استئصال العادات والتقاليد التي تساعد على ارتفاع المعدلات العددية، لمعدل إحلال قيم وتقاليد جديدة تخدم الحد من الزيادة المفرطة في معدلات المواليد.

[1] **سامية محمد فهمي وآخرون:** مدخل في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1986، ص-ص 192، 193.

– تهيئة الدارسين لتقبل نواحي التغيير والتجديد ومساعدتهم على اكتساب المهارات والاتجاهات الجديدة حتى يستطيع الدارس تأدية دوره كعامل منتج وكمواطن صالح بالمجتمع.... كمنتج باعتباره يؤثر ويتأثر بها، وكمواطن باعتباره شريكا ومساهما في الحياة الاجتماعية يأخذ منها ويعطيه.

– إعداد برامج متنوعة بحيث تأخذ في اعتبارها تنوع المواقف والأهداف ويراعي أن يكون السلوك التعليمي في احتياجات كل جماعة من الجماعات حسبما وحيثما يتم اكتشاف هذه الاحتياجات وتحديدها.

– اختيار طرق التعليم القادرة على تحقيق المشاركة الإيجابية من جانب الدارسين ويهيئ التدريب المناسب للمعلمين الذي يتم اختيارهم من بين أعضاء المجتمع.

ثالثا: دور الأخصائي الاجتماعي في التعليم الاجتماعي: إن التغيرات التي تحدث في المواطنين نتيجة مشاركتهم في عملية تنمية مجتمعهم المحلي تتمثل في تعديل استجاباتهم إزاء المثيرات الموجودة في بيئتهم أو تنميط استجاباتهم إزاء مثيرات متغيرة بما يكفل التعامل الإيجابي مع هذه المثيرات، وهوما يعرف بالعائد المعنوي لعملية التنمية المحلية، ويتحدد دور الأخصائي الاجتماعي في التعليم الاجتماعي للمواطنين في:

– إكساب المواطنين اتجاه المبادأة لحل المشكلات (الاجتماعية) المجتمعية، حيث أن المواطنون قد يتعايشون مع بعض المشكلات التي يدركونها ويشعرون بضررها عليهم كطفح المجاري في مجتمعهم المحلي أو انتشار الحشرات الضارة والجرذان بالقرية.... غير أنهم تقليديا لا يتحركون لحل تلك المشكلات، أما إذا اشتركوا في مشروعات التنمية فإنهم يميلون تدريجيا إلى نبذ أسلوب التعايش مع المشكلات المجتمعية، والسلبية إزائها، ويتعلمون المبادأة للتصدي لتلك المشكلات ومواجهتها.

– العمل على زيادة مقدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم عند التحرك لمواجهة مشكلات مجتمعهم، وبذلك فهو يساعد المواطنين على إيجاد التنظيمات الذاتية –كجمعيات المجتمع المحلي– التي تتخذ شكلا يساعدهم على العمل لخدمة مجتمعهم، والتوصل إلى أهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها، وهي أيضا تعلمهم القدرة على التعاون وتقسيم العمل بين جماعات المجتمع بما يحقق تكامل تنفيذ المشروعات المحلية.

– تعود المواطنين على تحمل المسؤولية الاجتماعية، إذ أن مشاركتهم الفعالة من أجل تنمية مجتمعهم تساعدهم على الخروج من دائرة السعي من أجل المصلحة الخاصة فقط، بل أن تلك المشاركة تساعدهم على إدراك أن الكثير من احتياجاتهم لن تشبع إلا عن طريق المجتمع، وأن مصلحتهم من مصلحة المجتمع.

– اكتساب المواطنين صفة المثابرة، أي استمرار المجتمع في التحرك كوحدة واحدة لتحقيق الأهداف المجتمعية، بالرغم من الصعوبات التي قد تصادف، والعوائق التي يعمل المجتمع على تذليلها.

– تدريب المواطنين على ممارسة التقويم الموضوعي من واقع العمل الميداني إذ أن المناقشات التي تتم في الاجتماعات واللجان –بالتنظيمات المجتمعية المحلية– والمشاركة في تتبع تنفيذ المشروعات وتقويمها يساعد على ممارسة المواطنين للتقويم الذاتي والموضوعي.

رابعا: دور الأخصائي الاجتماعي في تغيير القيم والاتجاهات السلبية: القيم هي تصورات واضحة أو مصفرة، ومستويات يحتكم إليها الأفراد والجماعات في تحديد ما هو مرغوب فيه، بحيث تسمح لنا هذه المستويات بالاختيار بين الأساليب المتميزة للسلوك والأهداف الخاصة بالفعل –فهي إذن تلك المبادئ العامة المجردة للسلوك التي يشعر الناس إزاءها بالارتباط الانفعالي الشديد، كما أنها تحدد لهم مستوى الحكم على الأفعال وأنماط السلوك والتفضيلات،

الفصل الثاني ـــــــ

– مساعدة هذه المؤسسات والتنظيمات المحلية في رسم السياسة التنموية الاجتماعية على المستوى المحلي وتحديد دور كل منها في هذه السياسة التنموية.

– القيام بالبحوث والدراسات العلمية الخاصة بالمجتمع المحلي (موارده وإمكاناته، ومشكلاته...) وتقديم هذه المعلومات إلى المؤسسات والتنظيمات المحلية للاستفادة منها في تحسين وتطوير برامجها وخدماتها، والعمل على إقامة الخدمات الجديدة التي يحتاجها المجتمع المحلي[1].

3-5- أدوار الأخصائي الاجتماعي في العمل مع المجتمع المستهدف:

هناك أكثر من مجتمع مستهدف يعمل معه الأخصائي الاجتماعي لتحقيق التنمية الاجتماعية حيث يوجد المجتمع الوظيفي (شباب، مرأة، مسنين...إلخ) ويوجد المجتمع الجغرافي (قرية، مدينة، محافظة، دولة...إلخ) لذلك كان هذا العنصر لمساعدة الأخصائي الاجتماعي على النجاح في عمله مع المجتمع الذي يعمل في إطاره ومع قياداته ومؤسساته وبالتالي تحقيق عمليات التنمية الاجتماعية وهنا نتساءل. ما هو المجتمع المستهدف؟.... وما هي مهام الأخصائي الاجتماعي عند العمل في المجتمع المستهدف؟

أولا: تعريف المجتمع المستهدف: أولئك الأفراد أو العائلات أو المجتمعات التي تواجه عدة احتياجات أو مشكلات وتسعى إلى مواجهة هذه المشكلات والحاجات بالاعتماد على تقييم هذه الحاجات والمشكلات لكي يمكن مواجهتها الاعتماد على أنفسهم وقيادتهم أو بمساعدة من الأخصائي الاجتماعي معتمدين في ذلك على ما يلي:

– الأفراد الذين يقومون بالتغير الاجتماعي والمسؤوليات المسندة إليهم.

– وجود المعلومات اللازمة للتدخل "النوع–الكمية–الوقت".

– نوعية الاحتياجات أو المشكلات التي سوف نتعامل معها[2].

ثانيا: مهام الأخصائي الاجتماعي عند العمل في المجتمع المستهدف: هناك عدة مهام يقوم بها الأخصائي الاجتماعي عند العمل مع المجتمع المستهدف فهي:

أ – **المهمة الأولى: فهم خصائص أفراد المجتمع:** وللنجاح في هذه المهمة يجب للأخصائي الاجتماعي الإجابة على الأسئلة التالية:

– ما المعروف عن تاريخ هذا المجتمع المستهدف؟

– كم عدد الأفراد الموجودين في هذا المجتمع زوما هي خصائصهم؟

– كيف يضع أفراد هذا المجتمع تصورهم حول احتياجاتهم؟

– كيف يتصور أفراد هذا المجتمع مدى استجابة قادة المجتمع لهم ولاحتياجاتهم؟

– ويجب أن يدرك الأخصائي الاجتماعي أنه في العادة تبدأ هذه المهمة بالتعرف على البيانات الديوجرافية المتاحة عن الجنس، الديانة، عدد أفراد الأسرة، الوظائف، الجوانب التعليمية، المهنة.

وفيما يلي مجموعة من الأسئلة يمكن استخدامها بجانب الأسئلة السابقة.

– ما هي الخصائص المفتاحية الأساسية السكانية للمجتمع المستهدف والمتصلة بالجانب الديموغرافي للتقسيمات السياسية (مثل المدينة–الإقليم–الولاية) ويجب أن تحتوي الاقتصادية والاجتماعية على الديانة والجنس والسن.

---

[1] **محمد عبد الفتاح محمد**، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، المرجع السابق ص294.

[2] **رشاد أحمد عبد اللطيف**، المرجع السابق، ص36.

– كيف يقوم أفراد هذا المجتمع والمجاورين أو المقربين لهم بتصور اهتماماتهم ومشاكلهم واحتياجاتهم وما هو أسلوب تعاملهم مع المشكلات والاحتياجات التي يعانون منها ومن يقومون بتوجيه نظر المسؤولين إليهم أو يقومون باتخاذ عمل فعلي يتعامل مع هذه المشكلات ويعمل على توفير الخدمات[1].

ب– المهمة الثانية: التعرف على حدود المجتمع: وحدود المجتمع تعبر عن الحيز أو المسافة أو المساحة التي يغطيها المجتمع، وهو أحد أبعاد تحديد حجم المجتمع ويتيح التركيز على الحيز من قبل الأخصائي الاجتماعي وضع أساس سليم للبرامج والمشروعات التي يمكن القيام بها[2].

ج– المهمة الثالثة: توضح المشكلات الاجتماعية: والتي قد تتمثل في:

– ما هي المشكلات الاجتماعية التي تؤثر في هذا المجتمع؟

– هل هناك فئات في المجتمع المستهدف غير معروفة وتعاني من مشكلات تهدد قيم المجتمع وطموحاته؟

– ما هي البيانات المتاحة لتحديد المشكلات وكيفية استخدام هذه البيانات داخل المجتمع؟

– من يقوم بعملية جمع البيانات وهل هذه عملية متطورة حديثة أم ما زال الاعتماد على أجهزة قديمة؟

والتدخل المهني في هذا المجتمع لابد أن يكون محدد ومنظم كما يمكن تحديد المشكلات الموجودة وأساليب التعامل معها.

د– المهمة الرابعة: فهم القيم السائدة بالمجتمع المستهدف: يجب أن ندرك أنه لا يمكن فهم المجتمع المستهدف دون التعرف على القيم السائدة فيه حيث تؤدي عملية تحديد القيم إلى معرفة أفضل المشكلات والحاجات[3].

ج– المهمة الخامسة: التعرف على أو جه الاختلاف بالمجتمع المستهدف:لابد من التعرف على الاختلاف بالمجتمع المستهدف حيث توجد اختلافات بين الأفراد والجماعات في المجتمع، وهناك أيضا اختلافات داخل المجتمع المستهدف نفسه وهذه الاختلافات تتضمن الثقافة والجنس والديانة والنوع والسن ومجموعة من العوامل الأخرى.

ويجب أن يدرك الأخصائي الاجتماعي أن هذه الاختلافات ما بين مكونات المجتمع إذا تم الاستفادة منها فسوف تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة وتزيل سوء الفهم بين أفراد المجتمع.

ويهتم الأخصائي الاجتماعي بهذه الاختلافات ويضعها في اعتباره طالما أنها تؤثر في الطريقة التي يتواصل بها أفراد المجتمع المستهدف فيما بينهم وبين هذا المجتمع.

وقد أكدت معظم المؤلفات العلمية في الخدمة الاجتماعية على أهمية التعرف على الفروق ما بين المجتمعات والاستفادة منها في تحقيق عملية التكامل في أداء الخدمات أو في تنظيم الجهود التطوعية أو في التنسيق ما بين مؤسسات المجتمع المدني[4].

هـ– المهمة السادسة: إيجاد الآليات المناسبة لمواجهة الاختلافات في المجتمع المستهدف: وهنا يبحث الأخصائي الاجتماعي عن الوسائل التي تمكنه من مواجهة مشكلة الاختلافات ما بين المجتمعات المستهدفة لذلك عليه أن يتساءل:

– ما هي الاختلافات التي يتم ملاحظتها بين أفراد المجتمع المستهدف؟

---

[1] **رشاد أحمد عبد اللطيف**، المرجع السابق، ص37، 38.

[2] المرجع نفسه، ص39.

[3] المرجع نفسه، ص41، 42.

[4] المرجع نفسه، ص46.

- ما هي الاختلافات بين أفراد المجتمع المستهدف والمجموعات الأخرى؟
- كيف يمكن ملاحظة الاختلافات داخل المجتمع المستهدف من قبل المجتمع؟
- ما هي الطريقة التي يتعرض بها المجتمع المستهدف للمشكلات من جراء هذه الاختلافات؟
- ما هي قوى ذلك المجتمع المستهدف والتي تشارك في تطوير ذلك المجتمع؟[1]

و- المهمة السابعة: تحديد الموارد والمصادر المالية والبشرية: من المهام الرئيسية للأخصائي الاجتماعي الذي يعمل مع المجتمعات أن يحدد الموارد والمصادر المالية والبشرية اللازمة للارتقاء بالمجتمع المستهدف لذلك عليه طرح الأسئلة الآتية:

- ما هي المؤسسات الاجتماعية التي تقدم الخدمات للمجتمع؟
- ما هي مصادر الدعم المالي للخدمات المقدمة للمجتمع؟
- ما هي المصادر غير المالية المطلوبة والمتاحة؟

ومن الجدير أنه توجد قضية أخرى هي المصادر المتاحة حيث يمكن وصف المجتمعات بأنها غنية بالمصادر أو فقيرة بها وذلك أثناء مواجهتها لاحتياجات المجتمع المستهدف ومن المهم ترجمة المعلومات إلى مصادر حيث أن المناسب منها سوف يتم الاستفادة منه لمواجهة الاحتياجات التي يمدها المجتمع.[2]

ز- المهمة الثامنة: كيفية تقديم الخدمات للمجتمع المستهدف: والأخصائي الاجتماعي يقوم في إطار هذه المهمة بطرح الأسئلة الآتية:

- ما هي المؤسسات والجماعات التي تؤيد تقديم العون للمجتمع المستهدف؟
- كيف يتأثر توزيع الخدمات بالتفاعل داخل المجتمع؟
- كيف يتأثر توزيع الخدمات في المجتمع المستهدف بقوى المجتمع؟
- لقد أكدت البحوث والدراسات على أهمية المشاركة من قبل الأشخاص المتأثرين بالتغيير داخل المجتمع.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص52.

[2] **رشاد أحمد عبد اللطيف**، المرجع السابق ، ص56.

[3] المرجع نفسه، ص61

الفصل الثاني ـــــــ

الفصل الثالث

التنمية الاجتماعية ومجالاتها

تمهيـــد:

تعد قضية التنمية من أكثر قضايا الفكر الاجتماعي غموضا وخلافا بين علماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية ويرجع هذا إلى حداثة دراسة هذه القضية من ناحية، وإلى اختلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية التي تقف وراء دراستها من ناحية أخرى، وينعكس هذا الخلاف على تصور الباحثين لمفهوم ومبادئ وفلسفة وأهداف ومقومات التنمية الاجتماعية.

ولعل النظر للتنمية باعتبارها برامج متعددة الأغراض وكونها لا تركز على النواحي المادية والاقتصادية وحدها، وإنما تتعداها إلى الاهتمام بالنواحي الثقافية، والتعليمية، والصحية، والاجتماعية لأن هذه البرامج ليست غاية في ذاتها وإنما وسيلة لتحقيق هدف أساسي وهو التنمية متعددة الجوانب.

وهذا الفصل يتعرض لأهم المفاهيم المرتبطة بمفهوم التنمية الاجتماعية، وتحديد الإطار النظري التصوري لكل من الفلسفة التي تقوم عليها التنمية الاجتماعية، وأهدافها ومقوماتها وإستراتجيتها والتطرق إلى مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والبشرية والسياسية والبيئية بالشكل الذي يخدم بحثنا.

I- التنمية الاجتماعية:

1 - ماهية التنمية الاجتماعية:

1 -1 - لمحة تاريخية عن التنمية الاجتماعية:

إذا أردنا معرفة البدايات الأولى لظهور التنمية الاجتماعية، فإننا مع طرح بعض الدارسين للتراث السوسيولوجي السؤال التالي: هل مفهوم التنمية الاجتماعية مفهوم مستحدث حقا في الفكر الاجتماعي؟

فيجيب **(أرنست وت E.witt)** على هذا السؤال بالنفي، فالتنمية الاجتماعية في جوانبها الجوهرية في نظره ليست مفهوما حديثا، ولكن ما هو جديد هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات المعنية في المجتمعات النامية.

ولقد أجاب **(باتن BATTEN)** على هذا التساؤل بطريقة أكثر وضوحا بقوله: أن المتحمسين لتنمية المجتمع يتحدثون ويكتبون عنها أحيانا على أنها شيء مستحدث كلية، وهم بذلك يسببون القلق والتوتر لأولئك الذين يشعرون بأنها مفهوم غير مستحدث في الفكر الاجتماعي، ذلك أن مبادئها قد طبقت في الواقع من خلال بعض الحكومات أو الإرساليات قبل ظهور هذا المصطلح بزمن طويل[1].

ولقد حاول **جيمس ميدجلي JAMES, MIDGELY** مؤخرا في دراسته القيمة التي نشرت عام **1994م** أن يتتبع جذور ونشأة التنمية الاجتماعية، وقد افترض **ميدجلي** أن التنمية الاجتماعية كمفهوم وكممارسة منتج بريطاني أساسا، وبالتحديد أنشأه مديرو الرعاية الاجتماعية في المستعمرات البريطانية، وقد أكد أيضا أن السلطات البريطانية قدمت خدمات الرعاية الاجتماعية للمراهقين، المعوقين، كبار السن، وفئات أخرى متعددة، وعلى أية حال فإن دراسة **(ميدجلي)** رغم أنها دراسة جيدة في محتواها إلا أنه قد جانبها التوفيق في تحليلها للوقائع والأحداث.

وطبقا لما ذكره **ميدجلي** في بحثه، فقد أولت الحكومات البريطانية (والفرنسية) اهتماما بالغا بالتنمية الاقتصادية في المستعمرات أثناء فترة الكساد العظيم في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الماضي، كما أولت السلطات مزيدا من الاهتمام بالتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى المرتبطة بالتنمية، وقد أدى انتهاج هذا الطريق إلى ظهور التعليم العام، والذي تضمن أيضا التدريب على المشروعات الزراعية والرعوية الصغيرة، وتبعا لذلك فقد حاز مفهوم التنمية المحلية مزيدا من الاهتمام، وغدا التركيز على الأفراد[2].

ولقد صدر مفهوم التنمية الاجتماعية لأول مرة سنة **1944**م في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا عن " **التربية الجماهيرية** "، وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أن الاهتمام بنسق المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسارات التغير الاجتماعي والاقتصادي، وتزويدهم بمجموعة من المهارات اللازمة.

ثم صدر أول تعريف منظم لتنمية المجتمع في ظل الدوائر الاستعمارية البريطانية حيث قدم في مؤتمر **(كامبردج)** الصيفي حول الإدارة الإفريقية سنة **1947م**، ثم تلا هذا دراسة هامة حول قضية التنمية الاجتماعية، قدمت في مؤتمر **(آشردج)** سنة**1954م**، قبل فيها المؤتمر تعريف التنمية الاجتماعية "حركة مصممة لتحقيق الحياة الأحسن للمجتمع ككل عن طريق المشاركة الفعالة للمجتمع ومبادأته".

---

[1] **نبيل السمالوطي**، علم اجتماع التنمية (1981)، المرجع السابق، ص 106.

[2] **هناء حافظ**، المرجع السابق، ص-ص 60، 61.

الفصل الثالث ـــــــ

الفصل الثالث ـــــــ

ومنظمة العمل الدولية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الجهود المبذولة للوصول إلى الإجراءات والترتيبات الضرورية لتحسين مستوى المعيشة للجميع.

وكان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض.

وفي مارس عام **1995م** وفي كوبنهاجن بالدانمرك عقدت أو ل قمة عالمية للتنمية الاجتماعية جمعت معا أكثر من **100** مائة من رؤساء الدول والحكومات، وما يقرب من سبعين ممثلا على مستوى رفيع لدول أخرى، وقد أقرت " إعلانا وبرنامجا للعمل " يدعوان إلى شيء لا يقل عن استئصال الفقر والتشغيل الكامل والتكامل الاجتماعي[1].

ولقد ارتفعت القمة العالمية للتنمية الاجتماعية بالوعي السياسي والاجتماعي بالقضايا ذات الحساسية الشديدة للبشرية، وعملت على "نفخ الحياة" في المبادئ والمثل العليا الجوهرية، التي نهضت بعبء إنشاء الأمم المتحدة.

ولقد لاحظ تقرير الأمم المتحدة لعام **1997م** أن معدل النمو الاقتصادي في العالم اليوم أكثر انخفاضا مما كان عليه في الثمانينات بسبب فتور الانتعاش الاقتصادي في الدول المتنامية، فلا تزال الديون تثقل بشدة الكثير من الدول المتنامية، كما أن مستويات الدخل الحالية بالنسبة للفرد أقل مما كانت عليه في الثمانينات في كثير من البلاد الإفريقية وأمريكا اللاتينية وغرب أسيا[2].

ومن الإنجازات المباشرة التي حققتها القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية **1999م)** أنها أظهرت للعالم المشكلات الخطيرة التي تواجهها التنمية الاجتماعية في المنطقة الإفريقية[3].

وفي سنة **2000م** انعقد مؤتمر بمبنى الأمم المتحدة "قمة الألفية "، والتي شارك فيها **191** دولة منها **147** ممثلة برؤسائها ورؤساء حكوماتها، وأشارت القمة لمبادئ التنمية المستدامة المنصوص عليها في الأجندة **21**، ومما اشتملت عليه الأهداف الإنمائية للألفية هدف يتعلق بالاستدامة البيئية، وينص على دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية، وتلافي الخسارة في الموارد البيئية[4].

وفي عام **2002م** كانت قمة الأرض الثانية حول التنمية المستدامة التي انعقدت في **جوهانسبرج** وحضرها ممثلون لأكثر من **160** بلدا بهدف إزالة التناقضات بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

وتجدر الإشارة أن الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك قد طرح خطة عمل تتكون من عشر نقاط ركزت على:

- توظيف العولمة في خدمة التنمية.
- القضاء على الفقر.
- تحسين مستوى المعيشة في المناطق الحضرية والريفية.
- تغيير عادات الإنتاج والاستهلاك المضرة بالبيئة.
- تسهيل وصول الفقراء إلى المياه النظيفة ذات التكلفة المعقولة.
- توفير الموارد المالية الأزمة للتنمية.

---

[1] **إنجي كول**، المرجع السابق، ص 13.

[2] **فيث إينيراريتي**: هدف شعار " مجتمع للجميع "، ترجمة: بهجت عبد الفتاح، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 126، ديسمبر، 1999، ص 29.

[3] **أو ريجي شيمير – دان**، المرجع السابق، ص 43.

[4] **زكريا طاحون**: إدارة البيئة نحو الانتاج الأنظف، مطبعة ناس، القاهرة، 2005، ص65.

- تقديم الدعم المستدام لتنمية إفريقيا.
- الاهتمام بقضايا البيئة والصحة.
- الاهتمام بقضايا التنمية في الدول الفقيرة.
- حماية الموارد الطبيعية.

وفي **2007م** عقدت مجموعة من المؤتمرات تتعلق بالتغير المناخي والتصدي لظاهرة التصحر، على غرار مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد بإسبانيا تعلق بمكافحة التصحر.

وفي سنة **2009م** انعقدت قمة كوبنهاجن، والتي هدفت إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى اتفاق دولي حول التصدي الظاهرة للتغير المناخي، من خلال ضرورة خفض انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

وفي سنة **2012م** انعقد في **ريوديجانيرو** "**البرازيل**" مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو+**20**" للاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة، المعنى بالبيئة والتنمية والذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في **جوهانسبرغ**...وقد ناقش المؤتمر مجالات ذات أولوية والتي تحتاج إلى عناية، والتي تشمل وظائف لائقة، الطاقة والمدن المستدامة والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، والمياه، والمحيطات ومخاطر الكوارث، وتمخض عن المؤتمر وثيقة سياسية مركزة سميت المستقبل الذي نصبوا إليه.

أما في سنة **2015م** انعقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي حضرها ما يربو عن مئة رئيس دولة وحكومة، وتمخضت عن هذه القمة الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة بعد انقضاء آجال أهداف قمة الألفية التي سطرت لها سنة 2015 كحد أقصى[1].

1– 2– العوامل التي أدت إلى ظهور مفهوم التنمية:

- سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع وظهور مفهوم التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة.
- ظهور المشكلات المترتبة على أفراد الكساد الأعظم **1929–1934م** الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأدى إلى انفجار ظاهرة في الإفلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في أو روبا الغربية والولايات المتحدة وما أعقب ذلك من موجات البطالة والهزات الاجتماعية والسياسية.
- الحرب العالمية الأولى والثانية **(1939-1945م)** وما نتج عنها من أضرار فادحة لاقتصاديات العالم الرأسمالي وأدى إلى تدخل الدولة في مجال النشاط الاقتصادي.
- حصول كثير من الدول النامية على استقلالها ورغبتها في وضع برامج للتنمية تتناسب مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى الاهتمام بقضايا التنمية مواجهة تحديات بالغة الصعوبة كانت تمر بها هذه الدول تشمل قضايا البنية الأساسية والبعض الآخر يرتبط بسلوكيات أفراد المجتمع التي ورثها عن الماضي.
- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية من ناحية والدول المتقدمة من ناحية أخرى مما دفع العلماء في كثير من التخصصات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى دراسة أسباب تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبة لتنميتها.

---

[1] **تمار توفيق**، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر (الأبعاد و المعوقات)2000–2014، إشراف: ولهي بوعلام ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2015–2016،ص 20.

الفصل الثالث ـــــــ

الفصل الثالث ـــــــ

ب- تطور عضوي: يطلق عليه النمو الكائن الحي الذي يأخذ دوره في تطوره تبدأ منذ تكوين الخلية الأولى ثم الجنين فالولادة فالنضوج ثم الوفاة.

ج- تطور عقلي: وما يصحبه من نمو وارتقاء في التفكير والشعور والإدراك ثم نضوج واضمحلال رقيما، ويعتمد ذلك على القدرات الذهنية والعقلية.

ثالثا: مفهوم التقدم: هو التحسن الذي يطرأ على المجتمع للإنسان في انتقاله من حالة الفطرية الأولى إلى حالة أعظم كمالا[1].

وقد عرفه **(هوب هاوس)** أنه ظاهرة اجتماعية حضارية وهي نتاج الجهود الاجتماعية ولا يمكن أن تفسر بعوامل لا صلة لها بالحضارة، ويعد الهدف غائي وهو يتضمن خلال مرحلة المتعاقبة ازدهارا ورقيا أكثر فأكثر من المراحل السابقة، وعادة ما ينظر إلى التقدم كتطلع للمستقبل وفي هذه الحالة فلا بد له في هذا المجال أن يرتبط بالواقع الاجتماعي وبتحليل للحاضر وانتقاء من الماضي وهو يرمي إلى إحداث التغير وتوجيهه نحو خير الكثيرين، ويتضمن لتقدم خلفية بمعنى الإحساس بالمسؤولية المشتركة، وتعد هذه العملية أساسية لتوجيه قوى التغير لخدمة الإنسان[2].

رابعا: مفهوم التغير الاجتماعي: استخدم عدد من الباحثين مفهومي التنمية والتغير الاجتماعي كأنهما يشيران إلى موضوع واحد، على ما في هذا من خلط وإساءة فهم مدلول كل منهما، ويمكننا أن نشير إلى أن **(سوروكين)** في دراسته عن الأنساق الثقافية المتعددة التي تزدهر ثم تندثر، و(ماركس) في دراسته عن الانهيار الجدلي للأنساق الاقتصادية، وظهور أنساق أخرى جديدة ودراسات كل من (باريتو وماكس فيبر) عن الصفوة والسلطة كانت تضع كلا من المفهومين محل الآخر، وعموما يمكننا القول أن جميع هؤلاء المؤلفين كانوا دارسين للتغير الاجتماعي وليس للتنمية[3].

إن التغير الاجتماعي صفة أساسية من صفات المجتمع وهي صفة لا يمكن أن تخضع لإرادة معينة بل هي نتيجة قيادات اجتماعية وعوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يتدخل بعضها في بعض ويؤثر بعضها على بعض.

ويعرف التغير الاجتماعي بأنه " ظاهرة طبيعية تخضع لها مظاهر الكون وشؤون الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية والتي تقضى إلى تغير دائم".

ويعنى التغير الاجتماعي في البناء الاجتماعي فهو يتضمن الظواهر التي تحدث أثرا في نظم المجتمع وتؤثر في العلاقات بين الناس وفي علاقاتهم بالنظم الاجتماعية القائمة في المجتمع كحركة التصنيع مثلا أو تنظيم الأسرة أو التوسع الأفقي في الزراعة وما يصاحبها من حركة التهجير والتوطن وتكوين مجتمعات جديدة.

ويقسم التغير إلى نوعين أساسيين هما:

أ- التغير الكيفي QUALIITIATIVE: ويتم عندما يستحدث عنصر بنائي جديد داخل المجتمع مما يتطلب حدوث توافق بقية عناصر المجتمع معه، كاستحداث نظم جديدة للميكنة الزراعية داخل إحدى القرى التقليدية.

ب- التغير الكمي QUANTITATIVE: وعند حدوث نمو أو تدهور لبعض العناصر القائمة داخل المجتمع[4].

---

[1] **هناء حافظ بدوي**، المرجع السابق، ص 65.

[2] المرجع نفسه، ص 66.

[3] **أحمد الربايعية**، المرجع السابق، ص21.

[4] **هناء حافظ بدوي**، المرجع السابق، ص-ص 67، 68.

خامسا: مفهوم التحديث: يعد التحديث مصطلحا جديدا، فلم يكن متداولا قبل الخمسينات، فقد بدأ استخدامه في أو اخر الخمسينات وأوائل الستينات، ولقد كان الاستعمال المتداول للمصطلح يؤخذ على أنه استحداث شيء قديم وتحويله إلى صورة حديثة، بالأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في المجالات المختلفة، أو بمعنى آخر إعادة تشكيل شيء لكي يتناسب مع متطلبات الوقت الحديث، فالتحديث إذن هو خصائص عمل التكنولوجيا وأسلوب الحياة والتنظيمات الاجتماعية وأسلوب الإنتاج[1].

ويرى البعض أن التنمية تساوي التحديث الذي لا يزال مفهومه جديدا، حيث تثار تساؤلات عن مدى ضرورة التحديث وأهميته في رصد عمليات التحول والانتقال والتغير، التي تشهدها البلدان النامية خصوصا بعد أن أصبح التحديث يشير إلى نموذج محدد للتغير يظهر في المجتمع على أساس أن التحديث يمثل عملية معقدة، تستهدف إحداث تغييرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية[2].

سادسا– مفهوم تنمية المجتمع: ظهرت فكرة تنمية المجتمع المحلي في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن لمواجهة بعض أو ضاع التخلف في القطاع الريفي، عن طريق تنفيذ بعض المشروعات الإصلاحية في القرى، ثم أصبحت حركة إنسانية تستهدف النهوض بالريف والحضر، على أساس من تكامل الجهود الذاتية للمجتمع والمنظمات التطوعية والجهود الحكومية للعمل معا فيما يتصل بتحديد الاحتياجات والمشكلات المجتمعية وترتيبها وفق أولويات يتفق عليها، وتنفيذ المشروعات التي يختارونها ارتباطا بأهميتها النسبية والإمكانيات المتاحة.

ويتوقف نجاح عملية تنمية المجتمع وبرامجها، على المشاركة النشطة من جانب المواطنين في تحديد هذه البرامج وتدعيمها والانتماء إليها، وهذا هو الذي يعطي هذه العملية صفات الحركة المستمرة الدائمة لها والاستقرار على مضمون وأهداف واضحة...، وهكذا تتميز تنمية المجتمع بأنها عملية ديناميكية، تستدعي اهتمام الأهالي وتشدهم إليها وتحركهم نحو تحسين أحوالهم المقتبسة، ومواجهة وحل مشاكلهم بالأسلوب الذي يتفق مع اهتماماتهم وإمكانياتهم.

وعلى هذا يعرف تنمية المجتمع بأنه: "عملية تتحدد وتتعاون فيها جهود المواطنين والجهود التي تبذلها الجهات الحكومية المعنية، لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، وإدماج هذا المجتمع في المجتمع القومي للقيام بجهود مشتركة تستهدف تحقيق التقدم المطلوب".

ومن التعريف يتضح أن عملية التنمية إنما تعتمد على عنصرين أساسيين هما:

– المشاركة الإيجابية من قبل المواطنين في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة مع الاعتماد بقدر الإمكان على مبادئهم[3].

– تقديم الخدمات الفنية وغيرها التي تساعد في استثارة الجهود الذاتية والاعتماد على النفس والجهود المشتركة اللازمة لتحقيق الخدمات وتنفيذ البرامج اللازمة لإحداث التغيرات المطلوبة لإشباع المزيد من الاحتياجات ومواجهة المشكلات المجتمعية.

---

[1] **هناء حافظ بدوي**، المرجع السابق، ص 66.

[2] **محمد السويدي**: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري –تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر–، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1984، ص–ص 97، 98.

[3] **رشاد أحمد عبد اللطيف**، المرجع السابق، ص15.

وهكذا نجد أن برامج تنمية المجتمع المحلي إنما ترتكز على الحركة الذاتية من جانب المواطنين لأحداث تغييرات مرغوبة، تستهدف تحسين الأوضاع المجتمعية، وبالتالي زيادة قدرة المجتمع المحلي على إشباع احتياجات أعضاءه، وحل ومواجهة المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المواطنين، وبالتالي فإن دور أخصائي تنمية المجتمع يتمثل أساسا في العمل على استشارة وتعبئة وتحريك الناس لمساعدة أنفسهم لإحداث التغيرات المستهدفة، **ويؤكد النموذج الذي قدمه Biddles and Biddle (1956م)** في تنمية المجتمع المحلي وتنظيمه، على دور المنمي كمشجع **Encourager** لقيام هذه المبادأة الذاتية من قبل المواطنين لتحسين ظروفهم المعيشية، فقد أشار إلى أن كثير من الناس فقد فقدوا أو أصبحوا على وشك فقد الإحساس بوجود المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه وينتمون إليهم **The sense of community** وبالتالي فإن جهود تنمية المجتمع المحلي، إنما تستهدف العمل على إعادة اكتشاف وتشجيع المبادأة المحلية والجهود الذاتية من جانب المواطنين لتحسين أحوالهم المعيشية.

وهكذا تصبح التنمية عند **Biddle** عملية تربوية تعتمد على الظروف المحلية وطبيعة الناس، مع تبني فكرة معايشة الأهالي وحثهم على استخدام التغييرات المستهدفة من الداخل، إلى أن يصلوا إلى درجة من النضج الذاتي بما يمكنهم من مواجهة مشكلاتهم بأنفسهم[1].

ويتفق المفهوم السابق لتنمية المجتمع المحلي، مع أول تعريف منظم في الاستعمار البريطاني، قدم في مؤتمر "كامبريج" حول الإدارة الإفريقية للتنمية عام **1948م**، والذي يذهب إلى تعريف تنمية المجتمع المحلي باعتبارها "حركة تستهدف تحقيق حياة أفضل للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي، وإذا أمكن من خلال مبادأة المجتمع المحلي نفسه، وإذا لم تسير هذه المبادأة فإن هذه الحركة تستخدم التكنيكات والأساليب التي توقظ وتستثير هذه المبادأة ضمانا للحصول على استجابة حماسية ومقالة للحركة"[2].

1-4- العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية: إن أهم وظائف علم الاجتماع، دراسة المشكلات الاجتماعية للمجتمع بهدف الوصول إلى علل هذه المشكلات وكشف الوسائل الملائمة لحلها، لهذا يرى علماء الاجتماع أن البلاد النامية أحوج من غيرها إلى برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنهم ينادون بأن تكون للتنمية الاجتماعية أسبقية في برامج التنمية، ولكن التنمية لا تهتم بجانب واحد فقط، كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي مثلا، وإنما تشمل كافة جوانب الحياة الاجتماعية على اختلاف صورها وأشكالها، منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو نفسي اجتماعي، ومنها ما هو ثقافي، ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو تربوي، ومنها ما هو قانوني، ومنها ما هو إداري...إلخ. فتحدث فيها تغييرات كيفية وكمية عميقة وشاملة.

وفي هذا يرى عالم الاجتماع الفرنسي "**غابريال لوبرا**" أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صرفة، وإنما هي مجموعة من الظواهر من نوع آخر مختلفة ذات طبيعة سوسيولوجية ونفسية وبيولوجية، وهذا يعني أن مفهوم التنمية يتعلق بظاهرة مركبة ومعقدة، تحتاج قبل الخوض فيها إلى فهم سلوك الأفراد والحوافز التي تحركهم وما يقوم بينهم من علاقات، ثم ما يترتب على هذه العلاقات من أنظمة تتداخل في تفاعلها وتأثيرها في جوانب المجتمع المختلفة، إن هذا الترابط والتداخل القائم في المجتمع يرجع إلى أن حياة الإنسان مهما تعددت جوانبها تعبر عن وحدة كيانه الذي يرتبط به تجاربه وأحاسيسه وتفاعلاته، وهذا يؤدي بنا عند دراسة الجانب الاجتماعي من التنمية، إلى الالتزام بمراعاة باقي

---

[1] **رشاد أحمد عبد اللطيف**، المرجع السابق، ص16.

[2] **نبيل السمالوطي**: علم اجتماع التنمية- دراسات في اجتماعات العالم الثالث- ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص90.

الجوانب الأخرى أي أن التنمية الاجتماعية بهذا المفهوم لن يكون لها مدلول إلا إذا اقترنت بهذا المركب المعقد (سوسيولوجي–نفسي–بيولوجي)[1].

وتأتي العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أن الناس يؤثرون ويتأثرون بالتنمية الاقتصادية، فإلى جانب الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها التنمية الاقتصادية فهي أيضا تؤدي وظيفة اجتماعية، حيث أنها تستهدف في المدى البعيد رفاهية الإنسان، ورفع مستوى معيشته، والتنمية الاجتماعية تؤدي إلى جانب وظيفتها الأساسية وظيفة اقتصادية في أنها تستهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة في المجتمع[2].

ولا شك أن إحداث أي تنمية لابد وأن يصاحبه تغيرات جوهرية في الهيكل الاجتماعي والنظم الثقافية والعادات الشخصية، ذلك لأن اكتساب المهارة في العمل، والدراية في استعمال الآلات والعدد من أهم عوامل التنمية[3].

ومن هنا برزت أهمية التنمية الاجتماعية من أنها أصبحت ضرورية ولازمة للتنمية الاقتصادية لدفع عجلتها وضمان نجاحها واستمرارها، فعمليات التنمية أصبحت تعتمد على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال، والإنسان ذي الكفاءة الإنتاجية المرتفعة الذي ينال قسطا كافيا من التعليم والذي يتمتع بصحة جيدة ويعيش في مسكن مريح، وتتوفر له الضمانات الكافية التي تكفل له الحياة الآمنة في حاضره ومستقبله، هو الذي يستطيع أن يساهم بإيجابية في بناء المجتمع وتنميته[4].

وليس أدل على قيمة العنصر البشري في التنمية الاقتصادية مما قاله –مارشال– في كتابه "أصول الاقتصاد" من أن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة، وذلك لأن الإنسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح، والقدرة على العمل والإنتاج والقدرة على الخلق والإبداع، يستطيع أن يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها وما في باطن الأرض وما فوقها لصالحه، والارتفاع بمستوى معيشته وتوفير الحياة الكريمة.[5]

كذلك فإن التنمية الاجتماعية ليست ضرورية فقط لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، بل إنها ضرورية لعلاج المشاكل التي تنجم عن التنمية الاقتصادية، فالتنمية السريعة التي تحدث في المدينة تؤدي إلى وجود انفصال حضاري بين القرية والمدينة، كما أنها تدفع الريفيين إلى الهجرة إلى المدن مما يرفع نسبة البطالة في المدن، أيضا العادات والسلوك وأنماط الحياة تختلف من المقيمين في المدن عن النازحين إليها من الريف، كل تلك المشاكل تنجم عن التنمية الاقتصادية وتحاول التنمية الاجتماعية أن تحلها"[6].

يتضح مما سبق أن مجال التنمية الاجتماعية فسيح ومتشعب وأنه مرتبط ارتباطا كبيرا بالتنمية الاقتصادية، وأن أي نمو اقتصادي لا يمكن أن يتحقق ما لم تحدث تغييرات عميقة بعيدة الأثر في كل المجالات المتعددة للحياة الاجتماعية

---

[1] **مهى سهيل المقدم:** مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها–تطبيقات على الريف اللبناني–، معهد الإنماء اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 1978، ص–ص 90، 91.

[2] **عبد المجيد فراج:** الاقتصاد والاجتماع والتنمية، مقال جريدة الأهرام الاقتصادية، العدد رقم 328، ص–ص 458، 461.

[3] **عبد الباسط محمد حسن،** المرجع السابق، ص15.

[4] **عبد العزيز السيد:** الخبرات الإنسانية وصلتها بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية، أعمال الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة وموضوعها التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعي، مطبوعات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1943، ص–ص73، 74.

[5] **عبد الباسط محمد حسن،** المرجع السابق، ص16.

[6] **موريس وب، ث.م، كولنتاي، إيفاي ليبرمان، وآخرون:** الإصلاح الاقتصادي في الدولة الاشتراكية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، مراجعة: إبراهيم سعد الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972، ص107.

والاقتصادية، والنظر إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارهما قطبين متلازمين وضروريين للتقدم الاقتصادي، وإيجاد قدر من التوازن والتنسيق بينهما، وإلا فسوف يحدث نوع من المعوقات قد تنسف عملية التنمية من جذورها[1].

ولذلك نجد هناك من أطلق عليها اسم التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاجتماعية لا يمكن فصلها عن التنمية الاقتصادية لارتباط كل منهما بالآخر، وإذا كان علماء الاقتصاد قد اهتموا بمعالجة قضايا التنمية من وجهة نظر الاقتصادية، فقد لوحظ أن هذه العلاقة تغيرت في الوقت المعاصر واتجه الاقتصاديون المعاصرون إلى دراسة التنمية دون إغفال أبعادها الاجتماعية، ويعني ذلك إيمانهم بتداخل وتفاعل عناصر التنمية الاقتصادية كانت أم اجتماعية، وبمعنى آخر أن التنمية عملية ذات جانبين (جانب اجتماعي–جانب اقتصادي) ولمزيد من التحديد من أهمية الترابط الشديد بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، يطلق عليها لفظ التنمية الاقتصادية وتركز على بعدين أساسيين هما:

أ–البعد الاقتصادي: وهي:

–زيادة دخول أفراد المجتمع وترشيدها.

–رفع مستوى كفاءات العاملين عن طريق البرامج التدريبية والتأهيلية.

–تعلم الحرف واكتساب مهارات فنية جديدة.

–إقامة المشروعات الصغيرة وفرض توليد فرص العمل والدخل.

–زيادة كفاءة عمل المنظمات الاجتماعية في المجتمع.

ب–بالنسبة للبعد الاجتماعي: وهي:

–زيادة المشاركة من جانب أفراد المجتمع.

–دعم روح الولاء والانتماء في المجتمع.

–رفع مستوى الخدمات الاجتماعية في المجتمع[2].

2– أهمية ومبادئ التنمية الاجتماعية:

2–1– أهمية التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية هي نوع من العمل الاجتماعي لخدمة المجتمع، وللتنمية الاجتماعية أساليب متعددة تعتمد على البيئة المحلية، كلما ارتفع الوعي وتعددت الفرص لظهور قيادات قادرة على أن تتحرك بالمجتمع في وحدة وتنسيق، في هذه الحالة تنهض القيادات بواجب التنمية بالاستعانة بجميع موارد المجتمع البشرية والطبيعية، ولكل أسلوب في التنمية الاجتماعية فلسفته واتجاهه الخاص، وهي أساليب تتدرج في الاعتماد على المجتمعات.

ومن هذه الأساليب ما يلي:

– أسلوب الاعتماد على القيادة الخارجية التي لا تنتمي إلى المجتمع ذاته، وذلك للاستعانة بها في تحليل حقائق هذا المجتمع، ومقوماته وتشخيص احتياجاته، والتعرف عليه وتحديد برامج العمل التي يترك للمجتمع ذاته الانتفاع بها بالطريق الذي يراه.

---

[1] **مالك بن نبي:** المرجع السابق، ص72.

[2] **رشاد أحمد عبد اللطيف،** المرجع السابق، ص–ص 28، 29.

– أسلوب متعدد الأهداف، الذي يتخذ شكل وحده ويعرف ب "**وحدة التنمية**" باعتباره كلا لا يتجزأ ويهتم بالتغيرات الاجتماعية التي تنتج عن التغير التكنولوجي، ويرتكز على تكوين الجماعات الصغيرة وتقوية قيادتها، وكشف المشكلات الاجتماعية في المجتمع المحلي، وتحديد برنامج مشترك يتعاون الجميع على تنفيذه.

– أسلوب يعتمد على الموارد الذاتية للمجتمع، وهو يؤكد دور الجماعات والأفراد والقيادات الموجودة في اكتشاف احتياجاتهم والعمل معا لتحقيق الخدمات اللازمة لمقابلة هذه الاحتياجات.

هذا وقد يحتاج المجتمع إلى مساعدة خارجية في النواحي الفنية أو العملية، ولكن المجتمع يبقى دوما بؤرة التركيز ومركز الاعتماد الأول، ويتحمل بذاته وبإمكانياته الخاصة المسؤولية الأولى نحو تحريك طاقاته، وفي هذه الحالة فإن التغير التكنولوجي يتبع التحرك الاجتماعي ولا يسبقه[1].

2-2- مبادئ التنمية الاجتماعية:

يعرف المبدأ: "بأنه قاعدة أساسية له صفة العمومية يصل إليه الإنسان عن طريق المعرفة التجربة القياس حيث تستند التنمية كمفهوم حديث إلى بعض المبادئ الأساسية لتحقيق الأهداف المطلوبة وهي مبادئ ضرورية مترابطة متكاملة بعضها مع بعض أو لا يمكن التخطيط للتنمية وتنفيذ مشروعاتها إلا إذا وضع في الاعتبار هذه المبادئ ويمكن اعتبارها مبادئ أساسية للتنمية سواء على المستوى القومي أو المحلي حيث أن التنمية على المستويين تتناول الوحدات التي يتألف منها المجتمع سواء كانت تلك الوحدات مؤسسات أو مجتمعات محلية"[2].

وتكشف الدراسات المختلفة في مجال التنمية الاجتماعية عن بروز مجموعة من المبادئ الأساسية التي يجب الأخذ بها عند التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية نذكر نماذج منها:

أولا: مبادئ التنمية الاجتماعية في دراسات الأمم المتحدة: لقد طور دارسوا التنمية في الأمم المتحدة مجموعة من المبادئ في أول دراسة منظمة عن قضية التنمية صدرت عن وكالة الأمم المتحدة، تعد أهم المبادئ التي صدرت عن هذه الدراسات هي:

– يجب أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع، وأن تصدر البرامج الأولى بوجه خاص استجابة للحاجات التي يشعر بها الأهالي يعبرون عنها صراحة. ويجب في هذا الصدد أن يميز بين الحاجات والمصالح فالثانية هي حاجات قد تكون قائمة وهامة من وجه نظر مخططي برامج التنمية ولكنها لا تقع في مجالات اهتمام الأهالي ويستهدف هذا المبدأ استثارة مشاركة الأهالي واهتمامهم ببرامج التنمية والانتقال من مجال الحاجات إلى مجال المصالح.

– قيام عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية هي في هذا تختلف عن أنشطة الإصلاح المحلي التي يمكن أن تتم من خلال جهود متخصصة متباعدة.

– أن تغير نسق اتجاهات أهالي المجتمع المحلي يحتل درجة من أهمية تعادل درجة المنجزات المادية أو برامج التنمية في مجالات الاقتصاد والإنتاج خاصة في المراحل الأولى من برامج التنمية.

– تستهدف برامج التنمية زيادة فاعلية مشاركة الأهالي في شؤون المجتمع المحلي وإعادة إحياء نظم الحكم المحلي على أساس أكثر فعالية أو استحداث هذا النظام إذا لم يكن يوجد من قبل.

---

[1] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص 108.

[2] المرجع نفسه، ص 95-96.

– اكتشاف وتشجيع وتدريب القيادات الشعبية المحلية لأن عملية التنمية لا يمكن أن تتحقق من خلال القيادات الوظيفة المأجورة فحسب، وأن القيادات الشعبية قد تكون لها من الفاعلية في الدعوة إلى التجديد ما يفوق القيادات العلمية المهنية المدعمة بأسانيد المنطقية.

– ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية من خلال برامج التربية الأساسية وتعليم الكبار ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات والنوادي النسائية.

– يجب دعم الجهود الذاتية المستثارة بخدمات حكومية فعالة، لأن تنمية المجتمع تستهدف تحقيق تكامل بين عوامل ثلاث هي:

- قدرة المواطنين على العون الذاتي.
- والعمليات العلاجية التي تقوم بها أجهزة الرعاية الاجتماعية.
- والأنشطة المخططة التي تعدها الأجهزة الحكومية.

ويجب أن يزود المنمون الاجتماعيون بالفهم الواضح لسيكولوجية وسسيولوجية القرويين وخصائص المجتمع القروي، وبالقدرة على تكييف التكنولوجية الحديثة للظروف الريفية، وبالقدرة على العمل الجمعي والتفاعل مع الريفيين لخلق الاتجاه نحو الاعتماد على النفس بينهم.

– يجب التوصل إلى أحسن استخدام ممكن للتنظيمات الطوعية على مستوى المجتمعات المحلية أو المجتمعات الوسيطة وتوظيفها في خدمة أهداف خطة التنمية.

– يتطلب إعداد برامج التنمية على المستوى القومي اعتناق سياسة اجتماعية متسقة واستخدام تنظيمات إدارية فعالة، وتعبئة كافة الموارد المحلية والقومية وتنظيم الدراسات العلمية والتطبيقية والاستعانة ببرامج فعالة للتدريب واستخدام مناهج متطورة للتجريب والتقييم.

– إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستوى القومي يتطلب تبني خطة للتنمية المتوازنة على المستوى القومي، فالمجتمعات المحلية عاجزة بمفردها عن مواجهة الكثير من مشكلاتها الأمر الذي يقتضي ضرورة توظيف بعض الموارد في خدمة هذه الموارد[1].

ثانيا: مبادئ التنمية عند (نلسن) وزملائه: ويورد (نلسن) و(فرنز) و(رامزي) في دراساتهم عن بناء المجتمع وتغييره عدة مبادئ للتنمية هي:

– أن المجتمع المحلي هو الوحدة الاجتماعية التي يمكن أن يشارك المواطنون فيما يحدث داخله من برامج إنمائية مشاركة فعالة.

– يحدث التقدم الاجتماعي عندما تنمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا.

– يجب أن يتخلل العمل الديمقراطي جميع مراحل التنمية.

– يجب فتح والاحتفاظ بقنوات اتصالية مستمرة بين المواطنين وقياداتهم.

– يجب أن تكون القيادات مرنة، ويجب إعداد كوادر الصف الثاني والثالث.

– للعملية التربوية الأهمية الأولى في برامج التنمية.

– يجب أن يكون البناء التنظيمي بناء وظيفيا وليس بناء بيروقراطيا، حيث يمكن تغييره وتعديله مع الظروف المتغيرة.

---

[1] **نبيل السمالوطي**، علم اجتماع التنمية (1981)، المرجع السابق، ص–ص 200، 201، 202.

ومع أهمية هذه المبادئ إلا أنها تحاول حصر برامج التنمية وإمكانية المشاركة على المستوى المحلي كما أنها تتجاهل البعد القومي المركزي والدور الحكومي في التنمية، إلى جانب أنها تركز على التوازن والعملية وتهمل الناتج وتحيل عملية التنمية إلى عملية تربوية وهذا تضييق لمفهوم التنمية وقد سبق أن ناقشنا نظرية (نلسن) في التنمية[1].

ثالثا: مبادئ التنمية عند ثود أنوف: لقد قامت "ثود أنوف" بتحديد مجموعتين من المبادئ الأساسية للتنمية، وهي كالتالي:

- تحقيق التنسيق بين كافة برامج التنمية.
- أن يكون مسؤولو التغيير على علم بثقافة المجتمع المحلي الذي سيعملون به.
- يجب على خطة التنمية الأخذ بالترابط الوظيفي بين النظم الاجتماعية.
- يجب أن تطبق البرامج، بحيث تؤدي إلى ابتكار القيم الإيجابية لدى المواطنين.
- جذب مشاركة المواطنين في كافة عمليات التنمية.
- يجب على الأخصائيين اكتساب احترام أهالي المجتمع.
- يجب على الأخصائيين أن يعملوا بأسلوب لا يجعل منهم جزءا مستمرا وضروريا في الموقف الإنمائي أي أنهم يعملون على تنمية قدرات المواطنين حتى يكتسبوا خاصية الاعتماد على النفس.

رابعا: مبادئ التنمية عند مارشال كلينارد: لقد ركز على مجموعة من المبادئ عقب دراسة نظرية وميدانية واسعة في مجال التنمية الحضرية هي:

- أهمية استخدام المدخل الجماعي في مواجهة المشكلات الاجتماعية على مستوى المجتمعات المحلية ويرفض كلينارد فكرة تقديم برامج جاهزة أو معدة من الخارج.
- ضرورة الانتباه إلى الفروق بين المجتمعات المحلية.
- استخدام تنظيم اجتماعي قادر على التعبير عن مصالح كافة الشرائح الاجتماعية وعلى التخطيط لمشروعات التنمية المحلية.
- تحقيق الإدراك الجماعي للحاجة إلى التغيير عن طريق القضاء على الاتجاهات الانهزامية ومعوقات التجديد، والتي تتمثل في نظر "كلينارد" في الشعور بالتهديد وعدم الفهم وفرض التغييرات بالقوة.
- استخدام تغييرات عميقة في الذات لدى أهالي المجتمعات المختلفة، للقضاء على شعورهم بانعدام القوة.
- تنمية الشعور بـــ" نحن" لكي يسود مبدأ الإنجاز الجماعي لدى المواطنين.
- تنمية القيادات الأهلية.
- تنمية المنافسة بين المجتمعات المحلية المتجاورة في مجالات التنمية.
- استشارة سلسلة من الفعل ورد الفعل من خلال البدء بمشروعات ذات أهمية قريبة تستثير اهتمام المواطنين ويطلق عليها "كلينارد" المشروعات الاستراتيجية.
- ضرورة توفير مساعدات من خارج المجتمع المحلي في مجالات الرعاية الصحية والاجتماعية والتربوية...
- ضرورة تحقيق اللامركزية في كثير من المهام التنموية[2].

---

[1] **نبيل السمالوطي**، علم اجتماع التنمية (1981)، المرجع السابق، ص204.

[2] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص–ص 110، 111.

الفصل الثالث ـــــــ

الاجتماعية، مثال ذلك التحرك الاجتماعي والانتخابات السياسية، فالتحرك الاجتماعي يحدث عن طريق انتقال الأفراد من مركز اجتماعي إلى مركز اجتماعي آخر دون أن يصحب هذا الانتقال تغير في التركيب الطبيعي، كذلك الحال بالنسبة للانتخابات السياسية إذ يترتب عليها توزيع جديد لمراكز السلطة السياسية وظهور أشخاص جدد في موقع القيادة والتوجيه، غير أن ذلك لا يترتب عليه تغير في البنيان السياسي، والنوع الثالث هو الذي يسميه سملر اسم الانقسام أو التعدد وينشأ عن إضافة وحدات جديدة إلى جانب الوحدات القائمة دون أن تختلف عنها اختلافا نوعيا، مثال ذلك الزيادة المستمرة في عدد الأسر نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان.

أما النوع الرابع والأخير فهو التغير البنائي، وهو في رأي سملر التغير الأساسي لأنه يحدث تحولا واسعا وعميقا في بناء المجتمع وظواهره والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه، وهو لا يقتصر على نمط واحد من أنماط السلوك والنشاط والعلاقات الاجتماعية وإنما يشتمل على كل الأنماط السائدة في المجتمع[1].

والتغير البنائي هو الذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فليس من المتصور إطلاقا أن تحدث التنمية الاجتماعية في مجتمع متخلف دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع.

3-2- الدفعة القوية: لابد لخروج المجتمعات النامية من التخلف من حدوث دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات يتسنى التغلب بمقتضاها الخروج من حالة الركود، وهي ضرورية لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع، وذلك لأن هناك حد أدنى من الجهد الإنمائي ينبغي بذله، قبل أن يتسنى التغلب على عوامل المقاومة التي يمتلئ بها المجتمع المتخلف، والانطلاق به بالتالي في معارج النمو الذاتي[2].

ويذهب أنصار الفكرة في تقريبها للذهن إلى الإشارة لعملية ارتفاع الطائرة من فوق الأرض، ذلك أن هناك حدا أدنى من السرعة الأرضية ينبغي أن تتجاوزه الطائرة قبل أن يحملها الهواء، وينطبق الشيء نفسه على المجتمع المتخلف، ذلك أن هنالك حدا أدنى من الجهد الإنمائي ينبغي بذله قبل أن يتسنى التغلب على عوامل المقاومة التي يموج بها المجتمع المتخلف، والانطلاق به بالتالي في معارج النمو الذاتي[3].

وتعتبر حكومات الدول النامية هي المسؤولة مسؤولية تكاد تكون كاملة عن إحداث الدفعة القوية فهي التي تملك إمكانيات التغير، وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى للمستويات المعيشية للأفراد[4].

ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين، وبتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد، ويجعل التعليم إلزاميا ومجانيا بقدر الإمكان، وبتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان، وغير ذلك من مشروعات وبرامج تتعلق بالخدمات[5].

وقد انقسمت الآراء حول أهمية الدفعة القوية في المجال الاجتماعي:

---

[1] Smelser, N.J: the sociology of economic life, 1966, P99-100.

مشار إليه في **عبد الباسط محمد حسن**، المرجع السابق، ص111.

[2] **هناء بدوي حافظ**، المرجع السابق، ص93.

[3] **محمد زكي شافعي**، المرجع السابق، ص80.

[4] **مسعد الفاروق، أحمد مصطفى خاطر**، المرجع السابق، ص15.

[5] *Leopold von wiese: system der Allgemeinen soziologie, leipzig, 1933, P13-20.*

ويشار إليه في **د/محمد فايز عبد أسعيد**: مشاكل التنمية في العالم الثالث، دار الوطن، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1984، ص93.

الفصل الثالث ـــــــ

حاجة إلى التنمية، إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم، وهذه الدفعة القوية تنافس عملية التطور والتدرج البطيء[1].

-3-3- الاستراتيجية الملائمة: ويقصد بالاستراتيجية الملائمة الإطار العام أو الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية في مرحلة الانتقال من التخلف إلى النمو الذاتي، ومن مستلزمات السياسة الاجتماعية السليمة أن تكون هناك خطط استراتيجية تساعد على تعيين الأهداف الكبرى والمعالم الرئيسية، أما الخطط التكتيكية فإنها تنشأ بمواجهة المواقف العملية والتصرف في هذه المواقف، سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة تصرفا سليما[2].

وتختلف الاستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف.

ولكي يتم استخدام هذه الوسائل استخداما صحيحا، لابد وأن تكون هذه الوسائل موزعة وفقا لخطة مدروسة وحسنة الإعداد، من شأنها أن تمكن واضع التكتيك من استخدام جميع الأدوات التي تحت تصرفه واستغلالها استغلالا كاملا.

وينبغي أن تقوم استراتيجيات التنمية الاجتماعية في البلاد النامية، على أساس تدخل الدولة في مختلف الشؤون بحيث توجه الدولة النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف اجتماعية عادلة، وبحيث تسعى إلى تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية والرقي الاجتماعي بالنسبة لكافة المواطنين.

وينبغي أيضا أن تقوم استراتيجية التنمية على أساس التخطيط الشامل والمتكامل، وأن يكون على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن يكون واضحا للمخططين أن للتنمية الاجتماعية وظيفتين أساسيتين تتصلان بالتنمية الاقتصادية، أحدهما التغير الاجتماعي للتنمية والأخرى تنمية الموارد البشرية.

وتتوقف الاستراتيجية المختارة على عدة اعتبارات أهمها، طبيعة الظروف السائدة في الدولة عند بدء التنمية وماهية الأهداف المنشودة، ودور الدولة في التنمية[3].

أما عن طبيعة الظروف السائدة عند بدء التنمية، فينظر إلى الدولة هل هي من الدول المتقدمة؟ وما هي أهم السمات فيها؟ أم من الدول المتخلفة وما أهم معوقاتها؟ وطبيعة الدولة هل كانت دولة مستعمرة وما المدة التي لبث فيها الاستعمار؟ وما نوع القيم السائدة في المجتمع[4]؟

أما عن طبيعة الأهداف المنشودة، فهناك استراتيجيات أو غايات بعيدة يراد الوصول إليها في المدى البعيد وأهداف تكتيكية أو مرحلية يراد الوصول إليها في المدى القريب، ويلاحظ أن الأهداف الاجتماعية للتنمية التي نصت عليها واستهدفتها معظم الخطط في البلاد النامية هي: توفير فرص العمل لأعداد متزايدة من السكان، وتقليل التفاوت في توزيع الثروة والدخول بين الأفراد، وتقديم بعض الخدمات الخاصة للطبقات المتخلفة، ورفع مستويات المعيشة وضرورة التنسيق بين هذه المستويات في مختلف المناطق الجغرافية، بحيث يكون تقدمها بمعدل واحد بقدر الإمكان.

ومن المهم أيضا عند تحديد الاستراتيجية الملائمة للتنمية، تحديد دور الحكومة في التنمية الاجتماعية ودور المجتمعات المحلية والجهود الأهلية والأعمال التطوعية، التي يمكن أن تساهم في عمليات التنمية، مع ضرورة قيام

---

[1] **محمد السويدي:** دور علم الاجتماع في مواجهة مشكلات التنمية في الوطن العربي، مقالة في كتاب حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، الجزائر، 19-26 مارس، 1973، ص247.

[2] **هناء بدوي حافظ**، المرجع السابق، ص–ص 94، 95.

[3] **هشام الجمل**، المرجع السابق، ص239.

[4] **هناء بدوي حافظ**، المرجع السابق، ص–ص 94، 95.

الحكومة بالدور الفعال في عمليات التنمية في البلاد النامية، إلا أنه من الضروري أيضا ضمان المشاركة الشعبية في برامج التنمية الاجتماعية، سواء من ناحية التمويل والإدارة أو المتابعة أو التقويم، ومن ثم يلزم باستمرار تحديد البرامج والخدمات التي تلتزم بها الدولة وتمولها حصيلة الضرائب العامة، والخدمات التي تتم على المستوى المحلي وتشترك فيها الدول بالمعونة الفنية المالية، وكذلك الأعمال والخدمات التي تعالج بالحلول الذاتية على أدنى المستويات مع مراعاة التخطيط لها، وترتيبها حسب أو لويتها في ضوء السياسة العامة للدولة[1].

4- مقومات التنمية الاجتماعية: تقوم التنمية الاجتماعية على مجموعة من المقومات التي ترتكز عليها وتعتبر من العوامل الجوهرية لإحداثها، ولا يمكن أن تتحقق في أي مجتمع من المجتمعات، ما لم يكن أفراده على استعداد كامل لاستيعاب التغييرات التي قد تحدث في المجتمع، وعندهم القدرة على استيعابها، وعندهم من الموارد الطبيعية التي تلزم لإحداث التنمية.

وسوف نقسم تلك المقومات إلى مقومات مادية ومقومات غير مادية على النحو التالي:

4-1-المقومات المادية: تعتبر المقومات المادية الأساس الجوهري الذي تستند عليه التنمية، ولا يمكن إحداث تنمية دون وجودها وهذه المقومات متعددة ومن أهمها:

أولا: توفر الموارد الطبيعية: اختلفت العلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية، وقد اختلف رجال الاقتصاد حول مدى أهمية هذا المقوم من عدمه، فهنالك من يجعله مقوما أساسيا لا تستطيع خطط التنمية أن تتحقق بدونه، وهناك من لا يشترط وجوده وضرب المثل على ذلك باليابان التي تقدمت دون أن يتوفر لها هذا المقوم، على عكس بلاد كثيرة توافرت عندها الموارد الطبيعية كالجزائر مثلا وهي ما تزال في عداد الدول المتخلف.

والواقع أن أغلبية الدول المتخلفة رغم توافر الموارد الطبيعية للتنمية لديها، ونجاحها في تصديرها للخارج وإن لم يكن بالقدر المطلوب، إلا أنها ينقصها عوامل أخرى لابد من وجودها لتحقيق التنمية، إذ يجب أن يوجد من الموارد الطبيعية فنون حديثة للإنتاج، وأن تتطور معها نوعية السكان ومهاراتهم، وأن يوجد كمية مناسبة من رأس المال والتنظيم والتكنولوجيا، وأن توجد النظم والقواعد الاجتماعية التي تسهل ذلك الاستغلال وبالتالي تحقيق التنمية[2].

والأمر المتفق عليه أن توافر هذه الموارد يلعب دورا هاما في المراحل الأولى من التنمية، عندما يكون هدفها زيادة تجميع رأس المال اللازم لعمليات التنمية في جميع القطاعات، فعندئذ يتحقق الهدف وتبدأ عجلة التنمية في السير قدما نحو التنمية[3].

وتتمثل الموارد الطبيعية في كلا من الموارد الأرضية والمائية ومصادر الطاقة المختلفة والمعادن والغابات وغيرها.[4]

وهو ما يعرف برأس المال الطبيعي، ويتمثل في الموارد الطبيعية التي تملكها، وهو يعرف أيضا بأنه مخزون الأصول التي تتبعها البيئة مثل: التربة، الغلاف الجوي، الغابات، المياه والمناطق الرطبة، فهو إذن مجموع الهبات الربانية من الأصول البيئية والموارد الطبيعية التي لا دخل للإنسان في تكوينها، سواء كانت متجددة أو فانية. وقد قدر

---

[1] **عبد الباسط محمد حسن**، المرجع السابق، ص-ص 120، 126.

[2] **خليل حسن خليل**: محاضرات في التنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1963، ص41.

[3] **محمد زكي شافعي**، المرجع السابق، ص28.

[4] **البهي الخولي**: الثروة في ظل الإسلام، الناشرون العرب، ط2، بدون ذكر البلد،1971، ص23.

البنك الدولي نسبة الرأسمال الطبيعي من إجمالي ثروة العالم لسنة **1997م** ب **20%** حيث يأتي في المركز الثاني بعد الرأسمال البشري[1].

لذلك تسعى التنمية المستدامة في إطار علاقتها برأس المال الطبيعي إلى تسطير سياسات وطنية، إقليمية ودولية لحماية البيئة، وذلك بالحفاظ على نقاء الهواء بسن قوانين منظمة للانبعاثات الغازية المضرة من غاز ثاني أكسيد الكربون، كبروتوكول، كيوتر، وكذلك منع التدخين في الأماكن العمومية، ضمان المياه العذبة للجميع بحماية المسطحات المائية، وكذا المياه الجوفية من التلويث أو الاستغلال العشوائي لها، كما تسعى إلى حماية الحياة البرية والبحرية (التنوع الإحيائي)، والغابات لما تلعبه من دور في امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون[2].

وتعني عملية تنميتها المحافظة عليها وتطويرها حتى تؤدي دورها على أكفأ وجه بما يحقق أهداف المجتمع.

ثانيا: توفر رأس المال: يعد رأس المال أحد العناصر الأساسية في عملية التنمية وإجراء التحولات الجذرية المطلوبة.

والمقصود برأس المال التي يتم ادخارها بقصد إعادة استخدامها مرة أخرى، ومن بين أوجه الاستثمار العيني المتمثل في المعدات والمباني والآلات التي يحوزها المجتمع، إذ لا قيمة لرأس المال النقدي ما لم يتحول إلى أصل منتج لسلع أو خدمات[3].

والملاحظ أن هناك من رجال الاقتصاد من ينظر إلى رأس المال كأنه أهم مقوم من مقومات التنمية، يلاحظ هذا من خلال ما كتب عن هذا المقوم، من حيث الحجم أو النوعية، غير أننا نرى مع بعض الباحثين والاقتصاديين، الذين قالوا أن مجرد توافر رأس المال لا يعني شيئا، طالما لم تتوفر العناصر الأخرى، بل سيترتب عليه ضياع الموجود منه[4]. ولا يعني هذا التقليل من أهمية رأس المال في عملية التنمية، فقد احتل رأس المال مكانا بارزا في النظرية الاقتصادية سواء من ناحية الإنتاج أو التوزيع.

والمسؤولية الاقتصادية الرئيسية التي تواجه حكومات الدول المتخلفة، تتمثل في زيادة حجم وتكوين رأس المال ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الاستثمار الحكومي المباشر، وتشجيع الاستثمار الخاص، من خلال الإعفاءات الضريبية والدعم والتعريفات الوقائية وما شابه ذلك، من خلال توحيد الجهود الحكومية الخاصة[5].

ثالثا: ضرورة التخطيط للتنمية: ويعتبر التخطيط للتنمية ضرورة من الضروريات التي لم يعد هناك غنى عنها للنهوض بحياة المجتمع المعاصر، فعن طريقه يمكن معالجة مشكلات التخلف، وتحقيق معدلات سريعة للتنمية في أقصر وقت ممكن، وبأقل تكلفة وبأدنى قدر من الضياع للموارد المادية والبشرية.

والمجتمع الحديث ينشد دائما التنمية والتقدم معتمدا في ذلك على التخطيط، وأصبح التخطيط للتنمية سمة من سمات العصر الحديث وبذلك ارتبط مصطلح التخطيط بمصطلح التنمية.

ومنه نستنتج العلاقة التالية: فالتخطيط هدفه التنمية والتنمية أسلوبها التخطيط.

---

[1] La banque mondiale, le rapport annuel de la banque mondiale, 1997, P: 77.

[2] **ديب كمال:** المرجع السابق، ص68.

[3] **السيد أحمد عبد الخالق:** مدخل إلى دراسة التنمية الاقتصادية، بدون ذكر دار النشر، بدون بلد، 1996-1997، ص-ص 169-170.

[4] **شوقي دنيا:** الإسلام والتنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1979، بحث منشور، ص34.

[5] **السيد عطية عبد الواحد:** دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1993، ص228.

أ- مفهوم التخطيط: ويعرف التخطيط بأنه "المواءمة بين ما هو مطلوب وما هو متاح عمليا، فهو يعنى بتعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات والقوى البشرية المتاحة، لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية متفق عليها، وترسم هذه الأهداف وتحدد داخل كل مجتمع في إطار الفلسفة السياسية والاجتماعية التي يؤمن بها المجتمع، والتي تتفق مع بنائه التاريخي والاجتماعي والثقافي، ويتم تحقيق الأهداف المقررة بأقل تكلفة ممكنة عمليا"[1].

فالتخطيط هو في جوهره "عبارة عن المحاولة البشرية العمدية لتوجيه التغيرات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع في مسارات معينة "وهذا هو هدف التنمية.

واتفق المشتغلون بعمليات تنمية المجتمع وعلماؤها، على عدة مبادئ وأسس يجب مراعاتها والاسترشاد بها، حتى تحقق خطة التنمية الغرض المرجو منها.

- يجب مراعاة الحاجات المختلفة والمتغيرة للناس.
- ضرورة مراعاة رغبة الأهالي.
- أهمية التركيز على العمل الشعبي وتنمية القيادات المحلية.
- تملك الدولة لزمام المبادأة أمر ضروري لنجاح مشروعات التنمية.
- الإيمان بالتخطيط كأساس لمشاريع التنمية، إذ أن هناك ارتباطا وثيقا بين التخطيط والتنمية، فهو ركيزتها الأولى باعتباره وسيلة ناجحة لتنظيم استخدام الموارد أكفأ استخدام ممكن. بحيث تغطي أكبر إنتاج وأكبر دخل ممكن في أقل فترة زمنية ممكنة[2].

وهذا يجب أن يحدد الأولويات في عملية التخطيط بعد القيام بدراسة فنية دقيقة لكل أنواع المشروعات وليس فقط للعوامل التكنولوجية، بل والاجتماعية أيضا.

كما أنه هناك مجموعة من المبادئ والأسس التي يجب مراعاتها في عملية التخطيط:

- أن يكون التخطيط علميا.
- أن يستفيد التخطيط من التقدم التكنولوجي في العالم.
- أن يكون التخطيط إنسانيا، وهذا يعني ألا يكون شعار التنمية هو التضحية البعيدة المدى على حساب متطلبات الجمهور في الاستهلاك، أي التضحية بالأجيال الحاضرة في سبيل إقامة صناعة ثقيلة قوية مثلا، فإنسانية التخطيط ترفض هذا المبدأ، مبدأ التضحية الكاملة بجيل أو جيلين في سبيل الأجيال القادمة، خاصة وأن الأجيال الحالية في البلاد المتخلفة عانت من حرمان طويل في ظل ظروف الاستعمار التي عاشت فيه[3].

ب- مراحل التخطيط: يقوم التخطيط في جوهره على أساس مجموعة متنوعة من العمليات والدراسات والتقديرات والإجراءات والأولويات والقرارات والتنفيذ والتوقيت والتقييم...إلخ، فهو في جوهره نشاط اقتصادي واجتماعي يستهدف تحقيق أهداف متسقة وأولويات معينة للتنمية.

ويتم التخطيط عبر مراحل أهمها:

---

[1] **نبيل السمالوطي**، علم اجتماع التنمية (1981)، المرجع السابق، ص253.

[2] **مهى سهيل المقدم**: المرجع السابق، ص-ص 101، 102.

[3] المرجع نفسه، ص104.

-**الدراسة:** وذلك من أجل وضوح الأهداف المرجو الوصول إليها، أيضا بغية حصر الإمكانيات والاحتياجات، وتحديد المشكلات عند عدم إشباع بعض الاحتياجات، ثم وضع أولوية للمشكلات التي تستدعي السرعة في الأخذ برأي حيالها، ومتابعة وتقويم الخطة.

-**عدم السرعة في التنفيذ:** كي يمكن معرفة ما ينتج من تطبيق الدراسات ومدى فعالية النتائج التي تمخضت عن تطبيق هذه الدراسات واستخدام ذلك بتمعن سواء عند وضع الخطة أو عند تنفيذها وتقويمها.

-**الصبر والجهد:** ويكون ذلك بما يتناسب وكل خطوة لتحقيق نتائج تتسم بالصلاحية.

-**الخبرة:** وتأتي عن طريق التعليم والتدريب والاحتكاك والتصدي للعقبات.

-**التفكير:** وهو يحتاج إلى ذاكرة وذكاء وفطنة.

-**برنامج زمني:** وضع هذا البرنامج الزمني لاستقرار الإمكانيات لإنجاز الأهداف المراد الوصول إليها في زمن معين[1].

-**تقدير أفراد المجتمع:** يجب إعطاء أهمية كبرى للمواطنين، حيث أن مساهمة السواد الأعظم من المواطنين في العمل على نجاح التخطيط الاجتماعي يعتبر شرط لا غناء عنه[2].

-**وضع خطط تنفيذية.**

-**القيام بمتابعة التنفيذ وتقويمه.**

ج- الأولويات في التخطيط الاجتماعي: وهي:

- درجة حدة المشكلة.

-مدى تأثير المشكلة على العلاقات الاجتماعية.

-مدى إحساس الأفراد بالمشكلة.

-مدى استعداد الأفراد للعمل على حل المشكلة.

-توفير الإمكانيات اللازمة لحل المشكلة.

-الوقت الذي يستلزمه حل المشكلة.

د- أنواع التخطيط الاجتماعي: فأما أنواع التخطيط على مستوى موارد المجتمع فهي:

-**التخطيط البشري:** أي وضع خطة لتنظيم وتسيير الطاقة البشرية في المجتمع.

-**التخطيط المادي:** أي وضع خطة لتنظيم وتسيير وحساب مقدرة الثروة الطبيعية لإنجاز المشروع الاجتماعي المراد.

وأما التخطيط على مستوى المجتمع فهي:

-**التخطيط الوطني:** أي وضع خطة تشتمل جميع أنحاء الوطن.

-**التخطيط الجهوي:** وفيه الخطة تشتمل جهة معينة من جهات الوطن وتكون في علاقة تنظيمية وتنسيقية مع التخطيط الوطني.

-**التخطيط المحلي:** وفيه تكون الخطة خاصة بالمستوى المحلي كأن تكون على مستوى المدينة أو القرية، وتكون الخطة في علاقة تنظيمية وتنسيقية مع التخطيط الجهوي والوطني.

---

[1] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص-ص 115، 116.

[2] **محمد زكي شافعي**: محاضرات في التنمية والتخطيط، جامعة بيروت العربية، بدون ذكر البلد، 1973، ص36.

الفصل الثالث ـــــــ

ويعتبر هذا التعريف من الاتساع حيث أنه يركز على أنماط وأبعاد مشاركة المواطنين في التنمية من خلال التنظيمات المجتمعية وهو يؤكد على أهمية توافر التضامن والتماسك لأعضاء المجتمع في تحقيق أهداف تنمية المجتمع المحلي، ويتم ذلك وفقا لمدى توفر قدر من الوعي بالقيم التي تسعى عمليات التنمية أن تغرس فيهم كأحد أهدافها الأساسية والتي تساعد في عمليات التغيير لأعضاء المجتمع المحلي.

ب-أهمية المشاركة في التنمية: تعد مشاركة المواطنين في التنمية إحدى القيم المحورية باعتبارها هدفا ووسيلة في نفس الوقت، وهي تمثل أهمية خاصة في تنمية المجتمع المحلي، حيث أنها تعد استراتيجية للعلاج عن طريق العلم، ويتم من خلالها تدريب المواطنين على الأسلوب الديمقراطي، وفي التعرف على الحاجات والمشكلات وكيفية حلها وبالتالي تنمية قدراتهم على الاعتماد على أنفسهم.

كما أنها استراتيجية لتعديل السلوك، فعن طريق المشاركة في تنظيمات المجتمع يتغير السلوك الفردي ويتحول إلى سلوك تنظيمي يتفق مع القيم والمعايير التي يضعها هذا التنظيم ويتطلبها مع الأعضاء المنتمين إليه فهو يتطلب من الفرد المشاركة أن يعدل من سلوكه ويتفق مع تلك القيم والمعايير[1].

وتبرز أهمية مشاركة المواطنين في التنمية فيما يلي:

- إن مشاركة المواطنين في التنمية يجعلهم يدركون حجم مشكلاتهم وإمكانياتهم، وحقيقة الخدمات والبرامج التي يشتركون فيها، كما أنها وسيلة طبيعية لتدعيم الرقابة المجتمعية على المشروعات الحكومية وهي بذلك تكون بمثابة ضمان لتعديل مسار التغيير والتنمية بما يتماشى مع صالح المجتمع[2].

- تؤكد الدراسات الاجتماعية على دور المشاركة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، وإحداث التغييرات اللازمة لمساندة عملية التنمية، إذ كثيرا ما تقف بعض الاتجاهات والقيم السائدة خاصة في المجتمعات الريفية أمام عملية التنمية، وهذه الأمور لا يمكن تغييرها عن طريق إصدار القرارات أو باستخدام القوة، إنما يمكن تغييرها عن طريق المشاركة وبالاستفادة من قيادات المجتمع، حيث يقنع الأهالي أنفسهم ويقدرون التغيير اللازم ويحددون اتجاهه ويختارون وسائل إحداثه في المجتمع[3].

- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات الأهلية تفتح في بعض الأحيان ميادين جديدة للخدمات والنشاط، وهي بذلك مساهمتها المادية والمعنوية توجه أنظار الحكومة إلى ميادين جديدة.

- تزيد عمليات المشاركة الشعبية من الوعي الاجتماعي للشعب، لاضطرار القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشروعات باستمرار بغرض جمع المال وحث بقية المواطنين على الاشتراك والمساهمة[4].

- تكشف المشاركة عن بعض المشاكل الاجتماعية وأسبابها، وهي تقدم لأولي الأمر في المجتمع صورة واضحة عن حالة المجتمع، مما يساعد على رسم خطوط الإصلاح الاجتماعي على أسس علمية سليمة[5].

ج- عوائق المشاركة في التنمية: يمكن أن نحدد معوقات مشاركة المواطنين في التنمية بما يلي:

---

[1] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص56.

[2] **هيفاء الشنواني:** منهج الدراسة الاستكشافية، عن المشاركة الشعبية، جهاز تنظيم الأسرة والإسكان، مركز البحوث، نوفمبر 1982، ص21.

[3] المرجع نفسه، ص22.

[4] **أحمد مصطفى خاطر**، تنمية المجتمعات المحلية، المرجع السابق، ص157.

[5] **محمد علاء الدين عبد القادر**، المرجع السابق، ص-ص 186، 187.

– الشعور باليأس من إمكانية تغيير الواقع المحيط، والناتج من تأخر الإصلاح ومواجهة المشكلات لفترات طويلة، مما يجعل المواطنين يتشككون في إمكانية التغيير.

– تأثير بعض العوامل الاجتماعية على المشاركة، فارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى زيادة درجة المشاركة، كما أن ارتفاع المستوى الاقتصادي والرفاهية لسكان المجتمع يساعد على توفير الاستعداد لديهم للتبرع بالمال في الأعمال التطوعية والخيرة بالمجتمع.

– تأثير ظاهرة الاغتراب على مشاركة المواطنين في التنمية فيرى "**روبرت نسبت Roberta Nisbet** أن الإنسان قد يتخذ موقفا سلبيا إزاء مجتمعه، كأنه موضوع لا علاقة له به والذي يعبر عنه بالاغتراب[1].

– إن عملية التنمية تستوجب معها القضاء على العادات الاجتماعية العتيقة، وما يتبعها من تفرقة بين أفراد الشعب على أساس الجنس أو اللون أو الدين، وتستوجب أيضا حتمية التنازلات الطبقية والاقتصادية" إذ تسعى الفئات المسيطرة على المجتمع إلى امتصاص جهود الفئات الصغيرة والوقوف ضد عملية التنمية ودفع عجلة التخلف إلى الأمام".[2]

– انخفاض مكانة المرأة وعدم الاعتراف بأهمية دورها في التنمية –المرأة الريفية خاصة– مما يحول دون اشتراك نصف قوى المجتمع البشرية تقريبا في التنمية.

– ضعف المنظمات الاجتماعية والسياسية يحول دون اشتراك المواطنين في برامجها ونشاطها[3].

ثانيا– تنمية الموارد البشرية (السكان): تعد الموارد البشرية أحد المقومات الهامة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يمكن تحقيق التنمية دون وجود العنصر البشري بالعدد الكافي والنوعية الملائمة القادرة على النهوض بعملية التنمية[4].

فإذا أريد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تكون ناجحة، وأن تقع موقعا صحيحا وسليما، يجب أن تبدأ من الداخل، من الإنسان، من قيمه وتصوراته ومهاراته، بكل تفاصيلها وجزئياتها.

ومن هنا سنتناول العنصر البشري من حيث الكم والكيف:

أ–العنصر البشري من حيث الكم: يعتبر رأس المال المادي والقوة العاملة من أهم عوامل التنمية الاقتصادية، وقد رسخ في الأذهان منذ أن نادى **(كينز)** بنظريته في أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية خلال ثلاثينات هذا القرن، أن رأس المال المادي من أهم مجالات الانطلاق في التنمية الاقتصادية، وقد استمرت آثار هذه النظرية مؤثرة في كثير مما وضعه رجال الاقتصاد من مشروعات وخطط للتقدم، ومع تقديرنا لأهمية رأس المال المادي، وضرورة العمل على استثماره بما يحقق الإطراد في زيادة حجم رأس المال، كعامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه أصبح من الواضح الآن ضرورة اعتبار رأس المال البشري كعامل لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في عمليات التنمية.[5]

ب–العنصر البشري من حيث الكيف: إذا كان المحور الكمي للعنصر البشري يعبر عن النمو الطبيعي للسكان، وهو الفارق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات، مضافا إليه عامل الهجرة من وإلى الدولة، فإن المحور الكيفي للسكان في

---

[1] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص–ص 68، 69.

[2] **هشام مصطفى الجمل**، المرجع السابق، ص245.

[3] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص69.

[4] **هشام الجمل**، المرجع السابق، ص246.

[5] **مهى سهيل المقدم**، المرجع السابق، ص224.

التنمية تقصد به، المعرفة والعلوم والمهارات والقدرات، التي يكتسبها العنصر البشري من خلال العملية التعليمية والتدريبية، ومن خلال الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية، وتحسين ظروف العمل بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.[1]

ويتمثل رأس المال البشري عموما في الناس وتحصيلهم العلمي، حالتهم الصحية ومستواهم وقدراتهم وكذلك الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتغذية، وقد تزايد الاهتمام ببناء رأس المال البشري عن طريق الاهتمام بالصحة والتعليم والإنفاق على البحوث والتطوير، باعتبار أن الإنفاق على تلك العوامل هو الأساس في تعجيل النمو الاقتصادي، إضافة إلى أن زيادة رفاهية البشر هي الغاية الأساسية للنمو والتنمية معا، وقد قدر البنك الدولي نسبة رأس المال البشري من ثروة العالم ككل ب: **64%**[2].

إن هدف التنمية الاجتماعية والجهود والسياسيات والبرامج التي تبذل في قطاعات التنمية المختلفة هو رفع مستوى معيشة الأفراد وتلبية احتياجاتهم المالية والاجتماعية والروحية، ولن يتحقق ذلك إلا بارتفاع إنتاجية العامل، وبث روح العلم والتدريب والكفاية الصحية فيه وحثه على إتقان العمل واستغلال الموارد، وإتقان العمل يتحقق عن طريق التعليم والتدريب والرعاية الصحية للعامل وتحسين الظروف المعيشية له وتهيئة المناخ الملائم والعوامل النفسية له.

* **التعليم:** إن تنمية الموارد البشرية، من خلال النظام التعليمي يعتبر عاملا رئيسيا للتنمية الاقتصادية، وعنصرا هاما في الاستثمار من أجل إعداد القوى البشرية الملائمة لمطالب هذا النمو[3].

ويعتبر التعليم عند خبراء التنمية من أهم العوامل التي تلعب دورا بارزا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وإنه استثمار في العنصر البشري لابد منه إلى جانب الاستثمار الطبيعي في رأس المال والموارد الأخرى.

* **الصحة:** تمثل الصحة جانب رئيسي من جوانب التنمية الاجتماعية، ومن ثم تحتاج إلى استثمارات متزايدة، ذلك أن جميع القطاعات الأخرى تتوقف على هذا القطاع، فإذا لم تكن صحة الأفراد سليمة فلن ينمو المجتمع.

ويعبر عن ذلك أحد خبراء التنمية بقوله: "إن إنسان الدول النامية هو المحدد الرئيسي لعملية التنمية في بلاده، ومن هنا فإن لم تتصاعد بإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والصحية إلى أعلا درجاتها، فإن هذا الإنسان سيظل – وإلى سنوات أفرد قادمة – منخفض الإنتاجية لا يشارك في خدمة قضية التنمية"[4]، والرعاية الصحية تشمل الوقاية من المرض، تصحيح البيئة، وتأمين العافية ونشر الوعي الصحي، وتوفير الغذاء والماء والتصدي للأوبئة والأمراض المستوطنة والآفات ومعالجة العلل، ويتطلب تحقيق ذلك توفير خدمات صحية واجتماعية متكاملة وفعالة ذات أهداف واضحة ومحددة ومخططة[5].

وقد جاء في بنود المبادرة العربية لتحقيق التنمية المستدامة.

– تعزيز تطوير سياسات سكانية متكاملة والارتقاء بالخدمات الصحية الأولية وتدعيم برامج النوعية للنهوض بتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة.

---

[1] **هشام الجمل**، المرجع السابق، ص247.

[2] **ديب كمال**، المرجع السابق، ص65.

[3] **هشام الجمل**، المرجع السابق، ص248.

[4] المرجع نفسه، ص149.

[5] **مصطفى حواجلي**: حاجة الإنسان العربي للصحة، بحث مقدم لمؤتمر الحاجات الأساسية في الوطن العربي، حاجة الإنسان العربي للغذاء والصحة ولرعاية الأطفال، الحلقة النقاشية الثانية عشر، نوفمبر 1988، ابريل 1989، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الناشر دار الطلاس للنشر، ط1، دمشق، سوريا، 1991، ص107.

الفصل الثالث ـــــــ

II – مجالات التنمية الاجتماعية:

إن التنمية لم تعد تلك الأنماط التنموية التقليدية التي درج العلماء والخبراء على إبرازها، كالتنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو غيرها بل إنها تنمية تشتمل كافة هذه الأنماط، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها، كما تنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، وهي في أبعادها مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، كما أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة تعمل كمنظومات نوعية، تسعى جميعها لتحقيق تطلعات الشعوب في حالة من التوازن بين حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

ويعد هذا دليل على أنها عملية تراكمية تتأسس على ما هو قائم لبلوغ المستقبل، عبر استراتيجية تتضمن جملة من الأعمال القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، تدعمها أنشطة وممارسات في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والبيئية والاجتماعية والبشرية والتكنولوجية... إلخ[1]، وفي هذا العنصر تحاول الطالبة أن تبين لمجالات التنمية الاجتماعية، والتي سيتم تناولها على النحو التالي:

1-المجال الاقتصادي: يعتبر المجال الاقتصادي من المجالات الهامة والضرورية لعملية التنمية الاجتماعية، حيث توجد صلة قوية ومتينة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، فكل مشروع من مشروعات تنمية المجتمعات الريفية أو غير الريفية له هدف اقتصادي وهدف اجتماعي، ولا يمكننا تجاهل هذا المجال لأنه يعتبر العمود الفقري لتحقيق التنمية الريفية بالمجتمع الريفي.

1-1-أهداف التنمية الاقتصادية: لعل مجمل ما تتضمنه أدبيات التنمية الاقتصادية (المستدامة) حول أهداف هذا النوع من التنمية يتضح فيما يلي:

- أن تحقق قدرا أكبر من العدالة بين أفراد المجتمع.
- أن تتضمن لتحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تجرد موارد المجتمع.
- أن تشبع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى في المجتمع.
- كفاءة رأس المال.
- أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الذاتية للمجتمع.
- أن تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية وأقاليمه الجغرافية.
- أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة[2].

وقد جاء في بنود المبادرة العربية لتحقيق التنمية المستدامة في مؤتمر التنمية المستدامة في المنطقة العربية بتاريخ **(30-31)** تموز**2004م**، والتي هدفت إلى التصدي للتحديات التي تواجه الدول العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ما يلي:

- حماية البيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وإصلاح البنية الاقتصادية والاجتماعية التي دمرها الاحتلال.

---

[1] **معجب بن أحمد معجب الزهراني:** المرجع السابق، 2016، ص71.

[2] المرجع نفسه، ص73.

الفصل الثالث ـــــــ

السوق العالمي، وتحسين صورة توزيع الدخل والثروة. وعلى ذلك فإن الصناعات الصغيرة لعبت –ومازالت تلعب–دورا بارزا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية[1].

ب – الصناعات التقليدية: تتوفر البيئة الريفية على المواد الأولية للصناعات الريفية، والصناعات اليدوية من أنسب وأكثر الصناعات في الريف، فهي لا تكلف أموالا كثيرة، لأنها تعتمد على العمل اليدوي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فمن المواد الأولية اللازمة لها متوفرة في القرية، ولا ينقصها غير عزم الفلاح ورغبته في القيام بها، فمن صوف الأغنام والماعز والجمال تقوم صناعة السجاجيد والأغطية والزرابي والملابس، ومن بعض الأعشاب تصنع بعض الحصر، ومن الأخشاب يصنع الأثاث ومن الجلود والعظام قامت صناعات رئيسية في مناطق سياحية، لإنتاج التحف التذكارية تستهوي السائحين وترمز إلى البيئة الجزائرية وحضارتها القديمة، وكذلك من حليب الحيوانات تقوم صناعة الزبد والجبن ولذلك لابد من إعداد وحدات اقتصادية تلحق بحظائر الماشية، لتصنيع المنتجات بأقل التكاليف مع إعداد العبوات الصالحة والمناسبة لنقلها وتسويقها وبيعها. وكذلك من الفخار والطين صناعة صحون وأواني منزلية هامة ورائعة تحمل في طياتها ثقافة المنطقة.

وهذه الصناعات تعتبر مصدر رزق لكثير من العائلات الريفية، كما أنها تنهض بالمستوى الاقتصادي للبلاد بوجه عام، وبسبب دخول الكهرباء إلى الريف، عرفت الصناعات الحرفية الصغيرة توسعا كبيرا وأصبحت تقام مصانع ومراكز للصناعات التقليدية، ويمكن تهذيب الصناعات الريفية الحالية وتدعيمها بإتباع الوسائل التالية:

- إمداد المشتغلين بالصناعات التقليدية بالرسوم والتصميمات المجانية.
- متابعة الإرشاد الفني لإنماء مواهب الصناع الريفيين.
- مساعدتهم على تسويق منتجاتهم المحلية.
- توفير الأدوات اللازمة بأسعار مناسبة.
- العمل على بناء مصانع صغيرة للصناعات التقليدية وبذلك يتم توفير مناصب شغل بالريف وإشراك المرأة الريفية في العمل خارج منزلها وتنمية قدراتها[2].

ج– بناء المصانع: يعتبر توفر المصانع الصغيرة بالمجتمعات الريفية ذا أهمية. فالصناعات الحرفية الصغيرة في الريف تساعده على تحقيق امتيازات كثيرة نذكر منها، توفير مناصب شغل لكثير من أبناء الريف، فك العزلة على المنطقة وتفتحها على المناطق المجاورة من خلال تسويق منتجاتها.

فتعتبر الصناعات الصغيرة والحرفية مصدرا هاما من مصادر الدخل للمنتفعين خاصة بعد وصول الكهرباء للقرى، ولذا اتجه الاهتمام إلى توجيه المنتفعين إلى الصناعات الحرفية، حيث يتم من خلالها تحويل الإنتاج النباتي والحيواني إلى منتجات أكثر قيمة بما يحقق دخلا كبيرا، ويوجه اهتمام خاص للاستفادة بجهود السيدات الريفيات وتشغيلهن في أعمال تتفق مع طبيعتهن، ويمكن الاستفادة منها داخل البيوت (كالتفصيل وأشغال الإبرة والكنزة...)

وبجانب ذلك توجد وحدات أخرى لصناعات السجاد والبطاطين والمناحل ووحدات الحصير والجريد والجلود وغيرها[3].

---

[1] **محمد علاء الدين عبد القادر**، المرجع السابق، ص–ص 219، 220.

[2] **محمد عبد الفتاح محمد**، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، المرجع السابق، ص176.

[3] المرجع نفسه، ص 176.

ثانيا: الزراعة: الزراعة هي أساس الحياة الاقتصادية، وعليها ترتكز الصناعة والتجارة وغيرها من الحرف الأخرى، فبدون تطوير الزراعة لا يستطيع المجتمع أن يجد غذاؤه الذي يستهلكه يوميا، خاصة مع زيادة أعداد سكانه مما يضطره إلى الاستيراد من دولا أخرى، مما يستنتج أن تظل الدولة تابعة لتلك الدولة التي تعطيها قوتها.

ولذلك تعتبر تنمية الثروة الزراعية من أبرز مجالات الإنماء في القطاع الزراعي، وقد أثبتت الهزات الاقتصادية والظروف السياسية الدولية الأخيرة، أن الزراعة هي الركيزة الاقتصادية الثابتة الواجب تعزيزها لدعم القطاع الاقتصادي العام، فالمجتمع الزراعي بتشكيله التاريخي على مدى العصور الطويلة له جذور عميقة مادية وروحية تمتد بعيدا في حياة الفرد حتى لا تكاد تمس الصميم في كيانه الفكري، لذا بإمكاننا التأكيد على أن الإنماء الزراعي يستوجب أكبر العناية وأدقها في مراحل التصميم والتنفيذ[1].

ومن المعروف أن هناك ضرورة للنمو المستمر للزراعة في غالبية الدول النامية، إلا أن هذا النمو يجب أن لا يكون محفوفا بالمخاطر، أي على حساب الموارد الطبيعية أو يفرض تكاليف إضافية، كذلك يجب أن يكون النمو متوازنا كي يساعد على تجنب الفقر أو يؤمن الغذاء، وليس بالضرورة استكمال الأهداف الثلاثة: النمو الزراعي–تجنب الفقر–والأمن الغذائي، واستدامة البيئة كأمنيات يجب تحقيقها كلها معا، وبالرغم من الكثير يتوقف على الجوانب أو الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الزراعية، فمن المحتمل أن تنجز أو تستكمل درجة عالية من الأهداف المذكورة إذا كانت التنمية الزراعية:

–قائمة على قاعدة واسعة من المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

–قيادة السوق.

–المساهمة واللامركزية.

–تطبيق التقنيات التي تعمل على زيادة عامل الغلة مع المحافظة على مورد الأرض وعدم تدهوره، ويمكن مثل هذا النمو خفض أسعار الغذاء وزيادة كل دخول المزرعة وتكثيف العمالة، وزيادة فعالية الطلب على السلع والخدمات اللاغذائية وبخاصة في المدن الصغرى ومراكز السوق من جهة أخرى، ويمكن مع تقليص الفقر وتعزيز التنوع الاقتصادي في المناطق الريفية وتحسين الطلبات الحياتية على أساس الموارد الطبيعية[2].

أ– العوامل أو النقاط الخمس للنمو الزراعي: لقد تم استيعاب متطلبات التنمية الزراعية الواسعة بشكل جيد، وبالتالي يجب عدم نسيانها في البحوث المعاصرة للتنمية المستدامة، ونظرا إلى أهميتها فسوف نراجعها في هذه الفقرة.

لقد اهتم متخذو القرارات واختصاصي والتنمية الزراعية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي بشكل أساسي بالنمو ويمكن تلخيص الدروس المنبثقة عن طريقهم المذكور، بخمسة عوامل أو نقاط أساسية للنمو الزراعي هي:

– الابتكار أو التجديد، أي خلق وإيجاد نظم البحث الزراعي والإرشادي الوطنية القومية (في القطاعين العام والخاص) ونشر تقنيات زيادة الإنتاجية.

– البنية التحتية ونجاعة أنظمة النقل والطرق الجديدة.

– المدخلات أي وضع أنظمة توريد فعالة للخدمات الزراعية ونجاعة لمدخلات المزرعة الحديثة والتصنيع الزراعي ومياه الري والتمويل.

---

[1] **مهى سهيل مقدم**، المرجع السابق، ص326.

[2] **محمود الأشرم**، التنمية الزراعية المستدامة، العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، ص57.

– المؤسسات الخاصة الفعالة والأسواق المتحددة التي تقرب المزارعين من الأسواق المحلية والدولية والمؤسسات العامة الفعالة التي تقدم للمزارعين الخدمات التي لا يمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص.

– الحوافز أي وضع سياسات اقتصادية وتجارية وسياسات قطاعية محفزة للزراعة وغير معرقلة لنموها[1].

ب– أهمية التكنولوجيا في التنمية الزراعية: يمكن القول أن مفهوم التنمية بصفة عامة والتنمية المتواصلة (مستدامة) بصفة خاصة لابد أن يتضمن البعد التكنولوجي بالإضافة للبعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث أن التنمية المتواصلة تعني عدم استنزاف الموارد الطبيعية وتنميتها والمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية البشرية، وبذلك أصبحت التنمية تتطلب إيجاد تكنولوجيات بديلة صديقة للأرض والبيئة تحافظ على الموارد أو تقلل استنزافها، وتمنع التلوث، ولذلك يمكن القول أن الزراعة الخدمية مبنية على العلم والتكنولوجيا.

ولإحداث تنمية زراعية فإن الأمر يتطلب وجود الحد الكافي والضروري من البنية الأساسية، وتوفير الخدمات التسويقية ومحاولة إيجاد نظم تسويقية تعمل بكفاءة، والتأكد من أن المتاح من الموارد المائية كافي للسماح للمزارعين باتخاذ القرار الاقتصادي الملائم، وأخيرا إيجاد البرامج المناسبة للتأكد من انتشار التكنولوجيا الجديدة بين الزراع وتبنيتهم لها.

وفي مجال التنمية الزراعية ارتكز مفهوم التغير التكنولوجي في الماضي على إدخال الآلات الزراعية واستعمالها في الإنتاج الزراعي، أما الآن فينظر إلى التكنولوجيا الزراعية على أنها مجموعة من الحزم التكنولوجية تتضمن العديد من المجالات أهمها:

– **استخدام مدخلات مزرعية مستحدثة:** مثل مخصبات التربة والنباتات أو مبيدات حشرية أو نظم الري الحديثة أو أنواع نباتات مقاومة للأمراض، أو ذات فترة مكث قصيرة أو ذات ثمار ملائمة لصفات الجودة العالمية سواء من حيث الشكل أو اللون أو الحجم للتوسع في تصديرها.

– **إدخال أساليب مزرعية مستحدثة:** مثل استخدام طرق زراعية جديدة، أو دورات محصولية جديدة أو طرق تخزين للمحاصيل محسنة، أو تقديم آلات زراعية حديثة تلاؤم البيئة المحلية، وجدير بالذكر أن هذه الأنواع من التحسينات إذا لم يواكبها جهاز إرشادي واع ومقدم لتوصيلها إلى الزراع بالطريقة الصحيحة فإنه يصعب التنبؤ باستخدام هذه التكنولوجيات، ومن ثم يجب التأكيد على ضرورة وجود التنسيق والتكامل بين مختلف المؤسسات الزراعية وخاصة مؤسسات البحوث التكنولوجية الزراعية، حيث أنها تقوم بنقل واقتناء وتطوير التكنولوجيا الزراعية، وعلى هذه المؤسسات تقع عبء تطويع التكنولوجيا المستوردة واختبارها وتطويرها لتلاءم ظروف البيئة المحلية، ويشمل ذلك أصناف الزروع عالية الإنتاج والإرشادات الزراعية السليمة وغير ذلك.

– **زيادة الناتج من عناصر الإنتاج:** تساهم التكنولوجيا في زيادة إنتاجية عنصر الأرض عن طريق تطوير وسائل استصلاح الأراضي البور وزراعاتها وتحسين وسائل الري والصرف باستخدام الطرق الحديثة مثل: الري السطحي أو إضافة أسمدة مع مياه الري وغير ذلك، ومن ثم تؤدي التكنولوجيا إلى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأمر الذي ينعكس على زيادة الإنتاج الكلي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يؤدي إلى تقليل التكاليف الإنتاجية.

[1] **محمود الأشرم**، التنمية الزراعية المستدامة، المرجع السابق، ص–ص57–58–59.

– **التوفير في الوقت:** يؤدي التقدم التكنولوجي إلى إدخال تحسينات حديثة أو اختراع وسائل ومعدات جديدة أو تطويع المعدات القائمة فعلا لتناسب الظروف المحلية[1].

ثالثا: قطاع الخدمات: وتتمثل في:

– **تسويق المنتجات الفلاحية:** يجب على الدولة التكفل بمنتجات القرية، وذلك بتسويقها سواء داخليا أو خارجيا ويعمل ذلك على فتح المجال أمام القرية للتواصل مع باقي القرى المجاورة وكذلك فك العزلة عليها.

ويمر تسويق المنتجات المحلية الضرورية عبر تحسين عرضها في أسواق الإنتاج المتوفرة حاليا وكذلك بالبحث عن طرق تسويق جديدة، كما يمكن أن يتعلق الأمر أيضا بمنتجات جديدة أو بإعادة بعث الإنتاج المهجور، وفي كل الحالات فإن الهدف هو حسن استغلال القنوات المتوفرة حاليا إذا كانت قائمة بشكل جيد وتتوفر على احتياطي من الإمكانيات غير المستعملة، وكذا إنشاء شبكات تجارية وقنوات تسويق جديدة.

يمكن أن تكون القنوات القصيرة (البيع المحلي) أو في الجوار القريب باعتماد عدد محدود من الوسطاء، أو طويلة (تتوجه إلى أسواق جهوية أو وطنية أو حتى إلى التصدير للخارج، وهوما يتطلب في هذه الحالة عدد أكبر من المتعاملين)، ومهما كانت أشكال البيع (تجارة التجزئة أو الجملة التقليدية، البيع المباشر، الأسواق المحلية أو الجهوية...) فإنها تتطلب الاعتماد على كفاءات تقنية وتجارية خاصة وعلى الدولة أن تعمل على توفير الأسواق الداخلية بالقرى، وكذلك التكفل بتحسين تسويق المنتجات التي توفرها القرية، داخليا وخارجيا.

1–4–مبادئ الاستخدام المستدام للموارد الاقتصادية:

يعد التوازن سمة هامة من خصائص الاقتصاد المستدام بحيث لا يزيد فيه مقدار الاستهلاك للموارد على قدرتها على التجديد والنمو، كما أنه لا يتسبب في انقراض الكائنات الحية وتدمير النوع الحيوي على كوكب الأرض، وهذا يؤكد ذلك الرأي القائل بأن: أساس الاقتصاد المستدام يأتي من خلال تصميم جديد يحدث تحولا من مبدأ استنفاذ الموارد الطبيعية إلى مبدأ إعادة التجديد والاستخدام سواء في مجالات الطاقة أو المواد الخام، أو الإنتاج أو الاستهلاك أو المخلفات.

ولطالما كانت التنمية الاقتصادية المستدامة تنادي بالاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية فإن أهم المبادئ لهذا الاستخدام تتضح فيما يلي:

– تحديد مناطق تنفيذ النشاطات الاقتصادية، لتكون هذه النشاطات في البيئة بحدودها ومسيطر عليها لتحقيق الموازنة بين كلفتها البيئية والاقتصادية.

– إدراك حجم الموارد الطبيعية التي تستخدم في نشاط اقتصادي معين.

– معرفة نوعية مخرجات المشاريع والنشاطات الاقتصادية، للتعرف على كم ونوع المورد المستقل، والتكنولوجيا المستخدمة في استخراجه، ونقله.

– إدراك أثر زمن التنمية ووقتها حيث أن تسريع عمليات استغلال مورد معين يؤثر على كلفة عملية التنمية، وعلى زيادة الكلفة الإنتاجية والبيئية لها[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص60.

[2] **معجب بن أحمد معجب الزهراني**، المرجع السابق، ص–ص 77، 78.

2- المجال الاجتماعي: التركيز على البعد الاقتصادي للتنمية على حساب الأبعاد الإنسانية والاجتماعية، قد أفرز العديد من المشكلات والمعوقات التي انعكست على الإنسان نفسه باعتباره هدف التنمية ووسيلتها. وهذا ما جعل خطط التنمية لدى كثير من الدول، وخصوصا الدول النامية لم تحدث التغيير المطلوب، ولم تحقق غاياتها؛ لأنها غفلت عن معوقات الطاقة البشرية في الحاضر والمستقبل إلى جانب حركة المجتمع، الأمر الذي نجم عنه الدعوة إلى التنمية المستدامة، والأخذ في الاعتبار الجوانب الإنسانية والاجتماعية في خطط التنمية التي تهدف إلى رفاهية البشر، وإنشاء مؤسسات أو أنظمة جديدة، أو تعديل ما هو قائم منها، بما في ذلك القيم والسلوكيات والدوافع من أجل تنمية القدرة على مقابلة الاحتياجات الإنسانية على كل المستويات وتحسين نوعية العلاقات الاجتماعية، وخاصة العلاقات بين الناس وبين مؤسسات المجتمع الذي ينتمون إليه، لذا جاء هذا العنصر لبيان التنمية الاجتماعية من حيث: مفهومها، جوانبها، أهميتها، أهدافها، ومجالاتها وسيتم تناوله على النحو التالي

2-1-جوانب التنمية الاجتماعية المستدامة وأهميتها: يتبين لنا -من خلال ما تقدم بيانه-أننا نستطيع القول بأن جوانب الاستدامة الاجتماعية تتضح في الجوانب التالية:

- ممارسة المواطنين لحقوقهم وواجباتهم التي ضمنها لهم الدين والقوانين الدولية ممارسة صحيحة وبطريقة فعالة.
- وعي المواطنين بضرورة الاستفادة الكاملة من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة بحكم مسؤوليتها الاجتماعية، في ميادين الحياة كافة.
- تكوين وتنمية الاتجاهات الصحيحة لدى الفرد فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، سواء في الاستهلاك أو الادخار ومراعاة العادات السليمة في الغذاء والمسكن والملبس وغيرها، وما يترتب عليها بالنسبة للفرد والمجتمع[1].

ولعل هذا يقودنا إلى أهمية التنمية الاجتماعية بالنسبة للأفراد والمجتمعات حيث تتضح في الاعتبارات التالية:

- تشعر الأفراد بجهود الدولة ورعايتها للمجتمع، مما يشعرهم بالمشاركات الوجدانية الجمعية، مما يساهم في تأليف المواطنين وتكافلهم.
- تساهم في تحقيق أمن الدولة والمجتمع، وتمنع الجنوح إلى الانحراف والحسد الاجتماعي، وتمنع الفرقة بين أفراده، مما يساهم في زيادة قوة الروابط والعلاقات التي تؤلف بين قلوب الأفراد، طالما هناك عدالة اجتماعية وتنمية وإنعاش اجتماعي يتمتع بها الجميع.
- الأمر المذكور في الفقرة السابقة يجعلها -أي التنمية الاجتماعية-منهجا فريدا لتأمين سلامة الإنسانية والارتقاء بمثلها ومعاييرها، وكذلك تحقيق التآلف بين الدول وتقريب وجهات النظر في إشاعة السلام بينها، وتقوية الروابط وإزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والعكس صحيح.
- فيها لفتة إنسانية وقيمة أخلاقية كونها تحرص على أن تكون جهودا تهدف إلى حماية الشخصية الإنسانية من الفقر والبطالة والمرض والحرمان وغيرها، بعيدا عن النزعة المادية التي تتصف بها الحضارة الحديثة[2].

2-2-أهداف التنمية الاجتماعية: يمكن القول أن الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية يتركز في تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية من خلال إحداث التغييرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب الروحي والمادي، بما يحقق للمجتمع بقاءه ونموه وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية لعل من أهمها:

---

[1] **معجب بن أحمد معجب الزهراني**، المرجع السابق، ص90.

[2] **مصطفى الخشاب**: دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص260-263.

– إحداث تغيير في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه ويشمل هذا التغيير أنماط العلاقات الاجتماعية، والنظم والمعايير والقيم، الذي يؤثر على سلوك الأفراد وتجديد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

– معالجة المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغيير والمتصلة به

– إشباع الاحتياجات الاجتماعية للأفراد والمجتمع بمفهومه الشامل، من خلال تقديم الخدمات (تعليم، صحة، إسكان، رعاية اجتماعية...وغيرها).

– تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساعد على تحسين مستويات المعيشة.

– تقديم الخدمات لأفراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة وتيسير الحصول عليها.

– إتاحة الفرصة للأفراد والمجتمع للمشاركة في توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها وتقويم نتائجها.[1]

2–3–ميادين المجال الاجتماعي:

أولا: خدمات السكن: يعتبر توفير السكن وفق الشروط الصحية أحد الأركان الأساسية التي يقوم عليها مستوى معيشة الأفراد، فالمسكن اللائق من حيث الاتساع والتهوية والسلامة الصحية أهمية كبرى في توازن الأسرة لا يمكن إدراكها إلا في حالة الإشكال (عدم التوفير، ضيق المسكن، مسكن غير صحي)، فالمسكن النموذجي أساس الصحة الجسمية لكل أفراد الأسرة، وأساس التوازن النفسي والعلاقات الأسرية المتوازنة.

ولهذا يجب أن تخصص مشاريع كبيرة لبناء المساكن الاجتماعية، بغية النهوض بالمستوى الاجتماعي للفرد الذي يعتبر عامل أساسي للنهوض بالمجتمع.

وعموما تتم الخدمات الاجتماعية السكنية وفق المنظور التالي:

– الأولوية في منح السكن تكون للعائلات ذات الدخل المنخفض.

– إفساح المجال أمام الأسر التي لم تتح لها فرصة في اكتساب مسكن أن تستأجر منزلا.

– يمكن إتباع سياسة التمويل، أي على الدولة أن تقوم بتمويل بعض الأسر في شكل قروض لكي تتيح لهذه الأسر الفقيرة والمتوسطة شراء منازل. على أن يكون هذا التمويل قروض طويلة الأمد كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث هنا قروض للعائلات الفقيرة طويلة الأمد، فهي لفترات تتراوح بين عشرين وأربعين عاما لأن المساعدات المالية من طرف الدولة للأسر ذات الدخل المنخفض بغية مشاريع الإسكان أمر مهم جدا.

– على الدولة أن تقدم مساعدات أخرى لإعانة الأسر على بناء منازلهم، وهذه المساعدات تتضمن بيع قطع ترابية صالحة للبناء بأثمان رخيصة (ثمن رمزي)، ثم بيع لهم أدوات البناء أيضا بأثمان معقولة تتفق وقدراتهم المالية[2].

ثانيا: الخدمة الاجتماعية الغذائية: تعتبر الخدمات الغذائية من الخدمات الاجتماعية الضرورية التي يجب على الدولة توفيرها للأفراد، ورغم أننا نعلم أن معظم سكان الريف يعملون على توفير الحاجات الغذائية الضرورية بأنفسهم، من خلال عملهم في مجال الفلاحة، ولكن هذا لا يعني أن القرية وصلت إلى تحقيق الكفاية الإنتاجية لأفرادها، وبذلك يجب على الدولة أن تعمل على توفير كل ما يلزمها من منتجات المدينة.

إذ أن نقص الغذاء أو عدم جودته يؤدي إلى وجود وانتشار أمراض خطيرة، وتزداد هذه الأمراض انتشارا في البلدان الفقيرة. فقلد أو ضح الأستاذ البريطاني " ونسلو" التأثير المتبادل بين الفقر والمرض بقوله: " في البلاد الفقيرة

---

[1] **رفيق أشرف حسونة:** دور الإدارة في التنمية الاجتماعية، معهد التخطيط الاجتماعي، القاهرة، 1976، ص4–5.

[2] **رشيد زرواتي،** المرجع السابق، ص 49.

يمرض الرجال والنساء لأنهم فقراء... ويزيد فقرهم عندما يصابون بالأمراض ويشتد المرض عليهم لأنهم فقراء معدومون... وهكذا تتشكل الحلقة المفرغة ويستمر دوران المساكين المسحوقين فيها ".

ولقد ذهب الخبراء إلى أن سوء التغذية هو أكبر عامل في زيادة وفيات الأطفال في الدول الفقيرة ولقد قدر أنه هو العامل المسبب ل **28%** من وفيات الأطفال دون سن الخامسة في نيجيريا، 76 **%** في مصر.

ثالثا: الخدمات المائية: يعتبر الماء هو الحياة فبدونه تنعدم، كما أن عدم وجوده بكميات كافية أو عدم توفره بالشروط الصحية يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة، وارتفاع نسبة الوفيات.

ولذلك يجب على الدولة التكفل بدراسة وتنظيم واستخراج المياه الصالحة للشرب والسقي من باطن الأرض، وإقامة السدود لتجميع المياه التي مصدرها الأمطار.

رابعا: خدمات النقل: تعتبر خدمات النقل من الخدمات الضرورية التي يجب توفرها في القرية، وتشمل خدمات النقل:

أ –**الطرق:** لابد من إنجاز الطرق البرية التي تربط القرية بالمدينة وغيرها من المناطق المجاورة وكذلك الطرق الفرعية داخل القرية نفسها، وتعبيد الطرق المكسرة وإعادة ترميمها، بحيث يسهل على سكانها التنقل لقضاء حاجياتهم الضرورية. كما يجب توفر الطرق البحرية في حالة الضرورة.

ب–**المعابر:** لابد من إنشاء المعابر الضرورية داخل القرية وإنشاء الجسور التي تربط بين أحيائها وذلك لتسهيل الحركة داخلها.

ج–**وسائل النقل** بمختلف أنواعها، كالحافلات، الشاحنات، السيارات، القطار... وغيرها.[1]

خامسا: خدمات العمل: يجب على الدولة أن تقدم خدمات اجتماعية خاصة بمجال العمل وذلك سواء بتوفير مناصب العمل لسكان القرية بمختلف القطاعات، كالقطاع الزراعي، الصناعي التجاري وقطاع النشاط غير المباشر مثل قطاع التعليم، والإدارة.

كما أنه يجب توفير خدمات اجتماعية للفرد داخل مجال العمل مثل:

أ–الخدمات الصحية: (وتشمل وقاية العاملين من الأمراض المهنية، توفير وسائل الإسعاف والعلاج، توفير منحة المعطوبين مهنيا).

ب–خدمات العمل:(تحسين ظروف العمل سواء الفيزيقية، المادية، الاجتماعية، النفسية الروحية).

ج–الخدمات السكنية: الاستفادة من السكن كخدمة اجتماعية مرتبطة بالمؤسسة كقطاع عمل.

د–خدمات التعليم والتكوين: تخصيص دروس مسائية لمحو الأمية، الاستفادة من تربصات تكوينية في مهنهم.

ه–خدمات النقل: توفير النقل للعمال وتنظيمه.

و–خدمات الثقافة: تنظيم إلقاء محاضرات علمية وتربوية بمختلف التخصصات داخل المؤسسة قصد تثقيف العمال وتدربهم.

ز–الخدمات الغذائية: وتشمل أماكن تقديم الطعام داخل المؤسسة، كما تشمل تقديم الوجبات الغذائية المناسبة، وتوفير المياه العذبة للشرب.

ح–خدمات تنظيم وقت الفراغ: تكوين الأندية الرياضية، والاجتماعية والرحلات الصيفية للعمال وأسرهم، توفير النادي داخل المؤسسة...الخ

---

[1] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص 47، 48.

سادسا: الخدمات الثقافية وتنظيم أقوات الفراغ: يعرف الدكتور رشيد زرواتي الثقافة بأنها " عبارة عن طريقة التفكير والسلوك لمواجهة الواقع"[1].

تعتبر الخدمات الثقافية ضرورية جدا لسكان القرية لأنها تفتح لهم مجال للاتصال بالمدينة والتطورات الحاصلة فيها، وتنمي قدراتهم على التفكير ومواجهة ظروف الحياة الجديدة، والتفتح على التكنولوجيا الجديدة التي يشهدها العالم. لذلك بات توفير الخدمات الثقافية في القرية أمر ضروري حتى لا يكون هناك عزلة للريف عن العالم المحيط به.

وتشمل الخدمات الثقافية توفير:

- المراكز الثقافية التي تعقد فيها محاضرات علمية وتربوية وسياسية واقتصادية.
- وكذلك توفير مكتبة القرية قصد تمكين الأفراد من المطالعة وتثقيف الذاتي لهم.
- كذلك لابد من عقد ملتقيات علمية حول الريف ومجالات العمل فيه لتوعية السكان.
- توفير وسائل الإعلام المختلفة في القرية (التلفزيون، المسرح)، توفير وسائل الاتصال، توفير محطات إرسال واستقبال هاتفي، توفير نوادي للإعلام الآلي... الخ.

سابعا: خدمات التعليم: وتقدم للفرد من دخوله المدرسة وطيلة حياته طالما أنه في طلب العلم، كما تتضمن أيضا عمل الأخصائي الاجتماعي في ميدان التربية والتعليم، فأهم الخدمات الاجتماعية التعليمية التي تقدمها الدولة للفرد فهي:

- إقامة المدارس والمتوسطات والثانويات والجامعات والمعاهد.
- تخصيص منح طيلة سنوات الدراسة وتوفير السكن والغذاء والمواصلات للطلبة.
- توفير المعلمين.
- توفير الكتب المدرسية.
- توفير المكتبات.
- وضع برامج تربوية تعليمية بغية تخريج أجيال لقيادة المجتمع.
- توفير قاعات للمحاضرات، وجلب وتشجيع معلمين وأساتذة أكفاء كمصدر للعلم والمعرفة.
- تخصيص فصول دراسية ليلية، وتعيين المدرسين الأكفاء ووضع البرامج المفيدة وذلك لإعطاء فرصة التعليم لمن لم تسمح له الظروف في مواصلة التعليم العادي.
- الاهتمام بإنشاء قاعات للمطالعة، على أن يتم تجهيزها بالأثاث اللازم ووسائل الراحة.
- تشجيع الأفراد ومساعدتهم ماديا وفنيا ومعنويا في نشر مجلة تربوية تعليمية.
- تخصيص حصص تربوية تعليمية عبر وسائل الإعلام.
- تنظيم ملتقيات ومحاضرات حول التربية والتعليم عبر وسائل الإعلام بغير غرس عادة حب العلم والتربية في نفوس الأجيال، وأن الحضارة لم ولن تقوم فقط على المادة، ولكن تقوم على التربية والتعليم، فهما الكفيلان بتنظيم وتطوير المجتمع بما فيه المال والثروات الطبيعية والطاقة البشرية.
- تشجيع البحث العلمي، وذلك عن طريق تشجيع الباحث ماديا ومعنويا وأيضا الحرص على توفير الكتاب (الوثيقة)[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص 54.

[2] **رشيد زرواتي**، المرجع السابق، ص 63.

ثامنا: الخدمات الصحية: تلعب الصحة في عملية التنمية دورا بارزا حيث أنها ضرورية لمواجهة الاحتياجات الإنسانية فضلا عن دورها وأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

ويحدد **(جونار ميردال GUNNAR MYRDAL)** أن لا يمكن تفهم الصحة بمعزل عن العوامل الأخرى المتصلة بعملية التنمية، حيث أنها تؤثر على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة كما تتأثر هي ذاتها بهذه العوامل والتي تتمثل في الدخل، ومستويات المعيشة، التغذية، فهناك على سبيل المثال اعتمادا متبادلا بين الصحة والتعليم، فالطفل لا يمكنه الاستيعاب الجيد للمقررات الدراسية إلا بتوفر حالة صحية طيبة، فضلا عن أن استخدامه للمعارف والمهارات التي اكتسبها تعتمد على لياقته الجسمية والعقلية أو الذهنية.

وإذا كانت الخدمات الصحية تعمل على توفير الظروف المسبقة أو الشروط الضرورية للإقلال من معدل الخصوبة بواسطة خفض معدل الوفيات في الأطفال، فهي تستطيع أن تقوم كذلك بدور هام في دعم وتوفير المتطلبات اللازمة لضبط السكان، وتتحقق الصحة للفرد أو المجتمع بإجراءات وقائية من الأمراض ومضاعفاتها الصحية أو مضاعفاتها الاجتماعية، وبالإجراءات العلاجية للحالات المرضية وبالإجراءات التأهيلية التي تتخذ بعد علاج الحالات المرضية[1].

3 –المجال البشري: الإنسان هو منطلق الإنمائية وهدفها، وغاية التنمية رفع مستوى الإنسان وحفظ قيمته وإعلاء شأنه.[2]

وإن الموارد البشرية هي الثروة الرئيسية للأمم، فرأس المال المادي والموارد الطبيعية رغم أهميتهما، إلا أنهما بدون العنصر البشري الكفء والمدرب والمعد إعدادا جيدا لن يكون لها قيمة، وذلك لأن البشر هم القادرون على استخدام هذه الموارد وتسخيرها في العمليات الإنتاجية للحصول على أقصى إشباع ممكن وصولا إلى تحقيق الرفاهية، فالعنصر البشري بما لديه من قدرة على الاختراع والابتكار والتطور يمكن أن يقهر ندرة الموارد الطبيعية ويوسع إمكانية المجتمع الإنتاجية، وتقوم التنمية البشرية على أساس أربعة عناصر وهي: الإنتاجية –العدالة –الاستمرارية–المشاركة.

ومن الأهمية العمل على زيادة قدرات الأفراد التعليمية والصحية والتدريبية حتى تزداد الإنتاجية ويزداد الدخل وتزداد القدرة على إشباع الحاجات، ومن ناحية أخرى لابد أن تتاح أمام جميع الأفراد فرص متساوية للمساهمة في صنع التنمية والاستفادة من ثمارها وهوما يكفل عدالة التوزيع، كما لا يجب أن تقتصر إتاحة الفرص المتساوية بين أبناء الجيل الحالي فقط، وإنما بين أبناء الجيل الحالي من ناحية وأبناء الأجيال الكفيلة من ناحية أخرى، وهوما يضمن استمرارية التنمية، ويتضمن الاستمرارية ضرورة المحافظة على البيئة للأجيال القادمة، كما يتعين مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم حتى تكون التنمية لهم وبهم[3].

3-1- أهمية التنمية البشرية: تهتم التنمية البشرية بتوفير الظروف للبشر، حتى يتمكنوا من رفع وتحسين إنتاجيتهم، وذلك بإشراكهم بشكل فعال في عملية توليد الدخل وفي العمل بأجر، وحرية الاستفادة من مجهوداتهم ومكانهم بل إنها تسعى إلى تساوي البشر في الحصول على نفس الفرص، لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان استدامة التنمية لصالح الجيل الحضر والأجيال القادمة، كما تحتم استدامة التنمية البشرية مشاركة الجميع في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بشؤونهم وتنفيذها على أرض الواقع، مما يوجب تعزيز قدرات البشر وأن يكون هدف التعليم والتدريب وآلياته ومؤسساته

---

[1] **هناء حافظ بدوي**، المرجع السابق، ص–ص 289، 290.

[2] **سعاد نور الدين**، المرجع السابق، ص35.

[3] **محمد علاء الدين عبد القادر**، المرجع السابق، ص178.

الفصل الثالث ـــــــ

ثانيا–تحقيق التعليم الشامل: الغاية هي ضمان للأطفال في كل مكان الصبيان والبنات على نحو مماثل، قادرين بحلول عام **2005م** إلى إكمال المقرر التعليمي للمدرسة الابتدائية.

ثالثا–الحفاظ على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: الغاية هي إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي وذلك خلال فترة لا تتجاوز **2015م**.

رابعا–تخفيض نسبة وفيات الأطفال: الغاية هي من **1990م** إلى **2015م** تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن **15** سنة بمقدار الثلثين.

خامسا–تحسين صحة الأم: الغاية من عام **1990** م إلى **2015**م تخفيض معدل وفيات النساء أثناء الحمل والرضع بنسبة ثلاثة أرباع.

سادسا–مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز أو السيدا) وحدوث أمراض أخرى: الغاية دخول عام **2015م** بوقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة ومتابعة ما بدئ من العمل على عكس اتجاههما.

سابعا–ضمان الاستدامة البيئية: الغاية دمج التنمية المستدامة في سياسات البلاد وبرامجه في حضارة الموارد البيئية، وبحلول عام **2015م** إنقاص نسبة فرصة الحصول على مياه الشرب الغير مأمونة إلى النصف.

ثامنا–تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية: الغاية هي مزيد من التطور لنظام تجاري ومالي منفتح غير تمييزي يشمل الالتزام بالحكم الراشد والتنمية وتخفيض الفقر، وتعكس هذه الأهداف تطلعات الناس لحياة أفضل خلال سلسلة مختارة من الأرقام والأطر الزمنية الواضحة، إذ اتفقت جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة على تحقيقها بحلول عام **2015**[1].

3–3– أبعاد التنمية البشرية: يعتمد دليل التنمية البشرية على مرتكزات كمية للقياس وهي "التعليم، الدخل، الصحة" ولكن لوحظ أن هذه المؤشرات غير كافية، حيث من الضروري الاهتمام بالمؤشرات النوعية للتنمية البشرية نذكر منها:

أولا: العدالة (الإنصاف، المساواة): يقع مفهوم الإنصاف في قلب مفهوم التنمية البشرية، باعتباره أحد مكوناتها الأكثر أهمية ويستخدم مصطلح الإنصاف هنا بديلا عن مصطلحي المساواة والعدالة، ففي حين تركز التنمية البشرية على توسيع الخيارات المتاحة من تعليم وصحة وتطوير المهارات يركز مبدأ الإنصاف هنا في المساواة في توسع الخيارات بين الأفراد أي:

- الإنصاف في الحصول على التعليم سواء بين الفقير والغني أو المرأة والرجل، الكبير والصغير.
- الإنصاف في توفير الصحة والخدمات الطبية الأفضل للجميع.
- الإنصاف في توفير التدريب وتكوين المهارات.
- الإنصاف في توفير الحرية السياسية والاقتصادية.

وفي التنمية البشرية المستدامة يتعدى مفهوم العدل والإنصاف من مجرد حدود الدخل إلى الإنصاف من أطر القدرات والفرص المتاحة لذا فإن من حق كل شخص أن يحقق خياراته الإنسانية كحق قائم، وبالتالي فإن عدم قدرتنا على تشجيع المصلحة المشتركة في التنمية المستدامة غالبا ما يكون نتاج الإهمال النسبي للعدالة الاقتصادية والاجتماعية داخل الشعوب وفيما بينها[2].

---

[1] **منظمة الأمم المتحدة للتنمية**، تقرير التنمية البشرية 2003، ص*2.1*.

[2] **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية**: مستقبلنا المشترك، ترجمة كمال عارف، مراجعة علي حسين حجاج، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص90.

الفصل الثالث ـــــــ

رابعا: المشاركة: بأن تكون التنمية إلى الناس ومن أجل الناس وبواسطة الناس، أي أن المشاركة تقوم على مشاركة الأفراد في عملية صنع القرار الذي يتعلق بحياتهم وشؤون مجتمعهم ومستقبلهم في كافة المجالات، لذا فإن التنمية المستدامة تنمية من أسفل، أي: تؤمن بالمشاركة المجتمعية للبشر فيما يخص المجتمع واتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار في مجال التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها.[1]

كما تعد التشاركية المجتمعية أمرا في غاية الأهمية، لأن لكل مجتمع خصوصياته واحتياجاته التي يدركها أفراده، فيسعون لتحقيقها، مما يجعل التنمية المستدامة عملية استنبات وليست عملية استيراد.

3-4-مؤشرات التنمية البشرية: هناك مؤشرات أساسية لقياس التنمية البشرية نذكر منها:

أولا: التعليم: يعتبر رأس المال المعرفي هو عصب التنمية، وهو قادر على دعم الأمة من خلال تحقيق القيمة المضافة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، وحتى يكون رأس المال المعرفي قادرا على الوفاء بهذه المهام فلابد من وجود تنمية بشرية تعتمد على تكامل ثلاث عناصر رئيسية هي: التعليم والصحة والدخل واستخدام هذه القدرات في الأغراض الإنتاجية وبهذا تضمن تعظيم النمو الاقتصادي وتحقق فوائد اقتصادية كبيرة تزيد من إمكانية تحقيق التنمية البشرية.

ويتكون مؤشر التعليم من القراءة والكتابة لدى البالغين كما ظهر في التقرير الأول للتنمية البشرية، ثم أضيف إليه متوسط سنوات التمدرس في تقرير التنمية البشرية **1991م**، ويمكن تلخيص أهم المؤشرات التعليمية في النقاط التالية[2]:

- نسبة إلمام البالغين بالقراءة والكتابة.
- نسبة الأميين إلى جملة السكان.
- نسبة السكان اللذين يزيد عمرهم عن 15 سنة واللذين اشتركوا في برامج تعليم لا نظامية أو خارج نظام التعليم الرسمي.
- نسبة التسرب في المراحل الأولى للتعليم.
- نسبة السكان اللذين يعيشون على مسافة معينة من أقرب مؤسسة للتعليم النظامي في المراحل المختلفة للتعليم.
- متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس في مراحل التعليم المختلفة.
- متوسط عدد التلاميذ في الفصل في مراحل التعليم المختلفة.
- نسبة السكان اللذين يقيمون في مناطق يزيد فيها متوسط عدد تلاميذ الفصل على المعدل المقبول في مراحل التعليم المختلفة.
- نسبة التلاميذ في المرحلتين الأولى والثانية للتعليم واللذين يلجئون إلى الدروس الخصوصية.
- نسبة المقيدين في مدارس أو معاهد خاصة إلى جملة المقيدين في المرحلتين الأولى والثانية للتعليم.[3]

ثانيا: الصحة: هناك توافق على أن الصحة تشكل ركنا أساسيا من أركان التنمية البشرية لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الإنساني، لأن البقاء والحماية من المرض هما في صلب الرفاه البشري، فالصحة الجيدة هي التي تمكن

---

[1] **معجب بن أحمد معجب الزهراني:** المرجع السابق، ص104.

[2] **إبراهيم العسيوي:** التنمية في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، ط2، ط3، القاهرة، 2000، 2001، 2003، ص164-165.

[3] المرجع نفسه، ص165.

المرء من الاختيار والتمتع بالحرية وإحراز التقدم، أما تردي الصحة في حالات المرض والإصابة والعجز فإنه يقلص هذه القدرات الإنسانية الأساسية وقد يؤدي إلى انتكاسات للأفراد.

إضافة إلى العلاقة القوية بين التنمية الصحية والتنمية الشاملة، فتمتع الفرد بصحة جيدة يزيد من إنتاجيته وبالتالي مقدار مساهمته في تحقيق أهداف التنمية الشاملة، بينما يؤدي المستوى الصحي المتدني للفرد والمجتمع إلى عرقلة الجهود المبذولة في هذا السبيل، ويمكن تلخيص أهم مؤشرات الصحة في النقاط التالية:

- توقع الحياة عند الولادة بالسنوات.
- معدل مأمول الحياة مع التمتع بالصحة عند الميلاد بالسنوات.
- معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (لكل **1000** مولود حي).
- معدل وفيات الرضع (احتمالات الوفاة بين الميلاد والسنة الأولى من العمر لكل مولود حي).
- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (احتمالات الوفاة قبل بلوغ سن الخامسة لكل **1000** مولود حي).
- معدل وفيات البالغين (احتمالات الوفاة بين **15** و**16** سنة لكل **1000** ساكن).
- نسبة وفيات الأمومة لكل **100000** مولود حي.
- معدل وفيات الناجمة عن أسباب محددة لكل **100000** ساكن.
- توزيع سنوات العمر المفقود حسب الأسباب الأعم (%).
- توزيع أسباب الوفيات بين الأطفال تقل أعمارهم عن **5** سنوات (%).
- معدل انتشار السل لكل **100000** ساكن.
- معدل حدوث السل لكل **100000** ساكن كل سنة.
- معدل انتشار فيروس الإيدز بين الكبار البالغين من العمر **15** سنة فما فوق لكل **100000** ساكن[1].

ثالثا: التغذية: تلعب التغذية دورا رئيسيا في التأثير على التنمية البشرية، لأنها تتحكم وتؤثر بعناصر المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، عن طريق تأثيرها على الصحة ونشاط الفرد والمجتمع من خلال الوقاية والعلاج ومساعدتها في الشفاء من المرض.

والتغذية في مفهومها البسيط هي "مجموع العمليات الحيوية التي بواسطتها يحصل الفرد على المواد الغذائية اللازمة لبناء أنسجة الجسم وتجديدها وأداء وظيفتها".

ويمكن تلخيص أهم مؤشرات التغذية في النقاط التالية:

- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحريرية في اليوم.
- نسبة السكان اللذين يحصلون على أقل من الاحتياجات المتعارف عليها من السعرات الحرارية، وكذا نسبة السكان اللذين يحصلون على نسبة معينة من الاحتياجات.
- متوسط نصيب الفرد من البروتينات في اليوم مقارنة بالاحتياجات المتعارف عليها.
- نسبة السكان اللذين يحصلون على أقل من الاحتياجات المتعارف عليها من البروتينات.
- نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والسكريات.
- نسبة تكلفة الغذاء الذي تتوفر فيه مواصفات مقبولة إلى جملة الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي لعينة من الأسر.

[1] **إحصائيات الصحة العالمية المنظمة العالمية للصحة** www.oms.com. تاريخ الزيارة 2015/12/10، الساعة 19:00، ص53-57.

- نسبة السكان الذين لا يتمكنون من الحصول على غذاء ذي مواصفات مقبولة نتيجة لقلة دخولهم.
- نسبة الأطفال اللذين يعانون من سوء التغذية الحاد، أي الذين يقل وزنهم بالنسبة لطولهم عن المعدل المتفق عليه[1].

رابعا: الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي من بين أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية للنشاط الاقتصادي في دولة ما فهو يظهر لنا هياكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار في الدولة.

ويعبر عنه عادة بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب القوة الشرائية.

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه: يمثل القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة بغض النظر ما إذا تم هذا الناتج في الداخل أو في الخارج[2].

4- التنمية السياسية: مما لا شك فيه أن للنظام السياسي أبلغ الأثر على النظام البيئي والتنموي، فمن خلال ممارساته وسياساته وقراراته قد يشعل الحروب التي تدمر البيئة الطبيعية وتهدر مواردها، وتقضي على القوى البشرية ومنجزات التنمية حاضرا ومستقبلا.

وتعتبر التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة، وبعدا أساسيا من أبعاد التنمية الشاملة، فالتنمية السياسية جزءا من التنمية الشاملة انبثق عنها، وتفرع منها.

4-1- مقومات التنمية السياسية:

أولا: المشاركة السياسية:

أ- مفهوم المشاركة السياسية: المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية هو حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية، صنع القرارات السياسية هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم"[3].

وهي تعني عند صموئيل هنتكتون، وجون نيلسون "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة سواء أكان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، متواصلا أو منقطعا، سلميا أو عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعالا أم غير فعالا".

وهذا ما ذهب إليه عبد المنعم مشاط حيث عرفها بأنها "شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببيئة النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي بالصورة التي تلاءم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها"[4]

كما تعرف بأنه "قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك"[5].

---

[1] **إبراهيم العسيوي**، المرجع السابق، ص-ص 62، 63.

[2] **هوتشيار معروف**، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005، ص-ص 73، 74.

[3] **علي الدين هلال وآخرون**: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص10.

[4] **عبد المنعم المشاط**: التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، الإمارات العربية، 1988، ص36.

[5] **ثامر كامل محمد**: إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 251، بدون ذكر البلد، 2000، ص-ص 117، 118.

الفصل الثالث ـــــــ

رابعا: حماية واحترام حقوق الإنسان: يقصد بحماية حقوق الإنسان "مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والإقليمي وعلى الصعيد الوطني من قبل الجهات المختصة في بلد ما، وبيان مدى التزام سلطات هذا البلد بحقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة ووضع المقترحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالته إلى القضاء الوطني أو قضاء دولي لمحاسبتهم"[1].

ويرتبط بحقوق الإنسان العدالة الاجتماعية التي هي إحدى القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، ويندرج تحتها مدى الإنصاف والشمول لتوزيع الموارد واتخاذ القرارات، والتي تتطلب أيضا توفير محفزات الاستقرار الاجتماعي كالخدمات والصحة والتعليم والقضاء والتقليل من حدة الفقر، فضلا عن توفير الأمن ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤسسات المجتمع المدني وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص بين الأجيال في الحصول على الموارد الطبيعية والمالية لأجل الاستدامة[2].

4-2- الدور التنموي السياسي: وفي الأخير يتضح الدور التنموي للدولة في سياستها من خلال عدة أمور:

- سياسة راشدة وتخطيط حكيم يترجم فيها التنمية إلى خريطة مشروعات حقيقية تقوم بها مؤسسات حقيقية وطنية.
- تصميم البنية الأساسية بعناية ليقوم أصحاب المشاريع بتوسيعها في كل اتجاه.
- حماية السوق الوطني من خلال سياسة متوازنة في الاستيراد والتصدير.
- الصياغة التنموية لكل مشروعات الدولة.
- العمل على إدارة مشروعات الدولة التنموية بمفاهيم إدارية تقوم على العدل والتمكين والإنصاف والمشاركة والمساواة والحياة الكريمة.
- التعليم والتدريب المرتبطين بمشاريع التنمية ومتطلباتها.
- تأهيل القدرات البشرية التي تخطط وتتفاعل مع التنمية ثم قياس النتائج وتصحيح المسارات[3].

4-3- مؤشر قياس التنمية السياسية: وقد أشار إليها **Morris** و**Adelman** على النحو التالي[4]:

---

[1] **حسين جميل:** حقوق الإنسان في الوطن العربي (المعوقات والممارسات)، ورقة عمل مقدمة إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي تضمنها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1977، ص530.

[2] **معجب بن أحمد معجب الزهراني:** المرجع السابق، ص84.

[3] المرجع نفسه، ص83.

[4] **رشاد أحمد عبد اللطيف**، المرجع السابق، ص115.

الجدول رقم (03): يبين مؤشرات التنمية السياسية

م	مؤشرات التنمية السياسية
01	الإحساس بوحدة القومية.
02	قوة المنظمات الديمقراطية.
03	درجة الحرية وكيفية مواجهة القوة السياسية.
04	درجة التنافس بين الأحزاب السياسية.
05	القوى السياسية والقوة التقليدية في المجتمع.
06	القوى السياسية للعسكريين.
07	مدى الاستقرار السياسي
08	طريقة التعبير عن الإرادة في المجتمع.
09	حجم المشاركة السياسية.
10	نوعية المؤسسات السياسية التي تقام في المجتمع.
11	مشاركة قطاعات المجتمع في النواحي السياسية (المرأة، الشباب...إلخ).
12	مدى مركزية القوى السياسية.

ولقد أشار **Dudley Seers** إلى أنه لابد من تحليل العوامل الآتية للتعرف على النواحي السياسية ومدى تأثيرها في التنمية وهي:

- طبيعة حجم المشاركة السياسية.
- المنظمات السياسية القائمة في المجتمع.
- علاقة المؤسسات السياسية بالملكية أو الثروة في المجتمع.
- البناء الطبقي ومدى سيطرته على المجتمع.
- بناء القوة السائدة في المجتمع.
- أساليب التغيير السياسي[1].

كما أشارت بعض الكتابات الأخرى على أن هذه العوامل تتمثل في:

- الاستقرار السياسي ومدى وجود نظام سياسي يؤدي إلى نجاح برامج التنمية.
- الصراعات المذهبية والطائفية والعنصرية تعتبر من مسببات عدم التنمية.
- انحراف أجهزة الحكم انحرافا شديدا يمهد للدكتاتورية ويفتح أعمال للتعسف والظلم ويمس مصالح البلاد القومية ومنها: المصالح الاجتماعية والاقتصادية (جوهر عملية التنمية).[2]

وهناك من يرى أن هذه العوامل هي:

- شعور الناس بالانتماء للوطن والاعتزاز بالانتساب إليه.
- درجة تنافس الأحزاب السياسية.
- الفلسفة التي تقوم عليها الأحزاب.
- قوة العسكريين وتأثيرهم السياسي.
- كفاءة التنظيم الإداري في الدولة.[3]

---

[1] **رشاد أحمد عبد اللطيف**، المرجع السابق ص 119.

[2] المرجع نفسه، ص 119.

[3] المرجع نفسه، ص120.

الفصل الثالث ـــــــ

الفصل الثالث ـــــــ

ثانيا: الأراضي: إن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها فاستخدامات الأراضي تتطلب قرارات سياسية واقتصادية على درجات متفاوتة من المسؤولية والهرمية الإدارية والسياسية.

فقد تكون قرارات وطنية أو إقليمية أو محلية أو حتى شخصية وبالتالي فإن طرق استخدامات الأراضي هي التي تحدد كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض والتلوث الذي يصيبها وطرق العناية بها أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي[1]:

-**مؤشر الزراعة:** ويتم قياسه بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

-**مؤشر الغابات:** ويتم قياسه بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات اقتلاع الغابات.

-**مؤشر التصحر:** ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

-**مؤشر الحضرنة:** (التحضر) ويتم قياسه بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

ثالثا: البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: إن إدارة هذه المساحات المائية بطريقة مستدامة بيئيا هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية، ومما يزيد من أهمية هذه المساحات وإدارتها أن أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية وبالتالي تتأثر معيشتهم وأو ضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها.

أما المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية فهي:

-**مؤشر السواحل:** ويقاس هذا المؤشر بمدى تركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

-**مؤشر مصائد الأسماك:** ويقاس هذا المؤشر بوزن الصيد السنوي لأنواع السمكية التجارية الرئيسية.

رابعا: المياه العذبة: لا شك أن المياه من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، وتجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي واجتماعي صعب خاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث أصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية والاقتصادية في العالم، ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما: نوعية وكمية المياه.

-**نوعية المياه:** وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.

-**كمية المياه:** أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية[2].

خامسا: التنوع الحيوي: التنوع الحيوي في الواقع من أهم عناصر التنمية المستدامة إذ لا تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا وأخلاقيا فحسب، لكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية والبيئة،

---

[1] **باتر محمد وردم:** كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، مقال منشورة يوم 12 نوفمبر 2006، على موقع مرصد البيئة الأردنية.
http://www.arabemiromment.net arabic*archive/2006/11/116803/tm

[2] **ديب كمال**، المرجع السابق، ص-ص 178-181.

فتوسع الأولى أصبح مرتبطا بجودة الأخيرة ونظرا للاعتماد القوي للاقتصاديات الوطنية على الموارد الحيوية والوراثية والأنواع والأنظمة البيئية فإن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره يعتبر شرطا لاستدامة التنمية.

فعلى سبيل المثال فإن حوالي 75% من الأدوية التي يتم تداولها في العالم مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية وعلاجية متميزة، وهذه النباتات إذا ما فقدت من الطبيعة فإن قيمها العلاجية قد تفقد أيضا.

ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

-**مؤشر الأنظمة البيئية:** والذي يتم قياسه بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

-**مؤشر الأنواع:** ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض[1].

5-3- الخطط الأساسية المقترحة للسياسات الكفيلة بتحقيق التنمية البيئية المتواصلة

أولا: العدالة الاجتماعية:

- المساواة الاجتماعية بين الأجيال آخذين في الاعتبار حق الأجيال القادمة في التمتع بموارد الأرض.
- عدالة توزيع التكاليف والعوائد بين طبقات المجتمع بما لا يخل بحياة الفقراء وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، أو يغبن حقوق الأغنياء، وإنما يتم هذا التوزيع في إطار من التكافل والحرص على بذل المزيد من الجهد مع مكافأة المجدين ومعاقبة المقصرين.
- عدالة توزيع الخدمات التعليمية والصحية بين طبقات المجتمع المختلفة في أماكنها الجغرافية المختلفة وبين الريف والحضر.
- عدم استغلال الآخرين كأفراد أو جماعات من قبل طبقات معينة في المجتمع.
- عدالة توزيع الموارد والثروات.
- تأمين الفرص المتساوية وإلغاء الاستثناءات.

ثانيا: الديمقراطية والمشاركة:

- توفير حرية الرأي والعقيدة.
- عدم تبني أيديولوجية معينة وإجبار المجتمعات على إتباعها.
- حرية الممارسة السياسية.
- حرية إنشاء الأحزاب.
- إنشاء المؤسسات الدستورية السليمة للرقابة والتشريع والتنفيذ وإتاحة الفرص لها للعمل بحرية ودون تدخلات غير مشروعة.
- جعل المشاركة الشعبية مبدأ أساسيا في اتخاذ القرار[2].

.

---

[1] المرجع نفسه، ص 182. للتعمق أكثر يرجى الاطلاع على:

http://www.greenline.com.ku/peports/016.asp-34k.

[2] **محمد علاء الدين عبد القادر**، المرجع السابق، ص-ص 164، 165.

الفصل الثالث ـــــــ

- العمل على إيجاد بدائل لها وضبط معدلات استهلاكها بناء على ذلك.
- توفير التكنولوجيا الملائمة لتقليل استهلاكها، واستخدامها بكفاءة.
- عمل على إعادة استخدامها وتدويرها (في غير حالات الطاقة)[1].

سادسا: سياسات الوعي البيئي والتنسيق والتعاون:

- الالتزام بأخلاقيات البيئة الطبيعية والاجتماعية وأن يتم تبنيها من قبل المجتمع والدولة، والدعوة لها ومعاقبة المنحرف عنها.
- تنمية وعي الأفراد واتجاهاتهم الإيجابية وسلوكهم الاجتماعي نحو مراعاة المصالح العامة قبل الخاصة، مع الحفاظ على البيئة الطبيعية والاجتماعية وتنميتها، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق وسائل التعليم والإعلام.
- التنسيق بين المؤسسات والسلطات المختلفة الحكومية التنفيذية والشعبية، والتشريعية، والرئاسية، والسياسية بما يوحد جهودها نحو التوصل إلى سياسات تؤدي إلى التنمية المتواصلة (المستدامة).
- تشجيع التعاون الثنائي والجماعي بين الدول للحفاظ على البيئة مثل تبادل الخبرة والتعاون المشترك عن طريق الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص166.

[2] **محمد علاء الدين عبد القادر**، المرجع السابق، ص166-167.

خلاصة:

وما يمكن استخلاصه هو أن عملية التنمية الشاملة لابد أن تسيير بخطوط متوازنة بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي، وأن يكون هناك تكامل بين مشروعات التنمية في الميادين المختلفة عن طريق قيام برنامج متعدد الأغراض.

مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة مشاركة أفراد المجتمع، وحتى تتمكن مهنة التنمية الاجتماعية من تحقيق أهدافها وهي الوصول بالمجتمع إلى التنمية الشاملة، لابد من تضافر جهود مختلف التخصصات العلمية، وهنا تلعب الخدمة الاجتماعية دورا أساسيا في التنمية الاجتماعية من خلال التنسيق بين التخصصات المختلفة وسد الثغرات لتحقيق التكامل والتعاون.

وفي الفصل الموالي سيتم التعرف على المجتمع الريفي المحلي من خلال عرض للمفاهيم المشابهة، والنظريات والقواعد والهيئات والمؤسسات تنميته وتناول المجتمع الريفي الجزائري، والسياسات التنموية التي طبقتها الجزائر بهدف النهوض بالمجتمع الريفي.

الفصل الرابع

تنمية المجتمع الريفي المحلي

تمهيد:

المجتمع الريفي المحلي الذي تمثل القرية وحدته الأساسية، ينال الآن أهمية متعاظمة من جانب علماء الفكر الاجتماعي، ومرجع هذا الاهتمام هو مواجهة المجتمع الريفي مجموعة من التحديات التي تتزايد على مر الأيام، بعد أن ظل نمط الحياة البسيطة المعروف والسائد فيها لمدة مئات السنين.

ولتحقيق تنمية المجتمع المحلي الريفي في العصر الحديث باعتبار الخدمة الاجتماعية إحدى الوسائل الفنية التي تطبق الاكتشافات العلمية للوصول إلى حلول للمشكلات الكبرى، يستلزم منا ضرورة فهم هذا النمط من المجتمعات المحلية التي نستهدف تنميتها ومحاولة النهوض بها، ومن أجل الارتفاع بمستوى الفلاح اجتماعيـــــا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا و بيئيا باعتبار ذلك شيئا ضروريا إذا ما أردنا حقا أن نقوم بواجبنا نحو مجتمعنا الريفي لإعادة بناء القرية.

وجاء هذا الفصل للتعريف بالمجتمع الريفي وخصائصه، وأسس التمييز بين الريف والحضر والنظريات المفسرة للاجتماع الريفي، ومعرفة المبادئ والأسس التي ترتكز عليها عملية تنمية المجتمع الريفي، ومنظمات وهيئات ومشروعات تنمية المجتمع الريفي، والخطوات الأساسية التي تمر بها عملية تنمية المجتمع الريفي.

وفي الشطر الثاني من هذا الفصل تم تناول خصائص المجتمع الريفي الجزائري والمسار التاريخي للتنمية الريفية في الجزائر.

I - تنمية المجتمع الريفي (المحلي):

1- المفاهيم المشابهة للمجتمع الريفي: استدعى انتباه المهتمين بدراسة المجتمعات المحلية، وجود طابعين متميزين من المجتمعات، تختلف طبيعة كل منها عن الآخر، فهناك المجتمع الريفي البسيط والثقافة التقليدية الريفية، وعلى الجانب الآخر المجتمع الحضري بطبيعته وحياته المعقدة، حيث تقوم العلاقة بين الأفراد على المصلحة الشخصية وقد أشار علماء الاجتماع الأوائل إلى هذين المجتمعين كطرفين متضادين من صور المجتمع.

فقد قام العالم الألماني **(فرديناند تونيز)** مصطلحيه الشهيرين **(جما ينشافت، وجنز يلشافت)**، وقد قصد بذلك المجتمع ذو الطابع العائلي والمجتمع ذو الطابع الرسمي، و"**يشير سوروكين**"، إلى ثلاثة أنماط من العلاقات بين الجماعات، أولها النمط الريفي وأطلق عليه التفاعل الاجتماعي العائلي، النمط الثاني التفاعل العقائدي، والنمط الثالث، التفاعل الإجباري[1]، كل ذلك يستلزم منا بالضرورة تحديد مفهوم المجتمع الريفي والذي تم تناوله في الفصل الأول، وسوف نعرض هنا لبعض المفاهيم المشابهة له، ويعود التعدد والتنوع في إعطاء مفاهيم المجتمع الريفي إلى النظريات والمجالات المتخصصة للعلوم المختلفة، فهناك من يعرفه على أساس النشاط الاقتصادي، وآخر على أساس المكان الجغرافي وآخر على أساس التعداد السكاني، وظهرت مفاهيم كثيرة ومرادفات للمجتمع الريفي، ولقد توصل العالم "**هاندلين**" إلى إيجاد القواسم المشتركة للمجتمعات الريفية ونلخص أفكاره في الآتي:

1-1- مجتمع ريفي بسيط: يمتاز هذا النموذج بالحياة المتجانسة والبسيطة وذلك يتضح من خلال عاداته وتقاليده وثقافته، إذ يرتبط بالإنسان وبأرضه ارتباطا راسخا ويستقر فيها، ويعيش حياة الكد والمقاومة والحرص على الحياة في تفاعله مع الأرض، التي يعتزون بها كونها مورد رزقهم، وعلى قدر قوة علاقتهم بها تقوى ثرواتهم واقتصادهم.

1-2- مجتمع ريفي معقد: وتمتاز المعيشة فيه بالتعقيد والتركيب الحاد التي يسودها احترام الذات والوقت والنظام، ضمن روتين ممل ومتعب للعقل والبدن، وتكون العلاقة فيها بناءا على المصلحة والمنفعة المتبادلة، ناهيك عن الاختلاف في المظهر الخارجي المعقد المليئة بالأبنية والبنايات الشاهقة والكبيرة والتي تحجب.

1-3- المجتمع القروي: يشير إلى تجمع من الأسر المكونة من الأفراد والجماعات والتي تسكن في تجمع حول الأراضي التابعة لها، والذين يمتهنون الحرف الفلاحية والزراعية وفي الأغلب من الأحيان هم معزولون عن المناطق الحضرية، وتستند تعريفات مجتمع القرية إلى الخصائص البنيوية والوظيفية التي تميز بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة. هذا مع الأخذ في الاعتبار والحسبان مسألة الاتصال الخارجي بين القرية والعالم الحضري، والذي يؤدي إلى تغيرات تنتاب الخصائص البنيوية والوظيفية للمجتمع الريفي في القرية. [2]

1-4- المجتمع الرعوي: يمكن تعريف المجتمعات الرعوية وفق خاصية استغلال المكان، ونعني بها تربية الحيوان الماشية التي تعيش في قطعان وتنتقل بحثا عن الطعام، وينجم عن الترحال الموسمي بحثا عن الكلأ، انتقال المسكن أيضا ومعه جميع أشكال تنظيم المكان، ويرتبط النمط الرعوي من المجتمعات بالمناطق القاحلة أو شبه القاحلة حيث تكون الزراعة المروية مستحية وصعبة للغاية، وكذلك الأمر بالنسبة لاستغلال المراعي المتوفرة في المرتفعات.[3]

---

[1] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص ص 74، 73.

[2] **حلاب حكيم**، التنمية الريفية في الجزائر: بين المخططات المسطرة ومتطلبات المجتمع الريفي، أطروحة دكتوراه الطور الثالث ل م د في علم الاجتماع، إشراف الأستاذ: **عمار مانع**، تخصص: علم اجتماع التنمية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2017، ص71.

[3] **بيار بونت وميشال إيزار**: معجم الأنثربوبوجيا والإثنولوجيا، ترجمة وإشراف: مصباح الصمد، المعهد العالي العربي للترجمة، ط1، الجزائر، 2006، 814.

1-5- المجتمع المحلي: هو جماعة من الناس تقيم في بيئة جغرافية تشترك في قيم الثقافة وتشكل مجتمعا، ومن أمثلته القبيلة، والقرية والحي في المدينة وهو الجماعة عند **تونيز**، وهو المجتمع البسيط عند **دوركايم** ويذهب **ماكيفر وبيج** إلى أن المجتمع المحلي هو الاصطلاح الذي نطلقه في الوقت الحاضر على جماعة من الناس تعمر مكانا لأول مرة.

أي أنه زمرة من الناس سواء كانت صغيرة أو كبيرة، بحيث يشتركون في الأحوال الأساسية للحياة المشتركة، لذلك تسمى هذه الزمرة جماعة محلية، والسمة المميزة لهذه الأخيرة أن المرء يمكنه أن يحي حياته كلها داخلها.[1]

2- خصائص المجتمع الريفي المحلي: تتصف المجتمعات الريفية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المجتمعات الحضرية، ويمكن حصر هذه الخصائص إلى:

2-1- حجم المجتمع: أدى الاقتصاد الزراعي، وما يرتبط به من عمليات إلى إيجاد مجتمعات ريفية صغيرة الحجم نظرا لظروف الزراعة خاصة، ويرتبط بهذا كذلك انخفاض الكثافة السكانية، ولذلك كان عامل حجم المجتمع أو عدد السكان يلي عامل المهنة في التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية، فالمجتمعات الريفية ترادف المجتمعات صغيرة الحجم قليلة العدد،[2] وقد اختلفت الآراء في تحديد المناطق الريفية، فكثير من التعريفات اعتمدت على الأساس الحجمي للسكان، وعلى البعد عن المحلات الحضرية الكبيرة فعلى سبيل المثال: أن يمتد بعيدا بنصف قطر قدره خمسة أميال عن المحلات الحضرية ذات الحجم السكاني **20.000** نسمة فأكثر، وبنصف قطر قدره عشرة أميال عن المدن ذات الحجم **100.000** نسمة كما اعتمدت التعريفات على درجة التأثير الحضري.[3] وعليه فإن حجم السكان (الجماعة) حسب هذه الخاصية هي التي تميز المجتمع الريفي عن الحضري هنا المجتمع الريفي يعيش أفراده في جماعات صغيرة نسبيا عكس الحضر حجم الجماعة كبير.

2-2-المهن: لقد كانت المجتمعات البدائية مجتمعات ريفية وكانت معظم أعمالها تتعلق بالزراعة وقطع الأشجار والصناعات الزراعية، حيث يتميز المجتمع الريفي بخصائص مهنية. فسكان الريف يمتهنون الحرف الزراعية وتربية الحيوان، كما أقر ابن خلدون في مقدمته حيث ميز الحرف والمهن بين المجتمعين البدوي والحضري، فميز الأول بالزراعة والفلح والغرس وتربية الداجن من الحيوان، فإن الثاني يقوم على الصناعة والحرف والمهن.[4]

2-3- البيئة الطبيعية: إن الريف معرض وبشكل مباشر لعوامل الطبيعة، فطبيعة عمله تحتم عليه ذلك، ويصعب عليه التحكم فيها بل هي التي تتحكم فيه، ومن الضروري أم يتم العمل الزراعي أو الرعي أو الصيد في الخلاء ويتطلب ذلك مساحات كبيرة من الأرض، ويترتب على ذلك أن الفلاحين قريبين من الأرض الزراعية ومن الحيوانات فتتأثر حياتهم بالظروف الجغرافية[5]، ويرى البعض أنه من الممكن الحكم على كل من القرية والمدينة بمظهرها الخارجي، حيث تمتاز القرية بسيطرة الطبيعة على البيئة، فتتصف مبانيها ومنشأتها بالبساطة وعدم التعقيد، وقلة تكاليف الإنشاء. [6]

2-4- مستوى المعيشة: يعد مستوى المعيشة في المدينة أعلى منه في الريف على وجه العموم، حيث أن مستوى الأجور في العمل غير الزراعي أعلى من مستواه في العمل الزراعي، فضلا عن أن مكسب رأس المال المستغل في

---

[1] **حلاب حكيم**: المرجع السابق، ص72.

[2] **أحمد مصطفى خاطر**: الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي، رؤية نظرية وواقعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة، ص27.

[3] **حمدي أحمد نجيب**: في جغرافية العمران الريفي (أسس وتطبيقات) مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة، مصر، 2011، ص14-15.

[4] **عبد الرحمان ابن خلدون**، مقدمة ابن خلدون، المرجع السابق، ص138.

[5] **غريب سيد أحمد وآخرون**، مجتمع القرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص3.

[6] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص76.

نواحي النشاط غير الزراعي بالمدن أعلى منه في الزراعة بالمناطق الريفية، كما تمتاز بسهولة المواصلات والطرق الكبيرة والنظيفة والنوادي.

5-2 - التفاوت الاجتماعي: ويقصد به التفاوت في البيئات والأوساط الاجتماعية...، وتزداد حدة هذا التفاوت ويعظم خطره في المدن التي تضم أشتاتا من الثقافات المختلفة، وعلى عكس ذلك يمتاز المجتمع الريفي بالتفاعل والاندماج، ويرجع التماثل الشديد بين الأفراد إلى أسلوب التنشئة الاجتماعية والدين واللغة والمذهب الفكري.[1]

ولقد اعتبر ابن خلدون أن المجتمع الريفي هو الشكل الأول لحياة الإنسان كما سماه العمران البشري البدوي، وميز المجتمع الريفي بعدة خصائص نفسية وقال بأنه يمتاز بتكوين العلاقات على أوسع النطاق، وأن العلاقات فيه تخضع إلى الأخلاق على عكس المجتمع الحضري الذي تكثر فيه علاقات المنفعة والمصلحة.[2]

ونجد **أميل دوركايم** الذي ميز بين المجتمعين (الريفي والحضري)، بالتضامن الآلي الذي يحدث بين الأفراد والجماعات في المجتمع الريفي نتيجة التجانس في التركيبة النفسية والاجتماعية نتيجة لتجانس المهن والمستوى التعليمي، وبين التضامن العضوي الذي يحدث بين أفراد المجتمع الحضري، نتيجة تعقد الحياة هناك، ونتيجة التخصص الوظيفي وتقسيم العمل المعقد الذي يرتبط بالتعلم والتخصص العلمي.

وإليك الجدول التالي الذي يحاول أن يلخص خصائص كل من المجتمع الريفي والحضري.

الجدول رقم(04): يمثل الخصائص المجتمعية في الريف والحضر:

الخاصية	الريف	الحضر
العمل	الحرف الزراعية والعمليات المرتبطة بها	الصناعة والتجارة والمهن والأعمال الحكومية
البيئة	يغلب عليه البيئة الطبيعية ويعتمد عليها الفلاح مباشرة وهي أكثر نقاء	تغلب عليه البيئة التي صنعها الإنسان لنفسه وهي أكثر تلوث
حجم الجماعة	يعيشون في جماعات صغيرة نسبيا	حجم الجماعة كبير
الكثافة السكانية	قليلة وتتناسب عكسيا مع الحياة الريفية	أكبر كثافة وتتناسب طرديا مع الحياة الحضرية
التجانس	أكثر تجانسا في السمات الاجتماعية والنفسية	التفاوت كبير في المستويات الاجتماعية
التمايز والطبقية	التمايز والاختلاف في المستويات الاجتماعية أقل	التفاوت كبير في المستويات الاجتماعية
الحركة الاجتماعية	التحرك من مجتمع لأخر أو من مستوى اجتماعي لآخر أقل نسبيا	الحركة الاجتماعية أكثر شدة
القيم والمعتقدات	فيغلب عليه القيم والمعتقدات الدينية والاجتماعية والقيم الاقتصادية أقل تأثيرا	يغلب عليه القيم الدينية والاجتماعية والقيم الاقتصادية أكثر تأثيرا
النسق الاجتماعي	مساحة أضيق من نسق التفاعل الاجتماعي تغلب عليه العلاقات الشخصية والقرابة ويعامل الفرد كإنسان في أسرة معينة	مساحة أوسع وتغلب عليه العلاقات اللاشخصية المؤقتة ويعامل الفرد الحضري كموقع وشخصية
التطوير	مقاوم للتغيير ويحاول الحفاظ على الأساليب والعادات القديمة ووسيلة التغيير أخلاقية	أكثر استجابة للتغيير والتطوير حسب الحاجة إليها ووسيلة التغيير آلية

المصدر: مستخلص من تقرير وزارة التنمية المصرية، 2011، ص.10

3-خصائص السكان الريفيين: إن الخصائص المميزة لسكان الريف قد تفصل بينهم وبين سكان الحضر، وربما تزداد درجة وضوحها كلما كان المجتمع الريفي بعيدا عن التيارات الثقافية والحضرية، وتتمثل هذه الخصائص في:

3-1-التدين: لا شك أن التمسك بالعقيدة الدينية، هو أول تلك الخصائص التي يمكن ملاحظتها بسهولة بين سكان الريف مسلمين ومسيحيين، وهذا لا يعني ابتعاد أهل الحضر عن تلك الأصول الدينية، ولكن الأمر يتعلق هنا بالدرجة فقط، وقد

[1] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص77.

[2] **عبد الرحمن ابن خلدون**، مقدمة ابن خلدون، المرجع السابق، ص28.

يرجع ذلك إلى طبيعية الحياة في هذه المجتمعات فالفلاح بحكم إمكانياته وظروفه يعمل ويزرع وينتظر حتى يجني هذه الثمار، ويقف أمام كل هذا مفكرا في خلق الله القادر، عابدا له خاضعا لكل أموره لأنه يرى القدرة مع مطلع كل يوم.[1]

ويتمسك الفلاحون تمسكا عميقا بالدين...، وتحتل المزارات والزوايا وأضرحة الأولياء أهمية خاصة في تعبدهم الطقوسي، فيقدمون لها بصرف النظر عن انتمائهم الديني والطائفي القرابين والنذور ويحرقون البخور والشموع طالبين منها أن تحل مشكلاتهم اليومية.

3-2-الارتباط بالأرض: وتعتبر هذه السمة من أهم سمات الريفيين، وذلك لتعلقهم العاطفي الشديد بالأرض، وإعطائها أهمية عظمى لما تمثله لديهم من مصدر الرزق والإعاشة، وتأمين المستقبل، كما تضفي عليهم المكانة الاجتماعية ويعتبر إهمال الأرض أو بيعها خروجا عن العرف السائد والقيم الريفية الموروثة.[2]

3-3-احترام كبار السن: يعتبر احترام كبار السن في المجتمع الريفي من القيم السائدة، وذلك لما لهم من مكانة اجتماعية وقدرة على حل المنازعات والخلافات بين الريفيين كما يعتبروه مصدرا للخبرة والإقناع،[3]"خصوصا وأن الخبرة في هذا المجال تكون هي البديل الطبيعي للعلم في مثل هذه المجتمعات الريفية".[4]

فيتربع كبار السن ورجال القبائل والعشائر على أعلى هرم السلطة في المجتمع الريفي وذلك لاكتسابهم المهارات الحياتية والتي تتيح لهم التصرف بحكمة من أجل تجاوز الصعاب وحل المشكلات إذ توكل إليهم مسألة التعبئة والتسيير في المهن والأعمال الموسمية، والتي تحتاج إلى العمل في جماعة فتكون الأوامر من كبار الشيوخ الذين يهتمون بتدبير شأن الحياة اليومية في مختلف الأوضاع، وثانيا توكل إليهم مسائل التفاوض سواء في التمدد والانتشار لما تقتضيه ضرورات الرعي والحاجة الاقتصادية إلى البحث عن مصادر أخرى للكلأ والمراعي الأخرى، أو ما تعلق بمسائل التفاوض والدبلوماسية مع باقي القبائل والعشائر في حل المشكلات ،أو إعادة تنظيم العلاقات الخارجية بين القبائل والعشائر أو إجراءات النسب والمصاهرة ،فيتم تقديم كبار الشيوخ والعشائر كنوع من التباهي والتفاخر والاعتزاز بالآباء والأجداد.[5]

3-4-الزواج المبكر: يعتبر الزواج المبكر قيمة مستحبة لدى الريفيون وذلك لارتباطه بالعادات والتقاليد الموروثة لديهم، كما يضفي مكانة اجتماعية عليهم بجانب اعتباره مصدرا اقتصاديا لزيادة الدخل، حيث يعتبر الإنجاب وزيادة عدد الأبناء قوة للعمل في الأرض وزيادة دخل الأسرة من جانب؛ والتفاخر والتباهي والعزة عند أهل الريف من جانب آخر.[6]

3-5-المحافظة على التقاليد: تتمسك المجتمعات الريفية بتقديسها للتقاليد القديمة التي تتوارثها الأجيال المتعاقبة، ومما يزيد من ذلك ثقافة الريفيين المحدودة، وضعف الاتصالات بالثقافات المتحضرة، ولقد كان من أهم الأسباب التي تؤدي إلى سيادة هذه التقاليد، تشابه جميع أعضاء العائلة الريفية من حيث نوع العمل الذي يقومون به وانتشار الأمية وانتشار الأفكار الخاطئة المتوارثة التي تضفي مكانة اجتماعية على المحافظين على مثل هذه التقاليد، إذ تعتبر العادات والتقاليد

---

[1] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص77.

[2] المرجع نفسه، ص78.

[3] المرجع نفسه، ص78.

[4] **نبيلة خبرارة**: تطور النسق الثقافي لسكان الريف الجزائري، إشراف الدكتور: حسين لوشن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الريفي، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص87.

[5] **عبد الرحمان ابن خلدون**، مقدمة ابن خلدون، المرجع السابق، ص89-90.

[6] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص78.

في المجتمعات الريفية من الأمور المقدسة، والتي يضعها الفلاح في مركز هام في حياته، ولهذه العادات والتقاليد حكم القوانين في المجتمعات الحضرية.

3-6-الكرم: يعتبر الكرم من خصائص سكان الريف، وسمة أساسية من سماتهم التي تتوارثها الأجيال، فالكرم في الريف أمر طبيعي، ربما النازل فيه من غير القرية لا يستطيع أن يعيش إذا لم يقابل بمثل هذا الكرم في الوقت الذي تتوافر فيه كافة السلع الضرورية في المنزل الريفي بل ويضرب المثل بالكرم في الريف واعتباره من الصفات الحميدة لديهم.[1]

3-7-التعاون: يعتبر التعاون من السمات المميزة للريفيين، وذلك لما تمليه عليهم طبيعة عملهم الزراعي، ولا يستطيع الريفي بمفرده أن يؤدي كافة أعماله دون مساعدة الغير، وإلى جانب ذلك وجود شبكة الروابط بين كافة الأسر بعلاقات الزواج، كل هذا يجعل التعاون والتساند من السمات الأساسية بالمجتمع الريفي.[2]

وتمتاز الأسرة الريفية بالتعاون الجماعي، واشتراك جميع الأفراد، الأب والأم والأولاد في العمل والإنتاج الزراعي في الأرض التي يحوزونها، ويقوم كل فرد بالدور الذي يناسبه سنا وقدرا ونوعا ...، غير أن هذا التقسيم في العمل لا يمنع الاشتراك الجماعي في العمل الزراعي في كل موسم، وعلى ذلك يمثل أعضاء الأسرة وحدة إنتاجية واحدة يعود دخلها للأسرة كلها.[3]

4-أسس التمييز بين الريف والحضر: يميز كثير من الباحثين بين المناطق الحضرية والريفية على أساس عدة معايير أو خصائص، إلا أنه لا يمكن الموافقة على وجود سمات عامة تنطبق على كل المناطق الريفية في بلد من البلدان فضلا عن جميع البلدان، حيث يمكننا بوضوح ملاحظة تمايز بين المناطق الريفية في البلد الواحد، ومع هذا فإننا يمكن أن نسلم بوجود أرضية مشتركة بين المناطق الريفية في كل بلد من البلدان من ناحية، ثم سمات وتشابهات بين مناطق الريف العالمية من ناحية أخرى".[4]

ولقد أوضحت الدراسات العديدة التي أجريت عن الفلاحين في روسيا والمجر وتركيا والصين واليابان والهند وتنزانيا وكولومبيا وجوه الشبه العديدة بين فلاحي هذه الدول.[5]

ويقال أن الفلاح في أي مكان شبيه الفلاح الذي يبعد عنه مسافة كبيرة أكثر مما يشبه رجل المدينة الذي يعيش معه في نفس البلد.[6]

وعلى العموم، فإن كل من الريف والحضر متميز بالتغير فهو ليس ثابت على وتيرة واحدة، وقد تعددت التعاريف التي تناولت الريف والحضر بتعدد المناطق والدول والمنظمات التي أفرزت مجموعة من الأسس للتمييز بين الريف والحضر نذكر منها:

4-1- نوع المهنة: يلجأ الباحثون كثيرا للتمييز بين الريف والحضر إلى المهنة أو الوظيفة التي يقوم بها الأفراد، والمهنة الأساسية في أكثر المناطق الريفية هي الزراعة بمفهومها الواسع (الحيواني والنباتي)، مع أن هناك مهن غير

---

[1] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص79.

[2] المرجع نفسه، ص80.

[3] **حسين عبد الحميد رشوان**: علم الاجتماع الريفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص138.

[4] **عبد المنعم محمد بدر**: ريفنا النامي، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الريفي مع تطبيق على السعودية ومصر، دار المطبوعات الجديدة، 1982، ص22-23.

[5] **محمد الجوهري وآخرون**: دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتب العلمية، ط2، بدون ذكر البلد، 1975، ص288.

[6] **غريب سيد أحمد، وعاطف غيث**: علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص38.

زراعية ولكنها تعتبر ثانوية من حيث أهميتها الاقتصادية، فالمنطقة الحضرية هي التي يشتغل معظم سكانها على القطاع الخدمي والصناعي (80%) وأكثر، أما الريف فهو الذي يشتغل معظم سكانه على الزراعة 50% وأكثر.[1]

وبالتالي يرتبط الفلاح بالريف من خلال عمله مع الطبيعة، فيأخذون منها ملبسهم ويعتمدون عليها في حياتهم وينمون حاجاتهم، وفق ما تغدقه عليهم الطبيعة التي لا يتحكم فيها الإنسان إلا بقدر قليل وأضواء الشمس والهواء النقي، وطبيعة العمل تساعد على كفاءة ساكن الريف، وعلى ذلك يمكن أن نحدد أن المجتمع الريفي يعمل معظم سكان القرية وعائلاتهم في الزراعة.[2]

فلهذا فالجغرافيون يعتبرونه أكثر الأسس تقبلا، وماكس فيبر يعتبر أن تعدد الأنشطة الاقتصادية هو الركيزة الرئيسية في الحكم على المجتمع إذا كان ريفيا أم لا.[3]

والتصنيف على الأساس المهني نجده في بلدان آسيا وإفريقيا والمجتمع الريفي في هذه الحالة، هو المجتمع الذي يعتمد غالبية سكانه على الزراعة في معيشتهم، هذا وتعتبر المجتمعات الريفية في آسيا وإفريقيا تبعا لهذا التعريف، في حين يزيد عدد سكانها كثيرا عن بعض المجتمعات الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

إلا أن معيار المهنة غير منتشر إذ لا تأخذ به إلا عدد قليل من الدول كإيطاليا (يعتبر المجتمع ريفيا إذا بلغت نسبة الممتهنين للزراعة فيه 50% فأكثر)، إلا أن اليابان وروسيا وبوستوانا، وأرمينيا تضيف إلى جانب معيار المهنة معيار ثاني هو حجم السكان.[5]

4 -2-الأساس الإداري: عمدت بعض الدول في التفريق بين التجمعات السكانية الريفية والحضرية إلى المكانة والوظيفة، فالتقسيم لا يتم على أساس الحجم، ولكن بقرار إداري.

وهو أحد المعايير التي تستخدم للتمييز بين الريف والحضر، إذ يعتبر أن المجتمعات الريفية هي التجمعات السكانية التي ليست عاصمة لمحافظة، أو مقرا لمركز من المراكز باستبعاد المناطق الصحراوية أي خضوع المنطقة للإدارة المحلية، وتأخذ بهذا المعيار بعض الدول كمصر بعدما كانت تعتمد على أساس المهنة.[6]

وكذلك المملكة العربية السعودية وتونس وتركيا وكذلك البرازيل.[7]

كما اعتبر المكتب المركزي للإحصاء بدمشق أن المجتمعات الحضرية هي مراكز المحافظات ومراكز المناطق.[8]

4-3- حجم السكان: وهو معيار آخر يفرق بين الريف والحضر ويعتمد أساسا على عدد سكان منطقة من المناطق لكي يجعل منها منطقة ريفية أو حضرية، وهو أكثر المعايير شيوعا، فإذا بلغ سكان منطقة ما عددا معين كانت حضرا، وذلك لحاجة سكان الريف لاستغلال الأرض للزراعة والرعي.

---

[1] **عبد المنعم محمد بدر**، ريفنا النامي، المرجع السابق، ص27.

[2] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص75-76.

[3] **أحمد علي إسماعيل**: دراسات في جغرافيا المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص05.

[4] **غريب محمد سيد أحمد**: علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص21.

[5] **أحمد محمد نبيل جامع**، علم اجتماع الريفي و التنمية الريفية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2010، ص78.

[6] **السيد رشاد غنيم**: علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 626.

[7] **البنك الدولي**، تقرير التنمية الدولية لعام 2008، الزراعة من أجل التنمية، تقرير التنمية الدولية لعام2008، ترجمة بالدار، مراجعة د: هبة عجينة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2008، ص71.

[8] **محمود الأشرم**: محاضرات في المجتمع الريفي، منشورات جامعة حلب، بدون ذكر البلد، 1975-1976، ص38.

وليس هناك رقما معينا تأخذ به جميع الدول في التفرقة بين الريف والحضر، مثلا: نجد الدانمارك تعتبر أن المجتمع الذي يقل عن **250** نسمة هو مجتمع ريفي، بينما كوريا فتعتبره مجتمعا ريفيا إذا قل عدد السكان عن **40** ألف نسمة.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية أن المجتمع الذي يقل عدد سكانه عن **2500** نسمة قبل تعداد **1950م**، وما يقل عن خمسة آلاف نسمة حسب تعداد **1950** م هو مجتمع ريفي فهو مجتمع ريفي، أما إذا زاد عدد السكان عن هذه الأرقام فهو مجتمع ريفي حتى ولو كان يعمل في الزراعة.[1]

وفي النرويج **300** نسمة و**50000** نسمة في اليابان.

ويعتبر هذا الأساس هو أبسط الأسس وأكثرها إدراكا وتأثيرا ولكن مشكلة هذا الأساس هي عدم وجود اتفاقية للفصل بين المدينة والقرية، وهناك أسس ومعايير فرعية نذكر منها:

4-4-أساس استخدام الأرض: في الأساس يرتبط استخدام الأرض في الريف بشكل أولي في الزراعة والغابات مع ما يرتبط بها من مستوطنات ريفية، في مقابل استخدام الأرض في الحضر يرتبط بالاستخدامات السكنية والصناعات التحويلية والتجارية وغيرها.

4-5-الحدود الاجتماعية: في هذا الأساس يعتمد تمييز الريف عن الحضر على النظريات الاجتماعية التي تفسر العلاقة بين الريف والحضر حيث يختلف المجتمع الريفي عن المجتمع الحضري من خلال الخصائص الرئيسية للمجتمع الريفي لقوة الروابط الاجتماعية، قوة العقيدة والتجانس الطبيعي، ثم أن هناك حراكا مكانيا واجتماعيا أقل في الريف عنه في الحضر.

4 -6-معامل الريفية: اهتمت بعض الدراسات بتعريف الريف ليس فقط بالتحديد البسيط له ولكن بتحديد درجات مختلفة للريفية، وذلك من خلال معامل استمد أسسه من التحليلات الإحصائية لنحو ستة عشر متغير مختلف تضم فيما تضم العمالة، وتركيب السكان وكثافة السكان، والهجرة، وأحوال المساكن، واستخدامات الأرض، والعزلة، وقد اختيرت هذه المتغيرات للاعتقاد بأن قياسها يقود إلى الدرجة التي تتميز بها منطقة ما بالريفية.

4 -7-مقاييس الحاجات الاجتماعية: وهي مفيدة في التفريق بين الريف والحضر، فتجربة كثير من سكان الريف تتسم بالمستوى المعيشي المتواضع، وقد ركزت كثير من الدراسات في الجوانب الخاصة بالدخل ومستوى العمل والسكن وإمكانية الحصول على مختلف الخدمات الضرورية والمتنوعة كلها تمثل أدلة مفيدة في تحديد الريفية[2].

وعلى غرار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قامت المنظمة بوضع بعض المعايير الكمية التي يمكن أن تستخدم لتمييز المناطق الحضرية عن الريفية منها.

-نسبة مساهمة النشاط الزراعي في القوى العاملة.

-الكثافة السكانية.

-حجم السكان في التجمعات السكنية.

-معدل النزوح إلى خارج المنظمة السكانية.

-حجم السكان في المراكز الإدارية وفقا للتقسيمات الإدارية.

-درجة تركز وتأصل ظاهرة المركزية الإدارية.

-التقسيمات الإدارية داخل المنطقة.

---

[1] **حسين عبد الحميد رشوان**، المرجع السابق، ص66.

[2] **حمدي أحمد نجيب**، المرجع السابق، ص ص25، 27.

-مستوى الخدمات المختلفة.[1]

وفي الجزائر فإن الديوان الوطني للإحصائيات وفي إطار الإحصاء العام للسكان يعتبر كل بلدية حضرية إذا توفرت فيها الشرطين التاليين وهما:

-أن يكون الحد الأدنى للسكان القاطنين في المركز الرئيسي **5000** نسمة.

-أن تضم أكثر من **1000** عامل غير زراعي وفي مختلف النشاطات.[2]

-المعيار الإداري باعتباره حضريا كل مراكز الولايات والدوائر باستثناء تلك التي تضم أقل من **2000** نسمة.

-وجود حد أدنى من التجهيزات الاجتماعية والتربوية.[3]

أما البلدية الريفية ويقصد بها كل بلدية تتوفر فيها ما يلي: [4]

-معدل التحضر أقل من **50%**.

-متوسط كثافة أقل من متوسط المنطقة التي تنتمي إليها (الشمال، الهضاب العليا، والجنوب).

إذا فتعريف الريف يتم بالرجوع للمدينة، فيكون الريف معرفا بالنفي فالريفي هو كل ما ليس بحضري.

الجدول رقم(05): يبين أمثلة لبعض الدول وما هي المعايير التي تستخدمها لتمييز بين المناطق الريفية عن الحضرية ومفهومها:

الدولة	المعيار	تعريف الريف
مصر	المعيار الإداري	يعتبر المجتمع (البلديات) ريفية إذ لم يكن حضريا، والمجتمع الحضري هو عواصم المراكز والمحافظات (الولايات) والمدن (المدينة هو أعبرته الجهات الرسمية مدينة)
فرنسا	حجم السكان	المجتمع الحضري هو الذي يبلغ عدد سكانه حوالي 1000 نسمة فأكثر ويعيشون في منازل، ولا يوجد أكثر من 200 متر ما بين الوحدات السكنية، وعدا ذلك فهو مجتمع ريفي.
الأردن	حجم السكان	المجتمعات الريفية هي المحليات التي يقل عدد السكان بها عن خمسة آلاف نسمة.
إيطاليا	المهنة	يعتبر المجتمع المحلي ريفيا إذا بلغت نسبة الممتهنين للزراعة فيه 50**%** أو أكثر.
الصين	الكثافة السكانية	السكان الحضريون هم مجموعة السكان الذين يقطنون المناطق التي تقع تحت إدارة المدن والبلديات التي تبلغ كثافة السكان بها حوالي 1500 نسمة لكل كلم^2، ما عدا ذلك فهو ريفي.
اليابان	حجم السكان والكثافة السكانية والمهنة	يعتبر المجتمع ريفيا إذا قلت الكثافة السكانية عن أربعة آلاف نسمة في الكيلو متر مربع وفي نفس الوقت يقل عدد سكانه عن خمسة آلاف نسمة، وثم تعديل التعريف ليكون المجتمع الحضري هو التجمعات السكنية التي يبلغ عدد سكانها حوالي خمسين ألف نسمة فأكثر، وحوالي م60**%** من سكانها يمارسون أنشطة غير زراعية وعداد ذلك يعتبر المجتمع ريفيا
سلطنة عمان	الحجم السكاني والخدمات والمرافق	المجتمع الحضري هو كل مسمى سكاني ثابت يزيد عدد سكانه عن 2500 نسمة شريطة أن تتوفر فيه على الأقل ثلاث من الخدمات الأساسية التالية: مدرسة إعدادية أو ثانوية، مركز صحي حكومي، وخدمات الهاتف.

المصدر: أحمد محمد نبيل جامع: علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص76-ص79.

---

[1] **أحمد محمد نبيل جامع**، المرجع السابق، ص75.

[2] **عبد اللطيف بن أشنهو**: الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة: عبد الحميد أتاسي، مركز للأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية، الجزائر،بدون تاريخ، ص15.

[3] **رشيد زوزو**: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر في الفترة 1988-2008، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2008، ص19.

[4] **الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية**، سياسة التجديد الريفي، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت 2006، ص56.

5- النظريات المفسرة للاجتماع الريفي:

5-1 - مدخل الثنائيات:

أولا: ابن خلدون (1332-1406): ويعتبر **ابن خلدون** (أب علم الاجتماع) أول من لفت الأنظار إلى الفرق بين الحضر والريف، وهما القطاعين الرئيسيين اللذان يكونان المجتمع.[1]

ويرجع ابن خلدون الاختلاف في الأجيال والتغير الاجتماعي بمفهومه الحالي إلى الاختلاف في النحل وفي المعاش.[2] أي أن البيئات المختلفة الاجتماعية أو الفيزيقية تؤثر في الإنسان واجتماعه وتدعو إلى التغير في المسلوكات وطرق الحياة ونماذج السلوك.

ويعتبر **ابن خلدون** أن أهل البادية والريف يبتدؤون في نحلهم ومعاشهم بالضروري من الأشياء.[3] قبل الحاجي والكمالي، وإن الضرورة هي التي تدفع المجتمع الريفي إلى انتهاج منهج الاقتصاد المعيشي، وأن الإشباع في المكان هو كذلك عامل من عوامل انتهاج تربية الحيوان.

ويؤكد مبدأ التطور والتغير في السلوك والعيش حيث يبدأ البدوي أي الريفي بالضروري من الأشياء ثم الحاجي وإذا حصل له الضروري والحاجي اتجه إلى الكمالي وبدأ في إنتاج الأقوات والملابس في البيوت واختطاط المدن.[4]ولجأ إلى التحضر وبناء الأمصار.

ثانيا: دوركايم: يذهب **دوركايم** إلى تحديد سمات وخصائص المجتمع الريفي انطلاقا من منطلق الثنائيات التي كان ابن خلدون سباق إليها بعدة قرون، لذلك حذا **دوركايم** نفس المنطق الخلدوني في التمييز بين الريف والحضر انطلاقا من التضامن الآلي والتضامن العضوي، حيث ثمر بأن التضامن الآلي يسود المجتمع الريفي، وذلك يرجع إلى نسبة التجانس الهائلة في أفراد وجماعات المجتمع الريفي والتضامن العضوي الذي بدوره يميز المجتمعات الحضرية.[5]

ويرجعه **دوركايم** إلى حدة تقسيم العمل والتخصص والتعقيد الذي يميز المجتمع الحضري، ويذهب **تشارلز كولي** "إلى التمييز بين المجتمع الحضري والريفي انطلاقا من طبيعة العلاقات ففي المجتمع الريفي تسود العلاقات الأولية وتنتشر علاقات القرابة والدم والنسب، أما في المجتمعات الحضرية فتتميز بالعلاقات الثانوية.

إلا أن نموذج الثنائيات لقي انتقادات من طرف دارسي علم الاجتماع الحضري، أهمها أن هذا النموذج لا يمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها كلية في التمييز بين الريف والحضر، لأنها تغفل عاملا هاما في تشكيل هذه المجتمعات وهو التغير، ولقد عبر عن ذلك **نيل جيروس Gross** بشكل آخر حيث أكد على ضرورة إعادة اكتشاف عدم كفاءة الثنائية الريفية الحضرية.[6]

5-2- مدخل التماثل والتداخل: يذهب العالم "**تلسن**" في اتجاه معاكس لمن سبقوه وافترض أن المجتمع الريفي والمجتمع الحضري يتميزان بالخصائص والسمات المشتركة، مثل اللغة الشائعة والعادات، والتقاليد وأنماط العيش والثقافة والدين وافترض بوجود تشابه من خلال التعليم والتنظيم والمؤسسات الأخرى، وأرجع الاختلاف إلى النمو التاريخي الذي طبع

---

[1] **عبد الرحمان ابن خلدون**، موسوعة ابن خلدون (المقدمة)، المرجع السابق، ص135.

[2] المرجع نفسه، ص135.

[3] المرجع نفسه، ص136.

[4] المرجع نفسه، ص137.

[5] **علياء حبيب وآخرون**: علم الاجتماع الريفي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2009، ص139.

[6] **محمد الجوهري وآخرون**، المرجع السابق، ص146.

مسار المجتمعين الاثنين، واعتبر "نلسن" أن النمو التاريخي للمجتمع الحضري مر عن طريق تكيف الإنسان مع بيئته في مختلف العصور والأزمان، وأن الريف هو الأصل وأن المجتمع الحضري هو النسخة المعدلة والمصورة من المجتمع الريفي.

مع أن العالم **نلسن** لا يوضح الفروق بين المجتمعين فهو يجزم بأن المجتمعات في حقيقة الأمر لهما نفس الخصائص السسيولوجية والفسيولوجية، وأن البعد المكاني قد لعب دوره في الفصل بين المجتمعين.[1]

5-3- مدخل استخدام المحك الواحد: يقوم هذا الاتجاه على الرجوع إلى المحك (معيار) الواحد في التمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، ولعل أبرزه هو معيار الحجم وعدد السكان، ومن ثم فالتحضر هو عملية التركيز السكاني.

ولم يسلم هذا الاتجاه من الانتقادات، ولعل أهمها أنه يعاني من ضعف شديد وواضح، حيث كان أصحاب هذا الاتجاه يستعينون دائما بمحكات أخرى، إلى جانب حجم المجتمع، لأن الكم غير كافي للتمييز في المجتمعات التي تقع في الفئة السكانية من 5 آلاف إلى 10 آلاف نسمة.[2]

5-4- مدخل استخدام المحكات المتعددة: جاءت هذه الفكرة بعد فكرة المحك الواحد ومن العلماء الذين تبنوا هذا الاتجاه أمثال: **سوركين Sorokin، وزيمرمان Zimmerman، وريموند فيرتRaumond Firth، ولويس وبرت Louis wirth وريدفيلد Redfield.**

ولعل أبرز اعتبارات التطبيق تلك التي وضعها **سوركين وزيمرمان** للتمييز بين الريفية والحضرية وهي: حجم سكان المجتمع المحلي، الكثافة السكانية، التباين، وانقسام العمل، والتدرج الطبقي والتمايز الاجتماعي. والانتقال المكاني، والبيئة ونظم العلاقات والتفاعل الاجتماعي، كما اعتبرا أن المعيار الأول والأساسي للتمييز بين الريفي والحضري هو الزراعة (أي الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني وجمع الثمار والري وحفر الأرض).[3]

ويذهب العالم "**ريد فيلد**" إلى فكرة المحاكات ويفترض وجود مجتمع الفلكلور الذي هو المجتمع الريفي وأنه تسوده شبكات اجتماعية وأسرية قائمة على القرابة.

كما أنها تتسم بالإجماع وخالية من فكرة الصراع.[4]

وأن المكانة فيها موروثة وليست مكتسبة، فظروف الحياة على حسب "ريد فيلد" تقتضي وجود تشابه لدى الفلاحين في نظرتهم إلى الحياة.[5]

5-5-المتصل الريفي–الحضري: وتستند فكرة المتصل الريفي الحضري من الناحية النظرية إلى افتراضين أساسيين: الأول هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنتظم من الريفية إلى الحضرية وفقا لعدد من الخصائص أهمها ازدياد حجم المجتمع بشريا وعمرانيا، والثاني يرى أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات وأنماط السلوك.[6] وأهم الانتقادات الموجهة لفكرة المتصل الريفي –الحضري. أنه لم يعد من الممكن القول بوجود متصل حضري ذي بعد

---

[1] **علياء شكري ومحمد الجوهري:** علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص180.

[2] **محمد الجوهري وآخرون**، المرجع السابق، ص147.

[3] **أحمد محمد نبيل جامع**، المرجع السابق، ص74.

[4] **علياء حبيب وآخرون**، المرجع السابق، ص80.

[5] **أحمد غريب السيد، عبد المعطي عبد الباسط:** علم الاجتماع الريفي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص65.

[6] **محمد الجوهري وآخرون**، المرجع السابق، ص160.

واحد، بعد أن أثبتت بحوث ودراسات أخرى أن السمات المذكورة من قبل لا تتوفر مجتمعة في جميع الأحوال، أي أنها تحققت بالنسبة لبعض الخصائص السكانية دون البعض الآخر.[1]

فالنموذج الحضري أو الريفي يبدو كم هو صعب فهم محدداته إن اعتمد على فكرة المتصل الريفي الحضري.[2]

6- مؤسسات ومنظمات تنمية المجتمع الريفي المحلي: تعتبر عملية تنمية المجتمع الريفي المحلي عملية دينامية متجددة تمر بمراحل متعاقبة وكل مرحلة منها تقوم في إطار المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع.

والمؤسسات هي القوالب التي ينظم فيها الناس شؤونهم في علاقاتهم بعضهم مع بعض والمؤسسة جهاز عمل، وأجهزة العمل تشتمل على التركيبات والنظم، التي تكفل القدرة على العمل ممثلة في صورة وكالات أو منظمات، والمكاتب والإدارات مؤسسات من هذا النوع، وكذلك المدارس والسجون والمستشفيات والبنوك وأجهزة العمل تشتمل كذلك أدوات التجهيز والتوزيع، التي تؤدي مهام محددة أو التي عن طريقها يتم مراقبة أو تعزيز أصناف معينة من الوظائف، وأجهزة المحاسبة والميزانية تعتبر مؤسسات بهذا المعنى، وكذلك الأجهزة الخاصة بتقديم القروض للمقاولين، وتقديم الأسمدة والتقاوي والمياه للفلاحين، ويدخل في باب المؤسسات جميع الأنماط الاقتصادية وأنماط السلوك الاجتماعي المقبول والمرعية[3].

ولقد تعددت المؤسسات والمنظمات التي تحقق أهداف تخطيطية وتنسيقية وتدعيمية للعمل الإنمائي بالريف. سواء كانت هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية، أو تطوعية أو شعبية بمستوياتها المختلفة المحلية والقومية.

وتتمثل أهم المؤسسات والمنظمات ذات الطبيعة التنموية في:

أولا: المراكز الاجتماعية: تعد المراكز الاجتماعية من أول المؤسسات والمنظمات التي وجدت في المجتمعات الريفية، وقد حدد مهمة هذه المراكز الاجتماعية في:

– العمل على النهوض بمختلف نواحي الحياة الاجتماعية في القرية، ومعالجة مشاكل الريف الاقتصادية والصحية والتعليمية والترويحية، حيث يضم المركز مجموعة من الخدمات المتنوعة التي يحتاجها الريف (دار للخدمات الاجتماعية، وعيادة طبية ودار لرعاية الأطفال والأم ودار للمسنين).

– إحداث تغيير اجتماعي في الأفراد بإحداث تغيير في اتجاهاتهم وقيمهم وأفكارهم وسلوكهم عن طريق عملية التعلم، التي يمر فيها هؤلاء الأفراد.

– المرونة في التخطيط والتنفيذ للبرامج بما يتماشى مع مشكلات كل مجتمع محلي، وظروفه وإمكانياته حيث أن جميع برامج النهوض بالمجتمع المحلي يجب أن تنمو نتيجة حاجة البيئة نفسها وطبيعتها ورغبات الناس.

ثانيا: جمعيات تنمية المجتمع الريفي: تعتبر جمعيات تنمية المجتمع المحلي في الريف هي القاعدة الانطلاق للنهوض بالمجتمع الريفي باعتبارها منظمة قاعدية، تعمل على تحقيق التطور فيه كمنظمة أهلية ينشئها الأهالي في مجتمعهم، نتيجة لشعورهم بأنها الوسيلة المناسبة لمواجهة ما يعانونه من احتياجات وما يواجهونه من مشكلات، عن طريق توحيد الجهود الذاتية للأهالي مع جهود المنظمات الحكومية وتتميز بأنها:

---

[1] **محمد الجوهري وآخرون**، المرجع السابق، ص161.

[2] **عبد الحميد بوقصاص**، المرجع السابق، ص223.

[3] **جورج ف. فانت**: إدارة التنمية مفهومها وأهدافها ووسائلها، ترجمة: منير لبس موسى، دار المعارف، القاهرة، 1979، ص 23.

– تقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية وبعض الخدمات الاقتصادية التي يحتاجها الريف بالتعاون والتكامل مع الأجهزة الحكومية وفي إطار سياسة الدولة.

– أن هذه الجمعيات تعتمد على أعضائها من المتطوعين من أهل القرية والذين يعملون دون قصد أي ربح مادي يحصلون عليه مقابل عملهم، وهم بصفتهم هذه يحرصون على تحقيق رسالة الجمعية باعتبارهم المستفيدين إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة من خدمتها.

– تتولى هذه الجمعيات دراسة مشكلات واحتياجات المجتمع المحلي الريفي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنظيم الجهود الشعبية وإيجاد الحلول الذاتية لما يصادف القرية من مشكلات مستفيدة من الإمكانيات المتاحة لها، وهي تعمل على زيادة دخل الأسرة الريفية عن طريق المشروعات الزراعية واستغلال الثروة الحيوانية ومشروعات الأسر المنتجة[1].

7- مشروعات وهيئات تنمية المجتمع الريفي المحلي:

7-1- مشروعات تنمية المجتمع الريفي: لقد سجلت برامج تنمية المجتمعات الريفية المحلية في العديد من الدول النامية والجزائر من بينها نشاطا ملحوظا في إقامة مشروعات محلية تستهدف إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية في المجتمع المحلي، ومن أهم هذه المشروعات.

أولا: مشروع رائدات التنمية الريفية: يجب مساهمة النساء في التنمية في العالم الريفي، ففي كل جهد للتنمية يجب السعي لإشراك قوى المجتمع كلها بشكل حثيث.

وتشكل النساء الريفيات **50 %**من مجموع القوى الاجتماعية، وإذا لم يتم تعبئتهن وإشراكهن فلا يمكن لهن أن يكن سوى كابح للتنمية، ومن جهة أخرى فإن الحق في التنمية هو حق كوني، غير قابل للتصرف ينبغي أن يقوم على العدل والإنصاف، بمكافحة أصناف التفاوت خاصة منه التفاوت القائم على الجنس.

إن التفاوت بين التقليد والبحث عن أنشطة جديدة ضمن الوسط الريفي يمس النساء بشكل خاص فاندماج النساء اقتصاديا كان دائما يتعلق بأنشطة مرتبطة باستغلال ألفلاحي، أو بعض النشاطات الحرفية التي عرفت انكماشا بطيئا ومتواصلا.

ويهدف مشروع رائدات التنمية الريفية إلى:

– إدماج المرأة الريفية في المجتمع المحلي وإسهامها في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي له.

– تدريبها على المهارات وتزويدها بالمعلومات اللازمة لتقوية الأسرة ورعاية الأطفال وتحسين الظروف الصحية والغذائية، ورفع المستوى التعليمي بين أبناء الريف[2].

– إتاحة الفرص لظهور قيادات نسائية من الرائدات، كما أن الرائدات تساعد على التعرف على القيادات غير الرسمية ذات التأثير الفعال من نساء القرية، مما يساعد على إنجاح مشروعات النهضة بالمستوى الاجتماعي والصحي والاقتصادي للأسرة بالريف.

ثانيا: مشروع الأسرة المنتجة: يهدف هذا المشروع إلى مساعدة الأسرة للتغلب على المشكلات الاقتصادية التي تواجهها بتبني برنامج خاص بدأت جذوره بالصناعات المنزلية والريفية بالمراكز الاجتماعية.

---

[1] **محمد عبد الفتاح محمد**، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، المرجع السابق، ص ص ص 97، 102، 103.

[2] **غريب محمد سيد أحمد**، المرجع السابق، ص 379.

ويستهدف المشروع توفير فرص عمل للقادرين من أفراد الأسرة، وتحويل الخامات البيئية المحلية الزراعية إلى منتجات صناعية لها قيمتها المادية، والعمل على رفع قيم المنتجات الريفية الموجودة نتيجة لما يناسبها من عون مادي وإرشاد فني حتى يمكن الاستفادة منها في رفع مستوى دخل الأسرة.

ثالثا: مشروع الصناعات البيئية الريفية: تعني برامج تنمية المجتمعات الريفية المحلية في كثير من الدول النامية، بالنهوض بالصناعات الريفية وزيادة حجم الإنتاج فيها لرفع المستوى لأهل الريف.

وهذا المشروع يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- إيجاد فرص عمل جديدة دون تحمل الدولة أعباء مالية أو عملات حرة كما هو الحال في الصناعات الكبرى.
- الحد من البطالة المقنعة والموسمية في الريف.
- استغلال الخامات المتوفرة في البيئة استغلالا اقتصاديا.
- تطوير الصناعات البيئية مع الاحتفاظ بقيمتها من حيث هي منتج اقتصادي تتميز به البيئة ومرتبطا بها.

وقد حددت الفئات التي يخدمها المشروع بالأسر محدودة الدخل والراغبة في زيادة دخلهم والأسر التي لدى أفرادها حرفة ولكنها تحت سيطرة الوسطاء وتنشد الاشتغال لحسابها، أو الأسر ذات القدرة المالية التي تعاني الفراغ وترغب في عمل مثمر، والمستفيدين من الضمان الاجتماعي والمؤهلين مهنيا من ذوي العاهات، ومن توافق عليهم اللجنة الاستشارية للمشروع بالمحافظة.

وتستفيد هذه الفئات من الخدمات التي يوفرها المشروع من إرشاد وتوجيه فني وتقديم الرسوم والتصميمات الحديثة والمبتكرة الملائمة لكل صناعة، وإقامة المعارض لتصريف المنتجات.

رابعا: الأندية الريفية: يعتبر النادي الريفي مؤسسة تربوية تنشأ في القرية وتهدف إلى تكوين جيل رياضي من الفلاحين وتساعد على قضاء وقت فراغهم فيما يعود عليهم بالنفع صحيا واجتماعيا ويهدف إلى:

- نشر الألعاب الرياضية المختلفة، وشغل أوقات فراغهم وخاصة في المواسم التي يقل العمل فيها بممارسة بعض الهوايات المحببة كالموسيقى والتمثيل.
- تدريب شباب القرية على خدمة أنفسهم وحل بعض مشكلاتهم وذلك من خلال تدريبهم على الطرق المحسنة في الزراعة، وتربية الحيوان مع تنفيذها عمليا.
- رفع المستوى الثقافي والصحي بين الفلاحين من خلال المحاضرات والندوات وعرض الأشرطة السينمائية.[1]

7- 2- هيئات تنمية المجتمع الريفي المحلي: تتحقق أهداف ومشروعات وبرامج التنمية الاجتماعية عن طريق بعض الأجهزة والهيئات التي تم إنشاؤها في المجتمعات على اختلاف مستوياتها حيث تقوم الحكومات في المجتمعات النامية مشروعاتها وبرامجها عن طريق هيئات حكومية أو غير حكومية أو عن طريق الاثنين معا.

وتختلف هيئات التنمية باختلاف فلسفتها وبرامجها، ورغم هذا الاختلاف إلا أنه يمكن حصر هذا النوع من الهيئات في الآتي:

- هيئات تركز اهتمامها على التنمية الاجتماعية فتتجه للعمل على مساعدة المجتمع لكي يفكر ويخطط بنفسه، فهي لا ترتكز على العمل دائما وإنما تهتم بالطريقة التي يستخدمها أفراد المجتمع للتنمية.

[1] **محمد عبد الفتاح محمد**، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، المرجع السابق، ص ص84، 87.

– هيئات تتجه للعمل بالمجتمع ككل أو مع بعض جماعاته لتقوية الشعور بحاجات المجتمع ومشاكله وتخطيط مشروع من مشروعات التنمية يعمل على تنفيذه كمشروع تعليم الكبار مثلا (محو الأمية).

– هيئات تعمل في مجال الخدمات التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع كالخدمات الصحية والتعليمية والخدمة الاجتماعية للفئات الخاصة من أفراد المجتمع فتتولى تنفيذها.

– هيئات تعمل معا في مشروع متكامل بحيث عمل إحداها يكمل الآخر في مجالات مختلفة، وتتولى كل هيئة وضع خطة عملها وبرامج تنفيذ الخطة بطريقة محددة وواضحة، على أساس تعاون الهيئات بينها لمنع التكرار وازدواج الخدمات (أي بمعنى التكامل بين الهيئات يؤدي إلى مشروع تنموي متناسق وكفيل بتحقيق التنمية الشاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا)[1].

وتعمل هذه الهيئات مجتمعة وفق مبادئ عامة أهمها:

* أن تعلن كل هيئة في بدء وجودها بالمجتمع عن صدق نيتها لأفراد المجتمع الذين سوف تعمل معهم و لهم .

* الاتفاق على التغيير المطلوب إحداثه للقضاء على التعرض بين ما تفكر فيه الهيئة من احتياجات المجتمع وما يريد المجتمع ذاته، بمعنى العمل على توفير احتياجات المجتمع وليس ما تريد الهيئة تحقيقه.

* أن تعمل الهيئة عن الدور الذي سوف تقوم به وبرنامج عملها حيث يتأثر نجاح الهيئة أو فشلها باتجاهات أفراد المجتمع نحوها، وكذلك سياسة الهيئة وسلوك العاملين بها.

* أن تراعي الهيئة في عملها الاستفادة بخبرة أفراد المجتمع المحلي[2].

* وهناك خطوات هامة تبدأ بها هيئات التنمية عملها خاصة في المجتمع المحلي قبل تخطيط المشروعات ووضع البرامج:

* إجراء مسح شامل للمجتمع للتعرف على السكان والقيادات المحلية والقوى العاملة وموارد المجتمع الطبيعية، والعادات والتقاليد والقيم السائدة التي تواجه سلوكهم والتي تعوق التنمية والتغيير.

* التعرف على الأساليب التي يستخدمها أفراد المجتمع في تحقيق أهدافهم، وتهيئة الظروف المناسبة التي تعمل فيها الهيئة.

* تحديد وضبط الاحتياجات والبدء بأهمها بالنسبة لأفراد المجتمع.

* القيام بعملية تمهيد للمشروعات والبرامج إذ أن نجاح أي مشروع يتوقف على مدى فهم أفراد المجتمع له واستعداده لتقبله.

* اختيار العاملين المدربين (المختصين في مجال التنمية ولا سيما الأخصائيين)، والبدء بتنفيذ المشروع والاحتكاك المباشر بموارد المجتمع.[3]

ويمكن حصر الدور الذي تقوم به هيئات التنمية في المجتمع فيما يلي:

✓ إثارة الوعي لدى أفراد المجتمع، لتحديد حاجاتهم وحينئذ تساعدهم على الحصول على مواردهم وتزويدهم كذلك بالمهارة والخبرة التي يحتاجون إليها.

---

[1] **محمد شفيق**، المرجع السابق، ص 104.

[2] المرجع نفسه، ص 105.

[3] **أحمد مصطفى خاطر**، تنمية المجتمعات المحلية (نموذج للمشاركة في إطار ثقافة المجتمع) ، المرجع السابق، ص 90.

✓ العمل على الوصول بالمجتمع إلى المستوى الذي يشعر فيه أفراده بالرضا والارتباط به بدلا من الهجرة ومدهم بالمعلومات والأفكار الجديدة وتدريبهم على عدم التسرع في الاختيار.

✓ مساعدة أفراد المجتمع على التكيف مع الظروف الجديدة الناتجة عن التغيير وكذلك قيادات جديدة متطورة للمساعدة في تغيير اتجاهات أفراد المجتمع نحو التغيير وتقبل الحياة الجديدة.

✓ تخطيط وتنفيذ المشروعات التي تناسب وحاجات المجتمع الفعلية، بحيث يمكن أن يساهم فيها أفراد المجتمع بجميع فئاته.

✓ تعمل كل هيئة بطريقة مباشرة وغير مباشرة على التأثير في أفراد المجتمع عن طريق تنفيذ مشروعات جديدة على ألا تفرض عليهم فرضا، ولا يؤدي ذلك إلى حدوث صراع لمقاومة التغيير فليس في إمكان أي هيئة أي تغير قيم أفراد المجتمع ولكن من الممكن أن تهيئ السبيل لحدوث ذلك.

✓ تقوم هيئات التنمية بتعليم أفراد المجتمع كيف يعملون من أجل أنفسهم وتزويدهم بالمساعدات والتوجيهات الفنية والآلات والأدوات التي يحتاجون إليها[1].

8- القواعد الرئيسية لتنمية المجتمع الريفي المحلي: تعتبر التنمية الاجتماعية للمجتمعات الريفية المحلية إحدى الظواهر الهامة التي تميز عالمنا الحديث وخاصة الدول النامية أو بلاد العالم الثالث، وتمثل التنمية الاجتماعية إحدى الوسائل الهامة التي تعتبر تطبيقا لنتائج البحوث الاجتماعية، والتي تهدف لحل مشاكل المجتمعات الريفية والنهوض بمستوى معيشتها.[2]

وتعتمد تنمية المجتمعات الريفية المحلية على فضل ترابط نوعين من القوى التي تؤدي إلى الرفاهية الإنسانية، والتي لا يمكن لأحدهما أن تقوم بالعمل دون الأخرى وهما:

– القدرة على التعاون مع الآخرين ومساعدة الذات، والقدرة على اكتساب وتبني طرق الحياة الجديدة، حيث أن هذه القدرات توجد كامنة في كل جماعة إنسانية، وتتمثل مهمة عملية تنمية المجتمعات المحلية في تنشيط ودفع هذه القدرات ووضعها موضع التنفيذ الواقعي.

– مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأجهزة الموجودة في كل مجال اجتماعي أو اقتصادي والمستمدة من الخبرات العالمية، والمستعملة عمليا والتي يمكن الحصول عليها من الحكومات أو الهيئات العالمية.

وبالرغم من أن تنمية المجتمعات الريفية المحلية ظاهرة حديثة العهد، إلا أنه يوجد بعض السمات الحديثة التي تميز هذه العملية في الوقت الحاضر تنحصر فيما يلي:

* ظهور بعض البرامج المساعدة مثل برامج الأمم المتحدة، وتلك التي تقوم بها الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

* بدء شمول نطاق تنمية المجتمعات المحلية على كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبيئية الشاملة.

* الاهتمام بالحياة الاجتماعية في المجتمع ككل، وذلك عكس النظرة التقسيمية لهذه الحياة كما يحدث في الاهتمام بفرع التعليم أو بفرع الصحة أو الرفاهية الاجتماعية أو الصناعية...إلخ.

* تنظيم برامج وطنية وقومية لتنمية المجتمعات المحلية.

---

[1] **محمد شفيق**، المرجع السابق، ص 106.

[2] **أحمد محمد نبيل جامع**، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية: السكان الريفيون والبطالة، (استخلص هذا المبحث من كتاب علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، 2010، الباب الرابع) دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2011، ص 1، 2)

* الاهتمام بتكامل وترابط التخصصات المختلفة في تنمية المجتمعات المحلية.

* استخدام عاملين قرويين مدربين لتحقيق أهداف متعددة ومختلفة، وقد يطلق على هؤلاء العمال الرواد الريفيين.

ولقد تبلورت القواعد الرئيسية لتنمية المجتمع الريفي المحلي من خلال الخبرة العملية التي مرت بها الفروع الدراسية المختلفة مثل الصحة العامة والإرشاد الزراعي والتعاونيات والاقتصاد المنزلي والتعليم والخدمة الاجتماعية[1].

ولقد أدى كل من هذه الفروع إلى المساهمة بقسط من المعرفة في فن التعامل مع سكان المجتمعات الريفية المحلية.

ولقد أشارت الخبرة في كل المستويات المحلية والإقليمية والقومية. هذا وقد ورد في أحد تقارير هيئة الأمم المتحدة[2].

إن برامج التنمية الاجتماعية الناجحة تهتم وتركز على كل من العناصر الأساسية التالية:

* إمكانية تحسين البيئة المحلية عن طريق مجهودات غير مترابطة في ميادين النهوض المختلفة. إلا أن النهوض المتوازن بالمجتمع المحلي يتطلب عملا منسقا وبرامج وحيدة الغرض كوحدة صحية. أو مدرسية أو جمعية زراعية... ولا شك أن وجود هذه البرامج غير المترابطة يفيد المجتمع فيدخل به بعض التحسينات، ويلاحظ أن نتائج هذه البرامج الوحيدة بالريف يكون في العادة محدودة أولا بنقاش مع المجهودات المبذولة، ولذا هناك ضرورة تدعونا إلى التوسع في البرامج وأغراضها، وتحويلها إلى برامج عديدة الأغراض حتى تحقق تأثيرا أكبر ونفعا أكثر مما هي عليه[3].

وهذا يعني أن برامج التنمية الاجتماعية يجب أن تشمل على تحسينات في كل من مجالات الصحة العامة والإرشاد الزراعي والتعاونيات والاقتصاد المنزلي والخدمة الاجتماعية والإصلاح البيئي[4].

* يجب أن تتلاءم أنواع الأنشطة المختلفة مع الاحتياجات الرئيسية لسكان المجتمع الريفي المحلي، ومن ثم فيجب أن تهدف المشاريع الأولى من برامج تنمية المجتمعات المحلية حقا إلى إشباع الاحتياجات التي يعبر عنها سكان هذه المجتمعات، والنابعة من واقع إحساساتهم وغير المملاة عليهم[5].

* يجب أن نضع في الاعتبارات تغير اتجاهات سكان المجتمعات الريفية المحلية، وتغير نظرتهم إلى المشاريع المختلفة لبرنامج التنمية الاجتماعية يعتبر من الأهمية بمكان، تتعادل مع تلك الأهمية الخاصة بتحقيق الأهداف والمشاريع المادية خلال الخطوات الأولى من برنامج التنمية، ومن ثم فيمثل تغيير الاتجاهات الخطوة الأولى والضرورية لتغير العمل الظاهر أو السلوك، إذ يقول "جورج هربرت ميد" أن الاتجاه ما هو إلا عمل كامن أو بداية للعمل الظاهر، وعلى ذلك فإذا أردنا أن نخلق عملا أو سلوكا اجتماعيا جديدا يقوم به سكان المجتمعات الريفية المحلية، ويمثل تنفيذا لمشاريع التنمية الاجتماعية فلابد من إيجاد بداية هذا العمل، أي لابد من إيجاد اتجاه يتناسب مع هذا العمل التنموي الاجتماعي الجديد.[6]

فإيقاظ الشعور بين أفراد المجتمع بأن تحسين أحوالهم إنما يكون أولا عن طريق جهودهم، وأن باعتمادهم على أنفسهم يمكن لهم أن يطمئنوا دائما على التقدم المستمر، تلك الاتجاهات الجديدة بين أفراد المجتمع لها أهمية كبرى كهدف

---

[1] **أحمد محمد نبيل جامع**، المرجع السابق، ص 3.

[2] المرجع نفسه، ص3.

[3] **محمد عبد الفتاح مجمد عبد الله**، المرجع السابق، ص99.

[4] **أحمد محمد نبيل جامع**، المرجع السابق، ص3.

[5] المرجع نفسه، ص3.

[6] المرجع نفسه، ص4.

أساسي للنهوض بالمجتمع الريفي المحلي، حيث يزيد من ثقتهم في أنفسهم وفي إحساسهم بقوتهم، خاصة إذا ما أدركنا المشاعر والاتجاهات السلبية التي تركها الاستعمار في نفوس أفراد المجتمع.

فعملية النهوض بالمجتمع المحلي يمكن أن تصبح متجددة حية، لو نجحت في اجتذاب مساهمة الأهالي وتدريب القيادة المحلية على أن إنهاض الحماسة المحلية على العموم، لا تكون كافية في العادة ما لم تدعمه نتائج عملية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.[1]

* يجب أن تهدف عملية تنمية المجتمعات الريفية المحلية تنشيط وزيادة اشتراك سكان هذه المجتمعات في برامج وأعمال التنمية، وكذلك استهداف زيادة فاعلية الأشكال الموجودة في النظم السياسية، وإيجاد نظام أو إدارة محلية ذات كفاءة عالية حيث لا توجد مثل هذه الإدارات[2].

فأحد الأهداف الهامة البعيدة المدى في التنمية المحلية، هو العمل على مساعدة أهل الريف المنعزلين ليكونوا مواطنين نافعين يسهمون بطريقة ديمقراطية في شؤون مجتمعهم، فإسهام الأهالي في برامج التنمية سواء في التفكير فيها أو تنفيذها أو تمويلها أو حتى الاستفادة من خدماتها، إنما هو بالدرجة الأولى تدريب لهم وفرصة لإكسابهم خبرات ومهارات أساسية يحتاجون إليها، وهو بالتالي إعداد أساسي للوصول إلى نظام الحكومات المحلية المستنيرة[3].

* من الأهداف الأساسية لأي برنامج لتنمية المجتمع الريفي المحلي، هو اكتشاف القادة المحليين وتشجيعهم وتدريبهم، حيث أنه من غير المتصور أن تتحمل الحكومات الأعباء المالية لإدارة عمليات وبرامج التنمية المحلية عن طريق موظفيها وحدهم، بل من الضروري الاعتماد على القيادات المحلية كضرورة فنية ومالية[4].

يجب اعتبار كل من اكتشاف القادة المحليين وتشجيعهم وتدريبهم من الأهداف الأساسية لأي مشروع يختص بتنمية المجتمعات الريفية المحلية[5].

* الاعتماد المتزايد على إشراك النساء والشباب في برامج التنمية الاجتماعية، يزيد من فاعلية هذه البرامج وينشئها على أساس أعرض وأعم، ويهيئ لها الفرصة للتوسع المستقبلي طويل المدى[6].

* يجب أن تقوم الحكومات بإمداد التنمية بالمساعدات اللازمة دون احتضانها كلية حق تكتمل حيوية وفاعلية هذه البرامج[7].

* يجب الاستعانة بالموارد المتوفرة في المنظمات التطوعية الأهلية في برامج تنمية المجتمع الريفي المحلي، على المستويات المحلية والقومية والدولية، مع التسليم بأنه يمكن للحكومات ضمان استمرار برامج التنمية المحلية والتوسع فيها، فإن الحماسة التطوعية المتعاونة في برامج التنمية.[8]

---

[1] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص ص99-100.

[2] **أحمد محمد نبيل جامع**، المرجع السابق، ص4.

[3] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص100.

[4] المرجع نفسه، ص101.

[5] **أحمد محمد نبيل جامع**، المرجع السابق، ص4.

[6] المرجع نفسه، ص4.

[7] المرجع نفسه، ص4

[8] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص101.

يجب استغلال ثروات وإمكانات المنظمات الأهلية باستعداداتها وطاقاتها الكاملة في برامج تنمية المجتمعات الريفية المحلية على المستوى المحلي والقومي والعالمي.[1]

* يتطلب تطبيق برامج التنمية الاجتماعية على نطاق قوى، إشباع سياسة متناسقة متكاملة وترتيبات خاصة وتعيين وتدريب العاملين بهذه البرامج، وتوجيه الثروات المحلية القومية وتنظيم البحوث والتجارب لزيادة فاعلية هذه البرامج.[2]

* ينبغي أن تسير التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على المستوى المحلي في خطوط متوازنة مع المستوى القومي، فإن المجتمعات المحلية لا يمكنها حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمعزل عن الدولة، فهي تعتمد في كثير من الأمور على ما جاورها من المجتمعات وعلى المنطقة والمحافظة والدولة، فالعون المتبادل بين هذه الأجزاء هام بالنسبة لهذا المنهج من الإصلاح، وبالنسبة للدولة أيضا، فكثير من مشاكل الحياة الريفية مثل إصلاح الأراضي واستخدام الطاقة الكهربائية وتحسين المسكن الريفي، لا يمكن حلها إلا ببرامج شاملة على المستوى القومي.[3]

9- خطوات تنمية المجتمعات الريفية المحلية: بناء على خبرات البلدان النامية يمكن تلخيص خطوات تنمية المجتمعات المحلية فيما يلي، ولكن يجب معرفة أن هذه الخطوات ليست جامدة إذ أنها مرنة، تختلف في تطبيقها باختلاف ظروف المجتمعات المحلية الفردية.

9-1-التعرف على الاحتياجات الرئيسية العامة: الخطوة الأولى في تنمية المجتمعات المحلية هي المناقشة التسلسلية للاحتياجات الرئيسية العامة التي يستمر بها أعضاء مجتمع محلي معين، ومن المعروف أن المناقشة غير الانتظامية للموضوعات المختلفة تحدث باستمرار بين الأشخاص والعائلات الذين يعيشون في هذه المجتمعات.

ولكن مثل هذه المناقشة لا تختلف في جوهرها كثيرا عن كونها إشاعات أو شكاوى مختلفة، ولكنه من خلال المناقشة الانتظامية وحتى من خلال تلك القائمة بين أفراد أو عائلات قلائل، نجد أنه من الممكن أن تفحص الحاجات الإنسانية الرئيسية بنظرة واقعية موضوعية، ولا يمكن الحصول على هذه المناقشة الانتظامية المفيدة كما أشرنا من قبل إلا إذا علم القرويون أن جهودهم الشخصية المنظمة سوف تنال حظا مناسبا من المساعدة الحكومية.

وتعتبر تلك الخطوة البسيطة المبدئية ضرورية للغاية، ولا يمكن أن تتم في حالة القرى التي توكل فيها التنمية الاجتماعية على مجالس قروية أو أجهزة قروية أخرى أنشئت بالقانون أو بالأوامر لغرض التنمية الاجتماعية، مثلما يحدث في بعض البلدان النامية التي تحاول أن تبدأ برامج لتنمية المجتمعات المحلية، وكذلك لا تتم هذه الخطوة أيضا إذا ما كان القائمون بعملية التنمية يتمثلون في هيئات فنية أو منظمات خاصة دعيت بواسطة رئيس القرية أو عمدتها.

وأخيرا نجد أن برامج التنمية الاجتماعية الناجحة في عديد من البلاد النامية تنطوي على تقديم الأشخاص الذين يسهمون في إنشاء هذا النوع من المناقشة الانتظامية بين القرويين، وكذلك تقوم هذه البرامج بإمداد المساعدات الفنية والمادية اللازمة لتنظيم وإنجاز الجهود الذاتية لهؤلاء القرويين.

9-2- التخطيط المنظم لتنفيذ المشروع: وهنا يجب أن يكون تنفيذ هذا المشروع في طاقة الجهود الذاتية للمجتمع المحلي، فقد يفكر سكان مجتمع ما في أن أهم احتياج لهم هو قناة للري، ولكن في نفس الوقت نجد أن هذه القناة لا يمكن الحصول عليها إلا ببناء سد عظيم على بعد أكثر من **100** كيلو متر من المنطقة التي يقع فيها هذا المجتمع، فبالطبع مثل هذا المشروع لا يمكن تنفيذه حيث أنه يمثل عملا كبيرا على مستوى الدولة.

---

[1] **أحمد محمد نبيل جامع**، المرجع السابق، ص4.

[2] **أحمد محمد نبيل جامع**، المرجع السابق، ص4.

[3] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص101.

ويؤدي التخطيط المنظم للجهود الذاتية في مجتمع معين، إلى اختيار نوع المشروع الأول الذي سوف يؤدي إلى دفع القوى البشرية، وخلق الدافع ألابتكاري لسكان هذا المجتمع، ويتحقق هذا عند اختيار مشروع سهل التنفيذ ملموس الفائدة وسريع في إنتاجه.

ويؤدي هذا التخطيط المنتظم أيضا إلى إيمان الأشخاص بمثل هذا المشروع، وإلى اكتشاف المواهب التي سوف يقتضيها تنفيذه، وإلى تحديد الموارد والأموال اللازمة لذلك، وكذلك يؤدي هذا التخطيط المنظم إلى خلق تفكير يتصف بالمسؤولية والواقعية حول ما يجب أن يكون وما يمكن عمله.

وتعتبر هذه الخطوة في غاية من الأهمية، وذلك إذا ما أردنا إقامة تنمية اجتماعية حقة حيث نجد أنه في بعض البلاد تتدخل الحكومات في عديد من المشاريع التي يحدث إنشاؤها بواسطة هيئات أو منظمات خاصة، وتبدأ هذه الحكومات في تشغيل عدد كبير من القرويين في هذه المشاريع.

وهنا لا يمكن القول بأن ما يحدث هنا من تحسينات اجتماعية ينبع من دوافع القرويين أنفسهم إذ أنه في الحقيقة يجب أن يكون من أهم أهداف التنمية الاجتماعية، هو خلق المسؤولية وصفات المبادرة والثقة بالنفس بين الجماعات العامة بالمجتمع المحلي.

9-3- التنفيذ: والخطوة الثالثة في تنمية المجتمعات المحلية تتمثل في دفع وتشغيل القوى والطاقات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الكامن منها والظاهر.

والمعروف كما أشرنا إلى ذلك من قبل، أنه بمجرد أن تبدأ فئة منظمة عملها في مشروع معين ويؤدي إتمامه إلى كسب المجتمع كله ورضائه بصفة عاجلة، نجد أن سكان المجتمع الآخرين الذين لم يشتركوا بصفة إيجابية في المشروع، أو الذين كانوا يشكون في نجاحه، يبدؤون في الاشتراك مع هذه الفئة المنظمة في إتمام هذا المشروع والقيام بمشاريع تحسينية أخرى.

9-4- وضع الأساس لاستمرار تنمية المجتمعات المحلية: تتمثل هذه الخطوة في خلق الرغبة والطموح بين سكان المجتمع المحلي للقيام بمزيد من مشاريع التنمية الاجتماعية، وتحسين مرافق هذه المجتمعات، فبدون تنفيذ هذه الخطوة سيظل العالم كله والعالم الثالث خاصة مواجها بهذه المشكلة الأزلية، وهي الروح المحافظة للقرويين وعدم اتسامهم بالمبادرة والرغبة في إنشاء مشاريع التنمية الاجتماعية، ونجد في الواقع أن معظم المنظمات القائمة بمشاريع التحسين والتنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية لا تقوم بهذه الخطوة، وخاصة المنظمات غير النابعة من نشاط سكان المجتمع المحلي نفسه، وعلى أية حال يمكننا القول أن المنظمات أو الجماعات القائمة بتنمية المجتمعات المحلية والنابعة من سكان المجتمع أنفسهم، والتي تتبع في أعمالها الخطوات المذكورة سابقا لها من المقومات ما يجعلها تقوم بتنفيذ هذه الخطوة الرابعة التي نتحدث عنها الآن.

فمثلا: نجد من الناحية الطبيعية أو الجغرافية أو الإيكولوجية أن أعضاء هذه المنظمات أو الجماعات ونتيجة للمناقشات التي جرت في الخطوة الأولى، يصبحون على علم بالاحتياجات الأخرى التي تلزم المجتمع المحلي، كما نجد أنهم يكتسبون خبرة وقدرة على تحقيق هذه الحاجات الأخرى التي تلزم المجتمع المحلي، كما أنه يكتسبون روحا معنوية عالية يمكن تسميتها بالثقة من رغبة هذه المنظمات في القيام بمزيد من مشاريع التنمية الناجحة، لتحقيق المزيد من هذا الفخر الجماعي والروح المعنوية المالية اللذان يعتبران بمثابة القوة الرابطة لهذه المنظمات الناجحة.[1]

[1] **أحمد محمد نبيل جامع**، المرجع السابق، ص7، 8، 9، 10.

II- التنمية في المجتمع الريفي الجزائري:

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية، فمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهي تعمل على تحسين حياة سكان الريف وتطويره، وسنحاول من خلال هذا العنصر أن نعرف خصائص المجتمع الريفي الجزائري وأن نقدم صورة عن السياسات التنموية التي طبقتها الجزائر في إطار التنمية الريفية خلال فترات زمنية متعاقبة، ليتبين لنا وضعية وحياة المجتمع الريفي الجزائري، ونوعية وطبيعة وعدد الاستراتيجيات التنموية المطبقة.

1- خصائص المجتمع الريفي الجزائري:

1-1- خصائص المجتمع:

أولا: حجم المجتمع: المتتبع للواقع التاريخي للريف الجزائري يدرك مباشرة أنه مر بحقب زمنية بارزة ومؤثرة، وفي آن واحد كانت مواكبة للمراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري ككل، نبدأ بالمرحلة المؤلمة التي عاشها الشعب الجزائري تحت السيطرة الفرنسية، أو بالأصح يمكن أن نقول أنه عانى من ويلاتها الأغلبية الريفية والأقلية الحضرية، لأنه إذا عدنا إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر وبالضبط سنة **1830**م نجد أن نسبة سكان الريف بلغت آنذاك 95% من مجموع السكان، الذين قدر عددهم آنذاك بحوالي ثلاثة ملايين نسمة.[1]

وفي ضل الظروف الصعبة التي كان يعيشها سكان الريف في تلك الفترة، اضطروا إلى الهجرة خارج الوطن بحثا عن العمل في أوربا أو هجرة داخلية اتجاه المدن، وقد بدأت قبل عام 1954، غير أنها ازدادت مع الحرب، حيث رفض العديد من الفلاحين اللاجئين.... العودة إلى أراضيهم وفلاحتها.[2]

وهكذا بدأ سكان الريف في تناقص مستمر وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): يبين تطور عدد السكان

السنة	العدد الإجمالي للسكان الجزائريين	نسبة سكان الريف
1856	2.307.349	---
1866	2.652.072	---
1876	2.462.935	---
1886	3.287.000	**%**92
1906	4.046.000	**%**90
1926	4.6.15.700	**%**87
1931	5.026.300	**%**80
1936	5.570.100	**%**84
1948	6.660.000	**%**80
1954	7.840.000	**%**80
1959	8.850.000	**%**77

المصدر: محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص81.

[1] **محمد السويدي**، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص80.

[2] **عبد القادر جغلول:** تاريخ الجزائر الحديث، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 1983، ص ص225، 226.

الجدول رقم(07): يبين عدد السكان الإجمالي وتراجع نسبة سكان الريف خلال الفترة 1960-2010.

السنة	1960	1970	1987	1998	2008	2010
مجموع السكان ألف نسمة	**10.800**	**13746**	**23051**	**29113**	**34080**	**35635**
سكان الحضر ألف نسمة	**3288**	**5430**	**11420**	**16964**	**22471**	**22515**
سكان الريف ألف نسمة	**7512**	**8316**	**11631**	**12149**	**11609**	**13120**
نسبة سكان الريف %	%70	%60	%50.46	%41.73	%34.06	%32

المصدر: رشيد بن أيوب، الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، 2009، ص14، السنوات 1960 و1970م فقط، وباقي السنوات مقتبسة من الديوان الوطني للإحصاء 2008م، ص43.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن سكان الريف في (تناقص) تراجع مستمر، حيث كان يمثل نسبة **70%** من المجموع السكان **1960م** ثم بدأ في الانخفاض حتى وصل إلى نسبة **32 %** سنة **2010م**، وهذا راجع إلى الهجرة الريفية نحو المدن والانخفاض في معدل النمو مقارنة بمعدل النمو الحضري.

فمثلا خلال عشر سنوات من **1998** م إلى **2008** م سجل انخفاض يقدر ب **540** ألف نسمة، أي من **12.1** مليون نسمة **1998** م إلى **11.6** مليون نسمة سنة **2008 م**، في حين سجل عدد السكان الحضر ارتفاع قدر ب **5.5** مليون نسمة في نفس الفترة السابقة من **16.9** مليون نسمة إلى **22.4** مليون نسمة، وهذا راجع إلى معدل النمو السنوي الذي سجل معدلا في الفترة نفسها ب **0.46%** في حين بلغ معدل النمو في الحضر **2.89%** في نفس الفترة، وهو معدل أعلى من المعدل الوطني الذي بلغ **1.61%**.[1]

ولم يتطور الريف الجزائري تطورا متجانسا عبر كامل التراب الوطني فهذا التطور يختلف من منطقة ريفية إلى أخرى، حسب أنماط السكن ودرجة التحضر ومدى تجمع السكان والتحضر التي عرفتها وهكذا ففي الوقت الراهن يعيش **45%** من سكان الريف في مساكن متفرقة.

وهو ما يعادل (**5.419.525** نسمة) وتعتبر أكثر من **55%** من سكان الريف في مساكن متجمعة وهو ما يعادل (**6.714.401** نسمة) في أكثر من **3500** تجمعا سكنيا ريفيا أو نصف ريفي، ويختلف هذا التوزيع من ولاية إلى أخرى.

وتبين نتائج التعداد العام للسكان **(2008)**، أن **9** ولايات تتميز بنسبة سكان ريفيين تزيد عن المعدل الوطني وهو **41.7%**، (والولايات ذات الأغلبية الريفية هي: أدرار-البويرة-مستغانم-تيزي وزو- بنسبة 75.9 **%** -71.0 **%** و**65%**، **64.2%** على التوالي). وأما الولايات ذات النسبة الضعيفة لسكان الريف فهي في المقابل(تندوف **7.7%** وغرداية **8%** والجزائر **9.3%** ووهران **12.2%** وقسنطينة **12.9%**.[2]

ويتمركز معظم سكان الريف في شمال البلاد بنسبة 63.4% وحوالي النصف منها متمركز في شمال الوسط في حين أن نسبة **28.5%** و**8.1%** في الهضاب العليا والجنوب على التوالي حسب التعداد الأخير للسكان **2008**م والجدول التالي يبين ذلك.

---

[1] **هاشمي الطيب**، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014 ، ص ص257، 256.

[2] **الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية**، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، مشروع جويلية، 2004، قرص مضغوط، ص25.

الجدول رقم (08): يبين توزيع سكان الريف حسب التعداد السكاني لسنة 2008 (RGPH 2008).

نواحي البلاد	عدد سكان الريف	نسبة من الإجمالي
الشمال	7.357.397	**%**63.4
الهضاب العليا	3.311.075	**%**28.5
الجنوب	940.379	**%**8.1
المجموع	11.608.581	**%**100

Source: ONS, Recensement général de la population et de l'Habitat 2008, p130.

وحسب هذا التعداد الأخير للديوان الوطني للإحصاء لسنة **2008**م أن عدد البلديات الريفية على المستوى الوطني لم يتغير، حيث بقي العدد **1541**، لكن شهد تغير في تصنيفها حسب التقسيم الإداري للبلديات حيث بلغ عدد البلديات الحضرية **763** بلدية سنة **2008**م، بعدما كان عددها **587** بلدية سنة **1998**م، أي ظهور **176** بلدية حضرية.

كذلك ارتفع عدد التجمعات الريفية من **3476** سنة **1998**م إلى **3712** سنة **2008**م، منها **649** تجمع نصف ريفي وهي متجهة إلى التحضر في السنوات المقبلة.[1]

ثانيا: حجم العائلات الريفية: تتميز العائلات الريفية بحجم كبير مقارنة بحجم العائلة في المدينة. فما هو معروف عن سكان الريف أنهم يؤمنون بضرورة إنجاب عدد كبير من الأولاد، وذلك لاعتبارات كثيرة منها تكبير حجم العائلة الأم، لاعتقادهم أن ذلك يعزز مكانتها في القرية، وكذلك إنجاب عدد كبير من الأولاد لكي يساعدوا أهاليهم في الأعمال الفلاحية.

كما أن غالبية سكان الريف لا يؤمنون بتطبيق نظام تحديد النسل لنقص الوعي لديهم فهناك من يرجعه لأسباب دينية على أنه حرام، وأن الدين لم يحث على ذلك، وهناك من يرى أن تناول الحبوب مضر بالصحة وحبوب منع الحمل السبب الرئيسي في سرطان الثدي والرحم، وهناك من لا يستطيع الحصول على هذه الوسيلة أو لم يسمع بها أصلا. كل هذه العوامل تجعل من حجم العائلات الريفية كبير مقارنة بالمدينة.

الجدول رقم(09): يبين حجم العائلات الريفية

حجم العائلات	عدد السكان حسب التعداد العام للسكان والسكني لعام 1998	النسبة المؤوية%
2-1	241830	**%**2
4-3	1104765	**%**9
6-5	2297393	**%**18
8-7	3192537	**%**25
10-9 أشخاص	3108402	**%**24
11 شخص	2858907	**%**22
المجموع	12803834	**%**100

المصدر: الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية، المرجع السابق، ص27 ،

ما يلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر نسبة كانت في عدد أفراد الأسرة من **(7-8)** بنسبة **% 25**تليها نسبة **24%**من **(9-10)** ثم نسبة **22 %** من **11** فرد فأكثر ومنه فإن الأسرة الريفية تمتاز بكبر الحجم وكثرة المواليد، حيث

[1] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص257.

يهتم الريفيون بتزويج أبنائهم في سن مبكرة، كما تظن أن بزيادة أبنائها تزداد قوتها باعتبار أنهم مصدر للدخل أكثر من أنهم باب للتكلفة.

والملاحظ أنه لا تزال الأسرة الريفية تعاني من التخلف والفقر الريفي، أي انخفاض في مؤشرات نوعية الحياة في الريف عنها في الحضر (مؤشرات تتعلق بمستوى كفاءة الخدمات والمرافق ومؤشرات التعليم والصحة وغيرها).

إذ الإحصائيات تشير بوضوح إلى أن حجم الأسر الفقيرة في جميع الأقطار العربية يفوق حجم الأسر غير الفقيرة والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (10): يبين حجم العائلة ومستوى الدخل في الوطن العربي.

الوحدة: فرد.

البلد	الإمارات	مصر	الأردن	الجزائر	تونس	المغرب	اليمن	موريتانيا
الأسرة غير الفقيرة	7.3	5.2	6	5.1	4.3	4.3	6.9	4.0
الأسرة الفقيرة	11.6	5.5	8.3	8.5	7.0	7.3	8.5	5.4

المصدر: عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001م، ص82.

ثالثا: البطالة والعمالة الريفية: في الجزائر تشغل الفلاحة ما يقارب **(25.5%)** من السكان النشطين وتساهم بما متوسطه **(12.5%)** سنويا بين **(1989 -2000)** في الناتج الداخلي الخام واقعة بذلك في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات **(38.6%)** معادلة بذلك قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة **(12.5%)** وخلال عشرية التسعينات بلغ معدل النمو السنوي الإجمالي للقطاع الفلاحي أكثر من **(4%)** سنويا وما تزال إمكانية تحسين الإنتاجية كبيرة كما توضحها أرقام الإنتاج الفلاحي الإجمالي منذ **2000** والتي تقع حوالي **(8%)** كمتوسط سنوي.

ولا شك أن فترة **(2000-2013)** عرفت نمو كبير في المشاريع التنموية من خلال المخطط الخماسي الثاني الذي خصص له غلاف مالي ضخم أدى إلى توفير مناصب شغل لدى مختلف شرائح المجتمع، وفي كل القطاعات والميادين، حيث قدر تعداد القوى العاملة **9.9** مليون فرد وارتفع إلى **11.9** مليون فرد، وارتفع حجم اليد العاملة النشطة من **8.5** مليون فرد إلى **10.7** مليون فرد في الفترة **2013/2007**، وتبين بنية العمل حسب القطاعات أهمية القطاعات (التجارة، الإدارة العمومية وخدمات أخرى) والتي تستخدم أكثر من نصف اليد العاملة النشيطة، مما يمثل **56.7 %** من إجمالي اليد العاملة النشطة.

وأصبح قطاع الأشغال العمومية يحتل المرتبة الثانية بنسبة **17.7%**، فيما يحتل قطاع الزراعة المرتبة الثالثة بنسبة **13.6%** وقطاع الصناعة المرتبة الرابعة بنسبة **12%** سنة **2007م**.

ورغم جهود الحكومة واهتمامها بالتنمية الزراعية وتدخلها في كل شؤون القطاع الريفي، مع ذلك بقي إسهام القطاع الزراعي في امتصاص البطالة ضعيفا بل تناقص من سنة إلى أخرى بالمقارنة مع زيادة القطاعات، حيث قدرت النسبة **11.7%** حتى وصل إلى العشر من إجمالي القوة العاملة سنة **2013** أي نسبة **10.6%**.

الجدول رقم(11) يبين تطور تعداد اليد العاملة النشيطة ونسبة الفلاحة من القوة العاملة النشيطة خلال 2007-2013.

القطاعات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة (1000 فرد)	**1170**	**1252**	**1242**	**1136**	**1034**	**912**	**1141**
الصناعة	**1027**	**1141**	**1194**	**1337**	**1367**	**1335**	**1407**
البناء والأشغال	**1523**	**1575**	**1718**	**1886**	**1595**	**1663**	**1791**
الخدمات	**4871**	**5178**	**5318**	**5377**	**5603**	**6260**	**6449**
المجموع	**8594**	**9146**	**9472**	**9735**	**9599**	**10170**	**10788**
نسبة الفلاحة %	**%13.6**	**13.70%**	**13.1%**	**11.7%**	**11.7%**	**9%**	**10.6%**

Source: office national des statistiques, EMPLOI-ET-CHOMAGE (2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013) Site, www.ons.dz le 25/06/2016, 22:00h

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القطاع الفلاحي ضل يعاني من نقص وانخفاض فادح في اليد العاملة، وذلك لأسباب عدة منها عزوف الشباب ونفوره من العمل في القطاع الفلاحي، ووجود قروض لدعم الشباب **(ENSEJ)** والصندوق الوطني للبطالة **(CNAC)**، جعلت الشباب يهتمون بتشكيل مؤسسات مصغرة خاصة والهروب من الأعمال الشاقة في الفلاحة، والدخل المنخفض.

إذ تشير الإحصائيات أن اليد العاملة في هذا القطاع ينخفض من سنة لأخرى، حيث انتقل من **905** ألف عامل إلى **678**ألف عامل في الفترة **2007-2012م**.

كما تشير الإحصائيات أنه يعمل أكثر من **20** ألف عامل في مشاريع الفلاحة والرعي بالجنوب بأجر لا يتعدى 500 دج، خاصة في ولايتي أدرار وتمنراست و**700** إلى **800** دج في ولايات أخرى في الشمال.[1]

2-1 - خصائص سكان الريف الجزائري:

أولا: احترام كبار السن: المقصود هنا كبار السن الذين يتمتعون بالخبرة والتجربة في الحياة، خصوصا وأن الخبرة في هذا المجال تكون هي البديل الطبيعي للعلم في مثل هذه المجتمعات الريفية.[2] فهم موضع الثقة والاطمئنان وكلمتهم مسموعة، وتعتبر أي مناقشة أو إهانة من صغار السن إلى كبارهم مخالفة خطيرة، وتقابل بالعقوبة أو النقد الشديد، خاصة وأنهم يعتبرون القدوة التي يجب الاقتداء بها ومحاكاتها وتقليدها في كل شيء.[3]

ثانيا: قوة التماسك والشعور الجمعي: إن أبناء المجتمع الريفي الجزائري يسود بينهم نوع من الترابط والتلاحم والتماسك يتجسد أساسا في التعاون فيما بينهم في الأفراح والأقراح، وفي بعض الأعمال الموسمية كغسل الصوف لدى النساء الريفيات وعمليات الحصاد والزرع والبناء لدى الرجال وهو ما يعرف عندنا بعملية "التويزة" التي يجتمع فيها الريفيون ويتقاسمون فيما بينهم الأعمال والأدوار، ويعيرون بعضهم البعض الأدوات اللازمة كالمناجل مثلا والحبوب للزرع وغيرها.

كما يتجسد هذا التماسك أيضا في الترابط الأسري عكس التفكك والانحلال الذي نشهده في المدن وهو ما كشفت عنه إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء **(ONS)**، والذي يبين أن نسبة الطلاق في الجزائر ترتفع من سنة لأخرى وفي

[1] **جريدة الخبر الجزائرية اليومية**، العدد 7302، بتاريخ 2014/01/03، ص11.

[2] **نبيلة خبرارة**، المرجع السابق، ص87.

[3] المرجع نفسه، ص87.

المدينة أكثر من الريف، إذ نجد "مليون وتسعة وتسعون ألف مطلق في المدينة مقارنة بعشرين ألف و827 مطلق في الريف سنة 1998.[1]

هذا عن التماسك أما الشعور الجمعي فيمكن أن نستدل عنه بالتعصب، الذي نجده لدى الإنسان الريفي الجزائري، حيث نجده دوما متحزبا ناصرا لأهله وعشيرته، ومتعصبا لهما في كل المواقف ولا يهمه بعد ذلك أن يكون غانما أو خاسرا.

وهذا ما أكده ابن خلدون في مقدمته، حيث يرى أن العصبية هي التي تحرك المجتمعات الريفية ويعتبرها الأساس في الملك.

ولذلك نجد قيم الانتماء والولاء إلى القبلية أو العشيرة عالية لدى سكان الريف، كذلك هذا الاعتزاز بالانتماء تغذيه الحاجة إلى التعاون والتآزر واللحمة داخل القبيلة، لمواجهة المشكلات الخارجية والصعاب الداخلية للقبيلة والعشيرة، هذا ما يدفع بالأفراد والجماعات إلى الالتفاف حول رموز القبيلة والعشيرة المتمثلة في الآباء وكبار الشيوخ والأجداد.

ثالثا: التجانس النسبي بين سكان الريف الجزائري: نظرا لما يمتاز به الريف الجزائري في اعتماده على مبدأ الانتماء إلى عشيرة واحدة أو عرش واحد في اختيار مناطق السكن، وشيوع التزاوج بين الأقرباء، لحفظ النسب وتداول الثروة في نفس العائلة، كل هذه العوامل تجعل من السكان الريفيين متجانسين في الطباع والعادات والسلوكيات والمهن، فهم يزاولون نفس العمل الزراعي، إضافة إلى بعض المهن الأخرى في مجال الخدمات أو قطاعات أخرى، ولكن في نهاية المطاف يعودون إلى الأرض، ويحرثون ويزرعون ويربون المواشي...، فهذه الأعمال مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإقامة في الريف، ونادرا ما نجد عائلة في الريف لا تمتهن هذه المهن، فالريفي يعرف مجتمعه كله وذلك لتشابه اللغة والعقائد والتقاليد مع الاشتراك في المصالح العامة والمهنة الرئيسية، وهذا ما أطلق عليه دور كايم (بالتضامن الآلي)، التي يتصف سكانها بالتجانس والتشابه في طريقة الحياة.

رابعا: الكرم والشجاعة: امتاز العرب منذ قديم الزمن بكرمهم للضيف وتباهيهم بذلك.[2] فسكان الريف الجزائري يمتازون بصفة الكرم والإيثار، فهم يهتمون بضيوفهم فيقدمون لهم أحسن الطعام والمبيت ويكرمون الضيف حتى ينصرف عنهم، كما أنهم يتصفون بالنخوة والشجاعة والتعاون، فهم ينصرون بعضهم البعض ويتعاونون على كل صعاب الحياة.

خامسا: المحافظة: ويقصد بها تمسك سكان الريف الجزائري بالعادات والتقاليد الموروثة عن الآباء والأجداد، وإعطائها قيمة اجتماعية كبيرة، والوقوف في وجه التغير والتجديد بهدف الحفاظ على القيم الموروثة، وهذه المحافظة والتمسك بالقديم والموروث، قد يكون مانع لدخول عناصر ثقافية جديدة قد تكون ضرورية وأساسية لتحسين ظروفهم وأحوالهم المعيشية، وهناك أسباب أخرى لتمسك سكان الريف ومحافظتهم على تراثهم القديم منها، انخفاض المستوى التعليمي والمعرفة وضعف قدرتهم على تبني الجديد في العناصر الثقافية، أو ربما كان للعامل الديني تأثير ومبالغة في صفة المحافظة في الريف، ولكن في حالات أخرى نجد أن سكان الريف قد يهتمون ببعض عناصر الثقافة الجديدة، إذ شعروا بأهميتها وقيمتها الإيجابية فيدخلونها في ثقافتهم وتصبح جزءا منها.

---

[1] **نبيلة خبرارة**، المرجع السابق، ص88.

[2] المرجع نفسه، ص86.

2- المسار التاريخي للتنمية في الريف الجزائر: إن التنمية الريفية في الجزائر متواجدة، منذ الاستقلال فالدولة لم تدخر جهدا إلى يومنا هذا من أجل تحسين حياة سكان الريف، لذا كان علينا أن نقدم صورة للسياسات التنموية التي طبقتها الجزائر في إطار التنمية الريفية من الاستقلال إلى غاية 2014، ليتبين لنا وضعية وحياة المجتمع الريفي الجزائري، ونوعية الاستراتيجيات التنموية المطبقة، ولذلك تم تناول الفترات التاريخية كما يلي:

2-1- مسار التنمية في الريف الجزائري من (1830-1962):

أولا: البناء الاقتصادي والاجتماعي للريف الجزائري قبل الاستقلال وفترة قبل الاحتلال: عاش سكان الريف الجزائري قبل **1830**م في وسط عشائري على أرض مارسوا عملهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية دون أن يكون في داخل هذا التنظيم تحديد ظاهر لحقوق الأفراد في ملكيتها. فقد كان نظام الملكية في الريف في عهد الدولة الجزائرية قبل **1830**م بسيطا، يعتمد على العرف والعادات والقانون الإسلامي ويقوم على أربع فئات هي: أرض البايلك، الأرض الجماعية (العرش) وأرض الحبوس والملكية الخاصة (الملك).[1]

ثانيا: فترة الاحتلال وقبل اندلاع الثورة التحريرية: وبعد سنة **1830**م ودخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر تغير الوضع مع سياسة الاستيطان التي طبقها المستعمر الفرنسي، فكان الاستعمار استعمار إسكان وليس مجرد استعمار استغلال، ونتيجة لهذا انتقل عدد كبير من الأوروبيين واستوطنوا الجزائر.[2]

وقد بدأت مع الاستعمار مرحلة جديدة من الحياة الريفية والحضرية، فتكون أولى الجماعات التي استقرت على أرض الجزائر من جنود وضباط الحملة العسكرية، وتمكن نفر منهم من شراء الأراضي الواقعة حول الجزائر العاصمة بأبخس الأثمان من أصحابها الفارين، الذين تعرضوا لضغط متواصل من المعمرين، فاضطروا لبيع أراضيهم واللجوء إلى المناطق الجبلية.[3]

وقد انصب اهتمام المعمرين (المستوطنين) على القطاع الزراعي، وحولوها من زراعة وطنية إلى زراعة خارجية تشبع حاجات السوق الفرنسية، وأصدر الاستعمار مجموعة من القوانين والتشريعات مشجعة للاستيطان الأوروبي من جهة، وظالمة مجحفة للجزائريين من جهة أخرى، كقانون **"Senatus consulte"** الصادر عام 1863 وقانون فارنيي **Loi Warnier** سنة **1873**م، والتي أسماها كارل ماركس فيما بعد ب: قوانين المستعمر **Lois du colon**.[4] أدت بموجبها إلى الاستيلاء على معظم الأراضي الخصبة التي تمركزت في السواحل والسهول المنتجة لصالح المعمرين قدرت ب 2.7 مليون هكتار، وطرد الجزائريين من أراضيهم الخصبة إلى الهضاب الجافة حيث الزراعة أكثر مشقة وأقل إيرادا، وكانت النتيجة أن فقدوا 45% من أراضيهم.[5]

وبالتالي نجم عن هذه الترسانة من القوانين الجائرة والإفقارية التي أصدرها المستعمر، تهميش وتشريد الفلاحين الجزائريين.[6] وقد أجرى إحصاء عام **1947**م حول مليون أسرة ريفية جزائرية وكانت نتائجه كالتالي:

---

[1] **محمد السويدي**، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص72.

[2] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص135.

[3] **أصاري زهيدة**، المرجع السابق، ص74-75.

[4] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص135.

[5] **محمد السويدي**: التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، الجزائر، ص121.

[6] المرجع نفسه، ص123.

-**150** ألف أسرة من المزارعين المستأجرين و**150** ألف أسرة زراعية لها موارد كافية نسبيا للعيش، و**100** ألف عامل أجير و**600** ألف أسرة من الفلاحين المعدومين،[1] كما أدى إلى هدم البناء الزراعي والاجتماعي في الريف الجزائري، وتفكك الوحدة الاقتصادية العائلية والتضامن الاجتماعي وظهور الفردية في الإنتاج الزراعي.[2]

فالسياسة الاستعمارية اعتبرت أن الملكية المشتركة تشجع على انتشار الشيوعية في أذهان الجزائريين، وأنها تمثل خطر على فرنسا، وعبر عن هذا كارل ماركس في مذكراته معلقا على أسلوب الإنتاج الزراعي في الجزائر قبل الاحتلال.[3]

- إضافة إلى هذا فهناك خصائص اقتصادية واجتماعية ميزت هذه الفترة يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- ظهور ازدواجية زراعية حادة، طرفيها، عالمين متضادين اقتصاديا واجتماعيا.

العالم الأول، بدائي وتقليدي. مساحة قدرها 4.5 مليون هكتار تتواجد غالبيتها في مناطق جبلية وسهبية قاحلة تمارس فيها زراعة قوتية ضعيفة المردودية والإنتاج[4]، أي تقوم على الجهد العضلي. وإنتاجه يقل عن الإنتاج الأوروبي أي اقل من **8** قنطار من الحبوب في الهكتار يسيطر عليه **70%** من أبناء الريف الجزائري لا تزيد ملكيتهم عن **10** هكتارات للأسرة الواحدة.[5]

والعالم الثاني، كان يشمل على غالبية أراضي السهول الساحلية والهضاب الخصبة، والتي كانت مجزئة إلى مستثمرات ضخمة، أي تصل بعض مزارع المعمرين **5** آلاف هكتار، وهناك **50%** من المعمرين لا تقل مزارعهم الفردية عن **100** هكتار.[6] وهي متطورة ومتقدمة علميا بحكم الطرق الإنتاجية وعدد الآلات والماكنات التي كانت تستعمل.

وكان المردود لهذه المزارع مرتفع عن مردود القطاع التقليدي، أي **12** قنطار من الحبوب في الهكتار الواحد.[7]

- وجود فوارق كبيرة في مستوى الدخل، أي تدني وانخفاض في الأجر عند العامل الريفي الزراعي، بحيث كان يتقاضى ما بين **317** فرنك فرنسي في اليوم وتتراوح عدد ساعات العمل بين **12 و14** ساعة في اليوم، مقابل زميله الفرنسي الذي كان يحصل على **853** إلى **1059** فرنك ولا تتعدى **9** ساعات في اليوم.

- أما متوسط دخل المعمرين يزيد عن **3500** دج في السنة إضافة إلى مزايا عديدة التي يحصل عليها (منزل صحي مزود بالماء والكهرباء. حظيرة لتربية الدواجن اللبن مجانا)، مقابل **500** دج للدخل الفردي الجزائري وأحيانا إلى **200** دج سنويا دون مزايا. وهذا نتيجة لسوء توزيع الملكيات الزراعية.

---

[1] **عبد الرزاق الهلالي**: قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي، دار الكاشف للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، بيروت، 1967، ص153.

[2] **محمد السويدي**، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية، المرجع السابق، ص123.

[3] **حسن بهلول**: القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، 1985، ص122.

[4] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص136.

[5] **محمد السويدي**، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية، المرجع السابق ص137.

[6] المرجع نفسه، ص137.

[7] المرجع نفسه، ص138.

- تدهور الإنتاج الزراعي والحيواني بحيث انخفض متوسط الإنتاج السنوي من الحبوب من **9، 19** مليون قنطار بين سنة **1901 -1910م** إلى **14** مليون قنطارا ما بين **1941-1948م** وانخفاض عدد المواشي من **8.9** مليون رأسا سنة **1910** إلى **5** ملايين رأسا بين **1948-1951م**.

- عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. والعجز المستمر في الميزان التجاري والميزانية.[1]

- ارتفاع معدل الأمية بنسبة **95%** رجال و**99%** من النساء وانتشار الفقر والبطالة بكل أنواعها في الوسط الريفي إذ قدرت مليونين أي بنسب مرتفعة **91%** بطال قبل **1954** و**90%** من العاملين يعملون بصورة متقطعة.[2]

- الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية، أما الخارجية فتمثلت في هجرة الجزائريين نحو فرنسا وبلدان أوروبا الغربية والدول المجاورة كتونس والمغرب، وأما الهجرة الداخلية فكانت نحو المدن الصناعية بحثا عن العمل، أو إلى مزارع المعمرين في السهول مقابل أجر رخيص، وهذا ما أدى إلى ظهور أحياء قصديرية وبلغت أكثر من **40** ألف مواطن جزائري في ثلاث أحياء قصديرية حول مدينة الجزائر والبليدة ينتمون للريف، وهذا هروبا من الجوع والفقر والبطالة التي مستهم.

- التغذية السيئة والسكن الكثيف في المنازل غير الصحية لسكان القطاع الزراعي. أما السكن فنجد متوسط عدد الأفراد في البيت الواحد يتراوح بين **5** إلى **8** أشخاص، وأحيانا يعيشون مع بعض حيواناتهم تحت سقف واحد، وأما التغذية السيئة فقد وصل نصيب الفرد الجزائري من الحبوب **560** رطلا سنة **1871م** إلى **224** رطلا سنة **1953م**، وحسب تقدير منظمة الفاو **(FAO)** تبين أن متوسط ما يناله الفرد الجزائري من الغذاء هو **443** حريرة. وهذا يعني استهلاكا ضعيفا تحصل عليه الأكثرية الساحقة من السكان المتمثلة في أبناء الريف.[3] وهذا ما أدى إلى تدهور صحة عدد كبير من الجزائريين وانتشار أمراض كمرض السل الذي مس **9** ملايين نسمة حسب ما أكده البروفيسور ليفي فالاسني **lery- Valensi** سنة **1953**.[4]

ثالثا: فترة الثورة التحريرية (1954-1962): لقد تميزت الحياة في الريف الجزائري في مطلع الخمسينات بالعمليات الكثيفة لتجريد الفلاحين من أراضيهم حيث استولى الاستعمار على ما يزيد على قرن من الزمن على ما يقرب ثلاثة ملايين هكتار **(130، 2.706** هكتار سنة **1950م)**، وحسب إحصائيات **1954م** فإن **2.726.700** هكتار يملكها **22.037** مستثمر أجنبي.[5]

ويمكن القول أن إمداد الحرب ودعم الفلاحين المتزايد لجبهة التحرير الوطني دفعا الإدارة الفرنسية إلى وضع برنامج إصلاح زراعي. تمنح الفلاحين الذي لا أرض لهم عقارات حتى تجعل لنفسها سندا من الفلاحين، ولا يفوتنا أن نذكر أن هذه المرة ليست المرة الأولى التي تبدي فيها الإدارة الفرنسية رغبتها في إصلاح زراعي. فمنذ الحرب العالمية اتخذت سلسلة من التدابير لتبني أساليب حديثة في الفلاحة ولإيجاد أعمال نذكر منها:

---

[1] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص137.

[2] **محمد بومخلوف**: اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، الجزائر، ص160.

[3] **محمد السويدي**، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص126، 136.

[4] **حسن بهلول**، المرجع السابق، ص106.

[5] **أصاري زهيدة**، المرجع السابق، ص69.

– مكافحة انجراف التربة وتوسيع الصناعات الغذائية لكنهم أبو أن يطرحوا المشكلة العقارية وظنوا أنهم قادرين على تمرير المسألة ببعض الإصلاحات.[1]

فقد سجل تراجعا في قطاع الفلاحة إلى **34%** عام **1954**م.[2] لكن سرعان ما اضطرت الثورة السلطات إلى أن تتصور برنامجا أكثر جرأة فقررت سنة **1956**م إيجاد "صندوق الاستغلال الريفي" معد لمنح المسلمين أرضا، وما هذا بجديد فقد كانوا قد أطلقوا سنة **1945**م ما سموه "أقسام التحسين الريفي" ينبغي لها أن تمكن الفلاحين من الأرض، وكان هناك حوالي **220** قسم من أقسام التحسين الريفي "في اليوم الأول من شهر جانفي سنة **1956م**.[3]

– إن برنامج صندوق "الاستغلال الريفي" الذي أدمج في مخطط قسنطينة سنة **1958م** سمي إصلاحا زراعيا يجب عليه أن يتم في خمس سنوات، فابتداء من عام **1959م** شرع الاحتلال الفرنسي في تطبيق المخطط الخماسي... وكان المشروع يرمي إلى (تصنيع الجزائر) و(إيقاظ الريف) الذي كان مجرد محاولة للالتفاف على ثورة التحرير لاعتمادها بشكل واسع النطاق على سكان الأرياف، كأي ثورة على الاحتلال في العالم، وقد أخفق مخطط قسنطينة، حيث توقف في عامه الرابع.[4]

ولم يكن ليحل مشكلة البؤس والبطالة الريفية التي كانت تصيب أكثر من مليون ريفي قادر على العمل.

رابعا: فترة بعد الاستقلال 1962: وبعد الاستقلال تركت الحرب التحريرية أوزارها وخلفت خسائر مادية وبشرية تمثلت فيما يلي:

–تدمير **800** قرية وتدمير البناء السفلي للاقتصاد وإحراق المكتبات والمستشفيات...إلخ.

–تقلص الغابات واحتراقها بسبب عمليات القصف التي طبقت في نطاق واسع أدت إلى تآكل التربة الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى ذلك ظلت مساحات من الأراضي بورا لا تزرع لمدة ثماني سنوات.

–إتلاف كثير من مزارع الفواكه وغيرها من الأشجار، وإنفاق أكثر من نصف عدد المواشي بالبلاد أي من **7** ملايين رأس أنفقت **4** ملايين راس خلال الحرب وبقي **3** ملايين رأس، أما الأبقار فكادت تنقرض تماما.

– مليون ونصف مليون قتيل (شهيد) و**3** ملايين في مختلف التجمعات بعد أن تركوا مساكنهم عنوة.

–**300** ألف من اللاجئين الذين قدموا من الحدود الشرقية والغربية.

–**731** ألف جزائري هاجروا من الأرياف إلى المدن في الفترة **1954 -1960م**، وقد أدى هذا إلى الإخلال بتوازن كان هشا بين المدينة والريف.[5]

وأمام هذا الوضع فقد قدر للجزائر الجديدة (الجزائرية) أن تولد ولادة صعبة وعسيرة من رحم "الجزائر الفرنسية"، وقد شبهها أحد الكتاب "بعملية قيصرية أليمة"، فلقد حتمت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في الجزائر المستعمرة، قيام نوع من التعاون بين السلطة الجديدة وفرنسا وحسب اتفاقية إيفيان. فعلى سبيل المثال كانت فرنسا تحتكر شراء نبيذ الجزائر بسعر يفوق السعر العالمي بنسبة تصل إلى **10%**، وكان يمثل هذا مساعدة مالية

---

[1] **حافظ ستهم:** التحولات في الريف الجزائري بعد الاستقلال، ترجمة: مروان القنواتي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة، ص13.

[2] **إدريس بولكعيبات:** تجربة الجزائر في التنمية في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد، في مجلة العلوم الإنسانية، سداسية، العدد17، جامعة منوري قسنطينة، الجزائر، جوان 2002، ص115.

[3] **حافظ ستهم**، المرجع السابق، ص70.

[4] **ادريس بولكعيبات**، المرجع السابق، ص114.

[5] **خيري عزيز:** قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، مصر والمغرب العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983، ص ص 146، 147.

للجزائر، وكذلك تسويق البترول والغاز إلى السوق الوحيد فرنسا خاصة وأوروبا الغربية عامة، وكانت تستوعب أكثر من نصف مليون عامل جزائري لا تستطيع الحكومة الجديدة تشغيلهم إضافة إلى ذلك إعانة مالية سنوية قدمتها فرنسا للحكومة الجزائرية تبلغ حوالي 150 مليار فرنك قديم، وذلك لتغطية النفقات والتعويضات.[1]

كما أن الهجرة الجماعية للفرنسيين كان له أثر على الاقتصاد الجزائري، فمن المليون أوروبي كانوا يستوطنون الجزائر، رحل **900** ألف أوروبي في الفترة **1961-1962م**.

وكانت الأقلية من الأوروبيين العاملين في الجزائر ثقل حاسم في الحياة الاقتصادية ويبلغ عددهم **300** ألف شخص في سنة **1961م**، إذ كانت تقدم ما يقرب نصف الموارد الضريبية أي **46.3%** عام **1964م**، كما كانت **60%** من الواردات خاصة بالأوروبيين الذين ازداد استهلاكهم إلى **40%** من الإنتاج المحلي، وهذا أدى إلى انخفاض في الناتج القومي بحوالي الثلث، وحدث نفس الشيء في الصناعة حيث أغلقت مئات المؤسسات الصناعية والتجارية والمالية أبوابها[2].

فتزايدت البطالة حيث قدرت بمليونين بطال عشية الاستقلال[3]، إلا أن الحكومة لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء ظاهرة الهجرة الجماعية، فأنذرت كل المستوطنين بضرورة العودة إلى الجزائر وتشغيل ممتلكاتهم قبل **7** أكتوبر **1962م**، والمتمثلة في **800** مصنع وورشة ومكتب تجاري وحوالي مليون و**400** ألف هكتار من الأراضي، وإلا اعتبرت أملاكهم شاغرة تقوم الجزائر بتسييرها، فلم يستجيبوا للحكومة وهكذا كان وضع السلطة الجديدة على هذه المصانع والورش والأراضي بداية عملية استفادة الشعب الجزائري لثرواته الوطنية.[4]

2 -2- مسار التنمية في الريف الجزائري من 1963-1980م:

أولا: المرحلة الأولى وأولوية الجانب الاجتماعي (1962-1970م): وتمتد هذه المرحلة من الاستقلال إلى بداية السبعينات وتحمل مخلفات استعمارية ثقيلة، ففي غضون أشهر معدودة من سنة **1962م** غادر مئات الآلاف من الأوروبيين الجزائر، وخرج مليون فلاح من المحتشدات والسجون والمعتقلات، وعاد خمس مائة ألف لاجئ جزائري **(500.000)** من المغرب وتونس. إن مثل هذا الانقلاب الهائل أسرع من بعد في تحويل بنية الريف الجزائري.

وقد عرفت فترة الاستقلال هجرة ريفية كبيرة نظرا لما اتسمت به من نزوح جماعي للمستوطنين الأوروبيين سنة **1962م**، وظهور فراغ في الأنشطة التي كانوا يقومون بها على جميع المستويات.

كما ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري هيكلا اقتصاديا رأسماليا يحمل تناقضات جوهرية، وإلى جانب هذا فقد تميزت هذه الفترة بقدر غير قليل من النزاع السياسي وحب الظهور على مستوى القيادة. مما ساعد على خلق بعض الفوضى الاقتصادية.[5] وأمام هذا الوضع تدخلت الدولة بعد ذلك لسن القوانين التي تنظم الاقتصاد الوطني، حيث أصدرت مراسيم **18-22-28** مارس **1963م** التي أقرت التسيير الذاتي في إدارة الأملاك الشاغرة.[6]

---

[1] المرجع نفسه، ص150.

[2] **خيري عزيز**، المرجع السابق، ص151.

[3] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص139.

[4] **خيري عزيز**، المرجع السابق، ص151.

[5] **إسماعيل قيرة، علي غريب:** في سيسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص131.

[6] **إدريس بو لكعيبات**، المرجع السابق، ص117.

أ – **سياسة التسيير الذاتي:** نجد مسألة السياسة الزراعية التي انتهجتها الجزائر غداة الاستقلال مبادئها وأساسياتها في برنامج طرابلس، حيث أقر برنامج طرابلس جوان **(1962م)** المعتمد من طرف مجلس الثورة تضحيات سكان الريف باعتبار أن سكان الريف هم من تحمل عبئ الثورة، طموحهم كان أعظم فيما يتعلق باستقلال الجزائر، والاعتراف لهؤلاء السكان بهذا الفضل يجب أن يكون ملموسا، من خلال العمل على تلبية حاجاتهم المادية والثقافية بكيفية مباشرة أو في إطار خطط التنمية المرتقبة، كما أن تنمية الأرياف تعد عاملا ضروريا لاستقرار سكانه وعدم نزوحهم وهجرتهم، وقد تناول بيان المؤتمر مصطلح الإصلاح الزراعي كمفهوم ينطوي على سياسة زراعية ينبغي أن تنتهجها السياسة التي ستقود البلاد في مرحلة الاستقلال وحسب برنامج طرابلس، فإن السياسة الزراعية تصب في اتجاه.[1]

–توحيد نظام الأراضي.

–رفع حجم الإنتاج من خلال انتشار استعمال التقنيات الزراعية الحديثة.

–تنويع الزراعات الغنية واحلالها محل الزراعات الفقيرة

–إعادة تكوين قطاعات المواشي وتنمية تربيتها بطريقة عقلانية.

–وبما أن السنوات الأولى للاستقلال شهدت خللا اقتصاديا وديموغرافيا خطيرين، إذ انخفض الناتج الوطني بحوالي الثلث، وذلك نتيجة للهجرة الجماعية المقصودة من الأوروبيين، وخصوصا من الفنيين والإطارات في مختلف القطاعات من أجل ضرب الاقتصاد الوطني.[2] أمام هذا الوضع، واصل العمال الذين كانوا يعملون لدى المعمرين دون سابق تدريب أو تكوين تسير المزارع في ظل غياب صاحب المزرعة، وهو ما يسمى بالتسيير الذاتي. ثم جاء دور الدولة بعد ذلك لتتدخل في سن مجموعة من القوانين والمراسيم التي جعلتها تتحكم في تسيير المزارع في إطار ما يعرف بالتسيير الذاتي.

حيث أقامت نظام التسيير الذاتي على ما يعادل 2.8 مليون هكتار من بين أغنى وأخصب الأراضي الصالحة للزراعة.[3]

ولقد أعطى أهمية كبيرة للقطاع الزراعي حيث ركز على ثلاث أهداف رئيسية تتمثل في الآتي:

–الإصلاح الزراعي الحديثة.

–استخدام الأساليب في الزراعة.

–المحافظة على ثمرات الأراضي الزراعية.[4]

وبعد سنوات قليلة ركزت الدولة جهودها للخروج من حالة التخلف وذلك بوضع مخططات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية كان في مقدمتها التصنيع باعتباره عاملا للقضاء على البطالة والاكتفاء الذاتي في عدد كبير من المنتجات الصناعية.

فقد جاء البرنامج الثلاثي **1963-1966م** الذي لم يعطي اهتماما للزراعة فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة **16.5%**، بعد قطاع النقل والسكن في المرتبة الأولى والصناعة في المرتبة الثانية بنسبة **20.6%**.[5]

---

[1] **سعدون بكابوس**، الاقتصاد الجزائري: محاولتان من أجل التنمية (1962–1990،1989–2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة ،2012، ص75.

[2] **فوزية غربي**: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص127.

[3] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، المرجع السابق، ص2.قرص مضغوط

[4] **محمد السويدي**، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المرجع السابق، 139.

[5] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص141.

فقد كان التركيز على الصناعة بعد سنة **1966م** في المدن الكبرى مثل عنابة وقسنطينة والجزائر، وهران ومستغانم. يمثل عامل جذب لليد العاملة الريفية نحو المدن والتي تمتصها بسرعة على حساب الأراضي الزراعية في السهول الخصبة خصوصا تلك الأراضي التي خضعت لنظام التسيير الذاتي بعد الاستقلال مباشرة.

يضاف إلى هذا كله أن الدولة ركزت منذ البداية على مختلف الخدمات من تعليم وصحة وإدارة وغيرها في المدن الكبرى والمتوسطة في حين بقي الريف في معظم مناطقه يعاني من النقص في هذه الخدمات مما تسبب في تعميق الهوة بين الريف والمدينة.

وبالتالي تحرك الريفيين نحو المناطق الحضرية، واستمرت ظاهرة الأكواخ القصديرية كمشكلة حادة تواجه الدولة الجزائرية.[1]

ثم جاء المخطط الثلاثي **(67-69)** وهو أول مخطط بدأت به الدولة الجزائرية الفتية، عهد نظام التخطيط الهادف إلى توجيه التنمية الاقتصادية وإشراك العمال في تسيير الأجهزة الاقتصادية، وقد خصصت له قيمة إجمالية تقدر **10** مليار دينار جزائري. سنة **1967م**. فهو كذلك لم يعطي الأولوية للزراعة بحيث أخذت نسبة **17.56%** من جملة الاستثمارات مقابل الصناعة بنسبة **51.95%**.[2]

وما يلاحظ على هذه الفترة أن سياسة التسيير الذاتي فشلت، فهي لم تحقق الأهداف المسطرة. حيث انخفض الإنتاج والمردودية في كثير من المزارع نتيجة لاعتماد الزراعة على الأمطار بصفة ثابتة ومستقرة، وشهدت الأراضي الفلاحية تدهورا متزايدا ومستمرا منذ الاستقلال تبعا لظاهرة الجفاف المتكررة وندرة المياه وزيادة ضغط الإنسان عليها عن طريق البناء، والغابات شهدت انخفاضا في مساحاتها التي بلغت 35 مليون هكتار سنة 1939 ثم إلى 3 ملايين هكتار سنة 1960، ولم تغط سوى **1.77** مليون هكتار، بسبب الحرائق التي أتلفت **873** ألف هكتار أي **74%** من مساحة التشجير، [3] وفي عام **1965**م انخفض إنتاج الحبوب بنسبة **11%** عن عام **1964م**، وانخفض مرة أخرى سنة **1966م** عن إنتاج **1964م** بنسبة **5.4%**.[4] إضافة إلى بقاء العديد من النزعات السلبية الموروثة عن الاستعمار، وتمركز الجهاز الإداري الضخم في المدن، وامتداد البيروقراطية إلى كل القطاعات....إلخ. وحدوث نزيف حاد في الخبرات الزراعية، بفعل رحيل أكثر من **50** ألف إطار سامي أوروبي، **35** ألف إطار و**45** ألف عامل مؤهل.[5]

انخفاض الإنتاج الفلاحي. وتدهور بعض المؤشرات الزراعية، حيث بلغت القيمة المضافة في القطاع الزراعي **2.4** مليار دج عام **1969م** أي **16.4%** من الناتج الإجمالي. إلا أنها كانت أقل من القيمة المضافة في القطاع الصناعي الذي كان يعادلها تقريبا ثلاث أضعاف، أي **6.1** مليار دج بنسبة **41.9%** من الناتج الإجمالي في نفس السنة، وانخفضت نسبة الصادرات الزراعية إلى حوالي **10%** من مجموع الصادرات الوطنية، بعد ما كان نصيب المنتجات الزراعية تشكل 86% من مجموع صادرات البلد سمة **1959م**.[6]

---

[1] **أصاري زهيدة**، المرجع السابق، ص73–74.

[2] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص141.

[3] المرجع نفسه، ص142.

[4] **محمد السويدي**، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المرجع السابق، ص160، 161.

[5] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص142.

[6] المرجع نفسه، ص142.

وفي المقابل ارتفعت قيمة الواردات الغذائية التي تجاوزت **724** مليون دج في الفترة **(1967-1969م)** كما أن استهلاك المواد الغذائية ذات المصدر النباتي تمثل **20%** من الواردات سنة **1968م**. وبلغت نسبة المواد الغذائية الأساسية **85%** من المواد الغذائية المستوردة، منها الحبوب **29.61%** والحبوب الجافة **31.67%** والسكر **90%**، إضافة إلى تقليص الأراضي الزراعية التي بلغت **0.59** هكتار للفرد نتيجة للتوسع العمراني وزيادة النمو السكاني.[1] وحوالي **135** ألف مستثمر يمتلكون أقل من هكتار.[2] وحسب إحصائيات الفاو كانت الجزائر في المرتبة الخامسة الأقل نموا في الإنتاج الفلاحي في الفترة **(61-69)** بمعدل **(1.4-%)** مقارنة بالدول المجاورة كالمغرب **(4.8%)** وتونس **(0.4-%)** وفرنسا **(1.4%)** وإسبانيا **(2.3%)**.[3]

أ - **الثورة الزراعية أو محاولة تحويل الوسط الفلاحي الريفي (1971-1980):** فشل الإصلاح الزراعي السابق (التسيير الذاتي) من تحقيق الاكتفاء الذاتي والرفع من المردودية الزراعية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماهير الريفية الفقيرة، وللنهوض بالريف الجزائري عملت الدولة الجزائرية في مطلع السبعينات على إتباع سياسة تنمية الريف في نطاق تطبيق الثورة الزراعية، وبناء القرى الفلاحية بالإضافة إلى محو الأمية ونشر التعليم الإجباري والوعي الصحي.

وقد وافق مجلس الثورة والحكومة يوم **1971/07/14**م على هذه السياسة وتم التوقيع على أمر تطبيقه في **1971/11/08م**، ولم تكن أهداف الثورة الزراعية أهدافا اقتصادية فقط. بل كانت أهداف اجتماعية وأخرى سياسية حيث أن "أهداف الثورة الزراعية والتنمية الريفية تأتي للبحث عن توازن اجتماعي واقتصادي جديد للأرياف وبنائه وهو التوازن في الرقي بالنسبة للجماهير الريفية.[4]

إذ لا قيمة للثورة الزراعية إلا بإحداث الظروف الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأرياف.[5]

ويمكن القول أن الثورة الزراعية التي بدأ تطبيقها في الريف الجزائري منذ 17 جوان 1972 كانت بمثابة عملية تنمية مخططة استهدفت تنمية وتحديث الريف بقطاعيه الزراعي والرعوي، وتقديم الخدمات لأبناء الريف في المكان عينه، وبعبارة أخرى العمل على تقليص الفوارق بين الريف والحضر وإيجاد نوع من التوازن بين هذين القطاعين المتناقضين، وقد حدد هذا بوضوح ميثاق وقانون الثورة الزراعية "عن الأهمية السياسية والاجتماعية للثورة الزراعية والسعي المبذول للإسراع في التنمية بفرضيات إنجاز الثورة الزراعية في نطاق مخطط وعمل متماسك. لأنها تشمل على نواحي المعيشة والعمل في الزراعة فهي ترمي إلى تصفية التخلف الاقتصادي والثقافي السائد في الريف".[6]

إلى جانب التعاونيات الفلاحية التي جاءت من أجل تنمية وتحديث الريف الجزائري من حيث توفير العمل والإنتاج الزراعي والعاملين على أسس حديثة أنشأت القرى الفلاحية المخصصة للمستفيدين من الثورة الزراعية والعاملين في تعاونياتها وأجهزتها التنفيذية، وقد حددت عددها بألف **(1000)** قرية حتى نهاية **1976م**. ولم ينجز من هذه القرى سوى **34** قرية وذلك لأسباب عديدة منها نقص المواد الضرورية للبناء وتباطؤ المقاولات المكلفة ببناء بعض

---

[1] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص142.

[2] المرجع نفسه، ص220.

[3] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص142.

[4] **الثورة الزراعية** (نصوص أساسية)، اللجنة الوطنية للثورة الزراعية، وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، نيابة المديرية والتنشيط، الطباعة الشعبية للجيش. 1975. الجزائر، ص34.

[5] **الثورة الزراعية**، المرجع السابق، ص34.

[6] **أصاري زهيدة**، المرجع السابق، ص76.

القرى وقد دلت الإحصائيات لوزارة الفلاحة أنه حتى شهر مارس **1979**م تم بناء **131** قرية تتوفر جميعها على متطلبات الحياة الحديثة من مدرسة ونادي ومسجد وملعب ومكتب للبريد وفرع إداري بلدي وحمام عمومي ومصحة...إلخ بالإضافة إلى أنها مزودة بالماء النقي وبالكهرباء.

والملاحظ أن هذه القرى تختلف حسب المناطق الموجودة فيها، إذ هناك القرى ذات الطابع الفلاحي أو الرعوي أو الغابي أو الصناعي، وقد توزعت مجموعة القرى المنجزة فعلا وحتى سنة **1979**م على **17842** أسرة.[1]

ومن نتائج هذه المرحلة أنه لم تحقق الثورة الزراعية الأهداف المسطرة، حيث لم ينهض القطاع الزراعي وظل يعاني العجز والنقص، ولم يحقق مكاسب الفلاحين وسكان الريف، ويمكن أن نقدم بعض المؤشرات التي بينت ضعف القطاع وهي:

– انخفاض معدل نمو القطاع الزراعي من **16.6%** سنة **1966**م إلى **13.5%** سنة **1972**م.[2] مع زيادة معدل نمو السكان في نفس الفترة ب **3.1%** مما زاد الطلب على الغذاء والإنتاج، أدى إلى حدوث عجز في الغذاء وبالتالي كانت تغطيته على طريق الواردات التي لم تتوقف عن الانخفاض حيث ارتفعت من **63**. مليار دج سنة **1975**م.[3] إلى **6.9** مليار دج سنة **1980**م.

وهي مبالغ أبعد من أن تعادل مبالغ الصادرات الغذائية التي انخفضت باستمرار حيث انخفضت من **985** مليون دج سنة **1976**م إلى **760** مليون دج سنة **1973**م.[4] ثم إلى **700** مليون دج سنة **1975**م. وأخيرا إلى **53.3** مليون دج سنة **1980**م. ولهذا ظلت نسبة التبعية الغذائية تشهد تزايدا مستمرا خلال الفترة **1973–1980**م من سنة لأخرى، أي من **23%** سنة **1973**م إلى **26%** سنة **1976**م إلى **28%** سنة **1929**م إلى **29%** سنة **1980**م.[5]

كما لوحظ انخفاض في حجم الإنتاج المحلي الذي لا يغطي الاستهلاك المحلي خاصة بالنسبة للمنتجات الغذائية الأساسية، نتيجة للزيادة السكانية، حيث ارتفع عدد السكان من **9** ملايين سنة **1962**م.[6] إلى **8**، **11** مليون سنة **1966**م موزعة بين **3.9** مليون في المدن و**7.9** مليون في الريف.[7] والجدول التالي يبين العجز في الإنتاج الزراعي المحلي:

الجدول رقم (12): يبين تطور الإنتاج والاستهلاك الغذائي في الفترة 1970–1980

الوحدة كغ/للفرد.

المنتجات	السنة	الحبوب	الحبوب الجافة	الفواكه	اللحوم الحمراء	الحليب	البيض	السكر
الإنتاج	1970	156.6	3.0	55.2	5.7	38.2	1.0	00
الاستهلاك	1970	217	3.5	28.8	10.7	34	0.5	14
الإنتاج	1980	131.7	2.8	43.5	6.2	42.3	1.8	00
الاستهلاك	1980	186	8.5	32.8	15.7	65	1.1	16

Source: Ali Hamza cherif: population et besoins alimentaires en Algérie, CENEAP; N° 35; p65-83.

[1] **محمد السويدي**، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص109

[2] **خيري عزيز**، المرجع السابق، ص221.

[3] المرجع نفسه، ص225.

[4] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص145.

[5] المرجع نفسه، ص145.

[6] المرجع نفسه، ص145.

[7] المرجع نفسه، ص145.

أما عن تركيبة الحصة الغذائية، فاستهلاك الحبوب في الغالب مرتفع دائما إذ يأخذ الحصة الغذائية الأكبر بنسبة 57% باعتباره الغذاء الأساسي للسكان عكس اللحوم والبيض.

– انخفاض مساحة الأراضي المروية من **4%** سنة **1970** م إلى **3.8%** سنة **1980**م، مع الانخفاض في نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة من **0.52%** إلى **0.4%** في نفس الفترة.[1]

وعموما فإن هذه المرحلة عرفت فشل واختلال الوحدة الإنتاجية التابعة للثورة الزراعية.

2-3- مسار التنمية في الريف الجزائري من (1980–1989): بعد اعتماد الدولة الجزائرية على مخططات التنمية الشاملة الرباعية اتجهت إلى التخطيط في صيغة المخططات الخماسية، وأول مخطط بدأت به الجزائر في هذه الفترة هو المخطط الخماسي الأول **(1980–1984)**، وهو أول مخطط طويل من حيث الفترة المخصصة له مقارنة بسابقيه، وخصص له غلاف مالي يقدر ب **250** مليار دج[2]، الذي يعتمد على توسيع الاجتماعية في الاستثمار، إذ بلغ حجم الانفاق **560.5** مليار دج، تستهدف تعزيز القطاعات المختلفة والاهتمام بالفلاحة وتدعيم الفلاح في كل أرجاء الدولة، وشهد هذا المخطط الاهتمام بإنشاء السدود وتشييد الطرق والمواصلات.

ثم جاء المخطط الخماسي الثاني **(1985–1989)** ليستكمل ما فات في المخطط السابق، فقد اعتمد على دعم المشروعات العملاقة التي انبعثت في المخطط السابق، وانطلق مباشرة قبل الأزمة الاقتصادية التي حدثت في **1986**، وجاء باهتمام تنظيم التنمية وإدارتها ومراعاة تنظيم الاقتصاد الوطني والذي خصص قيمة خمسمائة وخمسون **(550)** مليار دج لتنمية الزراعة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية.[3]

وقد طرح الميثاق الوطني **1986** معالجة جديدة للتنمية الريفية نظرا لتزايد الحاجات الاجتماعية لهذا القطاع بسبب النمو الديموغرافي السريع، والنسبة المرتفعة للتعمير مما فرض إعادة اتزان عميق لسياسة التنمية لصالح الريف عامة والفلاحة خاصة.

وقد جاء ميثاق **1986** يؤكد أن الفلاحة ستظل تحتل مكانة مرموقة في مخططات البلاد التنموية نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها البلاد في المجال الزراعي، ونظرا لضرورة إعطاء الأولوية لتأمين الاحتياجات الوطنية من المواد الغذائية، وفي هذا المنظور يندرج الميثاق الوطني سياسة التنمية الريفية ضمت الأهداف التالية:

–التحويل الجذري للعلاقات الاجتماعية في الريف.

–تحديث مناهج الإنتاج وتقنياته.

–مكافحة النزوح الريفي الذي يدفع بأحسن المزارعين إلى قطاعات أخرى.

–جعل الفلاحة مصدر تراكم للاقتصاد الوطني، علاوة على ما تؤديه من دور في تغطية احتياجات البلاد إلى المواد الغذائية.[4]

–وأخيرا أصدر قانون المستثمرات الفلاحية المؤرخ في **1987/12/08**، وهو نمط جديد لتسيير واستقلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة.

ومن أهم الأهداف التي جاء بها هو:

---

[1] المرجع نفسه، ص145.

[2] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص160.

[3] **إسماعيل قيرة، علي غريب**، المرجع السابق، ص142.

[4] **الميثاق الوطني**: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986، ص162–163.

– تحسين الإنتاج والمردودية عن طريق تحرير المبادرة الفردية التي عطلت عن طريق بيروقراطية القوانين في المراحل السابقة.

– تقوية القطاع الفلاحي بالمتخرجين من المدارس المتخصصة ومن أجل تحقيق تطوير شامل، شرعت الدولة في تنفيذ ما يلي: [1]

- تطوير لا مركزية هياكل دعم ومساندة الترقية الفلاحي.
- التعريف بالمحاور الكبرى للتخطيط الفلاحي.
- التركيز على التوجيه العام للنشاطات الفلاحية.

وسنختصر هذه المرحلة وسابقتها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): يبين أهداف المخططات التنموية بما فيها التنمية الريفية المتضمنة في المخططات.

المخطط	الأهداف الرئيسية للتنمية
المخطط الثلاثي 1967–1969	برامج الاستثمارات خاصة لتنمية المناطق المحرومة للتقليل من الفجوة بين المناطق الجهوية بمبلغ 11 مليار دينار.
المخطط الرباعي الأول 1970–1973	بناء نظام التصنيع وبعث كتبة الدولة للتخطيط بمبلغ 30 مليار دينار.
المخطط الرباعي الثاني 1974–1977	تثمين الموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي وتحقيق التكامل بين القطاعات حيث خصص مبلغ 100 مليار دينار جزائري.
المخطط الخماسي الأول 1980–1984	تأسيس مخطط الولاية وتعميم التخطيط السنوي والعمل بمخطط الإنتاج واستعمال أدوات ضبطية وتم تخصيص مبلغ 250 مليار دينار.
المخطط الخماسي الثاني 1985–1989	التركيز على التنمية الفلاحية والري والسكن والتخفيف من الاعتماد على الديون الخارجية وإنشاء المجلس الوطني للتخطيط وتم تخصيص 550 مليار دينار لتنفيذ المخطط.

المصدر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار الدليل الاقتصادي والاجتماعي الجزائر، 1992، ص149.

الجدول رقم (14): يبين أهمية كل قطاع في التنمية الشاملة في الجزائر بما فيها التنمية الريفية المتضمنة في المخطط.

قطاعات الأنشطة	المخطط الثلاثي الأول 69–67	المخطط الرباعي الأول 73–70	المخطط الرباعي الثاني 77–74	الفترة الوسيطية	المخطط الخماسي الأول 84–80	المخطط الخماسي الثاني 89–85	المجموع
الصناعة	11	27.7	140	161.3	400.6	550	**1160.6**
المحروقات	%53.5	%57.3	%60.7	%62.2	%32.8	**31.6%**	
الفلاحة ويشمل الري	%0.5	11.9	7.3	7.2	9.9	14.4	
القطاعات الأخرى	%26	%30.8	**32**	**30.6**	**57.3**	**54**	

Source: Ministère de la planification Algérie –rapports annulas.

2-4- مسار التنمية في الريف الجزائري من (1991–2000): (وتسمى بإجراءات التعديل الهيكلي) من **1967**م (انطلاق الإصلاحات) وحتى صيف **2000**م بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

بداية منذ **22** فيفري **1989**م لم تعد الجزائر ملزمة إيديولوجيا من الناحية الرسمية ببناء مجتمع اشتراكي من خلال إقامة نظام اقتصادي اشتراكي، حيث أن دستور **1989**م سجل في مادته الأولى أن الجزائر جمهورية ديمقراطية

[1] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص162.

شعبية وهي وحدة لا تتجزأ.[1] وهذا بخلاف المادة الأولى من دستور **1976م** التي جاء فيها، الجزائر ديمقراطية شعبية وهي وحدة لا تتجزأ الدولة الجزائرية دولة اشتراكية.[2]

وهذا معناه أن توجهات الدولة الجزائرية بإمكانها أن تتغير نحو توجهات أخرى قد تكون رأسمالية أو غير ذلك.

وفي المجال الفلاحي صنف القانون رقم **90-30** الصادر بتاريخ 1 ديسمبر **1990** المتعلق بالأملاك الخاصة التابعة للدولة، ونص في مادته **105** أن استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية، وبذلك ألغي قانون التسيير الذاتي في الفلاحة (المادة **47**) ثم ألغي قانون الثورة الزراعية بمقتضى القانون رقم **90-25** المتعلق بالتوجيه العقاري.[3]

وقد عاشت الجزائر في فترة التسعينات مرحلة حرجة في تاريخها، بسبب دخولها في أزمة سياسية حادة كان لها تأثير كبير على كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وأدت إلى تخلي الدولة عن كل الإصلاحات التي كانت تنوي القيام بها، وعرفت الفلاحة الجزائرية ركود أو تخلف وما يمكن قوله عن هذه الفترة هي فترة خالية من السياسات الفلاحية وفترة الركود السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وغياب تنمية ريفية كانت آثارها وخيمة على الفلاحة الجزائرية بصفة خاصة والريف الجزائري بصفة عامة.[4]

ويرتبط مفهوم التكيف الهيكلي أو المواءمة الهيكلية بحزمة السياسات التي يوصى بها صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل بصفة أساسية، ولقد بدأ تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في الجزائر منذ عام **1990م** المدعوم من صندوق النقد الدولي تم الشروع في إصلاحات مهمة:

- إزالة القيود الكمية على استراد المواد والخدمات وتفكيك الإجراءات الإدارية لمنح العملات الصعبة وتحرير الأسعار وتخفيض الإعانات وتخفيض قيمة الدينار، والانتقال إلى نظام صرف مرن تدريجيا.

وقد سمح برنامج التعديل الهيكلي **(1995-1997)** الذي شمل عدة قطاعات من بينها الفلاحة بمتابعة وتعميق الجهود الجارية، وقد كانت النتائج خلال هذه المرحلة تتسم بما يلي:

-نمو معتبر لمؤشر الإنتاج الفلاحي بلغ **4%**.

-النمو المتوسط للقطاع الفلاحي كان أعلى من معدلات القطاعات الأخرى، 3.3% للفلاحة. مقابل 1% للصناعة و2.3% للخدمات.

-محاولة إنهاء تشتيت الهياكل وتبعثر الوسائل والجهود المخصصة للتنمية الفلاحية.[5]

-وفي سنة **1997م** وضعت الدولة المرسوم التنفيذي رقم **97-483**. المؤرخ في **15** ديسمبر **1997م** المحدد لكيفيات منح حق الامتياز لقطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في مساحات استصلاحيه وكذلك أعبائها وشروطها الموجودة في المناطق الجبلية والسهبية والصحراوية، وجاء هذا المرسوم تحت عنوان: "أسس صلاح الأراضي عن طريق الامتياز"، ويهدف إلى:

---

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، دستور 1989.

[2] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، دستور 1976.

[3] **تمار توفيق**، المرجع السابق، ص117.

[4] المرجع نفسه، ص118.

[5] **الجمهورية الجزائرية**، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، المرجع السابق، ص37.

-تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي.

-استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة فلاحيا عن طريق الامتياز.

-لا مركزية تخطيط التنمية.

-الاشتراك المسؤول للسكان المحليين في تنمية أقاليمهم.

-إدماج نشاطات التنمية، ضمن مشروع استصلاح.

-التكفل بالخصوصيات الطبيعية لكل منطقة.

-التكامل بين جميع برامج تسيير الفضاءات الطبيعية حماية وتنمية الثروة الغابية، مكافحة الإنجراف والتصحر واستغلال الأراضي في الجنوب.[1]

أولا: المخطط الوطني للتشجير: المخطط الوطني للتشجير يعكس الانشغالات الغابية والبيئية للبلاد، وقد نوقش واعتمد من قبل مجلس الحكومة ب **26** سبتمبر **1999م**، حيث تم مناقشته داخل القطاع وخارجه من أجل دمج أكبر قدر ممكن من الأبعاد البيئية والاجتماعية، هذا المخطط جاء في إطار توجيهات الحكومة فيما يخص تنمية الزراعة الجبلية، استصلاح الأراضي، مكافحة التصحر، وحماية وتنمية الموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة.[2]

ويسعى هذا المخطط لتحقيق ما يلي:

أهداف مادية: المخطط يهدف إلى تشجير **1.245.900** هكتار على مدى **20** سنة موزعة كما يلي:

* تشجير صناعي: **75000** هكتار.
* تشجير للإنتاج (أشجار مثمرة): **250000** هكتار.
* تشجير وقائي، مكافحة التعرية المائية: **563330** هكتار، ومكافحة التصحر: **330330** هكتار.
* السد الأخضر: **10200** هكتار.
* المساحات الخضراء: **15440** هكتار بمعدل **10** هكتار/البلدية.

أهداف بيئية:

* زيادة معدل التشجير من 11% إلى 13%.
* تحسين الوضعية المتعلقة بزحف الرمال.
* تحسين نوعية الحياة وامتصاص الكربون.
* حماية وتنمية الثروة الحيوانية والنباتية.

أهداف اقتصادية:

* حماية الأراضي الجبلية على مدى **2.8** مليون هكتار.
* حماية **3** مليون هكتار من أراضي السهوب.
* مساهمات إضافية ب **22** مليون وحدة علفية/السنة.
* حماية **30** سد مائي.
* إنتاج الخشب والفلين.

---

[1] **تمار توفيق**، المرجع السابق، ص119-120.

[2] المرجع نفسه، ص122.

أهداف اجتماعية: تتمثل في خلق **510000** منصب عمل بمعدل **25500** منصب/السنة.[1]

لكن هذه العمليات وإن حملت العديد من الإيجابيات كتثبيت السكان وزيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أنها بقيت قليلة وعلى نطاق محدود (سفوح الجبال، الأراضي الهامشية) فيما بقي الريف الجزائري بمساحاته الشاسعة وعدد سكانه الكبير يعاني من الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاهرة جراء اللاأمن والفقر والتهميش، فقد فشلت في القضاء على التخلف الريفي، ولذلك وجب على الدولة الجزائرية أن تتبع سياسة تنموية ريفية جديدة هادفة، بعد العودة التدريجية للأمن والاستقرار تم غلق برنامج التعديل الهيكلي وإطلاق برنامج إنعاش طموح عبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وبرنامج التجديد الريفي وبرنامج دعم النمو وهذا ما سنتناوله في العنصر الموالي.

2-5- مسار التنمية في الريف الجزائري من(2000-2006):

بعد أن تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة التي عاشتها في فترة التسعينات واستقرار الأوضاع الأمنية، ومع تشكل حكومة جديدة ورئيس جديد والذي عمل على إرساء الأمن والاستقرار، وفي ضل التحولات العميقة التي عرفتها بدخولها الاقتصاد الحر والرأسمالية وتأثيرات العولمة ومع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، عمدت الجزائر إلى تسطير برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي يعد برنامجا ضخما حددت له السلطات الجزائرية أكثر من **576**مليار دولار جزائري، وقصد النهوض بالقطاع الفلاحي وجهت سياسة جديدة تهدف إلى تطوير الفلاحة وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني، فبادرت في سبتمبر **2000** بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية **PNDA**الذي يعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي وديناميكية العالم الريفي، ثم توسعت المخطط إلى الأبعاد الريفية بصدور عام **2002** المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية **PNDAR**، وتلت ذلك بداية انطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية **PPDR**، ثم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة **PPDRI**.

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDR(2000-2002):

مستثمرا المعرفة المستخلصة من تجارب الفلاحية السابقة، جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليقطع نهائيا الصلة مع الطرق المركزية الموحدة النمطية، التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت وليعبر عن إرادة مؤكدة لترسيخ قدم الحداثة في القطاع الفلاحي[2].

وقد حددت مجموعة من الأهداف للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الأجلين المتوسط والبعيد وتتمثل أساسا في:

- الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية
- إدماج القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني
- التخصيص الإقليمي للإنتاج الفلاحي
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن.
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين، تصريف الإنتاج، وتكييف الإنتاج.

[1] المرجع نفسه، ص23.

[2] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، المرجع السابق، ص38.

– ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.

– تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.[1]

وفي هذا الإطار يرمي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل: [2]

* تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء).

* تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة للحبوب أو متروكة بورا وهي مهددة بالتدهور)، بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

* إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يهدف إلى توسيع المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب، بالإضافة إلى هذا هناك البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى رفع نسبة التشجير من**11** إلى **14%** في شمال البلاد.

ويمكن إجمار مهام المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ثلاثة مهام رئيسية:

* أولها تحسين وتحقيق الأمن الغذائي الذي يسمح للسكان من اقتناء كل ما يحتاجونه من مواد غذائية تتوفر فيها النوعية حسب المعايير المتفق عليها دوليا.

* وثانيها توفير الإنتاج الكاف لتغطية الاستهلاك الوطني بالإنتاج المحلي وذلك بتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل، وأسمدة، والاستخدام العملاني والرشيد للموارد الطبيعية لتحقيق التنمية الدائمة.

* وثالثها تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي في طريق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.[3]

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: PNDAR.

في سنة **2002**م أطلقت الدولة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية **(PNDAR)** الذي يعد تكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث مس المناطق المستفيدة من المخطط الفلاحي بنشاطات تنموية خاصة فيما يتعلق بالتجهيز (شق الطرقات، الإنارة الريفية، السكن...) وهذه النشاطات خصت بها المجالات المستفيدة من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.[4]

ويركز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية عمليا على محورين هما:

– **التنمية الفلاحية، الغابية والرعوية:** بالإضافة إلى عمليات حماية واستصلاح التربة لحماية الموارد الطبيعية، يشمل هذا المحور أيضا مشاريع استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والتحسين العقاري، غرس الأشجار العلفية والمثمرة، تعبئة المصادر المائية، وخلق وحدات إنتاجية للتربية الصغيرة العائلية.

---

[1] **تمار توفيق**، المرجع السابق، ص124–125.

[2] المرجع نفسه، ص125.

[3] **تمار توفيق**، المرجع السابق، ص125.

[4] المرجع نفسه، ص127.

-**التنمية الاجتماعية:** تهدف إلى تثبيت السكان بأماكنهم بخلق الظروف المواتية للاستقرار وبالتالي تقليص الهجرة نحو المراكز الحضرية وهذا بوضع بنى تحتية حيوية تتمثل أساسا في السكن الريفي، الإنارة الريفية، المدارس الابتدائية، النقل....

واهتم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على غرار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالمناطق الفلاحية ذات الإمكانيات الفلاحية الكبيرة فقط كما كان مجال تطبيق المخططين واختياري.[1]

وقد شرع في تنفيذ المخطط بالتعاون مع السكان المعنيين لتحقيق الأهداف التالية:

- التخفيف من التمايز بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية المجاورة.
- ترقية المجالات الريفية.
- التشجيع على استقرار وتثبت وعودة السكان الذي غادروا مناطقهم المعزولة. التي تعرضت للتخريب وهجمات خلال الأزمة الأمنية.[2]

ويمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كذلك مسعى يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين الاستغلاليات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية، ولكنها كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظام البيئية والفضاءات الريفية وخصوصيتها، وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمثل أساسا حول:

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي.
- مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات الريفية في الريف أو لخلق مداخيل جديدة (رد الاعتبار للمهن الريفية، خلق أنشطة اقتصادية جديدة).
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.
- القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها والتشجير المفيد والاقتصادي، وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية.
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها.
- ثم أعلن عن توجه جديد في صيف **2004م** أطلق عليه إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة **(SDRD)**.[3]
- وكذا المشاريع الجوارية للتنمية الريفية **(PPDR)** والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة **(PPDRI)**.

ثالثا: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI):

انطلقت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة تحت مسمى المشروع الجواري للتنمية الريفية، وهو مشروع يعطي إمكانية التكفل باحتياجات وانشغالات السكان المستهدفين إنطلاقا من تدعيم أنشطتهم الاقتصادية الأساسية (فلاحية، غابية، رعوية)، وتوسيعها إلى أنشطة أخرى قصد تحسين دخلهم ومنه تحسين ظروفهم المعيشية، ثم تحول بعد ذلك إلى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، وهو مشروع يعطي أبعادا أوسع للمشروع السابق، فيدل التركيز

[1] المرجع نفسه، ص129.

[2] **تمار توفيق:** المرجع السابق، ص127.

[3] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص203.

على الأنشطة الأساسية (فلاحية، غابية، رعوية...)، تمتد أبعاد هذا المشروع إلى كل القطاعات والنشاطات لتحقيق تنمية متكاملة.

أي أن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تسعى إلى خلق ظروف معيشة جيدة للسكان تسمح لهم بالاستقرار، وتحقيق الأمن الغذائي من خلال برامج الأعمال والنشاطات والتجهيزات، هذه المشاريع الجوارية تكون منبثقة من مقترحات وتصورات الجماعات الريفية لتنمية أقاليمهم، مع المساهمة الفردية والجماعية في تصور وتنفيذ المشاريع، ولذلك فإن البرنامج الجواري للتنمية الريفية هو وسيلة لتدعيم قدرات التدخل المندمج على المستوى الإقليمي (البلدية والتجمع السكاني الريفي. .....).[1]

وقد تم اختباره في الميدان منذ عام 2003.

وتتضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تجهيزات فلاحية وغير فلاحية فردية وجماعية تهدف كلها إلى تثبت السكان عن طريق تجهيز المجالات الريفية، وخلق ديناميكية اقتصادية بها تكون مبنية على النشاطات والأعمال التي يقترحها السكان الممثلين بجمعيات ريفية، والتي تحمل على تنشيط المشاريع الجوارية والوساطة بين السكان والإدارة الممثلة بمديرية المصالح الفلاحية أو محافظة الغابات، حتى تكون الشفافية في سير المشاريع لبلوغ الأهداف المسطرة، ويمكن إيجازها في:

- إنعاش المناطق الريفية الأكثر حرمانا.
- الاستغلال الأمثل والتنمية الأفضل للموارد الطبيعية.
- الحفاظ على مختلف الممتلكات وتثمينها.
- ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي.
- تدعيم النشاطات الاقتصادية للمجموعات الريفية المعنية وترقية نشاطات جديدة.

الميادين التي يشملها مشروع الجواري للتنمية الريفية:

تتمثل الميادين التي يشملها المشروع الجواري للتنمية الريفية في:

- تحسين الأمن الغذائي للأسر.
- تعزيز وتدعيم النشاطات الاقتصادية الأساسية (الزراعية، الغابية، الرعوية على وجه خاص).
- ترقية الحرف التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوسط الريفي والمميزات الطبيعية الإيجابية وكذا الأملاك في هذا الوسط.
- السير الدائم للموارد الطبيعية.
- يتضمن المشروع الجواري للتنمية الريفية إنجاز مشاريع ذات الاستعمال الجماعي (الطرق، الإنارة العمومية، التزويد بالماء الصالح للشرب، المنشآت التربوية، والصحية....) ممولة عن طريق موارد الدولة.
- إنجاز مشاريع ذات الاستعمال الفردي (الآبار، ورشات تخص الإنتاج، وحدات تربية الحيوانات، المؤسسات الصغيرة، للإنتاج وتأدية الخدمات) التي تدعم عن طريق الصناديق العمومية.[2]

---

[1] **تمار توفيق:** المرجع السابق، ص129.

[2] **محافظة الغابات لولاية المسيلة**، وثائق تعريفية بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.

رابعا: الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD(2004):

أ- **بعث الإستراتيجية:** لقد تم بعث الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في سنة **2004**م وذلك بعد تعيين الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية بداية **2004م**، وبعدما أصبحت وزارة الفلاحة والصيد البحري تدعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، يعتمد تنفيذ هذه الإستراتيجية في المقام الأول في العمل على تطوير المقاربات المتعددة القطاعات نحو نظرة مندمجة للبرامج الموجهة لتنمية المناطق الريفية، من خلال أن تأخذ مكانتها في الوسط الريفي مع إشراك أكبر للسكان المستفيدين وممثليهم في مختلف مراحل تعيين وتصور وتنفيذ ومتابعة هذه البرامج.

وتم في مرحلة أولية تجريب هذه الإستراتيجية على مستوى **48** ولاية في الفترة **2003-2005م**، ثم عرضت على مجلس الحكومة في صيغتها النهائية وأقرها في فيفري **2006م**، وتبقى الأداة الرئيسية لتطبيق الإستراتيجية هو المشروع الجواري المندمج للتنمية الريفية **PPDRI**.

ب- محاور الإستراتيجية: وضعت لإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة أربع محاور أساسية للتنفيذ:

- إقامة شراكة محلية واندماج متعدد القطاعات في الأقاليم.
- دعم تنفيذ النشاطات الاقتصادية المبدعة.
- تثمين متوازن وتسيير دائم لموارد وثروات الأقاليم.
- الجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق العمليات.

ج-أهداف الإستراتيجية: توفر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في نهاية الأمر إطار وشروط إنعاش الأقاليم الريفية وتتوعد بالتحسن الجذري في صنع تدخل السلطات العمومية فهي تسمح بما يلي:

-مواجهة تطور الإقليم الريفي من منظور مستديم بتنظيم التعاضد بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوفير الشروط السانحة للنجاعة الاقتصادية والاجتماعية والاستمرارية الإيكولوجية للنشاط التنموي، عن طريق المحافظة على هذه البيئة.[1]

- إدراج في البداية هيئات تأطير وتمويل النشاطات الاقتصادية والتجهيزات العمومية.
- مرافقة مشاريع التنمية الشاملة المبتكرة وفق سياق تصاعدي ومفتوح.
- استخدام مقاربة إقليمية للتنمية الريفية تضع حدا للمقاربات المتماثلة والمركزية.
- تأسيس التنمية الريفية المستدامة على العمل الجواري واللامركزي.
- تشجيع الإبداع التنظيمي والمؤسساتي كعامل لترقية سكان الأرياف إلى مستوى فاعلين نشطين ومسؤولين عن تنمية محيطهم الإقليمي.[2]

خامسا: برامج ذات تأثير جزئي مشروع التشغيل الريفي الثاني: بعد نجاح مشروع التشغيل الريفي الأول في تحقيق أهدافه على مستوى المناطق الجبلية لشمال غرب الجزائر، تم إطلاق مشروع التشغيل الريفي الثاني ليمس المناطق الجبلية لشمال غرب ووسط الجزائر، انطلق هذا المشروع نهاية **2003م** على مساحة تقدر ب **1427200** هكتار تقع في مناطق جبلية على مستوى **95** بلدية تقع في ستة ولايات (تيارت، تيسمسيلت، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة)،

[1] **تمار توفيق**، المرجع السابق، ص137-138.

[2] المرجع نفسه، ص138.

واستهدفت فئة سكانية تقدر ب **1340206** نسمة، والهدف الأساسي لهذا المشروع هو إنشاء مناصب شغل دائمة وذلك في إطار مكافحة ظاهرة البطالة والنزوح الريفي.[1]

سعى برنامج التشغيل الريفي الثاني لتحقيق الأهداف التالية:

- خلق مناصب شغل في الوسط الريفي وزيادة الدخل للعائلات الريفية من خلال خلق نشاطات تتأقلم في الوسط الريفي.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين من خلال زيادة فرص الوصول العادل إلى الموارد والخدمات الأساسية لمحاربة التهميش وخاصة في المناطق النائية.
- استقرار سكان الريف من أجل تنشيط المناطق الريفية (المناطق الجبلية والهضاب العليا).
- إنشاء إدارة محلية رشيدة لخدمة التنمية المحلية وحماية البيئة.
- مكافحة الإنجراف وتثبيت التربة.[2]

سادسا: برنامج دعم النمو: تناول برامج وسياسات التنمية الريفية المستدامة للفترة **2000-2005**م يستدعي التطرق للبرامج دعم النمو الاقتصادي التي تبنتها الجزائر سواء التي انطلقت في هذه الفترة أو غطت هذه الفترة، فقد كان من بين أهدافها النهوض بالمناطق الريفية لتكون جزءا في التنمية الشاملة.

أ- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):** ويهدف هذا البرنامج إلى الحد من الفقر، وتوفير مناصب شغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطني، وسمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة **2003** م حيث سجلت نسبة **7%**، وقد رافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى.[3]

أعد هذا البرنامج وشرع في تنفيذه سنة **2001**م ويغطي الفترة **2001-2004**م ويهدف إلى إعادة إنعاش وتحريك الاستثمار العمومي وإعطائه دفعة أولى قوية من خلال غلافه المالي البالغ **525** مليار دج منها **114** موجهة للتنمية المحلية في صورة برامج قطاعية غير ممركزة ومخططات بلدية للتنمية، حيث ركز على دفع وتحريك ودعم التنمية المحلية وتهيئة الإقليم وتحقيق التوازن الجهوي.[4]

ب-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى مساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية والري والفلاحة والتنمية الريفية.[5]

ج-برنامج الاستدراك: تقوده وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرر في لقاء الولاة مع الحكومة المنعقد في شهر جوان **2006**م ويتوفر على غلاف مالي قدره **60** مليار دج، ذا بعد جواري يهدف إلى معالجة بعض الفوارق

---

[1] المرجع نفسه، ص138.

[2] المرجع نفسه، ص139.

[3] تمار توفيق، المرجع السابق، ص139. نقلا عن: كلمة السيد الطيب لوح (وزير العمل والضمان الاجتماعي).

[4] المرجع نفسه، ص139.

[5] المرجع نفسه، ص140. نقلا عن: كلمة السيد: طيب لوح (وزير العمل والضمان الاجتماعي) في الدورة 96 مؤتمر العمل الدولي، جنيف، أيام 30 ماي-15 جوان. 2007.

الاجتماعية والاقتصادية وتلبية الحاجات الأكثر إلحاحا والتي لم يتم التكفل بها من خلال البرامج التنموية السابقة والحالية.

د- برنامج تنمية مناطق الجنوب: تبقى إشكالية تنمية مناطق الجنوب مرتبطة ارتباطا وثيقا باحترام الأنظمة البيئية السهلية في الواحات والصحاري. التي تميز هذه المناطق والحفاظ على مواردها النادرة، وفي ضوء مختلف مخططات التنمية والبرامج الخاصة، استفادت مناطق الجنوب مثلما استفادت المناطق من البلاد من مجهود استثماري معتبر، حيث أنشئ صندوق خاص لتنمية مناطق الجنوب يدل على إرادة الدولة لانتهاج سياسة تهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم، وهو صندوق وطني جاء خصيصا لتنمية مناطق الجنوب وترقيتها ورفع معدلات التنمية المحلية بهذه الجهة من الوطن لإحداث نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد.[1]

وأنشئ الصندوق من خلال قانون المالية لسنة **1998** م وحدد بواسطة المرسوم التنفيذي رقم **200-242** المؤرخ في **16** أوت **2000**م.

ه-برنامج تنمية الهضاب العليا:

تم الإعلان على هذا البرنامج في سبتمبر **2005**م، بمخصص مالي قدره **620** مليار دينار موزعة على النحو التالي:

* تحسين ظروف معيشة السكان باستثمار إجمالي قدره 288.5 مليار دينار تمس كل من قطاع السكن، التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي، الصحة، توصيل السكان بشبكات المياه والغاز والكهرباء، الشبيبة والرياضة، الثقافة التشغيل والتضامن الوطني.

* تعزيز مصالح الدولة باستثمار إجمالي قدره 36.8 مليار دينار للمشاريع البلدية للتنمية، 11.3 مليار دينار لقطاع العدالة 29 مليار دينار لانطلاق ورشة إنجاز مدينة بوغزول الجديدة.[2]

* إن البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الهضاب العليا، شأنه شأن برنامج تنمية ولايات الجنوب، يأخذ في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الربعين ويأتي ليعزز المساواة من حيث التنمية لصالح الساكنات المحلية.

والحاصل هو أن البرنامجين التكميليين اللذين اعتمد الولايات الجنوب والهضاب العليا يهدفان بمراعاة الكثافة السكانية، لا إلى تعزيز مساواة المواطنين من حيث الاستفادة من الجهود التنموية العمومية فحسب بل، وكذلك إلى إعادة مناطق فسيحة من التراب الوطني لكي تستقطب الاستثمار، وتعزز القدرات الاقتصادية للبلاد لفائدة الأمة برمتها.[3]

2-6- مسار التنمية في الريف الجزائري من 2006-2014: بعد تبني الجزائر لعدة برامج وسياسات من شأنها تدعيم الأقاليم الريفية، ومن خلال تشخيص الوضعية التي يعيشها الوسط الريفي الجزائري ما بعد بعث استراتيجية التنمية الريفية المستدامة، لزم الأمر بعث سياسة أخرى للتنمية الريفية ولدعم تجديد الأقاليم الريفية، تمثلت في سياسة التجديد الريفي في **2006**م ووضع برنامج لتنفيذها وهو برنامج دعم التجديد الريفي الذي تم بعثه في سنة **2007**م.

وسيتم التطرق في هذا العنصر إلى السياسات التي تبنتها الحكومة الجزائرية للنهوض بالريف وهي سياسة التجديد الريفي، برنامج دعم التجديد الريفي وبرنامج توطيد النمو.

---

[1] المرجع نفسه، ص141.

[2] تمار توفيق، المرجع السابق، ص141.

[3] المرجع نفسه، ص141.

أولا: سياسة التجديد الريفي 2006: تعد هذه السياسة من أهم البرامج التنموية للريف الجزائري، وترتكز على الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.

وتركز سياسة التجديد الريفي على الأمن الغذائي للأسر الريفية وإعادة التوازن البيئي، وتحسين ظروف حياة سكان الريف، وذلك لكونها تعتبر محاور ذات أولوية في مجال التنمية الريفية.

أ-الإطار العام لسياسة التجديد الريفي: وتستلهم أفكارها وبنيتها من ضرورة تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة، من خلال التوازن بين مختلف الأقاليم الريفية النشيطة والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية، وتستمد هذه السياسة أسسها من: [1]

- متطلبات تهيئة الإقليم التي تشكل إحدى مكوناتها القوية.
- إن سياسة التجديد الريفي ترمي إلى المساهمة في القضاء تدريجيا على أشكال الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، والإقليمية القائمة بالفعل، من خلال إقصاء فئة هامة في الريف من البرامج المسطرة التي ظل سكانها بعيدين عنها.
- إن إعادة اكتشاف الفضاءات الريفية، وإعادة هيكلتها وتكوينها عن طريق تنمية مواردها الطبيعية والتراثية والدفاع عن القيم الثقافية والهوية التي أثمرتها تقاليدنا، لا يمكن تصورها جميعا بدون التنمية المتوازنة التي تضمن مستقبل المناطق الريفية، ولا يمكن لهذه التنمية أيضا أن تكون بمنأى عن تقدم السكان الذي كانوا على مر الزمن الحماة الدائمين لتراثها الطبيعي والثقافي.
- تطلع سكان الريف القوى والمتعطش إلى تحسين ظروف معيشته منصف على مستوى أقاليمه.
- التضامن الوطني لكي يسمح للتنمية الوطنية من إرساء مستوى منصف للجماعات الريفية الهشة اجتماعيا.
- فتح آفاق جديدة للعالم الريفي في إطار الاندماج في مسار العولمة محكم فيه، من خلال ترقية الريف ليصبح مهيأ لمواكبة التوجه العالمي، من خلال انضمام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا منظمة التجارة العالمية.

ب- مراحل ظهور سياسة التجديد الريفي: لم يكن برنامج التجديد الريفي كباقي السياسات والبرامج من حيث الظهور، فقد مر بعدة فترات ومراحل من سنة **2003**م (الفترة التجريبية) إلى غاية **2009 م** وهي فترة تعميم السياسة، ويمكن ذكر هذه المراحل في النقاط التالية بإيجاز.[2]

المرحلة الأولى 2004-2006: بدأ أولا بعث الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في مجلس الحكومة مرتين الأول في جويلية **2003**م لعرض أسسها والثانية في فيفري **2006م** في صيغتها النهائية، بعد مرحلة تجريبية **(2003-2005)**، ولتجسيد متابعة سياسة التجديد الريفي تم في **15** مارس **2006** م وبموجب مرسوم رقم **03** تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية المكونة من **18** قطاعا **و3** مؤسسات وطنية واللجان الولائية.

المرحلة الثانية 2007-2008: وقد تم تحديد أهم الأهداف كالتشخيص الكامل لوضعية المناطق الريفية، ودراسة الأسس والطرق المقترحة في إطار سياسة التجديد الريفي، وتقييم قدرات الاندماج القطاعي على المستوى الإقليمي، لتنسيق الجهود بين السياسات القطاعية المعلنة في السابق، وتحقيق الانسجام في كيفيات التنفيذ مع تنسيق الجهود، ليتم تعزيز كل الإجراءات بالمصادقة على قانون التوجه الفلاحي **16/08** المؤرخ في **03** أوت **2008** الذي سطر برامج دعم التجديد الريفي ومحاور التنمية المستدامة الفلاحية وعالم الريف بصفة عامة.

---

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، برنامج سياسة التجديد الريفي، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2006ص 26.

[2] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص240.

المرحلة الثالثة 2009-2014: جاء خطاب رئيس الجمهورية في شهر فيفري سنة **2009**م بولاية بسكرة، والذي تم على ضوئه وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والذي حرص على ضرورة (تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد استراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية).

وبالتالي تم تعميم البرنامج، ليتم اعتماد صيغة عقود النجاعة سنة 2010 للتجديد الفلاحي والريفي.

ج-الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي: تهدف سياسة التجديد الريفي إلى:

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل، وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية.
- تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل، بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان أمن التموين بالمواد الغذائية.

تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية ونظامها المنتج قصد تدعيم تنافسيتها من خلال:

- تشجيع تثمين الموارد المحلية.
- تحفيز اقتصاد جواري بتنظيم تضافر الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- استغلال الأقاليم بصفة عقلانية لتحقيق إنتاج ذي نوعية يتوفر على قيمة مضافة عالية.
- تشجيع تنويع الأنشطة وتعدد الأنشطة لدى الأسر وتدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي.
- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي ضمت إطار تهيئة الإقليم والفضاء الريفي.
- المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية ورد الاعتبار للتراث الثقافي.[1]

د- محاور سياسة التجديد الريفي: تقوم هذه السياسة على أربعة محاور رئيسية وهي:

الأول: تحديث القرى والمداشر من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة، التي عادتا ما تنسب إلى المدن والبلديات (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، ومياه الشرب وبناء المدارس، الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية والهاتف....).

الثاني: تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية الحرف، تثمين المنتجات المحلية خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة، تكنولوجية الإعلام والاتصال، وتهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية.

الثالث: حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات والسهوب الواحات، الجبال، الخط الساحلي، والأراضي الفلاحية.

الرابع: حماية وتثمين الممتلكات والثروات الريفية المادية وغير المادية، والتي تتمثل في المنتوجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.[2]

---

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، برنامج سياسة التجديد الريفي، 2006، المرجع السابق، ص26.

[2] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص243.

ه- برامج التجديد الريفي وأدوات تنفيذ السياسة: تعتمد سياسة التجديد الريفي على أربعة برامج رئيسية وهي:

- برنامج مكافحة التصحر والذي يستهدف **2513** خط في **30** ولاية.
- معالجة الأحواض المائية، والتي تستهدف **78** حوض مائي في **30** ولاية بمساحة 2.9 مليون هكتار.
- تسيير وتوسيع الثروة الغابية بواسطة عملية التشجير التي تبلغ **556** خط في **37** ولاية بمساحة **500** ألف هكتار.
- حماية النظام البيئي والطبيعي والذي يستهدف **57** خط في **17** ولاية ومن أجل تنفيذ هذه البرامج فإنه يستند إلى الأدوات التالية، وهي:

النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة **(Le SNADOR)**.

- نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي **(SI-PSRR)**.
- وسيلة المتابعة لعقود النجاعة للتجديد الريفي والفلاحي.[1]

الشكل رقم: (02) يمثل المخطط العام لسياسة التجديد الريفي

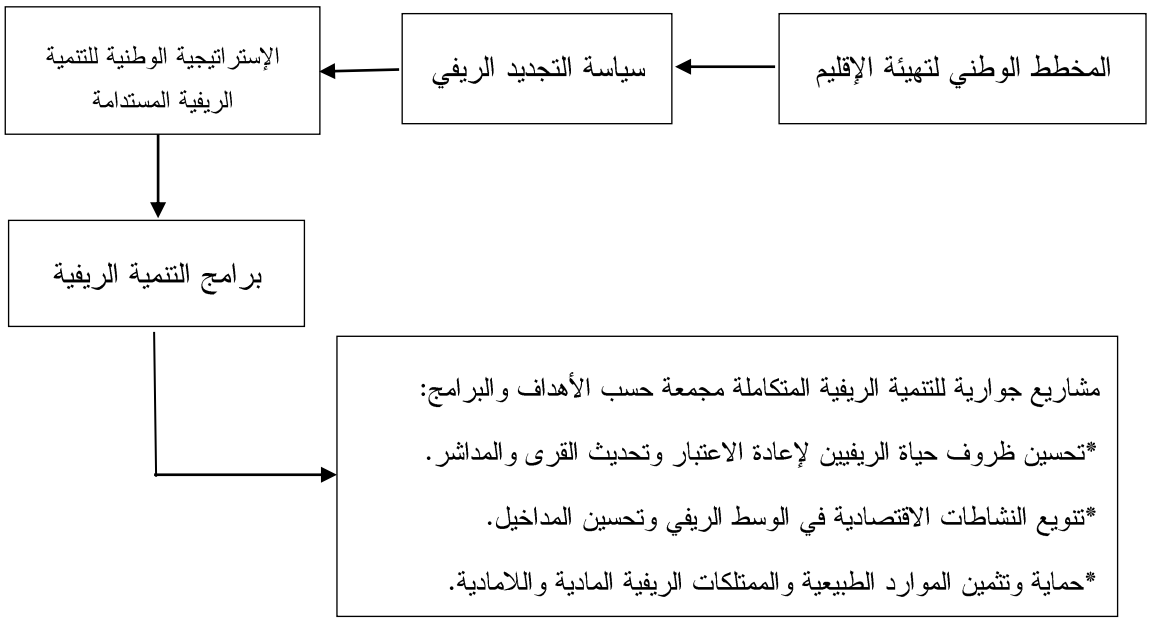

المصدر: اللجنة الوطنية للتنمية الريفية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، ص24.

-برنامج دعم التجديد الريفي، الأسس القانونية المخطط العام.

.http: //www.mddr.raov.dz/ppdvistatic-ar/index.htm

ثانيا: برنامج دعم التجديد الريفي (2007-2013): يعد هذا البرنامج مرافق لسياسة التجديد الريفي، ولقد تم بعث هذا البرنامج استجابة لتنفيذ أهداف سياسة التجديد الريفي.

أ- **البرنامج:** بما أن سياسة التجديد الريفي جاءت بناءا على تبني الحكومة الجزائرية لمفهوم جديد وهو مفهوم الأقاليم الريفية من خلال الإستراتيجية الجديدة لتهيئة الأقاليم.[2] مما سمح ببعث برنامج دعم التجديد الريفي **(2007-2013)** ويحكم أنها سياسة تشترك فيها أطراف فستصير مرجعا لكل من يهمه عالم الريف وتنميته.[3] والمخطط التالي يوضح المراحل التي أدت إلى سياسة التجديد الريفي وبعث برنامج الدعم للتجديد الريفي.

---

[1] المرجع نفسه، ص243، 244.

[2] **تمار توفيق**، المرجع السابق، ص146.

[3] **الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية**، الجزائر المتحركة، من الموقع الإلكتروني لبرنامج دعم التجديد الريفي:
drticlesalire.htm..http: //www.mddr.gov.dz/ppdristatic-ar/ref%20

الشكل رقم (03): يمثل مراحل بعث برنامج دعم التجديد الريفي

المرحلة 1	**2003-2002**

تشخيص واستشارة (عرض ما تم ودراسات وسبر آراء وزارات وحاجات وآمال السكان) تقديم النتائج في مجلس الحكومة جويلية 2003.

المرحلة 2	**2004-2003**

- خبرة النتائج وصياغة مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة
- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية جويلية 2004 مقدمة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية للولايات على مستوى الجماعات المحلية.

المرحلة 3	**2005-2004**

-تنفيذ على أساس تجريبي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.

-إنجاز الولايات لإستراتيجياتها للتنمية الريفية المستدامة.

-استغلال معلومات المرحلة التجريبية.

المرحلة 4	**2006**

-عرض سياسات التجديد الريفي (الرهانات- المفاهيم، القوة، المبادئ، الإجراءات، المقاربات، أدوات التنمية، المتابعة، التقييم والبرمجة).

-مجلس الحكومة (فيفري 2006).

-تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية و48 خلية لتنشيط التنمية للولاية (مارس 2006).

-ندوة الحكومة والولاة (جوان 2006).

-إنجاز وثيقة "التجديد الريفي" (أوت 2006)

المرحلة 5	**2006**

المصادقة على سياسة التجديد الريفي وتعليمة الحكومة لإقامة برنامج الدعم للتجديد الريفي وبعثه في أقرب الآجال، رئيس الجمهورية (1 أكتوبر 2006).

المصدر: الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، موقع برنامج دعم التجديد الريفي.

ب-أهدافه: إن برنامج دعم التجديد الريفي يهدف إلى:

- مرافقة ودعم المنظمات المحلية (الجماعات والاتحادات المهنية) والمؤسسات (العمومية، الخاصة والتعاونيات)، ومنتخبي الجماعات الإقليمية بحيث تستطيع أن تندمج في ديناميكية التجديد الريفي وتحضر وتنجز نشاطات التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.

- مرافقة ودعم المصالح التقنية لمختلف الوزارات الشريكة والسلطات اللامركزية لترقية التنمية الريفية في الولاية بضمان دعم تقني ومنهجي من جهة، وبضمان التخطيط المزدهر والنامي الذي يفرضه تطبيق استراتيجية التجديد الريفي من جهة أخرى.[1]

ج-مخطط عمليات سياسة دعم التجديد الريفي: إن سياسة الدعم هذه منظمة على ثلاث مراحل: [2]

- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة التقييم والجمع.
- مرحلة التعميم الممتدة على 6 سنوات بدرجات متصاعدة.

تخص هذه المراحل الثلاث تحضير وتنفيذ المشاريع الجوارية والمستويات الجامعة (مخططات التنمية الريفية المتكاملة للدائرة وللولاية) والتي تشكل سياسة لدعم التجديد الريفي، وتهم مختلف الفاعلين الهيكليين في مستويات الشراكة الثلاث:

- **المستوى المحلي:** مع أصحاب المشاريع (الأفراد، الأسر الريفية، المنتجين، المستثمرين الفلاحيين والمربين، الحرفيين والتجار، صغار المقاولين...)

- **المستوى الوسيط:** مع الهيئات المرافقة والدعم (خلية التنشيط للدائرة، اللجان التقنية للدوائر وللولايات).

- **المستوى المركزي:** مع الوزارة المعنية مباشرة أو بصفة غير مباشرة (الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية فيما يتعلق بالآليات والمناهج، ووزير الداخلية فيما يخص الجماعات المحلية ووزير المالية فيما يتعلق بتخصيص الميزانية).

ثالثا: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2013): انتهجت الجزائر سياسة جديدة للدعم الريفي تمثلت في سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وكانت بدايتها في شهر فيفري **2009**م، انطلاقا من خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في ولاية بسكرة خلال الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي والريفي.

والذي حرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد استراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية، وبالتالي تم تعميم البرنامج ليتم اعتماد صيغة عقود النجاعة سنة **2015م** للتجديد الفلاحي والريفي.[3]

أ- **المحاور الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي:** تتركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث محاور أساسية وهي:

---

[1] **تمار توفيق**، المرجع السابق، ص148.

[2] **الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية**، الجزائر المتحركة، المرجع السابق.

[3] **هاشمي الطيب**: المرجع السابق، ص241.

– **التجديد الريفي:** ويهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية... فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان، كل هذا ضمن الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (م.و.ت.إ.ق.2015).[1]

يستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها صعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء).[2]

–**التجديد الفلاحي:** يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العددية المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طوال سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك.

إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

–حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية.

الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور الشتائل، ثم أضيف أيضا عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي.

الأول: نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين استقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك.

والثاني: يتعلق بعصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.[3]

–**برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:** يهدف هذا البرنامج إلى:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية.
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.[4]

رابعا: برنامج توطيد النمو (2010–2014): يعتبر هذا البرنامج امتداد للبرنامج التكميلي لدعم النمو **(2005–2009)** في جميع المجالات التنموية، في حين يركز بشكل أكبر على قطاع السكن الذي سيسجل مراجعة لكيفية الإعانات الخاصة بالحصول على الملكية، فيها يضم البرنامج السكني الجديد مليون و**200** ألف وحدة سكنية، بالإضافة إلى سلسلة

[1] **تمار توفيق**، المرجع السابق، ص 150.

[2] **تمار توفيق**، المرجع السابق، ص151.

[3] المرجع نفسه، ص151.

[4] المرجع نفسه، ص152.

من المشاريع في قطاع الطرقات والنقل، المياه، الصحة والشغل ومنشآت قاعدية أخرى ذات علاقة مباشرة بتحسين ظروف معيشة المواطنين.[1]

وقد استفاد قطاع الفلاحة في إطار البرنامج الخماسي من غلاف مالي قدره **13.5** مليار دولار، بهدف تحديث التقنيات والوسائل التي يعتمد عليها هذا القطاع الهام، إلى جانب خفض أسعار المحاصيل، وزرع **360** ألف هكتار من الغابات و70 ألف هكتار من المناطق الرعوية إلى جانب هكتار من الزيتون.

فمن خلال المخطط الخماسي **2010-2014** حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في إطار برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، أسس وتدابير من شأنها ترسيخ بعض النشاطات الفلاحية من خلال تكاتف جميع الفاعلين في المجال لتعزيز التماسك الاجتماعي الذي يمثل أحد أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن الوطني، ومن الأهداف التي ترمي لها السياسة تعزيز الاستشارة والتشاور مع كل الفاعلين في المجال الفلاحي والزراعات الصناعية، مما يؤدي إلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية، وإيلاء العناية الخاصة للاستعمال العقلاني للمياه باستخدام تقنيات الري التقني، كما تواصل هذه السياسة جهود التوجيه العقاري والفلاحي بمنح استغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة عن طريق الامتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل.

وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر سنة **2008**م والذي يحدد المعالم والإطار العام للفلاحة بهدف تمكينها من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

تطبق في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي والمخطط الخماسي **2010-2014**، عدة برامج تنموية حسب كل قسم والتي من أهمها زراعة الحبوب، البذور، والشتلات والسقي كما يلي:

- **برنامج تكثيف الإنتاج:** يهدف خلال الفترة **2010-2014** إلى تحقيق إنتاج حبوب يصل إلى **50.2** مليون قنطار منها 34.4 مليون قنطار من منتوج القمح، فهذا البرنامج يسعى أساسا إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية وتكامل القطاع.
- **البرنامج المتخصص (البذور والشتلات):** يسعى هذا البرنامج لتحقيق الأهداف التالية:
  - ضمان معدل تغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة تستطيع تلبية احتياجات مختلف برامج التكثيف.
  - إفادة الفلاحين من التطور الجيني عن طريق توفير الأنواع الفعالة والبذور ذات النوعية الجيدة.
  - ضمان مخزون الأمان عن طريق إنشاء احتياطات استراتيجية من المواد النباتية للانطلاق.
- **برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد الماء:** يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة **461000** هكتار، تتكون من **278000** هكتار تحويل النظم التقليدية و**183000** هكتار مخططات جديدة.
- **برامج أخرى:** تتمثل في برنامج إنتاج الحليب كبرنامج متخصص لتكثيف إنتاج البقوليات الغذائية، برنامج تنمية وتطوير إنتاج البطاطا، برنامج تنمية وتطوير إنتاج الطماطم الصناعية، برنامج تنمية وتطوير إنتاج الزيتون، برنامج تنمية وتطوير زراعة النخيل، برنامج التجديد الريفي.[2]

---

[1] **بغوس سليم:** التنمية الاجتماعية وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي، دراسة أثر برامج وكالة التنمية الاجتماعية في حي الضاية بمدينة مسعد ولاية الجلفة نموذجا، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص60.

[2] **وزارة الفلاحة والتنمية الريفية**، مسار التجديد الفلاحي والريفي، ماي 2012، ص27.

2-7- مسار التنمية في الريف الجزائري من (2015-2019)

أولا: المخطط الخماسي 2015-2019: لقد تم تبني نظرة إدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية في برنامج الحكومة في 2014. وذلك قصد تضافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

أ- محاور الاستراتيجية لسياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيدية:

تتمحور سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري حول خمس محاور استراتيجية تتمثل في:

- **المحور 01:** المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكنة وترقية الصيد التقليدي المسؤول وثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية.
- **المحور 02:** مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الاستراتيجية، وتكييف سياسة الدعم والتمويل وبتسيير العقلاني وتوفير أحسن لعوامل ووسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البُنى التحتية الفلاحية والريفية والصيدية، وتطوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية وفي المياه العذبة وتثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية.
- **المحور 03:** تقوية حماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل التسيير المستدام للغابات ومعالجة الأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة، كما سيتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني والمقتصد للمياه والصيد المسؤول، للسماح بتجديد الثروة الحيوانية البحرية وتطوير وسائل الوقاية ومكافحة التلوث البحري.
- **المحور 04:** تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق: توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية، ضد الآفات والكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.
- **المحور 05:** إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني، تعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى فلاحتنا.[1]

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر، 2015، ص4-5.

خلاصة:

إن تنمية المجتمع الريفي ضرورة وحتمية فرضتها الظروف الحالية التي تمر بها الدول النامية، فضلا عن مكانة ودور الريف في التنمية المحلية والوطنية، فلا يمكن أن تنجح خطط وبرامج التنمية إذا لم يتم اشراك الريفيين في البرامج التنموية ولم تعطى أهمية لتنمية الريف، وحتى يتم القضاء على الهجرة الريفية وتثبيت السكان الريفيين في قراهم، والاستثمار فيها والاهتمام بالأرض التي هي مصدر رزقهم، وهي التي تمد المدينة بالمواد الأولية وتزودها بكل ما تحتاجه من غذاء، وملبس فالتنمية الاقتصادية أساسها الزراعة التي مركزها الريف، وقد لاحظنا من خلال هذا الفصل أهمية التركيز على التنمية من الريف إلى المدينة وليس العكس من المدينة إلى الريف، وقد تناولنا أهم السياسات والبرامج التنموية التي سطرتها الدولة الجزائرية، من أجل النهوض بالريف والسكان الريفيين. وسنحاول من خلال الفصل الميداني التأكد والتثبت ومعرفة الدور الذي قامت به هذه البرامج في خدمة وتنمية المجتمع الريفي.

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد:

للوصول إلى نتائج علمية لابد من إتباع الأسلوب العلمي وذلك من خلال إتباع منهجية علمية دقيقة، فأهمية أي دراسة تكمن في المنهج العلمي الذي ينظمها، ويحدد مراحلها ويربط بين عناصرها ومكوناتها، ويناقشها مناقشة علمية تعتمد الدليل الواضح والبرهان الساطع، والتجربة العلمية الدقيقة.

وسنتعرض في الفصل الموالي للإجراءات المنهجية للدراسة الحالية، إذ أن الموضوع وكذلك مجتمع الدراسة هو من يحدد المنهج والطريقة الأنسب، وتبعا لذلك انتقاء الأدوات الأكثر تجاوبا وخصائص مفردات الدراسة، وبناءا عليه سنقدم تعريفا بمجال الدراسة جغرافيا وتنظيميا وديمغرافيا (بشريا)، وأيضا يتم وصف المنهج المتبع والأدوات المعتمدة وتوضيح لمصادر جمع البيانات النظرية والميدانية، كما سنشير إلى أهم الإجراءات العملية التي تم اعتمادها وتطبيقها إجرائيا.

I- التعريف بمجال الدراسة الميدانية

1-التعريف بولاية المسيلة.

1-1-المجال الجغرافي والمناخي لولاية المسيلة:

أولا: المجال الجغرافي

أ-**الموقع:** تقع ولاية المسيلة في الجهة الوسطى من شمال الجزائر، تعد ولاية المسيلة من ولاية الشرق الجزائري، وهي ولاية انبثقت عن التقسيم الإداري لعام **1974م**، والذي بموجبه أصبح في الجزائر **31** ولاية بعد أن كانت هناك **15** ولاية، تمتد الولاية على مساحة **18175 كلم2**، يحدها من الشمال الشرقي ولايتي **برج بوعريريج وسطيف**، ومن الشمال الغربي ولايتي **المدية** و**البويرة**، أما من الجهة الشرقية ولاية **باتنة**، ومن الجهة الغربية ولاية **الجلفة**، في حين يحدها من الجنوب الشرقي ولاية **بسكرة**.[1]

تتكون الولاية من **47** بلدية مسيرة من طرف منتخبين محليين تسمي (المجالس الشعبية البلدية)، أما الدوائر فتضم واحدة إلى عدة بلديات لتشكيل محافظات إدارية وهي **15** دائرة تعني بتمثيل السلطة.

ترتفع المسيلة على مستوى سطح البحر بحوالي **400** م، حيث تقوم سلسلة جبال **ونوغة وبوطالب** و**بلزمة** في شكل قوس تحف حوض الحضنة من الناحية الشمالية والشمالية الشرقية، جبال **ونوغة** مثلا يصل ارتفاعها إلى **1400م**، أما جبال **بوطالب** فتعلوا إلى **1800م**، فيعمق بذلك منخفض الحضنة، كما تقوم مرتفعات **متليلي** من الناحية الشرقية ومرتفعات **الأوراس** الضاربة إلى الشمال الشرقي. كما تأتي مرتفعات **أولاد نايل** في الجهة الجنوبية لحوض الحضنة، هاته الجبال التي ذكرناها تشكل حصارا طبيعيا حول المنطقة، إلا أن الجهة الغربية يحدها مجالا للسهول والهضاب، فهي تشكل ممرا فسيحا لتأثيرات الهضاب العليا الغربية للمسيلة.

ب- المياه الجوفية: تزخر الولاية بنوعين من المياه الجوفية.

-**المياه الجوفية المالحة:** وهي غير صالحة للشرب، تستخدم عادة لأعمال السقي وتسقى بها أنواعا محدودة من النباتات المقاومة للملح، وهي تضم المناطق الغربية من السبخات ومن الأودية وهناك مياه جوفية أخرى عميقة الأغوار من غير الممكن الوصول إليها مثل تلك المتواجدة بالحضنة وفي سهل عين الريش.

-**المياه السطحية العذبة:** وهي مياه صالحة للشرب، والنظام المتبع هو نظام يساير الأمطار المتساقطة بشكل غير منتظم، فمجمل الوديان لا تتوفر على مياه جارية بشكل دائم، إلا ما تعلق بوديان ثلاثة وهي: واد القصب شمالا، **وادي بريكة** شرقا، **وادي مسيف** جنوبا، الجزء الأكبر من الولاية يعتبر حوضا كبيرا يتلقي مياه مختلف الأودية التي تصب جميعها في شط الحضنة.

وهي تشكل مورد من الموارد الثمينة المساعدة على تثبيت المجتمعات الريفية في المناطق البعيدة عن المدن والحظائر.

يعتبر إقليم الولاية محوريا ومنطقة عبور بين السلسلتين الجبليتين الأطلس الكلي والصحراوي حيث أن التشكيلة الجغرافية لإقليم الولاية هي كالآتي:

- المناطق الجبلية المحيطة بشط الحضنة.
- منطقة الوسط المتكونة أساسا من الهضاب والهضاب العليا.

[1] **الموقع الرسمي لولاية المسيلة** متاح على الرابط: http: //wilaya-msila.dz/ar/index.php.

- منطقة السبخة الممثلة بشط الحضنة في الوسط الشرقي و**الزحرز** الشرقي في منطقة الغرب الوسطى.
- منطقة الكثبان الرملية.
- الأودية والأنهار: تزخر ولاية المسيلة بعدت تشكيلات مائية أبرزها **شط الحضنة** وأودية كثيرة منها أهم الأودية الدائمة السريان وهي: **وادي القصب، وادي لقمان، وادي اللحم، وادي سوبلة، وادي مسيف، وادي أمجدل، وادي الشعير، وادي بوسعادة.**

ثانيا: المجال المناخي:

أ- **المناخ:** الرطوبة تكاد تكون ضعيفة نظرا للحواجز الجبلية للناحية الشمالية والشمالية الشرقية، فللمنطقة تأثيرات من السهوب الغربية والصحراء نظرا لانفتاحها، ومنه مناخ ولاية المسيلة مناخ قاري، حيث تتراوح درجة الحرارة الدنيا **-0.6** إلى **6.20** درجة في فصل الشتاء، أما في فصل الصيف فتصل درجة الحرارة القصوى إلى **33** درجة و**37.90** في شهري جويلية وأوت. أما الرياح فعادة تكون قوية شديدة البرودة في الشتاء ولافحة صيفا، وتعرف بالشهيلي.

ب- التساقط: إن كمية تساقط الأمطار بالولاية تقدر بـــ **225** ملم في العام وهي قليلة نوعا ما إذا ما قورنت بولايات الساحل الشمالي حسب الجدول التالي.

الجدول رقم (15): يبين المعطيات المناخية لولاية المسيلة للفترة 2013-2015.

السنوات	درجة الحرارة المئوية	تساقط الأمطار (ملم)	الرطوبة %	سرعة الرياح
2013	19.9	13.3	53.8	3.9
2014	19.48	14	51.4	4.2
2015	19.70	11.70	52.30	4.2

المصدر: .Source: wilaya de M'sila, annuaire statistique 2013,2014,2015.

1-2-المجال التنظيمي والديمغرافي لولاية المسيلة:

أولا: المجال التنظيمي: [1] كما ورد سابقا فإن صعود المسيلة إلى ولاية كان في إطار التقسيم الإداري سنة **1974م**، وتطورت الولاية والمناطق التابعة لها وتتدرج من قرى إلى بلديات إلى دوائر، ويصل العدد حاليا إلى 15 دائرة بـــ47 بلدية وهم كالتالي:

الجدول رقم (16): يبين دوائر وبلديات ولاية المسيلة

الدائرة	البلديات	عدد البلديات
المسيلة	المسيلة	1
مقرة	مقرة، برهوم، عين الخضراء، بلعايبة، الدهاهنة	5
أولاد دراج	أولاد دراج، المعاضيد، المطارفة، أولاد عدي القبالة، السوامع	5
حمام الضلعة	حمام الضلعة، تارمونت، أولاد منصور، ونوغة	4
الشلال	الشلال، أولاد ماضي، خطوطي سد الجير، المعاريف	4
بوسعادة	بوسعادة، الهامل، ولتام	3
خبانة	خبانة مسيف، الحوامد	3
أولاد سيدي ابراهيم	أولاد سيدي ابراهيم، بن زوه	2
سيدي عامر	سيدي عامر، تامسة	2
سيدي عيسى	سيدي عيسى، بوطي السايح، بني يلمان	3
عين الحجل	عين الحجل، سيدي هجرس	2
بن سرور	بن سرور، أولاد سليمان، زرزور، محمد بوضياف	4
عين الملح	عين الملح، بير الفضة، عين فارس، سيدي أمحمد، عين الريش	5
أمجدل	أمجدل، مناعة	2
جبل أمساعد	جبل أمساعد، سليم	2

أما تقسيم البلديات إلى حضرية وريفية وفق الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة **2008م**، فإن الديوان الوطني للإحصاء لم يصنف أي بلدية في ولاية المسيلة إلى بليدة حضرية بالكامل، وإنما حدد عدد البلديات التي تغلب عليها الطابع الحضري وهي **12** بلدية، وبلديات مختلطة بين الريفي والحضري وهي **9** بلديات، أما البلديات التي يغلب عليها الطابع الريفي فهي بلديتين، في حين البلديات التي تعد ريفية بالكامل فعددها **24** بلدية

[1] الدليل الرسمي لولاية المسيلة، منشورات ديوان الوالي.

الجدول رقم (17): يبين تطور تصنيف بلديات ولاية المسيلة بين إحصاء 1998 وإحصاء عام 2008.

البلدية	معدل التحضر		المعدل السنوي لتطور عدد السكان بين 1998 و2008			تصنيف البلدية
	1998	2008	سكان الريف	سكان الحضر	مجموع السكان	
المسيلة	08,83	84,89	1,32	2,71	2,49	بلديات يتغلب عليها الطابع الحضري
برهوم	76,25	83,13	0,62-	3,79	2,89	
سيدي عيسى	92,76	92,78	2,33	2,36	2,36	
عين الحجل	88,02	86,93	2,72	1,69	1,82	
ونوغة	0	90,47	21,64-	-	0,54-	
بوسعادة	95,62	96,88	1,56-	2,03	1,9	
بن سرور	86,08	82,75	4,69	2,03	2,44	
الهامل	98,46	97,14	7,32	0,65	0,79	
مناعة	0	83,57	15,29-	-	1,74	
عين الملح	93,63	88,75	11,04	4,26	4,83	
امجدل	66,92	84,92	6,50-	3,73	1,26	
بني يلمان	87,38	89,3	0,05-	1,86	1,64	
حمام الضلعة	49,37	57,15	0,31-	2,90	1,39	
أولاد دراج	47,98	56,46	0,25-	3,26	1,57	
مسيف	0	54,72	6,06-	-	1,8	
أولاد عدي القبالة	50,87	59,97	0,76-	3,03	1,32	
أولاد سيدي ابراهيم	59,82	61,26	0,14	0,76	0,51	بلديات مختلطة
سيدي عامر	0	73,8	11,42-	-	1,47	
محمد بوضياف	0	50,27	4,14-	-	2,89	
عين الريش	76,2	64,8	11,38	5,30	7,04	
جبل امساعد	0	0	9,86-	-	2,12	
مقرة	0	40,48	3,065-	-	2,17	بلديات يغلب عليها الطابع الريفي
عين الخضراء	0	32,98	0,03	-	4,17	
المعاضيد	0	0	0,83	-	0,83	
تارمونت	0	0	0,54	-	0,54	
المطارفة	0	0	1,14	-	1,14	
خبانة	0	0	1,52	-	1,52	
الشلال	0	0	2,43	-	2,43	بلديات ريفية بالكامل
أولاد ماضي	0	0	0,82	-	0,82	
بلعايبة	0	0	2,82	-	2,82	
سيدي هجرس	0	0	0,13-	-	0,13-	
تامسة	0	0	1,71	-	1,71	
أولاد سليمان	0	0	7,22	-	7,22	
الحوامد	0	0	2,79	-	2,79	
أولاد منصور	0	0	1,61	-	1,61	

المعاريف	0	0	1,93	-	1,93	
دهاهنة	0	0	0,44	-	0,44	
بوطي السايح	0	0	1,50	-	1,50	
خطوطي سد الجير	0	0	0,55	-	0,55	
زرزور	0	0	10,62	-	10,62	
بن زوه	0	0	3,03	-	3,03	
بير فضة	0	0	0,48-	-	0,48-	
عين فارس	0	0	1,13-	-	1,13-	
سيدي امحمد	0	0	2,96	-	2,96	
السوامع	0	0	1,15	-	1,15	
سليم	0	0	0,78-	-	0,78-	
ولتان	0	0	2,68	-	2,68	

Source: ONS, RGPH 2008, ARMATURE URBAINE, Alger, 2011, p14

حسب نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية المعتمدة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية **.7**أما والصيد البحري، فقد صنفت بلديات ولاية المسيلة بين بلديات حضرية وهي **13** وتتمثل في مقرات الدوائر عدا **دائرة الخبانة** و**دائرة الشلال**، والبلديات الريفية وعددها **34** بلدية المتبقية[1]، وهذا من أجل تحديد البلديات التي تستفيد من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.[2]

ثانيا: المجال الديمغرافي: الإنسان هو محور العمليات التنموية، إذ يعتبر الفاعل الأول داخل المنظومة المجالية وهنا تجدر أهمية الدراسات السكانية في رصد موارد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتغيرات الكمية والنوعية في تركيب السكان من شأنها أن تؤدي إلى تبديل التناسب بين عوامل الإنتاج، ولاسيما في بنية القوى العاملة وحاجاتها الاقتصادية، إلى كمية الثروة الطبيعية والمعدنية لذا يؤثر السكان تأثيرا فعالا في عرض العمل، إذ أن الفرد هو الذي يستهلك السلع الاقتصادية ويستفيد من الخدمات، مما يكون له تأثير في طلبها وطلب العمل إنتاجها فيؤثر ذلك في عرض العمل، وإن السكان هم مصدر القوى العاملة التي عليها عبئ إنتاج وتهيئة تلك الخدمات والسلع لإشباع الحاجات البشرية الحياتية والاجتماعية.[3]

وتعتبر ولاية المسيلة من بين الولايات التي بها عدد معين من السكان وقد تطور عدد السكان من الاستقلال إلى يومنا هذا، وإليك الجدول التالي:

الجدول رقم (18): يبين تطور عدد سكان ولاية المسيلة من 1966-2014.

السنة	عدد السكان	النسبة المئوية الديمغرافية
1966	302.305	%1.72
1977	402.984	%3.01
1987	625.026	%3.61
1998	814.357	%3.73
2008	983.513	%1.90
2014	1.200.699	%3.85

المصدر: التقارير السنوية لديوان التخطيط والإحصاء لسنوات: 2014-2008-1998-1987-1977-1966.

[1] **محافظة الغابات لولاية المسيلة** (عقد النجاعة للتجديد الريفي).

[2] **تمار توفيق**، المرجع السابق، ص208

[3] المرجع نفسه، ص204.

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن عدد سكان ولاية المسيلة عرف تطورا وتزايدا من الاستقلال إلى يومنا هذا، إذ كان في سنة **1966**م يصل إلى نسبة نمو تقدر بـــ **1.72%**، وتعود هذه النسبة الضئيلة إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية المزرية التي كان يعيشها سكان الولاية على غرار كل ولايات الوطن تقريبا.

وقد ارتفعت نسبة النمو إلى **3.01** في سنة **1977**م أي بعدد سكان وصل إلى **402.984**، وفي إحصاء سنة **1987**م وصل عدد السكان إلى **625.026** أي بمتوسط معدل نمو سنوي **3.61%**، ووصل عدد سكان الولاية إلى **814.353** سنة **1998**م بمتوسط معدل نمو سنوي **373%**، وفي سنة **2008**م وهي آخر سنة إحصاء عام للسكن والسكان، وصل إلى **983.513** بمعدل نمو سنوي **1.90%**.[1]

ما نلاحظه أن متوسط معدل النمو السنوي للفترات السابقة عرف تطورا وتزايدا معتبرا بعد الاستقلال، حتى سنة **1998**م ثم عاد إلى التراجع في سنة **2008**م، ثم عاود التزايد في **2014**م، ورغم ذلك فإن عدد السكان كان في تزايد مستمر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (19): يبين تطور عدد سكان ولاية المسيلة للفترة 2010-2014.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكان	1.073000	1.094.000	1.115.000	1.175.126	1.200.669
متوسط معدل السنوية%	-	1.95	1.91	5.38	2.17
الكثافة السكانية (ن/م^2)	59.04	60.19	61.35	64.66	66.06

المصدر: مديرية الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لولاية المسيلة.

وما نلاحظه من هذا الجدول التالي: أن عدد سكان الولاية يعرف تطور وتزايد مستمر فمن **10.73.000** سنة **2010**م إلى **1.200.669** سنة **2014**م، ولكن يلاحظ أن هناك تذبذب في متوسط معدل النمو السنوي. في هذه الفترة، **1.95%** سنة **2011**م، **5.38%** سنة **2013**م، **2.17%** سنة **2014**م.

أما فيما يخص الكثافة السكانية، فقد وصلت إلى **59.04** نسمة/ كلم^2 مربع سنة **2010**م لترتفع إلى أكثر من **66.06** نسمة/كلم^2 سنة **2014**م. والكثافة السكانية يتم الحصول عليها بالمعادلة التالية:

عدد السكان/المساحة بالكيلومتر مربع =نسمة/كلم مربع.

وتعتبر الكثافة السكانية من بين الوسائل التي يعتمد عليها في الربط بين علاقة الإنسان بالمساحة، ومعرفة مدى تركز أو تشتت الإنسان في منطقة معينة، وهل هناك ضغط على الموارد الطبيعية، وما هي الخدمات الاجتماعية الواجب توفرها في المنطقة.

أ-هيكل السكان: تعني البنية الهيكلية للسكان تناول تطور السكان وفق الفروقات والمميزات لكل الفئات العمومية موزعة على الجنس أي ذكور وإناث وكذلك الفئات الأخرى أي شباب وشيوخ وأطفال وكهول.

وإن دراسة البنية العمرية والجنسية للسكان تشكل مدخلا أساسيا لفهم الخصائص والمميزات البشرية في مجال معين، كما تمكننا من معرفة الفوارق بين الذكور والإناث على مستوى أمد الحياة، إضافة إلى أنها تكتسي أهمية كبرى في تقدير الحاجيات المستقبلية للسكان على مستوى المرافق التعليمية والصحية واستشراف نوعية التوازن في سوق الشغل، ثم الانعكاسات المحتملة على مستوى صناديق التقاعد والقطاع الصحي بعد تجاوز سن التقاعد.

[1] *Wilaya de Msila, annuaire statistique, 2014, édition mars 2015,p11.*

الجدول رقم (20): يبين هيكل سكان ولاية المسيلة لسنتي 2014 و2015.

السنوات	نسبة الإناث %	نسبة الذكور %	نسبة الفئة العمرية أقل من 05 سنوات	نسبة الفئة العمرية 5- 09 سنوات	نسبة الفئة العمرية 10-14 سنة	نسبة الفئة العمرية 15-19 سنة	نسبة الفئة العمرية 20-59 سنة	نسبة الفئة العمرية من 60 سنة
2014	49	51	21.8	16.3	12.74	11.12	33.8	5.66
2015	49	51	21.8	16.3	12.74	11.12	33.8	5.60

Source: wilaya de Msila, annuaire statistique 2014 édition mars 2015.

Source: wilaya de Msila, annuaire statistique 2015 édition mars 2016.

ما يمكن ملاحظته من الجدول التالي أن نسبة هيكل السكان لم يتغير بين سنتي **2014م** و**2015م** وأن نسبة الإناث يمثل تقريبا نصف عدد السكان **49%** إناث مقابل **51%** ذكور، وبالتالي فإن توزيع السكان بين الجنسين متقارب، كما لوحظ أن الفئة العمرية **(20-59)** هي أكبر نسبة بـــ **33.8%**، وهذه الفئة العمرية في سن العمل وهي الفئة الشغيلة والتي يمكن أن تعطي دفعة قوية للاقتصاد الولائي إذا تم تشغيلها واستغلالها.

بينما الفئة العمرية دون سن **5** سنوات فتمثل نسبة **21.8%** وهي فئة الطفولة التي لم تلتحق بعد بمقاعد الدراسة، أما الفئة العمرية التي يمكن أن تلتحق بالمدارس الابتدائية هي **16.3%** والمرحلة المتوسطة فهي **12.74%** والمرحلة الثانوية فهي **11.12%** وهنا نستنتج من ذلك ثلاث ملاحظات هي:

– أن الفئات العمرية في الولاية يسيطر عليها فئتان هما فئة دون سن العمل والفئة العمرية سن العمل.

– هناك زيادة في عرض القوى العاملة، ونقصد فئة سن العمل **20-59** سنة، وهذا يشكل تحديا كبيرا، اتجاه الولاية في مواجهة البطالة.

– زيادة هذه الفئة سوف يعمل على تخفيض نسبة الإعالة إذا ما رافقته زيادة في نسبة المشاركة في العمل.

ب–توزيع السكان بين الريف والحضر: بلغ عدد سكان الولاية **1.200.699** نسمة سنة **2014م**، ويتوزع سكان الولاية بين الريف والحضر توزيعا غير عادل وغير متجانس، حيث يتمركز أكثر من نصف السكان **(55.85%)** في الحضر في حين **44.15**% من السكان هم في الريف، أي **670.569** نسمة حضري مقابل **530.130** نسمة ريفي، والملاحظ أن ظاهرة التحضر ارتفعت في الآونة الأخيرة خاصة في بداية العشرية السوداء، حيث عرفت الولاية هجرة ريفية نتيجة للتدهور الأمني، ولم تتوقف حتى بعد الاستقرار الأمني، وبالتالي سجل سكان الريف انخفاض مقارنة بالمدن، ويفسر هذا الانخفاض إلى الهروب من الفقر والبطالة التي كانت تلازم سكان الريف، من أجل البحث عن فرص عمل وحياة معيشية كريمة، في حين ارتفع سكان الحضر باستمرار.

الجدول رقم (21): يبين توزيع سكان ولاية المسيلة بين الريف والحضر.

	2013		**2014**	
	حضر	**ريف**	**حضر**	**ريف**
عدد السكان	682.901	492.225	670.569	530.130
%	58.12	41.88	55.85	44.15
المجموع	**1.175.126**		**1.200.699**	

المصدر: wilaya de M'Silan Annuaire statistique, 2013-2014.

ج-خصائص الأسرة الريفية في ولاية المسيلة: تتكون العائلات الجزائرية في الأغلب من **6** إلى **7** أفراد، وهو عدد مرتفع نوعا ما مقارنة بمستوى الدخل، وكذا مساحة السكنات لأغلب العائلات على المستوى الوطني، ونجد هذا العدد أكبر في ولاية المسيلة والذي يتجاوز **7** أفراد.

حسب التعداد السكاني، لسنة **2008** م بلغ عدد الأسرة على مستوى الولاية حوالي **140.000** أسرة، بمتوسط حجم **7.4** فرد في الأسرة، ومتوسط حجم أغلب الأسر الحضرية لا يتجاوز المتوسط العام للولاية في حين أنه كبير في معظم الأسر، وبالتالي حجم العائلات الريفية ما يزال كبيرا رغم توفر وسائل تنظيم النسل، وهذا ما يفسر بنقص الثقافة الصحية لدى العائلات الريفية أو النظر في الموضوع من الزاوية الدينية أي عدم التصرف فيما هو من أمر الخالق.[1]

2- واقع التنمية في ولاية المسيلة:

2-1- القطاع الفلاحي بولاية المسيلة:

أولا: التعريف بالقطاع: ولاية المسيلة ذات طابع رعوي فلاحي وتتميز بثلاثة مناطق طبيعية هي:

أ- منطقة سهبية: تغطي جزءا كبيرا من مساحة الولاية وتقدر بـــ **1.090.500** هكتار وتمثل **60%** وتستغل معظمها في تربية المواشي.

ب- منطقة السهول: تقدر مساحتها بـــ **527.075** هكتار وهي مخصصة أساسا لزراعة الخضروات، الأشجار المثمرة، المحاصيل الحقلية وتربية الأبقار.

ج- منطقة جبلية: تقدر مساحتها بـــ **199.925** هكتار تمثل **11%** من المساحة الإجمالية، بها أشجار غابية ومثمرة خاصة الزيتون كما تستغل في تربية المواشي والدواجن وبعض المحاصيل الكبرى.

د- توزيع الأراضي الفلاحية، الموارد المائية وهياكل السقي الفلاحي بالولاية: تمثل الأراضي الفلاحية مساحة هامة جدا من إجمالي مساحة الولاية، غير أن المساحة الصالحة للزراعة صغيرة نسبيا، وتتقلص أكثر بالنسبة للمساحة المسقية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (22): يبين التوزيع العام للأراضي لسنة 2017.

توزيع الأراضي	المساحة الإجمالية للولاية	المساحة الإجمالية للفلاحة	المساحة الصالحة للزراعة	المساحة المسقية	المراعي الحلفاء والغابات	مساحة غير مخصصة للفلاحة
المساحة (هكتار)	1.817.500	1.646.890	277.592	38.890	1.369.298	170.610

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، 2017م.

فيما يخص الموارد المائية تشمل الولاية على **8244** بئر منها **6717** بئر عميق، كما تحوي الولاية سد القصب، وهو من أهم السدود على مستوى الجزائر، غير أن السنوات الأخيرة عرفت تراجعا كبيرا في منسوب المياه بالسد نظرا لظروف الجفاف التي عرفتها المنطقة وكذا استفحال مشكلة الأوحال بالسد التي لم تجد الحل النهائي لها.

[1] **تمار توفيق**، المرجع السابق، ص206-207.

الجدول رقم (23): يبين الموارد المائية وهياكل السقي الفلاحي.

الآبار العميقة	الآبار التقليدية	السدود	الحواجز	الأحواض المائية
6.717	1.527	01	07	5.500

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، 2016م.

ه- المستثمرات الفلاحية وتوزيع المساحة الصالحة للزراعة: بلغ العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية **34956** مستثمرة سنة **2015م**، وتوزعت الأراضي الصالحة للزراعة بين الحبوب، الأعلاف، الأشجار المثمرة والخضروات إضافة إلى الأراضي المستريحة، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (24): يبين توزيع المساحة الصالحة للزراعة للموسم الفلاحي 2014-2015.

الشعبة	الحبوب	الأعلاف	الأشجار المثمرة	الخضروات	أراضي مستريحة
المساحة (هكتار)	100.000	50.000	22.500	10.500	94.592

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، 2016م.

من خلال الجدول السابق، يتضح أن شعبة الحبوب بلغت المساحة المزروعة منها **62.000** هكتار، أما فيما يخص شعبة الأعلاف فقد بلغت المساحة المسقية منها **2.600** هكتار، وبالنسبة لشعبة الخضروات فقد بلغت نسبة المساحة المخصصة للبطاطا أكثر من **6,6%** من مجموع المساحة المخصصة للخضروات أي **700** هكتار.

و- الثروة الحيوانية وهياكل تربية الحيوانات: بلغ عدد حجم الثروة الحيوانية بالولاية أكثر من **1800000**رأس، تتوزع بين الأغنام، الأبقار، الماعز والإبل بالإضافة إلى **900** رأس من الخيول، و**8500** خلية تربية نحل، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (25): يبين الثروة الحيوانية 2017م

النوع	العدد أو السعة
الأغنام	**1.630.000** رأس منها **1.0340.000** نعجة
الأبقار	**32.700** رأس منها **21.700** بقرة حلوب
الماعز	**1450.000** رأس منها **90.000** عنزة
الإبل	**1.620** رأس منها **1.334** ناقة
الخيول	**820** رأس
النحل	**8.500** خلية

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، 2017م.

من خلال الجدول يظهر أن ولاية المسيلة تتمتع بعدد هام من رؤوس الأغنام بلغ **1.630.000** رأس تمثل خزان هام لإنتاج اللحوم الحمراء، إضافة إلى **21.700** بقرة حلوب تدعم إنتاج الحليب بالولاية.

كما تم تسجيل ثبوت انتاج الحيواني فيما يخص تربية الماعز بنفس النسبة في سنة **2015**، مع زيادة طفيفة فيروس الإبل **ب34** ناقة إضافية، وزيادة في رؤوس الخيل وخلايا النحل، ب**1000**خلية مقارنة بسنة **2015م**.

وتشمل الولاية **1.500** إسطبل بسعة **29000** رأس، إضافة إلى **830** مدجنة بسعة **2.660.000** دجاجة مملوكة لـــ **650** مربي، مما يساعد على احتلال الولاية مكانة متميزة في إنتاج اللحوم البيضاء، ويضاف إلى ذلك **128** مدجنة لإنتاج البيض بسعة مليون دجاجة مملوكة لـــ **110** مربي.[1]

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، 2017.

ثانيا: القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي بالولاية: عرف الإنتاج النباتي زيادة معتبرة في الإنتاج لمختلف الشعب خاصة منها زراعة الزيتون التي بنسبة تطور قدرت بـ **(+12)**، وهي في حقيقة شعبة جديدة أضيفت للطابع الفلاحي للولاية، تعمل على زيادة الإنتاج وتنوعه ومكافحة التصحر وتثمين الموارد الطبيعية بالولاية، وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (26): يبين تطور كمية الإنتاج النباتي من 2016 إلى 2018 (الوحدة: قنطار)

المنتوج	الموسم الفلاحي 2017/2016		حصيلة أولية 2018/2017		نسبة تطور الإنتاج %
	المساحة (هكتار)	الإنتاج المحقق (قنطار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج المحقق (قنطار)	
قمح صلب	7.470	171.300	6.600	157.000	-8
قمح لين	1.010	21.100	650	15.900	-25
شعير	11.720	200.500	13.990	278.000	+39
خرطال	300	4.900	600	9970	+103
مجموع الحبوب	20.500	397.800	21.840	460.870	+16
كمية الحبوب المجمعة	/	134.902	/	160.749	+20
الأعلاف	41.200	1.410.000	40.500	1.430.000	+1
الخضروات	10.000	2.788.000	9.400	2.512.000	-10
البطاطا	480	134.400	635	187.750	+40
البصل	1.500	482.000	1.190	359.500	+25
الأشجار المثمرة	11.548	684.380	9.120	462.095	-32
الزيتون	10.361	150.370	10.430	168.370	+12

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، 2018م.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة إنتاج الخضروات بنسبة تفوق **31%** وهذا راجع بالأساس إلى توسع الزراعات المحمية والتي تسمح بإعطاء مردود جد كبير، بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج الأعلاف بـــ: **350000** قنطار مقارنة بسنة **2010**م وهذا بسب زيادة عدد قطعان الماشية خاصة الأبقار الحلوب منها.

الجدول رقم (27): يبين تطور كمية الإنتاج الحيواني من 2016 إلى 2018م

المنتوج	الوحدة	2017/2016	2018/2017	نسبة التطور (%)
حليب	1.000 لتر	71.500.000	77.752.000	+9
جمع الحليب	1.000 لتر	27.285.000	30.751.000	+13
لحوم حمراء	قنطار	285.000	287.000	+1
لحوم بيضاء	قنطار	107.000	91.200	-15
العسل	1.000لتر	325	375	+15
بيض	1.000 وحدة	150.000.000	165.000.000	+10
صوف	قنطار	27.500	27.550	+1

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، 2018م.

من خلال الجدول أعلاه الخاص بتطور الإنتاج الحيواني نلاحظ زيادة في إنتاج اللحوم الحمراء وهذا راجع أساسا للطابع الرعوي للولاية، فضلا على تطور شعبة الحليب بشكل ملحوظ في شقيه الإنتاج والجمع، وارتفاع الكمية

المجمعة في الموسم الفلاحي **2018/2017م** مقارنة بالموسم الفلاحي**2017/2016م** بنسبة تطور قدرت بـــ**(9+و 13+)**، كما هو الحال كذلك لإنتاج اللحوم البيضاء والبيض حيث نجد تراجع في الإنتاج في الموسم الفلاحي **2018/2017م** مقارنة بالموسم الفلاحي **2017/2016م** بنسبة تطور قدرت ب**-(15-)**، وبالنسبة للبيض فهناك ارتفاع في نسبة الإنتاج قدرت بـــ **10+**، أما فيما يخص المنتوج الفلاحي من العسل والصوف فهناك زيادة طفيفة فيما يخص الصوف ومعتبرة فيما يخص العسل بنسبة تطور قدرت بـــ**(1+و 15+** على التوالي)، وما يمكن استنتاجه أن هناك ارتفاع في الإنتاج الحيواني بالنسبة للولاية في الموسم الفلاحي **2018/2017م**، وكل هذا كان نتيجة توفر وسائل وإمكانيات التنمية التي وفرتها الدولة من خلال توفر العتاد الحديث وتوفر الدعم الفلاحي والمرافقة التقنية والمالية من جهة والإرادة والمجهودات المبذولة من طرف المربين من جهة أخرى.

ثالثا: الأقطاب الفلاحية بالولاية: سمحت الإمكانيات والقدرات المتوفرة بالولاية والتنوع المناخي بها إلى تشكل أقطاب فلاحية[1]:

أ – قطب لإنتاج اللحوم الحمراء والصوف: تتوزع تربية المواشي خاصة الأغنام منها عبر كامل تراب الولاية، غير أن الجهة الغربية، الجنوبية والجنوبية الغربية تعتبر بمثابة قطب لإنتاج اللحوم الحمراء لما تتوفر عليه من ثروة حيوانية.

ب – قطب إنتاج الحليب: عرفت شعبة الحليب في السنوات الأخير نموا متسارعا مما سمح بخلق أحواض للحليب خاصة بمنطقة "المعذر الكبير" وببلديات كل من **المسيلة، أولاد ماضي، المطارفة وسيدي امحمد.**

ج – قطب تربية الدواجن (إنتاج اللحوم البيضاء والبيض): إن التنوع البيئي والايكولوجي لولاية المسيلة جعل منها قطبا لتربية الدواجن وإنتاج البيض خاصة بالمناطق الشمالية والشمالية الشرقية للولاية نظرا للمناخ الملائم.

د – قطب زراعة الخضروات المبكرة: تعرف الزراعات المحمية توسعا كبيرا بالولاية خاصة بمنطقة **بن سرور، محمد بوضياف، أولاد سليمان** و**المعذر الكبير.**

ه – قطب زراعة أشجار الزيتون: تعرف هذه الشعبة توسعا ونجاحا بالمناطق الشمالية والشرقية للولاية خاصة بلديات **حمام الضلعة، ونوغة، مقرة، عين الخضراء، بلعايبة، مطارفة وكذا أولاد سيدي ابراهيم وجبل امساعد.**

و– قطب زراعة الخضروات: بالإضافة إلى كونها سهبية رعوية تتوفر الولاية على مناطق سهلية وأراضي خصبة تستغل في زراعة الخضروات خاصة إنتاج الجزر بمنطقة المعذر الكبير وبلديات كل من **عين الملح، عين الريش، وسيدي امحمد.**

ز – قطب إنتاج الفواكه (المشمش): تتوفر الولاية على مساحة معتبرة من الأشجار المثمرة خاصة أشجار المشمش تتمركز زراعتها بمنطقة المعذر الكبير وبلدية المسيلة.

2-2 – مظاهر التفاوت بين الريف والحضر: إذا اعتبرنا أن البلديات التي يغلب عليها الطابع الحضري حضرية، وباقي البلديات ريفية فسيكون لدينا **35** بلدية ريفية في مقابل **12** بلدية حضرية، هذا حسب الديوان الوطني للإحصاء، وحسب نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية المعتمد من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري فعدد البلديات الريفية هي **35** بلدية **و12** بلدية حضرية كما أسلفنا سابق، وسنقوم بتحديد مظاهر التفاوت الريفي الحضري من خلال مجموعة من المؤشرات الاجتماعية في قطاع التعليم، الصحة والسكن باعتماد تصنيف الديوان الوطني للإحصاء للبلديات بين ريفية وحضرية.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، 2016.

أولا– قطاع التعليم: شهد قطاع التعليم على مستوى الولاية تطورا ملحوظات، سواء من ناحية الهياكل، أو التأطير، أو عدد التلاميذ وفي كل الأطوار (الابتدائي، المتوسط والثانوي)، وبالنظر إلى الجدول التالي يمكن ملاحظة نصيب مختلف البلديات من مؤسسات التعليم بمختلف مراحله، فمن مجمل 35 بلدية ريفية 12 منها لا تضم مؤسسة تعليم ثانوي ولو بضعة أقسام، ما يعني أن طلبة المرحلة الثانوية لهذه البلديات يضطرون للتنقل إلى بلديات مجاورة، وذلك بشكل يومي من أجل الدراسة، وبالتالي يخلق اكتظاظ في مؤسسات التعليم الثانوي وخاصة الأقسام، مما ينعكس سلبا على أداء المدارس ودرجة استعياب الطالب.

الجدول رقم (28): يبين عدد مؤسسات التعليم المستعملة في المناطق الريفية والحضرية بولاية المسيلة للموسم الدراسي 2015/2014.

البلديات الحضرية	تعليم ابتدائي	تعليم متوسط	تعليم ثانوي	البلديات الريفية	تعليم ابتدائي	تعليم متوسط	تعليم ثانوي
المسيلة	72	24	12	حمام الضلعة	31	6	3
برهوم	16	4	2	أولاد دراج	21	6	2
سيدي عيسى	34	8	4	مسيف	9	2	0
عين الحجل	21	5	2	أولاد عدي القبالة	23	4	2
ونوغة	10	3	2	أولاد سيدي ابراهيم	12	2	1
بوسعادة	49	15	7	سيدي عامر	18	3	1
بن سرور	13	3	2	محمد بوضياف	13	2	1
الهامل	8	3	1	عين الريش	10	2	1
مناعة	5	1	0	جبل امساعد	10	3	1
عين الملح	15	5	2	مقرة	30	7	2
امجدل	11	2	2	عين الخضراء	15	3	2
بني يلمان	7	2	1	المعاضيد	19	4	2
المجموع	**261**	**75**	**37**	تارمونت	8	2	1
				المطارفة	12	1	0
				خبانة	9	2	0
				الشلال	6	1	1
				أولاد ماضي	9	1	0
				بلعايبة	22	4	2
				سيدي هجرس	12	2	0
				تامسة	9	2	1
				أولاد سليمان	2	1	0
				الحوامد	8	1	0
				أولاد منصور	8	1	0
				المعاريف	11	2	1
				دهاهنة	8	1	1
				بوطي السايح	12	1	0
				خطوطي سد الجير	13	1	0
				زرزور	5	1	0
				بن زوه	7	2	0
				بير الفضة	5	1	0
				عين فارس	6	1	1
				سيدي امحمد	7	2	1
				السوامع	9	1	0
				سليم	6	1	1
				ولتام	2	1	0
				المجموع	**407**	**77**	**28**

Source: Wilaya de M'sila, Annuaire statistique 2014.

كما أن الجدول السابق يبين أيضا أن عدد مؤسسات التعليم في **12** بلدية حضرية يقارب عدده في **35** بلدية ريفية رغم أن عدد المتمدرسين في الطور المتوسط في مجموع البلديات الريفية بلغ في نفس الموسم **35.313** تلميذ في مقابل **81.189** تلميذ في مجموع البلديات الحضرية، وهذا يدل على أن الدولة أعطت اهتماما كبيرا لتسهيل عملية تمدرس التلاميذ في المناطق الريفية، في حين أن عدد مؤسسات التعليم الابتدائي في البلديات الحضرية يناصف عددها في البلديات الريفية وهو متناسب مع عدد التلاميذ المتمدرسين في الطور الابتدائي في مجموع البلديات الريفية المقدر في نفس الموسم الدراسي بـــ **58.909** تلميذ في مقابل **128.086** تلميذ في مجموع البلديات الحضرية.

وبالنسبة للتأطير فقد بلغ عدد المعلمين للطور الابتدائي في مجموع بلديات الولاية **5895** معمل نصفهم في البلديات الريفية للموسم الدراسي **2015/2014م**، في حين بلغ عدد أساتذة التعليم المتوسط **4764** أستاذ منهم **2104م** أستاذ يشتغلون في البلديات الريفية، أما أساتذة التعليم الثانوي فقد بلغ عددهم 2884 أستاذ منهم 1080 أستاذ يشتغلون في البلديات الريفية.

هذه المعطيات تؤدي بنا إلى القول أن التفاوت الريفي الحضري في قطاع التعليم ضعيف جدا من حيث التأطير وحتى المؤسسات التعليمية، غير أن شساعة مساحة البلديات الريفية وتوزع سكانها على تجمعات متباعدة تجعل هذه الجهود المبذولة لا تعطي نتائج مرضية لسكان المناطق الريفية.[1]

ثانيا: قطاع السكن: في ولاية المسيلة سجل قطاع السكن إجمالا تطورا هائل من خماسي إلى آخر، حيث بلغ عدد السكنات المنجزة بمختلف الصيغ في الخماسي **(1999-2004م) 11219** وحدة سكنية ليتطور العدد بنسبة **78%** في الخماسي **(2005-2009م)** أي بمقدار **8770** وحدة سكنية، ويستمر هذا التطور بنسبة أعلى في الخماسي **(2010-2014م)** بمجموع **31.966** وحدة سكنية.[2]

الجدول رقم (29): يبين حصيلة مؤشرات قطاع السكن لولاية المسيلة المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013.

المؤشرات	الوحدة	1999	2009	2012	2013
عدد المساكن	عدد	128010	175288	240040	217000
عدد المساكن الاجتماعية الايجارية	عدد	13803	27337	32430	51259
عدد المساكن الاجتماعية التساهمية	عدد	–	2008	2983	12200
عدد المساكن الريفية	عدد	9655	22040	29339	50883
% المساكن الريفية إلى إجمالي السكنات	%	7,54	12,57	12,22	23,45
عدد المساكن الهشة	عدد	21659	12536	12199	5000
نسبة شغل المساكن (TOL)	%	7,28	6	5,9	5,2

المصدر: الموقع الرسمي لولاية المسيلة.

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة السكنات الريفية إلى إجمالي السكنات تطورت بشكل ملحوظ، حيث انتقلت من ما يقارب **7.54%** سنة **1999م** إلى ما يزيد عن **23.45%** سنة **2013**، وهذا ما يؤكد إدراك السلطات المحلية لضرورة الاهتمام بالسكن الريفي باعتباره الأداة الرئيسية التي تجعل سكان المناطق الريفية يستقرون في مناطقهم وبالتالي يتم التخفيف على المرافق العمومية في المدن وتنقص الهجرة الريفية نحو المدن، كما نلاحظ تراجع نسبة

[1] **تمار توفيق**، المرجع السابق، ص217.

[2] تقرير المجلس الشعبي الولائي لولاية المسيلة لسنة 2014 موقع ولاية المسيلة (msila-dz.org)

شغل المساكن على مستوى الولاية من **(7.28 %** سنة **1999م** إلى **5.2 %** سنة **2013م)**، وهذا يبين أن هناك تحسن النسبي في ظروف السكن الريفي.

وفيما يخص المرافق الضرورة المرتبطة بالسكن فهي أقل مما هو موجود في الحضرة، وخاصة شبكة الصرف الصحي وشبكة الغاز حي لا تتعدى نسبة الربط بشبكة الغاز بعض البلديات الريفية **10%**، كما أن هناك بلديات لا ترتبط فيها كل المنازل بالشبكة وهي بلديات **بن زوه، محمد بوضياف، عين فارس، سيدي أمحمد وعين الريش**، أم فيما يخص الربط بشبكة الكهرباء فجل البلديات سواء الحضرية أو الريفية فتصل فتتعدى فيها نسبة المنازل المربوطة بالشبكة **94%**.[1]

ثالثا: قطاع الصحة: عرف قطاع الصحة بولاية المسيلة تطورا ملحوظا من حيث الهياكل الصحية وتوزيعها عبر كامل بلديات الولاية، حيث ارتفع عدد المستشفيات من **4** سنة **1999م** إلى **09** سنة **2013م**، والتحسن الأكبر يسجل في عدد العيادات متعددة الخدمات الذي انتقل من **13** عيادة سنة **1999م** إلى **62** عيادة سنة **2013م**، وهذا دليل على الاهتمام الذي تلقاه قطاع الصحة في ولاية المسيلة من خلال تبني مقاربة الصحة الجوارية، والجدول الموالي يقدم بعض المؤشرات للقطاع الصحي لولاية المسيلة للفترة **1999-2013م**.

الجدول رقم (30): يبين حصيلة مؤشرات قطاع الصحة لولاية المسيلة المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013م.

المؤشرات	الوحدة	1999	2009	2012	2013
عدد المستشفيات	عدد	04	04	08	09
عدد الأسر بالمستشفيات	عدد	1054	1641	1404	1340
عدد عيادات التوليد	عدد	11	13	12	16
عدد العيادات متعددة الخدمات	عدد	13	47	53	62
عدد المراكز الصحية	عدد	29	--	--	--
عدد قاعات العلاج	عدد	106	197	202	220
عدد مخابر التحليل الطبية	عدد	01	01	01	01
عدد الأطباء العامون	طبيب/1000ساكن	0,4	0,53	0,58	0,66
عدد الأطباء المختصون	طبيب/1000ساكن	0,08	0,18	0,18	0,20
عدد الأسر	طبيب/1000ساكن	1,16	1,18	1,30	1,40

المصدر: الموقع الرسمي لولاية المسيلة.

غير أن التغطية الطبية بقيت دوما ضعيفة خاصة فيما يتعلق بالأطباء الأخصائيين على مستوى الولاية، حيث كانت **0,08** طبيب/**1000** ساكن سنة **1999م**، ولم تتعدى **0,2** طبيب/**1000** ساكن سنة **2013م**، إضافة إلى نقص شديد في الأطباء العامين والطاقم الشبه الطبي على مستوى البلديات الريفية.

[1] **تمار توفيق**، المرجع السابق، ص222.

الجدول رقم (31): يبين توزيع الهياكل الصحية على البلديات الحضرية لولاية المسيلة لسنة 2014.

البلدية الحضرية	مصالح الولادة	العيادات	نقاط المناوبة	قاعات العلاج	مؤسسات استشفائية متخصصة		مؤسسة استشفائية		الهياكل في طور الإنجاز
					العدد	عدد الأسر	العدد	عدد الأسر	
المسيلة		5	1	12	1	114	1	262	
برهوم	1	1	1	5					
ونوغة		1	1	6					
بوسعادة		4	1	8			1	308	
الهامل	1	1	1	2					
سيدي عيسى		2	1	7			1	240	
بني يلمان		1	1	2					
عين الحجل	1	2	1	3					عيادة متعددة الخدمات
بن سرور	1	1	1	2			1	60	
عين الملح		1		5			1	240	
امجدل	1	1	1	3					
مناعة	1	1		1					
المجموع	**6**	**21**	**10**	**56**	**1**	**114**	**5**	**1110**	

المصدر: مديرية الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لولاية المسيلة.

يلاحظ من الجدول السابق أن كل البلديات الحضرية تضم عيادة متعددة الخدمات، وكلها عدا بلديتين فقط تضم نقطة مناوبة ليلية، ومن حيث قاعات العلاج فكل البلديات الحضرية تضمن على الأقل واحدة، كما أنها تضم أكثر من **94%** من عدد الأسر على مستوى الولاية ككل، وهذا يمنحها أفضلية من حيث الخدمات الصحية التي تقدم للسكان.[1]

[1] تمار توفيق، المرجع السابق، ص219.

الجدول رقم (32): يبين توزيع الهياكل الصحية على البلديات الريفية لولاية المسيلة لسنة 2014

البلدية الحضرية	مصالح الولادة	العيادات	نقاط المناوبة	قاعات العلاج	مؤسسات استشفائية متخصصة		مؤسسة استشفائية		الهياكل في طور الإنجاز
					العدد	عدد الأسر	العدد	عدد الأسر	
مقرة	1	1	1	9			1	60	
عين الخضراء		1		10					
بلعايبة		1		7					
الدهاهنة		1		8					
أولاد دراج	1	1	1	3					
المعاضيد		2		8					
المطارفة		1		7					
أولاد عدي القبالة		1		7					
السوامع				4					
حمام الضلعة	1	1	1	10					
تارمونت				2					
أولاد منصور				4	1	120			
الشلال		1		1					
أولاد ماضي		1		4					
خطوطي سد الجير		1		6					
المعاريف		1		4					
ولتام				2					
الخبانة		1		3					
أمسيف	1	1	1	2					
الحوامد		1		3					
أولاد سيدي ابراهيم	1	1	1	4					
بن الزوه		1		4					
سيدي عامر	1	1	1	4					
تامسة		1		4					
بوطي السايح		1		3					
سيدي هجرس		1		3					
أولاد سليمان		1		1					
الزرزور				1					
محمد بوضياف		1		2					
بئر الفضة		1		2					
عين فارس		1		3					
سيدي امحمد		1		3					
عين الريش		1	1	3					
جبل امساعد		1	1	3					
اسليم		1	1	2					
المجموع	**6**	**32**	**9**	**146**	**1**	**120**	**1**	**60**	

المصدر: مديرية الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لولاية المسيلة.

يلاحظ من الجدول السابق أن كل البلديات هي الأخرى عدا بلديتين تضم عيادة متعددة الخدمات، غير أنها تعاني من نقص مصالح الولادة ونقاط المناوبة مع أنها تعتبر مهمة جدا للمناطق الريفية خاص في فصل الصيف أين تكثر لسعات العقارب وما تؤدي إليه من وفيات ومن حيث قاعات العلاج فكل البلديات الريفية تضمن على الأقل واحدة، غير أنها لا تضم سوى مؤسسة استشفائية واحدة في بلدية مقرة لا يتعدى عدد الأسر بها **60** سرير وهو ما يمثل **6%** من مجمل الأسرة على مستوى الولاية ككل.

لكن التفاوت الحقيقي بين الريف والحضر هو في التغطية الصحية، حيث لا يوجد في مجموع 35 بلدية ريفية إلا طبيب أخصائي واحد يشتغل في مستشفى مقرة، أما الخواص فلا يوجد أي طبيب، وعلى مستوى الأطباء العامين فلا يشتغل في مجموع البلديات الريفية سوى 124 طبيب من أصل 441 طبيب، أنما الخواص فلا تحوي البلديات الريفية سوى 79 طبيب من مجموع 227 طبيب مسجل على مستوى الولاية، وفيما يتعلق بالطاقم الشبه طبي بالمشكلة أكبر، حيث لا يشتغل في مجموع قاعات وعيادات البلديات الريفية سوى 666 عون في مقابل 2050 عون يشتغلون في البلديات الحضري.[1]

3- التعريف بالقرى ميدان الدراسة:

3-1- التعريف بقرية بئر ماضي بلدية حمام الضلعة ولاية المسيلة:

أولا: لمحة تاريخية: يعتبر دوار بئر ماضي من دواوير بلدية حمام الضلعة، يرجع أصل السكان إلى الخرابشة.

ثانيا: الموقع والحدود: يعد دوار بئر ماضي أحد دواوير بلدية حمام الضلعة حيث تقع في الجهة الغربية للبلدية، يبعد حوالي **20** كلم عن البلدية، يحده من:

الشمال: دوار الربيب.

الشرق: دوار عمار.

الغرب: البحيرة+ القطف.

الجنوب: دوار جر الحواس.

يمكن الوصول للدوار بواسطة طريق معبد.

ثالثا: المناخ والتضاريس: تتميز المنطقة التي ينتمي إليها الدوار بمناخ متوسطي شبه جاف بالشتاء وجاف حار صيفا، متوسط التساقط السنوي يقدر بـــ: **300-350** مم، أما درجة الحرارة فتقدر بـــ **37°** درجة صيفا و**-2°** شتاءا أما بخصوص الرياح السائدة فهي: رياح شمالية غربية باردة شتاءا ومحملة بالرطوبة ورياح جنوبية السيروكو (الشهيلي) حارة ومحملة بالغبار صيفا لها تأثير على النشاطات الممارسة بالدوار.

رابعا: نوعية التربة والغطاء النباتي: التربة الغالبة طينية كلسية حصوية متوسطة العمق بالقرب من الوديان مع بروز الصخرة الأم في بعض المناطق المرتفعة نتيجة الانحراف، تنمو بالدوار نباتات طبيعية مثل: الشيح، الحلفاء، المثنان، الدفلة، السدرة، القطف.....

خامسا: الحيوانات الموجودة بالدوار: طبيعة المنطقة وغناها ببعض المواد الطبيعية أدى ذلك إلى تكاثر بعض الأصناف من الحيوانات البرية نذكر منها: القوارض مثل الأرانب البرية، الجربوع، فأر الحقول، ابن أوى، القنفذ،

[1] تمار توفيق، المرجع السابق، ص221.

الثعلب، الزواحف، الطيور مثل: الحجل، الغراب....إلخ، الحيوانات ذات التوجه العائلي تتمثل في: الغنم، الماعز، الدجاج، وبعض الحيوانات للتنقل.

سادسا: النشاط الرئيسي لسكان الدوار: النشاط الرئيسي لسكان الدوار هو النشاط الفلاحي، المتمثل في زراعة الحبوب وتربية الأغنام.

سابعا: الوسط البشري:

-عدد السكان حسب إحصاء **2008**م يقدر بـــ: **2031** نسمة.

-عدد السكان حسب التحقيقات والمعاينة الميدانية: **361** نسمة.

-السكان حسب التجمعات الرئيسية الدوار يشكل عدة تجمعات (كراع الحمراء، القرنيني، الدار البيضاء، القصعة، الدوداي، بئر ماضي).

-عدد الأسر حسب إحصاء **2008**م يقدر بـــ: **305** أسرة. [1]

3-2-التعريف بقرية سيدي عامر:

أولا: المعطيات الجغرافية: تقع بلدية سيدي عامر جنوب ولاية المسيلة على بعد **100**كلم منها في منطقة سهبية تقع على ارتفاع **775**م عن مستوى سطح البحر على مساحة **946**كم مربع، يحدها من الشمال الغربي عين الحجل وبوطي السايح ومن الشمل الشرقي: سيدي هجرس وبن زوه، ومن الجنوب: تامسة، ومن الغرب: عين الفقه التابعة لولاية الجلفة.

ترجع نشأتها إلى **1991**م بموجب المرسوم رقم **306** المؤرخ في **1991/08/24**م إثر التقسيم الإداري الأخير، وكانت بلدية سيدي عامر تابعة منذ سنة **1963**م لبلدية أولاد سيدي إبراهيم وفي سنة **1971**م أصبحت مركز ثانوي، أما التقسيم الإداري لسنة **1974**م ترقت إلى مركز بلدي وبعدها إلى مركز دائرة سنة **1991**م.

ثانيا: التسمية: ترجع تسمية بلدية سيدي عامر حسب العديد من المؤرخين إلى سيدي عامر بن سالم بن يحي بن محمد بن عبد الله الملقب بسيدي نايل المنحدر من عائلة عريقة، وذلك في عهد الفتوحات الإسلامية لشمال إفريقيا تحت لواء الصحابي الجليل عقبة بن نافع. [2]

ثالثا: النمو الديمغرافي: بلغ عدد سكانها **21623** نسمة، بكثافة سكانية **21**نسمة /كم مربع سنة **2008**م، تشمل ستة مراكز ثانوية وهي الساقية، الخرزة، الصفي، بلعروق، البراكة، الاصباع بلعروق الزاوية.

معدل النمو: **1.5**

معامل شغل المسكن: **7.5** عدد المساكن **3967** مسكن

رابعا: ثروات المنطقة: تتميز دائرة سيدي عامر بتنوع أقاليمها وشساعة المناطق الرعوية والسهبية إذ تبلغ المساحة الصالحة للزراعة **69050** هكتار، وكذا تنوع النباتات مثلا الحلفاء، الشيح، المثنان، السدرة، إضافة إلى نباتات الشوكية مثلا: الصنوبر، العرعار، البطم، البلوط، إضافة إلى أشجار أخرى تعد أيضا من بين أغنى الدوائر بالمياه الجوفية وهو ما دفع إلى إنشاء مناطق استصلاح فلاحي وفي عدة مناطق من بينها منطقة الساقية، حرملة، بلعروق

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية العامة للغابات، مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية لشمال ولاية المسيلة، المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة *PPDRI*. دوار بئر ماضي بلدية حمام الضلعة، دائرة حمام الضلعة، ولاية المسيلة ، ص1، 2.

[2] المصلحة التقنية لبلدية سيدي عامر.

والخرزة، والدوائر غنية أيضا بالثروات الحيوانية من غنم، ماعز، أبقار والخيل إضافة إلى حيوانات برية مثل غزلان، ذئاب، ثعالب، خنازير، ضباع، أرانب وقنافد...إلخ، إضافة إلى بعض الحشرات السامة منها الأفاعي والعقارب، يغلب نشاط السكان الطابع الفلاحي كون ثلثهم يقطنون في الريف، تحتوي دائرة سيدي عامر على مناظر جميلة القراصة وبعيونها المالحة التي تتدفق من باطن الأرض، زمرة وغاباتها الكثيفة منها واد الظل، شعبة الآخرة، واد الزرود، واد النموسة، عين السبع وعيونها العذبة والتي تتدفق من باطن الأرض، الخرزة والبطمات والشريط الرملي الذي يفصلهم عن بعضهم البعض وأخرى علاجيه مثل سبخة سيدي عامر لعلاج الأمراض المزمنة مثلا: الثولال، الضغط الدموي، الأمراض الجلدية السطحية، الروماتيزم والبرد، إضافة إلى بحيرة القراصة بمياهها المالحة لعلاج الأمراض الجلدية السطحية أيضا.

خامسا: التضاريس والسطح: بالنسبة إلى المرتفعات فإن مقر دائرة سيدي عامر يرتفع بـــ **775** متر على مستوى البحر، الجبال ومنها الفوارة، المكتسي، الشبكة الصفراء، مرتفعات زميرة في الناحية الوسطى، وجبل المكتسي في الناحية الغربية، جبل الخنقة السبع في الناحية الجنوبية الشرقية، زمية، الزباش، حوض الزريقة، رأس الضبع، حجرة عمار، رأس الخير، المبخرة، سالات الغربية، لصباع، خنقة لفراد، الفوارة، جبل القراصة، قواميز، الحنة، ومرتفعات بودن الزير **1600** متر على مستوى سطح البحر جبل بن ماجد.

– **الأودية:** وتتوفر دائرة سيدي عامر على شبكة كبيرة من الأودية أهمها واد العرعار الذي يمر بالمدينة، شعبة ممخ الذي يمر بوسط المدينة، واد حويض الطين واد لقراد الشقة واد الصفي، واد القارصة واد الساقية الذي يصب في الزاغر الشرقي، واد أمجدل الذي يمر بجانب الخرزة ويصب في الزاغر الشرقي أيضا، واد سيدي بايزيد يمر وسط قرية عين السبع، واد بودن الزير يمر وسط تامسة، واد بلعروق ببلعروق الزاوية. ..إلخ.[1]

4–المجال الزمني: تناولت الدراسة موضوع الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمع الريفي، وقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على دور الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع الريفي الجزائري في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبشرية والسياسية والبيئية وكذا التعرف على حجم ونوع المشاركة الشعبية في عملية التنمية.

وقد قامت الطالبة بزيارة القريتين عدة مرات وطبقت خلال هذه الزيارة أداة الملاحظة حول بعض الموضوعات، وكذلك أجريت مقابلة مع بعض المسؤولين، وفي هذه الأثناء حاولت الطالبة، التعرف على بعض القادة المحليين، وبعض الطلبة والزملاء، لكسب تعاونهم، شارحة لهم أهمية الدراسة ذلك لأن وعي المبحوثين ومشاركتهم الفعلية تساعد على نجاح البحث وتحقيق أهدافه البناءة، ومن خلال الزيارات المتكررة للقريتين، وقف الطالبة على صورة كلية لطبيعية كل قرية وظروف الحياة فيها، وبذلك حددت موعدا للنزول إلى الميدان وجمع البيانات، وقد كان هناك موعدا أوليا على عينة عشوائية تتكون من عشر أسر، طبقت عليهم الاستمارة التجريبية وكان ذلك في شهر **أكتوبر 2017م**، ليتم بعدها ضبط الاستمارة في صورتها النهائية، ثم تم النزول إلى الميدان على مدار شهر نوفمبر و**ديسمبر2017م**، و شهر جانفي، ونصف شهر **فيفري 2018م** لجمع كل البيانات الميدانية.

وكانت طريقة مقابلة الأسر الخاصة للبحث، كالتالي:

– إعلام الزيارة إلى رب الأسرة.

– شرح أهداف البحث مفسرة الغرض منه ومن طبيعته.

[1] بلدية سيدي عامر، المصلحة التقنية لبلدية سيدي عامر.

– طرح الأسئلة على فرد واحد من أفراد الأسرة (على من يرغب في الإجابة) ويتم استبعاد صغار السن من الاستجواب.

– وعليه فقد استغرقت الدراسة الميدانية لجمع البيانات الكمية والكيفية حوالي أربعة أشهر ونصف من (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر **2017**م، وشهر جانفي، ونصف فيفري **2018**م).

5- المصادر والوسائط المعتمدة:

5-1- المصادر: النظرية والميدانية: وتتمثل في: القواميس والمعاجم، الكتب، المجلات والدوريات، الرسائل الجامعية، الوثائق والإحصائيات، المواقع الإلكترونية.

5-2- الوسائط البشرية والالكترونية.

5-3- السلطات المحلية: ممثلة في المؤسسة الجامعية التي منحتنا الرخصة لتنفيذ البحث، وأيضا الاستعانة ببعض المسؤولين في إطار العلاقات الغير رسمية لتسهيل إجراءات الدراسة الميدانية.

- السيد مدير محافظة الغابات لولاية المسيلة.
- السيد مدير الغرفة الفلاحية لولاية المسيلة.
- السيد مدير المصالح الفلاحية لولاية المسيلة.
- السيد مدير مديرية الصحة والسكان لولاية المسيلة.
- السيد رئيس المجلس الشعبي لولاية المسيلة.
- السيد رئيس المجلس الشعبي لبلدية حمام الضلعة وبلدية سيدي عامر.
- السيد الأمين العام لبلدية حمام الضلعة وبلدية سيدي عامر.

5-4-البريد الإلكتروني: استعمل لغرض توجيه الاستمارات للتحكيم وأيضا استعماله لغرض البحث عن المعلومات حول الموضوع، لاسيما المواقع الإلكترونية الأكثر أهمية للمكتبات والبوابات الإلكترونية الأكاديمية، حيث تم الاستعانة بعدد لا بأس به من الكتب الإلكترونية والرسائل الجامعية (دكتوراه).

ومواقع الوزارات.

- وزارة الصحة.
- وزارة الفلاحة.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ..إلخ.

6-العينة:

6-1- مجتمع البحث: مجتمع الدراسة هو "جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث، بمعنى هو كل الأفراد والأحداث أو المشاهدات موضوع البحث أو الدراسة.[1]

وعندما يقوم الباحث بإجراء دراسته على كل وحدات مجتمع البحث فإن دراسته تسمى مسحا، ولكن عندما يتعذر عليه إجراء هذا النوع من الدراسة لأسباب مادية أو ضيق الوقت أو عدم القدرة على الإلمام بكل الوحدات المكونة بمجتمع البحث، يلجأ الباحث إلى أسلوب آخر، وهو إجراء الدراسة على جزء من مجتمع البحث، وهذا ما يسمى بعينة الدراسة.

6-2-العينة، الحجم والنسبة وطريقة احتسابها:

أولا: التعريف بالعينة: هي جزء من مجتمع البحث أو الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية، وهي تعتبر جزءا من الكل، بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة لمجتمع البحث، فالعينة هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي، ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله، ووحدات العينة قد تكون أشخاصا، كما قد تكون أحياء أو شوارع أو غير ذلك...."[2].

وبما أن موضوع البحث هو الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمع الريفي. فإن عينة بحثنا ستكون من المجتمع الريفي. وكانت عينة البحث **قصدية** إذ تم اختيار هذا النوع من العينة لأنها تتلاءم مع أغراض وأهداف البحث، ولما كان المجتمع الريفي الجزائري يتميز بالتجانس والتشابه إلى حد كبير، فقد تم اختيار بلديتين من البلديات المصنفة ببلديات مختلطة (ريفية –حضرية)، وذلك بعد قيام الطالبة بزيارة لبعض البلديات المصنفة الريفية بالكامل، حيث لوحظ أنها تفتقر لأغلب الخدمات وهي محرومة من أبسط صور التنمية، لذلك تم اختيار بلديتين من البلديات المصنفة في البلديات المختلطة بطرقة القصدية، وقد وقع الاختيار على بلدية حمام الضلعة وهي تقع في الشمال الغربي للولاية، ولما كانت مركز البلدية حضري فقد تم استبعاده من الدراسة، كما تم استبعاد قرية ونوغة لأنها مصنفة بلدية حضرية، وقد وقع الاختيار على **قرية بئر ماضي** بطريقة قصدية، كما تم اختيار بلدية من البلديات الواقعة في جنوب الولاية، وهي **بلدية سيدي عامر.**

وقد تم إختيار هاتين القريتين لعدة إعتبارات:

- تعتبر القريتان فلاحيتان يعتمد سكانها على الفلاحة بشكل كبير.

- كما أن وجود أصدقاء وزملاء وطلبة في القريتين ميدان الدراسة يسر لي إقناع المبحوثين بأهمية البحث، وضرورة الإدلاء بالإجابات الموضوعية والصحيحة عن الأسئلة التي وردت في الاستمارة والمقابلة الحرة، لأن سكان الريف في الغالب لا يولون أهمية لمثل هذه الدراسات العلمية كما يوجد عنصر الشك والخوف في مثل هذا النوع من الدراسات.

وقد تم توزيع 200 استمارة استبيان في كلتا القريتين، وتم إرجاع 150 استمارة من قرية بئر ماضي و170 استمارة من قرية سيدي عامر، وتم إلغاء35استمارة في قرية بئر ماضي و50 استمارة في قرية سيدي عامر، لعدم استيفائها الشروط العلمية (عدم وجود إجابات عن بعض المؤشرات)، وبذلك كانت عدد الاستمارات الكاملة والنهائية هي 115 في قرية بئر ماضي و120 استمارة في قرية سيدي عامر.

---

[1] **عبد الرحمان عدس وآخرون:** البحث العلمي مفهومه، أدواته وأساليبه، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1992، ص109.

[2] **رشيد زرواتي:** مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى، ط1، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص334.

ولابد أن أذكر هنا أن صغر حجم العينة لا يؤثر في درجة الدقة المطلوبة في صلاحية نتائجها للتعميم، وخاصة فيما يتعلق بمشروعات التنمية الاجتماعية، وقد أشار " سيبم رونتري".[1] إلى أهمية تضييق النطاق الإقليمي للبحث عندما أجرى مقارنة بين المسح الشامل ومناهج المعاينة، وتبين له أنه كلما كان المجتمع الأصلي متجانسا أو متجانسا نسبيا في الموضوعات التي يعني بها الباحث أمكن تصغير حجم العينة، مع أنه من المتفق عليه أن كبر حجم العينة يساعد في درجة الدقة المطلوبة، إلا أنه من المهم هنا أن ندخل في اعتبارنا التكاليف المادية الكبيرة التي يستلزمها تكبير حجم العينة، فضلا عن المدى الزمني الذي يستغرقه جمع البيانات وتبويبها وتحليلها، هذا وكلما كان المدى الزمني للبحث محدودا، أمكن تقليل الأخطاء التي يسببها التغير في الظروف والأوضاع الاجتماعية، ولقد كان الهدف من تضييق نطاق البحث تيسير التعمق في البحث، والإلمام بتفاصيله والإحاطة بدقائقه بدلا من تشتت الجهد على حساب الدقة المطلوبة.

ثانيا: تحديد حجم العينة والنسبة وطريقة احتسابها: يتم تحديد حجم العينة من المجتمع الأصلي ونسبتها فيه على النحو التالي:

$$\frac{\text{حجـــم العينة}}{\text{المجتمع الأصلي}} \times 100$$

أ – قرية بئر ماضي: (وتتكون من قرية القطف وجر الحواس والدار البيضاء وقرية المريجات)

المجتمع الأصلي: ويمثل إجمالي عدد الأسر قرية بئر ماضي ويقدر ب: 566 أسرة.

– حجم العينة: وتمثل 115 أسرة مختارة من قرى بئر ماضي.

وعليه نجد: $115 \div 566 \times 100 =$ **20.31 %**

وبذلك قدرت نسبة عينة البحث بـــ: **20.31 %**

تحديد حجم كل أسرة في حجم العينة القصدية: ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (33): يوضح حجم كل أسرة من حجم العينـــــة

الأسر	عدد الأسر	عدد مفردات العينة	النسبة %
قرية بئر ماضي	**274**	**45**	**16.42**
قرية القطف	**125**	**26**	**20.08**
قرية جر الحواس	**63**	**15**	**23.80**
قرية المريجات	**92**	**17**	**18.47**
قرية الدار البيضاء	**12**	**12**	**100**
المجموع	**566**	**115**	**20.31**

[1] مهى سهيل المقدم ،المرجع السابق ، ص204.

ب – قرية سيدي عامر:

– **المجتمع الأصلي:** ويمثل إجمالي عدد الأسر قرية سيدي عامر ويقدر ب: 2964أسرة.

– **حجم العينة:** وتمثل 120 أسرة مختارة من قرى سيدي عامر.

وعليه نجد: 120 ÷ 2964 × 100 = **4.04 %**

وبذلك قدرت نسبة عينة البحث بـــ: **4.04%**

تحديد حجم كل أسرة في حجم العينة القصدية: ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (34): يوضح حجم كل أسرة من حجم العينـــــة

الأسر	عدد الأسر	عدد مفردات العينة	النسبة %
سيدي عامر مركز	**2114**	**40**	**1.89**
قرية الصفي	**200**	**15**	**7.50**
قرية الساقية	**360**	**15**	**4.16**
قرية الخرزة	**100**	**15**	**15.00**
قرية الزواية	**70**	**15**	**21.42**
قرية لصباع	**180**	**10**	**5.55**
قرية الزاوية بلعروق	**55**	**10**	**18.18**
المجموع	**2964**	**120**	**4.04**

7–المنهج: إن التوجيه المنهجي للبحوث العلمية هو عبارة عن تصورات منهجية لاستقصاء ورؤية الواقع الاجتماعي وتحليل ظواهره، فهو يرتبط مباشرة بالتوجيه النظري للبحث ومجالاته وأبعاده، هذا الارتباط بين طبيعة الموضوع والإجراءات المنهجية يشكل لنا منهجية معينة يتبعها الباحث خلال مشوار بحثه، فمن المعلوم أن لكل دراسة أو بحث علمي أسس منهجية يبني عليها الباحث قاعدته الأساسية للانطلاق في عملية البحث والدراسة، وذلك سواء كان خلال الدراسة النظرية للبحث أو الدراسة الميدانية.

وإن وضع الفرضيات تحت محك التجربة الميدانية يقتضي اختيار منهج ملائم يعتمد عليه الباحث في التحقق من هذه الفرضيات، لأن المنهج هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث في دراسته أو تتبع ظاهرة من الظواهر، أو مشكلة من المشكلات، أو حالة من الحالات بقصد وصفها وصفا دقيقا وتحديد أبعادها بشكل شامل يجعل من السهل التعرف عليها، وتمييزها بقصد الوصول إلى نتائج عامة يمكن تطبيقها.[1]

ويعتبر المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم الاجتماعية بواسطة القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.[2]

وهذه الأسس المنهجية تتمثل في المنهج العلمي الذي يتبعه الباحث خلال مشواره العلمي وكلما كان المنهج علميا فالمعارف المتحصل عليها تكون علمية، وبذلك يكون يقينها علميا حسب ما تتضمنه هذه العبارات من معان.

---

[1] **عثمان حسن عثمان:** المنهجية في كتابة البحوث والرسائل المنهجية ، منشورات شهاب، ط1، مصر، 1998، ص26.

[2] **عبد الرحمان بدوي:** مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، ط3، الكويت، 1977، ص5.

فالمنهج هو الذي يحدد مدي اليقين الذي تحمله أية مجموعة من المعارف[1].

7-1-تعريف المنهج:

أولا: لغة: مشتق من الفعل نهج، ويعني الطريق الواضح [2].

وهو ترجمة للكلمة الإنجليزية **MEETHOD**التي استعملها أفلاطون بمعنى البحث [3].

ثانيا: اصطلاحا: المنهج هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث في دراسة أو تتبع ظاهرة من الظواهر أو مشكلة من المشكلات أو حالة من الحالات، بقصد وصفها وصفا دقيقا وتحديد أبعادها بشكل شامل يجعل من السهل التعرف عليها وتمييزها بقصد الوصول إلى نتائج عامة يمكن تطبيقها [4].

7-2- نوعية المنهج: لا شك أن طبيعة الدراسة هي التي تفرض علينا نوعية المنهج الذي يستخدمه لاختبار فرضية البحث، ولما كانت الدراسة الحالية تتطلب أكثر من منهج، وبما أن البحث الحالي يدخل ضمن **البحوث الوصفية،** والتي حسب **(إسحاق وميشال ISSHAC ET B. MICHEL. 1977)** تشمل كل الدراسات التي تهدف إلى جمع معلومات دقيقة لوصف ظاهرة موجودة أو للتعريف بمشكلة معينة أو لتبرير شروط وإجراءات واقعية أو إجراء مقارنة أو تقويم ما، أو توضيح ما يمكن أن يقوم به آخرون عند دراستهم لوظيفة أو مشكلة مشابهة، والاستفادة من تجربتهم في وضع الخطط أو اتخاذ القرارات.

وقد تم من خلال هذه الدراسة استقصاء الحقائق الاجتماعية في المجتمع موضوع الدراسة ومحاولة تشخيصها وتحليلها وتوضيح الحقائق والوقائع الاجتماعية على النحو التي هي عليه، بوصف الخدمات الاجتماعية المتوفرة بالمجتمع الريفي موضوع الدراسة، وذلك لمعرفة حجم التقدم الذي قطعه المجتمع الجزائري في تنمية الريف من جهة، ومعرفة المعوقات الأساسية التي تقف في وجه الجهود التنموية من جهة أخرى.

وقد تم دراسة الموضوع بالتنقل إلى الميدان وباستعمال تقنيات علمية ثم جمع البيانات حول الموضوع، بعد ذلك تم تحديد طرق تحليل البيانات التي تتناسب وطبيعة هذه الدراسة، والتي تنوعت بين التحليل الكمي وهذا باستعمال الطرق الإحصائية، والتحليل الكيفي بدراسة محتوى المعلومات التي تحصلت عليها الطالبة باستعمال بعض وسائل وأدوات جمع البيانات.

كما تمت الاستعانة بالسرد التاريخي لتتبع السياسات التنموية المتعاقبة من **(1830إلى 2014م)** على المجتمع الريفي الجزائري، حيث يقول "بولين بونج" إننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي، لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، ونربط الماضي بالحاضر، ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر، بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية.[5]

ويساعد السرد التاريخي في الحصول على المعلومات المتعلقة بالسياسات التنموية ومعرفة سياقها التاريخي والظروف التي ولدت فيها. وأهم البرامج والمخططات التنموية التي سطرت من أجل النهوض بالمجتمع الريفي

---

[1] **فؤاد بهي السيد:** علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري، دار الفكر العربي، ط3، مصر، 1978، ص 312.

[2] **منجد الطلاب،** المطبعة الكاثوليكية، ط6، بيروت، 1965.

[3] **صلاح مصطفى الفوال:** علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، ط1، مصر، 1997، ص 158.

[4] **عثمان حسن عثمان:** المرجع السابق، ص 26.

[5] **محمد شلبي:** منهجية التحليل السياسي، دار هومة للنشر، ط5، الجزائر، 2007، ص56.

الجزائري. وذلك من خلال الرجوع إلى السجلات والوثائق والتقارير والكتب والإحصائيات من أجل الحصول على المعلومات التي تخدم أهداف وفرضيات الدراسة.

وتمت الاستعانة بطريقة المقارنة لمقارنة مؤشرات التنمية الريفية بين شمال وجنوب ولاية المسيلة بعد اختيار قرية بئر ماضي الواقعة في شمال الغربي لولاية المسيلة وقرية سيدي عامر الواقعة في جنوب ولاية المسيلة، كما تمت الاستعانة ببعض مبادئ وأساليب المنهج الإحصائي.

8-الأدوات المنهجية:

8 – 1 – الملاحظة:

تعريفها: "ونعني بها المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك وظاهرة معينة وتسجيل الملاحظات عنها، بغية تحقيق أفضل النتائج والحصول على أدق المعلومات "[1]

إن الملاحظة العلمية بما تتميز به من خصائص تصبح مصدرا أساسيا من مصادر الحصول على البيانات، حيث تخدم الملاحظة الكثير من أهداف البحث، فقد تلقى الضوء على البيانات الكمية فتضيف إليها بعدا كيفيا نوعيا يمنحها معنى خاصا، وهي تمثل في هذه الحالة محكا خارجيا يمكن الاحتكام إليه في مدى صدق البيانات، وهي إن كانت تعكس وجهة نظر الباحث إلى حد ما إلا أنها تعطي للباحث صورة واقعية للظواهر التي يتناولها.[2]

وقد تم الاعتماد خلال الزيارة الميدانية على الملاحظة البسيطة والمنتظمة كأداة لجمع البيانات إضافة إلى أدوات أخرى مساعدة ومكملة لها، والتي بفضلها تم جمع بيانات إضافية كان من غير الممكن جمعها بمجرد استعمال الملاحظة لوحدها.

وعموما فمن الملاحظة يمكن أخذ صورة حقيقية عن واقع الخدمة الاجتماعية المتوفرة فعلا في ميدان الدراسة من خلال مشاريع التنمية المجسدة في الواقع.

وقد استندنا إلى الملاحظة للتأكد من صدق الإجابة على أسئلة الاستمارة وللحصول على معلومات تتطلب ملاحظة الميدان من طرف الطالبة.

- محاور الملاحظة:

*** المحور الأول: الخدمات الاجتماعية بالمجال الاجتماعي.**

ومواضيعه: توفر خدمات التهيئة العمرانية، توفير خدمات الكهرباء الريفية، الطرق والمعابر.

*** المحور الثاني: الخدمات الاجتماعية بالمجال التعليمي.**

ومواضيعه: توفير التغذية المدرسية والخدمات الصحية المدرسية والنقل المدرسي.

*** المحور الثالث: الخدمات الاجتماعية بالمجال الاقتصادي.**

ومواضيعه: توفر السدود، الحواجز المائية. المسالك الفلاحية.

8-2- -المقابلة:

تعريفها: يعرفها الدكتور طلعت إبراهيم بأنها "تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستثير معلومات أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين والحصول على بيانات موضوعية[3].

---

[1] **عبد الله محمد الشريف:** مناهج البحث العلمي، مكتبة الإشعاع، ط1، الإسكندرية، مصر، 1996، ص118.

[2] **محمد السيد فهمي:** قواعد البحث في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 164.

[3] طلعت إبراهيم ، أساليب و أدوات البحث الاجتماعي ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 1995،ص 86.

وتم الاعتماد على المقابلة كأداة علمية لجمع البيانات الأولية حول الخدمة الاجتماعية التي تقدمها التنمية الريفية بالمجتمع الريفي.

وقد أجريت مقابلة مقننة مع النائب العام للبلدية التابعة لها القرى ميدان الدراسة، ليعطينا صورة حقيقية عن واقع وآفاق التنمية الريفية بقريتين، وكذلك التعرف على المشاريع القائمة والتي ما تزال عالقة.

وكان الهدف الرئيسي من استعمال هذه الأداة التعرف على الخدمات الاجتماعية المتوفرة بمجتمع الدراسة والتي تحقق تنميته والوقوف على حقيقة المشاركة الشعبية في المشاريع التنموية.

8-3- الاستمارة:

تعريفها: يعرفه الدكتور طلعت إبراهيم بأنه " نموذج يضم مجموعة من الأسئلة التي توجه للأفراد بهدف الحصول على بيانات معينة"[1].

وتحتل الاستمارة في البحوث العلمية الميدانية أهمية كبيرة ذلك لأن النتائج التي يتوصل إليها الطالب تتوقف على الإعداد الجيد لهذه الاستمارة، ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على استمارة استبيان احتوت على مجموعة من الأسئلة حاولت الطالبة من خلالها أن تغطي مختلف جوانب الموضوع، وصممت على أساس المعلومات النظرية التي تم جمعها حول الموضوع، وعلى أساس البيانات المتحصل عليها من المقابلات التي أجرت مع المسئولين وبعض الأفراد، والتي أعطت الصورة الحقيقية للخدمة الاجتماعية المتوفرة بميدان الدراسة، وصممت استمارة البحث بعد اختبارها لملائمة البيئة المدروسة بشكل يناسب الأهداف التي سعيت للوصول إليها، ويلاءم تفريغها في جداول بسيطة وسهلة، وقد راعت الاعتبارات المنهجية التي ينبغي أن يلتزم بها الطالب عند تصميمه للاستمارة، سواء كان من حيث:

-تحديد أهداف البحث تحديدا دقيقا قبل صياغة الأسئلة.

-تحديد نوع البيانات التي أرغب في جمعها والتي تتصل مباشرة بأسئلة الإشكالية وبأهداف البحث.

وقد تم اختبار الاستمارة وتجريبها مع 10 أسر من القريتين، وقد تبينت للطالبة عدة أخطاء في الاستمارة الأولية ومنه تم تصحيح هذه الأخطاء، واستبعاد بعض الأسئلة وإدخال أسئلة أخرى تبين للطالبة ضرورة ذكرها، وذلك دائما كي يتماشى وأسئلة الإشكالية وفرضيات الدراسة.

وقد بلغ عدد أسئلة الاستمارة **101** سؤال بعدما كان في المرحلة التجريبية **150** سؤال فتم استبعاد **49** سؤال، وتم صياغتها بطريقة سهلة سلسلة قابلة للتغيير والتدوير عندما يتطلب الأمر ذلك أثناء المواجهة الاستجوابية، أي عند تطبيق الاستمارة في المقابلات الفردية وقد قسمت أسئلة الاستمارة إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: البيانات الشخصية وتضمنت مواصفات عينة البحث وقد شملت الأسئلة (عن الجنس، السن، النشاط المهني، المستوى التعليمي، الوضعية المهنية، نوع المنطقة، الدخل، الانضمام إلى جمعية....) عدد الأسئلة**(1-12)**.

المحور الثاني: ويتعلق بالخدمات الاجتماعية بالقرية ميدان الدراسة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبشري والبيئي وأسئلة عن المشاركة الشعبية، وقد قسم إلى ستة مجموعات (عدد الأسئلة من**13-101**).

المجموعة الأولى: تضم التنمية في المجال الاجتماعي.

(السكن، التعليم، الصحة، النقل، المياه، الإدارة، الأمن، الخدمات الثقافية) عدد الأسئلة**(13-49)**.

[1] **طلعت إبراهيم**، المرجع السابق، ص 85.

المجموعة الثانية: التنمية في المجال الاقتصادي عدد الأسئلة(**50-79**).

(التنمية الصناعية، التنمية الزراعية، قطاع الخدمات) العمل بالزراعة، الثروة الحيوانية والنباتية.

المجموعة الثالثة: التنمية في المجال البشري عدد الأسئلة من(**80-85**)

(التغذية، (التعليم والصحة مشترك مع المجال الاجتماعي)، البطالة، المرأة.

المجموعة الرابعة: التنمية في المجال السياسي.عدد الأسئلة من(**86-88**)

(السلطة داخل القرية، المشاركة السياسية)

المجموعة الخامسة: التنمية في المجال البيئي عدد الأسئلة (**89-94**).

المجموعة السادسة: خاصة بالمشاركة في برامج التنمية عدد الأسئلة (**95-101**)

ولقد تم إخضاعها للتحكيم من طرف مجموعة من الأساتذة وهم الآتية أسمائهم:

- أ.د. فكرون السعيد جامعة المسيلة.
- أ.د. قجة رضا جامعة المسيلة.
- أ.د. رحاب مختار جامعة المسيلة.
- د. عزوز عبد الناصر جامعة المسيلة.
- د. بلوم اسمهان جامعة المسيلة.
- د. مامش نجية جامعة المسيلة
- د. مانع عمار جامعة تيبازة.

ولقد كانت هناك استفادة من توجيهات هؤلاء الأساتذة وتعاونهم معنا، وقد تم تعديل بعض الأسئلة وعزل البعض الآخر، وإعادة صياغة البعض الآخر، وإضافة أسئلة أخرى.

وبشكل عام فإن الأسئلة التي اشتملت عليها الاستمارة قد صممت بصورة تخدم أهداف البحث وغاياته، وهي الوقوف على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبيئي والبشري في الريف الجزائري وحجم وطبيعة المشاركة الشعبية.

II - عرض البيانات العامة للمبحوثين (مواصفات العينة)

الجدول رقم (35): يبين جنس المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة عن السؤال		الجنس				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
الجنس	ذكر	78	67.83	78	65.00	156	66.38
	أنثى	37	32.17	42	35.00	79	33.62
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00%

الشكل رقم (04): يمثل جنس المبحوثين بالقريتين

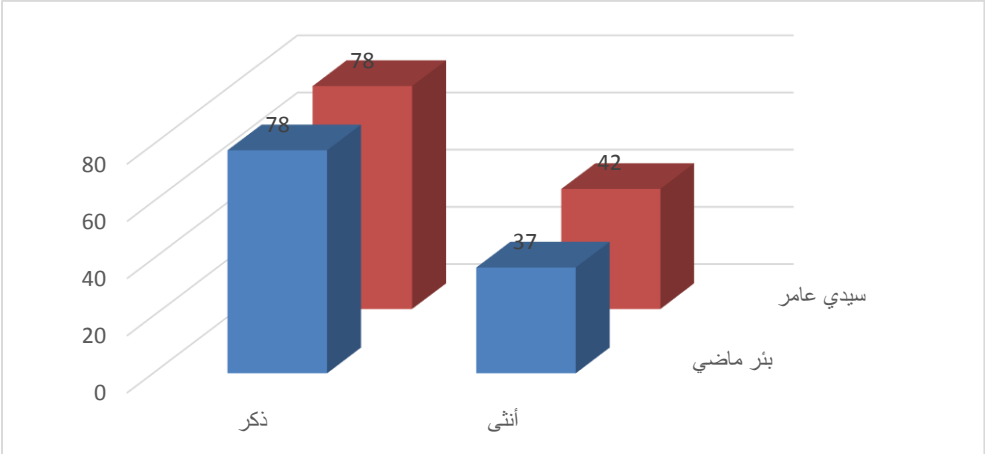

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الذكور في المجتمع الريفي أكثر من نسبة الإناث وذلك بنسبة 66.38%، وقد تبين أن نسبة الذكور مرتفعة في القريتين معا أكثر من نسبة الإناث التي كانت بنسبة 33.62%، وهذا يفسر سهولة الاتصال بجنس الذكور عكس الإناث، وهذا راجع إلى خصائص المجتمع الريفي فهو مجتمع محافظ لا يسمح بخروج المرأة أو الاتصال بها من أجل استجوابها.

الجدول رقم (36): يبين سن المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة عن السؤال		السن				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
السن	من 20 إلى 30 سنة	50	43.50	4	3.30	54	23.00
	من 31 إلى 40 سنة	32	27.80	24	20.00	56	23.80
	من 41 إلى 50 سنة	19	16.50	53	44.20	72	30.60
	أكثرمن 50 سنة	14	12.50	39	32.50	53	22.60
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (05): يمثل سن المبحوثين بالقريتين

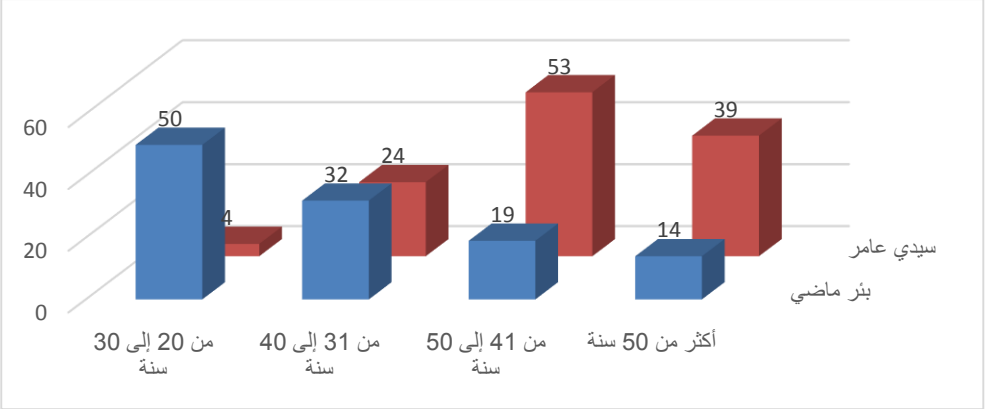

من النتائج المتحصل عليها نجد أن أعلى نسبة كانت في الفئة العمرية (**41** إلى **50**)بـــ (30.60%)، و كانت النسبة مرتفعة في قرية سيدي عامر (**44.20%**) مقارنة بقرية بئر ماضي (**16.50%**) والتي تنخفض نوعا ما، بينما الفئة العمرية (من**31**إلى **40**) فقد كانت بنسبة (**23.80%**) وهي مرتفعة في قرية بئر ماضي بـــ(**27.80%**) مقابل (**20.00%**) في قرية سيدي عامر، في حين نجد الفئة العمرية (من**20**إلى **30**)كانت بنسبة (23.00(%) ، فقد كانت مرتفعة جدا في قرية بئر ماضي بـــ(**43.50%**) مقارنة بقرية سيدي عامر والتي كانت منخفضة جدا والنسبة المعبر عنها كانت بـــ(**3.30%**)، بينما الفئة العمرية (أكثر من **50سنة**) فجاءت بنسبة (**22.60%**) وهناك فرق بين القريتين، حيث كانت مرتفعة في قرية سيدي عامر بـــ(**32.50%**) مقارنة بقرية بئر ماضي بـــ(**12.50%**).

من الجدول أعلاه نستنتج أن فئة الشباب تحتل الصدارة في قرية بئر ماضي حيث نجد أن الفئتين العمريتين (من **20** سنة إلى **30**سنة) و(من **31** إلى **40**) كانت بأكبر نسبة على التوالي، وهذا ما يفسر ارتفاع المستوى التعليمي في قرية بئر ماضي، بينما فئة الكهول فهي منخفضة في القرية، في حين نجد العكس في قرية سيدي عامر ففئة العمرية (من **41**إلى **50** سنة) تحتل الصدارة مع الفئة العمرية (أكثر من **50** سنة) وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الأمية في قرية سيدي عامر وامتهان الفلاحة أكثر من قرية بئر ماضي.

وعموما ما يمكن استنتاجه هنا أن قرية بئر ماضي تسيطر فيها فئة الشباب، وقرية سيدي عامر تسيطر عليها فئة الكهول والشيخوخة، وهذا ما يفسر الاختلاف بين القريتين في كثير من المواضيع.

الجدول رقم (37): يبين الحالة الاجتماعية للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة عن السؤال		السن				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
الحالة الاجتماعية	أعزب	12	10.43	14	11.66	26	11.06
	متزوج	98	85.21	103	85.83	201	85.53
	مطلق	3	2.61	2	1.66	5	2.12
	أرمل	2	1.74	1	0.83	3	1.27
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (06): يمثل الحالة العائلية للمبحوثين بالقريتين

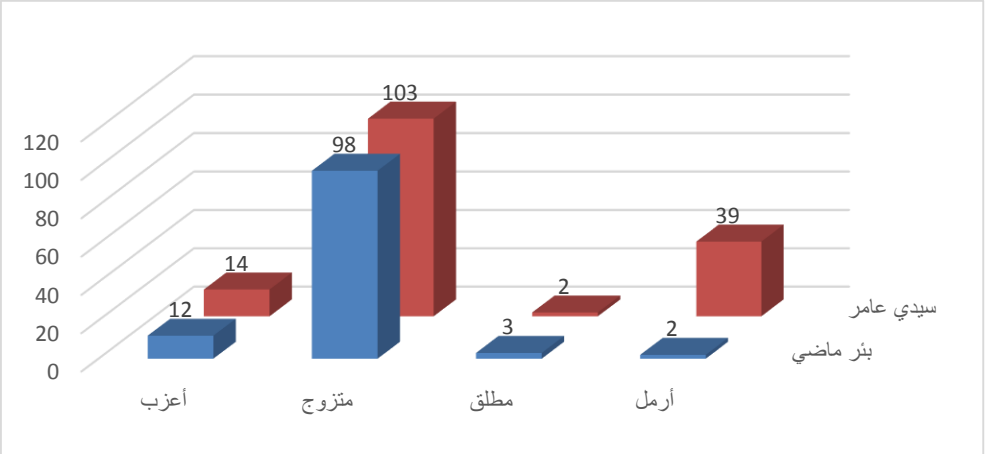

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين متزوجون وذلك بنسبة(85.53%) موزعة بـــ(85.83% في قرية سيدي عامر)، (85.21% في قرية بئر ماضي)، وهذا يعني أنهم يعيلون عائلاتهم وبالتالي فهم بحاجة ماسة إلى العمل الدائم والرسمي.

في حين نجد نسبة **11.06%** من المبحوثين عازبين والنسبة مختلفة في القريتين، فهي مرتفعة في قرية سيدي عامر **(11.66%)**عنها في قرية بئر ماضي بـــ**(10.43%)**، وهذا يدل على ارتفاع سن الزواج في المناطق الريفية، كما نفسر ارتفاع نسبة العازبين نوعا ما، بارتفاع المستوى التعليمي خاصة المستوى الجامعي، وبالتالي العزوف عن الزواج في سن مبكرة بسبب مواصلة التعليم العالي والنسبة متقاربة بين الجنسين ذكور وإناث حيث تغيرت النظرة إلى الزواج المبكر، وأصبح الاهتمام منصب على الحصول على الشهادات العلمية العالية، لأنها تعطي الفرصة في تغيير الحياة إلى الأفضل، من خلال الحصول على مناصب عمل مرموقة وبالتالي الأجر المرتفع ومنه القدرة على التكفل بمتطلبات الحياة الضرورية وربما الكماليات لما لا.

أما المطلق فكانت النسبة ضئيلة جدا إذ قدرت بـــ (**2.12%**) وهذا يدل على التماسك الاجتماعي والعائلي في الريف عنه في الحضر وبالتالي تقل نسبة الطلاق، فالأسرة الريفية ترفض الطلاق وتهتم بتماسك العائلة، فلطالما اعتبرت الروابط العائلية في الريف كقوة فعالة في قيم القرية ومبادئها، كما اعتبرت مظهرا من مظاهر الوحدة والتضامن، وقد أكدت كثير من الدراسات تدني نسبة الطلاق في الريف، كما نجد أن نسبة الأرمل ضئيلة في القريتين معا حيث قدرت بـــ(1.27%).

الجدول رقم(38): يبين النشاط المهني للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة عن السؤال		النشاط المهني				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
النشاط المهني	أجير في القطاع العام	25	21.74	29	24.17	54	22.98
	أجير في القطاع الخاص	20	17.39	27	22.50	47	20.00
	الفلاحة	15	13.04	35	29.17	50	21.28
	مستقل	25	21.74	7	5.83	32	13.62
	أخرى	30	26.09	22	18.33	52	22.13
	المجموع	150	100.00	120	100.00	253	100.00

الشكل رقم (07): يمثل النشاط المهني للمبحوثين بالقريتين

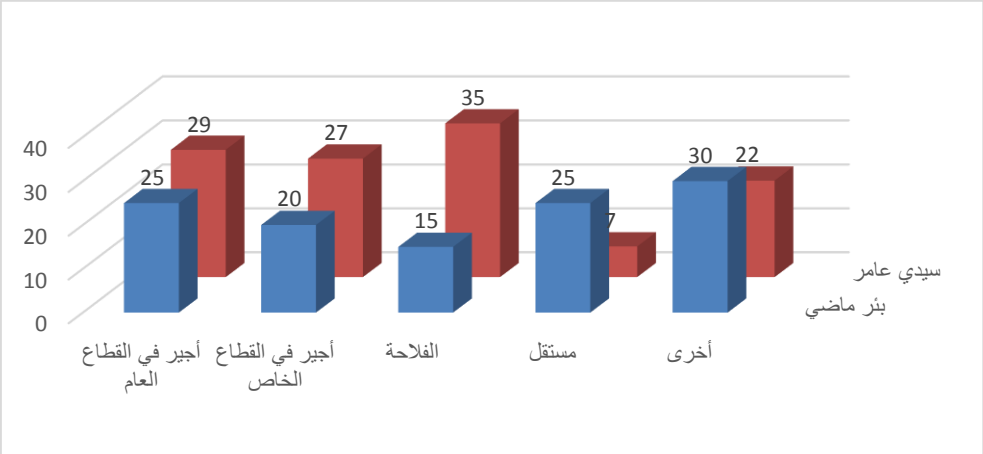

يتضح من خلال الجدول التالي أن ما نسبته **(22.98%)** من مبحوثين أجير في القطاع العام، أي لديهم أجرة شهرية ويستفيدون من نظام التأمين الاجتماعي وبذلك لديهم فرص التكفل بعائلاتهم، وقد كانت النسبة متقاربة بين القريتين **(21.74%)** في قرية بئر ماضي و**(24.17%)** في قرية سيدي عامر.

وتنخفض نسبة اللذين يمارسون نشاط الفلاحة وذلك بنسبة **20.28%** بالنسبة للقريتين، وتنخفض النسبة في قرية بئر ماضي بـــ **(13.04%)** عنها في قرية سيدي عامر **(29.17 %)**، ويرجع هذا الاختلاف إلى ارتفاع المستوى التعليمي في قرية بئر ماضي وبالتالي التوجه إلى المهن الإدارية، ومواصلة الدراسات العليا ومنه العزوف عن ممارسة مهنة الفلاحة، بينما لوحظ أن هناك نسبة لا بأس بها في قرية سيدي عامر يمارسون الفلاحة وهذا دليل على تمسك الريفيين بالأرض واعتبارها مصدر رزق دائم وهذه خاصية من خصائص السكان الريفيين. (أنظر الفصل الرابع خصائص السكان الريف)

وعموما لوحظ عزوف معتبر من طرف سكان الريف عن ممارسة الفلاحة (الزراعة)، واتجاههم إلى قطاعات أخرى ذات الدخل المرتفع، وهذا ما حصل في الآونة الأخيرة حيث تشهد الجزائر نقص في الأيدي العاملة في القطاع الفلاحي، فهو يشكو من نقص وانخفاض فادح في اليد العاملة، حيث انخفضت من **13.6%** سنة **2007م** إلى **10.6%** سنة **2013م**، والسبب هو وجود إغراءات أخرى في عالم الشغل كقروض دعم تشغيل الشباب (**E N S J**)، والصندوق الوطني للبطالة (**C N A VC**) إلى غير ذلك، وهي التي ساهمت في نفور الشباب وعزوفه عن العمل في هذا القطاع.

كما أن تعدد الأنشطة في المناطق الريفية حاضر أيضا لدى العائلات الريفية التي يمكنها أن تحصل على دخل دائم بالتوجه إلى القطاع الخاص وقد عبر المبحوثين على ذلك بنسبة **(20.00%)**، يتوزعون على مهن منها المقاولة ورجال الأعمال والمواليين الذين يسعون إلى تحقيق مصدر رزق دائم، وقد لوحظ وجود فرق بين القريتين ففي قرية سيدي عامر نجد نسبة **(22.50%)** بينما نجد**(17.39%)** في قرية بئر ماضي ،وهذا يبين أن سكان قرية سيدي عامر يتجهون إلى الأعمال الرسمية أكثر من المهن الحرة.

في حين عبر (13.62%) من المبحوثين على أنه مستقل في العمل ،وهذا ما يفسر عدم اتجاه سكان قرية سيدي عامر **(5.83%)** إلى الأعمال الحرة(مستقل)، عكس سكان قرية بئر ماضي **(21.74%)** الذين لوحظ إنهم يتجهون إلى المهن الحرة كالتجارة والصناعات التقليدية والبناء والأشغال العمومية...الخ.

وهناك نسبة **(22.13%)** من عبروا عن إجابتهم بأخرى تذكر وكان غالبية المبحوثين في فئة المتقاعد أو ماكثة في البيت، بالنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي بـــ (26.09%) عنه في قرية سيدي عامر بـــ(18.33%).

الجدول رقم (39): يبين المستوى التعليمي للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة عن السؤال		المستوى التعليمي للمبحوثين				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
المستوى التعليمي للمبحوثين	أمي	14	12.17	21	17.50	35	14.89
	ابتدائي	6	5.22	56	46.67	62	26.38
	متوسط	29	25.21	19	15.83	48	20.42
	ثانوي	23	20.00	19	15.83	42	17.87
	جامعي	43	37.39	5	4.17	48	20.43
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (08): يمثل المستوى التعليمي للمبحوثين بالقريتين

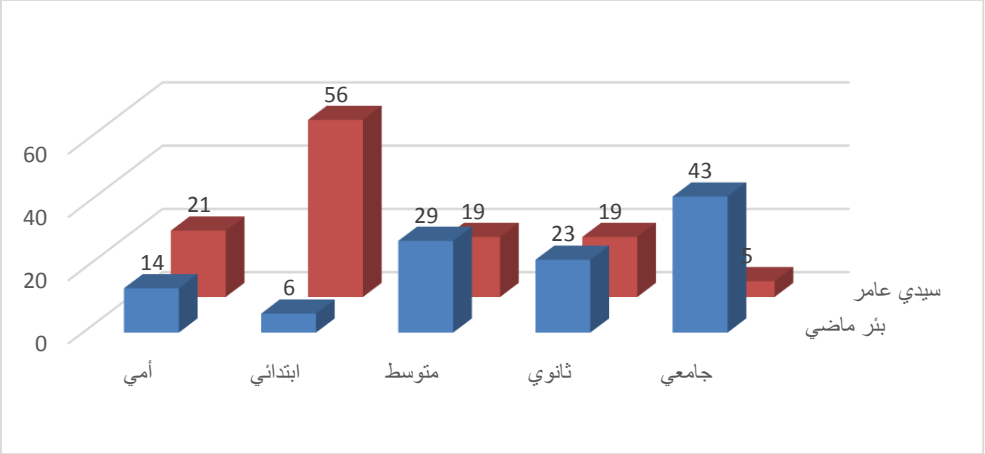

نلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه فيما يخص المستولى التعليمي للمبحوثين تفوت و اختلاف كبير بين القريتين ، فالنسبة لقرية بئر ماضي فقد كان المستوى الجامعي يحتل الصدارة بنسبة **(37.39%)** ،وهذا ما يفسر عزوف اغلب المبحوثين عن ممارسة مهنة الفلاحة، لأنهم يعتبرون ممارسة هذه المهنة تكون لفئة الأميين، كما لوحظ أيضا ارتفاع نسبة المستوى الثانوي والمتوسط في القرية**(20.00%)** و**(25.21%)**على التوالي. وانخفاض نسبة الأميين**(12.17%)** والمستوى الابتدائي **(5.22%)**.

على العكس في قرية سيدي عامر حيث ترتفع نسبة الأميين **(17.50%)**عنها في قرية بئر ماضي، ونسبة المستوى الابتدائي **(46.67 %)**وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بقرية بئر ماضي،أما المستوى الثانوي و المتوسط فكانا بنفس النسبة **(15.83%)** ،في حين نجد إنخفاض في المستوى الجامعي بـــ **(4.17%)**.

وما يمكن ملاحظته هنا أن الاهتمام بالتعليم واضح في قرية بئر ماضي، ويؤخذ مأخذ الجد وهذا يدل على الوعي الاجتماعي والثقافي لدي السكان وإدراكهم لأهمية التعليم في تحسين مستوى المعيشة، والرفع من كفاءة الفرد في جميع المجالات.

في حين يفسر انخفاض المستوى التعليمي بقرية سيدي عامر بنقص الوعي الثقافي وعدم الاهتمام بمواصلة التعليم الجامعي ، كما أن ارتفاع السن يبين أن غالبية المبحوثين هم من فئة الأميين أو المستوى الابتدائي، فالتعليم يعتبر من أهم مؤشرات التنمية فهو يعتبر عند خبراء التنمية من أهم العوامل التي تلعب دورا بارزا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأنه استثمار في العنصر البشري، والذي يعتبر فرصة لتغيير حياة الريفيين وتحسين أوضاعهم المعيشية.

الجدول رقم (40): يبين عدد أفراد الأسرة للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة عن السؤال		ما هو عدد أفراد الأسرة؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
عدد أفراد الأسرة	أقل من3	3	2.60	5	4.20	8	3.40
	من 3 إلى6	48	41.7	25	20.80	73	31.10
	من 7 إلى10	60	52.20	62	51.70	122	51.90
	أكثر من10	4	3.50	28	23.30	32	13.60
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (09): يمثل عدد أفراد الأسرة للمبحوثين بالقريتين

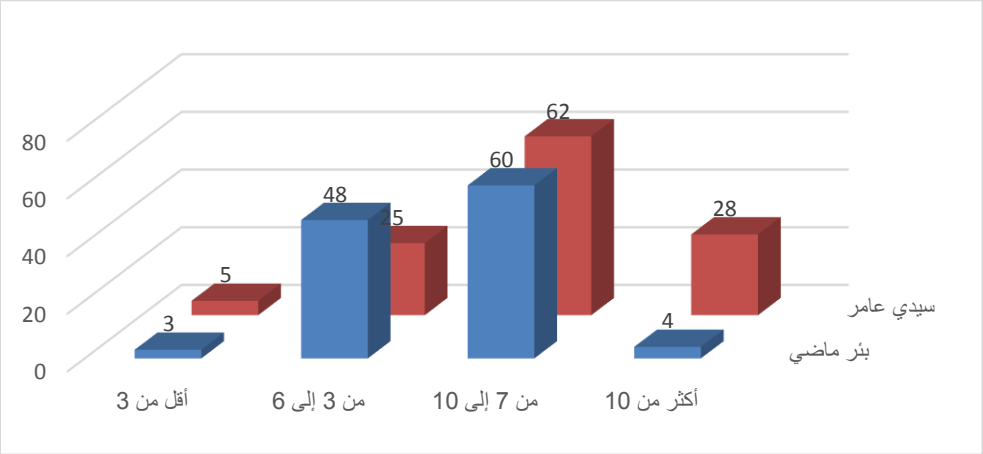

يتبين من الجدول التالي أن حجم العائلة الريفية ما يزال كبير فهناك أسر تتكون من 7إلى **10**أفراد بنسبة **51.9**%والنسبة متقاربة جدا في القريتين، وهذه تعتبر من أهم خصائص المجتمع الريفي كبر حجم العائلة، فمتوسط عدد الأسر في ولاية المسيلة 7.4 فرد[1]، ومنه نستنتج زيادة المصاريف والحاجات اليومية لأفرادها.

كما لاحظنا أن بعض الأسر عدد أفرادها من**10** فما أكثر **(13.60%)**،والنسبة مرتفعة في قرية سيدي عامر بالخصوص**(23.30%)**، حيث وجدنا خلال تفريغ البيانات أن بعض الأسر تتكون من **20** فرد، وهذا ما يمكن تفسيره بارتفاع السن في هذه القرية فغالبية المبحوثين من(**40** سنة **50**) و(**أكثر من 50**) بنسبة **(44.20%)** و**(32.50%)** على التوالي، وبالتالي فهم متزوجون ولهم أولاد أنظر الجدول رقم(36)، وهذا ما يؤكد أن العائلة الريفية تمتاز بكبر

[1] **تمار توفيق** ، المرجع السابق ،ص206، 207.

الحجم وكثرة المواليد و تعدد الزوجات ،(أنظر الفصل الرابع خصائص المجتمع الريفي الجزائري)، بينما كان النسبة منخفضة جدا بقرية بئر ماضي **(3.50%)**.

في حين نجد أن بعض الأسر عدد أفرادها محصور بين **3**إلى **6** أفراد **(31.10%)** ،وتزيد النسبة في قرية بئر ماضي بـــ**(41.7%)** عن قرية سيدي عامر بـــ**(20.8%)** ،وهذا ما يمكن تفسيره أيضا بانخفاض السن في قرية بئر ماضي فغالبية المبحوثين ما زالوا في فترة الشباب **(43.50%)** في الفئة العمرية (20–30سنة) وبالتالي فهم لم ينجبوا عدد كبير من الأبناء أنظر الجدول رقم (36).

بينما أقل من 3 أفراد فكانت النسبة ضئيلة في كلتا القريتين معا و قد قدرت بنسبة**(3.40%)** .

الجدول رقم (41): يبين الوضعية المهنية للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة عن السؤال		ما هي وضعيتك المهنية الحالية؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
الوضعية المهنية	عامل	44	38.26	49	40.83	93	39.57
	بطال	27	23.48	15	12.50	42	17.87
	ماكثة بالبيت	8	6.96	40	33.33	48	20.43
	متقاعد	6	5.22	11	9.174	17	7.23
	طالب	24	20.87	3	2.50	27	11.48
	متمهن	6	5.22	2	1.67	8	3.40
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (10): يمثل الوضعية المهنية للمبحوثين بالقريتين

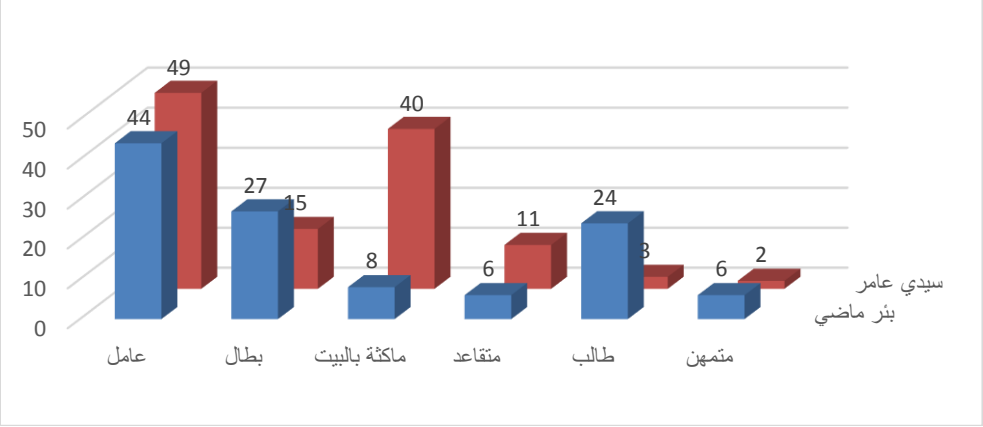

بالرجوع إلى بيانات الجدول التالي نلاحظ أن البيانات لتي جاءت في النشاط المهني والمستوى التعليمي تتوافق معه، حيث نجد أن ما نسبته **39.57%** يمارسون عمل دائم والنسبة متقاربة بين القريتين، في حين نجد نسبة البطالة مرتفعة في قرية بئر ماضي **(23.48%)** عنها في قرية سيدي عامر**(12.50%)** وهذا ما يفسر بانخفاض المستوى التعليمي في قرية سيدي عامر وبالتالي اتجاه السكان إلى الفلاحة كمهنة أساسية، بينما في قرية بئر ماضي مازال يسجل عزوف عن مهنة الفلاحة ومواصلة التعليم العالي (طالب **20.87%**) وبالتالي البحث عن المناصب الإدارية العالية والدائمة، وهم بذلك يرفضون ممارسة الفلاحة ومنشغلون بإكمال الدراسات العليا، وهذا راجع إلى

عزوف فئة الشباب خاصة عن ممارسة مهنة الفلاحة لأنهم يرون أنها مهنة لا تتناسب ومؤهلهم العلمي، كما أن المردود المادي في الغالب يكون ضعيف لا يلبي حاجاتهم الأساسية، كما أن مهن الفلاحة متعبة حسب إجابات بعض المبحوثين أثناء إجراء المقابلة معهم، فهم يطمحون إلى المهن الإدارية التي تكون فيها المكانة الاجتماعية والأجر مرتفع، كما يحصلون على بعض الامتيازات كفرصة الحصول على السكن الوظيفي أو السلفة أو اقتناء سيارة بالتقسيط، كل هذه المبررات تؤكد اتجاه سكان القرية إلى تحسين مستوى حياتهم بعيدا عن حياة الريف والريفيين التي تتميز بامتهان الفلاحة كمهنة أساسية

كما نجد نسبة النساء الماكثات بالبيت مرتفعة في قرية سيدي عامر **(33.33%)** ومنه نستنتج بأن عمل المرأة ودورها في المجتمع ما يزال محصور ومحدود ويقتصر على الواجبات المنزلية وتربية الأبناء، وأن ممارسة المرأة لمهن إدارية في القطاع العام محدود، وبالتالي فهو عائق للتنمية فمشاركة المرأة الريفية في عملية التنمية ضروري.

وعموما ما يمكن استنتاجه هنا أن سكان قرية بئر ماضي يميلون إلى تغيير حياتهم باتجاه حياة الحضر وحياة المدينة ويحولون الابتعاد عن حياة الريف عك سكان قرية سيدي عامر.

الجدول رقم(42): يبين نوع المنطقة للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة عن السؤال		ما هي نوع المنطقة ؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
نوع المنطقة	سهلية	18	15.65	11	9.17	29	12.34
	زراعية	70	60.87	9	7.50	79	33.62
	سهبية	26	22.61	97	80.83	123	52.34
	صحراوية	1	0.87	0	00	1	0.43
	جبلية	0	0	3	2.50	3	1.28
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (11): يمثل نوع المنطقة للمبحوثين بالقريتين

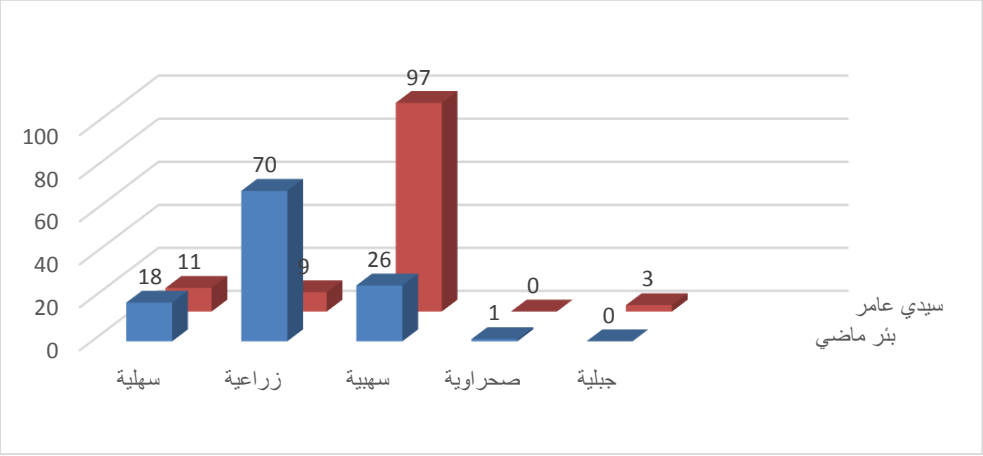

يتضح من الجدول التالي أن قرية سيدي عامر منطقة سهبية وذلك حسب إجابات المبحوثين بنسبة **(80.83%)**، بينما قرية بئر ماضي هي منطقة زراعية وذلك حسب إجابات المبحوثين **(60.87%)**، وبالتالي فإن

القريتين تعتبران منطقتان فلاحيتان، وبالرجوع إلى المعلومات المحصل عنها من البلديات التي تنتمي إليها هاتين القريتين نجد أن القريتين تقعان في منطقة سهبية وزراعية.

الجدول رقم(43) يبين امتلاك مستثمرة فلاحية ومدة العمل فيها للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة			هل تملك مستثمرة فلاحية؟ ومنذ متى وأنتم تشتغلون في الفلاحة؟ القرية				المجموع الكلي	
			بئر ماضي		سيدي عامر			
			ت	%	ت	%	ت	%
امتلاك مستثمرة فلاحية ومدة العمل فيها	نعم	أقل من 5 سنوات	16	34.04	9	9.78	25	17.98
		5سنوات إلى 10	13	27.66	47	51.09	60	43.16
		أكثر من 10 سنوات	18	38.29	36	39.13	54	38.84
		المجموع	47	100.00	92	100.00	139	100.00
	المجموع		47	40.87	92	76.67	139	59.15
	لا		68	59.13	28	23.33	96	40.85
	المجموع		115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (12): يمثل امتلاك مستثمرة فلاحية ومدة العمل فيها للمبحوثين بالقريتين

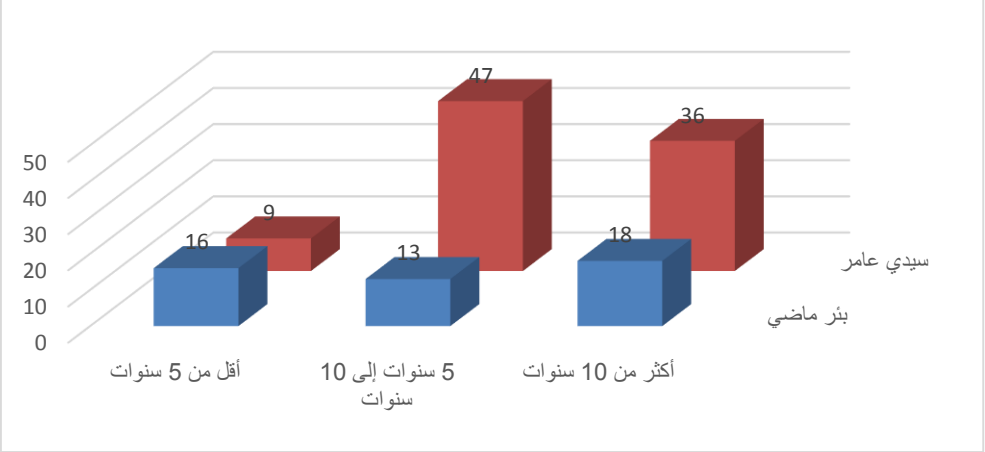

من خلال الجدول نجد أن **(76.67%)** في قرية سيدي عامر من المبحوثين يملكون مستثمرة فلاحية وغالبيتهم يمارسون الفلاحة لمدة تفوق خمس سنوات **(51.09%)** من **5**إلى **10**سنوات و**(39.13%)** أكثر من **10**سنوات وهذا يؤكد إجابة المبحوثين في السؤالين **4**و**7** حول امتهان الفلاحة والاهتمام بها.

في حين نجد أن نسبة معتبرة من المبحوثين في قرية بئر ماضي لا يملكون مستثمرة فلاحية **(59.13%)**، ونجد أن نسبة **(40.87%)** يملكون مستثمرة فلاحية منهم، **(38.29%)** يمارسون الفلاحة منذ أكثر من **10** سنوات، و**(34.04%)** مدة عملهم بالفلاحة أقل من خمس سنوات وهم من فئة المستفيدين من الدعم الفلاحي، وعند سؤالهم باستخدام المقابلة الحرة عن كيفية الاستفادة من هذا الدعم كانت إجابة الغالبية بأنها صعبة وقد واجهتهم عوائق كثيرة، فليس بإمكان أي شخص الحصول على هذه المساعدات بسهولة، ومن هنا نستنتج أن هناك صعوبات إدارية تواجه الفلاحين الصغار الذين يحاولون توسيع نشاطهم الفلاحي وتحسينه، فالتمويل المادي له تأثير كبير على سير عملية التنمية بالقرية، فهناك أشخاص لديهم استعداد ودوافع وميولات في مجال العمل الفلاحي، ولكن نقص التمويل أو

الإعانات الفلاحية المختلفة والعوائق الإدارية حالت دون ممارستهم للنشاط الفلاحي والعزوف عنه أو عجز في تحقيق إنتاج وفير ومتطور، وما يمكن استنتاجه هنا أن سكان قرية سيدي عامر يمتهنون الفلاحة بنسبة كبيرة ومازالوا محافظين على مظاهر الحياة الريفية أفض منه في قرية بئر ماضي.

الجدول رقم (44) يبين ممارسة عمل ثانوي للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة عن السؤال		هل تمارسون عمل ثانوي؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
عمل ثانوي	نعم	35	30.43	59	49.17	94	40.00
	لا	80	69.57	61	50.83	141	60.00
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (13): يمثل ممارسة عمل ثانوي للمبحوثين بالقريتين

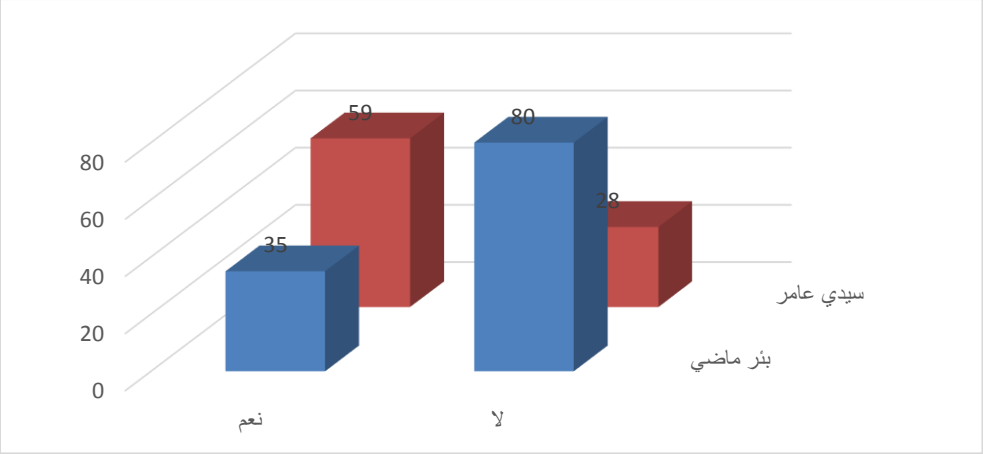

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه تنخفض نسبة المبحوثين الذين يمارسون عمل ثانوي في كلتا القريتين **(40.00%)**، فتزيد في قرية سيدي عامر بـــ**(49.17%)** وتنقص عنها في قرية بئر ماضي **(30.43%)** فقط من يمارس عمل إضافي لأنهم في حاجة ماسة لمساعدة مادية لتلبية الحاجات الضرورية خاصة أننا لاحظنا أن نسبة الطالب مرتفعة في القرية وبالتالي فهم بحاجة إلى مصروف زائد لمواصلة التعليم العالي.

بينما نجد نسبة **(60.00%)**من المبحوثين لا يمارسون عمل ثانوي. ويكتفون بالمهنة الرئيسية، كما تدخل فئة الماكثة بالبيت والمتقاعد في هذه النسبة وقد لاحظنا أنها مرتفعة في قرية بئر ماضي بنسبة **(69.57%)** عن قرية سيدي عامر **(50.83%).**

الجدول رقم (45): يبين الدخل الشهري للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة عن السؤال		كم يقدر الدخل الشهري للأسرة ؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
الدخل الشهري	أقل من 5000دج	3	2.60	5	4.16	8	3.40
	من 5000 إلى أقل من 1000دج	4	3.47	4	3.33	8	3.40
	من 1000 إلى أقل من 2000دج	31	26.95	25	20.83	56	23.82
	من 2000 إلى أقل من 4000 دج	55	47.82	63	52.50	118	50.21
	4000دج فما فوق	22	19.13	23	19.16	45	19.14
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (14): يمثل الدخل الشهري للمبحوثين بالقريتين

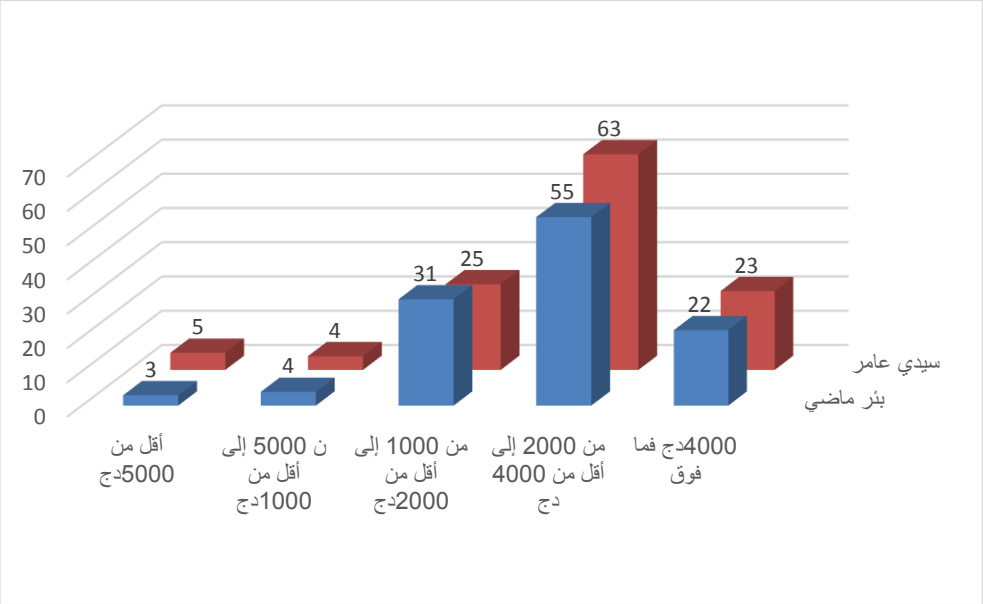

من خلال النتائج الموضحة في الجدول التالي نجد أن غالبية المبحوثين دخلهم الشهري متوسط يقع في فئة من **20000** دج إلى أقل من **40000** دج معبر عنها بنسبة **(50.21%)** وهي متقاربة بين القريتين ففي سيدي عامر**(52.50%)** وفي بئر ماضي **(47.82%)** وهذا يبين بأن الدخل الشهري لنصف المبحوثين يقع في فئة متوسطة، وهو غير كافي لتلبية احتياجاتهم نظرا لغلاء المعيشة وزيادة مصاريف الأسر على التعليم والصحة والسكن وغيرها من ضروريات الحياة، بينما من يحصلون على دخل بين **10000**دج وأقل من **20000** فالنسبة المعبر عنها **(23.82%)** والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي **(26.95%)** عن قرية سيدي عامر بـــ **(20.83%)** وهو أجر غير كافي أيضا لتلبية الاحتياجات الضرورية للحياة خاصة في ضل غلاء الأسعار وارتفاع نسبة البطالة وكثرة المصاريف اليومية، في حين نجد **(19.14%)** من المبحوثين أجرهم من **40000دج** فما فوق، والنسبة متساوية بين القريتين وهذه الفئة فأجرهم مناسب نوعا ما ويستطيعون من خلاله توفير ضروريات الحياة من مأكل وملبس وعلاج. ..الخ إذا كان عدد أفراد الأسرة قليل، وينحصر في هذه الفئة المتقاعدون الذين يتقاضون التقاعد الأجنبي ومنخرطي جيش التحرير

الوطني(المجاهدون)، والرتب الإدارية العالية وبالتالي في الغالب يكون في فئة الشيخوخة وكبار السن في القريتين وقد تم ملاحظة ذلك من خلال ملء الاستمارة مع المبحوثين.

ويلعب الدخل الشهري للأسرة دور كبير في تحسين حياة أفرادها وتوفير جو معيشي مناسب وصحي وسليم للعيش الكريم، والذي بدوره يعطي فرصا لأفرادها في التفكير في التغيير الايجابي والتطور والنمو وهذه كلها صور للتنمية، فتوفر الحياة الملائمة والمناسبة من شأنه خلق فرد إيجابي طموح يسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

الجدول رقم(46) يبين الانخراط في الجمعية للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة عن السؤال		هل أنت منخرط في جمعية ذات طابع منفعة جماعية؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
الانخراط في الجمعية	نعم	29	25.22	21	17.50.	50	21.28
	لا	86	74.78	99	82.50	185	78.72
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (15): يمثل الانخراط في جمعية للمبحوثين بالقريتين

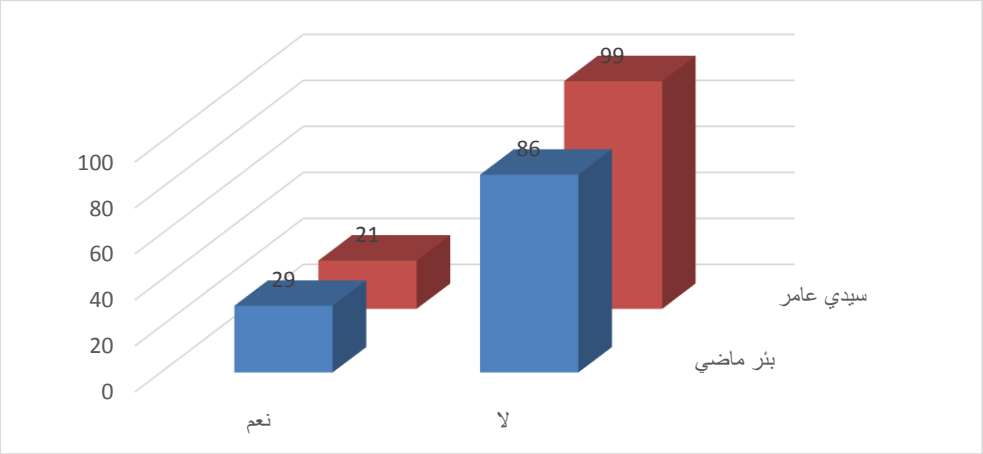

يتبين لنا من الجدول التالي أن نسبة الانخراط في الجمعيات المحلية ضئيل **(21.28%)** وهي نسبة منخفضة نوعا ما، وتنفرد قرية بئر ماضي في الانخراط في الجمعيات المحلية بنسبة **(25.22%)** عن قرية سيدي عامر بـــ**(17.50%)**، وتتمثل هذه الجمعيات في جمعية رعاية الشباب والتي تقدم بعض البرامج التربوية والثقافية والرياضية لفئة الشباب، وكذا جمعية كافل اليتيم والتي تهتم بهذه الشريحة في القرية بتقديم مساعدات مادية لليتامى مثل المحفظة المدرسية، وقفة رمضان وكسوة الشتاء (ألباسة وأغطية)وكسوة الربيع، كما تقوم هذه الجمعية بتنظيم رحلات في العطل المدرسية للتلاميذ لزيارة الأماكن الأثرية والذهاب إلى الشاطئ وغيرها من البرامج الاجتماعية التي تقدمها، وعن سؤالنا عن مصدر تمويل هذه الجمعيات كانت الإجابة أنها من طرف الخواص وأنه لا يوجد مصدر دائم ومستمر للتمويل وهذا يؤثر سلبا على نشاط هذه الجمعيات.

في حين نجد نسبة **(78.72%)** غير منخرطين في الجمعيات وهذا يبين نقص الوعي بأهمية هذه الجمعيات وأهمية الخدمات التي تقدمها للشرائح مهمة من المجتمع، وترتفع في سيدي عامر بـــ **(82.50%)**عن بئر ماضي **(74.78%)**.

خلاصة:

تعرفنا من خلال هذا الفصل على المنهج العلمي الذي سنتبعه في دراستنا الميدانية، والمصادر النظرية والميدانية لجمع البيانات والتي نستطيع من خلالها الوصول إلى نتائج وتحليلها لمعرفة ما أسفرت عنه الدراسة في جانبيها النظري والميداني، كما تعرفنا على ميدان الدراسة تاريخيا وجغرافيا وديموغرافيا، والمجال الزمني للدراسة الميدانية والأدوات العلمية المستخدمة في الدراسة، وتم عرض وتحليل البيانات الشخصية للمبحوثين من القريتين، وسنحاول من خلال الفصل الموالي الوقوف على واقع الخدمة الاجتماعية التنموية في القريتين ميدان الدراسة.

الفصل السادس

المعالجة السوسيو كمية وكيفية لبيانات الدراسة الميدانية

تمهيد:

تعتبر الخدمة الاجتماعية أداة ووسيلة تنمية المجتمعات الريفية، حيث تهتم بالعلاقات الاجتماعية وتعتمد على الدراسات العلمية للوصول إلى حقائق وبيانات علمية واقعية ،وهي تقدم خدمات مباشرة للأفراد والجماعات والمجتمعات وتشكل في نفس الوقت كل أنشطة التنمية الاجتماعية بكل أبعادها ومجالاتها، وهي بذلك تقوم بدور أساسي في مساعدة الأفراد والجماعات على التكيف في المجتمع، وكذا تثبيت الريفيين في بيئاتهم وقراهم، وهذا الدور الإيجابي للخدمة الاجتماعية يتجسد من خلال تنفيذ البرامج والسياسات والمشاريع التنموية، وهذا ما تحاول الدراسة الحالية التحقق منه ميدانيا، ولذلك فقد أجريت الدراسة ببلديتين ريفيتين بولاية المسيلة (بلدية حمام الضلعة "قرية بئر ماضي "في الشمال الغربي للولاية، بلدية سيدي عامر بجنوب الولاية)، على أساس أنهما يحملان خصائص المجتمع الريفي الجزائري.

وقد جاء هذا الفصل الميداني لعرض النتائج المتحصل عليها والوصول إلى نتائج تبين دور الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع الريفي المحلي.

I- تفريغ البيانات الميدانية

1- المعالجة السوسيو كيفية لبيانات التقنيات الكيفية للدراسة الميدانية

1-1- عرض وتحليل بيانات تقنية الملاحظة العلمية

أولا: عرض وتحليل بيانات الملاحظة بقرية بئر ماضي

أ- عرض نتائج الملاحظة

الجدول رقم (47): يبين محاور الملاحظة بقرية بئر ماضي

نوع الملاحظة	مكان الملاحظة	تاريخ الملاحظة	الموقف الملاحظ	الوقت
الملاحظة البسيطة	مشاريع التهيئة العمرانية	2018-01-12	التهيئة العمرانية والإنارة العمومية	9 سا-12 سا
الملاحظة البسيطة	الطرق والمعابر	2018-01-12	الطرق الرئيسية للقرية والمعابر الفرعية	9 سا-12 سا
الملاحظة المنتظمة	المدرسة الابتدائية والمتوسطة	2018-02-14 2018-02-25 2018-01-05	-التغذية المدرسية -الصحة المدرسية -النقل المدرسي	11 سا-13 سا من 9 سا-11 سا من 8 سا-17.30سا
الملاحظة المنتظمة	الأراضي الفلاحية	2018-01-26	-الأراضي الزراعية -الحواجز المائية -المسالك الفلاحية	9 سا-12سا

ب- تحليل بيانات الملاحظة

- خدمات التهيئة العمرانية

من خلال الجدول أعلاه ومن البيانات المتحصل عليها عن طريق شبكة الملاحظة البسيطة، تم تسجيل وملاحظة نقص واضح في مجال التهيئة العمرانية بالقرية ميدان الدراسة، حيث أن معظم الأحياء البعيدة عن القرية تعاني من انعدام للتهيئة والبنايات متباعدة عن بعضها البعض وتفتقد إلى التناسق والانسجام ولا يوجد أرصفة، كما أن الإنارة العمومية توجد بالقرب من مركز البلدية فقط بينما المناطق البعيدة محرومة من الإنارة ، إضافة إلى انعدام المساحات الخضراء والمرافق الترفيهية الخاصة بالأطفال والشباب والمسنين كالتسلية مثلا وشغل وقت الفراغ.

ومنه نستنتج أن خدمات التهيئة العمرانية ناقصة جدا في قرية بئر ماضي.

- الطرق والمعابر

بالنزول إلى الميدان وملاحظة الطريق الرئيسي الذي يربط القرية بالقرى الأخرى وبالمدينة، وجدناه مهيأ وقد تم ترميمه منذ أقل من خمس سنوات وهو في حالة جيدة، وبالتنقل داخل القرية وجدنا بعض المعابر مستصلحة خاصة التي توجد في مركز القرية والبعض الآخر يحتاج إلى ترميم واستصلاح، والبعض الأخر في حالة سيئة، وبالتالي نستنتج أن الطريق الرئيسي في القرية جيد بينما المعابر الفرعية تحتاج إلى استصلاح.

- المدرسة الابتدائية والمتوسطة

من خلال الزيارة الميدانية للمدرسة الابتدائية والمتوسطة الموجودتان بالقرية، ومن خلال الملاحظة المنتظمة للتغذية المدرسية بتكرار الزيارة أكثر من ثلاث مرات في فترات متباعدة وكانت الزيارة في وقت تناول وجبة الغذاء، لوحظ أن الوجبة الغذائية مناسبة نوعا ما فهي تحتوي على النشويات والبروتينات والدسم وهي متوازنة من حيث

التركيب وكافية،حيث يقدم لكل تلميذ قطعة خبز مناسبة وحساء (عدس، فاصولياء، حمص، العجائن، أرز وتتغير الوجبة كل يوم) ومكمل غذائي (ياغورت، بيض، عصير، فاكهة).

وفي نفس اليوم سألنا عن الصحة المدرسية تبين أنه لا يوجد عيادة خاصة بالمدرسة ولا مكتب للطبيب وإنما توجد علبة للإسعافات الأولية، ويقوم أحد الإداريين أو مستشار التربية بتضميد جراح أي تلميذ يتعرض للإصابة إذا كانت بسيطة، وفي حالة الإصابة الخطيرة يتم نقل التلميذ إلى عيادة البلدية والتي تبعد بحوالي 20كم، أما خدمات النقل المدرسي فهي متوفرة بالقرية للطور الثانوي.

ومنه نستنتج أن الخدمات التعليمية متوفرة بالقرية ميدان الدراسة، بينما يوجد نقص في خدمات الصحية المدرسية.

- الأراضي الفلاحية

قمنا في يوم 26-01-2018 بزيارة القرية وملاحظة السدود التحويلية الموجودة بها فوجدنا أنها تحتوي على سدين هما سد المرتوم وسد ربط تخلقين، فالسد الأول لا يعمل والثاني يحتاج إلى ترميم وهما غير صالحين للاستعمال ولا تتوفر بهما كميات من الماء للسقى، وهذا ما يفسر نقص وضعف القطاع الفلاحي بالقرية.

وبالنسبة للأراضي الزراعية فالقرية تحتوي على مساحات معتبرة لزراعة الحبوب (القمح والشعير والذرة) يتم زرعتها من طرف مالكيها فهي توفر لهم الاكتفاء الذاتي فقط، بينما تعاني القرية من نقص في الإنتاج الفلاحي باستثناء بعض المناطق كدوار القطف والمريجات وجر الحواس، أين تتنوع الزراعة بين زراعة الخضر (الفلفل، الطماطم، الجزر البطاطا، الخس، البصل، الثوم...الخ) والفواكه (خاصة أشجار الرمان والزيتون).

ومنه نستنتج أن القرية تحوي أراضي فلاحية معتبرة ولكن هناك ضعف في مصادر السقي المعتمد من طرف أهالي القرية وهذا ما يفسر ضعف الإنتاج الفلاحي.

ثانيا: عرض وتحليل بيانات الملاحظة في قرية سيدي عامر

أ- عرض نتائج الملاحظة

الجدول رقم(48): يبن محاور الملاحظة بقرية سيدي عامر

نوع الملاحظة	مكان الملاحظة	تاريخ الملاحظة	الموقف الملاحظ	الوقت
الملاحظة البسيطة	مشاريع التهئية العمرانية	2018-01-04	- التهيئة العمرانية - الإنارة العمومية	9 سا-12 سا
الملاحظة البسيطة	الطرق والمعابر	2018-01-04	- الطرق الرئيسية للقرية - لمعابر الفرعية	9 سا-12 سا
الملاحظة المنتظمة	المدرسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية	2018-01-15 2018-01-20 2018-01-27	-التغذية المدرسية -الصحة المدرسية - النقل المدرسي	11 سا- 13 سا من 9 سا-11 سا من 8 سا-17.30سا
الملاحظة المنتظمة	الأراضي الفلاحية	2018-01-27	-الأراضي الزراعية -الحواجز المائية -المسالك الفلاحية	14 سا-16 سا

ب- تحليل بيانات الملاحظة

- مشاريع التهيئة العمرانية

يتضح من الزيارة الميدانية لقرية سيدي عامر أنه في وسط المدينة تتوفر التهيئة للطريق من خلال انجاز الرصيف وهناك نوع من التناسق بين السكنات وتتوفر الإنارة العمومية، بينما تعاني الأحياء التابعة للبلدية من نقص في عمليات التهيئة والإنارة العمومية فهي منعدمة في بعض المناطق البعيدة عن مركز البلدية. كما لوحظ عدم وجود مساحات خضراء في مركز البلدية باستثناء بعض التجمعات الريفية الأخرى مثل الساقية والخرزة فهي مناطق خضراء تتنوع فيها الزراعة.

ومنه نستنتج أن خدمات التهيئة العمرانية بالقرية ميدان الدراسة ناقصة.

- الطرق والمعابر

إن الطريق الرئيسي في القرية مستصلح وهو في حالة جيدة، وكذلك الأمر بالنسبة لأغلب المعابر الفرعية باستثناء بعض المعابر الضيقة وبعض المناطق البعيدة عن مركز البلدية، التي تعاني من عدم ترميم وتبقى بطريقة عشوائية مما تخل بالشكل الجمالي للقرية.

ومنه نستنتج أن خدمات الطرق ناقصة بالقرية ميدان الدراسة.

- المدرسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية

من خلال الزيارة الميدانية المتكررة للمؤسسات التعليمية الثلاث الموجودة في القرية لوحظ توفر الوجبة الغذائية الكافية والمناسبة في الأطوار الثلاث، إلا أن التغذية في المرحلة الابتدائية لكل التلاميذ بينما في المرحلة المتوسطة والثانوية فالوجبة تقدم فقط للتلاميذ الذين يقطنون في مناطق بعيدة عن المؤسسة التعليمة وبالتالي فالعدد محدود، وفيما يخص النقل المدرسي فالقرية ميدان الدراسة تتوفر على وسائل نقل التلاميذ في الطورين المتوسط والثانوي فهناك تكفل شبه تام بكل المتمدرسين.

وبالنسبة للصحة المدرسية فكل المؤسسات لا تحتوي على قاعات للعلاج، ويتم التكفل بالحالات المرضية المفاجئة بنقلهم إلى العيادة المتعددة الخدمات التابعة للبلدية.

ومنه نستنتج أن الخدمات التعليمية موجودة بالقرية ميدان الدراسة مع توفر التغذية المدرسية وهناك نقص في الصحة المدرسية وتوفر النقل المدرسي في الطور المتوسط والثانوي.

- الأراضي الفلاحية

بالنزول إلى الميدان وملاحظته تبين أن قرية سيدي عامر من القري الفلاحية، فهي منطقة زراعية قائمة على الزراعة الموسمية من الخضار لتغطية الأسواق الأسبوعية والمحلية، فنجد مناطق الخرزة والساقية وهي مجتمعات تستخدم التقنيات الحديثة في زرع المنتجات المختلفة من الخضار أو منتجات من الفواكه كأشجار الزيتون والرمان والمشمش...الخ، وهي زراعة حديثة نوعا ما جاءت مع مطلع 2001 في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يستهدف دعم الفلاحين بإدخال أساليب زراعية حديثة (توزيع للأراضي الفلاحية في أطر الاستفادة مع حكومة مقداد سيفي، حيث تم منح مساحات معتبرة تفوق الخمس هكتارات إلى الفلاحين وتم حفر آبار إرتوازية على عمق أكثر من 250كم يتم السقي بها بالتناوب بين 16 فلاح)، مع العلم أن المنطقة سهبية تصلح للزراعة والفلاحة والرعي في آن واحد.

ومنه نستنتج أن القرية ميدان الدراسة تحتوي مساحات زراعية معتبرة ومستغلة من طرف مالكيها، وهي تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي لسكان القرية والقرى المجاورة، وهذا ما يفسر ارتفاع الجانب الفلاحي بالقرية.

1-2-عرض وتحليل بيانات تقنية المقابلة المقننة

أولا: عرض بيانات تقنية المقابلة بقرية بئر ماضي

إن التخطيط للتنمية في المناطق الريفية يعتبر ضرورة ملحة وذو أهمية كبيرة، وحتى يتسنى لواضعي البرامج والمشاريع التنموية المواءمة بين الاحتياجات الملحة والمهمة وبين الإمكانيات المتوفرة، ومن خلال إجراء المقابلة مع الأمين العام للمجلس الشعبي لبلدية حمام الضلعة (السيد كريم على)التابعة له القرية ميدان الدراسة، أكد أن واقع التخطيط للبرامج والمشاريع التنموية بالقرية لا يتماشى مع واقع المناطق الريفية،ولكن يسير وفق الاحتياجات الحقيقة للسكان وحسب الأهمية، خاصة فيما تعلق بخدمات السكن والصرف الصحي وتوفير المؤسسات التعليمية، والخدمات المدرسية والتدعيم الفلاحي والكهرباء الريفية، فتح المسالك الفلاحية. ..وغيرها من الخدمات الضرورية، وحسب الإمكانات التي تتوفر عليها البلدية، لأن تمويل المشاريع التنموية في القرية مصدره المخطط البلدي للتنمية P C D والولاية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، وعند سؤاله عن الجهة التي تقترح وتقرر المشاريع التنموية بالقرية أجاب بأن المندوب البلدي من تلك المنطقة هو المسؤولة مسؤولية كاملة عن اقتراح البرامج التنموية بالقرية، والجمعيات المنشأة على مستوى المجتمع الريفي، وهنا نجد أن اقتراح البرامج التنموية يكون بالتعاون بين السلطات الحكومية والجمعيات المحلية للمجتمع الريفي .

وحين سؤاله عن إذا ما كانت البرامج والمشاريع التنموية المسطرة والمنجزة بالقرية ميدان الدراسة تتوافق مع الاحتياجات الحقيقية والفعلية للسكان، أجاب بأن كل المشاريع المقترحة والمنجزة تتماشي والاحتياجات الفعلية والملحة والضرورية للسكان وفي كثير من الأحيان لا تتوافق مع الاحتياجات الفعلية للسكان، وبين بأنه توجد مشاريع تنموية توقفت عن الإنجاز مثل إنجاز آبار المياه الصالحة للشرب، ويرجع السبب إلى عدم وجود مياه جوفية في تلك المنطقة وانعدام السيولة المالية، ومع وجود نقص وعجز وقصور وعدم توفر كثير من المشاريع الضرورية للتنمية بالقرية في كثير من المجالات فلا يوجد مركز للتكوين المهني، ولا دار الشباب، ولا مكتبة عمومية، ولا ثانوية وتوقف قاعات العلاج عن العمل أدى إلى قصور الخدمات الصحية، وكل هذه المشاريع ضرورية لتثبيت السكان الريفيين في قراهم.

ثانيا: عرض نتائج تقنية المقابلة بقرية سيدي عامر

بينت نتائج المقابلة التي أجريت مع السيد الأمين العام لبلدية سيدي عامر(السيد بوضياف كمال)أن واقع التخطيط في القرية ميدان الدراسة يسير حسب احتياجات السكان وإمكانيات المنطقة، كما أكد بأن البلدية هي من تقرر المشاريع التنموية بالقرية، وتتمثل هذه المشاريع في خدمات السكن الريفي والكهرباء الريفية وفتح المسالك الفلاحية وقاعات العلاج والمدارس الابتدائية والتدعيم الفلاحي (أراضي فلاحية، قروض والعتاد الفلاحي...)، كما أكد أنه يتم اختيار المشاريع والبرامج التنموية حسب الأولويات والاحتياجات الملحة والضرورية للسكان، كما أكد أن البلدية هي المسؤولة مسؤولية كاملة عن التمويل المادي لإنجاز هذه المشاريع عن طريق المخطط البلدي للتنمية PCD، ويرى أن هذه المشاريع تتوافق والاحتياجات الحقيقية للسكان، وأنه لا توجد مشاريع تنموية توقفت عن الإنجاز، في حين ومن خلال المقابلة الحرة مع المبحوثين أكدوا وجود مشروع إنجاز ملبنة متوقف منذ مدة ومشروع بناء محمصة للقهوة

أيضا متوقف على الإنجاز وبعد التنقل إلى المنطقة تم تأكيد من ذلك فقد لوحظ وجود المبنى لكلا المشروعين وهو غير مكتمل.

2-المعالجة السوسيو كمية لبيانات تقنية استمارة المقابلة (الاستبيان) للدراسة الميدانية

2-1- بيانات حول الخدمة الاجتماعية التنموية بالقريتين ميدان الدراسة

أولا: بيانات حول الخدمة الاجتماعية التنموية في المجال الاجتماعي (الفرضية الأولى: للخدمة الاجتماعية دور إيجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري في المجال الاجتماعي بميدان الدراسة).

أ-خدمات السكن

لا يمكن تحديث الريف الجزائري إلا عن طريق تحديث القرية، وذلك بواسطة النظام التعاوني والإسكان الملائم وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن في وسطه الريفي.[1]

ولذلك فإن للخدمات السكنية دور كبير في عملية التنمية، وتوفيرها يؤدي إلى تحسين الحياة الاجتماعية في الريف، وإلى الحد من هجرة القوى العاملة إلى المدن، وتثبيت الفلاحين والمزارعين في بيئاتهم الريفية مما يعكس بشكل إيجابي على الزراعة، بينما يؤدي عدم توفرها بشكل ملائم إلى نزوح الريفيين إلى المدن مما ينعكس سلبا على القطاع الزراعي وعلى الحياة الاجتماعية بالريف.[2]

ويعتبر توفير السكن وفق الشروط الصحية أحد الأركان الأساسية التي يقوم عليها مستوى معيشة الأفراد فالمسكن اللائق من حيث الاتساع والسلامة الصحية أهمية كبرى في توازن الأسرة لا يمكن إدراكها إلا في حالة الإشكال (عدم التوفير، ضيق المسكن، مسكن غير صحي...)، فالمسكن النموذجي أساس الصحة الجسمية لكل أفراد الأسرة وأساس التوازن النفسي والعلاقات الأسرية المتوازنة.[3]

وسوف نعرض لخدمات السكن بالقريتين ميدان الدراسة من خلال نتائج الدراسة الميدانية المتحصل عليها.

الجدول (49): يبين طبيعة السكن للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما طبيعة السكن؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
طبيعة السكن	ملكية جماعية	67	58,26	37	30,83	104	44,26
	مستأجر	9	7,83	3	2,50	12	5,11
	سكن ريفي (استفادة من الدولة، ملكية خاصة	39	33,91	80	66,67	119	50,64
	المجموع	115	100,00	120	100,00	235	100,00

[1] **محمد السويدي**، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص140.

[2] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص327.

[3] **زرواتي رشيد**، المدخل للخدمة الاجتماعية، المرجع السابق، ص49.

الشكل رقم (16): يمثل طبيعة السكن للمبحوثين بالقريتين

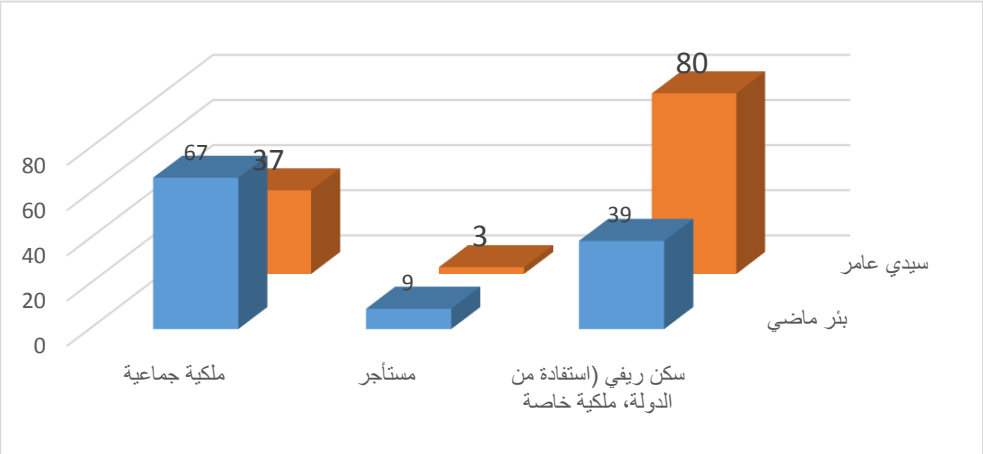

توضح البيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمعرفة طبيعة السكن للمبحوثين بالقريتين (بئر ماضي وسيدي عامر)، أن (50.64%) من المبحوثين يؤكدون استفادتهم من السكن الريفي والذي يعد بمثابة ملكية خاصة، حيث بلغت أعلى نسبة في سيدي عامر والتي قدرت بـــ: (66.67%) عنه بقرية بئر ماضي والتي قدرت بـــ: (33.91%).

بينما بلغت نسبة المبحوثين الذين لديهم ملكية جماعية (أسرة ممتدة) بـــ: (44.26%)، حيث نجد أن (58.26%) من المبحوثين بقرية بئر ماضي يقيمون بملكية جماعية مقارنة بسيدي عامر التي قدرت بـــ: (30.83%).

فيما تتضاءل نسبة المبحوثين الذين يقيمون بسكنات عن طريق الإيجار بكلتا القريتين ميدان الدراسة، حيث قدرت النسبة الإجمالية بـــ: (5.11%)، حيث بلغت نسبة ذلك(7.83 %)بقرية بئر ماضي و(2.50%) بقرية سيدي عامر.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها والمذكورة سابقا يتضح لنا أن البرنامج الوطني للسكن الريفي من خلال المرسوم التنفيذي رقم 87/10 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1431ه الموافق لـــ 10مارس 2010، قد حقق بعض الإنجازات الايجابية منها القضاء على السكنات الهشة والقديمة، وتغيير ملامح الريف من خلال بناء سكنات تتوفر على بعض الخدمات الضرورية وذات شكل مرفولوجي مناسب للحياة العصرية.

ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الاستفادة من السكن الريفي قرية سيدي عامر عنه في قرية بئر ماضي، أن قرية سيدي عامر تعتبر دائرة وهي متكونة من بلديتين هي بلدية سيدي عامر وتامسة ،وبالتالي فإن الحصة الكبرى للسكن الريفي كانت من نصيب بلدية سيدي عامر لأنها مركز الدائرة، في حين نجد بئر ماضي كانت الاستفادة محدودة نظرا لكثرة القرى التابعة لبلدية حمام الضلعة وبالتالي فكان نصيبها قليل، وأثناء إجراء الدراسة الميدانية ومن خلال المقابلة الحرة أكد المبحوثين أن هناك بعض الصعوبات واجهتهم للاستفادة من هذه الخدمات، حيث أن من شروط الاستفادة في إطار هذا البرنامج يتطلب توفر عقد ملكية السكن، ولهذا فأغلب المبحوثين لا يملكون عقدا للملكية الذي يعتبر العائق الرئيسي للاستفادة، مع وجود مشكل بيروقراطية الإدارة الذي يعرقل من الحصول على هذا الدعم، حيث توجد سلسلة من الإجراءات الإدارية المعقدة في عملية التوزيع فتبدأ من الولاية (الوالي) ثم إلى الدائرة ثم إلى البلديات

الرئيسية وأخيرا إلى المستفيد (يأخذ فترة طويلة)، وهذا أحد عوامل تأخر نسبة تقدم برنامج التجديد الريفي، كما أن قيمة الاستفادة من الدعم المالي وفق المرسوم التنفيذي رقم 2010/235/10 قدر بـــ 50 مليون سنتيم وهو مبلغ غير كافي لبناء مسكن لائق يتوفر على المرافق الضرورية، ثم عدل القانون بالمرسوم التنفيذي رقم 06/18 المؤرخ في 2 جمادي الأول عام 1439ه الموافق لـــ 20يناير 2018وأصبح قيمة المساعدات بـــ 70 مليون سنتيم، وتبقى النسبة غير كافية لتغطية تكاليف البناء التي ارتفعت، كما أن هذه المساعدات لا تقدم دفعة واحدة بل عن طريق مراحل كانت في البداية تقدم عن طريق ثلاث أقساط، في القسط الأول 20 %من المعونة عند استكمال الأساسات وإذا توفر شرط تقدم المشروع (بناء السكن) الترميم أو البناء، والقسط الثاني والثالث 40%من المعونة عند استكمال الأشغال الكبرى وجميع الأعمال، بينما في المرحلة الثانية (70مليون) أصبحت المساعدات المالية تمنح على قسطين 40% من نسبة التقدم في القسط الأول و60%في القسط الثاني، ولكن دائما أكد المبحوثين أن هذه المساعدات غير كافية لبناء مسكن وترميمه وتوفير كل المرافق فيه فأغلب المستفيدين أضافوا مبالغ مالية من عندهم وعن طريق الاستدانة.

وتشير الإحصائيات أن نسبة الإنفاق على السكن بالنسبة للأسر الريفية بلغت 16.3% مقابل 22% للأسر الحضرية، وهذا لا شك أن له أثر سلبي على سكان الريف.[1]

كما أن الملكية الجماعية للسكن كانت بنسبة معتبرة في كلتا القريتين وخاصة في قرية بئر ماضي، وهذا يبين أن الملكية العامة للأرض مازالت موجودة في الريف، وهذا يخلق مشكل النزاع والتصارع على الأرض بين الأخوة والأقارب وكذا مشكل توريث النساء إذ أنهم في الغالب لا يحصلون على تركتهم من الأراضي العائلية لعدم رغبة العائلة في نقل الملكية إلى أشخاص أو أسر أخرى، فتجد إسرار أفراد المجتمعات الريفية على ملكية الأرض التي لا تغادر اللقب العائلي.

وبالنسبة للإيجار فقد بين المبحوثين أنه في الغالب يكون السكن ملك لأحد الأقارب، يعطيه له للسكن فيه والعمل في حقله وحراسته، وفي كثير من الأحيان يكون مجانا، ونادرا ما يكون بثمن.

الجدول رقم (50): يبين كيفية السكن بالقريتين

بدائل الإجابة		هل هو سكن				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
هل هو سكن	منفرد	43	37,39	42	35,00	85	36,17
	جماعي	72	62,61	78	65,00	150	63,83
	المجموع	115	100,00	120	100,00	235	100,00

[1] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص265.

الشكل رقم (17): يمثل كيفية السكن للمبحوثين بالقريتين

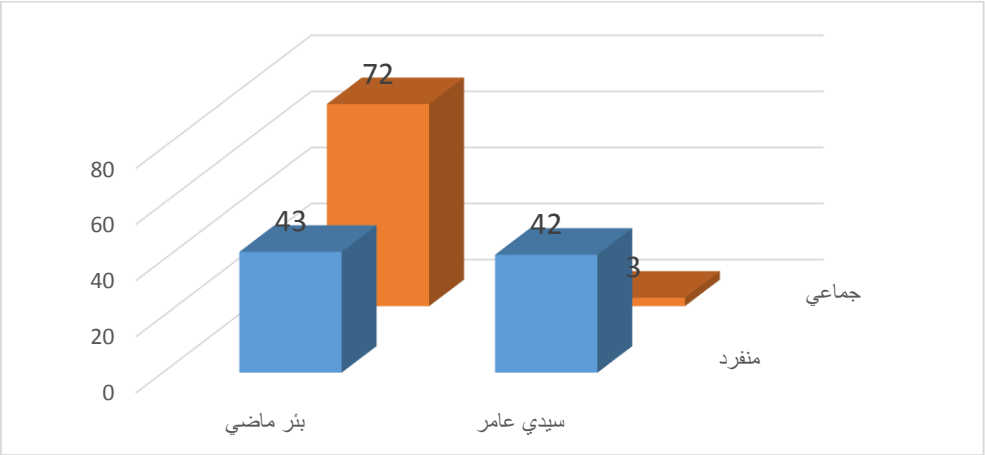

أكد غالبية المبحوثين أنهم يقطنون في سكنات جماعية وذلك بنسبة (63.83%)، حيث نجد أن نسبة المبحوثين الذين يقيمون بسكنات جماعية بقرية (65.00%) بقرية سيدي عامر، بينما في قرية بئر ماضي بلغت (62.61%).

في حين بلغت نسبة المبحوثين بكلتا القريتين الذين يقيمون بسكنات منفردة بـــ: 36.17%إذ أكد 37.39% من المبحوثين بقرية بئر ماضي أنهم يقيمون بسكن منفرد، و35.00% بقرية سيدي عامر أنهم يقيمون في سكنات منفردة.

ومنه نجد أن ارتفاع نسبة من يقطنون سكنات جماعية بالقريتين ميدان الدراسة يؤكد أن الأسرة الريفية مازالت أسرة ممتدة تحوى أكثر من أسرة نووية، فمازال الأبناء يعيشون مع آبائهم ومع أخوانهم وحتى مع أعمامهم، وهذا من خصائص المجتمع الريفي وقد أكد المبحوثين ذلك من خلال المقابلات التي أجريت معهم، وهذا ما يؤكد أيضا كبر حجم الأسرة من خلال الجدول رقم (40) الخاص بعدد أفراد الأسرة حيث نجد نسبة أكثر من7 أفراد قدرت بـــ(51.90%) والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بالخصوص.

كما أن وجود سكنات منفردة أي أسر نووية يرجع إلى تغير طبيعة وملامح الأسرة الجزائرية، فأصبحت تتكون من الآباء والأبناء فقط، ويرجع ذلك في الغالب بسبب التحضر الذي يشهده المجتمع الإنساني وتعقد الحياة وصعوبة البقاء في أسر كبيرة الحجم ،كما أن خروج المرأة للتعليم والعمل اضطرها في كثير من الأحيان إلى اختيار السكن المستقل حتى تتفادى النزاع والصراع في حالة كثرة أفراد الأسرة، وكذلك لضرورة اهتمام الوالدين بتوفير الجو المناسب لتربية أبنائهم وتلبية كل احتياجاتهم الضرورية، من مسكن جيد ومأكل وملبس وتعليم وصحة مناسبين.

الجدول رقم(51): يبين نوع السكن للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هو نوع سكنكم؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
هل هو سكن	تقليدي	24	20.87	9	7.50	33	14.04
	حديث	91	79.13	111	92.50	202	85.96
	المجموع	115	100,00	120	100,00	235	100,00

الشكل رقم (18): يمثل نوع السكن للمبحوثين بالقريتين

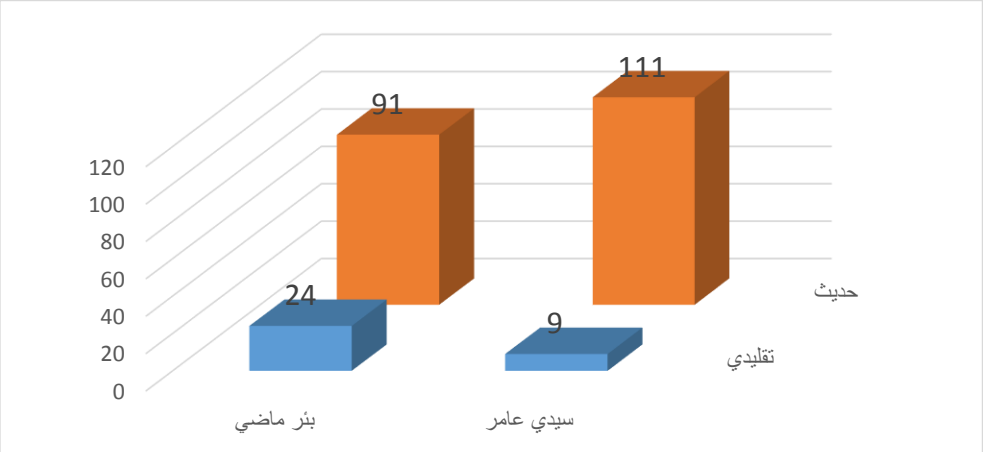

يتضح من الجدول أعلاه أن ما نسبته (85.96%) من المبحوثين يملكون سكنات حديثة والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر (92.50%) عنها في قرية بئر ماضي (79.13%)، وهذا ما يثبت إجابة غالبية المبحوثين باستفادتهم من السكن الريفي وبالتالي فإن سكناتهم جديدة، ومنه نستنتج أنها تتوفر على المرافق الضرورية.

في حين أجاب 14.04% أنهم يسكنون في مساكن تقليدية حيث نجد أنه بلغت نسبة للمبحوثين الذين يقيمون في سكنات تقليدية بقرية بئر ماضي (20.87%) و(7.50%) بقرية سيدي عامر.

ويفسر ارتفاع النسبة في قرية بئر ماضي عنها في قرية سيدي عامر بارتفاع نسبة المستفيدين من السكن الريفي بقرية سيدي عامر عنه في قرية بئر ماضي.

ومن خلال الدراسة الميدانية لوحظ أنها سكنات مبنية بالطوب والطين ومغطية بالقرمود، والبعض بالديس، وهي في الغالب سكنات جماعية تحوى أسر ممتدة، ومنه نستنتج أنها تفتقد للشروط الصحية والمرافق الضرورية الواجب توفرها في الوقت الحاضر، سيما ما ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 87/10 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1431ه الموافق لـــ 10 مارس 2010، والذي عدل بالمرسوم التنفيذي رقم 06/18 المؤرخ في جمادي الأول عام 1439ه الموافق لـــ 20 يناير 2018 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 87/10 /2010 والذي يحدد مستويات المساعدات المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي،[1]والذي يؤكد على ضرورة تحسين الظروف السكنية للقاطنين بالريف.

[1]**الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**، العدد 02، 03جمادي الأول عام 1439ه الموافق لـــ 21يناير 2018، ص04

الجدول رقم(52): يبين عدد الغرف في السكن الريفي للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هو عدد الغرف ف مسكنكم				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
عدد الغرف	أقل من 3 غرف	15	13,04	3	2,50	18	7,65
	من 3 إلى 5 غرف	61	53,04	52	43 ,33	113	48.08
	من 6 إلى 10 غرف	38	33,04	58	48,33	96	40,85
	أكثر من 10 غرف	1	0,86	7	5,83	8	3,40
	المجموع	115	100,00	120	100,00	235	100,00

الشكل رقم (19): يمثل عدد الغرف في السكن الريفي للمبحوثين بالقريتين

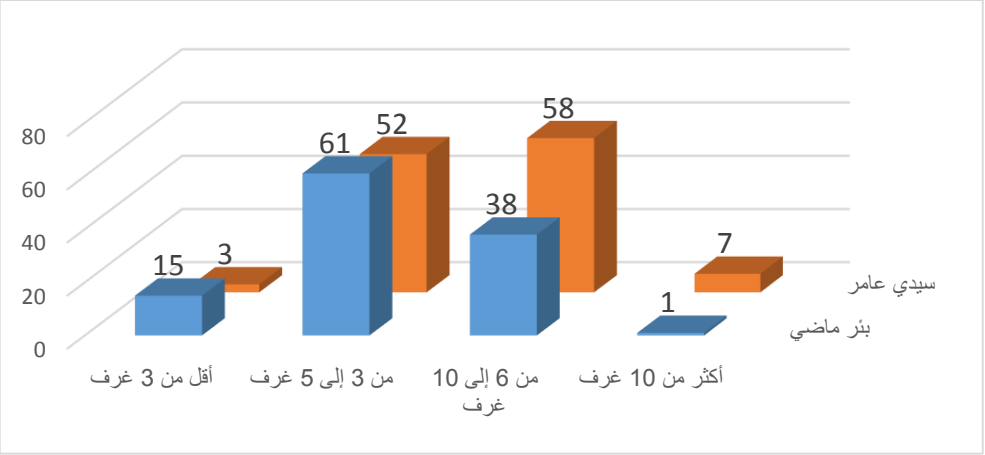

يتضح من خلال الجدول التالي أن (48.08%) من المبحوثين يملكون سكنات تتوفر من ثلاثة إلى خمس غرف، والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ (53.04%) عن قرية سيدي عامر بـــ (43.33%).

في حين بلغت نسبة من يملكون من ستة إلى عشرة غرف بـــ (40.85%)، والتي قدرت بـــ (48.33%) في قرية سيدي عامر وهي مرتفعة مقارنة بقرية بئر ماضي والتي قدرت بـــ (33.04%).

وقد بينت النتائج أن من لديهم أقل من 3 غرف كانت بنسبة (7.65%) وهي مرتفعة في قرية بئر ماضي (13.04%) عنها في قرية سيدي عامر (2.50%).

بينما بلغت نسبة من يملكون أيزيد من عشرة غرف بـــ(3.40%) في القريتين، حيث بلغت أعلى نسبة في سيدي عامر والتي قدرت بـــ (5.83%) عنه في قرية بئر ماضي بـــ(0.86%).

ومن خلال النتائج المتحصل عليها سابقا يتضح لنا أنه في الغالب يكون العدد الطبيعي والمتوسط للغرف من ثلاثة إلى خمس غرف، وارتفاع النسبة في قرية بئر ماضي يمكن تفسيره بانخفاض السن فالفئة العمرية من (20إلى

30) كانت بنسبة (43.50%) وبالتالي ارتفاع عدد العزاب وعدد أفراد الأسرة من 3إلى 6 أفراد كان بنسبة (41.70%) (أنظر البيانات الشخصية)، ومنه فالعائلة صغيرة الحجم لا تحتاج إلى عدد كبير من الغرف.

بينما يفسر ارتفاع عدد الغرف من (6 إلى 10غرف) بارتفاع عدد أفراد الأسرة في كلتا القريتين فالفئة من (7إلى 10) أفراد نجد نسبتها (52.2%) في قرية بئر ماضي و(51.7%) في قرية سيدي عامر وأكثر من 10 أفراد بـــ(23.5%) في سيدي عامر، وكذلك ارتفاع السن في قرية سيدي عامر بالخصوص حيث بلغت النسبة بـــ(44.20%) في الفئة العمرية من (41–50) و(32.5%) في الفئة العمرية أكثر من خمسين سنة فهم في الغالب متزوجون ولديهم عدد كبير من الأولاد، وبالتالي لابد من توفر عدد كبير من الغرف، أنظر الجدول رقم (36).

ومنه نستنتج أن سكان الريف يهتمون بتكبير السكن وتوفير به عدد كبير من الغرف، وهذه سياسة الريفي فهو دائما يميل إلى أن يكون مسكنه واسع يكفي أفراد أسرته ويزيد، ونحن نعلم أن الأسرة الريفية تتميز بكبر الحجم، خاصة أن الدراسة أكدت استفادة عدد معتبر من سكان القريتين (50.64%) من صيغة السكن الريفي، وقرية سيدي عامر بالخصوص بنسبة (66.67%) والذي أعطى فرصة لسكان الريف ببناء سكنات تتوافق وميولاتهم ورغباتهم، خاصة أنهم يملكون مساحات واسعة من الأراضي عكس المدينة.

كما يمكن تفسير ارتفاع نسبة من عندهم أقل من 3 غرف في قرية بئر ماضي بـــوجود الأسر النووية وعدد أفراد الأسرة القليل وبالتالي فهم لا يحتاجون إلى عدد كبير للغرف السكنية، وفيما يخص ارتفاع نسبة من لديهم أكثر من 10غرف في قرية سيدي عامر يرتبط بكبر حجم العائلة في هذه القرية، فهناك من أفادا بأنه يصل عدد أفراد الأسرة إلى عشرين فرد يسكنون في مسكن واحد (أسرة ممتدة، تعدد الزوجات).

الجدول رقم (53): يبين التجهيزات الموجودة في المسكن للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هي التجهيزات الموجودة				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
مطبخ	يوجد	106	92,17	119	99,17	225	95,74
	لا يوجد	9	7,83	1	0,83	10	4,26
	المجموع	115	100,00	120	100,00	235	100,00
حمام مع مياه جارية	يوجد	63	54,78	42	35,00	105	44,68
	لا يوجد	52	45,22	78	65,00	130	55,32
	المجموع	115	100,00	120	100,00	235	100,00
شبكة الصرف الصحي	يوجد	60	52,17	105	87,50	165	70,21
	لا يوجد	55	47,83	15	12,50	17	29,79
	المجموع	115	100,00	120	100,00	235	100,00
مرحاض	داخل المسكن	84	73,04	82	68,33	166	70,64
	خارج المسكن	31	26,96	36	30,00	67	28,51
	لا يوجد	0	0.00	2	1,67	2	0,85
	المجموع	115	100,00	120	100,00	235	100,00

الشكل رقم (20): يمثل التجهيزات الموجودة في المسكن للمبحوثين بالقريتين

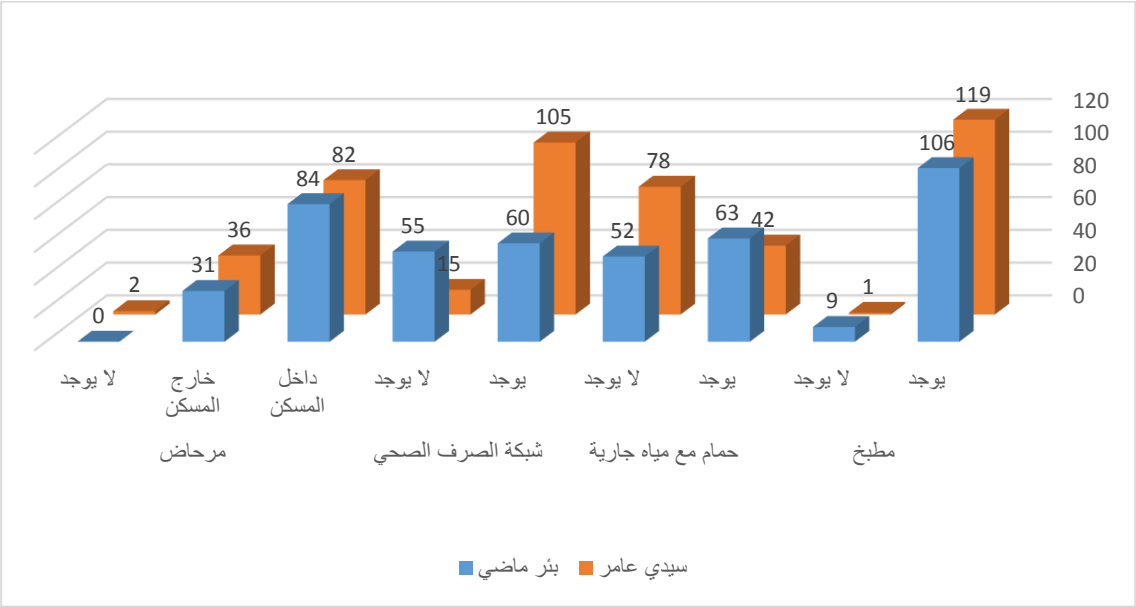

إن توفر المرافق الضرورية في السكن أمر بالغ الأهمية، لأنه لا يمكن أن نتصور حياة كريمة ومستقرة في غياب هذه الخدمات، ومن النتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية تبين أن غالبية المبحوثين أكدوا أن مساكنهم تتوفر على بعض التجهيزات فالمطبخ موجود بنسبة(95.74%)، حيث بلغت أعلى نسبة في سيدي عامر والتي قدرت بـــ (99.17%)، بينما بلغت نسبة المبحوثين اللذين لديهم مطبخ في مسكنهم بـــ(92.17%)في قرية بئر ماضي، وهذا يدل على أن غالبية الأسر الريفية الآن توفر حجرة خاصة بالطبخ.

بينما توفر حمام مع مياه جارية فقد كان غالبة المبحوثين(55.32 %)أجابوا بأنه لا يوجد، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(65.00%) عنها في قرية بئر ماضي بـــ(45.22%)، وفي المقابل أجابت نسبة (44.68%) من المبحوثين أن مساكنهم تتوفر على حمام مع مياه جارية والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي(54.78%) عن سيدي عامر(35.00%).

أما فيما يخص شبكة الصرف الصحي فقد أدلى غالبية المبحوثين (70.21 %)بوجودها في مساكنهم لكن هناك اختلاف بين القريتين فقرية بئر ماضي هناك (52.17%) من تتوفر لهم هذه الخدمة وهي تخص دائما من يسكنون داخل البلدية، بينما قرية سيدي عامر فهي تتوفر لأغلب المبحوثين بـــ(87.50%)، في حين نجد(29.79%)من المبحوثين من يفتقدون لهذه الخدمة والنسبة مرتفعة في قرية بئر ماضي حيث قدرت بـــ (47.83%) من لا تتوفر لدهم هذه الخدمة وهو أمر مهم، وهم يرمون فضلات الغسيل في الساحة، عنه في قرية سيدي عامر بـــ(12.50%) وهنا تجدر الإشارة أن شبكة تصريف المياه القذرة تغطي (70.80%) من مساكن سيدي عامر أما شبكة صرف مياه الأمطار فهي منعدمة تماما.[1]

كما أن توفر المرحاض داخل المسكن كان بنسبة (70.64%)حيث بلغت أعلى نسبة في قرية بئر ماضي بـــ(73.04%) عنه في قرية سيدي عامر والتي قدرت بـــ(68.33%)، بينما أكدت نسبة (28.51%) عن وجوده

[1] المصلحة التقنية لبلدية سيدي عامر.

خارج المسكن والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(30.00%) عن قرية بئر ماضي بـــ(26.96%)، وبالتالي معاناة في فصل الشتاء من الأمطار والبرد، وفي فصل الصيف من الحرارة.

ونجد نسبة (0.85%) لا يوجد لدهم مرحاض، وبين المبحوثين أنهم يعتمدون على الوسائل التقليدية من طرق الصرف الصحي كالحفر والعراء والنسبة تخص سكان سيدي عامر فقط بـــ(1.67%).

ويمكن تفسير توفر المطبخ لغالبية المبحوثين في مساكنهم بالرجوع إلى بيانات الجدول الخاص بنوع السكن حيث أكدا غالبيتهم أنهم يملكون سكنات حديثة (85.96%) وذلك في إطار ما يسمى بالسكن الريفي وبالتالي فمن شروط بناء السكن الريفي وجود غرفة خاصة للطبخ، كما أن تفكير الريفي تغير عما كان عليه في السابق وأصبح يهتم بتصميم مسكنه وفق التصميمات الحديثة التي تعتني بتوفير كل الضروريات التي تتناسب والحياة العصرية، أنظر الجدول رقم (51)، و من البيانات المتحصل عليها من قرية سيدي عامر فإن (79.2 %) يتوفر مسكنهم عن مطبخ [1]م1.

ويمكن تفسير عدم توفر خدمة الحمام مع مياه جارية في القريتين ميدان الدراسة، بسبب بعد كثير من المساكن عن مركز البلدية وبالتالي فإن مساكنهم لا تتوفر على ربط بشبكة المياه الداخلية، أما توفر هذه الخدمة بالقريتين ميدان الدراسة فيعود إلى أنهم في الغالب في فئة من لديهم ربط بشبكة المياه الداخلية، ومن المقابلات التي أجريت مع المبحوثين بينوا أنه تتوفر مساكنهم على حمام ولكن غير موصولة بشبكة مياه جارية، وهذا معناه معاناة الأسرة في نقل المياه كل يوم إلى الحمام ورمي فضلات الغسيل، ومن البيانات المتحصل عليها من قرية سيدي عامر فإن (39.9%) يتوفر مسكنهم عن حمام . [2]

كما تعتبر قنوات الصرف الصحي مؤشر من مؤشرات تحسين وضعية السكن، فعدم توفرها تكون له عواقب صحية والنفسية وجسمية على الأفراد، ويعزى عدم توفر هذه الخدمة بنسبة معتبرة تقريبا النصف في قرية بئر ماضي إلى بعد بعض التجمعات السكنية عن مركز البلدية وبالتالي عدم الاستفادة من هذه الخدمة الضرورية، فلا يوجد مشروع تنموي ولا غلاف مالي لتوفير هذه الخدمة كما أن بعد السكنات عن بعضها البعض يعتبر عائق في توفير هذه الخدمة لكل السكان،و من البيانات المتحصل عليها من قرية سيدي عامر فإن (70.8%) يتوفر مسكنهم عن شبكة الصرف الصحي .[3]

أما بالنسبة لتوفر المرحاض داخل المسكن فهو أمر في غاية الأهمية، ويجب أن يكون موصول بشبكة الصرف الصحي وبالتالي التصريف التقني للفضلات، والذي يقضي على التلوث والأمراض البيئية، كما أن وجوده خارج المنزل معناه المعاناة في فصل الشتاء من البرد وفي فصل الصيف من حرارة الشمس، كما أن عدم توفر هذه الخدمة نهائيا في البيت معناه وجود أماكن داخل المنزل أو بالقرب منه لقضاء الحاجة، واللجوء إلى رمي هذه الفضلات في أماكن مخصصة لذلك أو في الوديان، أو اللجوء إلى حرق هذه الفضلات، مما يتسبب في انتشار الذباب والروائح الكريهة وكثير من الحشرات وبالتالي التلوث البيئي الذي يؤدي إلى كثير من الأمراض البيئية، و من البيانات المتحصل عليها من قرية سيدي عامر فإن (83.6%) يتوفر مسكنهم عن مرحاض. [4]

[1] منشور رقم 527/28 المديرية التقنية المكلفة بالسكان و الشغل جويلية 2009.
[2] المرجع نفسه.
[3] المرجع نفسه.
[4] المرجع نفسه.

وفي دراسة هاشمي الطيب تبين أن ما نسبته(50%)من أفراد العينة تحصلوا على المرافق الصحية والنصف الآخر من العينة يعتمد على الوسائل التقليدية من طرق الصرف الصحي. [1]

ب-خدمات المياه

الجدول رقم (54): يبين توفر المياه الصالحة للشرب بالنسبة للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل يصلكم الماء الصالح للشرب؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
نعم، كيف يصلكم الماء	عن طريق الشبكة المنزلية	26	26,80	44	43,56	70	35,35
	شبكة خارجية	26	26,80	29	28.71	55	27.77
	عين جماعية	16	16,49	10	9.90	26	13.13
	الشراء من عند البائعين	5	5,15	3	2,97	8	4,06
	شاحنة صهريج	23	23,71	8	7.92	31	15.65
	بئر عميق	1	1,03	4	3,96	5	2,49
	بئر تقليدي	0	0,00	3	2,97	3	1,48
	أخرى	0	00,00	0	00.00	0	00.00
	المجموع	97	100,00	101	100,00	198	100,00
المجموع		97	84.34	101	84.16	198	84.25
لا		18	15.65	19	15.83	37	15.74
المجموع		115	100	120	100	235	100

الشكل رقم (21): يمثل توفر المياه الصالحة للشرب بالنسبة للمبحوثين بالقريتين

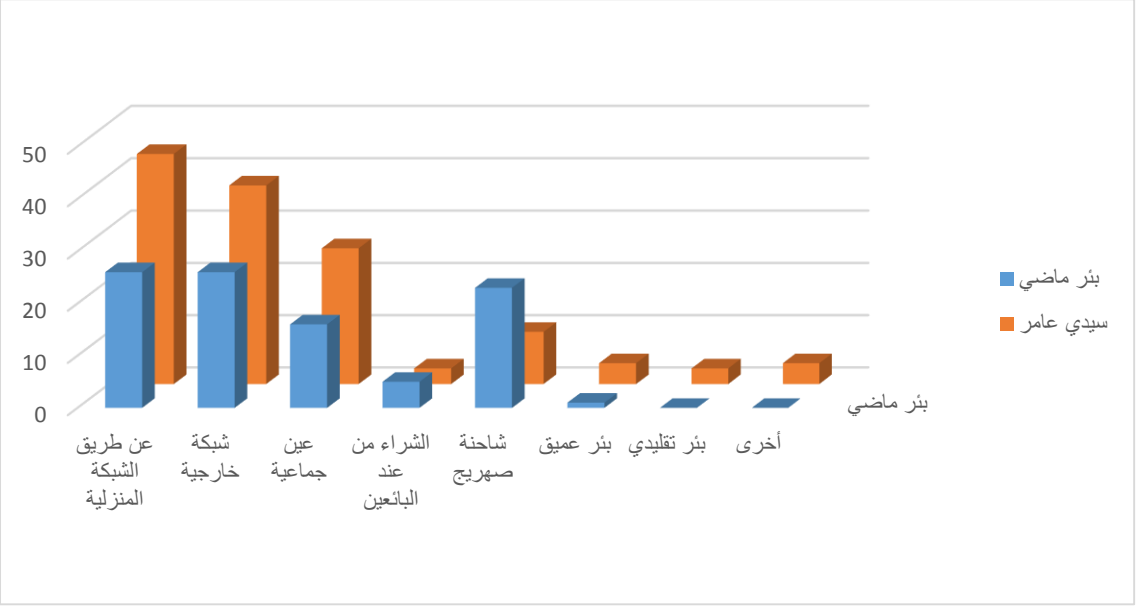

[1] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص330.

من خلال الجدول السابق نجد أن (84.26%) من المبحوثين أكدوا أنهم يحصلون على المياه الصالحة للشرب بكلتا القريتين، في حين نجد (15.74%) من المبحوثين أكدوا عدم توفرها والنسبة متقاربة جدا بين القريتين في كلا البندين.

وتؤكد البيانات المتحصل عليها من خلال إجابات المبحوثين بكلتا القريتين تعدد طرق الحصول على المياه الصالحة للشرب كما هو مبين في الجدول أعلاه، إذ نلاحظ أن هناك تباينا وفروقا واضحة في البيانات المتحصل عليها فيما يتعلق بكل طريقة على حدا.

إذ تؤكد النسبة الإجمالية أن (35.35%) من المبحوثين يحصلون على المياه الصالحة للشرب عن طريق الشبكة المنزلية بكلتا القريتين، إذ تزيد نسبة ذلك بقرية سيدي عامر والتي بلغت (43.56%) عنه في قرية بئر ماضي بـــ (26.80%).

ومنه نستنتج أن عملية إيصال المياه الصالحة للشرب عن طريق الشبكة يتم تطبيقها في القريتين، وهذا أمر مهم ويوفر على السكان عناء الحصول على الماء.

في حين نجد نسبة(27.77%) من المبحوثين بكلتا القريتين أنهم يحصلون عن المياه الصالحة للشرب عن طريق شبكة خارجية، إذ أكد ــ(28.71%) من المبحوثين بقرية سيدي عامر حصولهم على المياه الصالحة للشرب عن طريق شبكة خارجية مقارنة بـــ (26.80%) من المبحوثين بقرية بئر ماضي، وهذا دائما يؤكد الجهود المبذولة لإيصال الماء الصالح للشرب للسكان وبالتالي فالبلدية تعمل على وصل القريتين ميدان الدراسة بشبكة المياه الصالحة للشرب ،وهنا تجدر الإشارة أن في بلدية سيدي عامر يتم تزويد مساكن البلدية بالمياه الصالحة للشرب عن طريق خمسة آبار يتدفقون في خمسة خزانات متفرقة بلغت نسبة التزويد بشبكة مياه الشرب (75.30%) سنة 2008 [1]، كما نجد نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب بقرية بئر ماضي قدرت بـــ(7.90%) تقرير الفدا حسب احصاء2008.

بينما بلغت النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين يستخدمون شاحنة صهريج للحصول على المياه الصالحة للشرب ما يقدر بـــ (15.65 %)، حيث نجد أن (23.71%) من المبحوثين بقرية بئر ماضي يعتمدون على هذه الطريقة مقارنة بالمبحوثين الذين يقيمون بسيدي عامر إذ قدرت نسبة ذلك بـــ (7.92%).

كما نجد أن (13.13%) من المبحوثين يحصلون على الماء الصالح للشرب عن طريق عين جماعية والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ (16.49%)، عنه في قرية سيدي عامر بـــ (9.90%).

في حين تتضاءل نسبة من يعتمدون على الطرق الأخرى في الحصول على المياه الصالحة للشرب والتي تتحدد في بئر عميق أو بئر تقليدي والتي قدرت على التوالي بـــ (2.49%)و(1.48%).

ومن هنا يتضح لنا من خلال النتائج المتحصل عليها أن المبحوثين بكلتا القريتين يتحصلون على المياه الصالحة للشرب ولكن بطرق متعددة، وتبقى المناطق البعيدة عن مركز البلدية تعاني من عدم توصيل شبكة المياه الصالحة للشرب بكلتا القريتين، فقد يعود ذلك لقلة المصادر المائية في القرية، وكذلك لضعف ونقص المشاريع التنموية الخاصة بتوفير خدمات المياه الصالحة للشرب، وقد يعود ذلك أيضا إلى طبيعة المنطقة فبعد كثير من التجمعات السكنية عن بعضها البعض وعن مركز البلدية، يجعل تكاليف توفير هذه الخدمة باهظة قد لا تستطيع البلدية

[1] المصلحة التقنية لبلدية سيدي عامر

التكفل بها، وكذلك يعود إلى وجود جبال وأودية والتي تعتبر من المصاعب الطبيعية التي تقف عائقا أمام التغطية بالنسبة لقرية بئر ماضي، إلى جانب التجمعات المبعثرة حيث يتم الاعتماد على المصادر المائية الطبيعية التقليدية كالعيون والآبار التقليدية، ومن المشاكل التي تنتج عن عدم إيصال السكنات بالشبكة الداخلية للمياه الصالحة للشرب اللجوء إلى شراء الماء، وفي ذلك التكاليف المالية الباهظة على عاتق السكان، وفي كثير من الأحيان لا يكفي هذا الماء لقضاء حاجاتهم الضرورية من مأكل وغسيل ونظافة ،وتوفير مصدر لتوريد ماشيتهم أو سقي بعض المحاصيل، ومن ثم يعتبر مشكل عدم توفر المياه من العوائق التي تعرقل الجهود التنموية، مما يدفع بالسكان في كثير من الأحيان إلى الهجرة إلى المدينة للتخلص من هذه المشكلة.

وفي الأخير ومن النتائج المتحصل عليها نتوصل إلى نتيجة مؤداها أن مؤشر التنمية المحلية فيما يتعلق بتوفر المياه الصالحة للشرب مرتفع بقرية سيدي عامر مقارنة بقرية بئر ماضي.

الجدول رقم (55): يبين كيفية نقل المياه الصالحة للشرب بالنسبة للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		إذا لم يكن لديكم ربط بالشبكة، كيف يتم نقل الماء؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
كيفية نقل المياه	راجلين	18	25.35	13	22.80	31	24.21
	الحيوانات	14	19.71	13	47.36	31	32.03
	سيارة	9	12.67	8	14.03	17	13.28
	أخرى	30	42.25	9	15.78	17	30.46
	المجموع	71	100.00	57	100.00	128	100.00

الشكل رقم (22): يمثل كيفية نقل المياه الصالحة للشرب بالنسبة للمبحوثين بالقريتين

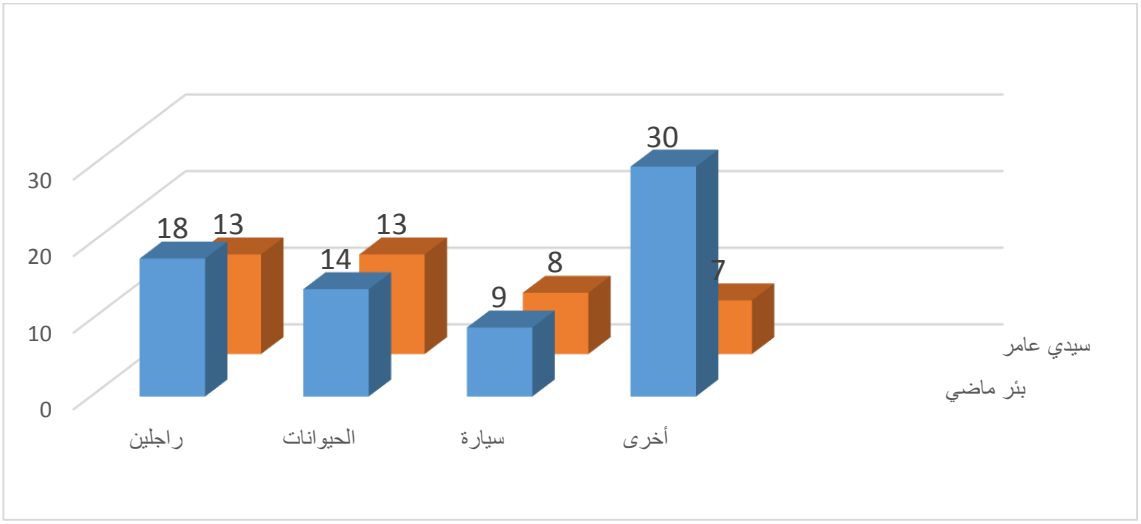

توضح البيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية فيما يخص كيفية نقل المياه الصالحة للشرب في القريتين ميدان الدراسة، أن ما نسبته (32.03%) من المبحوثين يجلبون الماء عن طريق الاستعانة بالحيوانات كالحمير والبغال والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(25.35%)عن قرية سيدي عامر بـــ(22.80%)ويعود ذلك بسبب بعد العيون عنهم، في حين أكدت نسبة(30.46%)أنهم يستعملون وسائل أخرى وهي تتمثل غالبا في الشراء من عند البائعين عن طريق شاحنة صهريج وبلغت أعلى نسبة في قرية بئر ماضي بـــ(42.25%) عنه بقرية سيدي عامر بـــ(15.78%).

وهناك نسبة (24.21%)أنهم يذهبون راجلين لجلب الماء، والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(25.35%)عنه في قرية سيدي عامر بـــ(22.80%)، وفي ذلك مشقة كبيرة للسكان خاصة في فصل الشتاء حيث تكثر الأمطار وتكون المعابر والطرق غير مهيأة للمشي فيها مما يزيد من عناء السكان.

وبينت نسبة (13.28%) أنهم يستعملون سياراتهم الخاصة في جلب المياه الصالحة للشرب والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(14.03%) عن قرية سيدي عامر بـــ(12.67%).

وما يزال مشكل المياه الصالحة للشرب تعاني منه الدول النامية، فهو ليس متوفر إلا لأقل من ثلث السكان في البلاد الفقيرة، وفي هذا الصدد تقول السيدة "باربرا وورد" في موضوع توفير المياه الصالحة للشرب للذين لا يحصلون عليه: إن الدول المتقدمة تصرف مليار دولار سنويا على الخمور، كذلك تصرف حكومات العالم مجتمعة ثلاثة مائة مليار سنويا على التسلح ويكفي استعمال 3% فقط من مصروفات الخمور أو تخفيض 1% من مصروفات التسلح لكي تتوفر المياه النظيفة للعالم كله. [1]

وما يمكن استنتاجه هنا أن مشكل عدم توفر المياه الصالحة للشرب يعتبر من أهم المشاكل التي تعاني منها كثير من الأرياف، ويعتبر من الأسباب التي دفعت بعض الأسر الريفية إلى الهجرة نحو المدن.

الجدول رقم (56): يبين المسافة التي يتم نقل المياه عليها للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		على مسافة كم يتم نقل الماء المياه الصالحة للشرب ؟ القرية				المجموع الكلي	
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
على مسافة كم	أقل من 1كلم	23	32.39	15	26.31	38	29.35
	من 1-5 كيلو متر	34	47.88	30	52.63	97	50.25
	أكثر من 5 كيلو متر	14	19.71	12	21.05	72	20.38
	المجموع	71	100.00	57	100.00	128	100.0

[1] **رشيد زرواتي**، المدخل للخدمة الاجتماعية ،المرجع السابق، ص48.

الشكل رقم (23): يمثل المسافة التي يتم نقل المياه عليها للمبحوثين بالقريتين

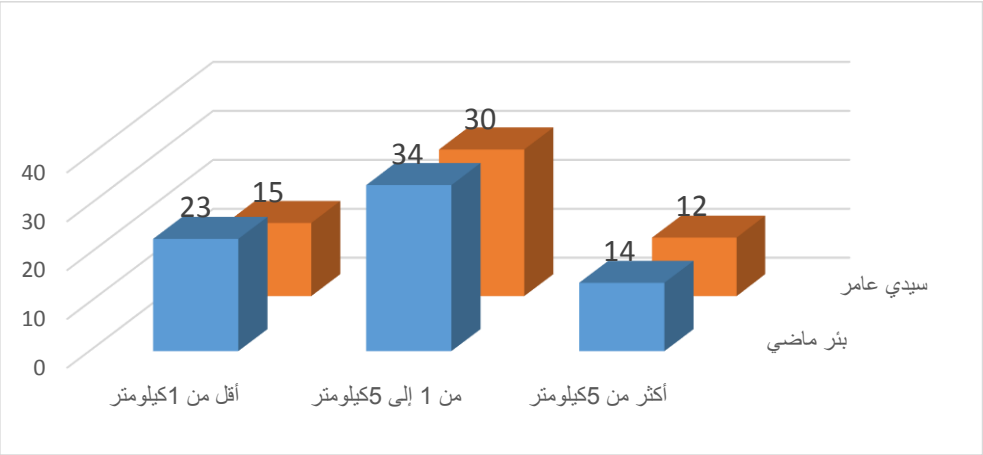

لاحظنا في الجدول السابق أن غالبية المبحوثين يستعملون الحيوانات للحصول على الماء النقي وقد بينوا أنه يتم التنقل لمسافة تزيد عن 1كم إلى 5كم وذلك بنسبة (50.25%)، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(52.63%) عنه في قرية بئر ماضي (47.88%)، وأقل من 1 كم نجد (29.35%) والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ (32.39%) عن قرية سيدي عامر (26.31%)، وأكثر من 5 كم بنسبة (20.38%) والنسبة متقاربة بين القريتين.

ويعتبر بعد المياه الصالحة للشرب عن التجمعات السكانية من أهم العوائق التي تدفع بالريفيين إلى الهجرة وترك حياة الريف التي تتسم بالمشقة والعناء، خاصة في فصل الشتاء أين يكثر سقوط الثلوج وصعوبة الممرات والطرق الفرعية في القرى كل هذه العوائق والصعوبات تزيد من معاناة الريفيين.

الجدول رقم (57): يبين حالة المسكن للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل السكن؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
هل السكن؟	جيد	37	32.17	50	41.67	87	37.02
	متوسط	63	54.78	59	49.17	122	51.91
	سيء	15	13.04	11	9.17	26	11.06
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (24): يمثل حالة المسكن للمبحوثين بالقريتين

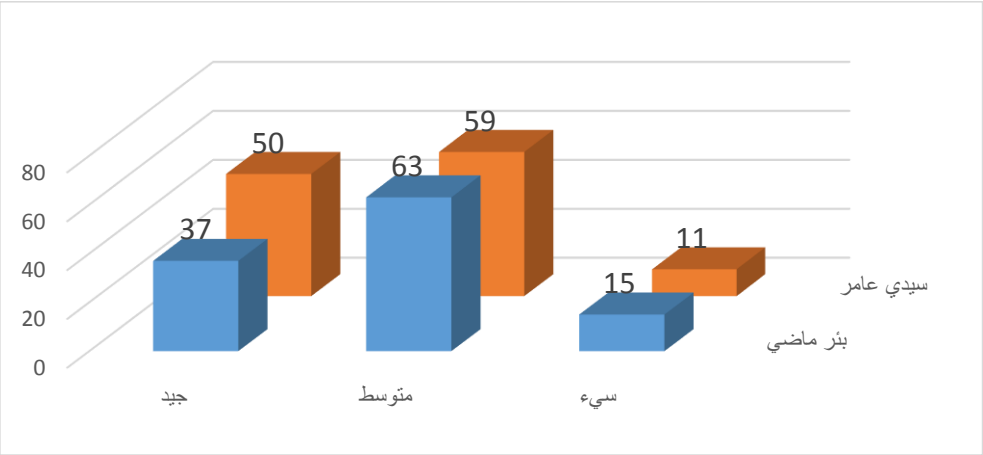

يرى المبحوثين أن السكن الذي يقطنون فيه متوسط من حيث البناية والاتساع والمرافق التي تتوفر فيه وقد عبروا على ذلك بنسبة (51.91%)، حيث بلغت النسبة ذلك في قرية بئر ماضي بـــ(54.78%) بينما بلغت نسبة المبحوثين الذين يرون بأن حالة السكن متوسطة في قرية سيدي عامر بـــ(49.17%).

ويرى (37.02%) أن مساكنهم جيدة، حيث بلغت أعلى نسبة في سيدي عامر والتي قدرت بـــ (41.67%)، بينما بلغت نسبة المبحوثين الذين يرون بأن سكناتهم جيدة في قرية بئر ماضي (32.17%)، وبالتالي تتوفر على كل المرافق الضرورية من مطبخ، حمام، مرحاض، الاتساع، ويرجع ذلك لأن بناياتهم جديدة في إطار ما يسمى بالسكن الريفي.

بينما أفاد (11.06%) أن مساكنهم سيئة، والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(13.04%) عنه في قرية سيدي عامر بـــ(9.17%)، وبالتالي فهم يناشدون السلطات الرسمية بإعانتهم في بناء سكنات جديدة أو ترميم مساكنهم، وهذا ما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم(58): يبين مقترحات لحل مشكل السكن للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هي مقترحاتك لحل هذه المشكلة ؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
اقتراحات لحل مشكل السكن	إعادة بناء السكن	41	52.56	39	55.71	80	54.05
	تحسين المرافق الصحية	21	26.92	23	32.85	44	29.72
	أخرى تذكر	16	20.51	8	11.42	24	16.21
	المجموع	78	100.00	70	100.00	148	100.00

الشكل رقم (25): يمثل مقترحات لحل مشكل السكن للمبحوثين بالقريتين

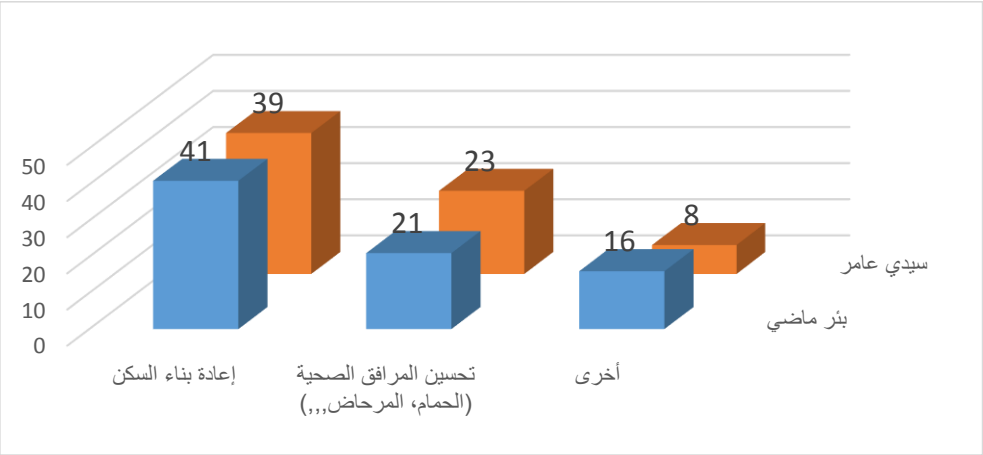

يوضح الجدول التالي أن (62.97%) من المبحوثين أدلوا بأن سكنهم متوسط وسيء وهم يقترحون إعادة بناء المسكن بنسبة (54.05%) والنسبة متقاربة بين القريتين، بينما بلغت نسبة المبحوثين الذين يرون بأنه يجب تحسين المرافق الصحية بنسبة (29.72%) لحل مشكل السكن، فهناك من لم يستفد من برنامج السكن الريفي ولا من مساعدات مالية للترميم، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(32.85%) عن قرية بئر ماضي بـــ(26.92%).

بينما عبرت نسبة (16.21%) من المبحوثين عن ضرورة تقديم إعانات مالية لتحسين أحوالهم السكنية والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(20.51%) عنه في قرية سيدي عامر بـــ(11.42%).

من النتائج المتحصل عليها والمذكورة سابقا يتضح لنا أن نسبة (62.97%) من المبحوثين سكناتهم متوسطة وسيئة وهي نسبة معتبرة، تبين أنهم مستاؤون وغير راضون على ظروفهم السكنية، خاصة أن (11.06%) يرون أن سكنهم سيئ وهذا يبين أنه لا يصلح للسكن، فمن الملاحظة أثناء إجراء الدراسة الميدانية أن هناك كثير من السكنات تفتقد لأدنى الشروط الصحية، حيث نجد أن السكن الريفي مبنى في الغالب من الطوب النيئ، والذي لا تتمتع جدرانه بأي طلاء أو دهان أو بياض، مما يجعله سببا أو مصدر للعديد من الأمراض التي تنتشر في الريف وينخفض المستوى الصحي، والمسكن بما فيه من شقوق يتيح الفرصة للحشرات الضارة كالبراغيث والبق والنمل والصراصير أن تجوب المسكن كيفما شاءت، حاملة معها الكثير من الأمراض وعلى رأسها الطاعون.

كما أن خلو بعض المساكن من المراحيض ودورات المياه، ووجود الزريبة بالقرب من المسكن والتي تعتبر ركن أساسي في كثير من المساكن التي يربى أهلها أنواع مختلفة من الحيوانات، فهي عادة ما تكون مرتعا خصبا للجراثيم، خاصة إذا استخدمت هذه الزريبة لقضاء الحاجة فتختلط فضلاتهم مع فضلات الحيوانات، مما يؤدي إلى انتشار الروائح الكريهة والذباب والحشرات كالبراغيث والتي تكون له عواقب صحية وخيمة على السكان الريفيين.

وترتبط الأسباب بالبيروقراطية الإدارية من جهة، أو إلى تزايد طلبات السكان لإعادة الترميم أو الاستفادة من السكن الريفي مقارنة بالحصة الممنوحة من طرف الجهات الوصية ((البلدية، مديرية السكن للولاية، الوزارة الوصية)) من جهة أخرى.

وفي الأخير نصل إلى نتيجة مؤداها أن مؤشر خدمات السكن متقارب بين القريتين وهناك ارتفاع طفيف لصالح قرية سيدي عامر في بعض الخدمات.

الجدول رقم (59): يبين توفر الغاز والكهرباء للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل مسكنكم موصول بـــ؟ القرية				المجموع الكلي	
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
توفر الكهرباء	نعم	111	96.52	115	95.83	226	96.17
	لا	4	3.48	5	4.17	9	3.83
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00
توفر الغاز	نعم	0	0.00	61	50.83	61	25.96
	لا	115	100.00	59	49.17	174	74.04
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (26): يمثل توفر الغاز والكهرباء للمبحوثين بالقريتين

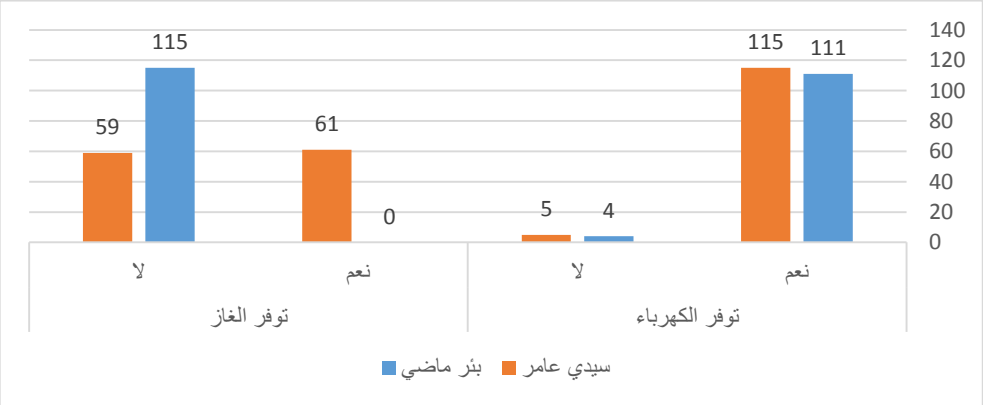

يلاحظ من الجدول التالي أن (96.17%) من المبحوثين لديهم ربط بالكهرباء والنسبة متقاربة بين القريتين، وهذا يدل على أن هناك تغطية شبه كاملة للقريتين بشبكة الكهرباء، في حين أكدت نسبة (3.83%) من المبحوثين عدم توفرها إذ تتقارب نسب ذلك بكلتا القريتين، إذ قدرت نسبة المبحوثين بقرية بئر ماضي بـــ(96.52%)، كما أكد على ذلك المبحوثين بقرية سيدي عامر بنسبة (95.83%)، وهنا تجدر الإشارة أن التغطية بالكهرباء بالنسبة لقرية سيدي عامر قدر بـــ(80.50%) حسب المعلومات المقدمة من طرف المصالح التقنية ببلدية سيدي عامر و(88.90%) بالنسبة لقرية بئر ماضي، وهذا ما أكدته أيضا دراسة هاشمي الطيب فهناك تغطية شبه كاملة بنسبة 92% للكهرباء في القرى ميدان الدراسة بولاية سعيدة.[1]

أما توفر الغاز فقد أكد المبحوثين بكلتا القريتين ميدان الدراسية عدم توفر الغاز بمنازلهم وذلك بنسبة (74.04%)، مقارنة بـــ (25.96%) من المبحوثين الذين أكدوا على توفر الغاز بمنازلهم، حيث ترتفع النسبة بقرية سيدي عامر والتي قدرت بـــ(50.83%) مقارنة بقرية بئر ماضي والتي تؤكد انعدامها كليا وذلك بنسبة (100%) وهنا أيضا تجدر الإشارة أن نسبة التزويد بالغاز الطبيعي بالنسبة لقرية سيدي عامر قدر بـــ(5.70%) [2]، وهذا أيضا

[1] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص330.

[2] **المصالح التقنية لبلدية سيدي عامر.**

ما أكدته دراسة هاشمي الطيب حيث بلغت النسبة 100% عن عدم توفر خدمات الغاز في دراسته الميدانية ببعض قرى ولاية سعيدة.[1]

ومن النتائج المتحصل عليها سابقا نجد أن هناك تغطية شبه كاملة بالكهرباء الريفية بالقريتين ميدان الدراسة،وتعتبر الكهرباء الريفية من العوامل الحيوية والمدعمة لاستقرار سكان الريف، فهم يعتمدون عليها في نشاطهم الفلاحي بشكل كبير، كما تساعدهم الكهرباء في ضخ المياه من الآبار لسقي المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة، وتربية الدواجن وتسيير مطاحن الحبوب والزيتون. ..الخ وغيرها من أوجه النشاط الفلاحي.

بينما توفر خدمة الغاز لنصف المبحوثين بقرية سيدي عامر والنصف الأخر لا تتوفر له هذه الخدمة ويرجع السبب الرئيسي إلى بعد وتبعثر بعض التجمعات السكنية، جعل من الصعب إيصال الغاز إلى هذه المناطق كما أنه هناك صعوبات إدارية في منح المشاريع الخاصة بتوفير الغاز لكل السكان وترتبط بالميزانية ,كما نجد أن قرية بئر ماضي لم تستفيد من خدمات توصيل بشبكة الغاز الطبيعي نهائيا، وإنما يتكفل الخواص بتوصيل قارورات غاز البوتان إلى سكان القرية، ويبقى التمويل بقارورات الغاز صعب خاصة في فصل الشتاء أين يكثر تساقط الأمطار والثلوج، ما يزيد في استعمال لهذه المادة مما يجعلها نادرة، وفي بعض الأحيان تنعدم بسبب انقطاع الطريق الواصل بين البلدية والقرية لتساقط الأمطار والثلوج وذلك يزيد من معاناة السكان. وترجع أسباب عدم توفر هذه الخدمة إلى الخصائص الجغرافية للمنطقة التي تحيط بها كثير من الجبال وكذا بعدها عن مركز البلدية، إضافة إلى الصعوبات الإدارية في منح المشاريع ومعوقات التمويل المادي.

ومنه نصل في الأخير أن مؤشر خدمات الغاز والكهرباء مرتفع في قرية سيدي عامر عنه في قرية بئر ماضي.

وفي دراسة لسبر الآراء أنجزته الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية بينت نتائجها أنه:

تتوفر خدمات (الماء، الغاز والكهرباء) لـــ 42.8% من الأشخاص، بالنسبة 9.7%من العائلات تتوفر الخدمات الثلاث معا، بينما الماء، الغاز، الكهرباء كلا على حدا تتوفر لدى 57.6%، 13.41%، 88.5%من العائلات على الترتيب.[2]

[1] **الهاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص330.

[2] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، المرجع السابق، ص35.

ج- خدمات الصحة

تعتبر خدمات الصحة من المؤشرات البارزة التي تبين مدى تحقق التنمية الاجتماعية لأهدافها، فتمتع الفرد بالصحة عن طريق توفر المؤسسات العلاجية بالمجان، وتوفرها على التجهيزات اللازمة من أدوات ووسائل العلاج، ووجود أطباء مختصين وبالقدر الكافي، يجعل الفرد الريفي يحصل على المستوى المناسب من الرعاية الصحية وهذا ما حاولت الدراسة الحالية التحقق منه.

الجدول رقم (60): يبين وجود المركز الصحي للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل يوجد مركز صحي قريب منكم ؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
وجود مركز صحي	موجود يعمل	**52**	45.22	85	70.83	137	58.30
	موجود لا يعمل	42	36.52	31	25.83	73	31.06
	غير موجود	21	18.26	4	3.33	25	10.64
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.0

الشكل رقم (27): يمثل وجود المركز الصحي للمبحوثين بالقريتين

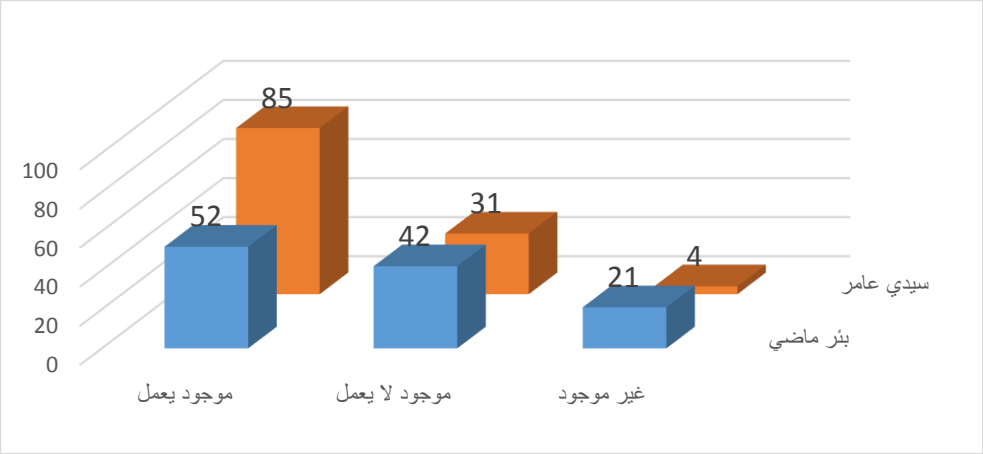

يتضح لنا من الجدول أعلاه توفر مركز صحي بكلتا القريتين ميدان الدراسة، إذ قدرت نسبة ذلك بـــ(58.30%) أكدوا على توفر مركز صحي يعمل بشكل يومي بالقرية التي يقيمون بها وقد جاءت أعلى نسبة بقرية سيدي عامر حيث يؤكد (70.83%) ذلك مقارنة بقرية بئر ماضي حيث أكد (45.22%) ذلك.

بينما أكد (31.06%) من المبحوثين وجود مركز صحي بكلتا القريتين لكنه لا يعمل والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي (36.52%)عن قرية سيدي عامر بـــ(25.83%).

في حين نجد (10.64%) من المبحوثين أكدوا عدم توفر مركز صحي بالقريتين ميدان الدراسة.

ومن هنا نلاحظ أن هناك تباينا في إجابات المبحوثين فيما يتعلق بتوفر مركز صحي بكلتا القريتين ميدان الدراسة ويرتبط ذلك بمستوى الخدمات الصحية المقدمة لسكان القريتين من حيث توفرها أو نقصها وكذا نوعيتها.

وبالنسبة لقرية بئر ماضي فمن خلال المقابلة الحرة مع المبحوثين ومن خلال الملاحظة تبين أنه يوجد قاعتين للعلاج واحدة في دوار جر الحواس وهي مغلقة لا تعمل ،والثانية في مركز البلدية وهي أيضا قاعة للعلاج وليست مركز صحي وهي مغلقة أيضا حيث كانت تعمل في السابق أما حاليا فإنه لا يعمل، وبالتالي فسكان قرية بئر ماضي لا يستفيدون من الخدمات الصحية على مستوى القرية، فهم يتنقلون إلى بلدية حمام الضلعة لتلقى العلاج على بعد 20كم.

أما بالنسبة لقرية سيدي عامر فمن خلال المقابلة الحرة مع المبحوثين ومن خلال الملاحظة دائما، نجد أنه يوجد مركز صحي متمثل في قاعة متعددة الخدمات بالبلدية تقدم الخدمات الصحية ،كما توجد قاعات علاج في بعض التجمعات السكنية التابعة للقرية منها من تقدم خدمات صحية ومنها ما هي مغلقة لعدم توفر أطباء وممرضين ،ولا يوجد الدعم المالي لفتح مناصب عمل وبالتالي فهم مضطرون للذهاب إلى البلدية للعلاج.

ومنه نستنتج أن مؤشر التنمية المحلية فيما يخص توفر خدمات الصحة مرتفع في قرية سيدي عامر وينعدم في قرية بئر ماضي.

الجدول رقم (61): يبين الوقت المستغرق للوصول إلى المركز الصحي حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ماهو الوقت المستغرق مشيا على الأرجل للوصول إلى المركز الصحي ؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
الوقت المستغرق للوصول إلى المركز الصحي	بضع دقائق	35	67.31	61	71.76	96	70.07
	نصف ساعة	16	30.77	23	27.05	39	28.46
	ساعة	1	1.92	0	0.00	1	0.96
	ساعة فأكثر	0	0.00	1	1.17	1	0.58
	المجموع	52	100.00	85	100.00	137	100.00

الشكل رقم (28): يمثل الوقت المستغرق للوصول إلى المركز الصحي حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

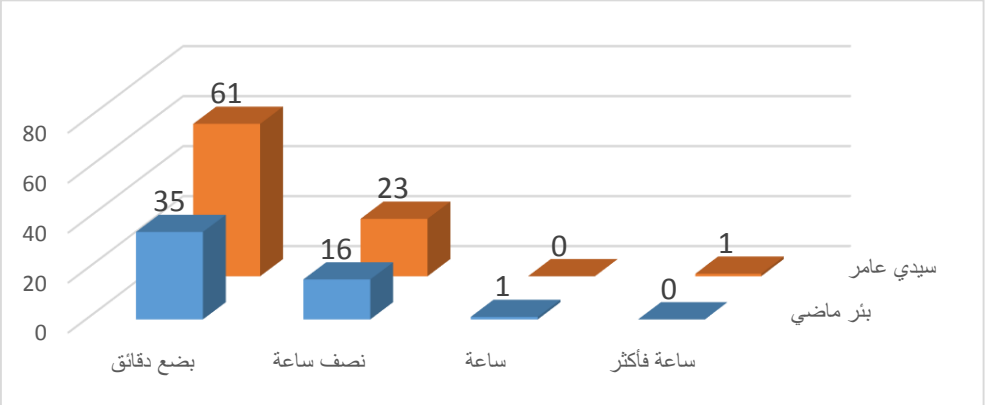

توضح البيانات المتحصل عليها قرب المركز الصحي من سكان قريتي بئر ماضي وسيدي عامر، حيث تؤكد إجابات المبحوثين أن الوقت المستغرق للوصول إلى المركز الصحي لا تتجاوز بضع دقائق إذ قدرت نسبة ذلك بـــ(70.07%) من النسب الإجمالية للبيانات المتحصل عليها، حيث أكد (71.76%) من المبحوثين بقرية سيدي عامر أن وصولهم إلى المركز الصحي لا يتجاوز بضع دقائق،ليؤكد ذلك أيضا (67.31%) من المبحوثين بقرية بئر ماضي.

في حين أكد (28.46%) من المبحوثين بكلتا القريتين ميدان الدراسة أن الوقت المستغرق للوصول إلى المركز الصحي يصل إلى نصف ساعة، و النسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(30.77%) عنه في قرية سيدي عامر بـــ(27.05%).

في حين تضاءلت نسبة المبحوثين الذين يستغرقون ساعة أو أكثر من ساعة للوصول إلى المركز الصحي وهي (0.96%) و(0.58%)على التوالي.

ومن النتائج المتحصل عليها سابقا نستنتج أن مسافة التنقل إلى المركز الصحي ليست بالوقت الطويل، وبالتالي لا توجد صعوبات في التنقل للمركز الصحي ،فهم لا يعتمدون على وسائل نقل وذلك بسبب قرب المسافة، وهنا نلاحظ أنه في تخطيط البرامج التنموية تعطي أهمية لبناء المؤسسات الخدماتية بالقرب من التجمعات السكنية لتفادي معاناة السكان في التنقل وفي مصاريف النقل.

الجدول رقم (62): يبين المؤسسات العلاجية التي يتردد عليها المبحوثين بالقريتين في حالة المرض

بدائل الإجابة		في حالة المرض على ماذا تتردد؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
مؤسسة العلاج	مستشفى عام	66	57.39	100	83.33	166	70.63
	مستشفى خاص	13	11.30	8	6.67	21	8.93
	عيادة	34	29.56	6	5.00	40	17.02
	علاج شعبي	2	1.73	6	5.00	8	3.40
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (29): يمثل المؤسسات العلاجية التي يتردد عليها المبحوثين بالقريتين في حالة المرض

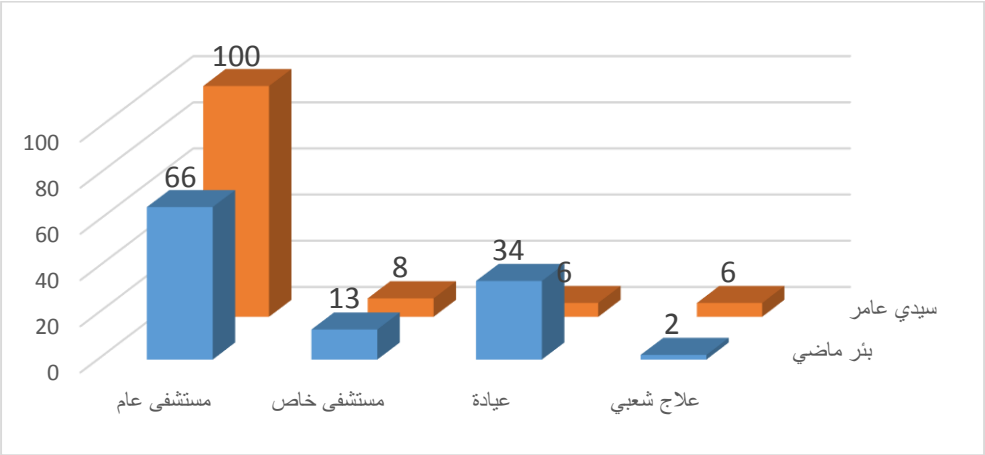

يتضح من الجدول أعلاه أن غالبية المبحوثين (70.63%) في القريتين يترددون على مستشفى العام للعلاج، والنسبة ترتفع في قرية سيدي عامر بـــ (83.33%) وهي بذلك غالبية المبحوثين، بينما في قرية بئر ماضي بـــ(57.39%).

في حين هناك نسبة (17.02%) من المبحوثين من يترددون على العيادات الخاصة للعلاج، وتزيد النسبة في قرية بئر ماضي بـــ (29.56%) مقابل (5.00%) في قرية سيدي عامر.

وهناك نسبة (8.93%) يذهبون إلى مستشفى خاص، وهكذا نرى انخفاض نسبة الذين يترددون على المستشفيات الخاصة والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ (11.30%) عنه في قرية سيدي عامر والتي قدرت بـــ (6.67%). وذلك بسبب التكلفة الغالية لمصاريف العلاج وعدم قدرة الأسرة الريفية على التكفل بالمصاريف الطبية.

ولا تزيد نسبة الذين يطبقون نماذج الطب العربي أو العلاج الشعبي عن (3.40%) والنسبة ترتفع في قرية سيدي عامر بـــ (5.00%) عنه في قرية بئر ماضي والتي تنخفض إلى (1.73%).

ومن النتائج المتحصل عليها نجد أنه يمكن تفسير تردد سكان الريف على مؤسسات العلاج بالمجان، لأن هذه المؤسسة هي التي تستطيع دون سواها أن تتيح للمواطن المحتاج معالجة كاملة مع المحافظة على كرامة المواطن لقدرتها المادية، لأنه في كثير من الأحيان لا تستطيع الأسرة الريفية التكفل بالمريض خاصة في حالة الأمراض المزمنة، كما أن مؤسسة العلاج العام تابعة إلى الضمان الاجتماعي وتتوفر على الأطباء والممرضين والدواء يكون مجانا.

أما بالنسبة لمن يترددون على العيادات الخاصة والمستشفيات الخاصة فهم يرون أن المؤسسات التابعة للدولة لا توفر الخدمات الصحية الكافية، وأنه لا يوجد أطباء مختصين في كثير من الأمراض مما يضطرهم إلى الذهاب إلى طبيب خاص أو مستشفى خاص لتوفره على أطباء مختصين في كل الأمراض، كما أنهم يرون أنه هناك نوع من البيروقراطية في تقديم الرعاية الصحية (المعارف) في المؤسسات العلاج الحكومية، وبالتالي فهناك معاناة للمرضى في هذه المؤسسات تتمثل في طول فترات الانتظار ونقص الاهتمام بالمرضى وغيرها من الأسباب، وعلى الرغم من ارتفاع التكاليف الصحية بالمؤسسات الإستشفائية الخاصة فهم يترددون عليها فالصحة لا تقدر بثمن في نظرهم.

في حين نجد بعض الأسر الريفية ما تزال تعتمد على العلاج التقليدي والتداوي بالأعشاب فنادرا ما يذهبون إلى طبيب، لأنهم يعتبرون الأدوية الكيماوية مضرة بالصحة.

الجدول رقم (63): يبين مناسبة الدخل لمصاريف الرعاية الصحية، حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		في رأيك هل التكلفة الكلية للنواحي المتعلقة بالرعاية الصحية بالمسبة لدخل الأسرة ؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
مناسبة الدخل للرعاية الصحية	مناسبة	1	0.87	27	22.50	28	11.91
	متوسطة	67	58.26	59	49.17	126	53.62
	غير مناسبة	47	40.87	34	28.33	81	34.47
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (30): يمثل مناسبة الدخل لمصاريف الرعاية الصحية، حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

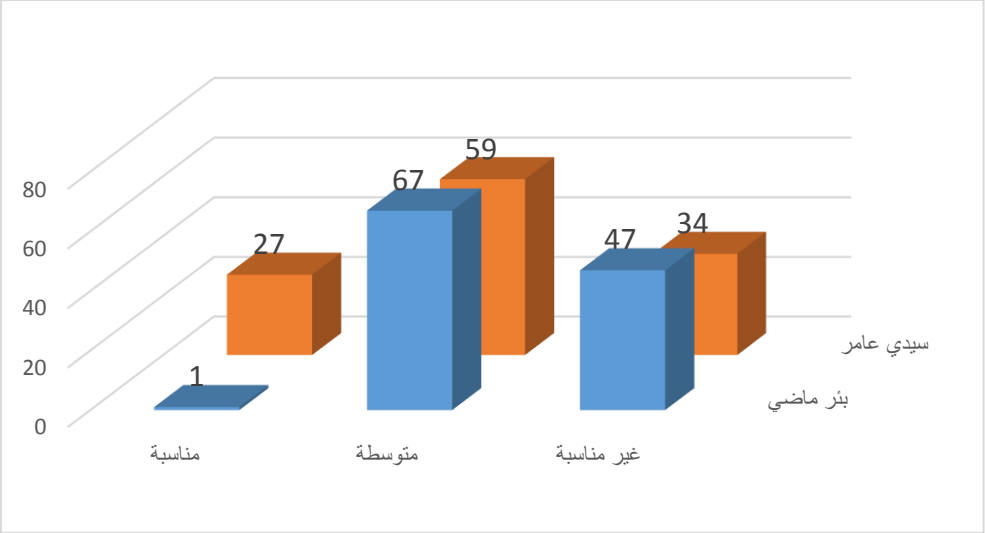

من خلال إجابات المبحوثين نجد أن تكاليف الرعاية الصحية بالنسبة لدخل الأسرة متوسطة وغير مناسبة، فهي في الغالب تفوق قدرة الأسرة على التكفل بالمريض، حيث عبرت نسبة (53.62%) من المبحوثين بأنها متوسطة والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(58.26%)عنه في قرية سيدي عامر بـــ(49.17%).

بينما جاءت نسبة المبحوثين الذين يرون بأن تكاليف الرعاية الصحية غير مناسبة للدخل بـــ(34.47%) وترتفع النسبة في قرية بئر ماضي دائما بـــ(40.87%) عن قرية سيدي عامر بـــ(28.33%).

بينما تتضاءل نسبة المبحوثين الذين يرون بأنها مناسبة فقد جاءت النسبة المعبر عنها بـــ(11.91%) وكانت أعلى نسبة بقرية سيدي عامر بـــ(22.50%) وهي نسبة معتبرة تعبر على قدرة أفراد المجتمع الريفي بهذه القرية على التكفل بالرعاية الصحية، مقارنة بقرية بئر ماضي (0.87%)و هي نسبة منخفضة جدا .

ومن النتائج المتحصل عليها نجد أن التكاليف الخاصة بالرعاية الصحية فوق طاقة الأسر الريفية خاصة في قرية بئر ماضي، وبالتالي ضرورة توفر الخدمات الصحية بالمجان في مؤسسات العلاج الحكومية وهذا ما يفسر إجابات المبحوثين حول التوجه للعلاج بالمؤسسات الحكومية.

الجدول رقم (64): يبين أكثر نواحي القصور في مؤسسات العلاج الحكومية كما يراها المبحوثين بالقريتين.

بدائل الإجابة		ما هي في نظرك أكثر نواحي القصور في مؤسسات العلاج بالمجان ؟				المجموع	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
نواحي القصور	الإهمال وعدم الاهتمام بالمريض	55	47.83	65	56.52	120	51.06
	عدم توفر الأدوية	25	21.74	25	20.83	50	21.28
	عدم توفر الأجهزة الطبية اللازمة	15	13.04	10	08.33	25	10.64
	عدم توفر الأطباء المختصين	20	17.39	20	16.66	40	17.02
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (31): يمثل أكثر نواحي القصور في مؤسسات العلاج الحكومية كما يراها المبحوثين بالقريتين.

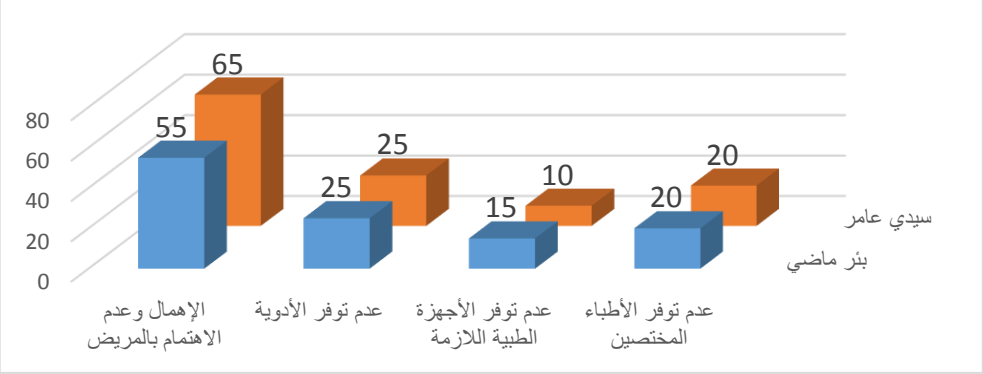

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن المبحوثين لكلتا القريتين ميدان الدراسة يؤكدون على أن المؤسسات الصحية للعلاج بالمجان يتخللها جانب من القصور في نواحي عديدة، إذ تؤكد النتائج الإجمالية أن(51.06 %)أن نواحي القصور تتمثل تحديدا في الإهمال وعدم الاهتمام بالمريض عندما يقصد المؤسسات العمومية للصحة الجوارية بميدان الدراسة للعلاج بها، وهي نسب متقاربة بفارق بسيط لكلتا القريتين، إذ قدرت نسبة ذلك بسيدي عامر ب(54.16 %)وما يقدر ب(47.83%)بقرية بئر ماضي.

كما تعزى نواحي القصور أيضا إلى عامل مهم كثير يتمثل في عدم توفر الأدوية خاصة في الحالات الطارئة كنوبات الربو ونزلات البرد الحادة في فصل الشتاء، وكذا التسمم العقربي والتسمم الغذائي بفصل الصيف، حيث

أكد(21.28%)من المبحوثين لكل القريتين ميدان الدراسة على ذلك، حيث قدرت نسبة ذلك ب(21.74%) بقرية بئر ماضي مقارنة ــبقرية سيدي عامر و التي كانت (20.83%).

كما نلاحظ من خلال البيانات الميدانية المتحصل عليها أن المؤسسات العمومية للصحة الجوارية بميدان الدراسة تعاني من نقص واضح في وجود الأطباء المتخصصين للعمل بها، وإن وجد في بعض الحالات يداوم مرة واحدة بالأسبوع.

إذ قدرت نسبة ذلك بـــ(17.02%)مما ينعكس سلبا على واقع القطاع الصحي بالمناطق الريفية، إذ يضطر المبحوثين إلى التنقل إلى المدينة وتحمل أعباء مصاريف العلاج لدى القطاع الخاص والتي عادة تكون مكلفة ماديا، وهذا ما أكد عليه المبحوثين، حيث قدرت نسبة ذلك بـــ(17.39%)بقرية سيدي عامر و (16.66)بقرية بئر ماضي.

أما فيما يتعلق بعدم توفر الأجهزة الطبية اللازمة فإن المبحوثين يؤكدون على ذلك بنسبة (10.64%)، حيث أكد(13.04 %)من المبحوثين بقرية بئر ماضي على ذلك و(08.33%)بقرية سيدي عامر.

من النتائج المتحصل عليها سابقا نستنتج أن المبحوثين في قريتي بئر ماضي وسيدي عامر يرون أن مؤسسات العلاج الرسمية التابعة للحكومة تهمل المريض ولا تقدم له الرعاية الصحية اللازمة، ومنهم من يرى أن هذه المؤسسات تشكو من نقص في الأدوية والأجهزة الطبية الضرورية والتي تتطلبها العمليات الجراحية، أو الفحص بالأشعة أو التحاليل الطبية، فمعظم المرضى لا تقدم ولا تتوفر لهم هذه الخدمات أو تستغرق مدة طويلة حتى يتمكنوا من الاستفادة منها، ولهذا يلجئون إلى القطاع الخاص والتي تكلفهم مبالغ مالية كبيرة لا طاقة للأسر على تحملها.

وهذا ما أكدته دراسة هاشمي الطيب، حيث أفادت نسبة (76%) من العينة على نقص التجهيزات الطبية.[1]

كما أن عدم توفر أو نقص الأطباء المتخصصين في قرية بئر ماضي لأن قاعة العلاج مقفلة لا تعمل، بينما في قرية سيدي عامر يوجد طبيب واحد في القرية وهو في الطب العام، فالمتخصصين منعدمين تماما، لعدم توفر منصب الإداري والمالي للطب الخاص، كما يرجع هذا النقص إلى عزوف معظم الأطباء للعمل في هذه المناطق، نظرا لعدم وجود سكن وظيفي وعدم امتلاكه لوسيلة نقل خاصة أو تابعة للقطاع وأغلب الأطباء الخواص يعملون بطريقة مستقلة.

أما من أجابوا بأنه هناك نقص فادح في الأدوية، يرجع إلى نقص التمويل من جهة، أو لأنه يتم أخذه من طرف الممرضين إلى منازلهم في كثير من الأحيان من جهة أخرى، ويطلب من المريض حتى شراء إبر الحقن ليتمكن الممرض من حقنه بالدواء.

أما في أخرى تذكر فقد أكد المبحوثين من القريتين أنه لا يوجد سيارة إسعاف لنقل المرضى إلى المدينة، وعموما فإن أغلب المناطق الريفية لا تتوفر على الأطباء المختصين وعلى سيارة الإسعاف وكل الدراسات السابقة أثبتت ذلك.[2]

---

[1] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص326.

[2] المرجع نفسه، ص326، أنظر أيضا، بوساق هجيرة، الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمع الريفي، رسالة ماجستير ، إشراف: الاستاد زرواتي رشيد، خدمة اجتماعية ، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا ،جامعة المسيلة ،الجزائر ، بحث لم ينشر، ص228.

وفيما يخص توفر الخدمات الصحية الضرورية بالمركز الصحي فبالنسبة لقرية سيدي عامر، فنجد من خلال إجابات المبحوثين عن طريق المقابلة الحرة التي أجريت معهم أثناء أجراء الدراسة الميدانية، أنه هناك طبيب عام طيلة الأسبوع متواجد ماعدا يوم الجمعة فيكون الفحص الحالات المستعجلة، وبالنسبة للممرضين فهم موجودين ولكن عددهم قليل ويفتقرون إلى التدريب والتكوين والتأهيل المهني.

وفيما يخص توفر العتاد الطبي وتوفر الأدوية فالمركز يكاد يكون خالي من هذه الخدمات فالعتاد الطبي الموجود غير كافي وقديم فهو غير صالح للاستعمال في كثير من الأحيان، والأدوية تتمثل في بعض الضمادات والأدوية البسيطة، إذن ما نلاحظه هو أن الرعاية الصحية في الريف ناقصة، وأن توفرت فهي غير كافية وغير متطورة ولا يمكن أن يستفيد منها كل سكان القرية بالتوزيع العادل.

وهذا ما يؤكده تقرير التنمية البشرية لعام 2000 حول الصحة في الجزائر، أن هناك صعوبة في الحصول على العلاج المتخصص في المناطق الريفية، خاصة في التجمعات المبعثرة، والفئة أكثر معاناة هي النساء والأطفال.

الجدول رقم (65): يمثل توزيع إمكانية النهوض بمستوى الخدمة الصحية في مؤسسات العلاج الحكومية كما يراها المبحوثين بالقريتين.

بدائل الإجابة		كيفية النهوض بمستوى الخدمات الصحية				المجموع	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
كيفية النهوض بمستوى الخدمات الصحية	العمل بطريقة دائمة	50	43.48	52	43.33	102	43.40
	توفير عدد الأطباء المتخصصين	28	24.35	43	35.83	71	30.21
	التفتيش الدائم من وزارة الصحة عليها	17	14.78	22	18.33	39	16.59
	أخرى تذكر	20	17.39	3	2.5	23	9.78
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (32): يمثل توزيع إمكانية النهوض بمستوى الخدمة الصحية في مؤسسات العلاج الحكومية كما يراها المبحوثين بالقريتين.

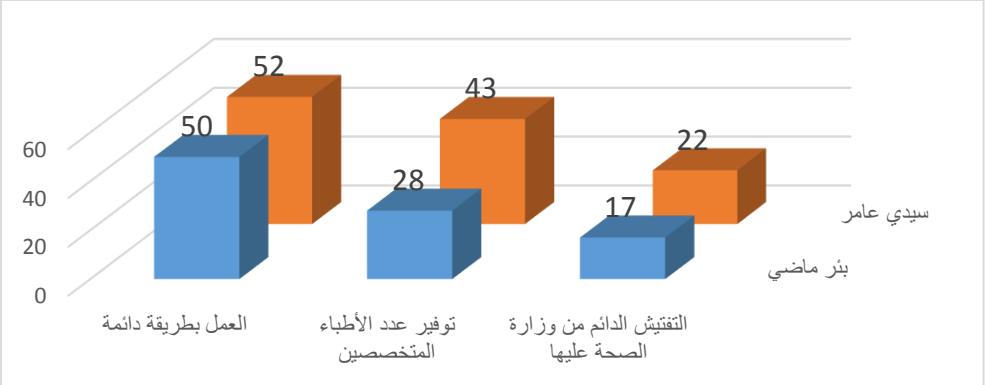

يتضح لنا من خلال البيانات الميدانية المتحصل عليها والتي تتعلق برأي المبحوثين في كيفية النهوض بمستوى الخدمات الصحية بالقريتين ميدان الدراسة، حيث نجد أن(43.40%)من المبحوثين يؤكدون على ضرورة العمل بطريقة دائمة بالمؤسسات العمومية للصحة الجوارية والعيادات وقاعات العلاج، إذ بينت النتائج السابقة عدم توفر الأطباء بشكل دائم، ما يشكل أحد أهم الصعوبات التي تحول دون تقديم خدمات العلاج بالمجان بهذه المؤسسات.

حيث لاحظنا أن نسب ذلك متقاربة جدا ولو بفارق بسيط، إذ أكد على ذلك المبحوثين بقرية سيدي عامر بنسبة قدرت ب:(43.33%)و(و43.48%)بالنسبة للمبحوثين بقرية بئر ماضي.

كما أكد المبحوثين لكلتا القريتين لميدان الدراسة على ضرورة توفر الأطباء المتخصصين بالمؤسسات العمومية للصحة الجوارية، حيث قدرت نسبة ذلك بـــ(30.21%)، إذ نلاحظ أن المبحوثين بقرية سيدي عامر يؤكدون على ضرورة توفر الأطباء المتخصصين بالمؤسسات العمومية للصحة الجوارية، وذلك بنسبة(35.83%)مقارنة بـــ(24.35%)بالنسبة للمبحوثين بقرية بئر ماضي.

بينما أكد(16.59 %)من المبحوثين على ضرورة المراقبة الدورية من طرف الهيئات الوصية لمتمثلة في المديرية التنفيذية للصحة والسكان على المستوى الولاية، والتي تقوم بالتفتيش والمراقبة للعمل بهذه المؤسسات، حيث قدرت نسبة ذلك بـــ(18.33%)بسيدي عامر و (14.78 %)بالنسبة لقرية بئر ماضي.

أما في أخرى تذكر فقد عبر (% 9.78) من المبحوثين في كلتا القريتين أنهم لا يستطيعون تحديد إمكانية النهوض بمستويات الخدمة في مؤسسات العلاج بالمجان ، لأن هذه المسؤولية تقع على عاتق الدولة فقط ، كما أنه توجد البيروقراطية في تقديم الخدمات الصحية .

ومن خلال النتائج المتحصل عليها من البيانات الميدانية فيما يخص مؤشر التنمية المحلية المتعلق بخدمات الصحة نتوصل إلى نتيجة مؤداها أن مؤشر خدمات الصحة مرتفع في قرية سيدي عامر عن مؤشر خدمات الصحة في قرية بئر ماضي.

د – خدمات التعليم:

يتوقف تقدم الأمم على تنمية مواردها البشرية، فعلى الرغم من أهمية توفر الموارد الطبيعية ورأس المال في المجتمع وغيرها من العوامل الاقتصادية لتنميته، إلا أنه لا يفوق عنصر القوى البشرية، ذلك لأن نجاح عمليات التنمية الاجتماعية يتوقف بشكل كبير على تنمية الأفراد، فعليهم يقع عبئ التغيير في النظم والمؤسسات والعلاقات، وعليهم يتوقف تحويل المصادر الطبيعية إلى أشياء نافعة من خلال استغلالها وتوجيهها بالشكل المناسب الذي يحقق التنمية.

ومن هنا يبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة، فالتعليم أصبح ضرورة من ضروريات الحياة إذ بدونه يصعب على الإنسان مسايرة التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي الذي يعرفه العالم حيث أن متطلبات الحياة تزداد كل يوم كثرة وتنوعا وتعقيدا، وحيال هذا التنوع والتعقيد تظهر أهمية التعليم كمجال هام للتنمية الاجتماعية ودور الخدمة الاجتماعية فيه. [1]

وهذا ما سنحاول الوقوف عليه من خلال هذه الدراسة الميدانية.

الجدول رقم(66): يبين توفر المؤسسات التعليمية للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل يوجد بالقرية؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
مدرسة ابتدائية	نعم	115	100.00	120	100.00	235	100.00
	لا	0	0.00	0	0.00	0	0.00
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00
متوسطة	نعم	115	100.00	98	81.67	213	90.64
	لا	0	0.00	22	18.33	22	9.36
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00
ثانوية	نعم	0	0.00	67	55.83	67	28.51
	لا	115	100.00	53	44.17	168	71.48
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

[1] **هناء بدوى حافظ**، المرجع السابق، ص271.

الشكل رقم (33): يمثل توفر المؤسسات التعليمية للمبحوثين بالقريتين

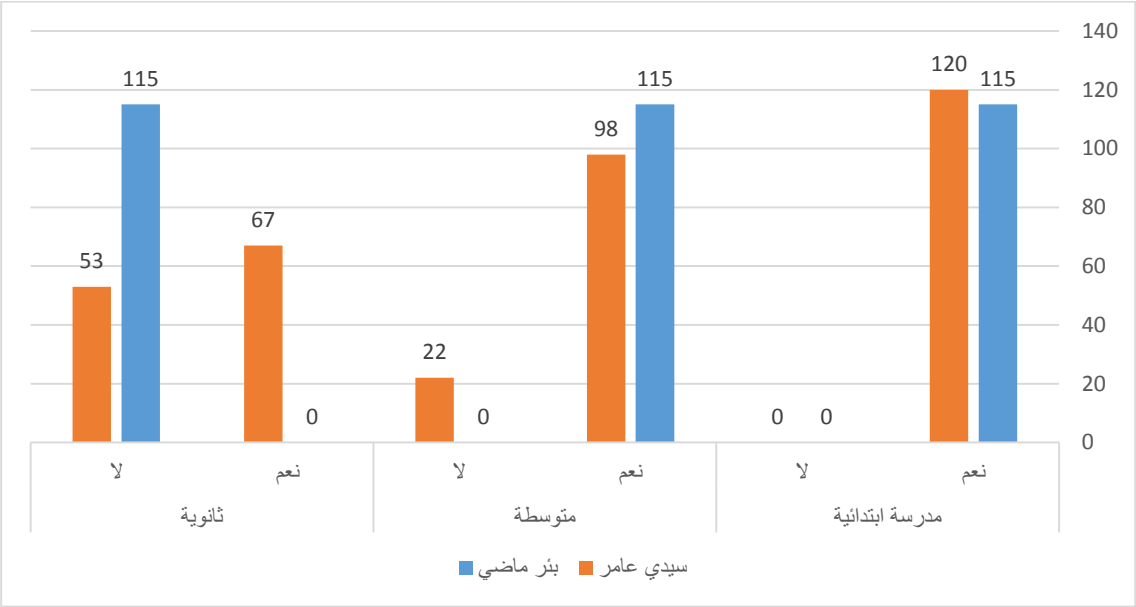

يتضح من الجدول أعلاه أن القريتين ميدان الدراسة تتوفر على المؤسسات التعليمية في الطور الابتدائي بنسبة (100%).

بينما تتوفر مؤسسات التعليم في الطور المتوسط بنسبة (90.64%) في كلتا القريتين، وهي تتوفر في قرية بئر ماضي بنسبة (100%) وفي قرية سيدي عامر بنسبة (81.67%)، في حين نجد (9.36%) من المبحوثين لا تتوفر لهم هذه الخدمة وهي متعلقة بقرية سيدي عامر حيث نجد (18.33%) من المبحوثين يؤكدون عدم توفر مؤسسات التعليم في الطور المتوسط.

أما الطور الثانوي فنجد أن (71.48%) من المبحوثين بالقريتين ميدان الدراسة يؤكدون عدم توفرها، والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي بـــ (100%) مقارنة بـــ (44.17%) بقرية سيدي عامر.

في حين نجد (28.51%) من المبحوثين تتوفر لديهم مؤسسات التعليم الثانوي، وهي منعدمة في قرية بئر ماضي وتوجد بنسبة (55.83%) في قرية سيدي عامر أي أن مقر الدائرة تتوفر فيه مؤسسة للتعليم الثانوي.

ويمكن تفسير عدم توفر مؤسسات التعليم في الطور المتوسط بقرية سيدي عامر، حيث يتعلق الأمر ببعض التجمعات الريفية البعيدة عن مركز البلدية، وبالنسبة للطور الثانوي بقرية بئر ماضي فلا يوجد مشروع خاص بتوفر التعليم الثانوي بالقرية ويبقى التلاميذ يتنقلون إلى بلدية حمام الضلعة لإكمال دراستهم.

ولهذا نجد نسبة التعليم الثانوي بالبلديات الريفية منخفضة مقارنة بالبلديات الحضرية، بل هي أقل من المعدل العام للولاية في جميع البلديات الريفية، وهذا ما يؤكد البيانات الواردة في الفصل الخامس عن عدد المؤسسات التعليمية (الطور الابتدائي والمتوسط والثانوي) في قرى ميدان الدراسة أنظر الجدول رقم (28)، كما أكدت نتائج الدراسة التي قامت بها محافظة الغابات لولاية المسيلة بالاشتراك مع F I D A، أن القرية بئر ماضي تتوفر على مؤسستين ابتدائيتين ومتوسطة واحدة، وانعدام تواجد الثانوية وهذا ما يؤكده الجدول التالي.

الجدول رقم (67): يبين النشاطات التعليمية وعدد المتمدرسين

المؤسسة التعليمية	العدد	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	مسافة المنشأة الأقرب
المدرسة الابتدائية	02	//	//	//
المتوسطة	01	//	//	//
الثانوية	//	//	//	//
مؤسسة التكوين المهني	//	//	//	//

المصدر: المشروع الجواري للتنمية الريفية للمناطق الجبلية لشمال ولاية المسيلة، المديرية العامة للغابات، مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية لشمال ولاية المسيلة، المسيلة، 2008، ص2، 3.

وهذا ما أكدته أيضا دراسة هاشمي الطيب حيث بينت نتائج الدراسة الميدانية في ولاية سعيدة توفر المدارس الابتدائية بنسبة (88.6%)، في حين أن نسبة (8.6%) أفادوا بتوفر مؤسسات التعليم المتوسط، أما الثانويات فهي نسبة ضعيفة جدا بـــ (2.7%) أي معظم قرى العينة لا تتوفر عليها. ..، وهذا يؤدي إلى أن معظم الأطفال لا يواصلون دراستهم في الثانوية لبعدها عن مكان الإقامة، حيث تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من الكيلومتر الواحد، أو بسبب نقص وسائل النقل، أو لعجز العائلات الريفية خاصة ذوي الدخل المحدود عن تحمل مصاريف الدراسة، وهذا ما يؤدي إلى التسرب المدرسي، خاصة بعدما علمنا أن نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة للأسر الريفية بلغت 2.2% مقابل 3.6% للأسر الحضرية [1]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن كلتا البلديتين التابعة لها القريتين ميدان الدراسة توفر النقل المدرسي للتلاميذ في الطور المتوسط والثانوي بالنسبة لقرية سيدي عامر والطور الثانوي بالنسبة لقرية بئر ماضي، فهناك تكفل بإيصال التلاميذ إلى مؤسساتهم التعليمية على الساعة 7 صباحا والساعة 17.30 مساءا.

الجدول رقم (68): يبين أكثر المشكلات والصعوبات التي تواجه المتعلمين حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هي في نظرك المشكلات والصعوبات التي تواجه المتعلمين				المجموع	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
مشكلات التمدرس	لا توجد مشاكل	08	6.96	17	14.17	25	10.64
	بعد المدرسة	35	30.43	38	31.67	73	31.06
	ارتفاع مصروفات الدراسة	20	17.39	20	16.67	40	17.02
	صعوبات المقررات الدراسية	17	14.78	15	12.50	32	13.62
	عدم كفاءة المدرسين	12	10.43	10	8.33	22	9.36
	عدم توفر الخدمات المدرسية	15	13.04	10	8.33	25	10.64
	نقص المدرسين وعدم تخصصهم	08	6.96	10	8.33	18	7.66
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

[1] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص321.

الشكل رقم (34): يمثل أكثر المشكلات والصعوبات التي تواجه المتعلمين حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

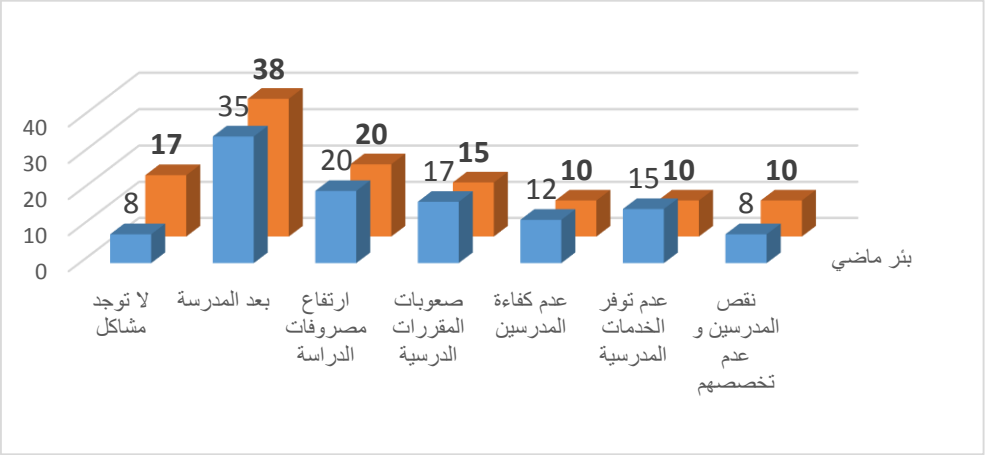

يوضح لنا هذا الجدول أن(31.06%) من المبحوثين يرون أن بعد المدرسة يعتبر من أهم المشاكل التي يعاني منها أبناؤهم وتزيد النسبة في قرية سيدي عامر(31.67%) عنها في قرية بئر ماضي(30.43%)، ويعتبر من أهم المعوقات التي تعاني منها الأسر الريفية فبعد المدرسة عن مكان الإقامة يؤدى إلى تسرب عدد كبير من التلاميذ خاصة في الطور الثانوي، والنسبة تكون مرتفعة لدى الإناث أكثر من الذكور وهذا التناقص قد يمنع من المشاركة في دفع عجلة التنمية، ووفقا للتقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000 مازالت هناك صعوبات قائمة في المناطق المعزولة حيث السكان الريفيين متفرقون، فبالنسبة لمسافة البعد عن المدرسة ومركز الصحة فهي أكثر من 1 كلم ونحو16 كلم على التوالي، فسجل باستمرار معدلات تمدرس ضعيفة (65%) في مناطق الإقامة المتفرقة أقل بكثير من المعدل الوطني (أقل من 16.1%نقطة)، في حين أن معدلات التمدرس كانت أفضل في مناطق التجمعات السكانية ومراكز الولايات 87%) وبمعدلات أقل في التجمعات السكانية الثانوية (81.9%).[1]

كما أن ارتفاع مصاريف الدراسة يعتبر من المشكلات التي يعاني منها المتعلمين وجاءت النسبة المعبر عنها (17.02%) منها (17.39%) في قرية بئر ماضي و(16.67%) في قرية سيدي عامر، ويعتبر عائق التكاليف المدرسية من أكثر الأسباب التي يعانيها التلاميذ وعائلاتهم ومن أكثر الأسباب التي تؤدي إلى الانقطاع عن الدراسة.

بينما يرى (13.62%)أن صعوبة المقررات الدراسية تعتبر العائق الكبير في مواصلة الدراسة والنسبة في قرية سيدي عامر (12.50%) منخفضة عنها في قرية بئر ماضي (14.78%)، فهم يرون أن هناك دروس كثيرة ومواد دراسية كثيرة تفوق في كثير من الأحيان قدرة التلميذ على الاستيعاب.

وتليها عدم توفر الخدمات المدرسية بنسبة (10.64%) والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي (13.04%) عنها في قرية سيدي عامر (08.33%)، وتتمثل الخدمات المدرسية في خدمات الصحة المدرسية فهي ضرورية للتلاميذ وإلزامية في مؤسسة تربوية، إلا أن المبحوثين ومن خلال المقابلة الحرة يرون بأن هذه الخدمات غير متوفرة فلا يوجد طبيب خاص بالمدرسة ولا حتى ممرض، بل تقتصر الخدمات على وجود الدفتر الصحي خاص بكل تلميذ يسير معه من المرحلة الابتدائية، حيث تجرى له بعض الفحوص الدورية وذلك بحضور فريق طبي خاص بالصحة

[1] الوزراة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، المرجع السابق، قرص مضغوط، ص33

المدرسية، للتعرف على التلاميذ المصابين بأمراض معينة، وقياس شدة البصر ونبضات القلب والوزن والطول، وغيرها من المظاهر الصحية المصاحبة لهذه المرحلة، ثم ينصح بالتكفل بالحالات المرضية ويكون في الغالب الأحيان على عاتق الأسرة، وفيما يخص خدمات التغذية المدرسية فهي موجودة ولكن يرى المبحوثين أنها غير كافية وغير متوازنة وبالتالي فلابد من تحسين الوجبة الغذائية للتلميذ.

في الوقت الذي يرى فيه المبحوثين في كلتا القريتين أن عدم كفاءة المدرسين يعتبر من أهم المشكلات والصعوبات التي تواجه المتمدرسين وقد عبروا على ذلك بنسبة (09.36%) وتبلغ النسبة في قرية بئر ماضي بـــ(10.43%) عن قرية سيدي عامر بـــ(08.33%).

كما أن النقص في عددهم وعدم تخصصهم يعتبر عائق ومشكل كبير تعاني منه المدرسة ويعاني منه التلميذ، فقد أجاب المبحوثين في كلتا القريتين بنسبة (07.66%)، وقد عبرت قرية سيدي عامر عن ذلك بنسبة (08.33%) وقرية بئر ماضي بنسبة (06.96%).

في حين عبر بعض المبحوثين بأنه لا توجد مشاكل ولا صعوبات وذلك بنسبة (10.64%) والنسبة ترتفع في قرية سيدي عامر (14.17%) عنها في قرية بئر ماضي بـــ(6.96%)، وأن أبناؤهم يتمدرسون بشكل عادي وهم راضون عن هذه الأوضاع.

وما يمكن استنتاجه أن هناك صعوبات يواجهها المتمدرسون والتي لها تأثير كبير على تحصيلهم الدراسي وعلى ارتفاع نسبة الرسوب والتسرب المدرسي، وكلتا القريتين يعاني سكانها من هذه الصعوبات، والتي تعتبر من أهم عوائق التنمية الريفية.

الجدول رقم (69): يبين نسبة الأبناء الذين لم يكملوا دراستهم حسب إجابات المبحوثين بالقريتين.

بدائل الإجابة		هل يوجد في الأسرة من لم يكمل دراسته؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
ذكور	نعم	71	61.74	97	80.83	168	71.49
	لا	44	38.26	23	19.17	67	28.51
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00
إناث	نعم	74	64.35	97	80.83	171	72.77
	لا	41	35.65	23	19.17	64	27.23
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (35): يمثل نسبة الأبناء الذين لم يكملوا دراستهم حسب إجابات المبحوثين بالقريتين.

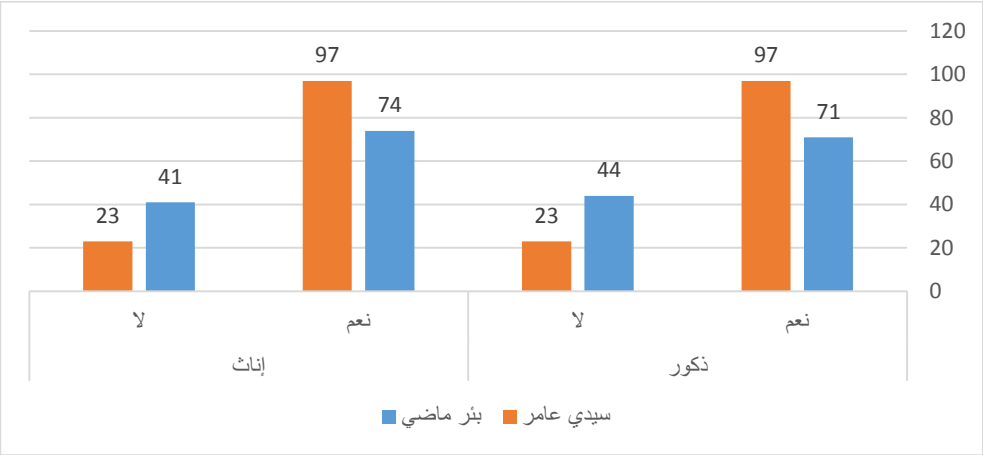

يتضح من النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن هناك ارتفاع في نسبة الأبناء الذين لم يكملوا دراستهم للجنسين معا.

فبالنسبة للذكور نجد أن (71.49%) من المبحوثين يؤكدون أنه يوجد من أبناءهم الذكور لم يكملوا دراستهم سواء في الطور المتوسط أو الثانوي، وكانت أعلى نسبة في قرية سيدي عامر بـــ(80.83%)مقارنة بقرية بئر ماضي بـــ(61.47%).

بينما تؤكد نسبة (28.51%) أنه لا يوجد من أبناءهم الذكور من ترك الدراسة والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(38.26%)عنه في قرية سيدي عامر بـــ(19.17%).

أما بالنسبة للإناث فقد أكد المبحوثين في كلتا القريتين ميدان الدراسة أنه يوجد من بناتهم من لم يكمل الدراسة والنسبة المعبر عنها كانت (72.77%)، وتزيد النسبة في قرية سيدي عامر بـــ(80.83%) عنه في قرية بئر ماضي بـــ(35.65%).

ومن النتائج المتحصل عليها نجد ارتفاع في نسبة المتسربين دراسيا في قرية سيدي عامر أكثر من قرية بئر ماضي، مما يدل على المشاكل ونقص الخدمات المدرسية (النقل المدرسي، المصروف، التغذية، الصحة، كفاءة المدرسية...) والتي كان لها دخل في التسرب المبكر للتلاميذ من المدرسة وعدم إكمالهم للدراسة، والذي يعتبر من بين المعوقات التي تقف في وجه الجهود التنموية فالوعي الاجتماعي والثقافي يعد من أهم المقومات التي تدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

وحسب محمد نبيل جامع في كتابه علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية في مبحث السكان والبطالة، يرجع السبب الرئيسي للتخلف التعليمي والثقافي إلى عدم تطبيق القواعد العلمية السليمة للتنمية، والتي تدفع بطاقات المجتمع وتحفزه على المشاركة والانجاز في جميع الأنشطة التنموية الاقتصادية والثقافية، والسياسية والاجتماعية والبيئية، أما الأسباب الفرعية الناتجة عن هذا القصور فتتمثل في ضعف قدرة التعليم الأساسي على استيعاب الملزمين، وكذلك الارتداد إلى الأمية نتيجة نسبة التسرب العالية، وعدم فعالية برامج محو الأمية وسوء إدارتها وتركيزها على التعليم الهجائي دون التعليم البيئي والمشاركي، وعدم الاهتمام الكافي بتعليم المرأة الريفية التي ترتفع بها نسبة الأمية. [1]

[1] **محمد نبيل جامع**، علم اجتماع الريفي والتنمية الريفية، المرجع السابق، ص9.

الجدول رقم (70): يبين وجود برامج لمحو الأمية للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل يوجد بالقرية برامج دراسية لمحو الأمية ؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
برامج محو الأمية	نعم	17	14.78	74	61.67	91	38.72
	لا	98	85.22	46	38.33	144	61.28
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (36): يمثل وجود برامج لمحو الأمية للمبحوثين بالقريتين

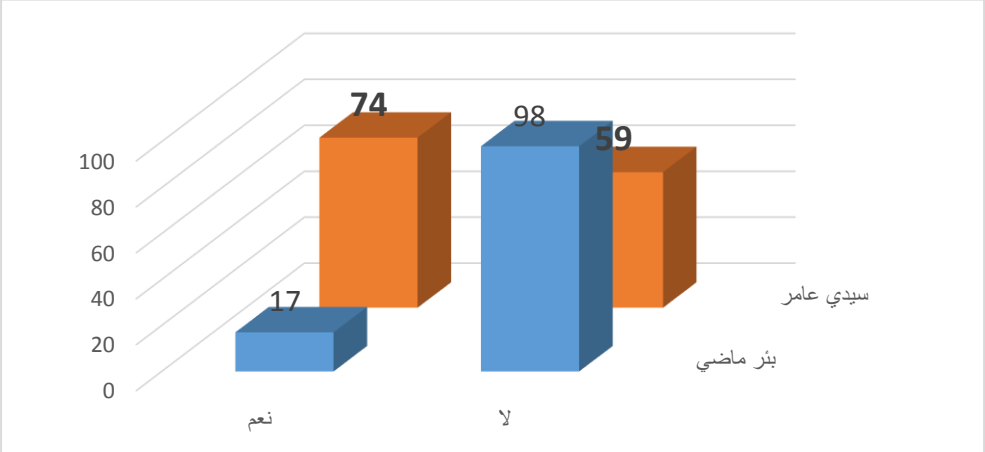

يتضح من الجدول أعلاه أن برامج محو الأمية في القريتين ميدان الدراسة غير موجود وقد عبر المبحوثين على ذلك بنسبة (61.28%) والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي بـــ(85.22%)قرية بئر ماضي غير موجود وقد عبر المبحوثين على ذلك بنسبة (85.22%) عن قرية سيدي عامر بـــ(38.33%)، بينما يؤكد (38.72 %) من المبحوثين عن توفر مركز لمحو الأمية بالقريتين ميدان الدراسة، والنسبة ترتفع في قرية سيدي عامر بـــ(61.67%) مقابل (14.78%) في قرية بئر ماضي.

ومن النتائج المتحصل عليها نجد أن مؤشر التنمية المحلية فيما يخص توفر برامج محو الأمية مرتفع في قرية سيدي عامر عنه في قرية بئر ماضي.

وهذا يعتبر من أبرز المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم والتي تكمن في ارتفاع معدلات الأمية، وهذا على الرغم من البرامج التي سطرتها الدولة لهذا الغرض، حيث سجل انخفاض في نسبة الأمية لتصل سنة2003 إلى (26.5%)و(24%) سنة 2007 (الديوان الوطني للإحصاء)، وتمس الأمية بصفة خاصة الفئة العمرية الأكثر من

40 سنة وتوجد أعلى النسب بالمناطق الريفية حيث نجد أكثر من ثلث النساء أميات (31.6%) لدى النساء، مقابل (16.5%) لدى الرجال. [1]

ويعتبر ارتفاع مستوى الأمية مؤشرا سلبيا على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، كما أن هذه المعدلات تعرقل الجهود التنموية.

لأن المستوى التعليمي للسكان يعكس نوعية المورد البشري فإنماء الطاقات البشرية وتوجيهها تلعب دورا رئيسيا وحيويا في إثراء التنمية في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أن القوى البشرية هي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه المجتمع في إحداث التطور والنهضة وحسن استخدامها في تحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية فيما يخص مؤشر التنمية المحلية المتعلق بخدمات التعليم فإننا نصل إلى نتيجة مؤداها أن خدمات التعليم تتوفر في القريتين ميدان الدراسة مع وجود فروق طفيفة بينهما فيما يخص الصعوبات والتسرب المدرسي وتوفر مركز لمحو الأمية.

ه-خدمات الطرق ووسائل النقل والمواصلات

الجدول رقم (71): يبين توفر شبكة الطرق بالقريتين

بدائل الإجابة		هل القرية مزودة بشبكة الطرقات المعبدة ؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
توفر شبكة الطرق	نعم	81	70.43	110	91.67	191	81.28
	لا	34	29.57	10	8.33	44	18.72
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (37): يمثل توفر شبكة الطرق بالقريتين

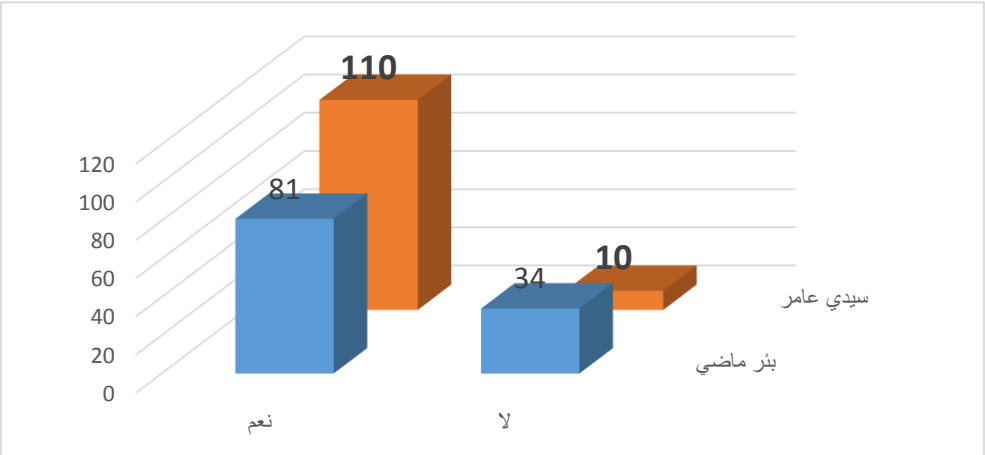

[1] **بن مصباح حدة:** المرأة والأمن الغذائي في الجزائر، اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن الغذائي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، بيروت، لبنان، 2012، ص86.

يؤكد (81.28%) من المبحوثين توفر القريتين ميدان الدراسة على شبكة الطرق المعبدة، والنسبة ترتفع في قرية سيدي عامر (91.67%) عنها في قرية بئر ماضي (70.43%)، في حين عبرت نسبة (18.72%) أنه لا يوجد بالقرية شبكة للطرق والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي (29.57%)عنها في قرية سيدي عامر (8.33%).

ومن خلال شبكة الملاحظة في قرية بئر ماضي، لوحظ أنه توجد طرق فرعية غير معبدة وغير صالحة فهي متدهورة وتعتبر عائقا بالنسبة لتنقل السكان خاصة في فصل الشتاء، خاصة في الدار البيضاء والمريجات، وهذا ما تؤكده نتائج الدراسة التي قامت بها محافظة الغابات لولاية المسيلة بالاشتراك مع F I D A في قرية بئر ماضي والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (72): يبين الطرق ومسالك المرور الموجودة

طرق الوصول	طول وعرض المسلك	تحديد الطريق أو المسلك	حالة الطرقات			ملاحظات
			جيد	متوسط	سيئة	
طريق وطني رقم: 60		/	/	/	/	
طريق ولائي رقم:01		/	/	/	/	
طريق بلدي رقم:		/	/	/	/	
طريق غير معبد	01كلم	– من بئر ماضي مركز الي القرنيني			X	مقترح التهيئة
	03 كم	– من بئر ماضي مركز الى الدار البيضاء			X	
	07 كم	– من بئر ماضي مركز الى الدوداي				
	04 كم	–المقبرة بوسط بئر ماضي الى فيض القبور.			X	
	03 كم	–بئر ماضي مركز تسكمين.			X	
	03 كم	– بئر ماضي مركز المرتوم.			X	
مسالك غابي	16 كم	– من بئر ماضي الى الطريق الوطني رقم 60 مرورا بدوار عمار.مع اعادة تاهيل الجسر بوسط الدوار.				/

المصدر: المشروع الجواري للتنمية الريفية للمناطق الجبلية لشمال ولاية المسيلة، المديرية العامة للغابات، مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية لشمال ولاية المسيلة، المسيلة، 2008، ص3، 4.

الجدول رقم(73): يبين كيفية التنقل للمدينة للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		كيف تنتقلون إلى المدينة لتلبية احتياجاتكم؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
كيفية التنقل للمدينة	نقل خاص	21	18.26	16	13.33	37	15.74
	نقل عمومي	71	61.74	56	46.67	127	54.04
	نقل غير رسمي	23	20.00	48	40.00	71	30.21
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (38): يمثل كيفية التنقل للمدينة للمبحوثين بالقريتين

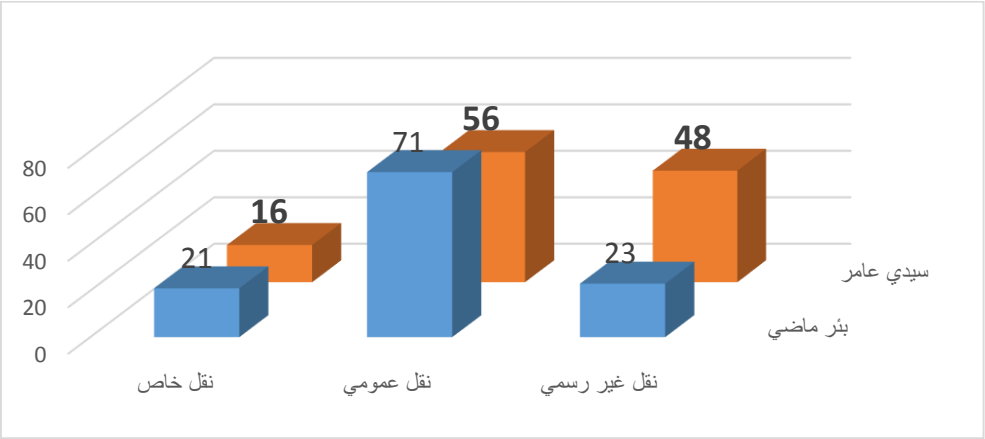

من خلال الجدول نجد أن (54.04%) من المبحوثين أنهم يستخدمون النقل العمومي للتنقل إلى المدينة والنسبة مرتفعة في قرية بئر ماضي (61.74%) عنها في قرية سيدي عامر (46.67%)، وترى نسبة (30.21%) أنهم يستخدمون النقل الغير الرسمي، وتتفاوت النسبة بين القريتين (40.00%) في قرية سيدي عامر و(20.00%) في قرية بئر ماضي، وما نسبته (15.74%)يستخدمون النقل الخاص وبذلك فهم يملكون سارة خاصة. وكانت أعيى نسبة في قرية بئر ماضي بـــ(18.26%) عنه في قرية سيدي عامر والتي قدرت بـــ(13.33%) وهي نسبة قليلة وهذا يبين أن الأسر الريفية في الغالب لا تستطيع أن تمتلك سيارة أو وسيلة للنقل الخاص.

وهنا يتبين لنا أن القريتين تتوفر على النقل العمومي التابع للدولة ولكن التغطية ناقصة نوعا ما فهو غير كافية مما يضطر سكان القريتين إلى اللجوء إلى النقل الغير رسمي والنقل الخاص والذي يتطلب تكاليف على السكان (السعر غالي ولا يوجد التأمين في الغالب).

الجدول رقم (74): يبين أكثر المشكلات التي تترتب على صعوبة الانتقال من القرية وإليها للمبحوثين بالقريتين.

	بدائل الإجابة	ما هي أكثر المشكلات التي تترتب على صعوبة الانتقال				المجموع	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
المشكلات الناجمة عن صعوبة الانتقال من القرية	المعاناة أثناء الذهاب إلى العمل	30	26.09	30	25.00	60	25.53
	عدم إمكانية الحصول على السلع الرئيسية	17	14.78	15	12.50	32	13.62
	صعوبة وصول الأبناء إلى مدارس خارج	25	21.74	17	14.17	42	17.87
	صعوبة إسعاف المرضى	17	14.78	15	12.50	32	13.62
	صعوبة التسويق	8	6.96	18	15.00	26	11.06
	إيجاد عزلة فيزيقية بين الأقارب والخدمات	10	8.70	15	12.50	25	10.64
	صعوبة إيجاد فرص مناسبة للترفيه	8	6.96	10	8.33	18	7.66
	المجموع	115	100.0	120	100.00%	235	100.0

الشكل رقم (39): يمثل أكثر المشكلات التي تترتب على صعوبة الانتقال من القرية وإليها للمبحوثين بالقريتين.

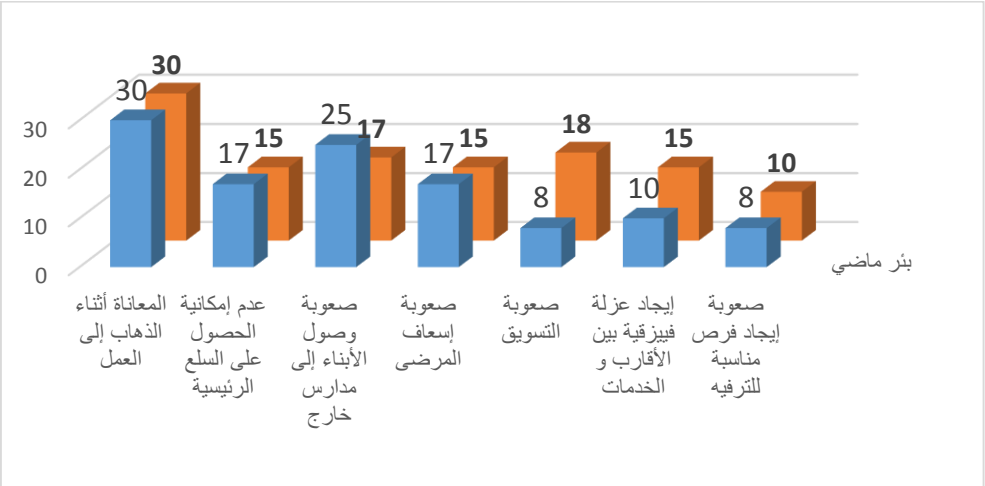

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن المبحوثين يجدون صعوبة أثناء إلى العمل، إذ بلغت نسبة ذلك (25.53 %) وهي نسب متقاربة لكلتا القريتين، إذ قدرت نسبة ذلك ب (26.09%) بالنسبة لقرية بئر ماضي و(25 %) بالنسبة لقرية سيدي عامر.

كما أكد المبحوثين أيضا أنهم يجدون صعوبة في تنقل الأبناء إلى مدارسهم خارج القرية، إذ بلغت نسبة ذلك (17.87%) حيث ترتفع نسبة ذلك بالنسبة لقرية بئر ماضي والتي قدرت ب: (21.74 %) و(14.17 %) بالنسبة لقرية سيدي عامر، ويرتبط ذلك ببعد المسافة وعدم كفاية وسائل النقل.

كما تؤكد البيانات المتحصل عليها أن المبحوثين يجدون صعوبة في إسعاف المرضى خاصة في الحالات الطارئة،مع عدم إمكانية الحصول على السلع الرئيسية بنفس النسبة(13.62 %) ، إذ يعاني من ذلك بقرية بئر ماضي ما نسبته (14.78 %) من المبحوثين و(12.50 %) بالنسبة للمبحوثين بقرية سيدي عامر.

كما أن المبحوثين يواجهون صعوبة في التسوق خاصة في الحالات الضرورية التي تتطلب منهم الإنتقال من القرية غلى المدينة، إذ يرتبط ذلك مباشرة بعدم كفاية وسائل النقل كما ذكرنا ذلك سابقا، وكذا بعد المسافة، حيث أكد المبحوثين على ذلك بنسبة قدرت ب (11.06 %) خاصة بقرية سيدي عامر والتي بلغت النسبة بها (15 %) مقارنة ببئر ماضي، إذ قدرت نسبة ذلك ب: (6.96 %) إذ يتوفر لديهم سوقا أسبوعيا لقضاء حاجاتهم الضرورية فتنقلهم إلى المدينة يعتبر للضرورة القصوى فقط.

بينما يرى المبحوثين أنهم يجدون عزلة فيزيقية بين الأقارب والخدمات التي ترتبط بالانتقال من القرية وإليها، حيث بلغت نسبة ذلك (10.64%) خاصة في قرية سيدي عامر بنسبة (12.50 %) و(8.70%) بالنسبة لقرية بئر ماضي.

كما أن المبحوثين يجدون صعوبة في إيجاد فرص مناسبة حيث بلغت نسبة ذلك (7.66 %).

وتعتبر التنقلات الدائمة والمتقطعة ما بين القرية وخارجها من أهم مظاهر التحركات العادية التي تؤثر في درجة استقرار القرويين، وتساهم في امتزاجهم بالحياة الحضرية بوجه عام، وتؤثر هذه التحركات عادة في تقاليد القرية وعرفها وعاداتها، مما يساعد في التخلي عن خصائصها الريفية وامتصاص طابع التحضر الذي يظهر جليا في بعض

نظمها الاجتماعية المتعددة، فكلما تميزت القرية بضعف اتصالاتها الخارجية وبشدة العزلة والالتفاف حول ذاتها، كانت أكثر ريفية وجمودا.[1]

الجدول رقم (75): يبين وجود مبادرات ذاتية لحل مشكل التنقل من القرية وإليها للمبحوثين بالقريتين.

بدائل الإجابة		هل توجد بعض المبادرات الذاتية لحل مشكلات النقل بالقرية؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
مبادرات ذاتية لحل مشكل النقل بالقرية	نعم	32	27.83	46	38.33	78	33.19
	لا	83	72.17	74	61.67	157	66.81
	الجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (40): يمثل وجود مبادرات ذاتية لحل مشكل التنقل من القرية وإليها للمبحوثين بالقريتين.

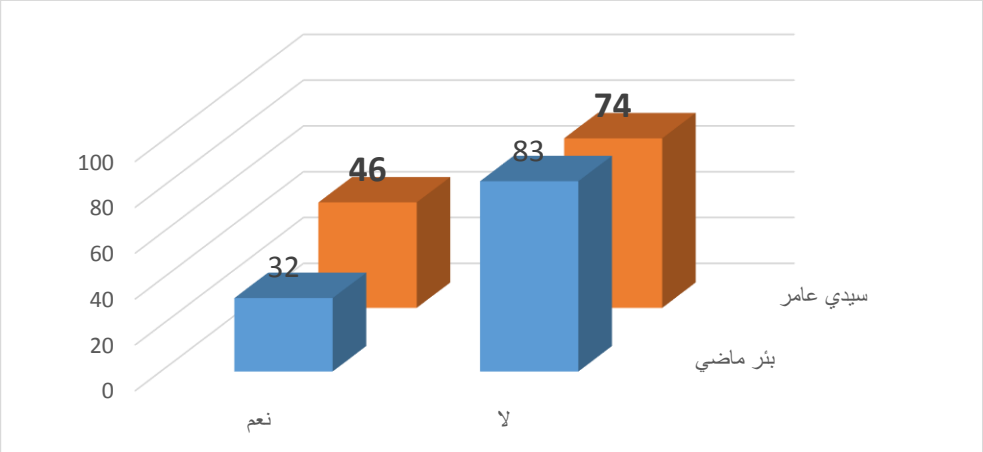

يفصح هذا الجدول عن عدم وجود إمكانيات ذاتية لحل مشكل النقل بالقريتين ميدان الدراسة وقد عبروا على ذلك بنسبة (66.81%)، والنسبة المعبر عنها تزيد في قرية بئر ماضي (72.17%) عن قرية سيدي عامر (61.67%)، بينما عبرت نسبة (33.19%) أنه توجد إمكانيات ذاتية لحل مشكل النقل بالقرية تمثل في النقل الغير رسمي والذي يحاول القضاء على هذا المشكل.

ومن النتائج المتحصل عليها نجد أنه يوجد اتجاه سلبي لدى سكان القريتين فيما يتعلق باهتمامهم بحل مشكل النقل بالقرية ميدان الدراسة، وهذا يدل على نوع من اللامبالاة من طرف الريفيين فهم يعتبرون أن توفر وسائل النقل من مهام الحكومة، وهذا العزوف يبين نقص المشاركة الشعبية في التنمية، لأن التنمية مسؤولية الجهات الرسمية والجهات الشعبية معا.

[1] **مهى سهيل المقدم**، المرجع السابق، ص421.

الجدول رقم (76): يبين أسباب عدم وجود مبادرات لحل مشكل النقل للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هي أسباب عدم وجود مبادرات لحل مشكل النقل؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
في حالة الإجابة بـــ لا	بسبب الصراع	23	27.71	15	20.27	38	24.20
	بسبب الشعور بالفردية	25	30.12	23	31.08	48	30.57
	عدم توفر الأيدي العاملة اللازمة	29	34.93	22	29.72	51	32.48
	عدم توفر الخبرة اللازمة	5	6.02	10	13.51	15	9.55
	أخرى تذكر	1	1.20	4	5.40	5	3.18
	المجموع	83	100.00	74	100.00	157	100.00

الشكل رقم (41): يمثل أسباب عدم وجود مبادرات لحل مشكل النقل للمبحوثين بالقريتين

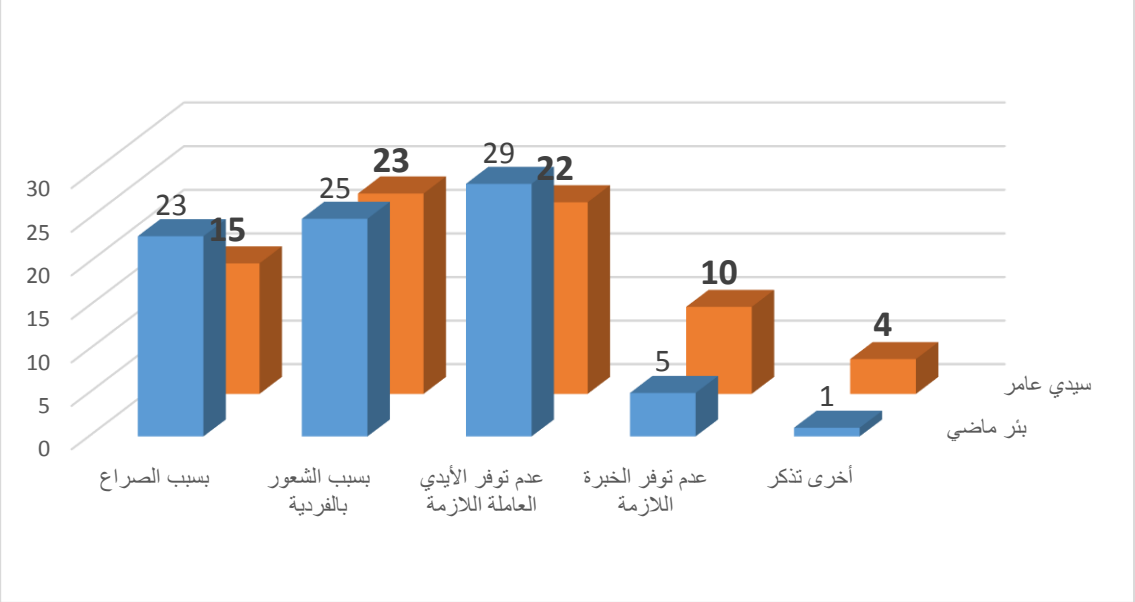

يوضح هذا الجدول أسباب إحجام الأفراد الذين يتمتعون بقدرات وإمكانيات تستطيع المساهمة في تنمية مشاريع النقل بالقريتين، ويرى(32.48%) أنه لا توجد الأيدي العاملة اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(34.93%) عنه في قرية سيدي عامر بـــ(29.72%)، كما يشير (30.57%) إلى أنه بسبب الشعور بالفردية فكل واحد يفكر بحل المشكل الخاص به للتنقل بالقرية ولا يوجد اتفاق بين السكان لوجود حلول دائمة وجدية والشعور بالفردية قد حملهم على اتخاذ هذا الموقف السلبي والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر (31.08%)بفارق ضئيل عن قرية بئر ماضي(30.12%)، في حين يعود ذلك كما يرى(24.20%) منهم إلى

الصراع والتنافس داخل القرية بين الفئات المنتمية إلى اتجاهات سياسية مختلفة أو بين العائلات ذات النفوذ والمكانة في القرية والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي (27.71%) عن قرية سيدي عامر بـــ(20.27%).

كما يرى (9.55%) منهم أنه لا تتوفر في القريتين الخبرة اللازمة للأهالي لإنجاز هذه المشاريع والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر (13.51%) عن قرية بئر ماضي (6.02%)، وهنا تبدوا الحاجة إلى مبادرة الحكومة لحل مشكلات الانتقال من القرية وإليها.

الجدول رقم(77): يبين مساهمة البلدية في حل مشكل النقل للمبحوثين بالقريتين.

بدائل الإجابة		هل بادرت البلدية بحل مشكلات الانتقال من القرية وإليها؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
مبادرة البلدية لحل مشكل النقل	نعم	38	33.04	36	30.00	74	31.49
	لا	77	66.96	84	70.00	161	68.51
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (42): يمثل مساهمة البلدية في حل مشكل النقل للمبحوثين بالقريتين.

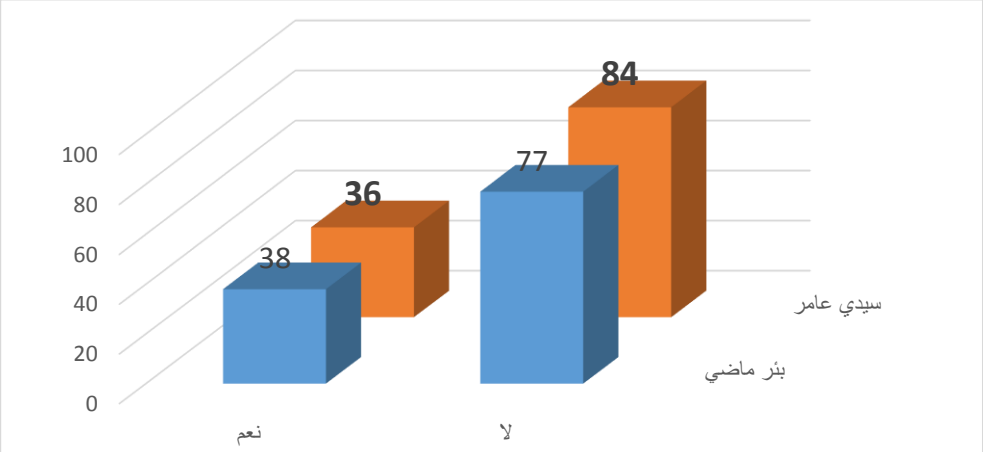

ويبين لنا الجدول موقف البلدية السلبي تجاه حل مشكل الانتقال من القرية وإليها إذ يوافق (68.51%) من المبحوثين على ذلك والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(70.00%) في مقابل (66.96%) بقرية بئر ماضي، بينما تشير نسبة (31.49%)إلى وجود نية ومبادرة من طرف البلدية لحل مشكل النقل بالقريتين والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي بـــ(33.04%) عن قرية سيدي عامر بـــ(30.00%).

ومن النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق الخاص بصعوبة الانتقال من القرية وإليها، يمكننا التأكد من معاناة السكان أثناء انتقالهم من القرية وإليها، وإذا كانت هناك فئة من السكان قد اتخذت موقفا سلبيا تجاه المساهمة في تنفيذ بعض المشاريع الخاصة بحل هذه المشكلات على الرغم من توفر الإمكانيات التي يتطلبها هذا التنفيذ لديها، إلا أنه يبدوا هذا الموقف يعود إلى تخلف البلدية عن القيام بالدور الذي يجب أن تقوم به في تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية التي تعبر عن رغبات أهالي القريتين وحاجاتهم الملحة إلى توفير وسائل النقل الرسمية.

ومما سبق نصل إلى نتيجة مؤداها أن مؤشر التنمية المحلية المتعلق بخدمات الطرق والنقل والمواصلات يعاني قصور وسوء تسيير في كلتا القريتين، مع ملاحظة ارتفاع هذا المؤشر في قرية سيدي عامر عنه في قرية بئر ماضي.

و- الخدمات الإدارية

الجدول رقم (78): يبين توفر الخدمات الإدارية للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل يوجد بالقرية؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
فرع بلدي	نعم	115	100	90	75.00	205	87.23
	لا	0	0.00	30	25.00	30	12.77
	المجموع	115	100	120	100.00	235	100.00
فرع إداري	نعم	0	0.00	84	70.00	84	35.74
	لا	115	100	36	30.00	151	64.26
	المجموع	115	100	120	100.00	235	100.00
فرع بريدي	نعم	87	75.65	74	61.67	161	68.51
	لا	28	24.35	46	38.33	74	31.49
	المجموع	115	100	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (43): يمثل توفر الخدمات الإدارية للمبحوثين بالقريتين

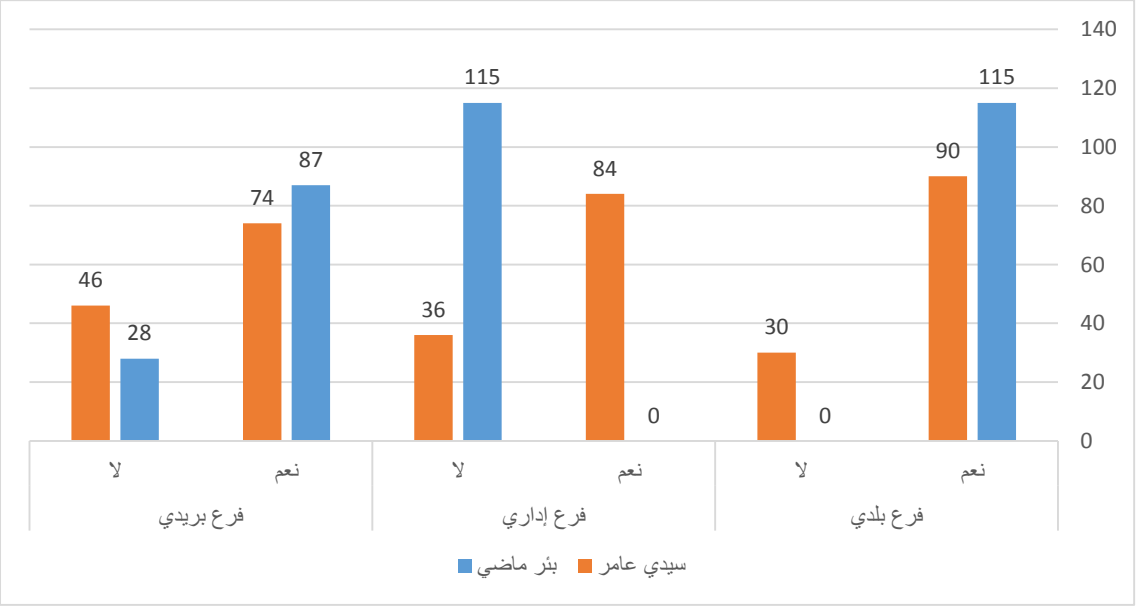

يبين لنا الجدول التالي أن القريتين تتوفر على خدمات إدارية تمثلت في فرع بلدي(87.23%) والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي بـــ(100%) عن قرية سيدي عامر بنسبة (75.00%)، يتم منه استخراج الوثائق الرسمية كشهادة الميلاد وشهادة العائلية وباقي الوثائق الضرورية بينما يرى (12.77%)من المبحوثين عدم توفر فرع بلدي والنسبة تتعلق بقرية سيدي عامر بـــ(25.00%).

كما نلاحظ أن كلتا القريتين تتوفر على فرع للبريد وقد عبر عن ذلك المبحوثين بنسبة (68.51%)و تتمثل عموما الخدمات في توفير مركز بريدي لصرف المرتبات الشهرية لسكان القريتين والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي (75.65%)عنه في قرية سيدي عامر (61.67%)، في حين ترى نسبة (31.49%) عدم توفر الخدمات البريدية بالقريتين ميدان الدراسة والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(38.33%) عن قرية بئر ماضي بـــ(24.35%).

بينما عبرت نسبة (64.26%) أنه لا يوجد فروع إدارية بالقرية والنسبة تختلف بين القريتين ففي قرية بئر ماضي (100%) بينما قرية سيدي عامر فإنه يوجد هناك بعض الفروع الإدارية وقد عبر المبحوثين عن ذلك بنسبة (70%).وتتمثل في فرع للدرك، وفرع للحماية المدنية، وفرع للأمن.

وتبين نتائج الدراسة أن الفروع الإدارية لا تزال محدودة في الريف، وهذا يدل على أن السلطات المحلية عجزت عن توفير كامل الخدمات الإدارية لسكان الريف (خاصة قرية بئر ماضي) وتسهيلها وتقريبها من المواطن، وبالتالي تزايد الضغط من طرف سكان القرية على المدن والبلديات الرئيسية لاستخراج الوثائق الضرورية وما يستلزم من حاجيات من البلدية (تسجيل المواليد والوفيات، استخراج شهادات الميلاد والوفاة...)، ومن المراكز البريدية (سحب أموال، أو دفع، أو إرسال رسائل، طوابع بريدية. ..).

ومن النتائج المتحصل عليها نجد أن مؤشر التنمية المحلية فيما يخص الخدمات الإدارية مرتفع في قرية بئر ماضي فيما يخص الخدمات البلدية والبريدية عن قرية سيدي عامر ومنخفض عن قرية سيدي عامر فيما يخص الخدمات الإدارية.

الجدول رقم (79): يبين توفر شبكة الهاتف والإنترانت للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل تتوفر بالقرية؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
شبكة الهاتف	نعم	0	0.00	12	10.00	12	5.11
	لا	115	100.00	108	90.00	223	94.89
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00
الأنترنات	نعم	0	0.00	17	14.17	17	7.23
	لا	115	100.00	103	85.83	218	92.77
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (44): يمثل توفر شبكة الهاتف والإنترانت للمبحوثين بالقريتين

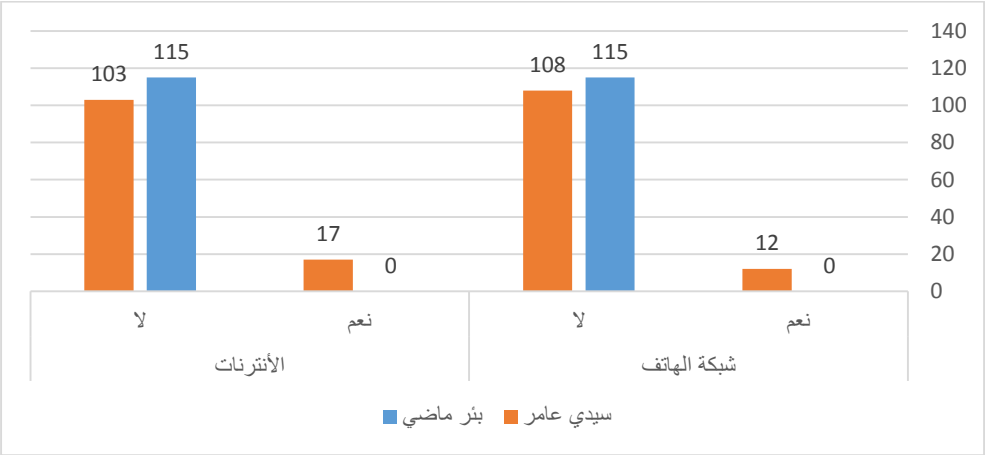

من الجدول أعلاه نجد أن ما نسبته (94.89%) من المبحوثين أكدوا أن القريتين لا تتوفر على شبكة الهاتف المنزلي خاصة قرية بئر ماضي فقد عبر المبحوثين على ذلك بنسبة (100%)، وفي قرية سيدي عامر بنسبة (90.00%)، بينما أكدت نسبة (5.11%) من المبحوثين توفر هذه الخدمة والنسبة تتعلق بقرية سيدي عامر بـــ(10%).

ونفس الشيء بالنسبة إلى توفر الإنترانت فقد أجاب المبحوثين بأنه لا تتوفر هذه الخدمة بنسبة (92.77%) والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي بنسبة (100%) عنه في قرية سيدي عامر بنسبة (85.83%)، وهذه الخدمة تتوفر لبعض المبحوثين بنسبة (7.23%) والنسبة تتعلق بقرية سيدي عامر فقط بـــ(14.17%).

وتعتبر خدمات شبكة الإنترنت ضرورية لما تقدمه من فائدة في البحث العلمي وتوفر المعلومات في كل المجالات، فهي تسهل على الفرد وتمكنه من قضاء أموره بيسر وسهولة وتوفر عنه الجهد والمال والوقت. وعموما نستنتج أن قرية بئر ماضي لا تتوفر على خدمات الهاتف والانترنات، في حين قرية سيدي عامر تستفيد نسبة ضئيلة جدا من هذه الخدمة.

ومنه فإن مؤشر التنمية المحلية فيما يتعلق بخدمات الهاتف والانترنت منعدم في قرية بئر ماضي وناقص وضئيل في قرية سيدي عامر.

ز- الخدمات العامة(التثقيف والإعلام) وشغل أوقات الفراغ

الجدول رقم (80): يبين معرفة الأخبار للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل تحرص على معرفة الأخبار؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
معرفة الأخبار	نعم	76	66.09	98	81.67	174	74.04
	لا	39	33.91	22	18.33	61	25.96
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (45): يمثل معرفة الأخبار للمبحوثين بالقريتين

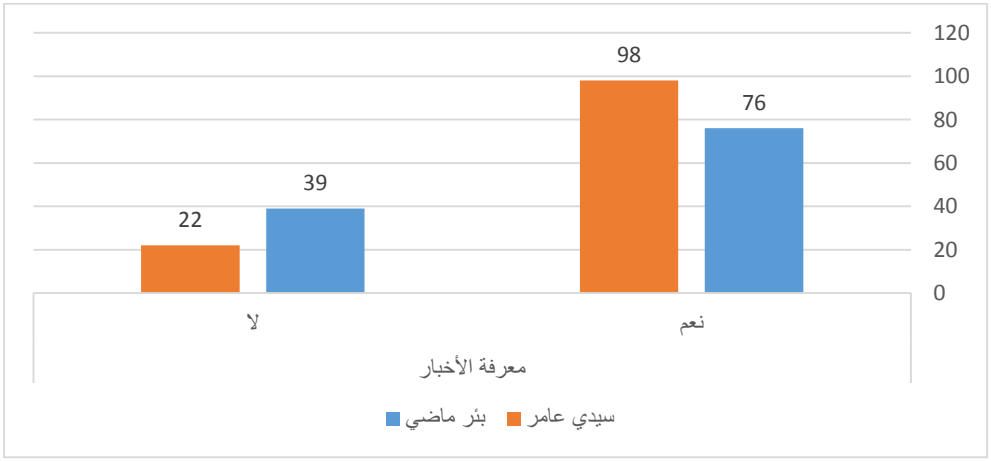

من الجدول أعلاه نجد ما نسبته (74.04%) من المبحوثين يحرصون على معرفة الأخبار بانتظام، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(81.67%) عن قرية بئر ماضي بـــ(66.09%) فمع توفر وسائل الاتصال المختلفة أصبح هناك اهتمام لدى سكان الريف بمعرفة الأخبار المحلية والوطنية والعالمية، وفي كل المجالات.

في حين عبر (25.96%) من المبحوثين عن عدم اهتمامهم بمعرفة الأخبار وهم لا يكترثون لها والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(33.91%) عن قرية سيدي عامر بـــ(18.33%).

من هنا نستنتج أن سكان الريف يهتمون بمتابعة الأخبار الوطنية والعالمية وهذا توجه إيجابي يعبر عن ارتفاع الوعي الاجتماعي والسياسي للريفيين.

الجدول رقم (81): يبين مصادر معرفة الأخبار للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ماهي مصادر هذه المعرفة؟				المجموع	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
مصادر معرفتنا لأخبار	الإذاعة	20	17.39	19	15.83	39	16.60
	أهالي القرية	18	15.65	30	25	48	20.43
	التلفزيون	40	34.78	40	33.33	80	34.04
	صحف ومجلات	27	23.48	10	08.33	37	15.74
	أخرى تذكر	10	08.70	21	17.50	31	13.19
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (46): يمثل مصادر معرفة الأخبار للمبحوثين بالقريتين

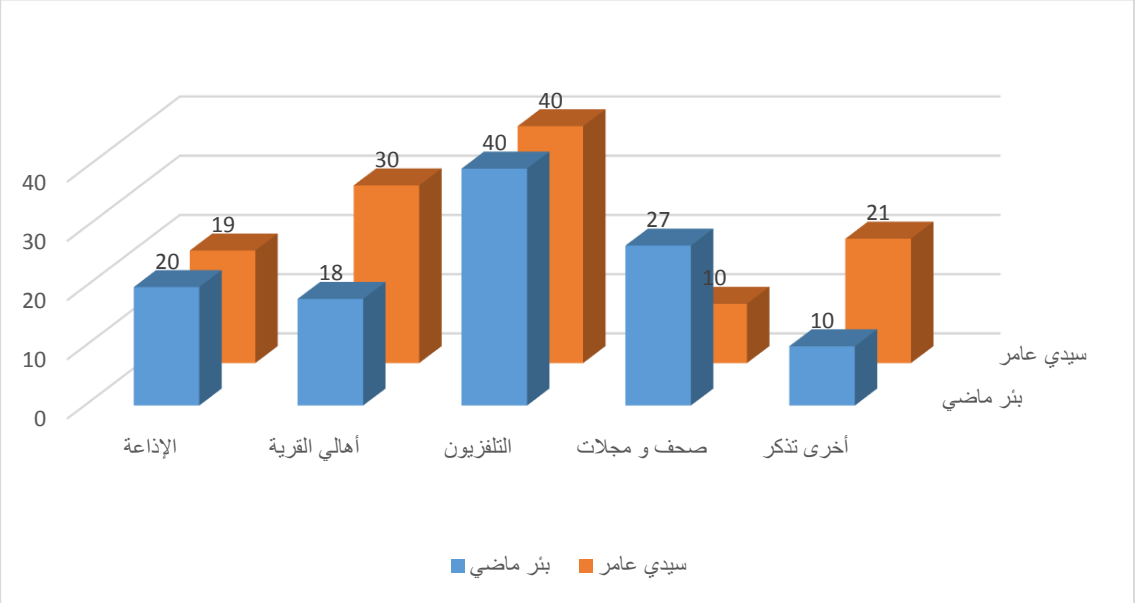

يتضح لنا من خلال الجدول السابق ان المبحوثين يتخذون مصادر متعددة لمعرفة الأخبار بالقريتين ميدان الدراسة، وتتدرج أهمية كل مصدر حسب الأخبار التي يرغبون في معرفتها، حيث تؤكد البيانات الميدانية أن التلفزيون يعد أكثر لمصادر أهمية بالنسبة للمبحوثين حيث بلغت نسبة ذلك(34.04%) وهي نسب متقاربة لكلتا القريتين، حيث قدرت نسبة ذلك بالنسبة لقرية بئر ماضيـــ(34.78%) ـــ(33.33%) بالنسبة لقرية سيدي عامر.

كما أن معرفة الأخبار من أهالي القرية يعد مصدرا ثانيا للمبحوثين، حيث قدرت نسبة ذلك (20.43%)خاصة لمعرفة الأخبار المحلية، إذ بلغت نسبة ذلك (25%) بالنسبة لقرية سيدي عامر مقارنة بقرية بئر ماضي و التي كانت بنسبة (15.65%) .

كما تكتسي وسائل الإعلام السمعية والمكتوبة أهمية بالغة بالنسبة للمبحوثين لمعرفة الأخبار المحلية والوطنية، إذ تعد الإذاعة مصدرا مهما في معرفة الأخبار لكلتا القريتين، حيث بلغت نسبة ذلك (16.60%) وهي نسب متقاربة بالنسبة لكلتا القريتين، حيث بلغت (17.39%) بالنسبة لقرية بئر ماضي (15.83%) بالنسبة لقرية سدي عامر.

أما بالنسبة للصحف والمجلات فقد بلغت نسبة ذلك (15.74%) وترتفع نسبة ذلك بقرية بئر ماضي، حيث قدرت ب (23.48%) مقارنة بسيدي عامر والتي بلغت (08.33%).

كما يتخذ المبحوثين مصادر أخرى في معرفة الأخبار إذ بلغت نسبة ذلك (13.19%)، حيث بلغت (17.50%) بالنسبة للمبحوثين بقرية سيدي عامر و(08.70%) بالنسبة لقرية بئر ماضي.

الجدول رقم (82): يبين أكثر أنواع البرامج التي يميل السكان إلى متابعتها حسب اجابات المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هي أكثر أنواع البرامج التي تميل إلى متابعتها؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
أنواع البرامج	برامج ثقافية تربوية	36	31.30	32	26.66	68	28.93
	برامج اجتماعية	33	28.69	30	25	63	26.80
	برامج الإرشاد	14	12.17	30	25	44	18.72
	برامج الإرشاد	15	13.04	20	16.66	35	14.89
	أخرى تذكر	17	14.78	8	6.66	25	10.63
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (47): يمثل أكثر أنواع البرامج التي يميل السكان إلى متابعتها حسب اجابات المبحوثين بالقريتين

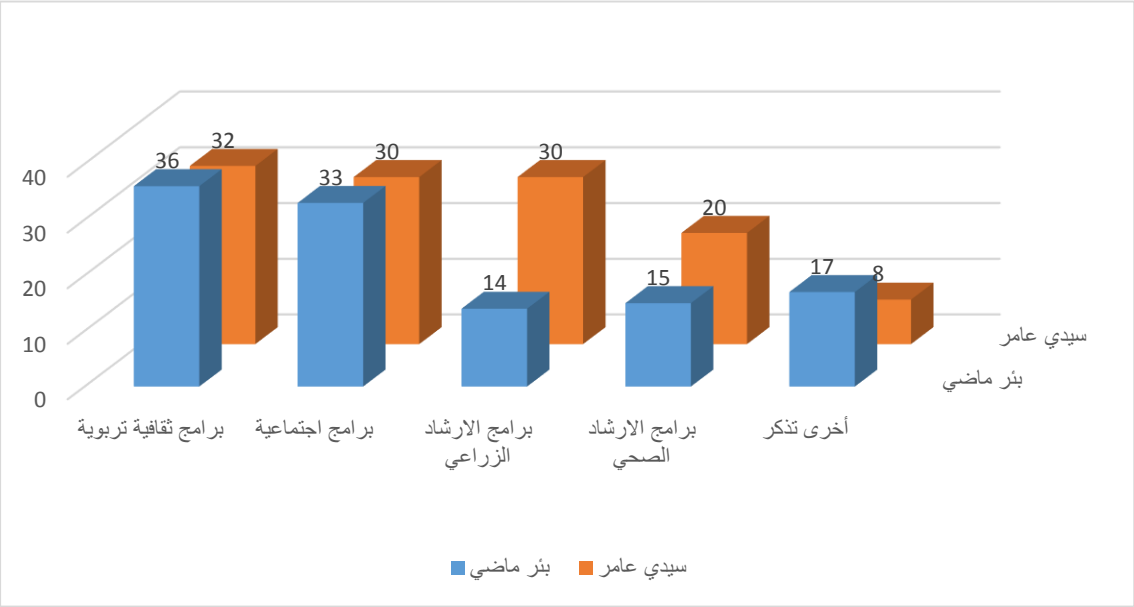

يوضح لنا هذا الجدول أن (28.93%) من المبحوثين في القريتين ميدان الدراسة يفضلون البرامج الثقافية والتربوية ،التي تستطيع تعليمهم ما ينبغي لهم أن يعرفوه عن طريق مساعدتهم بالمعلومات الضرورية لحل مشكلاتهم وتزويدهم بالثقافة والعلم والمعرفة الضرورية التي تمكنهم من حل المشكلات وعلاجها ،فمهمة هذه البرامج ثقافية وعلمية وتدريبية في شتى شؤون الحياة ،والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي(31.30%) عنها في قرية سيدي عامر(26.66%).

كما نجد أنه (26.80%) من المبحوثين يفضلون البرامج الاجتماعية التي تتناول مشاكل الأسرة، وطرق تنظيمها ومشكلات الطفولة والمراهقة، هذه البرامج التي تؤمن بقدسية الأسرة والدفاع عن كيانها، وذلك باهتمامها برسالتها التربوية الخلاقة عن طريق تبصير النشء وتنمية مداركه وأحاسيسه وتوعيته وحمايته فكريا ونفسيا فتسهم إسهاما إيجابيا في عملية التنشئة الاجتماعية، ونجد أن النسبة مختلفة بين القريتين (28.50%)في قرية بئر ماضي و(25%) في قرية سيدي عامر، ويمكن أن نرجع هذا الاختلاف إلى ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي في قرية بئر ماضي عنه في قرية سيدي عامر.

ونسبة الذين يفضلون برامج الإرشاد الزراعي (18.72%)، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر(25%)عن قرية بئر ماضي (12.17%) وذلك راجع إلى أن سكان قرية سيدي عامر يمتهنون الفلاحة فهم يهتمون بالبرامج الفلاحية فهي تزودهم بمعلومات هامة عن كيفية تسوية التربة وأنواع البذور وطريقة الاعتناء بالمنتوج، وأنواع الأسمدة التي تستعمل حسب نوع التربة والمحصول وغيرها من المعلومات التي تهم الفلاح، ويختار (14.89%)برامج الإرشاد الصحي لما تقدمه من معلومات مفيدة وقائية أو علاجية من خلال الحصص والبرامج والنشاطات التي تعنى بالصحة والخدمات الصحية لكل الفئات العمرية، والنسبة تختلف بين القريتين فهي تنقص في قرية بئر ماضي (13.04%) عن قرية سيدي عامر (16.66%) وهذا يبين توجه قرية سيدي عامر إلى العناية بالصحة والاهتمام بها فهي من أهم مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية.

وهناك (10.63%)من المبحوثين من يختار البرامج الرياضية التي تنقلهم إلى الملاعب فتشبع هواياتهم واهتماماتهم خاصة الشباب والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(14.78%) عن قرية سيدي عامر بـــ(6.66%).

وما يلاحظ هنا أن هناك اختلاف في تسلسل اهتمامات المبحوثين في القريتين، إذ بينما تتصدر البرامج الثقافية والتربوية ثم تليها البرامج الاجتماعية ثم البرامج الرياضية، ثم الإرشاد الصحي، ثم إرشاد زراعي، في قرية بئر ماضي.

نجد في قرية سيدي عامر تتصدر البرامج التربوية والبرامج الاجتماعية والإرشاد الزراعي بنفس النسبة باعتبار أن سكان القرية يمتهنون الفلاحة، ثم البرامج الصحية، ثم الرياضية.

ومنه يتضح لنا الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه البرامج في تغير وتطور وإنماء هاتين القريتين.

الجدول رقم (83): يبين توفر الأنشطة الثقافية ونوعها للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة			هل تنظم بالقرية أنشطة ثقافية وما نوعها؟				المجموع الكلي	
			القرية					
			بئر ماضي		سيدي عامر			
			ت	%	ت	%	ت	%
أنشطة الثقافية	نوع	تظاهرات غنائية	1	8.33	13	56.52	14	40.00
		ملتقيات شعبية	3	25.00	2	8.70	5	14.29
		أمسيات شعرية ودروس	3	25.00	2	8.70	5	14.29
		مسرح وفن	0	0.00	2	8.70	2	5.71
		أخرى تذكر	5	41.67	4	17.39	9	25.71
		المجموع	12	100.00	23	100.00	35	100.00
	المجموع		12	10.43	23	19.17	35	14.89
	لا		103	89.57	97	80.83	200	85.10
	المجموع		115	100.00	120	100.00	235	100.00

يتضح من الجدول أعلاه أن (85.11%) من المبحوثين أدلوا بأنه لا توجد أنشطة ثقافية بالقريتين والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي بـــ(89.57%) عن قرية سيدي عامر بـــ(80.83%)، في حين أكد (14.89%) من المبحوثين أنه تقام في القرية بعض الأنشطة الثقافية، والنسبة مرتفعة في قرية سيدي عامر بـــ(19.17%) عنه في قرية بئر ماضي بـــ(10.43%)، متمثلة في تظاهرات غنائية بنسبة (40%) وتزيد النسبة في قرية سيدي عامر (56.52%)عنها في قرية بئر ماضي (8.33%)، بينما نسبة (14.29%)من أكدوا أنه تقام ملتقيات وأمسيات شعرية في القرية، والنسبة مرتفعة في قرية بئر ماضي (25%)عنها في قرية سيدي عامر (8.70%)إضافة إلى المسرح.

أما فيما يخص المسرح والفن فنجد أنه يؤكد (5.71%) من المبحوثين ذلك والنسبة تتعلق بقرية سيدي عامر فقط بـــ(8.70%) في حين لا توجد هذه البرامج في قرية بئر ماضي، بينما يرى (25.71%)من المبحوثين أنه تنضم بالقرية محاضرات وندوات خاصة في المناسبات الوطنية، والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي (41.67%)عن قرية سيدي عامر (17.39%).ويفسر هذا التفاوت والاختلاف في الأنشطة الثقافية بين القريتين تواجد مركز ثقافي في قرية سيدي عامر والتي تقوم فيها هذه التظاهرات الثقافية في المناسبات الوطنية (عيد الثورة، عيد الاستقلال، يوم

النصر، يوم الشهيد، عيد الطفولة. ..الخ)، بينما افتقار قرية بئر ماضي لهذا المركز يجعل الخواص من أبناء القرية ومن رجال العلم والدين، يحاولون القيام ببعض النشاطات العلمية داخل القرية، كالقيام بمحاضرات علمية أو دينية لتثقيف سكان القرية وغالبا ما تقام في المسجد الخاص بالقرية.

الجدول رقم (84): يبين توفر دار للشباب ومكتبة عمومية للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل يوجد في القرية مكتبة عمومية ودار للشباب؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
مكتبة عمومية	نعم	0	0.00	52	43.33	52	22.13
	لا	115	100	68	56.67	183	77.87
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00
دار للشباب	نعم	0	0.00	61	50.83	61	25.95
	لا	115	100	59	49.17	174	74.04
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (48): يمثل توفر الأنشطة الثقافية ونوعها للمبحوثين بالقريتين

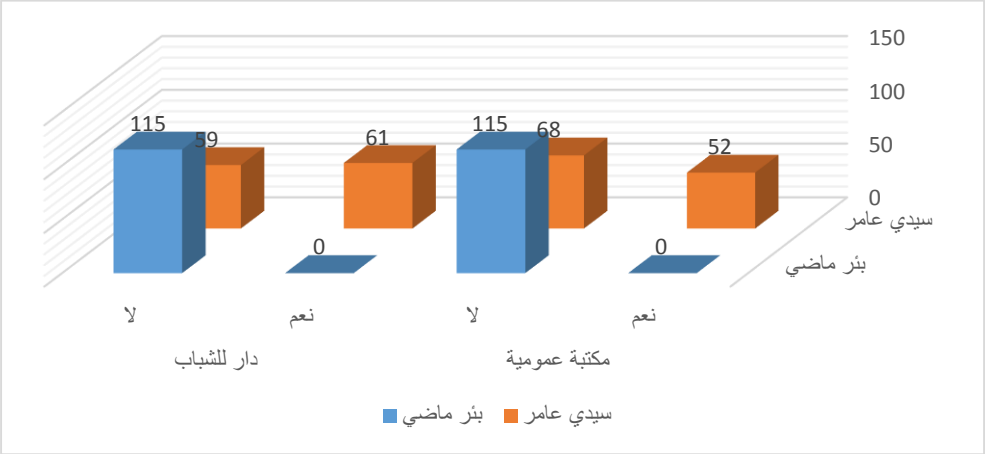

يلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية أن (77.87%) من المبحوثين يؤكدون بأنه لا توجد مكتبة عمومية، وكانت النسبة (100%) بقرية بئر ماضي عن انعدام توفر مكتبة عمومية، بينما نجد (56.67%) من المبحوثين في قرية سيدي عامر يكدون ذلك.

في حين بينت نسبة(22.13%) من المبحوثين في القريتين يؤكدون وجود مكتبة عمومية والنسبة تتعلق بقرية سيدي عامر فقط (43.33%)، في حين تنعدم في قرية بئر ماضي.

وبالنسبة لتوفر المكتبة العمومية في قرية سيدي عامر فهي توجد في مركز الدائرة ولكن المبحوثين في المناطق الريفية المجاورة للدائرة أكدوا عدم وجود المكتبة العمومية، ومن خلال المقابلة الحرة مع المبحوثين أكدوا ضرورة توفر هذه الخدمة، حتى يتمكن سكان المنطقة من قضاء وقت الفراغ فيها للمطالعة والتثقيف من خلال توفر

الكتب في مختلف المجالات، وللمكتبة العمومية فوائد جمة لا حصر لها، فهي فضاء لقضاء وقت الفراغ ومتنفس ومجال أكاديمي تثقيفي لسكان المنطقة خاصة فئة الشباب.

أما فيما يخص توفر دار للشباب فقد أكد (74.04%) من المبحوثين في كلتا القريتين ميدان الدراسة عدم توفر هذه الخدمة، ونجد (49.17%) في قرية سيدي عامر يؤكدون ذلك، بينما في قرية بئر ماضي فنجد نسبة (100%) يؤكدون عدم توفر ووجود هذه الخدمات.

في حين نجد (25.95%) من المبحوثين في كلتا القريتين أجابوا بتوفر دار للشباب والنسبة تتعلق بقرية سيدي عامر فقط وذلك بـــ(50.83%)، ولكن من خلال المقابلة الحرة مع المبحوثين أكدوا أنها تقدم برامج محدودة والاستفادة منعا ضئيلة وهي تقتصر على جنس الذكور فقط وذلك لاعتبارات أخلاقية لدى سكان الريف فهناك تشديد على ذهاب المرأة إلى المكتبة العمومية للمطالعة والتثقيف، بينما تنعدم هذه الخدمة في قرية بئر ماضي.

ومن النتائج المتحصل عليها سابقا فإننا نتوصل إلى نتيجة مؤداها أن مؤشر التنمية المحلية فيما يتعلق بالخدمات التثقيفية مرتفع في قرية سيدي عامر عنه في قرية بئر ماضي.

الجدول رقم (85): يبين كيفية قضاء وقت الفراغ للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		أثناء فراغك اليومي، ماذا تفضل أن تعمل؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
أحب أن أشترك في تجمع (لقاء) لتبادل الحديث (قضاء وقت الفراغ)	1	40	34.78	105	87.50	145	61.71
	2	25	21.74	7	5.83	32	13.62
	3	24	20.87	8	6.67	32	13.62
	4	26	22.61	.0	0.00	26	11.06
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00
أحب أن ألعب الطاولة أو الورق أو الدومينو	1	10	8.70	4	3.33	14	5.96
	2	32	27.83	5	4.17	37	15.74
	3	29	25.22	5	4.17	34	14.47
	4	44	38.26	106	88.33	150	63.83
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00
أحب أن أشاهد التلفاز	1	58	50.43	11	9.17	69	29.36
	2	28	24.35	76	63.33	104	44.26
	3	22	19.13	23	19.17	45	19.15
	4	7	6.09	10	8.33	17	7.23
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00
أحب أن أقرأ الصحف والمجلات	1	7	6.09	0	0.00	7	2.98
	2	30	26.09	32	26.67	62	26.38
	3	41	35.65	84	70.00	125	53.19
	4	37	32.17	4	3.33	41	17.45
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

يبدوا من الجدول أعلاه أن ما نسبته(61.70%) من المبحوثين يفضلون قضاء وقت الفراغ بالاشتراك في تجمع لتبادل الحديث وقد جاءت في الترتيب الأول، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر(87.5%) عنها في قرية بئر ماضي (34.78%)، وهذا يدل على أن سكان الريف يحبون التجمع واللقاء والتسامر في جو عائلي ومنه نستنتج أن التماسك والتماثل والروابط العائلية مازالت في الريف قوية خاصة قرية سيدي عامر وهذا ما يفسر بوجود الأسر كبيرة الحجم(الأسرة الممتدة) في القرية.

في حين عبرت نسبة (44.26%)من المبحوثين وقد جاءت في الترتيب الثاني، أنهم يفضلون قضاء وقت فراغهم في مشاهدة التلفاز ومعرفة الأخبار والتثقيف من خلال مشاهدة البرامج الاجتماعية والثقافية والرياضية والصحية والفلاحية وغيرها...و النسبة تختلف بين القريتين فهي تزيد في قرية سيدي عامر (63.33%) عن قرية بئر ماضي (24.35%).

بينما من يفضل قراءة الصحف والمجلات فكانت نسبة (53.19%)من المبحوثين من عبروا على ذلك وتأتي في الترتيب الثالث، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر عنها في قرية بئر ماضي(جاءت في الترتيب الأول والثاني). بينما كانت نسبة (2.98%)من يفضلون قراءة الصحف والمجلات في الترتيب الأول. والنسبة منعدمة في قرية سيدي عامر وهذا ما يفسر بانخفاض المستوى التعليمي في هذه القرية.

في حين نجد نسبة (63.83%) من المبحوثين أفادوا بأنهم يميلون إلى اللعب على طاولة الدومينو وكان الترتيب الرابع والنسبة ترتفع في قرية سيدي عامر ب(88.33%) عن قرية بئر ماضي (38.26%).بينما في الترتيب الأول فكانت النسبة ضئيلة (5.96%)، وعموما ما يمكن استنتاجه أنه ما زال سكان الريف يتميزون بحب الاجتماع والالتقاء في أجواء عائلية، وهذا ما يفسر بالتضامن الآلي الذي أكده "دور كايم "فهناك نوع من التماثل والانسجام والتشابه بين سكان الريف، يقوى فيهم روح التعاون والتضامن والتماسك.

وهذا ما ذهب إليه "تشارلز كولي" في التمييز بين المجتمع الريفي والحضري انطلاقا من طبيعة العلاقات ففي المجتمع الريفي تسود العلاقات الأولية وتنتشر علاقات القرابة والدم والنسب، أما في المجتمعات الحضرية فتتميز بالعلاقات الثانوية، وهذا أيضا ما أكده "ريد فيلد " في فكرة المحكات فهو يفترض وجود مجتمع الفلكلور الذي هو المجتمع الريفي، وأنه تسوده شبكات اجتماعية وأسرية قائمة على القرابة. وهذه من أهم خصائص السكان الريفيين. أنظر الفصل الرابع

الجدول رقم (86): يبين كفاية وسائل الترويح للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل تكفي إمكانيات الترويج المتاحة في القرية ؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
كفاية إمكانية الترويح	تكفي	16	13.91	10	8.33	26	11.06
	لا تكفي	99	86.09	110	91.67	209	88.94
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (49): يمثل كفاية وسائل الترويح للمبحوثين بالقريتين

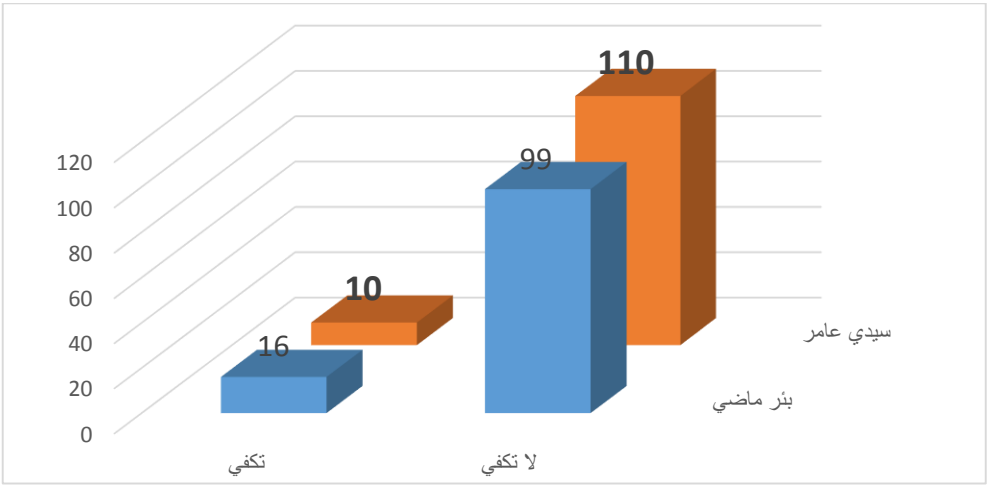

من خلال الجدول التالي نجد أن ما نسبته (88.94%) من المبحوثين أفادوا بعدم كفاية إمكانية الترويح والنسبة مرتفعة في قرية سيدي عامر بـــ(91.67%)وهذا على الرغم من توفر مكتبة عمومية ودار للشباب في مركز البلدية، عنه في قرية بئر ماضي بـــ(86.09%).

وهذا يدل على أن خدمات الترويح وقضاء وقت الفراغ في القريتين ميدان الدراسة غير كافية، مما يضطر كثير من السكان إلى البحث عن أماكن لقضاء وقت الفراغ والتنفيس عن أنفسهم، وبالتالي التفكير في الهجرة إلى المدينة، كما يمكن أن ينجم عن عدم توفر هذه الخدمات كثرة الخلافات بين سكان الأرياف، لأنه لا يوجد لديهم متنفس وبالتالي تزداد الخلافات بين القرويين لأنهم يقضون فراغهم في مراقبة بعضهم البعض وترصد أخطائهم.

وتمثل الخدمات الترفيهية نشاطا اختياريا يشعر به الفرد الريفي بالسعادة والارتياح النفسي وتجديد النشاط، والتقليل من الروتين اليومي بعيدا عن مجال العمل بما ينسجم مع الميول والرغبات، ويؤدي الترفيه دورا في تحقيق التوازن الانفعالي للفرد وتنمية وتنشيط علاقاته الاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق الضغوط اليومية وامتلاك القدرة على إدارة هذه الضغوط بتوازن.

ومنه نصل إلى نتيجة مؤداها أن مؤشر التنمية المحلية المتعلق بالخدمات الترفيهية غير كافة وناقصة، وقد جاءت النتائج بنسبة مرتفعة في كلتا القريتين.

ح- الخدمات الدينية

الجدول رقم (87): يبين توفر الخدمات الدينية للمبحوثين بالقريتين.

بدائل الإجابة		هل يوجد في القرية؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
خدمات دينية	مسجد	110	95.65	108	90.00	218	92.77
	مصلى	5	4.35	11	9.17	16	6.81
	لا يوجد	0	0.00	1	0.83	1	0.43
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (50): يمثل توفر الخدمات الدينية للمبحوثين بالقريتين.

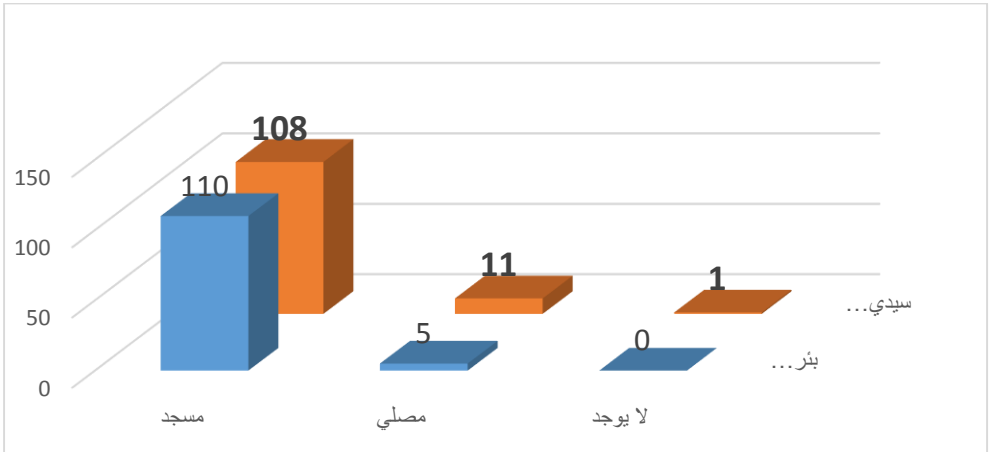

تبين النتائج الواردة في الجدول أعلاه أنه تتوفر القريتين ميدان الدراسة على مسجد وذلك بنسبة (92.77%) والنسبة مرتفعة في قرية بئر ماضي بـــ(95.65%) عنه في قرية بئر ماضي بـــ(90.00%)، وتوفر مصلى بنسبة (6.81%) وأعلى نسبة كانت بقرية سيدي عامر بـــ(9.17%) مقابل (4.35%)، بينما تتضاءل نسبة من يؤكدون عدم توفر هذه الخدمة وكانت النسبة المعبر عنها بـــ(0.41%) ويتعلق الأمر بقرية سيدي عامر بـــ(0.83%).

وقد أكدت لنا المصلحة التقنية لبلدية سيدي عامر عن وجود 10مساجد لصلاة الجمعة و4 مساجد الخمس و4 مساجد طور الانجاز، كما أكدت لنا المصلحة التقنية لبلدية حمام الضلعة عن وجود 2 مساجد بقرية بئر ماضي لصلاة الجمعة و3 مصليات.

ومن النتائج المتحصل عليها يتضح لنا أن الخدمات الدينية موجودة وبنسبة مرتفعة في القريتين ميدان الدراسة معا، وهي عبارة عن وجود مساجد ومصليات، وهذا يبين أن سكان الريف ما زالوا متمسكين بالجانب الديني والعقائدي وبتعاليم الدين الإسلامي، فالخدمة الاجتماعية في مجال العقيدة والعبادات والتربية الروحية دور كبير في أن تصل بالفرد الريفي إلى تربية نفسه وتعويدها على طاعة الله والركون إليه سبحانه. [1] وتعد الخدمات الدينية واحدة من أهم الخدمات العامة التي لابد من توفرها في أي مجال من مجالات الحياة، لأن لها ارتباط مباشر ببناء المستقبل وتحقيق النهضة والتنمية الشاملة، لما لها من علاقة مباشرة بالواقع السياسي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات الريفية.

ذلك لأن الخدمات الدينية لها دور بالغ الأهمية في تنشئة الأجيال وفق المنهج السليم، خاصة مع التقدم التكنولوجي الحاصل، والذي له سلبيات كثيرة، فالمساجد والمدارس والمراكز الدينية لها دور كبير في إصلاح المجتمعات من خلال إلقاء دروس ومحاضرات في جميع المجالات في صلاة الجمعة وفي المناسبات الوطنية والدينية كشهر رمضان، والتي تعمل على نشر الوعي الاجتماعي والسياسي والديني في المجتمع الريفي، والقضاء على الظواهر السلبية.

الجدول رقم (88): يبين مصدر إنجاز المسجد للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		في حالة نعم، هل تم بناؤه من طرف؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
من طرف	الحكومة	31	26.96	5	4.17	36	15.32
	الخواص	8	6.96	4	3.33	12	5.11
	اشتراك سكان القرية	76	66.09	111	92.50	187	79.57
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

[1] **رشيد زرواتي**، المدخل للخدمة الاجتماعية ،المرجع السابق، ص85.

الشكل رقم (51): يمثل مصدر إنجاز المسجد للمبحوثين بالقريتين

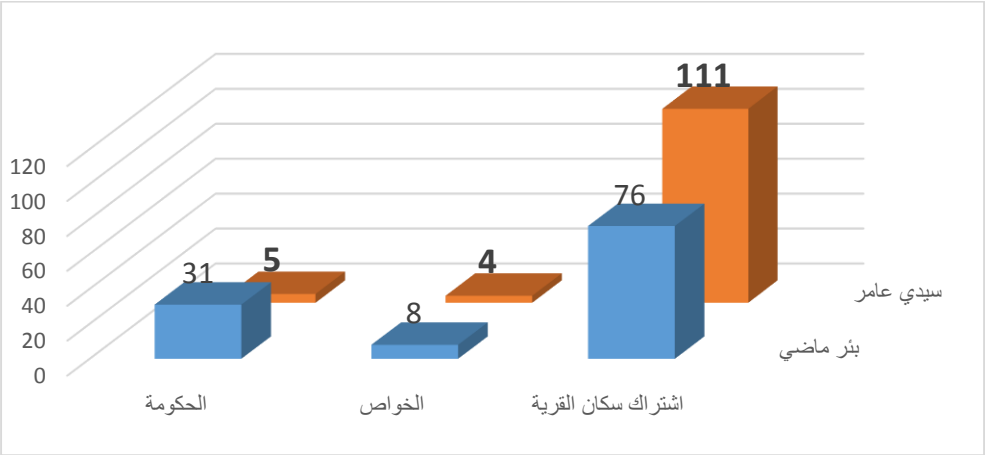

توضح البيانات الواردة في الجدول أن سكان القرية هم من اشتركوا وجمعوا الأموال عن طريق التبرع لبناء المسجد أو المصلى الموجود بالقرية وقد عبروا على ذلك بنسبة (79.57%)، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر (92.50%)عنها في قرية بئر ماضي(66.09%)، وهذا يدل على أن سكان الريف يلون أهمية بالغة للخدمات الدينية في القرية.

في حين أكد (15.32%) من المبحوثين أن الحكومة هي التي قامت ببناء بعض المساجد الكبيرة في القريتين ميدان الدراسة، وهذا يبين أنه يوجد اهتمام من طرف السلطات الرسمية بتوفير هذه الخدمة الضرورية والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(26.96%) عن قرية سيدي عامر ب(4.17%).

بينما نجد (5.11%)من المبحوثين يؤكدون بأن الخواص وأصحاب الثروة في القرية هم من تبرعوا ببناء مساجد، والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي بـــ(6.96%)عن قرية سيدي عامر بـــ(3.33%)

ومن هنا نستنتج أنمؤشر الخدمات الدينية مرتفع في القريتين ميدان الدراسة.

ط- خدمات الأمن

الجدول رقم (89): يبين توفر خدمات الأمن للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل تشعر بأن الأمن موجود في هذه القرية؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
الشعور بالأمن	نعم	77	66.96	106	88.33	183	77.87
	لا	38	33.04	14	11.67	52	22.13
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (52): يمثل توفر خدمات الأمن للمبحوثين بالقريتين

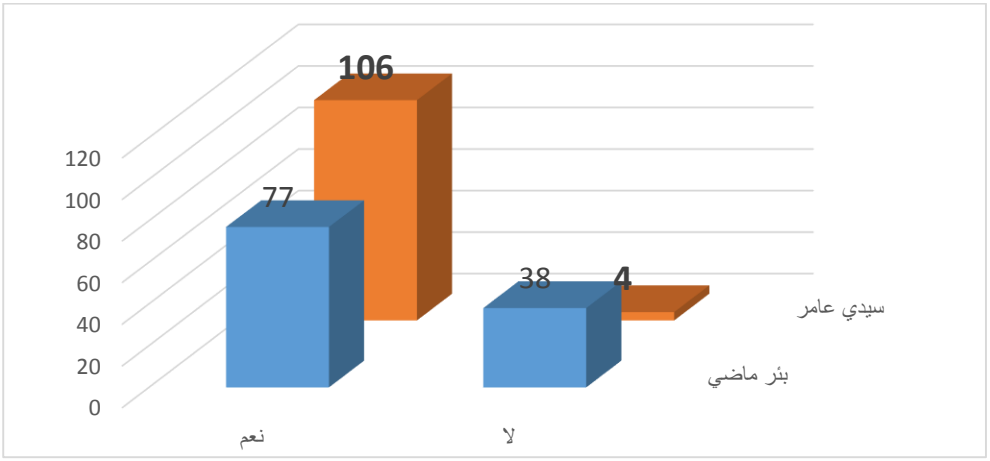

يتبين لنا من الجدول أن (77.87%)من المبحوثين يشعرون بالأمن في قراهم والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر (88.33%) عنها في قرية بئر ماضي بـــ(66.96%)، وذلك يفسر بوجود مركز للأمن في قرية سيدي عامر، في حين عبرت نسبة (22.13%) عن عدم الشعور بالأمن والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي (33.04%)عنها في قرية سيدي عامر (11.67%)، ويمكن تفسير هذا الاختلاف بعدم وجود مركز للأمن في قرية بئر ماضي.

وتعتبر الخدمات الأمنية ضرورية لتثبيت السكان الريفيين في قراهم، فقد اعتبرت الأرياف مناطق طاردة خلال العشرية السوداء، ومع مجيء المصالحة الوطنية عادت الحياة إلى الريف مع عودة الأمن والاستقرار، فيعتبر مؤشر الأمن من المؤشرات الهامة التي تساهم في تنمية المناطق الريفية.

الجدول رقم (90): يبين سبب عدم الشعور بالأمن للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هو سبب عدم الشعور بالأمن؟				المجموع	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
سبب عدم الشعور بالأمن	عدم وجود مركز للأمن (شرطة. درك)	30	78.94	3	21.42	33	63.46
	وجود صراع مستمر بين السكان	04	10.52	04	28.57	08	15.38
	عدم حسم الخلافات قضائيا	02	5.26	05	35.71	07	13.46
	وجود أحزاب وطوائف متنازعة	02	5.26	01	7.14	03	5.70
	أخرى تذكر	00	00	01	7.14	1	1.92
	المجموع	38	100.0	14	100.0	52	100.0

الشكل رقم (53): يمثل سبب عدم الشعور بالأمن للمبحوثين بالقريتين

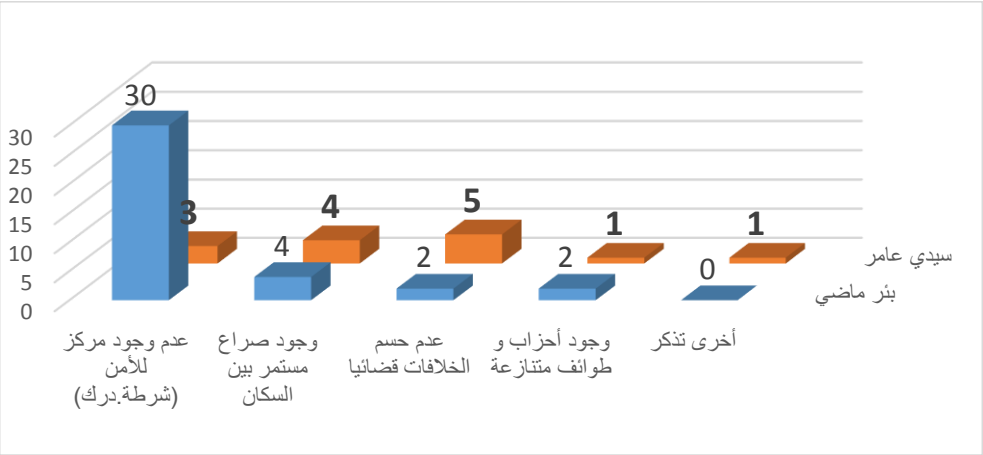

من الجدول التالي نرى أن نسبة (63.46%)من المبحوثين يرجعون سبب عدم الشعور بالأمن إلى عدم وجود مركز للأمن والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي (78.94%) عنها في قرية سيدي عامر ب(21.42%), ولذلك يجب توفر مركز للأمن في قرية بئر ماضي والمناطق البعيدة في قرية سيدي عامر حتى يشعر المواطن بالأمن والطمأنينة، ويرى (15.38%) من المبحوثين في القريتين أن السبب يرجع إلى وجود صراع مستمر بين السكان وقد تكون أسبابه عائلية أو طبقية أو سياسية والنسبة ترتفع في قرية سيدي عامر بـــ(28.57%) مقابل (10.52%)، ويعتبر (5.70%) من المبحوثين أن السبب يرجع إلى وجود أحزاب وطوائف متنازعة في القريتين والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر (7.14%) عنها في قرية بئر ماضي بـــ (5.26%).

في حين بينت نسبة (13.46%) أن عدم حسم الخلاقات قضائيا يجعل السكان لا يشعرون بالأمن، لأنه في غالب الأحيان تحسم الخلافات في الريف عائليا وعن طريق الجماعة وهي تجمع الأعيان أو كبار القرية والتفاوض لحل المشاكل الخاصة بالقرية وأعلى نسبة كانت في قرية سيدي عامر بـــ(35.71%) مقابل (5.26%) في قرية بئر ماضي.

في حين عبرت نسبة (1.92%) من المبحوثين في كلتا القريتين بأخرى تذكر وكانت تعني الخوف من وجود الإرهاب والنسبة تتعلق بقرية سيدي عامر فقط بـــ(7.14%).

وعموما ما يمكن استنتاجه أن مؤشر الأمن من المؤشرات الهامة لتحقيق التنمية في القريتين ميدان الدراسة، ونجد أنه مرتفع في القريتين معا، مع وجود ارتفاع نوعا ما لصالح قرية سيدي عامر.

الجدول رقم (91): يبين الشعور بالحرية للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل تشعر أنك حر في هذه القرية لتقول أو تفعل ما تشاء؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
الشعور بالحرية	أشعر بكامل الحرية	58	50.43	96	80.00	154	65.53
	لا أشعر بالحرية مطلقا	16	13.91	4	3.33	20	8.51
	أشعر أنني حر إلى حد ما	41	35.65	20	16.67	61	25.96
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (54): يمثل الشعور بالحرية للمبحوثين بالقريتين

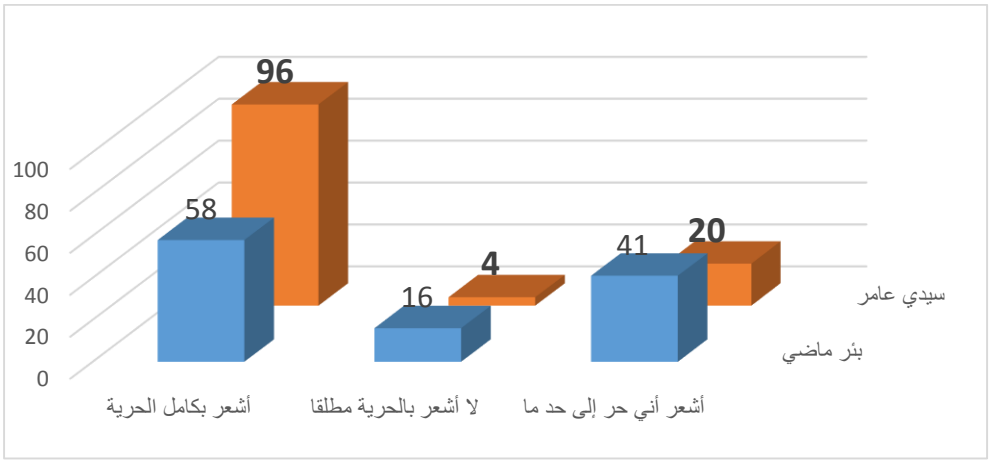

يظهر من الجدول أن (65.53%) من مجموع المبحوثين في القريتين يشعرون بالحرية المطلقة وتزيد النسبة في قرية سيدي عامر (80%)عنها في قرية بئر ماضي (50.43%)، وتبلغ نسبة الذين يشعرون بالحرية في حدود معينة (25.96%)و النسبة تزيد في قرية بئر ماضي (35.65%)عنها في قرية سيدي عامر (16.67%)، بينما نجد نسبة (8.51%) من المبحوثين لا يشعرون بالحرية مطلقا، والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي(13.91%) عنها في قرية سيدي عامر (3.33%).

وعلى الرغم من أن نسبة الذين يشعرون بكامل الحرية أعلى النسب، فإن نسبة من لا يشعر بها، أو من يشعر بها ضمن نطاق معين تعتبر مرتفعة في ضل نظام ديمقراطي، من المفروض أن يؤمن لجميع المواطنين ممارسة حريتهم كاملة.

ومن الجدير بالذكر أن النتائج متماثلة قد توصلت إليها دراسة مهى سهيل المقدم، مما يوحي بأن هناك تماثل وتشابه في المجتمع الريفي على الرغم من اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والزمان والمكان.[1]

[1] **مهى سهيل المقدم**، المرجع السابق، ص392، 393.

الجدول رقم(92): يبين سبب عدم الشعور بكامل الحرية للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		في حالة 2 و3 يسأل ماذا يمنعك بصورة رئيسية من الشعور بأن لك كامل الحرية؟ القرية				المجموع الكلي	
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
الشعور بالأمن	سيطرة السلطات الحكومية	8	14.04	4	16.66	12	14.81
	سيطرة العائلة	36	63.15	13	54.16	49	60.49
	سيطرة الأحزاب	6	10.52	2	8.33	8	9.87
	أخرى تذكر	7	12.28	5	20.83	12	14.81
	المجموع	57	100.00	24	100.0	81	100.00

الشكل رقم (55): يمثل سبب عدم الشعور بكامل الحرية للمبحوثين بالقريتين

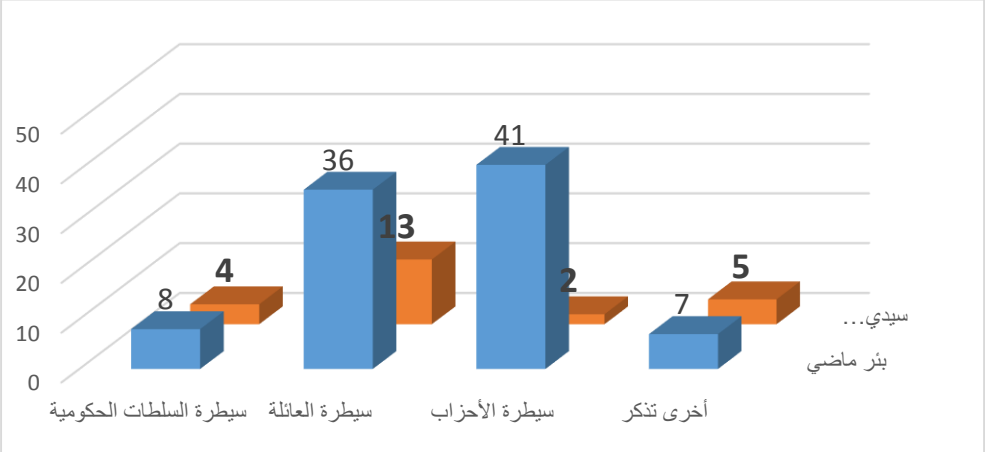

من الجدول التالي نجد أن (60.49%) من المبحوثين يرون أن لسيطرة العائلة دور كبير في وجه حريتهم والنسبة مرتفعة في قرية بئر ماضي (63.15%) بفارق قليل عن قرية سيدي عامر (54.16%).

ومن بين (14.81%) من يرون أن سيطرة السلطات الحكومية (الدولة) تحد من حريتهم، النسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(16.66%)عن قرية بئر ماضي بـــ(14.04%)، ومنه نستنتج بأن سكان الريف يشعرون بالخوف والهيبة من السلطات الرسمية.

ونجد نسبة (14.81%) من يعتبرون الظروف الاقتصادية كالفقر والبطالة يمنعهم من الشعور بالحرية والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر (20.83%) عن قرية بئر ماضي (12.28%).

في حين نجد أن نسبة (9.87%) من يرون سيطرة الأحزاب السياسية في القرية وسيطرة زعمائها يترك السكان في حالة من الخوف وعدم الشعور بالأمن وأعلى نسبة كانت في قرية بئر ماضي بـــ(10.52%)عن قرية سيدي عامر بـــ(8.33%).

ومنه نستنتج أن الأسرة الريفية مازال لها دور كبير في حسم الخلافات وحل المشاكل في الريف ومازالت تسيطر على أفرادها، فكلمة الكبير في الأسرة أو القرية لها قيمة معنوية كبيرة لدى السكان، إذ تمثل العائلة الضمير الجمعي للفرد والجماعة المرجعية، التي تحدد مظهر السلوك الفردي داخل الجماعة، حيث أن خصائص المجتمع الريفي تفرض تبعية الفرد للجماعة في جميع مظاهر الحياة، حتى ولو أننا لاحظنا أن المستوى التعليمي للمبحوثين حسب مواصفات العينة مرتفع خاصة في قرية بئر ماضي.

كما أن هناك هيبة وتخوف من السلطات الحكومية، ومنه تزعزع الثقة في هذه المؤسسات، وهذا أمر خطير فمن المفروض أن يكون هناك تواصل وثقة بين السلطة والسكان حتى يشعرون بالثقة والراحة اتجاه السلطات الحكومية.

أما بالنسبة لسيطرة الأحزاب السياسية يتجلى مظهرها في الانتخابات المحلية، حيث ترتفع نسبة المشاركة لاعتبارات قيمية ترتبط بالعلاقات الاجتماعية والعائلية تحديدا، والتي تؤكد الولاء للجماعة المعبر عنها بالعروشية، ومن هنا يظهر دور الجماعات الضاغطة في هذا التأثير في سلوك الفرد خاصة فيما يتعلق بحرية الرأي.

أما بالنسبة للظروف الاقتصادية فإن الفقر والبطالة والمرض يعد بالثالوث الأسود، الذي عانت منه الجزائر خلال التسعينات من القرن الماضي، والذي لا تزال آثاره إلى غاية يومنا خاصة في المناطق الريفية، حيث لمسنا أن المبحوثين يؤكدون على أن للفقر دور كبير في التهميش الاجتماعي للفرد داخل الجماعة، مما كان عائقا حال دون التعبير عن رأيهم بحرية.

ومن النتائج المتحصل عليها سابقا فإننا نصل إلى نتيجة مؤداها أن مؤشر التنمية المحلية المتعلق بالشعور بالحرية مرتفع في قرية سيدي عامر80.00% عنه في قرية بئر ماضي (50.43%).

ثانيا: بيانات خاصة بالخدمة الاجتماعية التنموية في المجال الاقتصادي (للخدمة الاجتماعية دور إيجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري في المجال الاقتصادي بميدان الدراسة)

أ- الفلاحة

تلعب الفلاحة دورا مهما في تحفيز التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في عملية الإنتاج المحلى، وخلق واستحداث مناصب شغل بالإضافة إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات.

ويحتل القطاع الفلاحي في بلادنا المرتبة الثانية من حيث خلق الثروات، حيث سمح الموسم الزراعي في سنة 2015 بتحقيق مستوى إنتاج يفوق المستوى العالي المسجل في سنة 2013، تزايدت القيمة المضافة من حيث الحجم للقطاع الفلاحي بنسبة 6.4%، متقدمة بـــ3.9%نقطة مئوية لتبلغ 1936.4مليار دينار، وتمثل 15.6% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي، بمساهمة 17.5%في اجمالي الناتج الداخلي، و23.6% في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.[1]

وسنحاول من خلال البيانات الميدانية التعرف على مكانة الفلاحة ودورها في التنمية الاقتصادية في القريتين ميدان الدراسة.

- **الملكية الزراعية**

الجدول رقم (93): يبين الطبيعة القانونية للأراضي المستغلة للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هي الطبيعة القانونية للأراضي المستغلة؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
الطبيعة القانونية للأراضي	ملك	75	65.22	18	15	93	39.57
	عرش	34	29.57	97	80.83	131	55.74
	ملك للدولة	6	5.22	5	4.16	11	4.68
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

[1] **التقرير السنوي 2015**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016، ص30.

الشكل رقم (56): يمثل الطبيعة القانونية للأراضي المستغلة للمبحوثين بالقريتين

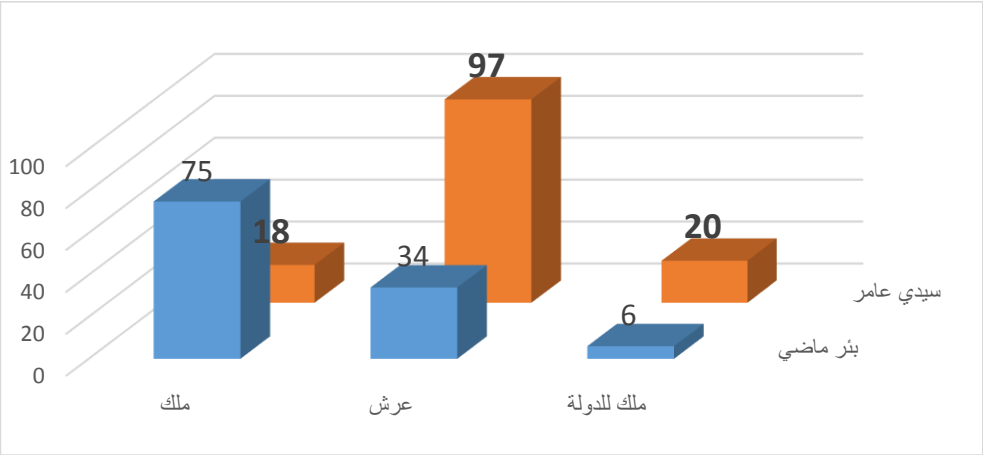

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الأراضي المستغلة من طرف المبحوثين هي عرش بنسبة (55.74%) والنسبة تختلف بين القريتين، ففي قرية سيدي عامر أجاب (80.83%) من المبحوثين أن الأراضي المستغلة من طرفهم هي ملك جماعي وفق نظام العرش المعروف في الريف الجزائري أو الفرقة أو العائلة، وتقل النسبة في قرية بئر ماضي (29.57%) من يستغلون أراضي تابعة للعروش، وبالتالي تكثر المناوشات القبلية والأسرية عليها نتيجة لتربع الأرض في السلم القيمي الريفي في مسائل الشرف والعزة والتمسك بالأرض. (أنظر خصائص السكان الريفيين، الفصل الرابع)

بينما عبرت نسبة (39.57%) أن الأراضي المستغلة ملك لهم تم تحصيلها عن طريق الإرث أو شرائها، ويلاحظ أن النسبة تختلف بين القريتين فهي تزيد في قرية بئر ماضي بنسبة (65.22%) وهي نسبة كبيرة و(15%)في قرية سيدي عامر.

في حين نجد الاستفادة من الدولة كانت بنسبة ضئيلة (4.68%)و النسبة تزيد في قرية بئر ماضي بنسبة ضئيلة (5.22%)عن قرية سيدي عامر بـــ(4.16%)، ونلاحظ أن نصيب الأرض التابعة للدولة غير كافي وربما ذلك يرجع إلى صعوبة الحصول على أراض في أطر الاستفادة، أو عدم توفرها خاصة في قرية بئر ماضي فالأراضي التابعة للدولة في مجملها أراض بور لا تصلح للزراعية وإنما للرعي وحماية البيئة.

الجدول رقم (94): يبين الاستفادة من الأراضي للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل تحتوي مستثمرتك على أراضي في أطر الاستفادة؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
الاستفادة من الأراضي	نعم	29	25.22	73	60.83	102	43.40
	لا	86	74.78	47	39.17	133	56.60
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (57): يمثل الاستفادة من الأراضي للمبحوثين بالقريتين

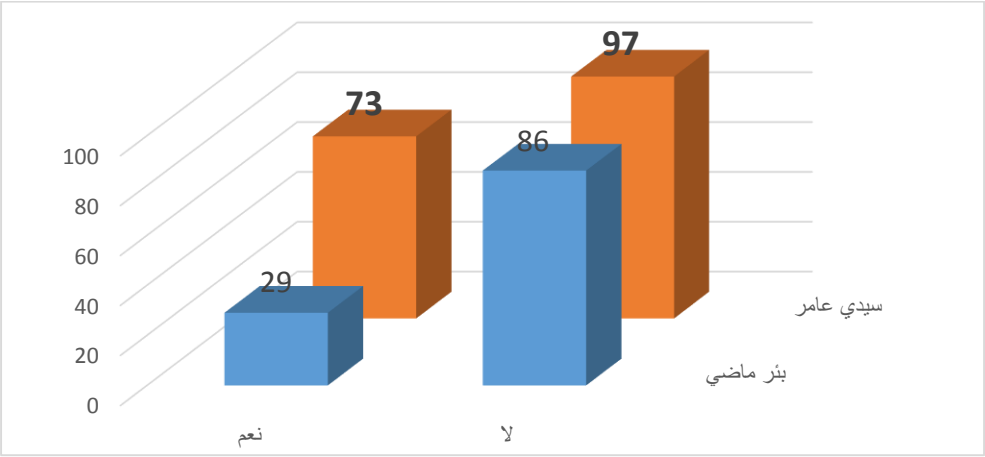

يوضح الجدول التالي أن هناك نسبة (56.60%) من المبحوثين لم تكن لديهم استفادة من الدولة للأراضي الفلاحية والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي (74.78%)مقابل (39.17%) لقرية سيدي عامر، في حين نجد المستفيدين من أراضي فلاحية بنسبة (43.40%)، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(60.83%)عن قرية بئر ماضي بـــ(25.22%).

وما يفسر ارتفاع نسبة المستفيدين في قرية سيدي عامر توزيع عدد معتبر من الهكتارات من الأراضي الزراعية في مطلع عام 2001مع حكومة مقداد سيفي. ومنه نجد أن الأراضي في أطر الاستفادة يتبعها دعم الدولة من خلال التمويل بالعتاد والبذور وتصريف المنتجات. ..الخ.

الجدول رقم (95): يبين مساحة الأراضي للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل مساحة الأراضي التي تمتلكها؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
مساحة الأراضي	كبيرة	13	11.30	38	31.67	51	21.70
	صغيرة	37	32.17	23	19.17	60	25.53
	متوسطة	65	56.52	59	49.17	124	52.77
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (58): يمثل مساحة الأراضي للمبحوثين بالقريتين

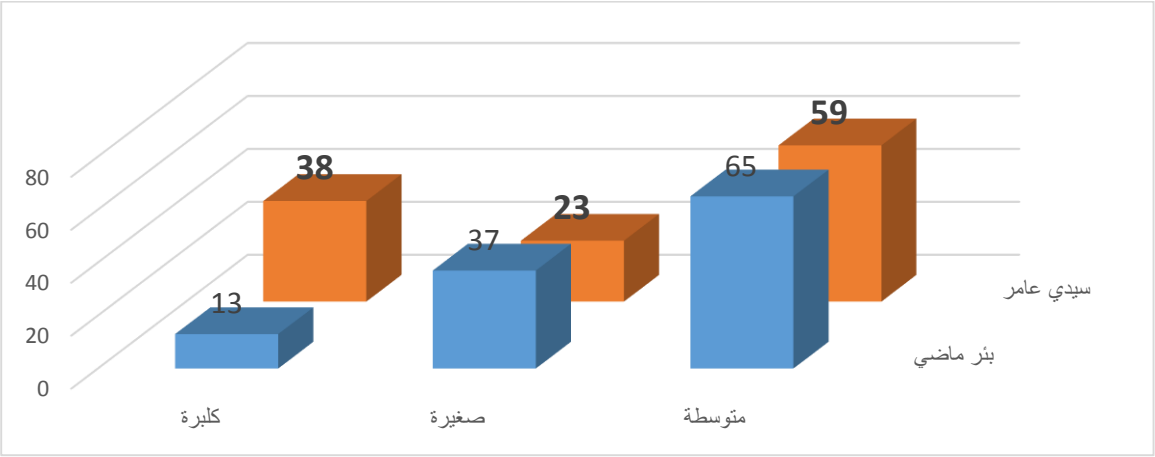

يرى المبحوثين أن مساحة الأراضي التي يملكونها هي في الغالب متوسطة وقد عبروا على ذلك بنسبة (52.77%)و النسبة ترتفع في قرية بئر ماضي بـــ(56.52%) مقارنة بقرية سيدي عامر بـــ(49.17%)، بينما الذين يملكون أراض مساحتها صغيرة فكانت النسبة (25.53%)، والنسبة مختلفة بين القريتين، فتزيد في قرية بئر ماضي بنسبة (32.17%)وفي قرية سيدي عامر بنسبة(19.17%)، بينما الذين يملكون مساحات كبيرة من الأراضي الفلاحية فكانت النسبة (21.70%) والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر (31.67%) عن قرية بئر ماضي (11.30%)، وهذا ما يفسر بامتهان الفلاحة بنسبة ضئيلة في قرية بئر ماضي فنقص مساحة الأراضي الفلاحية يعتبر عائق كبير يواجه سكان الريف.

وهذا ما يؤكد مشكل العقار الفلاحي حيث تعتبر الموارد الأرضية بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية سواء بمفهومها التقليدي أو المستدامة، غير أن الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر تبقى محدودة جدا، فهي لا تتعدى (18%) من مساحة الأراضي حسب ما بينه الجدول التالي:

الجدول رقم (96): يبين نسبة الأراضي الزراعية من إجمالي مساحة الأراضي

السنوات / نسبة الأراضي	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الأراضي الزراعية من إجمالي مساحة الأراضي	%17.38	%17.38	%17.40	%17.40	%17.40
نسبة الأراضي القابلة للزراعة من إجمالي مساحة الأراضي	%3.15	%3.15	%3.15	%3.14	%3.14
نسبة أراضي المحاصيل الدائمة من مساحة إجمالي الأراضي	%0.39	%0.39	%0.39	%0.41	%0.41
معدل الأراضي القابلة للزراعة لكل شخص	0.20	0.20	0.20	0.19	0.19

المصدر: البنك الدولي على الموقع http//:www.banquemondiale.org

تقدر مساحة الأراضي الزراعية بـــ 42.4مليون هكتار والتي تمثل (17.40%)من المساحة الاجمالية للأراضي عبر الوطن، وهي نسبة ضئيلة جدا ويرجع ذلك لنقص استصلاح الأراضي وارتفاع التوسع العمراني على حساب المساحات الزراعية، إضافة إلى الطابع الصحراوي الغالب على مساحة الدولة الممتد عبر 800كلم من الشمال

إلى الجنوب، وعبر 1600 كلم من الشرق إلى الغرب، وتمركز النشاطات الزراعية في بعض الوديان والواحات المزروعة ببساتين النخيل.

كما أن نسبة أراضي المحاصيل الدائمة والتي تشمل أراضي الكروم الأشجار المثمرة بما في ذلك المروج الطبيعية، فإن نسبتها لا تتعدى(0.41%)من اجمالي مساحة الأراضي، وبذلك معدل الأراضي القابلة للزراعة لكل فرد ضئيل جدا أين يقدر ب(ـ0.19%)، وهو ما يعكس المشكل الكمي والنوعي للأراضي الزراعية.

كما أن مساحة الأراضي الزراعية تعتبر ضئيلة في ولاية المسيلة مقارنة بالمساحة الإجمالية للفلاحة وللولاية والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (97): يبين التوزيع العام الأراضي الزراعية لولاية المسيلة

توزيع الأراضي	المساحة الإجمالية للولاية	المساحة الإجمالية للفلاحة	المساحة الصالحة للزراعة	المساحة المسقية
المساحة(هكتار)	1.817.500	1.646.890	277.592	38.890

المصدر: المصالح الفلاحية لولاية المسيلة 2018

الجدول رقم (98): يبين وجود أراض بور للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل توجد أراضي بور؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
الأراضي البور	نعم	83	72.17	107	89.17	190	80.85
	لا	32	27.83	13	10.83	45	19.15
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (59): يمثل وجود أراض بور للمبحوثين بالقريتين

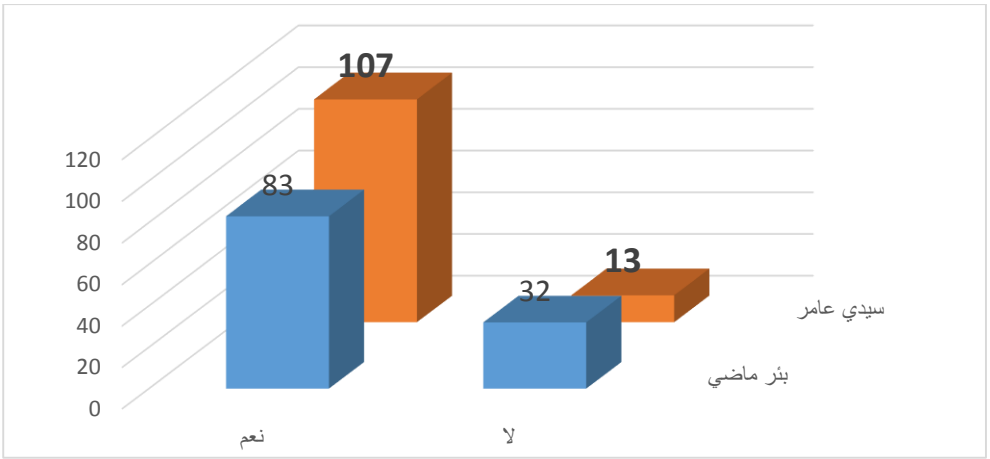

من الجدول أعلاه نجد أن غالبية المبحوثين أكدوا أنه توجد أراض بور في القرية وكان ذلك بنسبة (80.85%) والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(89.17%) عن قرية بئر ماضي بـــ(72.17%)، ومنه نستنتج أنه توجد أراض تحتاج إلى استصلاح وإعادة التهيئة حتى يتم الاستفادة منها، في عمليات زرع الحبوب والخضروات.

بينما أكدت نسبة (19.15 %)من المبحوثين عدم وجود أراض بور والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي بـــ(27.83%) عن قرية سيدي عامر بـــ(10.83%).

ومن خلال النتائج المتحصل عليها نجد أن ارتفاع نسبة الأراضي البور في القريتين ميدان الدراسة يفسر نقص الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، وبالتالي فلابد من استصلاحها حتى يتم استغلالها والاستفادة منها.

-طبيعة التربة الزراعية

لقد أثبتت التجارب الزراعية أن معاملة التربة معاملة حسنة من حيث التسميد أو الري أو التسوية يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي، ومن المعروف أن مادة النتروجين هي من أهم المواد المغذية التي ينضب مخزونها في الأرض بنتيجة الزرع، تليها في الأهمية مادة الفوسفور التي تصبح غير متوفرة للامتصاص، نظرا لطبيعة الأرض الكلسية.

لذا وجب معرفة صنف التربة قبل البدء باختيار الأسمدة الكيماوية ووسائل الري والمحصول الزراعي المرغوب فيه، ومما لا شك فيه أن مكافحة الأعشاب الضارة والأمراض والآفات الزراعية، والاهتمام بهيكل التربة والحفاظ عليها ومنع انجرافها، واستثمار الرقعة الزراعية بصورة أفضل، وذلك بزراعة الأنواع التي تلائم المناطق الريفية المختلفة لتحقيق عائد أكبر من شأنها أن تؤمن دخلا اقتصاديا قيما من هذه الزراعات. [1]

ولكي يعرف صاحب الأرض الزراعية المحاصيل التي يزرعها لابد أن يعرف طبيعة التربة للأرض التي يملكها، ولذلك جاء هذا الجدول ليعرفنا طبيعة التربة وعمليات الاستصلاح التي تحتاجها.

الجدول رقم (99): يبين طرق استصلاح الأرض للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هي عمليات الاستصلاح التي تحتاج إليها الأرض لزراعة المحاصيل التي				المجموع	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
عمليات الاستصلاح	تسوية	30	26.09	40	33.33	70	29.79
	توفير مصادر الصرف	15	13.04	25	20.83	40	17.02
	إضافة مواد عضوية	15	13.04	30	25.00	45	19.15
	توفير مصادر جديدة	55	47.83	25	20.83	80	34.04
	المجموع	115	100.0	120	100.0	235	100.00

[1] **مهى سهيل المقدم**، المرجع السابق، ص332.

الشكل رقم (60): يمثل طرق استصلاح الأرض للمبحوثين بالقريتين

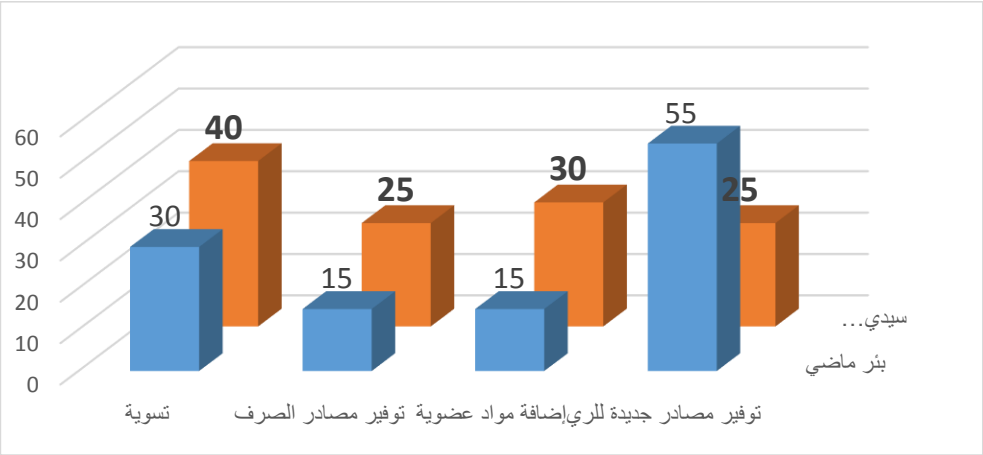

يوضح هذا الجدول أن (34.04%) من المبحوثين يرون ضرورة توفر مصادر جديدة للري لما لها من أهمية في الاستصلاح لتحقيق الرغبات المرجوة، ويوجد فرق بين القريتين فنجد ما نسبته (20.83%)في قرية سيدي عامر يرون أهمية هذه العملية، في حين نجد نسبة (47.83%)من قرية بئر ماضي من يختار هذه العملية.

ويعتبر مشكل الموارد المائية من العوائق التي يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر، ويعود ذلك إلى طبيعة المناخ السائد بالجزائر فهناك ندرة بالمياه ما يشكل عائقا بالنسبة للإنتاج الفلاحي، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار، وذلك رغم ندرتها وتذبذب سقوطها من حيث الكمية والكثافة وكذا مدة الهطول، اظافة إلى عدم انتظام توزيعها من منطقة لأخرى، ما استدعى بناء السدود وإقامة مشاريع لتحليه مياه البحر خاصة بالمناطق الغربية والوسط للبلاد، والتي تعاني أكثر من ظاهرة الجفاف مقارنة مع المنطقة الشرقية، وبالرغم من ذلك تبقى نسبة الأراضي الزراعية المروية من إجمالي الأراضي ضئيلة جدا حيث لا تتعدى 2.77%وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (100): يبين نسبة الأراضي الزراعية المروية خلال الفترة (2011-2015)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الأراضي الزراعية المروية من إجمالي الأراضي الزراعية	%2.38	%2.52	%2.63	%2.77	%2.77

المصدر: البنك الدولي على الموقع http://www.banquemondiale.org

وبالتالي فإن ندرة المياه تشكل عائقا أمام الإنتاج الفلاحي، إلى جانب التعرية المائية للتربة والتلوث ومشكل ملوحة المياه، مما يستدعى وضع السلطات والمنتجين أمام تحدي توفير المياه لتروية الأراضي الزراعية.

كما يرى (29.79%)من المبحوثين أن تسوية الأرض وتمهيدها لها دور هام في استصلاحها، والنسبة تختلف بين القريتين، فهي مرتفعة في قرية سيدي عامر(33.33%) عنها في قرية بئر ماضي (26.09%).

وتعتبر هذه العملية أحد أهم العمليات الزراعية التي تسهم مباشرة في انتظام توزيع مياه الري، وتوفير وقت الري بالإضافة إلى الاستفادة التامة بكميات السماد المضافة، وضمان وصول المياه إلى جميع أجزاء الحقل، وتتم التسوية بعدة طرق تتوقف على ظروف الأرض ومساحاتها.

ويرى (17.02%) من المبحوثين ضرورة توفير مصادر الصرف وإضافة مواد عضوية وأسمدة بنفس النسبة، وتنفرد قرية سيدي عامر بالاختيارين معا بنسبة (20.83%) و(25.00%) على التوالي، عن قرية بئر ماضي بنسبة (13.04%) لكلا المؤشرين ، و ذلك راجع إلى امتهان الفلاحة في قرية سيدي عامر أكثر منه في قرية بئر ماضي، حيث يرون أن إضافة مواد عضوية أو أسمدة جديدة، ومصادر للصرف من شأنها أن تساهم في استصلاح الأرض الزراعية، وذلك لزراعة المحاصيل المرغوب فيها.

الجدول رقم (101): يبين مسؤولية انجاز برامج استصلاح الأرض للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل يتطلب إنجاز هذه العمليات؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
من الجهود	جهود ذاتية	46	40.00	60	50.00	106	45.10
	جهود حكومية	69	60.00	60	50.00	129	54.89
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (61): يمثل مسؤولية انجاز برامج استصلاح الأرض للمبحوثين بالقريتين

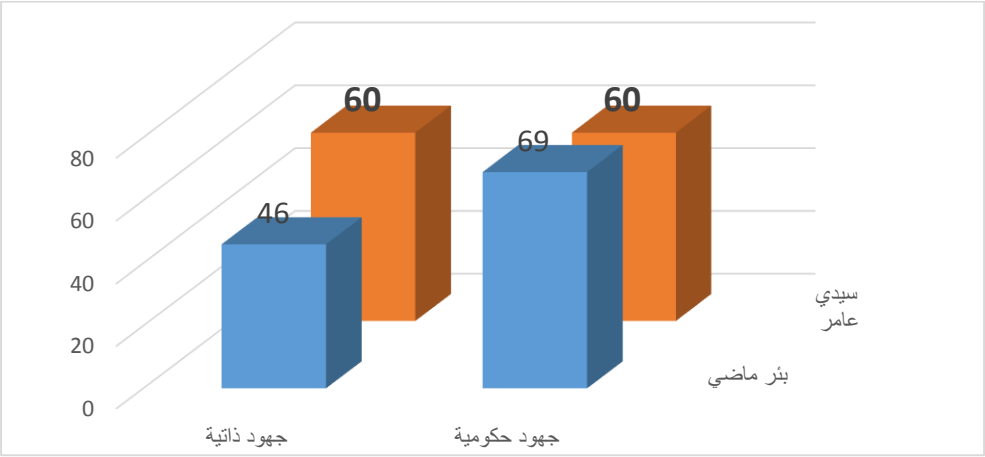

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن (54.89%) من المبحوثين في القريتين، يرون أن مسؤولية استصلاح الأرض الزراعية تقع على عاتق الحكومة، لأن تحقيق هذه الإنجازات قد يتطلب إمكانات تتعدى طاقة القرويين والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(60.00%) عن قرية سيدي عامر بـــ(50.00%).

بينما يرى (45.10%) من المبحوثين أن مسؤولية استصلاح الأرض تقع على عاتق صاحب الأرض نفسه، لأنه هو الذي يتعامل مع أرضه كل يوم ويعرف ما تحتاجه من عمليات استصلاح، فلا ينتظر حتى تتدخل الحكومة

وتقدم له الحلول بل عليه أن يبذل جهده في عملية تحسين واستصلاح الأرض، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(50.00%)عنه في قرية بئر ماضي بـــ(40.00%).

الجدول رقم (102): يبين متطلبات الإسهام في إنجاز برامج استصلاح الأرض الزراعية للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما الذي يمكنك من الإسهام في إنجاز هذه العمليات؟				المجموع	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
إمكانية الإسهام في إنجاز هذه العمليات	الخبرة	21	18.26	25	20.83	46	19.57
	الجهد العضلي	20	17.39	25	20.83	45	19.15
	الموارد المالية	30	26.09	35	29.17	65	27.65
	الأيادي العاملة	22	19.13	20	16.67	42	17.87
	الآلات	21	18.26	13	10.83	34	14.47
	أخرى تذكر	1	0.87	2	1.67	3	1.28
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (62): يمثل متطلبات الإسهام في إنجاز برامج استصلاح الأرض الزراعية للمبحوثين بالقريتين

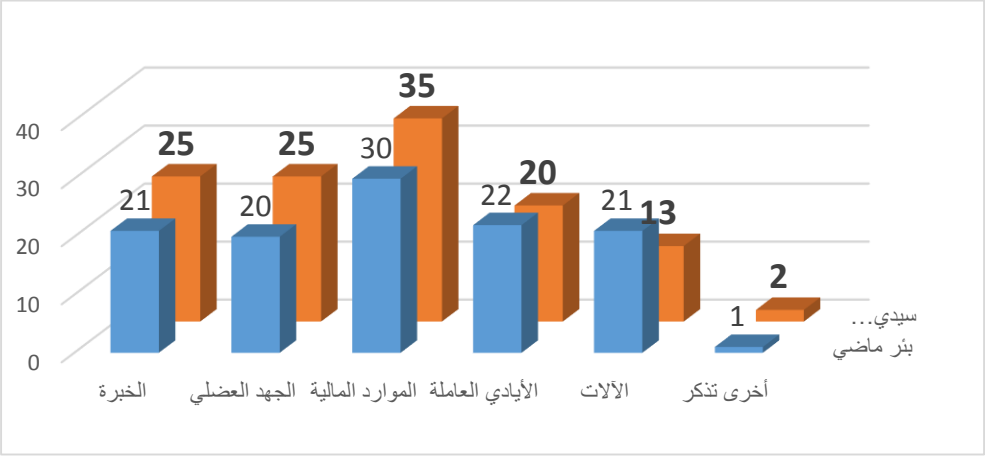

هذا الجدول أن المال هو العائق الرئيسي الذي يقف في وجه القرويين، ويمنعهم من الإسهام في استصلاح أرضهم الزراعية لزراعة ما يرغبون فيه الموارد المالية إذ يوافق (27.65%)من المبحوثين على ذلك، والنسبة مرتفعة في قرية سيدي عامر (29.17%) عن قرية بئر ماضي (26.09%)، إضافة إلى عدم توفر الآلات، إذ يوافق (14.47%) من المبحوثين عليها والنسبة تقل في قرية سيدي عامر (10.83%) عن قرية بئر ماضي (18.26%)، ويعاني القطاع الفلاحي في الجزائر من نقص استخدام المعدات والآلات ذات تكنولوجيا متطورة، وهذا ما يؤثر بذلك في تحديد معدل الانتاج والانتاجية، فالجرارات والآلات الزراعية غير كافية فضلا عن أنها أجهزة تقليدية، فمن أبرز

ماكنات العتاد الفلاحي الجرارات والحصادات والتي قدر عددها سنة 2015بحصادة واحدة لكل 400هكتار وجرار واحد لكل 100 هكتار. [1]

ويرى (19.57%) أن الخبرة تكتسي جانبا من الأهمية والنسبة تختلف دائما بين القريتين وهي في الغالب لقرية سيدي عامر بنسبة (20.83%)مقابل (18.26%)في قرية بئر ماضي.

كما أن توفر الأيادي العاملة يعتبر ذا أهمية كبرى في استصلاح الأراضي الزراعية، وقد عبر المبحوثين عنه بنسبة (17.87%) وبلغت نسبة ذلك في قرية بئر ماضي (19.13%) عنه في قرية سيدي عامر بـــ(16.67%) ، وعلى الرغم من توفر الموارد البشرية فان المشاريع الاستثمارية الفلاحية عادة ما توجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية في الانتاج.

بينما يرى (19.15%)من المبحوثين أن الجهد العضلي يعتبر من الإمكانيات الهامة في استصلاح الأراضي الزراعية والنسبة دائما مرتفعة في قرية سيدي عامر (20.83%) عن قرية بئر ماضي (17.39%).

وقد عبر البعض الآخر عن أهمية توفر الدعم الفلاحي والتعاونيات الزراعية، والإمكانيات البشرية والمادية للقيام باستصلاح الأرض الزراعية.

وما يمكن استنتاجه أن سكان قرية سيدي عامر يولون أهمية كبيرة للجانب الفلاحي عكس سكان قرية بئر ماضي، وهذا ما يفسر ارتفاع النسبة دائما في إجابات المبحوثين لصالح قرية سيدي عامر.

-نظام السقي (وسائل الري)

تعتبر قضية المياه مشكلة من أهم مشاكل بلدان حوض البحر المتوسط، لهذا فإن إعطاء أراضي جديدة إنتاجيتها بواسطة الري يبدوا أمرا حتميا لهذه المناطق، والماء عنصر هام من عناصر الحياة النباتية، والإنتاج يتأثر لحد كبير بكمية ونوعية استعمال المياه، ذلك أنه بدون القدرة على استعمال المياه بالطريقة الصحيحة، لا يمكن للعوامل الأخرى وحدها أن تزيد من الإنتاج، إذ أن تفاعل جميع العوامل مع بعضها بعضا من شأنه أن يؤدي لتحقيق الزيادة المتوخاة، فانطلاقا من مبدأ الري هو واحد من عدة عوامل أساسية لازمة لزيادة الإنتاج ورفع كفاءته في الريف.[2] ولذلك لابد من الكشف عن مصادر الري المستخدمة في قريتي سيدي عامر وبئر ماضي.

[1] الجزائر تحدث زراعتها لتحقيق الأمن الغذائي، مقال لمحمد عبد الرحمان منشور بأسواق العرب بتاريخ 2017/04/18 على الموقع
www.asswak-alarab.com/archives/14091 ://http

[2] مهى سهيل المقدم، المرجع السابق، ص336، 337.

الجدول رقم (103): يبين مصادر الري المستخدمة من طرف للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هي مصادر السقي المستخدمة في مستثمرتكم الفلاحية ؟ القرية				المجموع الكلي	
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
مصادر ماء السقي	الوادي	13	11.30	15	12.50	28	11.91
	بئر عميق	44	38.26	25	20.83	69	29.63
	آبار إرتوازية	12	10.43	54	45.00	66	28.08
	عيون وينابيع	20	17.39	10	8.33	30	12.76
	أكثر من مصدر	26	22.60	16	13.33	42	17.87
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (63): يمثل مصادر الري المستخدمة من طرف للمبحوثين بالقريتين

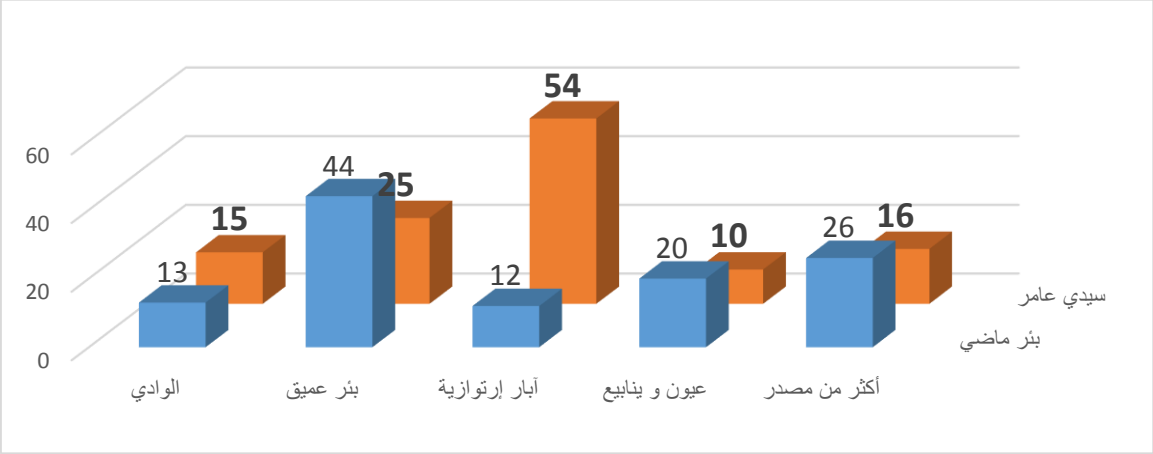

تؤكد البيانات المتحصل عليها من ميدان الدراسة أن المبحوثين يعتمدون على مصادر مختلفة في مستثمراتهم الفلاحية، والتي تركزت تحديدا في الآبار الأرتوازية، وذلك بنسبة قدرت ب(28.08%)، حيث ترتفع نسبته بقرية سيدي عامر بـــ(45.00%)، وهذا ما أكدته نتائج المقابلة الحرة والملاحظة خلال الدراسة الاستطلاعية، بينما يعتمد على الآبار الأرتوازية بقرية بئر ماضي بنسبة (10.43%).

في حين يعتمد (29.36%) من المبحوثين في كلتا القريتين على بئر عميق، والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي بنسبة (38.26%) ،مقارنة بقرية سيدي عامر والتي قدرت بـــ(20.83%).

أما بالنسبة لاعتماد مياه الوادي كمصدر للسقي بكلتا القريتين كانت بنسبة (11.91%)، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر والتي قدرت بـــ(12.50%) مقابل (11.30%)ببئر ماضي.

أما فيما يتعلق باعتماد العيون والينابيع كمصدر للسقي فقد جاءت بنسبة (12.76%)، حيث نلاحظ تدني نسبة ذلك في سيدي عامر والتي قدرت بـــ(8.33%) مقابل (17.39%) في قرية بئر ماضي.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يستخدمون أكثر من مصدر في سقي مستثمراتهم الفلاحية، نجد أن النسبة الإجمالية قدرت بـــ(17.81%)، حيث أن (22.60%) من قرية بئر ماضي يؤكدون أنهم يعتمدون على أكثر من مصدر في السقي، فهناك من يعتمد على الأمطار الموسمية في عملية السقي وكذا اعتمادهم على بئر تقليدي، وهناك من يشترى المياه من عند البائعين ويقوم بسقي المحاصيل الزراعية.، بينما أكد (13.33%) من المبحوثين بقرية سيدي عامر عدم اعتمادهم على أكثر من مصدر في السقي، إذ أنهم يفضلون مصدر واحد وهذا ما أكدته النتائج المذكورة آنفا.

ومنه نستنتج أنه لا توجد مصادر ثابتة وكافية لسكان القريتين لسقي المحاصيل الزراعية، مع تصدر قرية سيدي عامر في اعتماد طرق حديثة (الآبار الارتوازية) عكس قرية بئر ماضي، ولذلك لابد من توفر السدود التي تحتوي على كميات كبيرة ومعتبرة من مياه السقي، والتي تخزن هذه المياه حتى في فصل الصيف أين ترتفع الحرارة وينقص تساقط الأمطار.

الجدول رقم (104): يبين منشآت التخزين في المستثمرة للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هي منشآت تخزين المياه الموجودة في مستثمرتكم الفلاحية؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
منشآت التخزين	حوض إسمنتي	56	48.70	81	67.50	137	58.29
	حوض بالتراب	29	25.22	31	25.83	60	25.53
	أخرى	30	26.09	8	6.66	38	16.17
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (64): يمثل منشآت التخزين في المستثمرة للمبحوثين بالقريتين

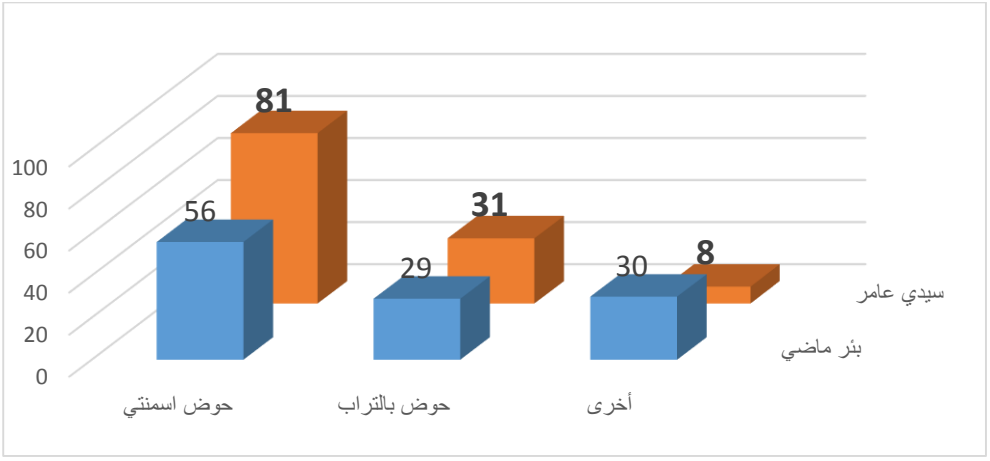

يظهر لنا من الجدول أن هناك (58.29%) يعتمدون في تخزين المياه على حوض إسمنتي، ولكن النسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ (67.50%) عنها في قرية بئر ماضي بـــ(48.70%) وعموما فإن الحوض الإسمنتي

يحافظ على تخزين مياه السقي لمدة طويلة ويحميها من الضياع، في حين نجد نسبة (25.53%) يعتمدون على أحواض من تراب مصنوعة بالشكل التقليدي لتخزين مياه السقي، وفي ذلك ضياع لهذه المياه خاصة إذ خزنت لمدة طويلة والنسبة متقاربة جدا بين القريتين، و قد عبرت نسبة (16.17%) من المبحوثين باعتمادهم على شاحنة صهريج في تخزين المياه والنسبة كانت مرتفعة في قرية بئر ماضي بنسبة (26.09%) مقابل (6.66 %) في قرية سيدي عامر.

ويعتبر مصدر تخزين مياه السقي أمر بالغ الأهمية لأن توفر الماء بكميات مناسبة، يؤدي إلى الوفرة في الإنتاج والعكس صحيح، وما يمكن استنتاجه هو أن سكان القريتين يستعملون طرق حديثة في تخزين مياه السقي.

الجدول رقم (105): يبين نظام السقي المستخدم أكثر في المستثمرة الفلاحية للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هو نظام السقي المستخدم أكثر في مستثمرتكم الفلاحية؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
نظام السقي	الغمر	10	8.69	8	6.66	18	7.66
	السيلان	40	34.78	17	14.16	57	24.25
	الخط	16	13.91	11	9.16	27	11.49
	الحوض	28	24.34	44	36.66	72	30.63
	الرش	11	9.56	36	30	47	20
	التقطير	10	8.69	4	3.33	14	5.95
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (65): يمثل نظام السقي المستخدم في المستثمرة الفلاحية للمبحوثين بالقريتين

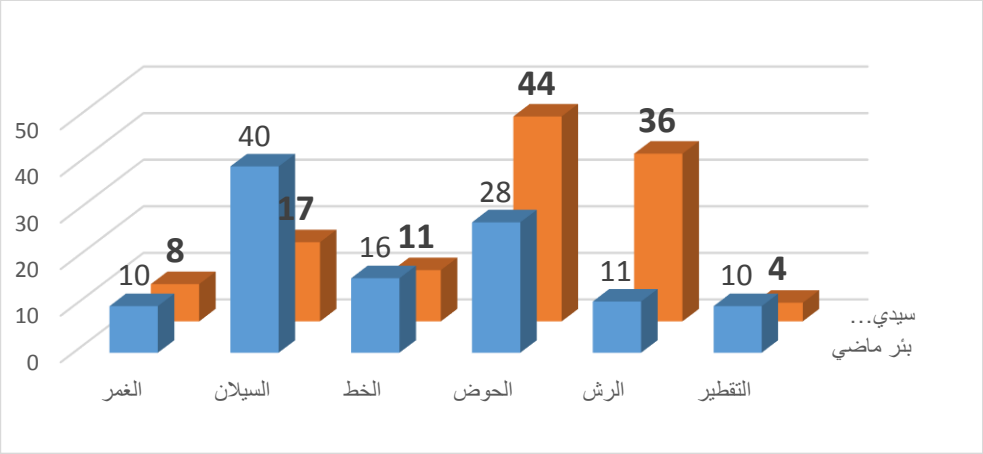

يعتبر نظام سقي المنتجات الزراعية المستخدم في المستثمرة أمر مهم فاعتماد الطرق البدائية لا يكون له فائدة كبيرة مثل الاعتماد على الطرق الحديثة، لذلك تعتبر فائدة الميكنة الزراعية فيما تؤديه من تخفيض نفقات الإنتاج وسرعة إتمامه.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن (30.63%)من المبحوثين أكدوا اعتمادهم على تقنية الحوض أي تخزين المياه في أحواض ثم إرسالها إلى المزروعات، وترتفع النسبة في قرية سيدي عامر (36.66%) في المرتبة الأولى، بينما في قرية بئر ماضي بنسبة (24.34%) وتأتي في المرتبة الثانية.

ثم تأتي تقنية السقي بالسيلان بـــ (24.25%) وهي طريقة تقليدية ونجد في قرية بئر ماضي بنسبة (34.78%) وتأتي هذه التقنية في المرتبة الأولى بها، وجاءت في قرية سيدي عامر بـــنسبة (14.16%) وهي في المرتبة الثالثة.

بينما تأتي تقنية الرش بنسبة(20%) بالنسبة للقريتين، وكانت النسبة مرتفعة في قرية سيدي عامر بـــ(30.00%)وهي في المرتبة الثانية بعد تقنية الحوض بالنسبة لقرية سيدي عامر وفي المرتبة الرابعة في قرية بئر ماضي بـــ(9.56%).

وتعتبر هذه الطريقة أكثر إيجابية من طريقة الغمر، وقد لخص الدكتور عز الدين فراج أهم مزايا بما يأتي:

-توفير كميات من المياه يمكن الاستفادة بها في مشاريع الإصلاح

لا تحتاج الأرض إلى عملية تسوية، وبالتالي تتلاشى الأضرار الناجمة عن إزالة الطبقة السطحية للتربة والغنية بالمواد الغذائية.

-يحتاج الري بالرش إلى حوالي ربع عدد العمال اللازمين للري بطريقة الغمر وبالتالي يمكن توفير الأيدي العاملة.

-يمكن بواسطة الري بالرش عمل ريات خفيفة في فترات قصيرة وخاصة في الأراضي الرملية.

-في حالة استعمال الأسمدة المحلولة في ماء الري تقل نسبة الفاقد منها في حالة الري بالغمر.

كما يمكن وصف أشهر نوعين من مجموعات الري بالرش فيما يلي:

الأول: عبارة عن مواسير مثقبة ثقوبا صغيرة جدا موزعة على مسافات قريبة على سطح الماسورة بحيث يوجد أكثر من صف من هذه الثقوب، حتى ينشأ من اندفاع الماء خلالها توزيعا متجانسا على سطح الأرض، وينتشر استعمال هذا النوع من الأراضي الرملية لسرعة نفاذية الماء منها، في هذه الأراضي تمتص مقدار من الماء في الساعة.

الثاني: عبارة عن مواسير رئيسية تتلقى الماء المضغوط من طمبلة مركزية وتوصيله إلى مواسير أصغر حجما يركب عليها حامل ينتهي ببشبورى ينطلق منه الماء لري الحقل، بتوزيعه في مختلف الجهات على صورة ثابتة أي يتحرك البشبوري حركة دائرية، ويمكن أن تقام هذه المجموعات بصفة دائمة بوضع المواسير في الأرض على عمق يبعد عن سلاح المحراث، أو نصف دائمة بأن تثبت المواسير الرئيسية (المناظرة للقنوات الرئيسية) ويمكن أيضا نقل كل المواسير الرئيسية والفرعية وتحريكها.[1]

في حين نجد نسبة (7.66%) يعتمدون على طريقة الغمر حيث يقومون بحفر الترع والقنوات وتبطينها لتوزيع المياه، إلا أن هذه الطريقة تؤدي إلى تسرب كميات كبيرة من المياه عبر التربة خاصة إذا كانت التربة رملية

[1]عز الدين فراج، المرجع السابق، ص 137، 138

والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(8.69%) وهي في المرتبة الخامسة مع التقطير وبنسبة (6.66%)في قرية سيدي عامر وهي في المرتبة الخامسة.

أما تقنية الري بالتقطير فهي مستعملة بنسبة قليلة (5.95%) وهي أهم تقنية وأنجعها ولكن استعمالها ضئيل بالنسبة للقريتين، حيث بجد نسبة (8.69%) من المبحوثين في قرية بئر ماضي من يستخدمها ونسبة (3.33%) من قرية سيدي عامر وتأتي في المرتبة الأخيرة، وهذه الطرقة تعتمد على مد أنابيب مثقبة بجانب صفوف النباتات المزروعة، على أن تكون ثقوبا باتساع يسمح بخروج الماء ببطء منها وبالقدر القليل المناسب لحاجة النباتات فلا يختنق النبات بكثرة ما حوله من ماء ويجد حاجته منها في الوقت المناسب. ..لهذا سيميت هذه الطريقة بطريقة الري بالتقطير.

ومنه نستنتج أن سكان القريتين يستعملون طرق متنوعة في نظام السقي مع وجود فروق في نوع التقنية المستعملة.

-الإنتاج النباتي:

الجدول رقم (106): يبين زراعة القمح للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل تزرعون القمح في مستثمرتكم ؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
زراعة القمح	نعم	83	72.17	108	90.00	191	81.28
	لا	32	27.83	12	10.00	44	18.72
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (66): يمثل زراعة القمح للمبحوثين بالقريتين

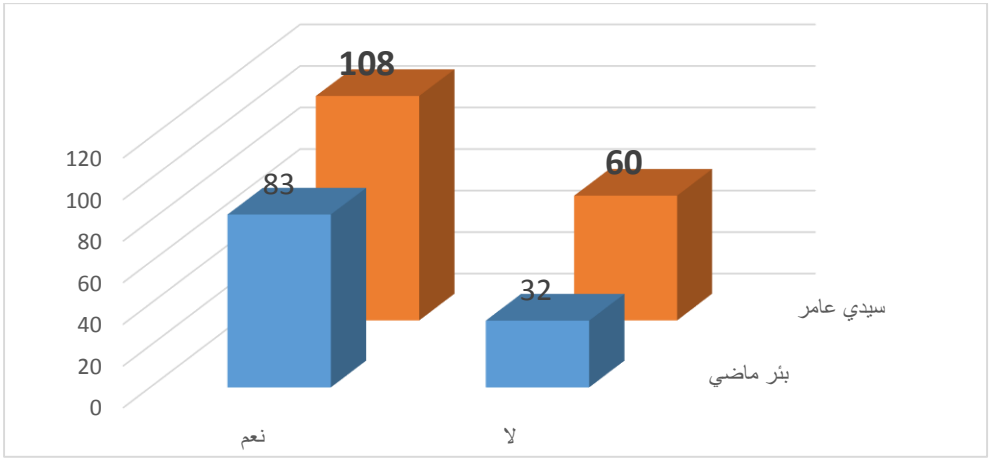

يبين الجدول التالي أن (81.28%) من المبحوثين يزرعون القمح والنسبة مرتفعة في القريتين خاصة قرية سيدي عامر بنسبة (90%)وبئر ماضي بنسبة (72.17%)، وهذا يدل على أن أغلبية السكان يقومون بزراعة القمح

في مستثمرتهم الفلاحية، لأنه يعتبر المصدر الرئيسي للعيش فكل الأسر الجزائرية تعتمد على الخبز كمصدر رئيسي في التغذية.

بينما نجد نسبة (18.72%) من المبحوثين لا يزرعون القمح والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي بـــ(27.83%) عنه في قرية سيدي عامر بـــ(10.00%).

ومن النتائج المتحصل عليها يتضح لنا أن سكان القريتين ينتجون القمح الذي يستهلكونه، وهم بذلك يحققون الاكتفاء الذاتي، بينما نسبة قليلة من السكان من يشترون الحبوب للاستهلاك والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي عن قرية سيدي عامر.

وقد عرف إنتاج الحبوب في بلادنا ارتفاعا جديدا بنسبة 9.4%مقارنة بالسنة الماضية ــ لكن يبقى مستواه أدنى بـــ 25.3%مقارنة بمستوى سنة 2013 و38.7%مقارنة بالمحصول المسجل في سنة 2009(6.12مليون طن)، وهذا وعرف إنتاج الحملات الإنتاجية للحبوب نموا معتبرا سيما القمح الصلب واللين (9.5% و7.6%) وكذا الشعير (9.7%) والشوفان (20.5%).[1]

الجدول رقم (107): يبين أنواع الحبوب المزروعة للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هي أنواع الحبوب التي تزرعونها في مستثمرتكم؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
أنواع الحبوب	المحلية	78	93.98	103	95.37	181	94.76
	المحسنة	5	6.02	5	4.63	10	5.24
	المجموع	83	100.00	108	100.0	191	100.00

الشكل رقم (67): يمثل أنواع الحبوب المزروعة للمبحوثين بالقريتين

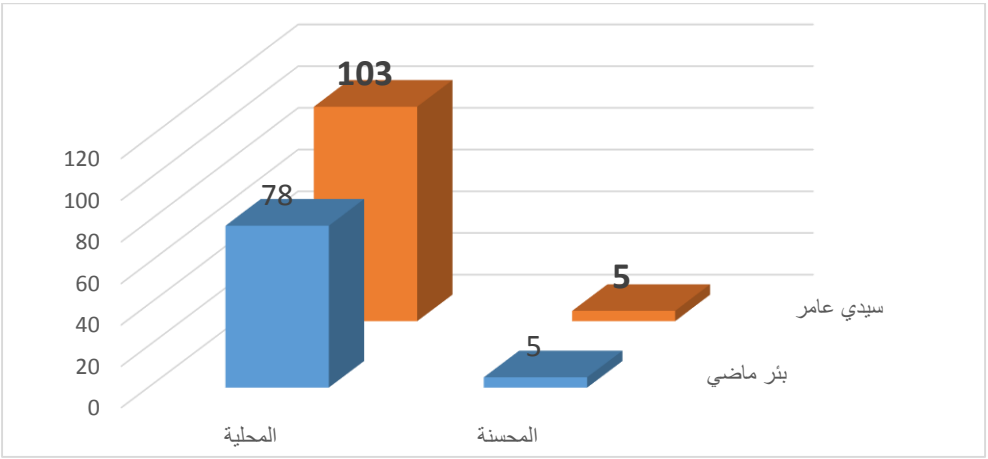

[1]التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقد الجزائري، بنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص31.

من خلال الجدول التالي نجد أن (94.76%) من المبحوثين يستعملون البذور المحلية في عملية الزرع والغرس، فنجد نسبة من يزرعون الحبوب في قرية سيدي عامر (95.37%) و(93.98%) في بئر ماضي، بينما نجد نسبة (5.24%) البذور المحسنة وهي نسبة ضئيلة، حيث نجد (6.02%) في قرية بئر ماضي و(4.63%) في قرية سيدي عامر.

ومنه نستنتج أن الفلاحين في القريتين ميدان الدراسة مازالوا يزرعون الحبوب المحلية ويحتفظون بالبذور المحلية لاعتبارات اقتصادية وقيمية وهي المحافظة على الإنتاج المحلي لأنه ذو جودة عالية.

ولا شك أنه لا شيء يحقق زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي أفضل من التخطيط والبدء ببداية فنية ناجحة... بأن نحدد أحسن الأصناف لتزرع في أنسب منطقة وأفضل ميعاد، حيث تلعب التقاوي المنتقاة دورا كبيرا في نجاح الحاصلات الزراعية، على اختلاف أصنافها وأنواعها وأشكالها، فهي الأساس الأول لنجاح كل زراعة، وهي نقطة البداية والانطلاق فإن كانت هذه البداية حسنة، استطعنا أن نحقق النجاح والفوز بمحصول وافر، أما إذا كانت البداية سيئة فلا نتوقع من النجاح إلا القليل البطيء، وعليه يجب اختيار أجود أصناف الحبوب والخضروات الملائمة للمنطقة وأوفرها إنتاجا وأكثرها مقاومة للأمراض، وأحسنها قبولا لدى المستهلكين، وما يقال عن البذور الجيدة يقال كذلك عن الشتلات أو الأغراس الممتازة التي نغرسها في بساتين الفاكهة كأغراس النخيل والموز والعنب والتين والخوخ والمشمش، وهذه يتم إعدادها في المشتل ثم تنقل في العام التالي إلى مواضعها في البستان، ويلعب مستنبت الفاكهة دورا اقتصاديا عظيما، فهو الذي يمد الحدائق بما يلزمها من أغراس" شتلات " وإلى المستنبت ينسب فضل كل جيد من الأغراس والشجيرات، ويعزى لها وزر كل شيء رديء منها، وتتأثر أرباح بساتين الفاكهة بمدى نجاح هذه المستنبتات أو إخفاقها، فالشجيرات التي تنتج ألف ثمرة كل عام بعد غرسها في الحديقة ستحتاج إلى نفس الفراغ والجهد والنفقات التي تحتاجها غرسة أو شجرة تحمل ثلث هذا العدد من الثمار، ولهذا نرى أن بدء زراعة البساتين بأغراس ممتازة، هو الطريق إلى أوفر محصول، ولهذا فعلينا بالمستنبت الجيد لشراء أجود الأغراس وأحسنها[1]

الجدول رقم (108): يبين التقنيات الزراعية المستعملة في المستثمرة للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هي التقنيات الزراعية التي تستخدمونها في الزراعة				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
التقنيات الزراعية المستعملة	أسمدة العمق	10	8.69	15	12.5	25	10.63
	محاربة الأعشاب الضارة	20	17.39	17	14.16	37	15.74
	أسمدة آزوتية	4	3.47	4	3.33	8	3.40
	الجني الآلي للقرط	10	8.69	13	10.83	23	9.78
	الجني اليدوي للحبوب	40	34.78	20	16.66	60	25.53
	الجني الآلي للحبوب	31	26.95	51	42.5	82	34.89
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

[1] **عز الدين فراج**، المرجع السابق، ص 50، 52

الشكل رقم (68): يمثل التقنيات الزراعية المستعملة في المستثمرة للمبحوثين بالقريتين

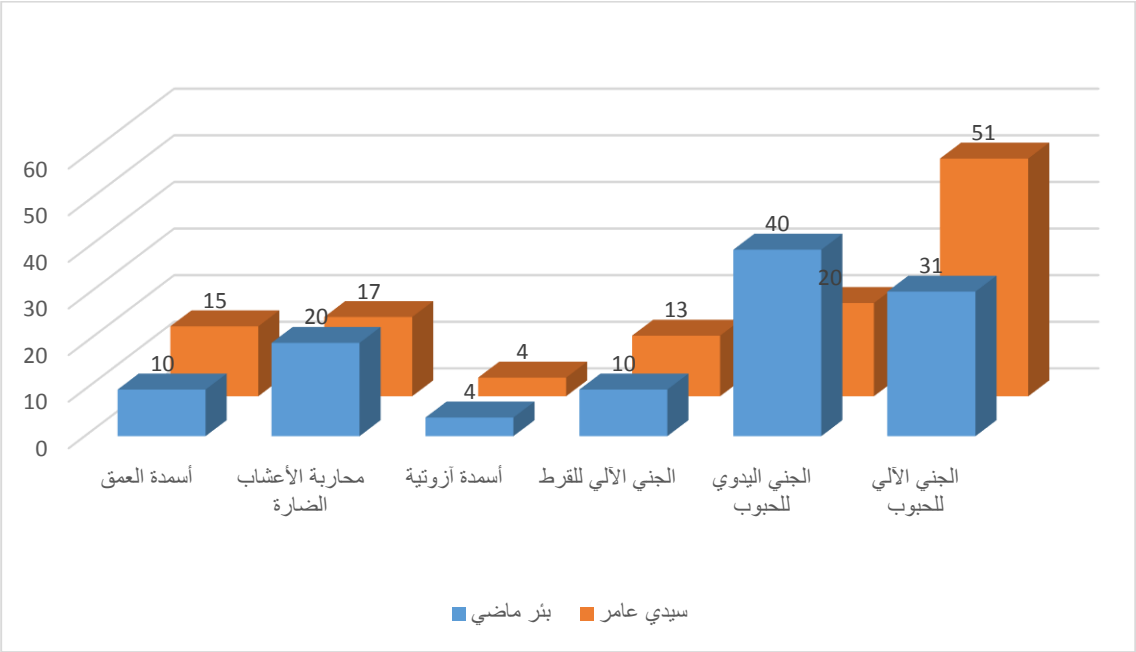

يوضح لنا الجدول التالي أن (34.89%) من المبحوثين يستخدمون تقنية الجني الآلي للحبوب والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر (42.5%) عن قرية بئر ماضي (26.95%)، أي أنهم يعتمدون على استعمال الآلات الزراعية الحديثة في عملية جني الحبوب كالحاصدة والدراسة, في حين عبر (25.53%) من المبحوثين استعمالهم الجني اليدوي للحبوب والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي (34.78%) عن قرية سيدي عامر (16.66%)، ومنه نستنتج أن قرية سيدي عامر تستعمل التقنيات الحديثة في عملية الجني كما أن هناك اهتمام بالفلاحة عكس قرية بئر ماضي، كما أن عملية الجني اليدوي للحبوب تعني أن يتم حصد الحقل بالمنجل ودرسه بالحيوانات وهذه طريقة تقليدية قد تستغرق عدة أيام، أما استعمال الآلات الحديثة (الحاصدة والدراسة) فهي تسير في الحقل وتحصد القمح وتقوم بدراسته وتذريته في الوقت نفسه، حيث يخرج الحب من فتحة خاصة ويخرج التبن من فتحة أخرى، كل ذلك في نفس اليوم وقد تستغرق ساعات معدودة، وبالتالي فالتقنيات الزراعية الحديثة توفر الوقت والجهد وتقلل الفاقد.

كما نجد نسبة (15.74%)من المبحوثين يستعملون تقنية محاربة الأعشاب الضارة، والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(17.39%) عن قرية سيدي عامر بـــ(14.16%)، وذلك باللجوء إلى استعمال بعض الأسمدة، وكذلك تقنية تقليب التربة عدة مرات قبل عملية الغرس من أجل القضاء على الأعشاب الضارة، وهي تقنية ضرورية وذات فائدة كبرى تعود على جودة المنتج.

في حين نجد أن استعمال التقنيات الزراعية الحديثة المتمثلة في استعمال أسمدة العمق كانت بنسبة (10.63%) والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(12.50%)عن قرية بئر ماضي بـــ(8.69%)، والأسمدة الآزوتية بنسبة (3.40%)وتتقارب النسب بين القريتين، كما يستعمل الجني الآلي للقرط بنسبة (9.78%)، وكانت بنسبة (10.83%) في قرية سيدي عامر و(8.69%) في بئر ماضي.

وهذا يدل إلى افتقار سكان القريتين ميدان الدراسة إلى الثقافة الزراعية الحديثة، ونقص استخدام التقنيات الزراعية الحديثة التي تضمن الحصول على منتوج وفير وبنوعية جيدة، ويعود ذلك إلى نقص في الميكنة الزراعية الحديثة الخاصة بحظيرة البلدية، فيلجأ الفلاحين إلى كراء آلات زراعية لأشخاص خواص للقيام بأعمالهم.

الجدول رقم (109): يبين وجود الأشجار المثمرة بالمستثمرة للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل توجد أشجار مثمرة في مستثمرتكم ؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
وجود الأشجار المثمرة	نعم	**54**	46.96	92	76.67	146	62.13
	لا	**61**	53.04	28	23.33	89	37.87
	المجموع	**115**	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (69): يمثل وجود الأشجار المثمرة بالمستثمرة للمبحوثين بالقريتين

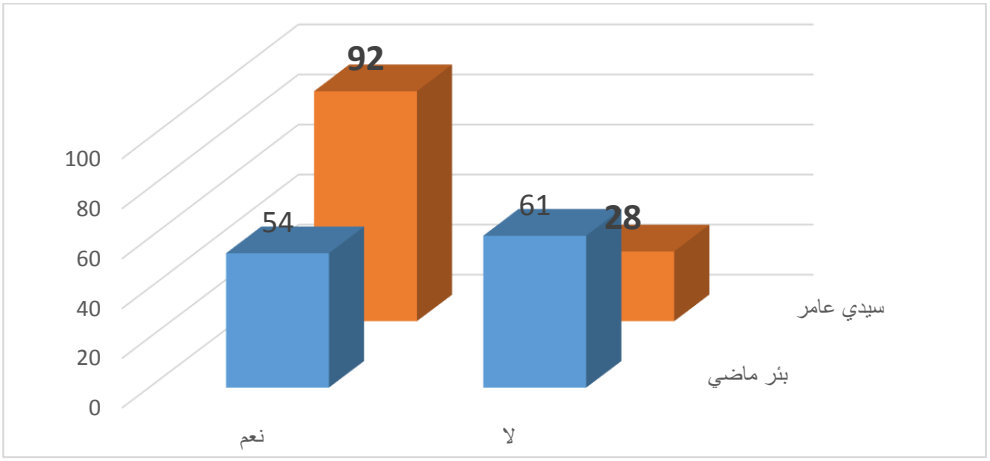

من خلال الجدول نجد أن (62.13%) من المبحوثين يملكون أشجار مثمرة بمستثمراتهم، والنسبة مرتفعة في قرية سيدي عامر (76.67%) عن قرية بئر ماضي (46.96%)، وما نستنتجه دائما أن قرية سيدي عامر تتجه إلى النشاط الفلاحي أفضل من قرية بئر ماضي. بينما نجد (37.87%)من المبحوثين لا تتوفر مستثمراتهم على الأشجار المثمرة بل يملكون أراضي زراعية لغرس القمح والشعير والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(53.04%) عن قرية سيدي عامر بـــ(37.87%).

وما يلاحظ هنا أن قرية سيدي عامر تتوفر على مساحات معتبرة لغرس أنوع مختلفة من الأشجار المثمرة أفضل من قرية بئر ماضي، وتلعب الأشجار المثمرة دورا في تحقيق فوائد كبيرة للفلاحين خاصة إذا اهتم بغرس أنواع جيدة من الأشجار، فتحديد أحسن أصناف الفاكهة إنتاجا في الكم والنوع هو الطريق إلى أوفر محصول.

الجدول رقم (110): يبين تعلم غرس وتقليم الأشجار للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل تعلمتم غرس وتقليم الأشجار؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
تعلم غرس الأشجار	نعم	54	46.96	109	90.83	163	69.36
	لا	61	53.04	11	9.17	72	30.64
	المجموع	**115**	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (70): يمثل تعلم غرس وتقليم الأشجار للمبحوثين بالقريتين

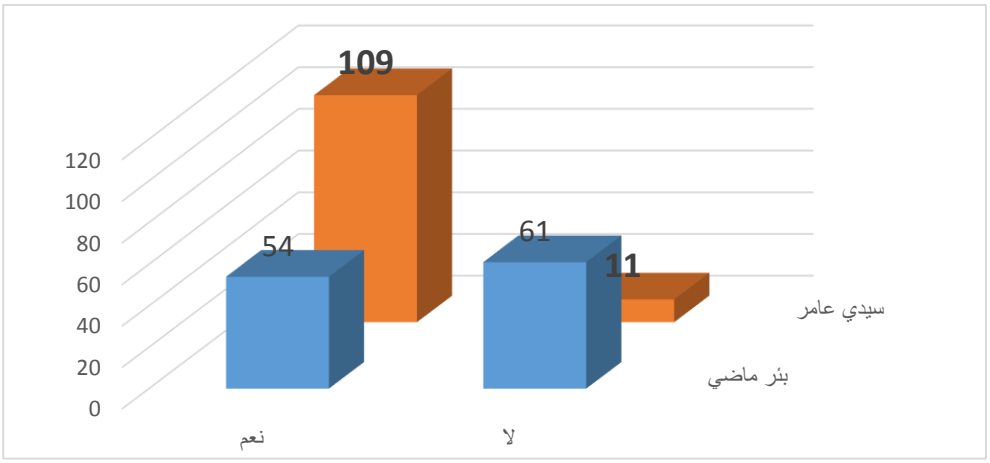

يرى (69.36%) من المبحوثين أنهم تعلموا غرس الأشجار وتقليمها وكيفية التخلص من الأغصان الفرعية الغير نافعة، وكذلك الطريقة الصحيحة في عملية السقي وذلك بإقامة حوض ترابي يكون دائري على الشجرة ثم يسقى ببطء، وأعلى نسبة كانت في قرية سيدي عامر بـــ (90.83%) وهي نسبة معتبرة مقارنة ببئر ماضي والتي كانت بـــ(46.96%)، بينما نجد نسبة (30.64%)من المبحوثين أفادوا بأنهم لم يتعلموا تقنيات غرس الأشجار المثمرة ولا تقليمها، وإنما يقومون بالغرس بطريقة عشوائية وبدائية وغير منتظمة كما وجدوا آبائهم وأجدادهم يغرسون، والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي بـــ(53.04%) عن قرية سيدي عامر بـــ (9.17%).

الجدول رقم (111): يبين أكثر العوائق التي تعرقل تطوير الأشجار المثمرة للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ماهي أكثر العوائق التي تعرقل تطور الأشجار المثمرة ؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
أكثر العوائق	نقص الماء	45	39.13	57	47.50	102	43.40
	نقص الأراضي	23	20.00	10	8.33	33	14.04
	نقص في العتاد	**20**	17.39	16	13.33	36	15.31
	نقص في التمويل	**17**	14.78	7	5.83	24	10.21
	مشاكل التسويق	**05**	4.35	20	16.66	25	10.61
	نقص في المشاتل	**05**	4.35	10	8.33	15	6.38
	المجموع	**115**	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (71): يمثل أكثر العوائق التي تعرقل تطوير الأشجار المثمرة للمبحوثين بالقريتين

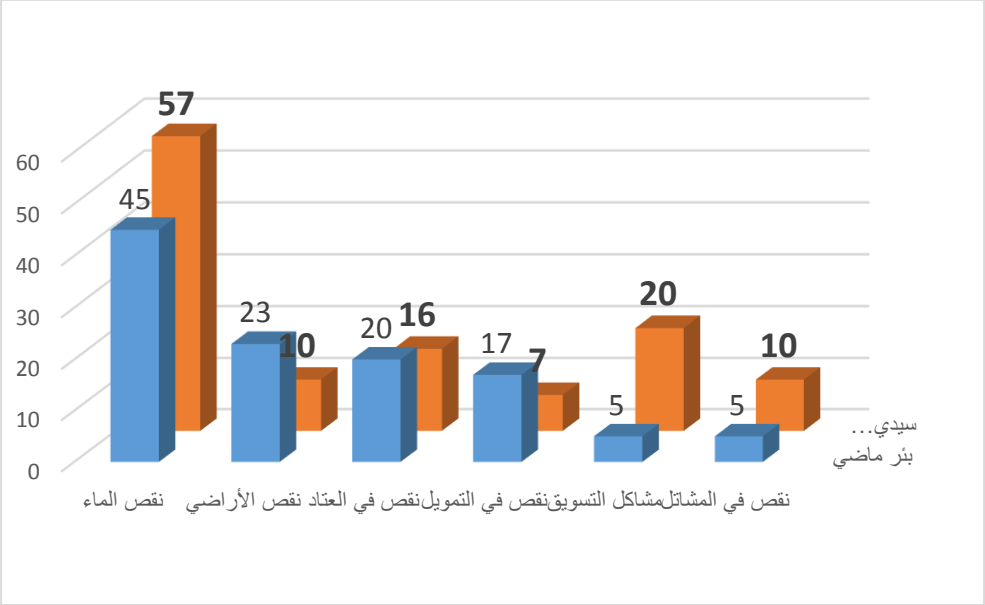

تؤكد البيانات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية أن المبحوثين تواجههم جملة من العوائق التي حالت دون تطوير الأشجار المثمرة بمستثمراتهم الفلاحية، والتي تتركز في عائق كبير ومهم يتمثل في نقص الماء المستخدم للسقي، إذ قدرت النسبة الإجمالية لذلك بـــ(43.40%)، وسجلت أعلى نسبة بقرية سيدي عامر، والتي بلغت (47.50%) مقارنة بقرية بئر ماضي بنسبة (39.13%).

ويأتي عائق نقص العتاد الفلاحي للسقي في المرتبة الثانية والذي يحول دون تطوير الأشجار المثمرة، إذ قدرت النسبة الإجمالية بـــ (15.31%)، حيث ترتفع نسبة ذلك في بئر ماضي بـــ(17.35%) مقارنة بسيدي عامر بـــ(13.33%).، فعدم توفر العتاد المتمثل في الميكنة الزراعية يعني الاعتماد على الطرق البدائية في غرس وتقليم وسقي الأشجار المثمرة، وذلك استهلاك للوقت والجهد والمال والإنتاج غير وفير فالزراعة الآلية (الميكنة الزراعية)

تحقق زيادة دخل المنتفع بها، وذلك بزيادة رأس ماله وزيادة معدلات الإنتاج، فإجراءات العمليات الزراعية من عزق وحرث بآلات صغيرة تناسب أبعاد الأشجار من جهة، وتناسب أبعاد خطوط زراعة الخضروات ومحاصيل الحبوب من جهة أخرى، أمر مفيد ونافع للغاية، فهذه الآلات الزراعية الصغيرة تستطيع أن تمر بين صفوف النباتات والأشجار بسهولة فتحقق ما يريد من عزق وحرث وغرس شتلات واستئصال حشائش...بأقل جهد وأقل تكاليف وأسرع وقت فضلا عما توفره من الأيدي العاملة. [1]

كما نجد نقص الأراضي الزراعية الصالحة لغرس الأشجار المثمرة من العوامل التي تعرقل تطور ونمو هذه الأشجار، وقد عبر المبحوثين عنها بنسبة (14.04%) والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ (20%)عن قرية سيدي عامر بـــ (08.33%)، فيجب أن تكون الأراضي الزراعية خصبة ومستصلحة خالية من الأعشاب الضارة ومن الحجارة الصغيرة، وتكون بمسافات كبيرة بحيث تتسع لغرس آلاف الأشجار المثمرة كما يجب أن يتم غرس الأشجار التي تتوافق مع المناخ السائد في المنطقة.

كما أن المبحوثين يواجهون صعوبات أو مشاكل في تسويق المنتوج الفلاحي حيث قدرت النسبة ذلك بـــ(10.63%)، حيث يعاني سكان قرية سيدي عامر بالخصوص إذ قدرت نسبة ذلك بـــ(16.66%) عنه في قرية بئر ماضي ـــ والتي كانت ضئيلة جدا والمقدرة بـــ(04.35%)، فعدم قدرة الفلاح على تسويق وبيع منتجاته الفلاحية يجعله يعزف عن غرس الأشجار المثمرة، فهناك نقص في اليد العاملة أثناء فترة الجني كما لا توجد أسواق قريبة ولا يتم التكفل بالمنتوج، وبالتالي يتعرض الإنتاج للتلف ومنه خسارة فادحة للفلاح.

أما بالنسبة لعائق نقص التمويل المتمثل في منح قروض فلاحية للمبحوثين ـــ فإن النسبة الإجمالية تؤكد معاناتهم من هذا العائق، والذي قدر بـــ(10.21%)، والذي يرتبط مباشرة بالعوائق البيروقراطية والإدارية، إذ نلاحظ ارتفاع نسبة ذلك بقرية بئر ماضي، حيث قدرت بـــ(14.78%) مقارنة بقرية سيدي عامر والتي قدرت بـــ(5.83%) حيث أكد المبحوثين استفادتهم من القروض الفلاحية من خلال المقابلة الحرة وكذلك الجهات الوصية المتمثلة في مديرية المصالح الفلاحية بالولاية، ويعتبر تمويل الفلاحين بالنوع الجيد والقدر الكافي من الأشجار المثمرة والعتاد الفلاحي من آلات الغرس وآلات جمع الثمار وتنقيتها وترتيبها وتصنيفها وتعبئتها، من شأنه أن يوفر على الفلاح الكثير من المصاريف والجهد والوقت ويقلل من استعمال اليد العاملة، فعدم توفرها يعني زيادة العبء على الفلاحين ونقص في المردود.

أما بالنسبة لعائق نقص المشاتل، فنجد أن النسبة الإجمالية ضئيلة حيث قدرت بـــ(6.38%)،، ولكي يكون لنا إنتاج وافر وجيد من الأشجار المثمرة لابد من غرس الأشجار الممتازة، أي تحديد أحسن أنواع وأصناف الفاكهة إنتاج في الكم والنوع، وغرسها في المناطق المناسبة والأزمنة الملائمة، وهذا ما يؤكد استبعاد هذا العائق مقارنة بالعوائق الأخرى المذكورة آنفا، والتي تؤكد على أهمية نقص المياه، ونقص العتاد والأراضي الفلاحية، خاصة في قرية بئر ماضي، ومن خلال المقابلة الحرة أكد المبحوثين أنه في حالات كثيرة يواجهون هذه الصعوبات والتي تجعل العمل الفلاحي يعاني مشاكل كثيرة.

[1] **عز الدين فراج**، المرجع السابق، ص140.

الجدول رقم (112): يبين استخدام الحبوب المنتجة للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		فيما تستخدمون الحبوب التي تنتجونها؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
استخدام الحبوب	الاستهلاك الذاتي	84	73.04	100	83.33	184	78.29
	البيع في السوق	27	23.47	13	10.83	40	17.02
	البيع بعد التحويل	4	3.47	7	5.84	11	4.68
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (72): يمثل استخدام الحبوب المنتجة للمبحوثين بالقريتين

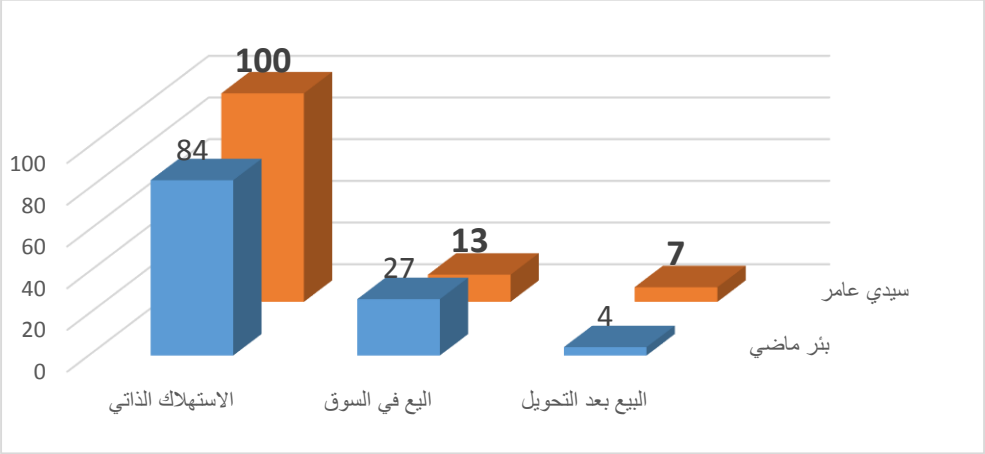

يبين الجدول التالي أن غالبية المبحوثين (78.29%) أفادوا بأنهم يستخدمون الحبوب التي ينتجونها للاستهلاك الذاتي وبالتالي فاقتصاد سكان الريف هو اقتصاد معيشي، والنسبة مرتفعة في قرية سيدي عامر بـــ(83.33%) عنه في قرية بئر ماضي بـــ(73.04%)، بينما نجد نسبة (17.02%) من المبحوثين يبيعون منتجاتهم الزراعية من حبوب في السوق من أجل توفير مدخول إضافي يعينون به أسرهم، والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(23.47%) عن قرية سيدي عامر بـــ(17.02%)، وهناك نسبة ضئيلة من يتم بيع المنتوج بعد تحويله (4.68%) والنسبة ضئيلة في القريتين معا.

الجدول رقم (113): يبين استخدام الخضروات والفواكه المنتجة للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		فيما تستخدمون الخضروات ومنتوجات الأشجار المثمرة التي تنتجونها؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
استخدام الخضروات ومنتجات الأشجار	الاستهلاك الذاتي	72	62.60	93	77.5	165	70.21
	البيع في السوق	40	34.78	17	14.17	57	24.26
	البيع بعد التحويل	3	2.61	10	8.33	13	5.53
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (73): يمثل استخدام الخضروات والفواكه المنتجة للمبحوثين بالقريتين

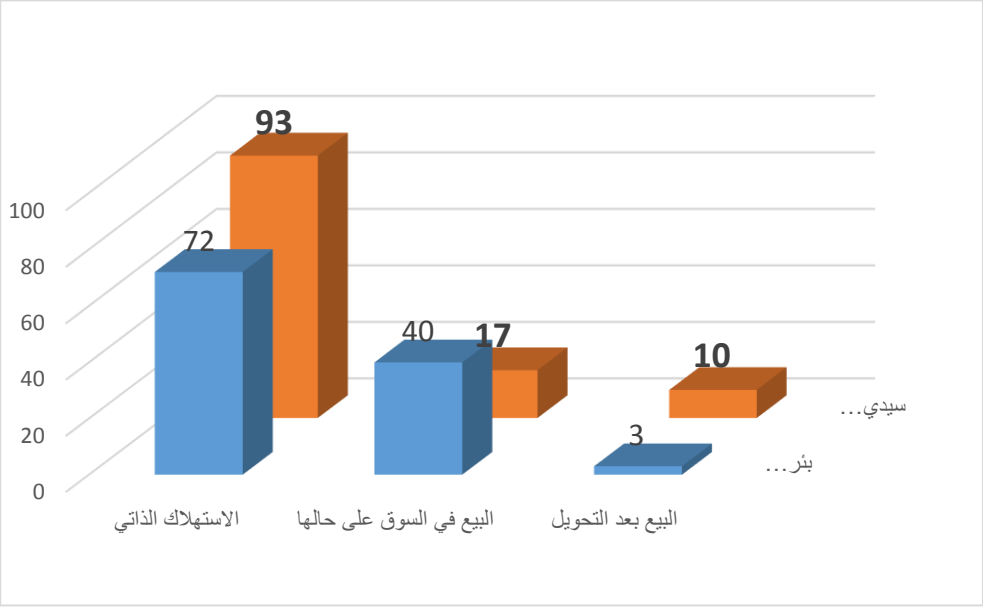

يبين الجدول أن (70.21%) من المبحوثين أفادوا أنهم يستهلكون الخضروات وثمار الأشجار التي ينتجونها، وأنه تم غرسها للاستهلاك الذاتي حتى لا يتم شرائها من السوق لتقليص المصاريف الغذائية على الأسرة، والنسبة مرتفعة في قرية سيدي عامر بـــ(77.50 %) عنه في قرية بئر ماضي بـــ(62.60%)، ومنه نستنتج أن قرية سيدي عامر مهتمة بالإنتاج الفلاحي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، بينما نجد (24.26%) من يقوم بتسويق المنتوج إلى الأسواق المحلية من أجل بيعه وتوفير مصاريف إضافية تستخدم في مجالات أخرى تتعلق بالأسرة، وتنفرد قرية بئر ماضي (34.78%) عن قرية سيدي عامر (14.17%).

و يبقى بيع المنتوج بعد تحويله يأخذ نسبة منخفضة جدا (5.53%) وتزيد في قرية سيدي عامر بـــ(8.33%) عن قرية بئر ماضي بـــ(2.61%)، وهذا ما يؤكد عدم توفر مصانع صغيرة في القريتين.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها سابقا نصل إلى نتيجة مؤداها أن مؤشر التنمية المحلية فيما يخص الإنتاج الفلاحي كان مرتفع في قرية سيدي عامر عنه في قرية بئر ماضي.

الإنتاج الحيواني

الجدول رقم (114): يبين تربية الحيوانات للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل تقوم بتربية الحيوانات؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
تربية الحيوانات	نعم	73	63.47	103	85.83	176	74.89
	لا	42	36.52	17	14.16	59	25.10
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (74): يمثل تربية الحيوانات للمبحوثين بالقريتين

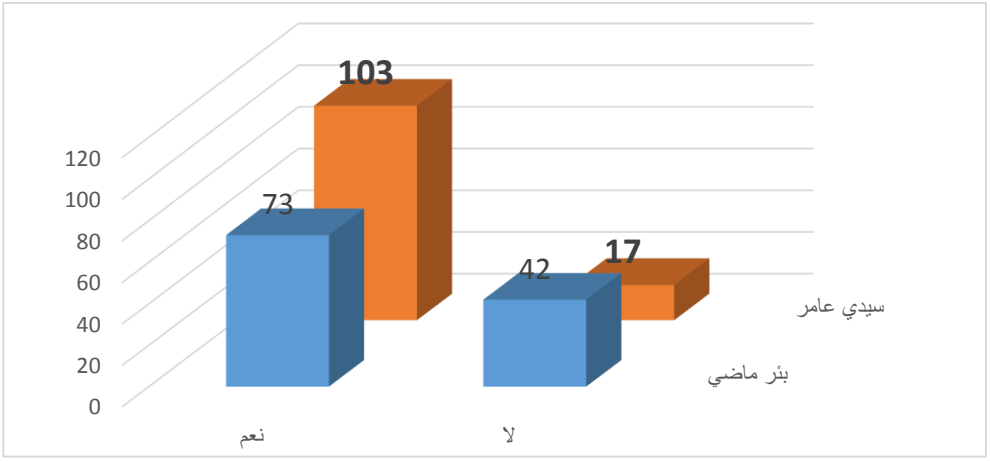

من الجدول أعلاه نجد(74.89%) من المبحوثين يقومون بتربية الحيوانات على اختلاف أنواعها، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر(85.83%) عن قرية بئر ماضي (63.47%) وتعتبر تربية الحيوانات من النشاطات التي يمتاز بها المجتمع الريفي، ومن المعلوم أن البيئة المناسبة لتربية الأغنام والماشية هو الوسط الريفي، كما أن المستهلك يفضل منتجات الريف على عكس مشاريع التسمين المكثف التي تستخدم مواد كيماوية لتسمين الماشية بطريقة صناعية، وما لهذه المواد من خطر على صحة المستهلك.

بينما أكدت نسبة (25.10%) من المبحوثين في القريتين ميدان الدراسة أنهم لا يقومون بتربية الحيوانات، وأعلى نسبة كانت بقرية بئر ماضي بـــ(36.52%) مقارنة بقرية سيدي عامر بـــ(14.16%).

وقد أكدت 149 أسرة أنهم يقومون بتربية الأغنام والنسبة مرتفعة دائما في قرية سيدي عامر حيث نجد 91أسرة، بينما في قرية بئر ماضي نجد 58أسرة، وكذلك الأمر بالنسبة لتربية الماعز فنجد 120أسرة من كلتا القريتين يؤكدون ذلك، وتزيد في سيدي عامر ب 86أسرة مقارنة بقرية بئر ماضي بـــ34أسرة، في حين نجد تربية البقر المحلي فقد عبرت 65أسرة من كلتا القريتين أنه تقوم بتربية البقر المحلي ودائما هناك تفاوت بين القريتين، فهي مرتفعة في قرية سيدي عامر بـــ 57أسرةمقارنة بـــ8أسرفي قرية بئر ماضي ب، وبالنسبة لتربية البقر المحسن فنجد 31أسرة في كلتا القريتين يقومون بتربية البقر المحسن ويزيد عدد الأسرة في سيدي عامر بـــ 28أسرة مقارنة بقرية

بئر ماضي بـــ3 أسر وهو عدد ضئيل، ومن خلال المؤشرات الكمية المصرح بها من طرف المبحوثين لعدد الأسر التي تربي الحيوانات بمختلف أنواعها، نجد أن أغلب المبحوثين يتجهون إلى تربية الأغنام والماعز أكثر من تربية البقر، وذلك نظرا للتكلفة العالية التي تتطلبها تربية الأبقار، وكذلك لأسعارها الباهظة الثمن، وكذلك للمخاطر التي تترتب عنها نتيجة الإنفاق عليها، لأنها من الحيوانات الحساسة وشديدة التعرض للأمراض المعدية أشهرها الحمة القلاعية والمالطية.

وفيما يخص تربية الدجاج نجد أن 57 أسرةفي كلتا القريتين يقومون بتربيته، حيث نجد أنه يرتفع عدد الأسر التي تقوم بتربية الدجاج في قرية بئر ماضي 33أسرة، مقارنة في قرية سيدي عامر بـــ 24أسرةوهذا ما يؤكد نتائج الملاحظة حيث نجد أن هناك ستة مشاريع لتسمين الدجاج بالقرية، ثلاثة منها في مركز البلدية واثنان في دوار جر الحواس وواحد في دوار القطف، والذي يعتبر مصدر لتمويل الأسرة الريفية باللحوم البيضاء وكذلك بالبيض، حيث تتوفر فيه نسبة معتبرة من البروتين الغذائي، وهذا التنوع والتعداد يبرهن على أن الاهتمام بالمنتوج الحيواني يلقى صدا واسعا عند العائلات الريفية، إلا أنه يبقى للاستهلاك الذاتي والمحلي، وتسويق هذا المنتج يبقى ضئيلا مقتصرا على البلدية فقط، أي أنه لا يستعمل للاستهلاك الوطني أو العالمي.

كما نجد أن تربية الخيول تلقى صدى واهتمام من سكان القريتين فقد أكدت29 أسرة ذلك، ويرتفع عدد الأسر في قرية سيدي عامر بـــ25 أسرة مقارنة بـــ 9 أسر في قرية بئر ماضي.

وبالنسبة لتربية الأرانب والنحل فقد جاءت بنفس العدد 23 أسرة تقوم بتربيته، وكان عدد الأسر التي تهتم بتربية الأرانب مرتفع في قرية سيدي عامر بـــ18أسرة مقارنة بقرية بئر ماضي بـــ5 أسر، وفيما يخص تربية النحل فنجد أن قرية سيدي عامر تتصدر ذلك بـــ14 أسرة مقارنة بـــ 9 أسر في قرية بئر ماضي.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي، لابد من رفع قدرة الحيوانات على إنتاج الحليب واللبن واللحم والبيض والعسل، حيث لا يقل أهمية على زيادة الإنتاج النباتي من حبوب وخضروات.

لذلك لابد من الاهتمام بزيادة الإنتاج الحيواني وذلك بتوفير الغذاء الكافي والمناسب (الأعلاف الخضراء)، فقد ذكر (هامون) الخبير العالمي لتربية الحيوانات أن تحسين المستوى الغذائي للماشية في الهند سبب في ارتفاع اللبن الحليب من خمسة أرطال يوميا إلى عشرين رطلا، وكانت الزيادة تتوالى سنة بعد سنة مع أطراد تحسين الغذاء.[1]كما يجب حمايتها من التعرض للأمراض المختلفة والإصابات الطفيلية.

وعموما من النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق نجد أن أغلب الأسر الريفية في كلتا القريتين يقومون بتربية أنواع مختلفة من الحيوانات تتنوع بين البقر المحلي، المحسن، الأغنام، الماعز، والأرانب والخيول، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر عنه في قرية بئر ماضي، ماعدا في تربية الدجاج فقرية بئر ماضي تتصدر قرية سيدي عامر.

[1] **عز الدين فراج**، المرجع السابق، ص61.

الجدول رقم (115): يبين مواقع التخزين المستعملة في المستثمرة للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هي مواقع التخزين المستعملة للأعلاف؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
مواقع التخزين	المستودعات	41	56.16	48	46.60	89	50.56
	النادر	19	26.03	43	41.75	62	35.23
	المطامر	13	17.81	12	11.65	25	14.20
	المجموع	73	100.00	103	100.00	176	100.00

الشكل رقم (75): يمثل مواقع التخزين المستعملة في المستثمرة للمبحوثين بالقريتين

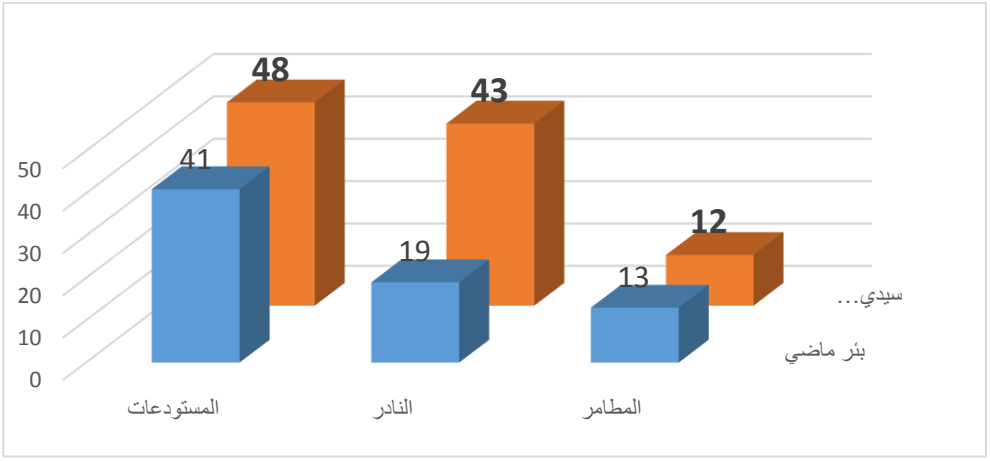

يبين المبحوثين أنهم يستخدمون المستودعات لتخزين الأعلاف في المستثمرة وكانت النسبة المعبر عنها هي (50.56%)والنسبة مرتفعة في قرية بئر ماضي (56.16%) عن سيدي عامر (46.60%)، ونجد نسبة (35.23%) يستخدمون النادر، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(41.75%) عن قرية بئر ماضي بـــ(26.03%)، بينما نجد نسبة (14.20%) يستعملون المطامر وهي طريقة تقليدية حيث يتم تخزين الأعلاف من شعير وتبن في مطامر تحت الأرض يتم بنائها وترميمها حيث تخزن المحصول لأكثر من سنة وكانت هذه الطريقة كثيرة الاستعمال قديما، والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي بـــ(17.81%) عنها في قرية سيدي عامر بـــ(11.65%).

ومنه نستنتج أن استعمل مواقع التخزين الحديثة والمتمثل في المستودع يرتفع في قرية بئر ماضي عن قرية سيدي عامر.

الجدول رقم (116): يبين مصدر الأعلاف للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هو مصدر هذه الأعلاف؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
مصدر الأعلاف	المستثمرة	20	27.40	36	34.95	56	31.81
	الشراء	53	72.60	67	65.05	120	68.18
	المجموع	73	100.00	103	100.0	176	100.00

الشكل رقم (76): يمثل مصدر الأعلاف للمبحوثين بالقريتين

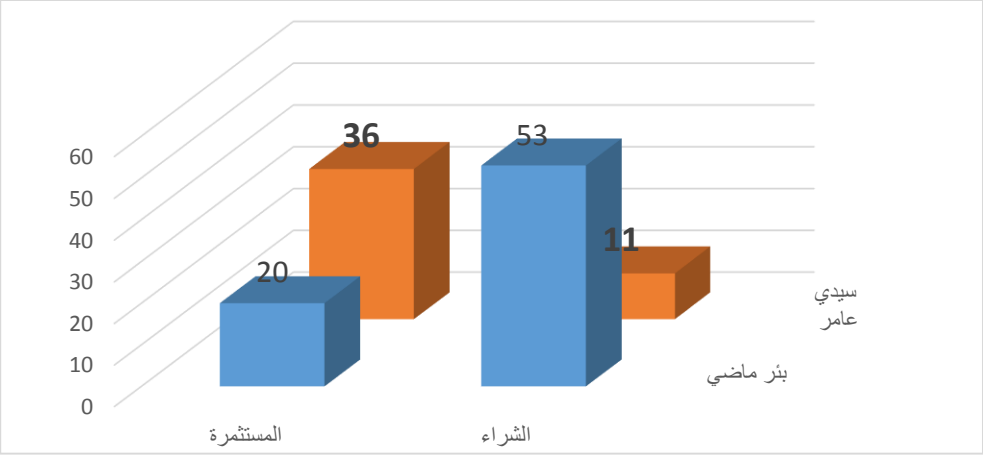

من الجدول أعلاه نجد أن (68.18%) من المبحوثين يشترون الأعلاف لتغذية الحيوانات التي يربونها والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي (72.60%) عن سيدي عامر (65.05%)، وما نلاحظه وعلى الرغم من أن القريتين تقعان في منطقة زراعية وسهبية إلا أنه يتم شراء الأعلاف للحيوانات وهذا يرجع إلى نقص تساقط المطر الذي كان له الأثر السيئ على انتعاش المراعي وتحسينها، وهذا يعني تكاليف باهظة الثمن على الفلاحين الذين يعانون دوما من نقص التمويل بالأعلاف.

بينما نجد (31.81%) من المبحوثين من يعتمدون على الأعلاف التي تتوفر عليها مستثمرتهم الفلاحية والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر (34.95%) عن قرية بئر ماضي (27.40%)، وهذا يعنى عدم معاناة الفلاح في الحصول وشراء الأعلاف للحيوانات التي يربونها.

الجدول رقم (117): يبين طريقة التكاثر المتبعة من طرف المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما هي طريقة التكاثر المتبعة عند القطيع؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
طريقة التكاثر	التكاثر الحر	54	73.97	96	93.20	150	85.22
	التكاثر بالدفعة	15	20.55	7	6.79	22	12.50
	التكاثر الموجه	4	5.48	0	0.00	4	2.27
	المجموع	73	100.00	103	100.0	176	100.00

الشكل رقم (77): يمثل طريقة التكاثر المتبعة من طرف المبحوثين بالقريتين

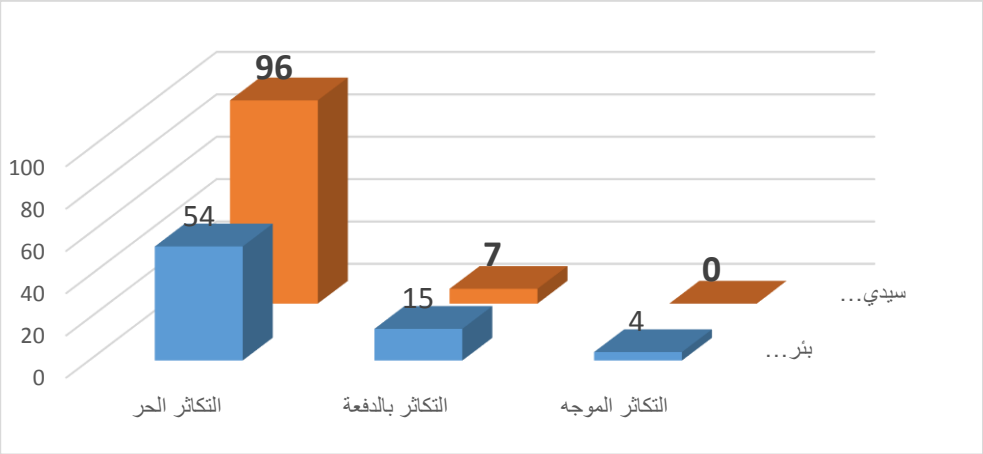

من الجدول أعلاه يتبين أن(85.22%) من المبحوثين أفادوا بأنهم يستخدمون طريقة التكاثر الحر والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر (93.20%) عن قرية بئر ماضي (73.97%)ـ بينما أفاد (12.50%) من المبحوثين أنهم يستخدمون التكاثر بالدفعة والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي (20.55%) عن قرية سيدي عامر (6.79%)، بينما أجاب (5.48%) من المبحوثين في قرية بئر ماضي أنهم يستخدمون التكاثر الموجه، وهي منعدمة في قرية سيدي عامر.

ويعتبر التحسين الوراثي في السلالات الحيوانية أمر بالغ الأهمية، فتعميم الطلائق الممتازة في القرى يؤدي لا محالة إلى زيادة إنتاج اللبن الحليب في النسل الناتج.

وقد ذكر الدكتور عزالدين فراج بعض المشروعات التي تحقق زيادة الإنتاج الحيواني منها:

– **مشروع التحسين الوراثي في الأبقار:** ويهدف هذا المشروع إلى تحسين الصفات الإنتاجية في الحيوانات عن طريق:

- إدخال صفات السلالات الأجنبية العالية الإنتاج في اللبن واللحم وعن طريق الانتخاب والتحسين وعن طريق التلقيح الصناعي وهو أسرع الطرق.

– **مشروعات الرعاية البيطرية:**

- استكمال الوحدات البيطرية لتغطي جميع القرى.
- تدعيم معامل المصل واللقاح ومعامل البحوث لتوفير اللقاحات اللازمة للماشية والدواجن لتغطية التحصينات المطلوبة.

– **مشروعات الأغنام والماعز:** تهدف هذه المشروعات إلى تحسين السلالات المحلية من الأغنام والماعز وزيادة إنتاجيهما عن طريق:

- إدخال الكباش الفنلندية والسفولك لزيادة نسبة التوائم، مع رفع معدلات التحويل وسرعة النمو.
- تنظيم عمليات الولادة للوصول إلى ثلاث ولادات كل سنتين لزيادة الإنتاج من لحوم والأغنام.
- إنتاج كباش منتخبة محلية وتوزيعها على المزارعين.

– **مشروعات علاج الطفيليات في الأبقار:** وينفذ المشروع على خمس سنوات لعلاج الديدان المعوية والمعدية والكبدية وطفيليات الدم والطفيليات الخارجية.

وسيؤدي هذا المشروع إلى زيادة إضافية في إنتاج الألبان واللحوم.

– **مشروعات العجول:** يهدف المشروع إلى تربية كل النتاج من العجول البتول وتسمينها إلى وزن 450 كيلوا غرام، بدلا من ذبحها بعد الرضاعة مباشرة على وزن 70 كيلوا غرام، وتستخدم بدائل الألبان لتغذية العجول لتوفير الألبان الطبيعية للاستهلاك الآدمي.[1]

وما يمكن استنتاجه انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق نجد أن قرية بئر ماضي تعتمد الطرق الحديثة في عملية التكاثر المستعملة عند القطيع أفضل من قرية سيدي عامر.

الجدول رقم(118): يبين توجيه إنتاج الحليب من طرف المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		إذا كنت تنتج الحليب أين توجهه؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
توجيه الحليب	الاستهلاك الذاتي	53	72.60	86	83.49	139	78.97
	البيع في القرية	18	24.66	4	3.88	22	12.5
	البيع في مؤسسات إنتاج الحليب الاقتصادية	2	2.74	13	12.62	15	8.52
	المجموع	73	100.00	103	100.0	176	100.00

[1] **عز الدين فراج**، المرجع السابق، ص 63–64.

الشكل رقم (78): يمثل توجيه إنتاج الحليب من طرف المبحوثين بالقريتين

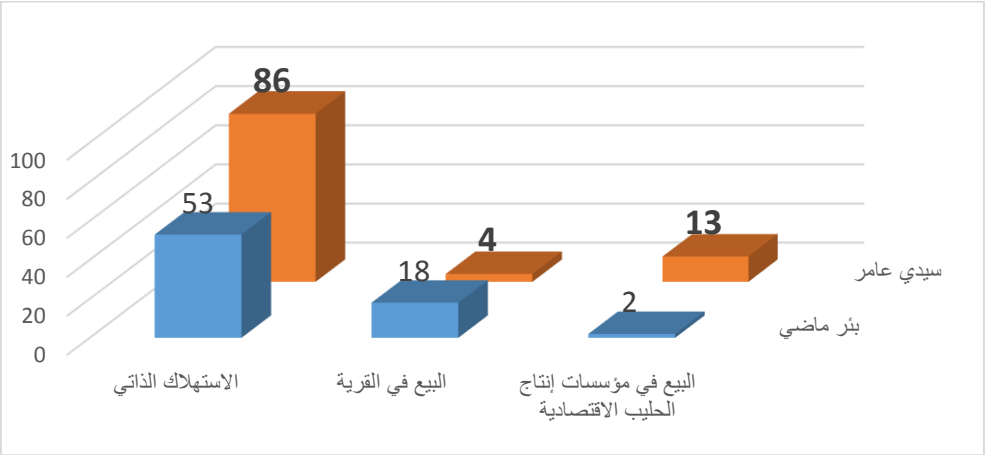

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن غالبية المبحوثين أفادوا بأنهم يستهلكون الحليب الذي ينتجونه وذلك بنسبة (78.97%) والنسبة ترتفع في قرية سيدي عامر بـــ(83.49%) عن قرية بئر ماضي بـــ(72.60%)، بينما نسبة (12.50%) يقومون ببيع الحليب في القرية والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي بـــ(24.66%) عنه في قرية سيدي عامر بـــ(3.88%) وهي نسبة ضئيلة، ونسبة (8.52%) يوجهون الحليب الذي ينتجونه للمؤسسات الاقتصادية لإنتاج الحليب، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر ب(12.62%) و(2.74%) في بئر ماضي وهي نسبة ضئيلة جدا , وما يمكن أن نستنتجه أن سكان قرية سيدي عامر ينتجون الحليب ويوجهونه للاستهلاك الذاتي والبيع لمؤسسات إعادة التحويل، في حين أن سكان قرية بئر ماضي يستخدمونه للاستهلاك الذاتي والبيع في القرية فقط، وبالتالي فإن التوجه الاقتصادي لإنتاج الحليب ناقص في قريتين ميدان الدراسة، ومع وجود تميز بالنسبة للبيع في القرية لصالح بئر ماضي، وبالنسبة للبيع لمؤسسة اقتصادية لصالح قرية سيدي عامر.

الجدول رقم (119): يبين توجيه الصوف من طرف المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		إذا كنت منتج الصوف أين توجهه؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
توجيه الصوف	الاستهلاك الذاتي	54	73.97	92	89.32	146	82.95
	البيع داخل القرية	14	19.18	11	10.67	25	14.20
	البيع لمؤسسة اقتصادية	5	6.85	0	0.00	5	2.84
	المجموع	73	100.00	103	100.0	176	100.00

الشكل رقم (79): يمثل توجيه الصوف من طرف المبحوثين بالقريتين

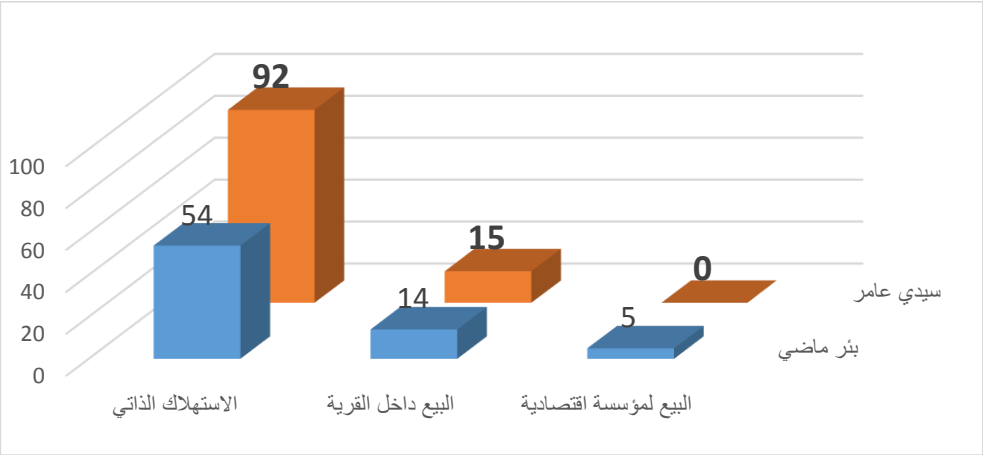

يبين الجدول التالي أن (82.95%) يستهلكون الصوف التي يتحصلون عليها من الحيوانات التي يربونها والنسبة مرتفعة في قرية سيدي عامر (89.32%) عن قرية بئر ماضي (73.97%)، بينما عبر نسبة (14.20%) من المبحوثين أنهم يبيعون الصوف داخل القرية لبعض الأسر الريفية التي تهتم بإنتاج الزرابي التقليدية (الملحفة، البرنوس، الجلابة، القشابية....) وأيضا لتجهيز العرائس(المضربات، المنديل...)، والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(19.18%) عنه (10.67%)، بينما نجد (2.84%) من المبحوثين أدلوا بأنهم يبيعون الصوف لمؤسسة اقتصادية وكانت في قرية بئر ماضي بـــ(6.85%) ومنعدمة في سيدي عامر.

الجدول رقم (120): يبين وجود وفيات في الحيوانات للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل هناك وفيات في الحيوانات التي تربيها؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
وفيات في الحيوانات	نعم	60	82.19	93	90.29	153	86.93
	لا	13	17.81	10	9.70	23	13.06
	المجموع	73	100.00	103	100.0	176	100.00

الشكل رقم (80): يمثل وجود وفيات في الحيوانات للمبحوثين بالقريتين

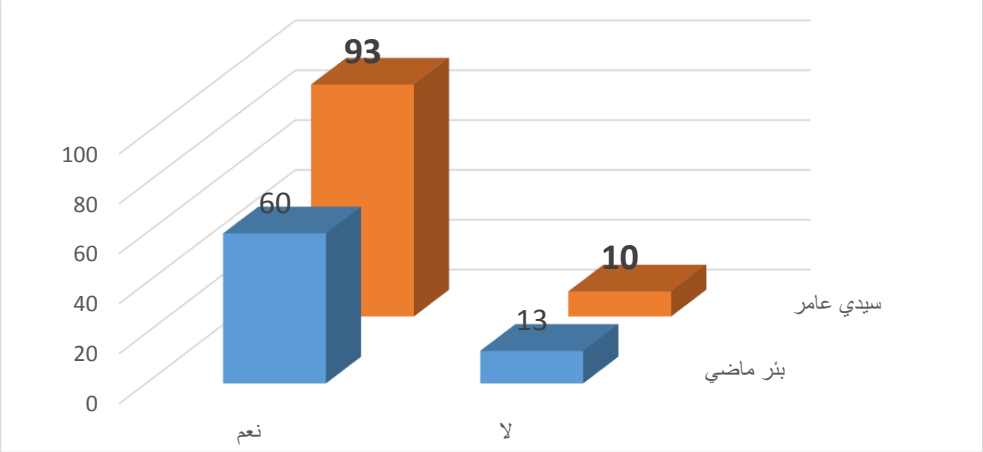

يتضح من الجدول التالي أن الأسر الريفية تعاني من مشكل وفيات في الحيوانات التي يتم تربيتها وقد عبر المبحوثين عن ذلك بنسبة 86.93 %، وهذا يدل على خطورة هذا الأمر مما يجعل كثير من الأسر الريفية تعزف عن تربية الحيوانات لخوفها من الخسارة المادية لأنها غير قادرة على التكفل بالمصاريف التي تترتب على هذا النشاط، والنسبة ترتفع في قرية سيدي عامر بـــ(90.29%) عنه في قرية بئر ماضي بـــ(82.19%)، بينما نجد نسبة (13.06%) من المبحوثين في كلتا القريتين أنهم لا يعانون من وجود وفايات في الحيوانات التي يربونها، والنسبة ترتفع بقرية بئر ماضي بـــ(17.81%) عنه في قرية سيدي عامر بـــ(9.70%).

- تنمية الصناعات الريفية

الجدول رقم (121): يبين توفر المصانع بالقريتين

بدائل الإجابة		هل تتوفر القرية على مصانع صغيرة؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
توفر المصانع	نعم	0	0.00	24	20.00	24	10.21
	لا	115	100.00	96	80.00	211	89.79
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (81): يمثل توفر المصانع بالقريتين

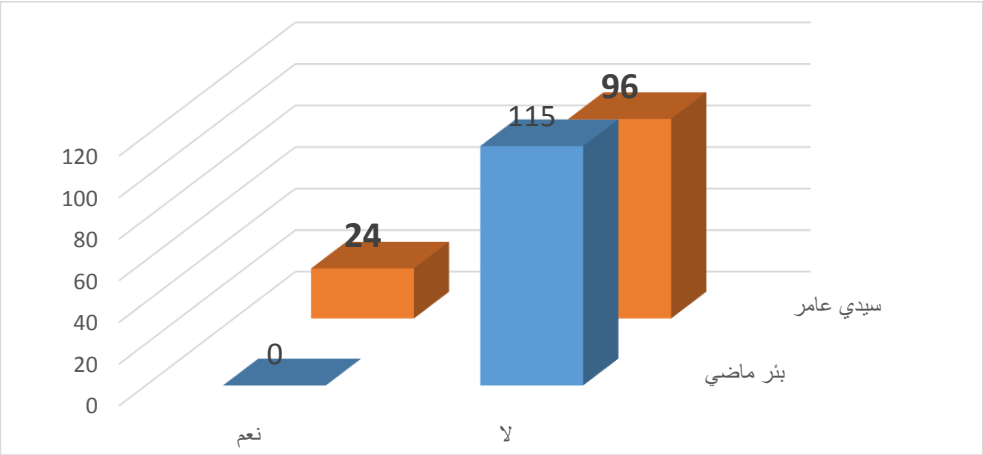

يوضح الجدول أعلاه أن القريتين لا تتوفر على مصانع صغيرة وقد كانت النسبة المعبر عنها بـــ(89.79%)، وهي منعدمة في قرية بئر ماضي(100%)فلا يوجد أي شكل من أشكال المصانع الصغيرة في القرية بينما نجد (80.00%)في قرية سيدي عامر من يؤكد ذلك، في حين أكدت نسبة (10.21%) من المبحوثين في كلتا القريتين أنه يوجد مصانع في القرية والأمر يتعلق بقرية سيدي عامر أنه يوجد بعض المصانع الصغيرة تتمثل أساسا في عصر الزيتون وبعض الصناعات التقليدية كالزرابي.

ويتضح دور الصناعات الصغيرة والحرفية في إسهامها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها أصبحت تمثل أهمية بالغة في اقتصاديات كثير من دول العالم المتقدمة والنامية، حيث أنها تحد من مشكل البطالة فهي تلعب دورا هاما في القضاء على وقت فراغ المزارعين والعمل على رفع مستوى معيشتهم وتحويل القرية إلى وحدة إنتاجية، كما أن ازدهارها في الريف يخلق فرص عمل جديدة بعيدا عن حركات الهجرة الداخلية وما يتبعها من مشاكل صحية واجتماعية واقتصادية وسكانية.

وهكذا تتضح أهمية هذه الصناعات وضرورة تعبئة الجهود لاستغلالها وتنظيم إمكانياتها الفنية والبشرية والطبيعية لتحقيق الأهداف المرجوة منها. [1]

[1] **سعد عبد الرسول محمد**، المرجع السابق، ص41، 43.

الجدول رقم (122): يبين الصناعات الريفية للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		في حالة وجود صناعات ريفية ماهي؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
الصناعات الريفية	تجفيف الفواكه والخضار	5	4.35	14	11.16	19	8.08
	عصر الزيتون	51	44.35	47	39.16	98	41.70
	صناعة تقطيع وتجهيز الأخشاب	2	1.74	3	2.50	5	2.12
	صناعة الفخار والخزف	38	33.04	36	30	74	31.48
	صناعة الزرابي التقليدية	15	13.04	19	15.83	34	14.46
	أخرى تذكر	4	3.48	1	0.84	5	2.12
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (82): يمثل الصناعات الريفية للمبحوثين بالقريتين

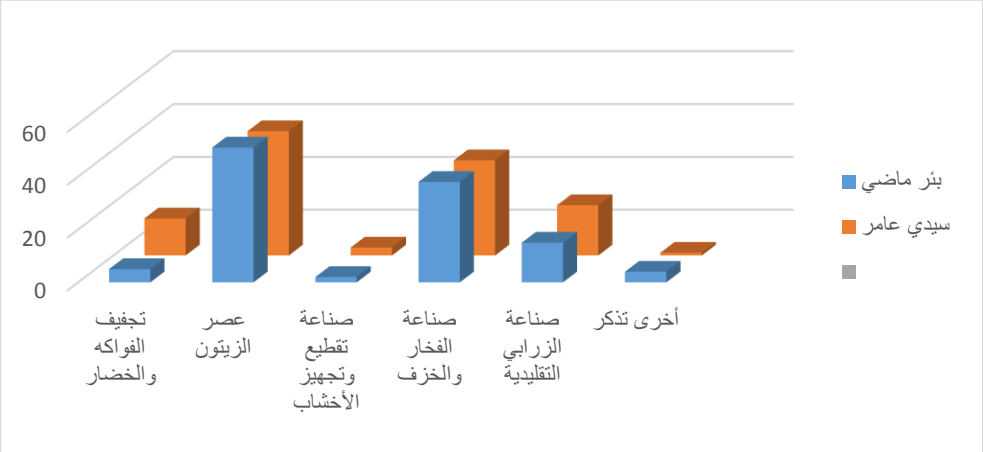

من الجدول أعلاه نجد أن القريتين تتوفر على صناعة عصر الزيتون وذلك بنسبة 41.70% والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي (44.35%) عن قرية سيدي عامر بـــ(39.16%)، كما أن صناعة الفخار والخزف بنسبة (31.48%) والنسبة متقاربة جدا بين القريتين، كما أن صناعة الزرابي التقليدية (14.46%) يلقى بعض الاهتمام من طرف بعض الأسر الريفية خاصة في قرية سيدي عامر(15.83%) مقارنة بقرية بئر ماضي والتي تقدر بـــ(13.04%)، التي ما تزال تحافظ على الموروث الثقافي فهي تهتم بإنتاج الزرابي بالشكل التقليدي وذلك باستغلال الصوف التي تنتجها من تربية الحيوانات خاصة في تجهيز العروس، وانتاج البرنوس الذي هو رمز الرجل الريفي، والملحفة والقشابية وكثير من المنتجات التي ما تزال الأسر الريفية تعتز بها وتحافظ عليها. إلا أنه يلاحظ أن هذه الصناعات في تناقص مستمر ولم يعد من اهتمامات غالبية الأسر الريفية كما كان في السابق (السبعينيات والثمانينات) وذلك راجع إلى توفر منتجات عصرية من ألبسة وأفرشة تنافس وتسيطر على المنتوج الريفي.

كما يلاحظ أن صناعة تجفيف الفواكه (8.08%)حيث تزيد في قرية سيدي عامر (11.16%) عن قرية بئر ماضي (4.35%)، وتقطيع الخشب (2.12%) وتجهيزه توجد بنسبة ضئيلة في القريتين.

الجدول رقم (123): يبين زراعة محاصيل يمكن تصنيعها من طرف المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل تقوم فعلا بزراعة محاصيل يمكن تصنعيها في القرية ؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
زراعة محاصيل يمكن تصنيعها	نعم	33	28.70	76	63.33	109	46.38
	لا	82	71.30	44	36.67	126	53.62
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (83): يمثل زراعة محاصيل يمكن تصنيعها من طرف المبحوثين بالقريتين

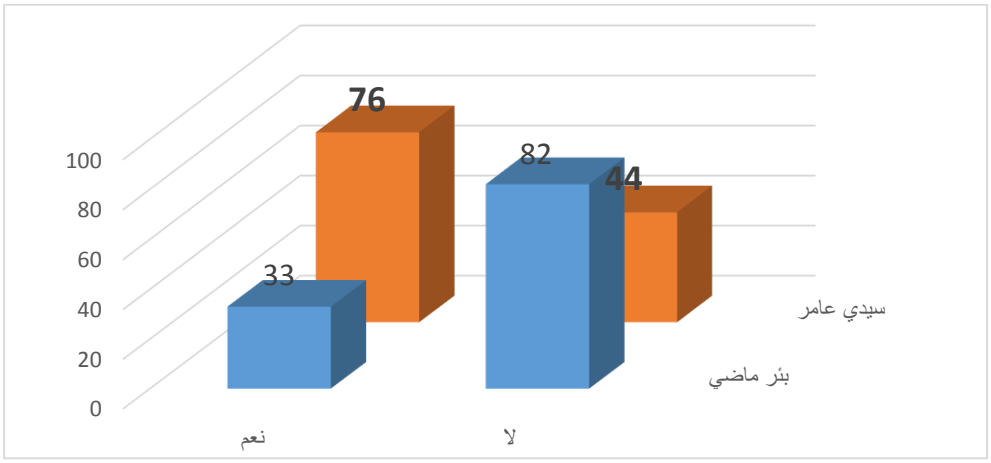

من خلال الجدول التالي يتضح أن هناك بعض الأسر الريفية تقوم بزراعة محاصيل يمكن تصنيعها سواء بالنسبة للخضر أو الفواكه وكانت بنسبة (46.38%) وترتفع بالنسبة لقرية سيدي عامر بـــ(63.33%) و(28.70%) بالنسبة لقرية بئر ماضي، ولكن هناك صعوبات تواجه الفلاحين مما يجعلهم يعزفون عن إنتاج محاصيل قصد تصنيعها وكانت النسبة المعبر عنها بـــ(53.62%)، وهي مرتفعة في قرية بئر ماضي بنسبة (71.30%) و(36.67 %) في قرية سيدي عامر.

الجدول رقم (124): يبين سبب عدم تصنيع المحاصيل من طرف المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		لماذا لا تقوم بتصنيع هذه المحاصيل؟				المجموع	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
في حالة عدم تصنيعها	عدم توفر الخبرة اللازمة	22	19.13	20	16.67	42	17.87
	عدم توفر المكان الملائم	20	17.39	15	12.50	35	14.89
	عدم توفر الإمكانيات المالية	25	21.74	22	18.33	47	20.00
	عدم توفر العنصر البشري	18	15.65	20	16.67	38	16.17
	تفضيل بعضها طازجة	10	8.70	10	8.33	20	8.51
	صعوبة تسويق الإنتاج الصناعي	10	8.70	10	8.33	20	8.51
	عدم ملائمة المناخ أو لظروف الطبيعية	10	8.70	15	12.50	25	10.64
	أخرى تذكر	0	00	8	6.66	8	3.40
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (84): يمثل سبب عدم تصنيع المحاصيل من طرف المبحوثين بالقريتين

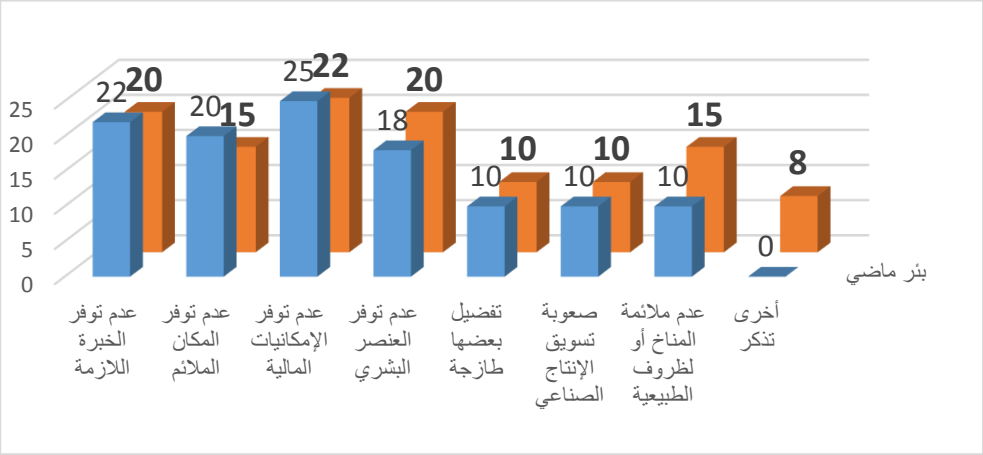

بين المبحوثين من القريتين المعوقات التي جعلتهم لا يقومون بتصنيع بعض المنتجات الزراعية وقد تنوعت كما يلي:

بينت(20.00%) من المبحوثين أن عدم توفر الإمكانيات المالية يعتبر العائق الرئيسي في تصنيع المنتجات الزراعية، فنقص التمويل أو انعدامه يعتبر من المشاكل التي يعاني منها كثير من الفلاحين فهم لا يستطيعون بإمكانياتهم المحدودة التكفل بالإنتاج وتصنيعه وهنا يظهر مشكل غياب التكامل الفلاحي الصناعي، حيث يجب على الدولة التكفل بكل إنتاج فلاحي والقيام بتصنيعه وتحويله إلى مواد غذائية قابلة للاستهلاك اليومي كإنتاج الطماطم المصبرة والزيوت والزبدة وكل أنواع الأغذية، حيث تخضع كثير من المنتجات الفلاحية إلى عمليات التصنيع قبل وصولها إلى المستهلك والنسبة مرتفعة في قرية بئر ماضي بـــ(21.74%) عن قرية سيدي عامر بـــ(18.33).

كما أن مشكل عدم توفر الخبرة والمعلومات وعدم توفر مختصين في التصنيع الزراعي يعتبر من المعوقات التي تواجه الفلاحين (17.87%)، فأغلبهم ليست لديهم دراية ولو بسيطة بكيفية تصنيع الانتاج الزراعي، والنسبة تزيد في قرية بئرماضي (19.13%) عن قرية سيدي عامر (16.67%)، ومنه نجد أن هذه الأسباب الثلاثة تصدرت إجابات المبحوثين في ترتيبهم لأسباب العزوف عن تصنيع منتجاتهم الفلاحية.

والبعض الآخر يرى أن عدم توفر اليد العاملة والعنصر البشري المدرب والمكون والمؤهل يعتبر عائق يقف في وجه المزارعين وكانت بنسبة(16.17%) والنسبة مرتفعة دائما في قرية سيدي عامر بـــ(16.67%)عن قرية بئر ماضي بـــ(15.65%).

كما أفاد (14.89%) من المبحوثين أن مشكل عدم توفر المكان الملائم للقيام بعمليات التصنيع الزراعي، وعدم وجود مصانع صغيرة بالقريتين ميدان الدراسة حال دون تصنيع المنتجات الفلاحية التي يتم إنتاجها، وتنفرد قرية بئر ماضي بنسبة (17.39%) عن قرية سيدي عامر بنسبة (12.50%).

كما يفضل بعض المبحوثين بيع محاصيلهم الزراعية طازجة في الأسواق (8.51%) والنسبة ترتفع في قرية بئر ماضي بـــ(8.70%) عن قرية سيدي عامر (8.33%)، في حين يذهب البعض الآخر إلى اعتبار مشكل تسويق المنتوج الزراعي(8.51%) أهم عائق يحول دون انتاج وزراعة محاصيل يمكن تصنيعها والنسبة تزيد في بئر ماضي بـــ(8.70%)عن سيدي عامر بـــ(8.33%)، وكذلك مشكل عدم ملائمة المناخ لبعض المحاصيل الزراعية بنسبة (10.64%) وترتفع النسبة في سيدي عامر بـــ(12.50%) عن بئر ماضي بـــ(8.70%).

كل هذه الأسباب جاءت بنسب متقاربة وتتصدر قرية بئر ماضي بنسبة كبيرة ومعتبرة عن سيدي عامر.

ومن النتائج المتحصل عليها فيما يخص مؤشر التنمية الصناعية نصل إلى نتيجة مؤداها أن التنمية الصناعية ناقصة جدا في قرية سيدي عامر ومنعدمة في قرية بئر ماضي.

ج- القطاع الخدماتي

الجدول رقم (125): يبين وجود السوق بالقريتين

بدائل الإجابة		هل يوجد سوق تجاري داخل القرية؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
وجود السوق	نعم	63	54.78	95	79.17	158	67.23
	لا	52	45.22	25	20.83	77	32.77
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (85): يمثل وجود السوق بالقريتين

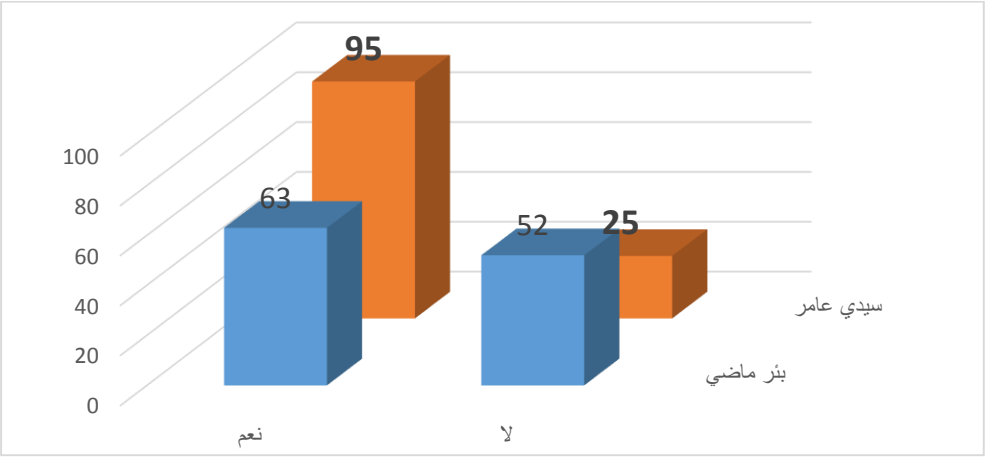

أفاد غالبية المبحوثين بتوفر سوق أسبوعي بالقريتين وذلك بنسبة (67.23%) والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(79.17%) عن قرية بئر ماضي بـــ(54.78%)، بينما نجد (32.77%) من المبحوثين عدم توفر سوق بالقريتين ميدان الدراسة وتزيد النسبة في قرية بئر ماصي بـــ(45.22%) مقارنة بقرية سيدي عامر والتي كانت بـــ (20.83%).و من المعلومات المتحصل عليها من المصالح التقنية لكلتا البلديتين توفر 02سوق بقرية سيدي عامر وسوق صغير في قرية بئر ماضي ويبقى التسوق مرتبط بسوق البلدية.

ويلعب السوق دورا مهما في التبادل التجاري ويشكل وضعا ذا قيمة لدى أفراد المجتمع الريفي الذين لا يتخلفون عنه، ففي كل أسبوع يذهبون إلى السوق إما لاقتناء حاجاتهم الضرورية أو بيع منتجاتهم الفلاحية أو بيع الماشية أو الدواجن أو البيض وكل نشاط له علاقة بالريف، وبقيت الأسواق الأسبوعية صامدة لسنوات طويلة في المناطق الجنوبية والصحراوية والهضاب عكس الشمال الذي أخذت في تراجع لصالح المحلات الكبرى التي تقدم المنتجات الجاهزة.

الجدول رقم (126): يبين بيع المنتجات الصناعية الريفية في السوق بالقريتين

بدائل الإجابة		هل تباع المنتوجات الريفية في هذا السوق؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
بيع منتجات الصناعات الريفية	نعم	43	37.39	109	90.83	152	64.68
	لا	72	62.61	11	9.17	83	35.32
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (86): يمثل بيع المنتجات الصناعية الريفية في السوق بالقريتين

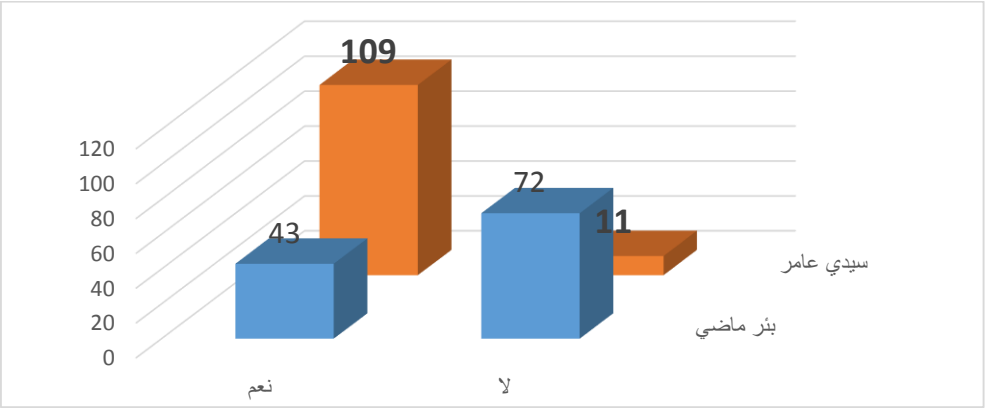

أكدت نسبة(64.68%) من المبحوثين أنه يتم بيع المنتجات الفلاحية في السوق التابع للقرية، وكانت النسبة مرتفعة في قرية سيدي عامر بـــ(90.83%)مقرنة بقرية بئر ماضي بـــ(31.39%)، حيث تباع الخضر والفواكه، الدواجن، الماشية، الزرابي والخزف، فكل منتوج ريفي يدخل السوق المحلي ويعرض للبيع، إلا أن بعض المبحوثين عبروا عن استيائهم من عدم تسويق منتجاتهم إلى أسواق أخرى خارج القرية لعدم قدرتهم على ذلك فهم لا يملكون الوسائل والإمكانيات للتكفل بتسويق إنتاجهم الفلاحي، وهناك البعض من أفاد بأنه لا يتم بيع المنتجات الريفية المحلية في السوق التابع للقرية وكانت النسبة المعبر عنها بـــ(35.32%) والنسبة مرتفعة في قرية بئر ماضي بـــ(62.61%)عن قرية سيدي عامر بـــ(9.17%) وتبقى للاستهلاك الذاتي.

وعموما فإن القطاع الفلاحي يعاني من نقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في المجال البحوث التسويقية، ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة، مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات الفلاحين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير. [1]

وفي الأخير نصل إلى أن مؤشر التنمية المحلية فيما يتعلق بخدمات التجارية يرتفع في قرية سيدي عامر عنه في قرية بئر ماضي.

ثالثا: بيانات حول الخدمة الاجتماعية التنموية في المجال البشري: (للخدمة الاجتماعية دور إيجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري في المجال البشري بميدان الدراسة)

إن تنمية رأس المال البشري جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن الإنسان غاية هذه التنمية ووسيلتها في الوقت نفسه، فمن أجله ترسم الخطط والسياسات، وبجهوده الفكرية والجسدية والتنظيمية تتحقق أهداف هذه الخطط والسياسات، ولعله من المفيد أن نؤكد ضرورة النظرة المتكاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية في رسم مشروعات التنمية وخططها الجزئية أو الشاملة. [2]

ولما كانت التعبئة العلمية والتخطيطية الشاملة والدائمة للموارد الإنسانية من أهداف السياسة الإنمائية، لذا كان لابد من التأكيد على أهمية الإفادة من جميع الموارد البشرية في جميع القطاعات، وخاصة القطاع الزراعي، حيث يشكل نسبة معتبرة من البنية الإنسانية لمجتمعنا، فتحديث البنية الوطنية تحديثا حقيقيا يتوقف – إلى حد كبير – على

[1] **نسمن فطيمة**: الفلاحة الجزائرية بين التبعية والاكتفاء الذاتي، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، سبتمبر 2017.

[2] **مهى سهيل المقدم**، المرجع السابق، ص149، 150.

الارتفاع بالعاملين في القطاع الريفي وعيا وتربية وتكنولوجية وتعاونا وإنتاجا ومشاركة إلى مستوى العصر الذي نعيش فيه، وتعتبر النظرة الإنمائية في المفهوم الديمقراطي أن الفرد غاية بنفسه، وأن الدولة مع أجهزتها الإدارية مكلفة برفع كيانه وبتعزيز حريته وكرامته، وبتأمين الرفاهية له ولأسرته عن طريق المحافظة على الاتزان المناسب بين الطاقة البشرية والطاقة المادية، واستخدام الثانية بفعالية من أجل رفاهية الأولى، وهنا يبرز دور الدولة في تنمية الطاقات البشرية الريفية من أجل زيادة الانتاج الوطني وإقامة توازن في درجة النمو بين القطاعات المختلفة تحقيقا لازدهار متوازن يتوزع بعدالة على جميع الفئات والمناطق، ويحد من تيار النزوح المتزايد من القرية إلى المدينة، مما يستلزم تأمين سبل العيش الكريم للقروي، وتوفير عمل دائم له ولأسرته بحيث تصبح الزراعة عملا مساعدا كبير الأهمية، وذلك عن طريق وضع برنامج قائم على أسس علمية تخطيطية في نطاق تطوير شامل للمنطقة.[1] وهذا ما نحاول الوقوف عليه من خلال النتائج الدراسة الميدانية.

أ- طبيعة العمل

الجدول رقم (127): يبين طبيعة العمل للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		ما طبيعة العمل الأساسي الذي تقوم به؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
طبيعة العمل	عمل دائم	51	44.35	43	35.83	94	40
	عمل متقطع	41	35.65	26	21.66	67	28.51
	عمل نصف الوقت	7	6.09	38	31.66	45	19.14
	عمل موسمي	16	13.91	13	10.83	29	12.34
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (87): يمثل طبيعة العمل للمبحوثين بالقريتين

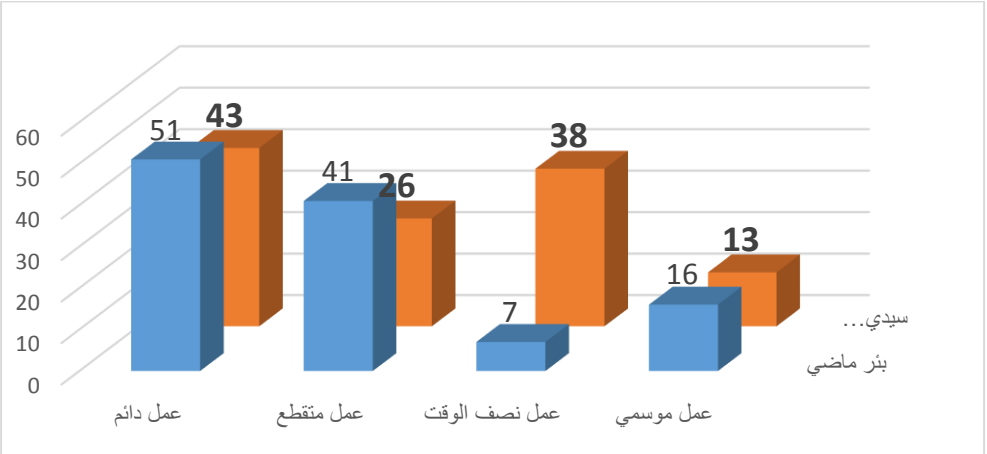

[1] **مهى سهيل المقدم**، المرجع السابق، ص348، 349.

يتبين من هذا الجدول أن (40 %) من المبحوثين يعملون بصفة دائمة، والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(44.35%)عن قرية سيدي عامر بـــ (35.83%)، وهذا ما يؤكد ما جاء في البيانات العامة للمبحوثين (39.57%) وضعيته المهنية عامل، بينما نسبة الذين يمارسون عملا متقطعا (28.51%) والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي (35.65%) عن قرية سيدي عامر (21.66%)، وهذا يعود إلى زيادة نسبة العاملين في الزراعة في قرية سيدي عامر وما تؤدي إليه من بطالة مقنعة تتمثل بالعمل الجزئي الذي يحمل المزارعين على النزوح من المناطق الريفية إلى المدن، مع العلم أن نسبة البطالة تزداد في قرية بئر ماضي عنها في قرية سيدي عامر بفارق قدره (11%).

بينما أفاد (19.14%) من المبحوثين أنهم يمارسون عمل نصف الوقت والنسبة مختلفة بين القريتين فهي تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(31.66%) عنه في قرية بئر ماضي بـــ(6.09%)، وذلك لأنهم لم يتمكنوا من الحصول على عمل دائم فهم يعملون لشدة حاجتهم إلى المال للتكفل بمتطلبات الحياة، في حين هناك (12.34%) من يمارسون عملا موسميا من فترة إلى أخرى والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(13.19%) مقارنة بقرية سيدي عامر بـــ(10.83%)، وهذا راجع إلى طبيعة المشاريع من جهة وإلى الاقتصاد الريفي من جهة أخرى، المعتمدة بدرجة كبيرة على القطاع الفلاحي وإهمال قطاعات أخرى يمكن أن توفر مناصب شغل دائمة لسكان الريف كالصناعات التقليدية والسياحة، الحرف...الخ.

الجدول رقم (128): يبين استعداد تعلم حرفة يدوية أخرى للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل لديك استعداد لتعلم حرفة يدوية أو اكتساب مهارات جديدة تزود بها دخلك؟ القرية				المجموع الكلي	
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
استعداد تعلم حرفة يدوية أخرى	نعم	80	69.57	110	91.67	190	80.85
	لا	35	30.43	10	8.33	45	19.15
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (88): يمثل استعداد تعلم حرفة يدوية أخرى للمبحوثين بالقريتين

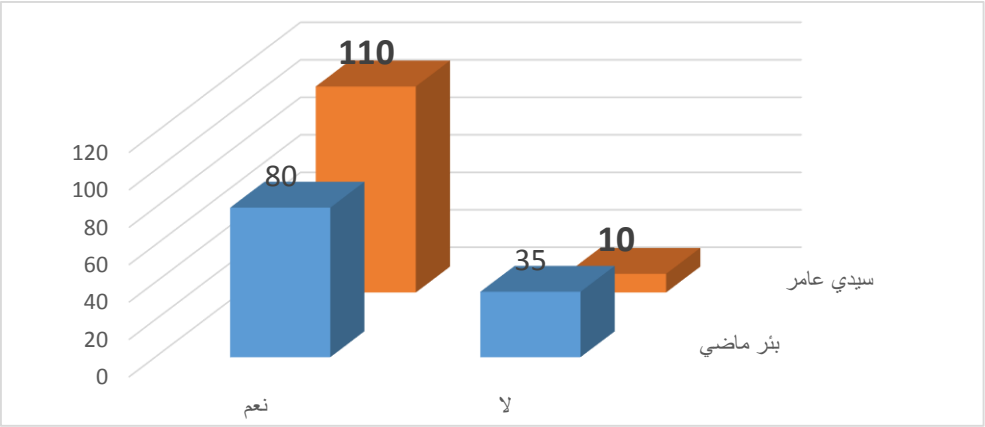

ولمعرفة ما إذا كان هؤلاء الذين يمارسون عملا متقطعا أو موسميا أو يتطلب منهم نصف الوقت فقط، يقبلون على امتهان عمل آخر يعتبر ثانوي ويدعم عملهم الأصلي، فقد جاءت نتائج الجدول التالي لتبين ذلك.

ومن الواضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن (80.85 %) من المبحوثين يريدون تعلم حرفة يدوية أخرى يدعمون بها عملهم الأصلي، وتزيد في دخلهم لأنهم يرون أن الأجر لا يكفي لتوفير حاجاتهم الضرورية والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(91.67%) عن قرية بئر ماضي (69.57%)، في حين أفاد (19.15%) من المبحوثين أنهم لا يريدون تعلم حرفة يدوية أخرى، وأن وظائفهم تكفيهم وفي الغالب يكونون في فئة المتقاعدين والماكثة في البيت، ونجد (30.43%) من المبحوثين في قرية بئر ماضي يؤكدون عدم استعدادهم لتعلم حرفة يدوية أخرى فهم لا يشعرون بحاجة مادية لممارسة عمل إضافي، ونسبة (8.33%) في قرية سيدي عامر يؤكدون أيضا عدم اهتمامهم بممارسة عمل آخر غير عملهم الرسمي، وتعددت أسباب هذا الرفض بين المبحوثين فمن خلال المقابلة الحرة تعددت إجابات المبحوثين فمنهم من يرى بأنه ليس بحاجة إلى ممارسة مهنة أو عمل إضافي ومنهم من تنقصهم الدراية والمعرفة بعمل آخر غير عملهم الأصلي، ومنهم من ليس له الوقت الكافي لممارسة أكثر من عمل، وغالبية المبحوثين خاصة في قرية سيدي عامر أجابوا بأنهم يقضون وقت فراغهم في زراعة الحقل أو تربية بعض الحيوانات وبالتالي فهم يعتبرون هذا عملا إضافيا لأنه يدر عليهم مدخول إضافي يعيلون به أسرهم.

وما يمكن استنتاجه عموما أن غالبية المبحوثين يهتمون ولديهم استعداد بممارسة مهنة إضافية تدعم عملهم الأصلي وبالتالي فهناك اتجاه إيجابي نحو العمل والنسبة ترتفع في قرية سيدي عامر عن قرية بئر ماضي.

ب-البطالة

الجدول رقم (129): يبين وجود البطالة في الأسرة حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل يوجد في الأسرة بعض الأفراد الذين لم يجدوا فرصة عمل مناسب رغم استعدادهم				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
البطالة في الأسرة	نعم	91	79.13	108	90.00	199	84.68
	لا	24	20.87	12	10.00	36	15.32
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (89): يمثل وجود البطالة في الأسرة حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

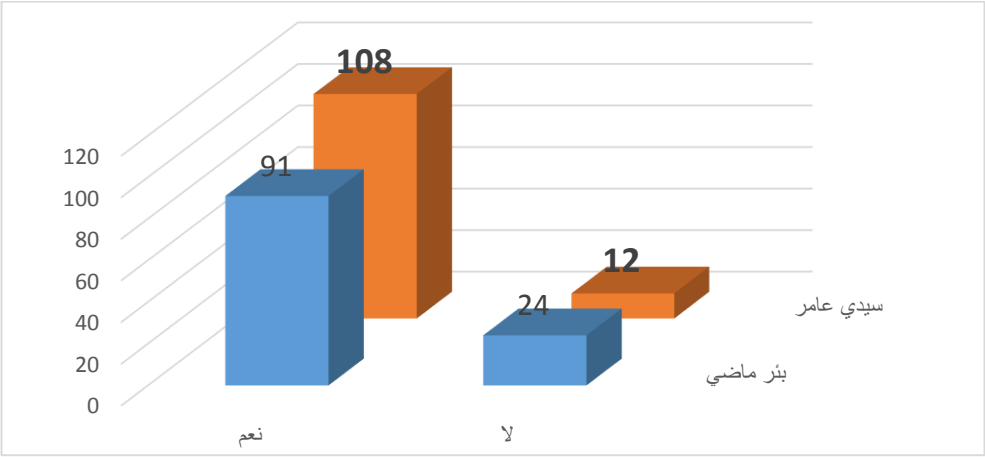

تعتبر ظاهرة البطالة أحد المشاكل التي تؤرق جميع الحكومات في شتى دول العالم، والبطالة في الجزائر تبقى السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاجتماعي لسكان الريف، ومن خلال معطيات الجدول التالي نجد أن (84.68%) من المبحوثين أفادوا بأنه توجد بطالة في الأسرة والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر (90%) عن قرية بئر ماضي (79.13%)، وهذا ما يؤكد النتائج المحصل عليها في الجدول الخاص بطبيعة العمل، فارتفاع نسبة من يمارسون أعمال متقطعة وموسمية ونصف الوقت يعتبرون في فئة البطالين لأنهم لا يمارسون أعمال دائمة.

بينما يرى (15.32%) من المبحوثين أنه لا توجد بطالة في الأسرة، وأعلى نسبة كانت في قرية بئر ماضي بـــ(20.87%) مقارنة بقرية سيدي عامر بـــ(10.00%).

وما تزال البطالة تشكل أحد التحديات البارزة في الريف وتمس فئة الشباب والنساء وخريجي الجامعات، وذلك في ضوء متطلبات جهات التوظيف مع مهارات القوى العاملة، حيث كان تأثير هذه الظاهرة غير متناسب على شرائح الشباب الأكثر تعليما من مجمل السكان، ونظرا لتطبيق الحكومة سياسة الإنفاق التوسعية في هذه الفترة من خلال المخطط الخماسي الثاني وضخامة الغلاف المالي أدى بدوره إلى توفير المشاريع التنموية، حيث ظهرت أشكال عديدة في مكافحة البطالة كقروض دعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للبطالة، إضافة إلى دور القطاع الحكومي في تقليص اليد العاملة خاصة الفئة الجامعية من خلال عملية التوظيف، وبالتالي كان لهذا البرنامج أثر في تقليص معدل البطالة، حيث أدى إلى ارتفاع الفئة النشطة من 8.5مليون عامل إلى 10.7 مليون في نفس الفترة، وبالتالي انخفض معدل البطالة من 13.8% إلى9.8%، إي من 1.374 مليون فرد إلى 1.175 مليون في نفس الفترة، إلا أن المناطق الحضرية ترتفع فيها معدلات البطالة على حساب المناطق الريفية، وهذا نتيجة الهجرة المستمرة لسكان الريف نحو المدن خاصة الفئة الشبابية الحاصلين على الشهادات الجامعية، وبالتالي تضاف هذه الفئة العاطلة إلى الفئة العاطلة في الحضر والأسباب عديدة، أما حسب الجنس فترتفع نسبة البطالة لدى النساء مقارنة بالذكور، نفس الحالة لدى الإناث الريفيات مقارنة بالحظر والجدول التالي يبين ذلك: [1]

[1] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص 261.

الجدول رقم (130): يبين معدلات البطالة حسب الجنس وحسب الاقامة في الفترة 2007-2013.

الوحدة: ألف فرد .

البيان	2007		2010		2011		2012		2013	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
معدل البطالة (%)	14.2	13.1	10.06	8.7	10.6	8.7	11.7	9.4	10.6	8.1
معدل البطالة للذكور (%)	60.9	39.1	8.6	7.2	8.8	7.7	10.2	8.3	9	6.9
معدل البطالة للإناث (%)	74.4	25.6	18.8	20.1	17.2	17.1	17.4	15.9	16.5	15.7
معدل البطالة الإجمالي (%)	13.8		10		10		11		9.8	
عدد العاطلين عن العمل	1374		1076		1062		1253		1175	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

وما يمكن استنتاجه أن معدل البطالة في الأسرة يرتفع في القريتين ميدان الدراسة مع زيادة لصالح قرية سيدي عامر

ج-عمل المرأة الريفية

الجدول رقم (131): يبين ضرورة عمل المرأة فحسب إجابات المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل ترى أنه من الضروري أن تعمل المرأة؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
ضرورة عمل المرأة	نعم	76	66.09	96	80.00	172	73.19
	لا	39	33.91	24	20.00	63	26.81
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (90): يمثل ضرورة عمل المرأة حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

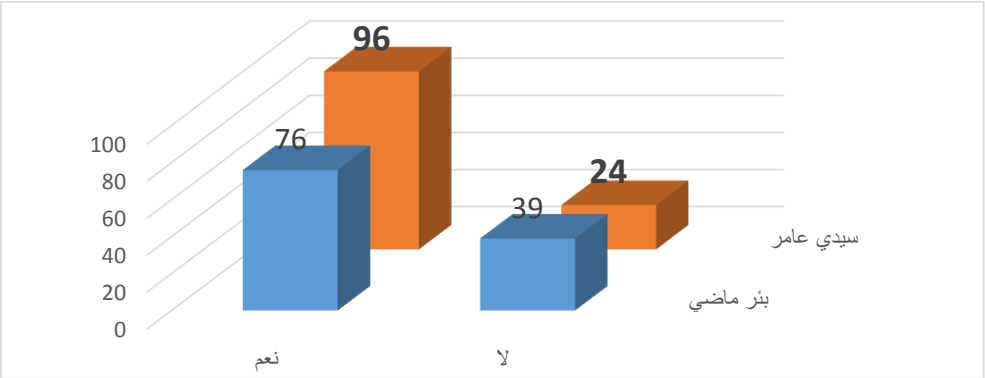

تمثل المرأة الريفية في المجتمع الريفي جانبا بالغ الأهمية فهي تنعش اقتصاد الأسرة عن طريق مساهمتها في العمل داخل المسكن وخارجه، ومن خلال الإجابتين أن ما نسبته (73.19%) من المبحوثين يوافقون على ضرورة خروج المرأة للعمل والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر (80%)عن قرية بئر ماضي (66.09%).

في حين أكدت نسبة (26.81%) في كلتا القريتين ميدان الدراسة عن عدم وجود ضرورة لخروج المرأة إلى العمل، والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(33.91%) مقابل (20.00%) في قرية سيدي عامر. ومنه نستنتج تغير في تفكير أفراد المجتمع الريفي ونظرتهم إلى عمل المرأة، وذلك راجع إلى ارتفاع مستوى التعليم خاصة لدي الإناث الذي يعتبر السبب الرئيسي لخروجها إلى العمل، وكذلك إلى التطور والتقدم الذي تشهده كثير من المجتمعات الحديثة غير من ظروف الحياة ومن دور ومكانة المرأة في المجتمع، وهذا ما تذهب إليه النظرية التطورية الوظيفية حيث ترى أن أحد مظاهر الاختلال بين المجتمعات التقليدية والحديثة أن تخرج المرأة للعمل، وأن تصبح قوة فاعلة في حين أنها في المجتمعات التقليدية ما تزال تقوم بالأنشطة المنزلية فقط، لذلك فعملية التحديث تؤدي إلى أن تتحول المرأة من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الحديثة، وذلك بعد أن تنال قسطا من التعليم، كما تعتبر بحوثا عديدة نابعة من هذا الاتجاه أن المرأة الريفية تعتبر عبئا على المجتمع أثناء عملية التنمية لعدم مشاركتها في النشاط الاقتصادي، فنجد "**روث ديمسون**" يذهب إلى أن عدم مشاركة المرأة الريفية في الأعمال الإنتاجية يزيد من حجم الأسر،وخاصة أن الأسرة الريفية تميل إلى إنجاب عدد كبير من الأولاد للاعتماد عليهم اقتصاديا ،ويؤدي ذلك إلى زيادة الفقر داخل الأسرة وبالتالي في المجتمع ككل. [1]

ومن خلال المقابلة الحرة مع المبحوثين ممن رفضوا خروج المرأة للعمل ،تبين أن غالبيتهم يرفضون ذلك بسبب العادات والتقاليد التي تعتبر خروج المرأة للعمل اعتداء على العرف الشائع في الريف، وإنهم لا يوافقون على خروج المرأة وحدها دون محرم حتى لقضاء حاجاتها الضرورية ،كالذهاب إلى الطبيب أو زيارة الأهل أو التسوق لاقتناء ما تحتاجه الأسرة من لباس أو أثاث إلى غير ذلك، فهم يرون أن دور المرأة يكون في مجال خدمة أسرتها كما أن خروجها للعمل يعرضها لعدم الاحترام والتقدير، وهنا تظهر خصائص الرجل الريفي الذي يرى أن إعالة الأسرة من واجباته ومسؤولياته، فثقافة سكان الريف يرون أن المرأة لا تشارك في العملية الإنتاجية حيث أن دورها يتعلق بالاقتصاد المنزلي غير النقدي، أي إنجاب ورعاية الأطفال وتربيتهم، إضافة إلى الأعمال المنزلية من صناعة الخبز

[1] **محمد الجوهرى**: علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص254، 255.

ومشتقات الإنتاج الحيواني، وجمع الحطب، ويرون مشاركتها في دخل الأسرة غير مقبول من الناحية الاجتماعية، ولهذا يقال أن عمل المرأة يظل خفي أو غير معترف به. [1]

ولذلك ماتزال تواجه البلدان النامية جملة من المشكلات المتنوعة التي تقف حائلا أمام إنجاز التنمية الشاملة فيها، ومن هذه المشكلات الأساسية مشكلة الاستثمار الاقتصادي الأمثل للموارد البشرية، والتي تعد العنصر الأكثر أهمية من عناصر عملية الإنتاج الأخرى، فمن دون الإنسان لا يمكن الإفادة من الموارد المادية ومن رأس المال في إنتاج الخيرات الضرورية لاستمرار الحياة البشرية على الأرض، فالإنسان هو منفذ للتنمية، أما تحسين وضعه والارتقاء به اجتماعيا وعلميا وسياسيا وثقافيا ومهنيا ورفع مستواه المعيشي، فهو الهدف من التنمية، وانطلاقا من أن المرأة تشكل نصف المجتمع البشري، ومن أن التنمية الحقيقية تتطلب استثمار الطاقات البشرية كلها دون استثناء بدأ اهتمام المجتمعات النامية بالمرأة بغية تزويدها بالمعرفة العلمية والمهارات والخبرات التي تمكنها من المساهمة في عملية التنمية المستدامة.[2]

وعموما فإن عدم تمتع المرأة بمكانها الصحيح في المجتمع ،يحول دون وصول جزء هام من قوى المجتمع وطاقاته إلى الميدان الإنتاجي والمشاركة الإيجابية في مختلف أنشطة المجتمع، وهي من القيم والاتجاهات التقليدية التي تعيق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستفادة المجتمع من قدر كبير من طاقات المجتمع. [3]

ومن خلال النتائج المتحصل علها نجد مؤشر التنمية المحلية فيما يتعلق بعمل المرأة مرتفع في قرية سيدي عامر عنه في قرية بئر ماضي.

د- دور المرأة الريفية في التنمية

الجدول رقم (132): يبين مساهمة المرأة في مداخيل الأسرة حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		كيف تساهم المرأة في مداخيل الأسرة؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
مساهمة المرأة في مداخيل الأسرة	العمل في المزرعة	9	7.82	39	32.5	48	20.42
	العمل داخل المنزل	35	30.43	58	48.33	93	39.57
	العمل بالأجر	58	50.43	14	11.67	72	30.64
	العمل الموسمي	8	6.96	4	3.33	12	5.11
	أخرى تذكر	5	4.35	5	4.17	10	4.26
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

[1] **ميشال توادر**، المرجع السابق، ص 244.

[2] **ماجد ملحم أبو حمدان**: تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30- العدد1+2، دمشق، 2004، ص314.

[3] **محمود عبد الحميد حسين**: بعض قضايا التنمية الريفية المتجددة في دراسات الأمم المتحدة، جار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2005،ص 320.

الشكل رقم (91): يمثل مساهمة المرأة في مداخيل الأسرة حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

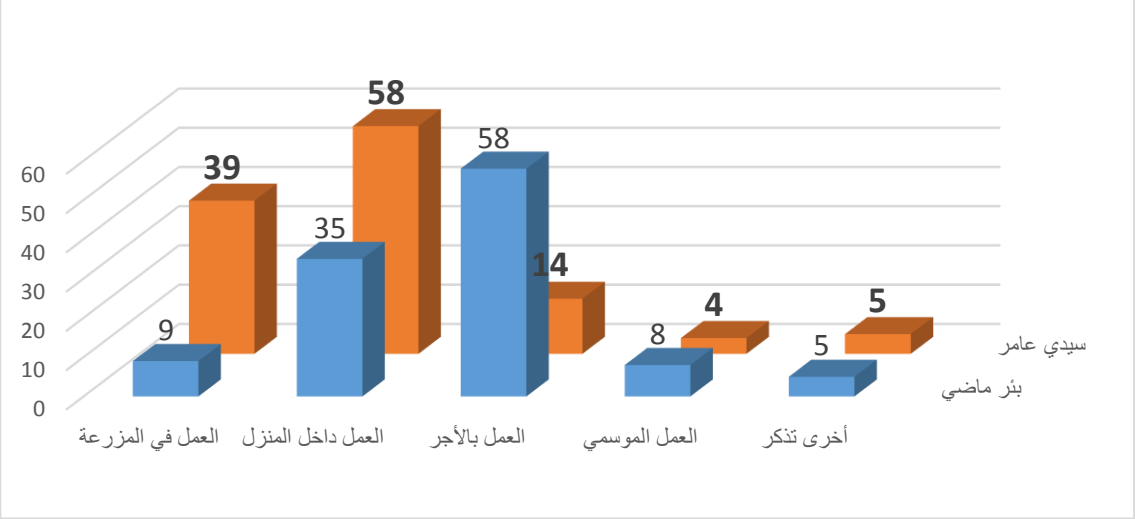

إن عمل المرأة يعتبر عاملا مساعدا للرجل سواء كان بالأجر أو بدون أجر، كما قد يكون عاملا رئيسيا للمساهمة في دخل الأسرة، ولمعرفة مدى موافقة المبحوثين على عمل المرأة وكيفية مساهمتها في مداخيل الأسرة، كانت إجابة المبحوثين من خلال الجدول أن ما نسبته (39.57%)يوافقون ويفضلون أن تزاول المرأة عملها داخل المنزل والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر (48.33%) عن قرية بئر ماضي (30.43%)، وبذلك تساهم في زيادة مدا خيل أسرتها كالقيام بصناعة الأواني الفخارية وبيعها أو القيام بعمليات النسيج (نسيج الزرابي التقليدية، الملحفة، البرنوس...)، الطرز، الخياطة، صنع الحلويات، أو تربية الماشية والدواجن وبذلك توفر لأسرتها حاجاتهم الاقتصادية المعيشية من حليب، بيض، صوف، لحم، زبده. .. الخ وكل ما يمكن أن تستخلصه من المواد التي تنتجها، إضافة إلى أن مساهمتها في المزرعة فقد أفادت نسبة (20.42%) من المبحوثين ذلك والنسبة مرتفعة في قرية سيدي عامر بـــ (32.5%) عن قرية بئر ماضي (7.82%)وذلك من خلال مساعدة الزوج في زرع وجني الخضار (الطماطم، البصل، البطاطا، الفلفل،. ..) والثمار (المشمش، التفاح، العنب، الرومان...)، وكذا مساهمتها ومساعدتها في عمليات الحصاد والدرس وجني المحصول، كل هذه المهام تستطيع المرأة أن تساهم من خلالها في مدا خيل الأسرة والرفع في مستوى معيشة الأسرة، ومن ذلك فهي تحقق جانب اقتصادي تنموي خاص بالاستهلاك الذاتي للأسرة وحتى البيع في القرية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في القرية.

في حين أفاد نسبة (30.64%) من المبحوثين عن مساهمة المرأة في مداخيل الأسرة عن طريق العمل بالأجر، فالعمل الحكومي (الرسمي) يعطي للمرأة فرصة لتأكيد ذاتها والمساهمة بفعالية في التنمية بكل أبعادها، الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والسياسية والإدارية وغيرها من المجالات التي تستطيع المرأة أن تبدع فيها، ومن خلال التحاور مع المبحوثين فإن غالبيتهم يرون أن أفضل قطاع لعمل المرأة هو التعليم والصحة، لأنهما مجالان يلاءمان طبيعة المرأة وفيهما نوع من الاحترام والتقدير والمكانة الاجتماعية ,و ما يلاحظ هنا أن الفرق بين القريتين كبير ففي قرية بئر ماضي نصف المبحوثين (50.43%) أكدوا ضرورة عمل المرأة بأجر، وبالتالي فسكان هذه القرية يميلون أكثر إلى حياة الحضر وهذا ما يفسر ارتفاع المستوى التعليمي في هذه القرية (المستوى الجامعي 37.39%) وبالتالي البحث عن الوظائف الإدارية، على عكس قرية سيدي عامر فنجد نسبة (11.67%) فقط من

المبحوثين من يرون ضرورة عمل المرأة في القطاع الحكومي (العمل بالأجر)، وهذا أيضا ما يفسر انخفاض المستوى التعليمي في هذه القرية (المستوى الجامعي 4.17%) وارتفاع نسبة الأمية والتعليم الابتدائي (17.50%، 46.67%) على التوالي، وهذا الانخفاض في المستوى التعليمي له علاقة باتجاهات سكان القرية نحو عمل المرأة بالسلب.

في حين نجد نسبة (5.11%) من المبحوثين من يرون أنه يمكن أن تساهم المرأة في مداخيل الأسرة عن طريق العمل الموسمي كالعمل في الحقل (جني المحصول، غسل وبيع الصوف. ..)، والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(6.96%) عنه في قرية سيدي عامر بـــ(3.33%)، وعموما تعمل غالبية النساء في الزراعة كعاملات في محيط الأسرة بدون أجر، وهي بذلك تساهم في مداخيل الأسرة.

ه-تعليم المرأة الريفية

الجدول رقم (133): يبين الموافقة على تعليم المرأة حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل توافق على تعليم المرأة؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
تعليم المرأة	نعم	105	91.30	113	94.17	218	92.77
	لا	10	8.70	7	5.83	17	7.23
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (92): يمثل الموافقة على تعليم المرأة حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

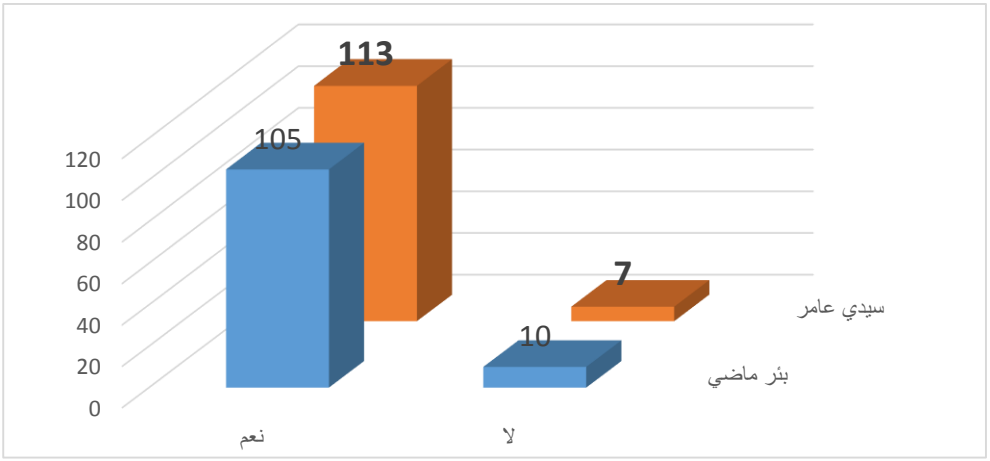

بدأت الدول النامية تنظر في مراحل بناء مجتمعاتها وتطوير اقتصادها ونظمها الاجتماعية، إلى التعليم كقوة من القوى الفعالة في عمليات التنمية البشرية، ولقد أولى" **جون ستورات ميل**" أهمية كبيرة لدور التعليم وتقدم المعرفة

في الارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية، ونص "**ألفرد مارشال** " على أهمية التعليم باعتباره استثمار قوميا، بل لقد ذهب إلى أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر.

وبما أن المرأة تمثل نصف المجتمع خاصة في الدول النامية كان لابد من الاهتمام بها وإشراكها في عمليات التنمية، من خلال الاهتمام بتعليمها والاستثمار في هذا الجزء الهام من المجتمع، ولتبيين موافقة أفراد المجتمع الريفي على تعليم المرأة جاءت نتائج الدراسة الميدانية كما يلي:

نجد أن (92.77%) من المبحوثين يوافقون على تعليم المرأة والنسبة متقاربة بين القريتين، بينما أفاد (7.23%) أنهم لا يوافقون على تعليم المرأة وهي نسبة ضئيلة، وتزيد في قرية بئر ماضي بـــ(8.70%) عن قرية سيدي عامر بـــ(5.83%).

ويفسر ارتفاع نسبة من يوافقون على تعليم المرأة يدل على أن هناك تفهم ووعى لدى أفراد المجتمع الريفي بضرورة تعليم المرأة وتثقيفها قصد إشراكها في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد أدركت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو أنه لا يمكن الخروج من دائرة التخلف إلا باستخدام الطاقة النسوية الهائلة للمساهمة في الإنتاج الوطني في كل المجالات الصحية، التربوية، التعليمية ــ الاجتماعية، السياسية، الإدارية. ..الخ.

رابعا: بيانات خاصة بالخدمة الاجتماعية التنموية في المجال السياسي(للخدمة الاجتماعية دور إيجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري في المجال السياسي ميدان الدراسة)

أ- السلطة داخل القرية

الجدول رقم (134): يبين من يحوز على السلطة داخل القريتين

بدائل الإجابة		في رأيك من يجوز على السلطة في القرية؟				المجموع	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
السلطة في القرية	كبار السن من الشيوخ	22	19.13	50	41.66	72	30.63
	رجال العلم	10	8.70	10	8.33	20	8.51
	رجال الدين	26	22.60	20	16.66	46	19.57
	أصحاب الثروة	18	15.65	25	20.83	43	18.29
	الدولة	39	33.91	15	12.50	54	22.97
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (93): يمثل من يحوز على السلطة داخل القريتين

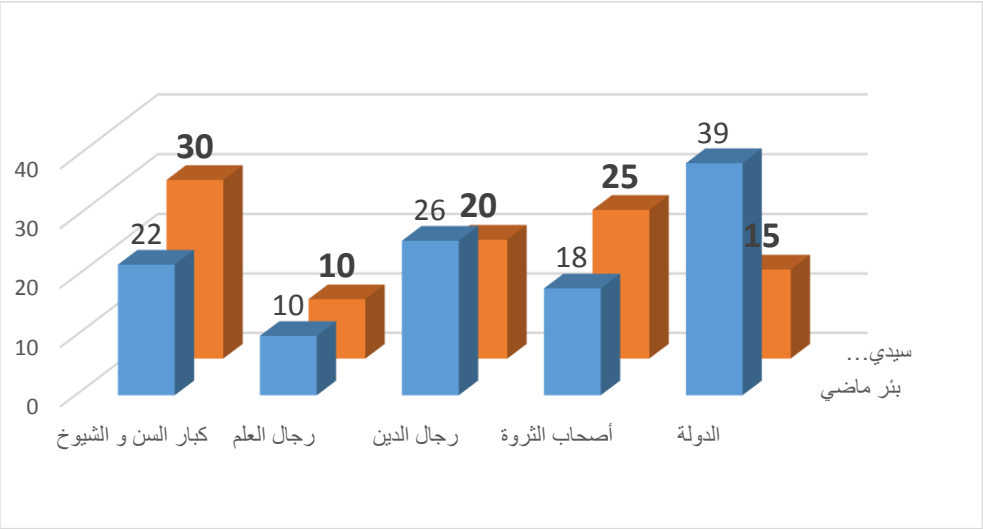

تعتبر قيمة السلطة والولاء في المجتمعات الريفية من أكبر التحديات التي تواجهها مختلف الحكومات خاصة حكومات الدول النامية، لأنها تتعلق بنظام القبلية والعروش فهي تخضع للمكانة الاجتماعية التي لا تخرج عن دائرة كبار السن من الشيوخ، الذين يشتهرون بالخبرة والحكمة وقوة التأثير في أفراد المجتمع الريفي، فهم يحوزون على قدر كبير من الاحترام والتقدير وكلمتهم مسموعة ومطبقة والخروج عنها يعتبر خروج عن الجماعة، وهذا ما تأكده نتائج الدراسة الميدانية حيث بينت نسبة (30.63%) من المبحوثين في كلتا القريتين ذلك، فقد أفاد (41.66%)من المبحوثين في قرية سيدي عامر على ذلك، و(19.13%) في قرية بئر ماضي، وما يلاحظ هنا أن قرية سيدي عامر تولي أهمية كبرى لكبار السن من الشيوخ.

في حين بينت نسبة (22.97%) من المبحوثين في كلتا القريتين سيطرة الدولة على القرارات داخل القرية، والنسبة مختلفة بين القريتين، فنجد قرية بئر ماضي سيطرة الدولة بنسبة (33.91%) فالسكان يمتثلون لكل القرارات والأوامر النابعة من الدولة، وبالتالي نلاحظ سيطرة الحكومة داخل القرية ممثلة في مؤسساتها الإدارية، بينما كانت في قرية سيدي عامر بـــ(12.50%) وهنا يظهر بأن دور الدولة ضئيل ومحدود في اتخاذ القرارات والسيطرة داخل القرية.

ثم تأتي نسبة (19.57%) من المبحوثين في القريتين ميدان الدراسة لتبين قيمة ومكانة رجال الدين في السيطرة على بعض السلوكات والقرارات متمثلة في الأئمة وشيوخ العلم الشرعي ،فلهم مكانة كبيرة في حل النزاعات والدفاع عن حاجات ومتطلبات سكان القرية، وكانت النسبة مرتفعة في قرية بئر ماضي بـــ(22.60%)مقارنة بقرية سيدي عامر و التي كانت (16.66%).

ثم يأتي سيطرة أصحاب المال والثروة حسب إجابة المبحوثين بالقريتين ميدان الدراسة بنسبة (18.29%)، وهنا تبرز سيطرة أصحاب الثروة على جزء من السلطة داخل المجتمع الريفي، وكانت أعلى نسبة بقرية سيدي عامر

بـــ(20.83%) مقارنة بقرية بئر ماضي بـــ (15.65%) والتي لم تكن لهم مكانة بارزة في السيطرة على السلطة بالقرية.

كما أن رجال العلم لا يسيطرون على القرية وليس لهم كلمة مسموعة فدورهم محدود وقد عبر المبحوثين على ذلك بنسبة (8.51%)، وتزيد قرية بئر ماضي بـــ(8.70%) عن قرية سيدي عامر والتي قدرت بـــ(8.33%).

وعموما ما يمكن استنتاجه هنا أن هناك فروق معتبرة بين القريتين في تدرج السلطة بها، فقرية سيدي عامر لا تعطي أهمية كبيرة للتعليم ولا تهتم بقيادة أصحاب العلم، بل نلاحظ سيطرة كبار السن والقادة المحليين من أصحاب الثروة ورجال الدين.

في حين نجد قرية بئر ماضي تعطي أهمية كبيرة لقرارات الحكومة وكبار السن ورجال الدين، وكلتا القريتين لا تعطي أهمية لرجال العلم ومنه نستنتج أن دور التعليم في تغيير الأفكار الخاطئة وحل النزاعات والمشاكل التي تعترض سكان الريف ما يزال محدود.

ب-المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية مقوم من مقومات التنمية السياسية، وتجدر الإشارة أـــن عملية التنمية لا يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة ما لم تتزاوج أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمشاركة السياسية شكل من أشكال التنمية السياسية والتي يذهب البعض في تعريفها بأنها " حق كل مواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية، هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم. [1]

وتلعب المشاركة السياسية بأشكالها المختلفة دورا هاما في تحديد السياسات والقرارات التي تتبناها الدولة، ومن أكثر صورها أهمية العضوية في التنظيم السياسي والانتخابات، فمن خلالهما يتمكن الأفراد من الانخراط في العمل السياسي والتأثير على المسائل والشئون التي تمس حياتهم. [2]

---

[1] **على الدين هلال وآخرون**، المرجع السابق، ص10.

[2] **أحسان حفظي**، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 332، 333.

الجدول رقم (135): يبين حجم المشاركة السياسية للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		كيف هي المشاركة والانخراط في الأحزاب في منطقتك؟ القرية				المجموع الكلي	
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
المشاركة السياسية	عال	6	5.22	56	46.67	62	26.38
	متوسط	62	53.91	52	43.33	114	48.51
	ضعيف	37	32.17	7	5.83	44	18.72
	منعدم	10	8.70	5	4.17	15	6.38
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (94): يمثل حجم المشاركة السياسية للمبحوثين بالقريتين

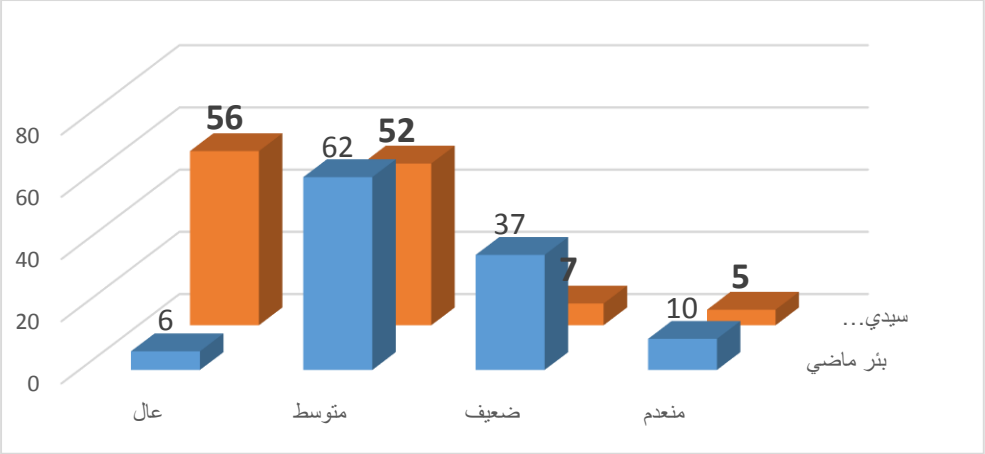

يختلف مدى إدراك أهمية المشاركة السياسية باختلاف المجتمعات، إلا أنه تلقى الاهتمام أينما تكون باعتبارها هدفا مرغوبا فيه، وغالبا ما ينظر إليها باعتبارها مؤشرا هاما للمشاركة بوجه عام، إذ أنها تتيح الفرصة لسكان المجتمع للإسهام أو المشاركة في وضع الأهداف العامة للمجتمع وفي التخطيط لتحقيق تلك الأهداف. [1]

وتأخذ المشاركة السياسية أشكالا عديدة منها الانخراط في الأحزاب السياسية، حيث تقوم الأحزاب السياسية بالعديد من الوظائف الكبرى، كما تتحكم في كثير من القرارات الخاصة بالمجتمع، وكذلك حق الانتخاب حيث تعتبر الانتخابات من أكثر الأنشطة الإنسانية ذات التأثير على القادة الذين يحاولون كسب ثقة الناخبين من أجل تدعيم سياستهم وايديولوجيتهم الخاصة.

ومن خلال الجدول التالي يتبين أن هناك تفاوت في إجابات المبحوثين في القريتين، ففي قرية بئر ماضي نجد أن المشاركة السياسية كانت بصفة متوسطة وذلك بنسبة (53.91%)في حين أفادت نسبة (32.17%) بضعف المشاركة السياسية في القرية، بينما أجاب (8.70%) عن انعدامها، ونجد (5.22%) يرون أنها عالية، وعموما ما

[1] **غريب سيد أحمد:** علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص385.

يمكن استنتاجه أن المشاركة السياسية في قرية بئر ماضي ناقصة فهم يرون أن المشاركة في الأحزاب أو عدم المشاركة لا يهم ما دام القرارات تأتي من فوق، فهناك مركزية في القرارات وبالتالي فكلمة سكان القرية غير مسموعة ما دام السلطة بيد الدولة وحدها أنظر الجدول السابق.

في حين نجد قرية سيدي عامر فقد أفادت نسبة (46.67%) من المبحوثين أن المشاركة السياسية في القرية عالية، فهناك عدد كبير من أفراد القرية منخرطين في أحزاب سياسية، وحركات وجمعيات اجتماعية تطوعية، وهذا يدل على الوعي السياسي لسكان القرية، وهناك من يرى أن المشاركة السياسية متوسطة بنسبة (43.33%)، ونسبة قليلة من ترى أن المشاركة السياسية بمستوى ضعيف ومنعدم وهي على التوالي (5.83%)و(4.17%)، ومنه نستنتج أن قرية سيدي عامر لها اتجاه سياسي إيجابي نحو المؤسسات الدولة السياسية، فسكان القرية يطمحون في تغيير ظروفهم المعيشية من خلال الانخراط والاشتراك في المجال السياسي وذلك لما لهذا المجال من أثر بالغ الأهمية في تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فالسياسيون هم من يسطرون البرامج التنموية وهم من يصادقون على المشاريع التنموية التي تحتاجها القرية، وهذا ما يفسر انخفاض نسبة مؤسسات الدولة في السيطرة على القرية فالسكان يؤمنون بأهمية المشاركة في الأحزاب والانخراط بها حتى تكون لهم كلمة مسموعة ويكون لهم دور في السيطرة على القرارات الخاصة بالقرية.

وعموما تلعب الانتخابات دورا هاما في التأثير على السياسات والقرارات التي تتخذها الحكومة، فغالبا ما نجد الجماهير على علم بالمجال الضخم للنشاط الحكومي الذي يضم العديد من الشؤون كالمسائل الاقتصادية والبطالة وعلاقات العمل، وعلى هذا فالأفراد دائما على وعي كامل بكيفية تأثير الحكومة على عالمهم ورغباتهم، ومن ثم فإن الجماهير من خلال الانتخابات تستطيع أن تقيم أفعال الحكومة، وأن تسهم في الاختيار بين البدائل المتاحة لهؤلاء الذين يضعون القرارات الحكومية. [1]

ج- الانتخابات المحلية

الجدول رقم (136): يبين حجم المشاركة في الانتخابات المحلية للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		كيف هي فعاليات الحملات الانتخابية داخل القرية؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
انتخابات محلية	عال	76	66.09	75	62.50	151	64.26
	متوسط	27	23.48	42	35.00	69	29.36
	ضعيف	7	6.09	3	2.50	10	4.26
	منعدم	5	4.35	0	0.00	5	2.13
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

[1] **إحسان حفظي**، المرجع السابق، ص340.

الشكل رقم (95): يمثل حجم المشاركة في الانتخابات المحلية للمبحوثين بالقريتين

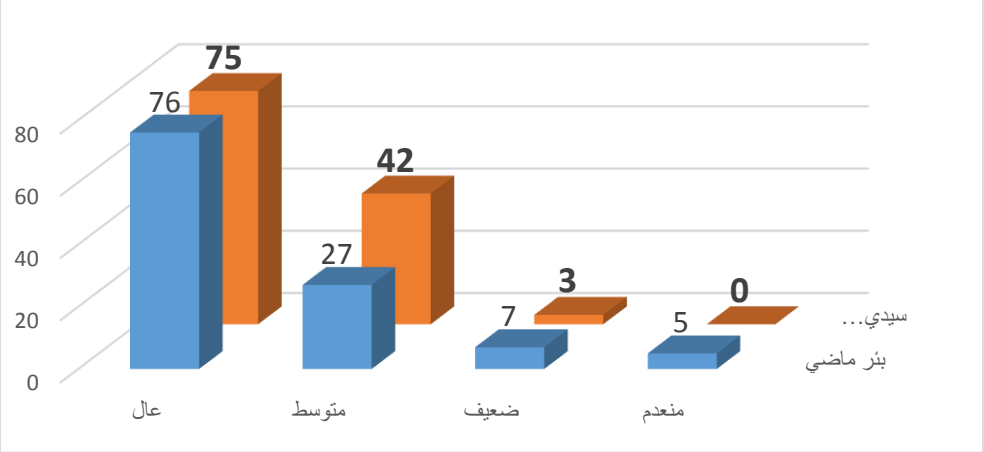

يتضح من الجدول التالي أن هناك إقبال كبير من طرف سكان الريف على الانتخابات المحلية وقد عبر المبحوثين على ذلك بنسبة (64.26%) والنسبة متقاربة بين القريتين، كما أفاد (29.36%)من المبحوثين بأن هناك مشاركة متوسطة لسكان القرية في الانتخابات المحلية والنسبة في قرية سيدي عامر (35.00%) عن قرية بئر ماضي (23.48%)، بينما نجد (4.26%) من المبحوثين من يرون أنه ضعيف والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(6.09%) عن قرية سيدي عامر بـــ(2.50%)، في حين عبرت نسبة (2.13%) من المبحوثين بأنه منعدم و، ويتعلق الأمر بقرية بئر ماضي فقط بنسبة (4.35%) ومنعدم في سيدي عامر.

وعموما نستنتج أن الانتخابات المحلية تلقى إقبال واهتمام من طرف سكان القريتين وذلك لاعتبارات قيمية واجتماعية، فغالبا يترشح أبناء القرية لهذه الانتخابات وهنا يكون التنافس شديد بين المرشحين وتتدخل هنا العروشية والعائلة والنسب في اختيار المترشح، ولذلك يكون هناك تنافس حاد وترتفع نسبة المشاركة.

د- الانتخابات الوطنية

الجدول رقم (137): يبين حجم المشاركة في الانتخابات الوطنية للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		كيف هي فعاليات الانتخابات داخل القرية؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
انتخابات وطنية	عال	28	24.35	67	55.87	95	40.43
	متوسط	53	46.09	41	34.17	94	40.00
	ضعيف	27	23.48	9	7.50	36	15.32
	منعدم	7	6.09	3	2.50	10	4.26
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (96): يمثل حجم المشاركة في الانتخابات الوطنية للمبحوثين بالقريتين

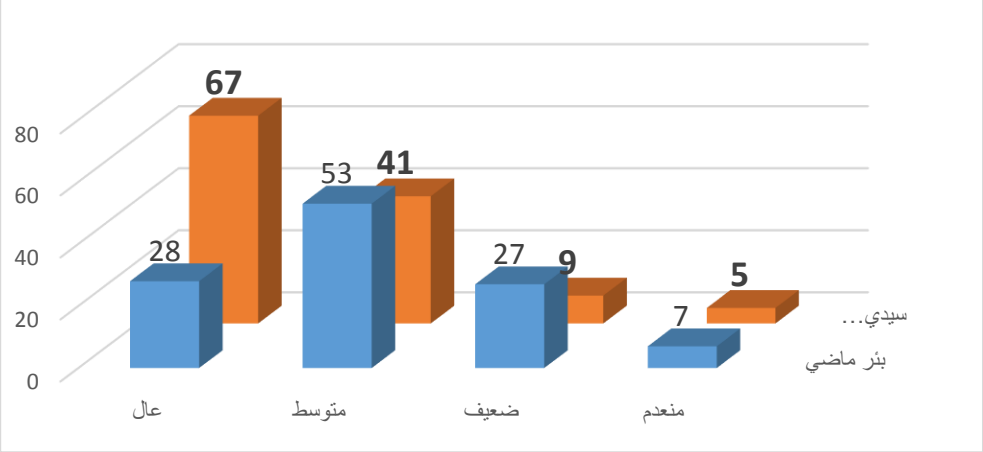

أفاد بعض المبحوثين بأن هناك مشاركة عالية في الانتخابات الوطنية والنسبة المعبر عنها هي (40.43%) والنسبة مختلفة بين القريتين حيث ترتفع في قرية سيدي عامر بـــ(55.83%)، عن قرية بئر ماضي بـــ(24.35%)، كما أفادت نسبة (40%) أنها متوسطة والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(46.09%) عن قرية سيدي عامر (34.17%)، بينما احتمال المشاركة ضعيف فكانت بنسبة (15.32%) في القريتين، حيث تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(23.48%)عن قرية سيدي عامر بـــ(7.50%)، وبالنسبة لانعدام المشاركة في الانتخابات الوطنية فكانت بنسبة (4.26%) وهي تزيد في بئر ماضي بـــ(6.09%) عن سيدي عامر بـــ(2.50%).

ومنه نستنتج أن المشاركة الشعبية في الانتخابات الوطنية كانت عالية ومتوسطة على العموم في كلتا القريتين.

وهذا ما أكدته نتائج الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات وتحليل السكان CENEAB عام 2003، حول مشاركة المجتمع الريفي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشملت 2760أسرة ريفية من 67بلدية من كل جهات الوطن (شرق، وسط، غرب، جنوب)، و تتراوح أعمار المبحوثين من 18 سنة فما فوق، وأظهرت النتائج مايلي:

تشير الدراسة إلى أن نسبة مشاركة سكان الريف في كل الضواحي كانت مرتفعة إذ بلغت (63%)، وكانت أكبر نسبة في الهضاب العليا الوسطى بنسبة (83%)، ثم تليها ناحية الجنوب الشرقي (77%)، ثم الشمال الشرقي (76%)، كما أن فئة 50 سنة فما فوق كانت لهم نسبة مشاركة قدرت بـــ (72%) إلا أن النسبة العالية من المشاركة تمركزت في التجمعات الريفية الرئيسية بنسبة (70%)، وتليها المناطق المبعثرة بنسبة (63%)، وأخيرا التجمعات الثانوية بنسبة (55%)، وما نلاحظه هو أن نسبة المشاركة السياسية كانت ايجابية عموما، إلا أنها بقيت في شكلها التقليدي ـــ أي غياب حقيقي للامركزية، وضعف دور الممثلين المحليين، وقلة مشاركة الشباب والنساء في صنع القرار بالرغم من وجود كتلة شبابية لها من الكفاءة ما يمكن أن تنهض به الدولة. [1]

[1] **هاشمي الطيب**، المرجع السابق، ص 238.

-خامسا: بيانات خاصة بالخدمة الاجتماعية التنموية في المجال البيئي.(للخدمة الاجتماعية دور إيجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري في المجال البيئي بميدان الدراسة)

تحتل قضية البيئة مكانة الصدارة في الاهتمامات القومية، وذلك لأن إهدار البيئة يؤثر بطريقة سلبية على التنمية، لذلك فقد أصبح التدخل المهني للخدمة الاجتماعية في قضايا التنمية من حيث صونها وحمايتها ووقايتها من الهدر والتلوث، وتنمية الوعي البيئي لدى الناس وإكسابهم مهارات وقدرات للتعامل مع البيئة بالشكل الصحيح، من أولويات مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال البيئي.

ويأخذ التدخل المهني للخدمة الاجتماعية في البيئة ثلاثة أبعاد، كما هو الحال في مختلف المجالات التي يتم التدخل فيها، ألا وهي الأبعاد التنموية والوقائية والعلاجية، إذ يركز البعد التنموي على تنمية الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وعلى إدخال برامج لحمايتها ضمن برامج تنمية المجتمع المحلي.، بينما يركز البعد الوقائي على وقاية أهالي المجتمع من أخطار التلوث وعلى إتباعهم أنماطا سلوكية إيجابية تجاه البيئة عن الهدر والتدمير والتلوث، ويركز البعد العلاجي أخيرا على علاج المشكلات الاجتماعية الناجمة عن تلوث البيئة وهدرها وإهمالها، وذلك ضمن فريق متكامل يضم المختصين والمعنيين من ذوي العلاقة. [1]

أ- التشجير

الجدول رقم (138): يبين الاستفادة من التشجير للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل تستفيد القرية من عمليات التشجير؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
استفادة من التشجير	نعم	38	33.04	42	35.00	80	34.04
	لا	77	66.96	78	65.00	155	65.96
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

[1] **فيصل محمود غرايبية**، الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004، ص196، 197.

الشكل رقم (97): يمثل الاستفادة من التشجيرللمبحوثين بالقريتين

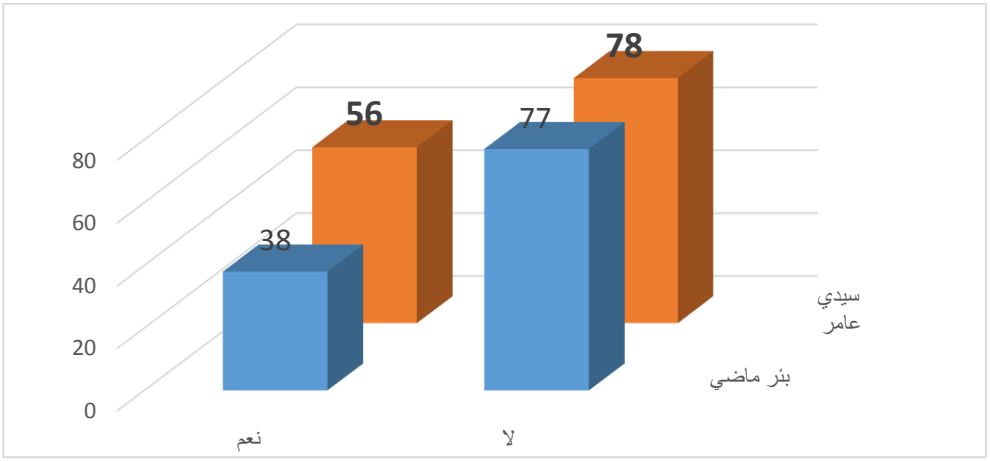

يتضح من خلال الجدول التالي أن القريتين ميدان الدراسة لم تستفيد من خدمات التشجير وقد عبر المبحوثين على ذلك بنسبة (65.96%)، والنسبة متقاربة بين القريتين، في حين نجد (34.04%) من المبحوثين أفادوا بأنه هناك عمليات تشجير مست بعض المناطق من القريتين والنسبة متقاربة، وتتمثل عموما في غرس عدد معتبر من أشجار الزيتون لمكافحة التصحر وانجراف التربية، كما يعود منتوج هذه الأشجار بالفائدة على السكان حيث يوفر لهم كميات معتبرة من زيت الزيتون يستعمل للاستهلاك الذاتي.

كما أن عمليات التشجير تنظف الجو من الغازات السامة وتحمي التربة وتمنع زحف الرمال إلى الشمال وهذا ما تجسد في مشروع السد الأخضر في الجزائر، ومنه أصبح هناك يوم وطني للاحتفال بالشجرة الموافق لـــ25 نوفمبر من كل سنة، وقد كان هناك اهتمام بالبعد البيئي في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وذلك من خلال عمليات حماية واستصلاح التربة، غرس الشجار العلفية والمثمرة، تعبئة المصادر المائية وغيرها من النشاطات التي تعني بالبيئة.

ب- المراعي

الجدول رقم (139): يبين توفر أراضي للرعي للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل توجد أراضي مخصصة للرعي؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
الأراضي للرعي	نعم	82	71.30	103	85.83	185	78.72
	لا	33	28.70	17	14.17	50	21.28
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (98): يمثل توفر أراضي للرعي للمبحوثين بالقريتين

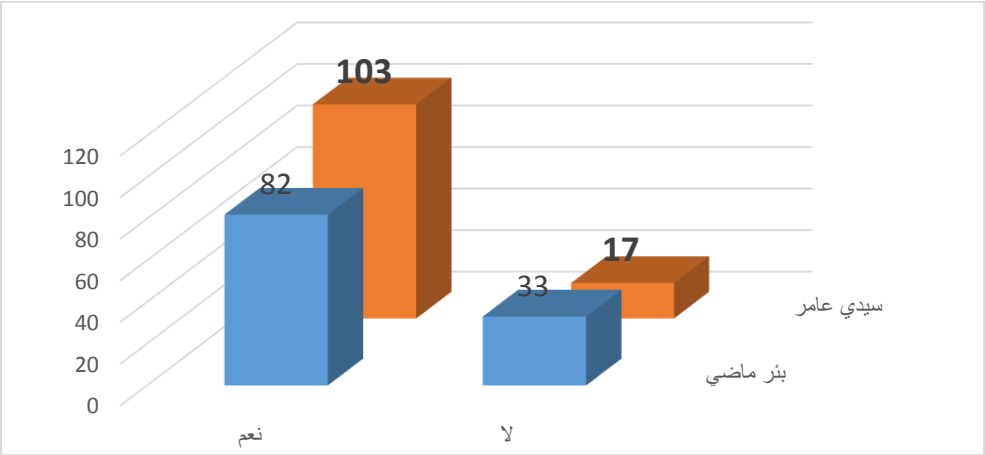

من بيانات الجدول أعلاه نجد أن غالبية المبحوثين أجابوا بأنه توجد أراض للرعي وذلك بنسبة (78.72%) والنسبة مرتفعة في قرية سيدي عامر بـــ(85.83%) عن قرية بئر ماضي بـــ(71.30%)، وتعتبر المراعي الطبيعية المصدر الرئيسي لغذاء الماشية والأغنام والماعز والجمال والحمير وغيرها من الحيوانات الموجودة في القرية، ويعتبر الإنتاج الحيواني المكون الأساسي للدخل بالنسبة لسكان هذه القرى، ومن ثمة فإن الاحتفاظ بالكفاءة الإنتاجية لهذه المراعي الطبيعية وصيانتها من التدهور يعتبر أمرا ضروريا لضمان استمرار نسبي في دخل السكان الريفيين.

كما نجد نسبة (21.28%) من المبحوثين من أفادوا بأنه لا توجد أراضي للرعي وبالتالي فهم يعانون من عدم وجود مصدر الأعلاف والتغذية للحيوانات التي يربونها، وعليه فهم يلجئون إلى شراء الأعلاف وفي ذلك مصاريف كبيرة على عاتق الأسر التي تقوم بتربية الحيوانات، والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(28.70%) مقارنة بسدس عامر بـــ(14.77%)

وعندما سئلوا عن حالة المراعي من خلال المقابلة الحرة كانت إجابة المبحوثين أنها في بعض المناطق متوسطة وفي البعض الآخر متدهورة، ويعتبر العامل الأساسي في تدهور المراعي هو الجفاف، خاصة في السنوات الأخيرة حيث قل منسوب مياه الأمطار والذي يعتبر المصدر الأساسي لسقي المراعي، فليس هناك مصدر أخر يعتمد عليه، فنظام تحسين المراعي غير مستعمل إطلاقا في القريتين، كما نجد أن الاستغلال الغير عقلاني يعتبر عامل مهم كذلك، فالرعي الجائر يعتبر من العوامل الهامة التي أدت إلى تدهور حالة المراعي، وينتج الرعي الجائر عن الاستمرار في الرعي بأعداد من الحيوانات تفوق طاقة حمولة المرعى، مما يؤدي إلى التناقص في حجم النباتات السائغة وإجهادها وعدم إعطائها فرصة لتجديد نفسها وإتلافها.

ولتحسين حالة المراعي لابد من إتباع طرق نجد من بينها عملية غرس النباتات العلفية ويجب مراعاة ما يلي:

-اختيار المواقع المراد تحسينها بناء على دراسات بيئية سليمة

-اختيار أنسب الأنواع النباتية لظروف الموقع

-إعداد التربة للزراعة والحرث والتخلص من الحشائش لضمان عدم منافستها للأنواع المزروعة

-اتخاذ الموعد المناسب والزراعة على العمق المناسب.

كما نجد أن تنظيم المراعي أو ما يسمى بالتحسين الطبيعي للمراعي طريقة هامة أيضا، ويتم التحسين الطبيعي عن طريق حماية المراعي كليا أو جزئيا من الرعي لعدد من السنوات يختلف باختلاف ظروف المراعي المتدهورة وظروف الأمطار، والهدف من هذه الحماية هو إعطاء النباتات الفرصة لاسترداد حجمها وإنتاجيتها ولتكوين البذور اللازمة لإعادة تأسيس الكساد النباتي.[1]

ج-خدمات الردم التقني

الجدول رقم (140): يبين الاستفادة من خدمات الردم التقني للنفايات للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل تستفيد القرية من خدمات الردم التقني للنفايات؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
خدمات الردم التقني	نعم	24	20.87	17	14.17	41	17.45
	لا	91	79.13	103	85.83	194	82.55
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (99): يمثل الاستفادة من خدمات الردم التقني للنفايات للمبحوثين بالقريتين

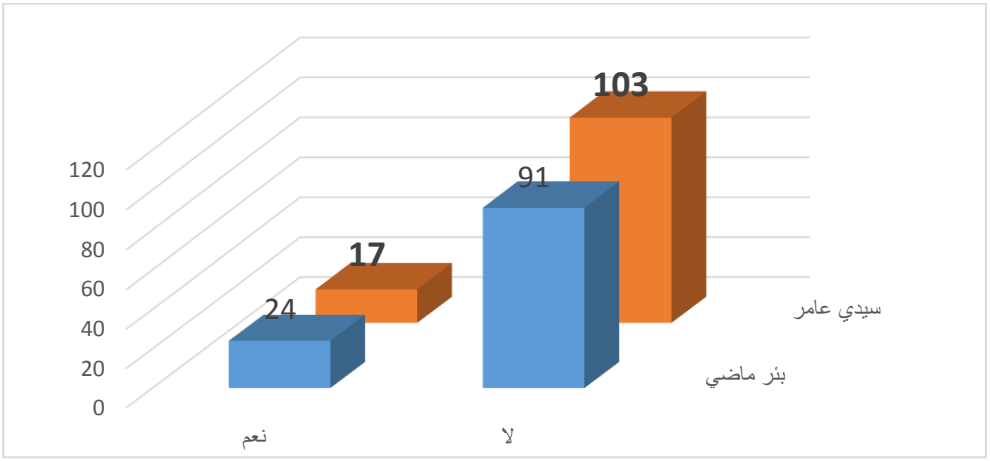

إن عملية الردم التقني للنفايات لها أهمية كبرى من الناحية البيئية فتوفر هذه الخدمة يساعد في حماية القرية من التلوث البيئي والذي أصبح اليوم من المشاكل الكبرى التي تعاني منها دول العالم ككل.

ومن خلال إجابات المبحوثين في الجدول أعلاه تبين أن هذه الخدمة غير متوفرة في أغلب المناطق التابعة للقريتين ميدان الدراسة حيث أفاد (82.55%) بعدم وجود هذه الخدمة، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر بـــ(85.83%) عنه في قرية بئر ماضي بـــ(79.13%).

وبالتالي فهناك طرق عشوائية في التخلص من النفايات بكل أنواعها، وذلك برميها في أماكن قريبة من السكان ومنه تكون سبب في انتشار بعض الأمراض البيئية، أو القيام بحرقها أمام المسكن وبالتالي انبعاث غازات

[1] **عز الدين فراج**، المرجع السابق، ص185

سامة وملوثة تكون سبب في الإصابة بأمراض الربو والحساسية، وهذا ما أكدته دراسة توفيق بوخندوني أنه توجد مشكلات صحية نجد منها مشكلات الماء والصرف الصحي والسكن غير الصحي كل هذا أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة، كذلك هناك من المساكن الريفية تفتقر إلى التهوية مما يحول دون الخروج للدخان وهذا ينعكس سلبا على الأشخاص القاطنين في هذه المساكن، فهم يرون بأن هناك نوع من الاستهانة بمتطلبات سكان الريف من رعاية صحية وتعليم ومستوى معيشي. [1]

بينما أفادت نسبة (17.45%) من المبحوثين بوجود هذه الخدمة والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي (20.87%)عن قرية سيدي عامر(14.17%)، وهذه الخدمة متوفرة للسكان المقيمين بالقريب من البلدية، في حين المناطق والتجمعات الريفية البعيدة عن مركز البلدية لا تتوفر لها هذه الخدمة.

د- التلوث

الجدول رقم (141): يبين معاناة القرية من التلوثحسب إجابات المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل تستفيد القرية من التلوث ؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
معاناة القرية من التلوث	نعم	60	52.17	29	24.17	89	37.87
	لا	55	47.83	91	75.83	146	62.13
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (100): يمثل معاناة القرية من التلوثحسب إجابات المبحوثين بالقريتين

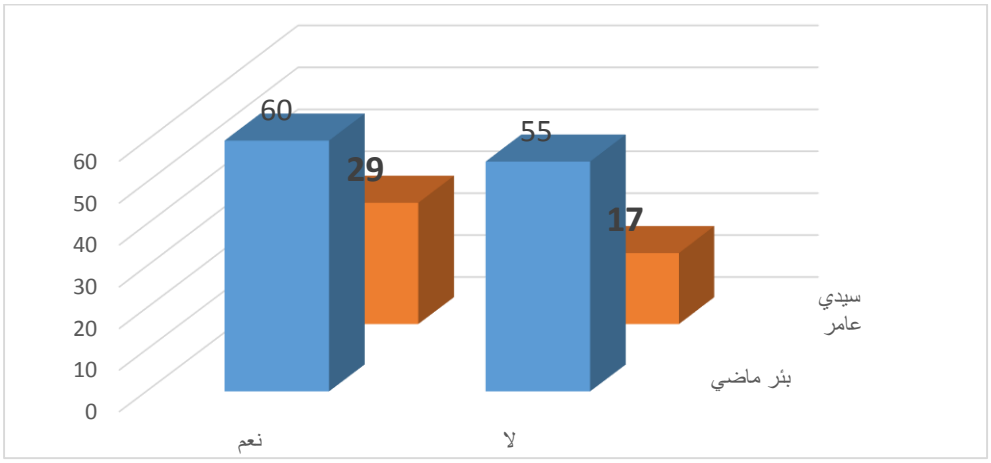

يوضح الجدول التالي أن ما نسبته (62.13%) من المبحوثين في القريتين ميدان الدراسة يؤكدون عدم وجود تلوث بيئي، حيث نجد نسبة (75.83%) من المبحوثين في قرية سيدي عامر (خاصة الساقية والخرزة) يؤكدون عدم

[1] **توفيق بوخندوني**، معيقات ومشكلات التنمية الريفية في الريف الجزائري، دراسة ميدانية لبعض المناطق الريفية بدائرة تاكسنة ولاية جيجل، مقال بمجلة آفاق للعلوم، العدد الخامس، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016، ص281، 282.

معاناة القرية من التلوث، وذلك لأن القرية تتوفر على مساحات شاسعة وأغلب سكانها يمتهنون الفلاحة وبالتالي وجود تنوع في المساحات الخضراء الخاصة بالأشجار المثمرة وزراعة الحبوب ومنه فالمنطقة تعبر عن الوجه الحقيقي للريف الجزائري.

بينما يرى (47.83%) أنه لا يوجد تلوث بالقرية بئر ماضي، وإنما تعاني القرية من عدم وجود تهيئة وتنظيم فالبنيات مبعثرة وغير مرتبة وهناك مناطق قاحلة وجافة، وهناك نقص في المصادر المائية ونقص في عمليات التشجير داخل القرية كل هذه الأسباب تجعل من القرية تفتقد إلى الشكل الجمالي للريف الجزائري الذي يتميز عن المدينة بمناظره الخلابة والمساحات الخضراء وانتشار الزراعة التي تكسبه حلة خضراء تزيد من جماله وتحسن في الجو.

بينما أكدت نسبة (37.87%) من المبحوثين في كلتا القريتين ميدان الدراسة أن هناك تلوث بيئي، فقد أكد المبحوثين من قرية بئر ماضي أنها تعاني من التلوث في البيئة وذلك بنسبة (52.17%)، في حين كانت النسبة ضعيفة في قرية سيدي عامر بـــ(24.17%).

ه- الامراض البيئية

الجدول رقم(142): يبين توزيع نسبة انتشار الأمراض البيئية كما يراها المبحوثين بالقريتين.

بدائل الإجابة		ما هي أكثر الأمراض البيئية انتشارا في القرية؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
الأمراض الأكثر انتشارا	الأمراض المعدية	37	32.17	25	20.83	62	26.38
	الأمراض المنتقلة عن طريق المياه	16	13.91	18	15.00	34	14.46
	الأمراض المنتقلة عن طريق الحيوان	25	21.73	29	24.16	54	22.97
	أخرى تذكر	37	32.17	48	40.00	85	36.17
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (101): يمثل توزيع نسبة انتشار الأمراض البيئة كما يراها المبحوثين في القريتين.

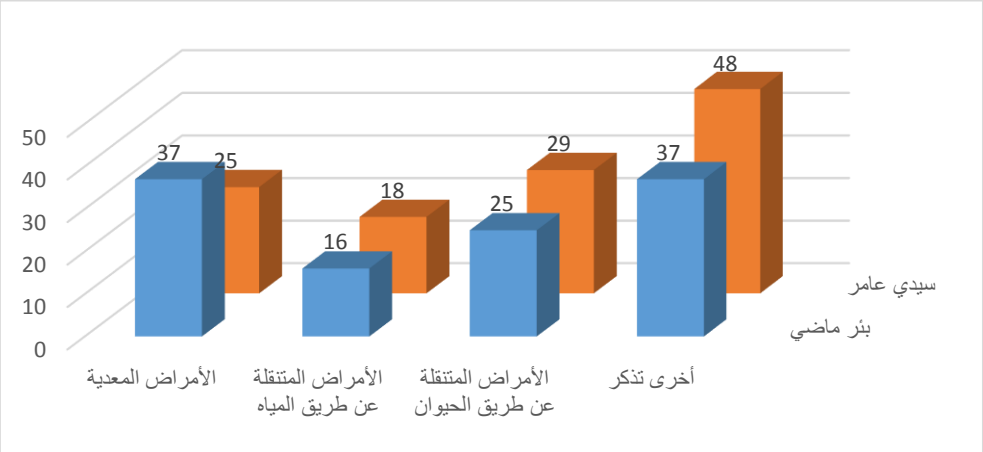

تتوزع الأمراض البيئية المنتشرة في قرية بئر ماضي وسيدي عامر كما يراها المبحوثين كما يلي:

يرى (26.38%) من أن الأمراض المعدية تنتشر بكثرة، وترتفع نسبة انتشار هذه الأمراض في قرية بئر ماضي عنها في قرية سيدي عامر إذ تبلغ (32.17%)مقابل (20.83%).

بينما يرى (22.97%) من المبحوثين في القريتين أنه تكثر الأمراض المنتقلة عن طريق الحيوان، والنسبة متقاربة بين القريتين حيث نجد (24.16%) بقرية سيدي عامر و(% 21.73) و يرجع ذلك لانتشار الكلاب الضالة والقطط والعقارب، ، بينما يؤكد (14.46%) من المبحوثين في كلا القريتين أن الأمراض المنتقلة عن طريق المياه هي الأكثر انتشارا، والنسبة متقاربة بين القريتين، حيث نجد (15.00%) بسيدي عامر،مقابل (13.91%)ببئر ماضي.

ويرجعون سبب انتشار هذه الأمراض إلى عدم وجود الوعي الصحي اللازم بين الأهالي، وهناك من يرجع أسباب وجود هذه الأمراض إلى عدم توفر شبكات الصرف الصحي في بعض المناطق من القرية، أو إلى ري المزروعات بالمياه الملوثة وعدم وجود تقنيات الردم التقني للنفايات.

في حين عبرت نسبة (36.17%) من المبحوثين في أخرى تذكر بأن القرية خالية من أي نوع من أنواع الأمراض، والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر (40.00%) عنها في قرية بئر ماضي (32.17%).

و- الوعي الصحي

الجدول رقم (143): يبين الاستفادة من تدابير الوعي الصحي للمبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل استفدتم من تدابير الوعي الصحي؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
الاستفادة من تدابير الوعي الصحي	نعم	23	20.00	25	20.83	48	20.43
	لا	92	80.00	95	79.17	187	79.57
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (102): يمثل الاستفادة من تدابير الوعي الصحي للمبحوثين بالقريتين

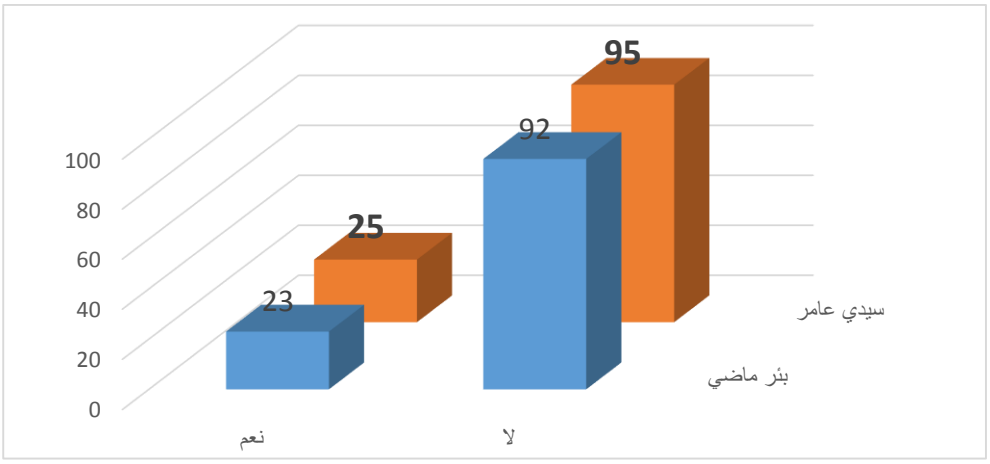

يرى (79.57%) من المبحوثين في كلتا القريتين ميدان الدراسة أنه لا توجد في المؤسسات العلاجية الحكومية أي هيئة خاصة من مهامها نشر الوعي الصحي بين السكان للحفاظ على البيئة، والنسبة متقاربة جدا بين القريتين، ويعتبر توفير الصحة شرط أساسي من شروط تحقيق التنمية، فبقاء الفرد بصحة جيدة معناه القيام بمهامه بصورة فعالة، والاهتمام ببقاء الصحة جيدة يشمل سكان الريف كما يشمل سكان الحضر، إلا أن طرق الوقاية والعلاج تتفاوت بتفاوت وجهات النظر من حيث الإدراك والمعرفة بأصول الصحة، وكذا بوصول الرعاية الصحية وتدابير الوعي الصحي لسكان الريف.

وهكذا تزداد قيمة التكلفة والمصارف على الصحة سواء من طرف الدولة أو الأسر، بسبب عدم توفر هيئات خاصة لنشر الوعي الصحي بين أهالي الريف في المراكز العلاجية لمعالجة الأمراض البيئية (خاصة الأمراض المعدية) والعمل على حصرها في نطاق ضيق.

بينما تؤكد نسبة (20.43%) من المبحوثين في القريتين معا، عن وجود تدابير للوعي الصحي وفي بعض الأحيان تكون هناك خرجات ميدانية صحية توعوية للوقاية من بعض الامراض المعدية، والنسبة متقاربة جدا بين القريتين.

-سادسا: بيانات خاصة بدور المشاركة في تنمية القرية(للمشاركة الشعبية دور إيجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري بميدان الدراسة)

تعد مشاركة المواطنين في التنمية إحدى القيم المحورية باعتبارها هدفا ووسيلة في نفس الوقت، وهي تمثل أهمية خاصة في تنمية المجتمع المحلي، فمشاركة المواطنين في التنمية يجعلهم يدركون حجم مشكلاتهم وإمكانياتهم، وحقيقة الخدمات والبرامج التي يشتركون فيها، كما أنها وسيلة طبيعية لتدعيم الرقابة المجتمعية على المشروعات الحكومية وهي بذلك تكون بمثابة ضمان لتعديل مسار التغيير والتنمية بما يتماشى مع صالح المجتمع. [1]

ومن ثمة تمثل المشاركة الشعبية في الجهود التنموية جوهر ولب التنمية، لدرجة أنه يمكن القول أن أية جهود للتنمية لا تكتمل ولا تنجح، إلا بمشاركة من سيشملهم التغيير مشاركة فعالة وبالطريقة الملائمة لهم. [2]

أ- وجود المشاركة

الجدول رقم (144): يبين وجود المشاركةالشعبية حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل هناك مشاركة شعبية في برامج التنمية المسطرة بالقرية؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
مشاركة الشعبية	نعم	41	35.65	67	55.83	108	45.96
	لا	74	64.35	53	44.17	127	54.04
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (103): يمثل وجود المشاركةالشعبية حسب إجابات المبحوثين بالقريتين.

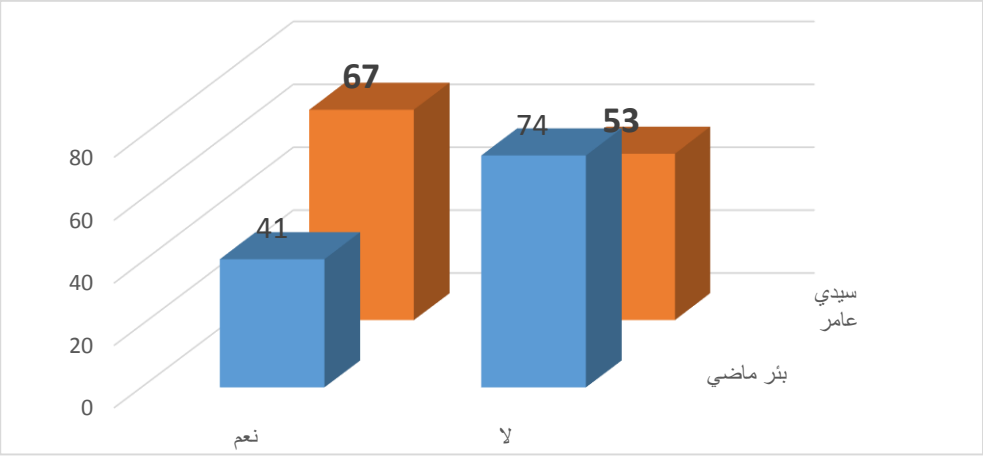

من خلال الجدول التالي تبين أنه لا يوجد المشاركة الشعبية في القريتين (54.04%) ميدان الدراسة، خاصة قرية بئر ماضي حيث عبرت نسبة (64.35%) من المبحوثين عن عدم وجود مشاركة للسكان في عمليات التنمية،

[1] **هيفاء الشنواني**، المرجع السابق، ص21.

[2] **إحسان حفظي**، المرجع السابق، ص 341.

وأنه لا يوجد أي شكل من أشكال إشراكهم في أي برامج أو مشاريع في القرية، في حين نجد (35.65%)من يرون أن هناك مشاركة في التنمية من خلال أخذ بآراء السكان في نوع البرامج والمشاريع التنموية التي تحتاجها القرية.

بينما أفادت نسبة (55.83%) من المبحوثين في قرية سيدي عامر عن وجود مشاركة شعبية في العمليات التنموية بالقرية، تتمثل عموما في اقتراح مشاريع تنموية وتنفيذ بعضها وهذا ما سنلاحظه من إجابات المبحوثين في الأسئلة اللاحقة، بينما ترى نسبة (44.17%) عن عدم وجود مشاركة للمواطنين في عمليات التنمية التي تبقى حكرا على المؤسسات الرسمية وبالتالي تبقى مركزية القرارات التنموية بيد السلطات الرسمية وهذا ما نحاول الإجابة عليه من خلال السؤال الموالي.

ب- قرار البرامج التنموية

الجدول رقم (145): يبين مسؤولية اتخاذ القرارات للنهوض بالقرية حسب إجابات المبحوثين بالقريتين.

بدائل الإجابة		من الذي تقع على عاتقه مسؤولية اتخاذ القرارات الخاصة بالنهوض بالقرية وحل مشكلاتها ؟				المجموع	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
من يتخذ القرار في القرية	كبار السن	16	13.91	35	29.17	51	21.70
	الأعيان	15	13.04	11	09.17	26	11.06
	ممثلو السلطة الرسمية	43	37.39	55	45.83	98	41.70
	ممثلو الهيئات	23	20.00	11	09.17	34	14.47
	رجال الدين	18	15.65	8	06.67	26	11.06
	المجموع	115	100.00	120	100.0	235	100.00

الشكل رقم (104): يمثل مسؤولية اتخاذ القرارات للنهوض بالقرية حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

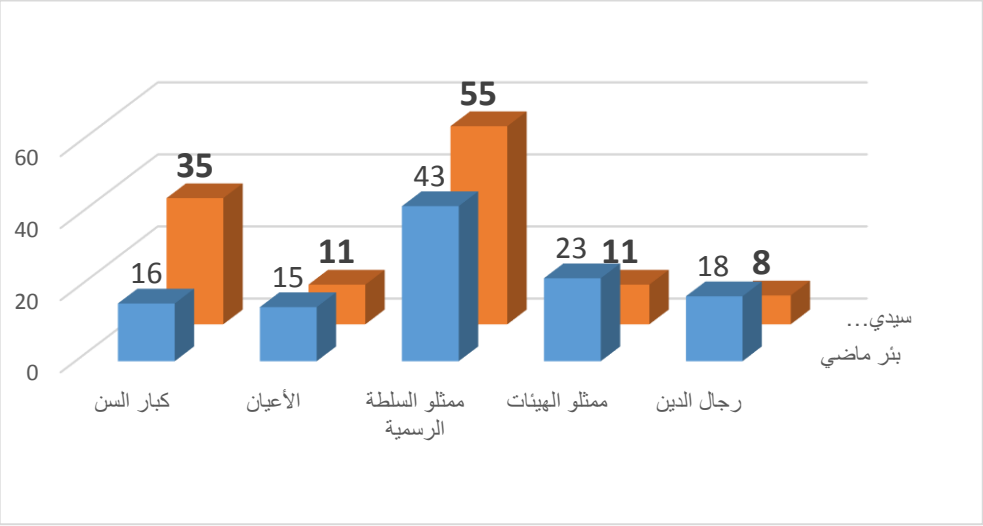

من خلال إجابات المبحوثين في الجدول السابق والتي بينت وجود نقص في المشاركة الشعبية في العمليات التنموية، ومن خلال الجدول التالي تبين أن من يتخذ القرارات التنموية في القرية هم ممثلوا السلطات الرسمية (الحكومة مجسدة في رئيس البلدية ــ رئيس المجلس الشعبي الولائي) وقد عبر المبحوثين على ذلك بنسبة (41.70%) والنسبة مرتفعة في قرية سيدي عامر ب(45.83%) مقارنة بقرية بئر ماضي ب(37.39%) .

ثم تأتي قرارات كبار السن من الشيوخ في القرية حيث عبر المبحوثين على ذلك بنسبة (21.70%)في كلتا القريتين ، و قد كانت أعلى نسبة في قرية سيدي عامر بـــ(29.17%)، مقابل (13.91%) في قرية بئر ماضي ، و هذا يؤكد سيطرة كبار السن في قرية سيدي عامر على السلطة و القرارات بالقرية .

كما بينت نسبة (14.47%) من المبحوثين أن هناك دور للهيئات و الجمعيات المحلية في المجتمع الريفي ،فلها دور مهم في اقتراح و اتخاذ قرارات تنموية للنهوض بالقرية ، و كانت النسبة مختلفة بين القريتين ، حيث نجد نسبة (20.00%) من المبحوثين في قرية بئر ماضي يؤكدون ذلك ،وهذا ما تؤكده نتائج المقابلة ، و هنا تظهر أهمية الدور الذي تلعبه الهيئات في النهوض بالمجتمع الريفي ،بينما كانت النسبة ضئيلة في قرية سيدي عامر حيث عبر المبحوثين على ذلك بـــ(9.17%) .

و يأتي رجال الدين و الأعيان بنسبة ضئيلة أيضا و هي (11.06%) لكلتا الاحتمالين و النسبة ترتفع دائما في قرية بئر ماضي بـــ(15.65%)و (13.04%)على التوالي ، مقارنة بقرية سيدي عامر بـــ(6.67%)و (9.17 %)على التوالي .

وهنا نستنتج أن من معوقات نجاح التنمية هي مركزية القرار الذي تحتكره السلطات الرسمية في نوع وأهم البرامج التنموية التي تحتاجها القرية.

ج- اهتمام الحكومة بدور الشعب في التنمية

الجدول رقم (146): يبين اهتمام الحكومة باقتراحات سكان حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		هل تهتم الحكومة باقتراحات وآراء السكان فيما يخص برامج التنمية الضرورية؟				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
اهتمام الحكومة باقتراحات	نعم	29	25.22	35	29.16	64	27.23
	لا	86	74.78	85	70.83	171	72.76
	المجموع	115	100.00	120	100.00	235	100.00

الشكل رقم (105): يمثل اهتمام الحكومة باقتراحات سكان حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

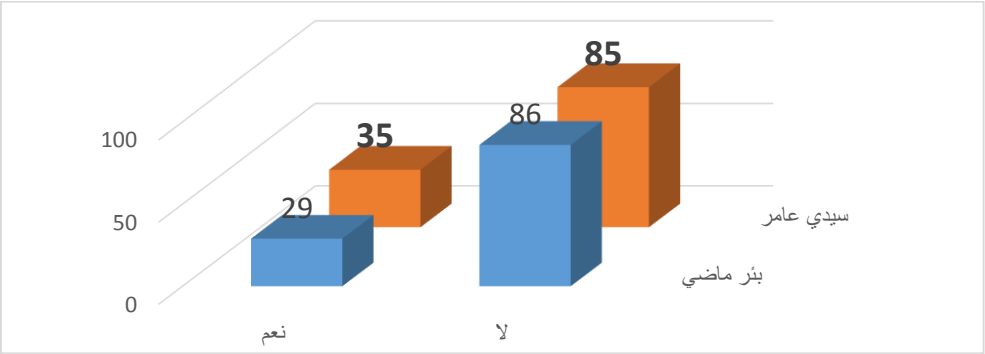

إن من أهم العوائق التي تعاني منها الدول في عدم نجاح البرامج التنموية هو عدم الاهتمام باقتراحات السكان فيما يخص طبيعة ونوع وأهم المشاريع التنموية التي يحتاجونها، وهذا ما تؤكده النتائج التالية حيث أفاد (72.76%) من المبحوثين أن الحكومة لا تهتم باقتراحاتهم فيما يخص البرامج التنموية التي يحتاجونها وهذا ما يولد لديهم الشعور بالاغتراب وعدم القدرة على المشاركة في البرامج التنموية و عدم القدرة على التغيير وبالتالي تتولد لديهم مشاعر عدم الرضا عن أوضاع مجتمعهم.

وفي دراسة لـــ "وفاء الصدي " عن عوائق مشاركة سكان المجتمعات المستحدثة الحضرية لتنمية مجتمعاتهم، أظهرت الدراسة أن عدم التجانس والشعور بالعجز في المواقف الاجتماعية وإحساس المواطنين بالعزلة والاغتراب، كما أنها ترجع هذه المعوقات إلى عدم فهم القيادات المحلية لدورها بالمجتمع المحلي، ونقص وجود القيادات المؤثرة في المجتمع، وهي ترجع هذه العوائق أيضا إلى عدم وجود قنوات اتصال فعالة بين سكان المجتمع المحلي والمنظمات الموجودة فيه، وإلى عجز المنظمات عن تحقيق أهدافها. [1]

وهذا ما تؤكده أيضا دراسة توفيق بوخندوني حيث تبين الدراسة أن هناك (63%) من المبحوثين صرحوا بأنه رغم وضع مكلف بنقل انشغالات الطرفين ورغم اختياره من طرف السكان الأهالي إلا أنه رغم اتصالاته بالمكلفين بالمشاريع التنموية فهم يصرحون عدم ملائمة التخطيط العام للريف مع مشاكله الفعلية.[2]

بينما أفادت نسبة (27.23%) من المبحوثين أنه تهتم الحكومة باقتراحاتهم فيما يخص البرامج التنموية والنسبة متقاربة بين القريتين، وسوف نتعرف عن صور المشاركة في عمليات التنمية بالقريتين ميدان الدراسة في السؤال الموالي.

---

[1] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص68.

[2] **توفيف بوخندوني**: المرجع السابق، ص280.

د- صور المشاركة الشعبية

الجدول رقم(147): يبين صور المشاركة الشعبية في برامج ومشاريع التنمية حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

بدائل الإجابة		صور المشاركة				المجموع الكلي	
		القرية					
		بئر ماضي		سيدي عامر			
		ت	%	ت	%	ت	%
صياغة البرامج	نعم	5	17.24	4	11.43	9	14.06
	لا	24	82.76	31	88.57	55	85.94
	المجموع	29	100.00	35	100.00	64	100.00
تنفيذ البرامج	نعم	21	72.41	26	74.29	47	73.44
	لا	8	27.59	9	25.71	17	26.59
	المجموع	29	100.00	35	100.00	64	100.00
رقابة البرامج	نعم	17	58.62	5	14.29	22	34.38
	لا	12	41.38	30	85.71	42	65.63
	المجموع	29	100.00	35	100.00	64	100.00
تقييم البرامج	نعم	14	48.28	2	5.71	16	25.00
	لا	15	51.72	33	94.29	48	75.00
	المجموع	29	100.00	35	100.00	64	100.00

الشكل رقم (106): يمثل صور المشاركة الشعبية في برامج ومشاريع التنمية حسب إجابات المبحوثين بالقريتين

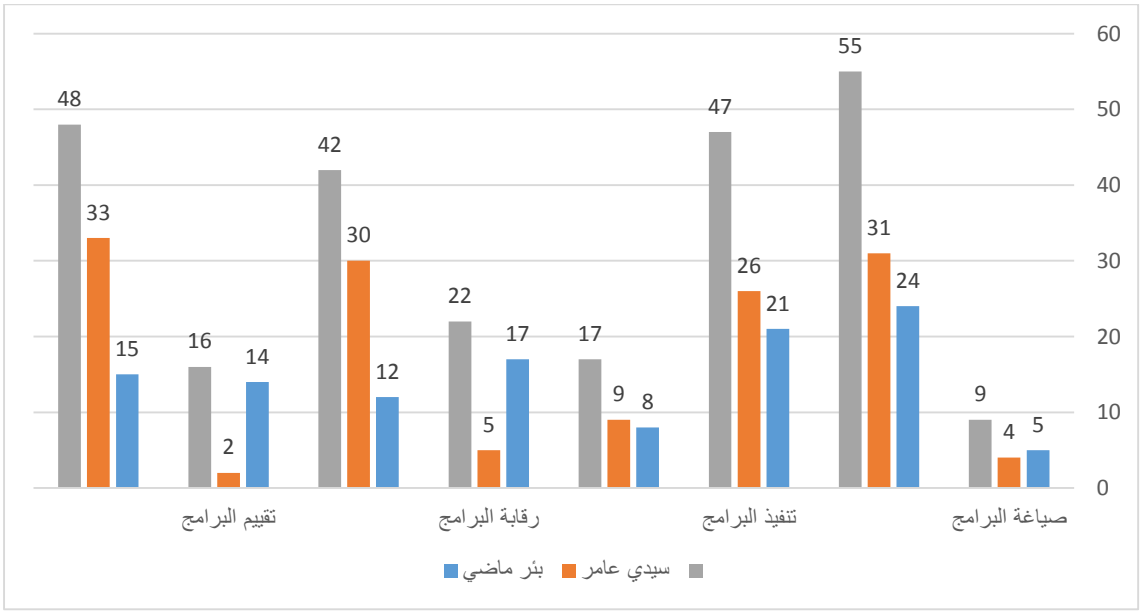

تتعدد صور وأنماط مشاركة المواطنين في التنمية وتتباين من دولة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر وفقا لفرص المشاركة المتاحة للمواطنين وايكولوجية إدارة منظمات التنمية...، وتتمثل صور المشاركة في مرحلة أو أكثر

من مراحل (إعداد الخطة وتنفيذها، ومتابعتها وتقويم مشروعاتها وبرامجها)، وقد تكون المشاركة بالمال، أو الرأي أو الجهد والانتظام في الحضور في اجتماعات وأنشطة المنظمات المجتمعية.[1]

وإن المشاركة تعني في النهاية مساهمة واشتراك الأفراد في تنمية المجتمع في كافة مراحل وخطوات العملية التنموية بداية من رسم الخطط والسياسات وتحديد الأولويات إلى متابعة تنفيذ هذه الخطط واتخاذ القرارات، ولابد أن يكون هذا الاشتراك وتلك المساهمة من خلال وعيهم بأهمية المشاركة واقتناعهم بأهمية الدور الذي يقومون به، ومن ثمة فالمشاركة الشعبية لكي تؤتي ثمارها لابد من وجود تأثير متبادل بين الجهود المقصودة والرسمية لتغيير المجتمع وتحديثه أيضا وزيادة المشاركة والجهود الطوعية للناس.[2]

وقد جاءت بيانات الجدول التالي لتوضح نوع وطبيعة وحجم المشاركة في القريتين ميدان الدراسة، حيث أكد ت ما نسبته (85.94%)أنه لا يتم إشراكهم في صياغة المشاريع والبرامج التنموية الخاصة بالقرية، والنسبة متقاربة بين القريتين، في حين أفاد (73.44%) من المبحوثين في كلتا القريتين أنه تتاح لهم فرصة تنفيذ البرامج التنموية، وتتصدر قرية بئر ماضي برقابة البرامج وتقييمها وذلك بنسبة (58.62% و48.28 %على التوالي) عن قرية سيدي عامر التي أكد غالبية المبحوثين أنه لا تتاح لهم فرصة رقابة وتقييم البرامج(85.71 %و94.29 %على التوالي). ومنه نستنتج أن قرية بئر ماضي تعرف صورا من المشاركة في التنمية تمثلت أساسا في تنفيذ البرامج التنموية ورقابتها وتقييمها دون أن يتم استشارة السكان في صياغة البرامج والمشاريع التي تبقى حكرا على المؤسسات الرسمية.

بينما قرية سيدي عامر فهي تفتقر إلى صور المشاركة سواء تعلق الأمر بصياغة البرامج أو تنفيذها أو رقابتها، أو تقييمها، وتبقى مركزية القرار للسلطات الرسمية، وهذا التهميش ولا مبالات بآراء واحتياجات سكان القرية يجعلهم لا يشاركون في البرامج التنموية ولا يهتمون بها فهي أمر لا يعنيهم في كثير من الأحيان ,و هذا ما يسمى بظاهرة الاغتراب على مشاركة المواطنين في التنمية فيرى " روبرت نسبت" أن الإنسان قد يتخذ موقفا سلبيا إزاء مجتمعه، وكأنه موضوع لا علاقة له به والذي يعبر عنه بالاغتراب.[3]

ويعتبر نقص المشاركة في التنمية أهم عائق يواجه الدول النامية في تطورها وتقدمها.

---

[1] **ظريف بطرس:** المشاركة الشعبية في التنمية إدارة التنمية الريفية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، المؤتمر الرابع للإدارة المحلية، المملكة المغربية، 1972، ص43، 44.

[2] **إحسان حفظي**، المرجع السابق، ص 343

[3] **محمد عبد الفتاح محمد عبد الله**، المرجع السابق، ص 69.

II-مناقشة النتائج الجزئية بالفرضيات وفي ضوء الدراسات السابقة والاتجاهات النظرية

من الدراسة النظرية تبين أن الخدمة الاجتماعية كتخصص علمي يهدف إلى رفع مستوى الحياة أو توفير فرص حياة أفضل، أو مساعدة الإنسان على القيام بوظائفه الاجتماعية في المجتمع على الوجه الأكمل من خلال توفير المناخ الاجتماعي والنفسي والمادي والمساندة لهذا الإنسان، ونجد أن هناك تلاقيا واضحا بين الخدمة الاجتماعية والتنمية من حيث وحدة الهدف، حيث أن التنمية تهدف باستمرار توفير فرص أفضل وتحقيق طموحات الإنسان وتحقيق الإشباع لحاجاته من خلال تعبئة الموارد المتاحة والتي أتاحتها، وتوظيف هذه الموارد بطريقة رشيدة تسمح للإنسان تحقيق ذاته.

ويتجسد هذا الدور من خلال برامج وخدمات اجتماعية مختلفة في مجالات متعددة، فالخدمة الاجتماعية التنموية تعتمد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية والسياسية والبيئية والمشاركة الشعبية في البرامج والمشاريع التنموية، وهي تقدم في المجتمعات الحضرية والريفية على حد سواء.

و لقد سرنا في دراستنا الميدانية وفق هذه المجالات، وخلصنا في النهاية إلى النتائج التالية:

1- مناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة

في دراستنا النظرية قمنا بعرض فرضية عامة تمحورت عنها ست فرضيات فرعية كانت شاملة لخطة البحث، وسرنا بمقتضاها في المعالجة النظرية في الفصول النظرية، وقد حاولنا من خلال مسار هذه الدراسة في جانبيها النظري والميداني تجميع المعلومات والبيانات والدلائل لإثبات صحتها أو بطلانها، وقد تمكنا من تجميع عدد من البيانات والنتائج من خلال أدوات البحث المستعملة كالملاحظة والمقابلة والاستبيان، وكانت النتائج كالتالي:

1-1-مناقشة النتائج بالفرضية الفرعية الأولى: (للخدمة الاجتماعية دور إيجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري في المجال الاجتماعي بميدان الدراسة)

وللتأكد من هذه الفرضية اعتمدنا على مجموعة من المؤشرات تضمن كل مؤشر على مجموعة من الأبعاد، وقد كانت النتائج كالتالي:

أولا- خدمات السكن: لقد تبين من خلال البيانات الميدانية أن خدمات السكن متوفرة في القريتين ميدان الدراسة، فقد استفادت القريتين من خدمات السكن الريفي بنسبة (66.67%) في قرية سيدي عامر و(33.91%) في قرية بئر ماضي أنظر الجدول رقم (49)كما أن غالبة المبحوثين سكناتهم حديثة (85.96%) أنظر الجدول رقم(51)، وتتوفر على التجهيزات الضرورية من مطبخ وشبكة الصرف الصحي وحمام ومرحاض أنظر الجدول رقم(53).

ومنه نستنتج أن خدمات السكن موجود بنسبة مقبولة في القريتين ميدان الدراسة.

خدمات المياه: كما أثبتت النتائج أن خدمات المياه موجودة في القريتين ميدان الدراسة وذلك بنسبة (84.26%) أنظر الجدول رقم (54)، لكن نجد أن هناك (35.35%) من لديهم ربط بشبكة منزلية والنسبة مرتفعة في قرية سيدي عامر بـــ(43.56%)عنه في قرية بئر ماضي (26.80%) و(32.21%) لديهم ربط بشبكة خارجية والنسبة تزيد دائما في قرية سيدي عامر بـــ(37.62%) و (26.80%)بقرية بئر ماضي، في حين باقي المبحوثين يعانون في الحصول على المياه الصالحة للشرب أنظر الجدول رقم(55) والجدول رقم (56).

ومنه نستنتج أن خدمات المياه موجودة ولكن هناك سوء توزيع وتسيير بالقريتين ميدان الدارسة.

خدمات الكهرباء والغاز: من خلال النتائج المتحصل عليها نجد أن القريتين ميدان الدراسة تتوفر على خدمات الكهرباء أنظر الجدول رقم (59)، في حين نجد أن خدمات الغاز تتوفر نسبة (50.83%) في قرية سيدي عامر ولا تتوفر في قرية بئر ماضي بنسبة (100%)أنظر نفس الجدول.

ومنه نستنتج أن خدمات الكهرباء موجودة، وخدمات الغاز ناقصة في قرية سيدي عامر وغير موجودة في قرية بئر ماضي.

ثانيا- خدمات الصحة: تعتبر خدمات الصحة من المؤشرات البارزة التي تبين مدى تحقق التنمية الاجتماعية لأهدافها، فتمتع الفرد بالصحة عن طريق توفر المؤسسات العلاجية بالمجان، وتوفرها على التجهيزات اللازمة من أدوات ووسائل العلاج، ووجود أطباء مختصين وبالقدر الكافي، يجعل الفرد الريفي يحصل على المستوى المناسب من الرعاية الصحية، وهذا ما حاولت الدراسة التالية التحقق منه، حيث أثبتت النتائج النهائية للدراسة الميدانية أن قرية بئر ماضي لا تتوفر على الخدمات الصحية حاليا، على الرغم من وجود قاعتين للعلاج، واحدة في مركز البلدية كانت تعمل في السنوات الماضية، ومنذ حوالي سنتين أغلقت لعدم وجود طبيب عام وممرضين وعدم توفر الأدوات والوسائل الضرورية للتمريض، والثانية في دوار جر الحواس وهي مغلقة لا تعمل، أما قرية سيدي عامر فهي تتوفر على عيادة متعددة الخدمات في مركز البلدية، كما توجد قاعة للعلاج في بعض القرى التابعة للبلدية ولكن هناك نقائص، فقد تبين أن التسهيلات الصحية غير متوفرة ومحدودة جدا في القرية، إذا ينقص الطبيب المختص وهناك عجز في الوسائل والأدوات الحديثة أنظر الجدول رقم (60).

كما أكد غالبية المبحوثين أنهم يترددون على المؤسسات الرسمية التابعة للدولة بنسبة(70.63%) ، بسبب الفقر وعدم القدرة على التكفل بمصاريف العلاج أنظر الجدول رقم (62).

كما أكد المبحوثين في القريتين أن أهم نواحي القصور في مؤسسات العلاج بالمجان (مؤسسات الحكومية) تتمثل في الإهمال وعدم الاهتمام بالمريض(51.06%) ، وعدم توفر الأطباء المختصين (17.02%طبيب عام فقط)، وعدم توفر الأجهزة الطبية(10.64%). أنظر الجدول رقم (64)، ولذلك يرى المبحوثين ضرورة التفتيش والمراقبة المستمرة والدائمة من وزارة الصحة(16.59%)، وأهمية توفير أطباء متخصصين(30.21%)، وضرورة العمل بطريقة مستمرة ودائمة(43.40%)عن طريق التناوب بين الأطباء والممرضين أنظر الجدول رقم (65).

ومنه نستنتج أن خدمات الصحة منعدمة في قرية بئر ماضي وناقصة في قرية سيدي عامر.

ثالثا- خدمات التعليم: تبين من نتائج الدراسة الحالية أن القريتين ميدان الدراسة تتوفر على مؤسسات تعليمية في الطورين الابتدائي والمتوسط وتنفرد قرية سيدي عامر بتوفر ثانوية، بينما لا توجد في قرية بئر ماضي مما يضطر أبناء القرية إلى التنقل إلى المدينة، وفي ذلك عناء وجهد وتكاليف مادية على عاتق الأسر الريفية أنظر الجدول رقم (66).

كما بينت نتائج الدراسة الميدانية أن هناء انقطاع عن الدراسة وعدم إكمالها للجنسين معا بنسب متقاربة خاصة في قرية سيدي عامر (80.83%) للذكور و(80.83%) للإناث أنظر الجدول رقم (69)، وما لهذا من أثر سلبي على المستوى التعليمي للأسر الريفية، حيث بينت نتائج البيانات الشخصية ارتفاع نسبة الأمية(17.50%) والمستوى الابتدائي(46.67%) و انخفاض فسي المستوى الثانوي و الجامعي بقرية سيدي عامر ، بينما كانت النتائج

أفضل في قرية بئر ماضي حيث سجل ارتفاع في المستوى الجامعي (37.39%) والمستوى الثانوي (20%) والمتوسط (25.21%) وانخفاض في المستوى الابتدائي و الأمي ،أنظر الجدول رقم (39)، وعلى الرغم من ذلك لوحظ وجود بعض الصعوبات والمشاكل التي تواجه المتعلمين في المراحل التعليمية المختلفة تتمثل بعد المدرسة (31.06%)و صعوبات المقررات الدراسية (13.62%)، وارتفاع مصاريف الدراسة (17.02%)، وعدم توفر الخدمات المدرسية (10.64%)، و عدم كفاءة المدرسين (9.36%) ،ونقص المدرسين وعدم تخصصهم (7.66%)، أنظر الجدول رقم (68).

وعلى الرغم من تبدل النظرة إلى تعليم الإناث حيث يزداد الإقبال على إرسالهن إلى مدرسة القرية، إلا أن الأسرة الريفية لم تتخلص نهائيا من النظرة إلى تعليم الإناث، فقد لوحظ ارتفاع في نسبة التسرب المدرسي بكلتا القريتين و لكلا الجنسين ، (71.49%) للذكور و (72.77%) للإناث ، أنظر الجدول رقم (69).

هذا وقد بينت نتائج الدراسة الميدانية عدم توفر برامج لمحو الأمية في قرية بئر ماضي (85.22%) ورغم ذلك لوحظ تحسن في المستوى التعليمي بالقرية، على العكس توفر برامج محو الأمية في قرية سيدي عامر (61.67%) إلا أن المستوى التعليمي منخفض في القرية ، أنظر الجدول رقم (70).

ومنه نستنتج أن الخدمات التعليمية تتوفر في القريتين إلا أنه هناك نقص وسوء توزيع لهذه الخدمات على التجمعات الريفية التابعة لكل قرية، كما توجد بعض المشاكل والصعوبات التي تواجه المتعلمين مما له أثر على المردود التعليمي للفرد الريفي.

رابعا- خدمات الطرق ووسائل النقل والمواصلات

تعتبر خدمات الطرق ووسائل النقل والمواصلات من أهم الخدمات التي تحقق التنمية لأي مجتمع ريفي أو حضري، وقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن شبكة الطرق معبدة في القريتين ميدان الدراسة (91.67%)في قرية سيدي عامر و(70.43%)في قرية بئر ماضي خاصة الطريق الرئيسي الرابط بين القرية والمدينة، إلا أنه لوحظ وجود بعض الطرق الفرعية الغير معبدة بالنسبة لبعض التجمعات الريفية التابعة للقريتين من خلال شبكة الملاحظة، أنظر الجدول رقم(71)، ومنه فشبكة الطرق المعبدة موجودة في القريتين.

أما فيما يخص توفر وسائل النقل فقد بينت نتائج الدراسة أنه يوجد نقص في توفر وسائل النقل حيث نجد (54.04%)من المبحوثين يستخدمون النقل العمومي، بينما (30.21%) يستخدمون النقل الغير رسمي والباقي نقل خاص(15.74%)، ومنه فوسائل النقل ناقصة في القريتين ميدان الدراسة جدول رقم(73).

وعلى الرغم من أن القريتين ميدان الدراسة غير منعزلتين إلا أن أهالي هاتين القريتين يعانون معاناة كبيرة أثناء تنقلهم من القرية إلى خارجها، أنظر الجدول رقم (74)، وإذا كانت فئة من الأهالي أخذت موقفا سلبيا تجاه المساهمة في تنفيذ المشاريع الخاصة بحل هذه المشكلات (66.81%)، على الرغم من توفر الإمكانيات التي يتطلبها هذا التنفيذ لديها، أنظر الجدول رقم (75) إلا أن هذا السبب يعود إلى عدم توفر الأيدي العاملة(32.48%) الشعور بالفردية والانعزال (30.57%) وهذا يعتبر من أهم المعوقات التي تعاني منها الدول النامية في تحقيق التنمية.

كما أن تخلف الحكومة على القيام بدورها الذي يجب أن تقوم به في تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية، التي تعبر عن رغبات أهالي القريتين وحاجاتهم الملحة لتوفر وسائل النقل والمواصلات بشكل منتظم ودائم، يعتبر من أهم المعوقات التي تعاني منها القريتين و قد عبر المبحوثين على ذلك بنسبة(68.51%).

ومنه نستنتج أن خدمات الطرق متوفرة بالقريتين باستثناء بعض المعابر الفرعية، وهناك نقص في وسائل النقل الحكومية وانعدامها في بعض المناطق.

خامسا-خدمات الإدارة:

بينت نتائج الدراسة الميدانية توفر بعض الفروع الإدارية بالقريتين تتمثل في فرع للبريد وفرع للبلدية في قرية بئر ماضي، وتوفر فرع للبريد وفرع للبلدية وفروع إدارية في قرية سيدي عامر. أنظر الجدول رقم (78)، وانعدام خدمات الهاتف والإنترانت في قرية بئر ماضي، وتوفرها بنسبة قليلة في قرية سيدي عامر أنظر الجدول رقم (79).

ومنه نستنتج أن خدمات الإدارة متوفرة في قرية سيدي عامر باستثناء النقص في خدمات الهاتف والانترنت، وناقصة في قرية بئر ماضي ومنعدمة في بعض الخدمات كفرع للأمن، فرع للحماية المدنية، خدمات الهاتف والانترنت.

سادسا- الخدمات العامة(التثقيف) وشغل أوقات الفراغ

يرى بعض المشتغلين بشؤون التنمية الاجتماعية على أن زيادة وقت الفراغ من جراء تطور وسائل الإنتاج وتحسينها، يزيد من انتشار التصرفات الاجتماعية الشاذة والخارجة عن القانون.

وقد بينت نتائج الدراسة الميدانية أن أغلب الأهالي يفضلون معرفة الأخبار (74.04%) أنظر الجدول رقم (80)، وأن أهم مصادر هذه المعرفة التلفزيون (34.04%)أنظر الجدول رقم(81)، كما لوحظ اختلاف بين القريتين في الاهتمام بنوع البرامج المفضلة للمشاهدة.

وفيما يخص الأنشطة الثقافية في القريتين فغالبية المبحوثين أكدوا انعدام ونقص هذه الأنشطة (85.10%) أنظر الجدول رقم (83).

كما بينت النتائج انعدام توفر مكتبة عمومية ودار للشباب في قرية بئر ماضي، وهي ناقصة جدا في قرية سيدي عامر أنظر الجدول رقم (84).

ومنه نستنتج أن الخدمات الثقافية في قرية بئر ماضي ناقصة في البعض ومنعدمة في البعض الآخر (مكتبة، دار للشباب)، وناقصة في قرية سيدي عامر.

كما أن الخدمات الترويحية غير كافية بالقريتين معا حيث أكدت نسبة (88.94%) ذلك، أنظر الجدول رقم (86)

سابعا- الخدمات الدينية:

أكدت نتائج الدراسة الميدانية توفر الخدمات الدينية بالقريتين ميدان الدراسة والتي تتمثل في توفر مسجد (92.77%) ومصلى (6.81%)في أغلب التجمعات الريفية التابعة للقريتين، أنظر الجدول رقم (87)، إلا أن هذه الخدمات أنجزت من طرف الأهالي(79.57%) ويبقى هناك قصور من طرف الدولة في الاهتمام وتوفير هذه الخدمات الضرورية والروحية لسكان الريف. أنظر الجدول رقم (88).

ومنه نستنتج أن الخدمات الدينية موجودة في القريتين ميدان الدراسة.

ثامنا- خدمات الأمن: "

بينت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية المبحوثين يشعرون بالأمن (77.87%) أنظر الجدول رقم (89)، كما أن غالبية المبحوثين يشعرون بالحرية (65.53%) أنظر الجدول رقم (91).

ومنه نستنتج أن خدمات الأمن موجودة في قرية سيدي عامر بتوفر مركز للأمن، وهناك شعور بالأمن في قرية بئر ماضي رغم عدم توفر مركز للأمن.

واستنتاجا لما سبق فإن الخدمات الاجتماعية في المجال الاجتماعي في القريتين ميدان الدارسة موجودة في البعض وناقصة ومنعدمة في البعض الآخر، ففي مجال السكن هناك تحسن واستفادة معتبرة لسكان القريتين وخدمات المياه متوفرة ولكن هناك نقائص، خدمات الكهرباء موجودة، خدمات الغاز موجودة في قرية سيدي عامر مركز البلدية ومنعدمة في القرى البعيد عن مركز البلدية كما أنها منعدمة في قرية بئر ماضي، كما أن خدمات التعليم موجودة ولكن هناك نقص وصعوبات تواجه المتعلمين خاصة قرية بئر ماضي، وتوفر شبكة الطرق ونقص وسوء تسيير في وسائل النقل، والخدمات الإدارية ناقصة في البعض ومنعدمة في البعض الآخر بقرية بئر ماضي بالخصوص وناقصة في قرية سيدي عامر، والخدمات الثقافية ناقصة جدا، خدمات الدينية متوفرة ولكن مجهود الأهالي، وما يمكن استنتاجه هنا أن هناك نقص وسوء تسيير وغياب تام لبعض الخدمات الاجتماعية الضرورية جدا لتحقيق التنمية الاجتماعية، وبالتالي أصبحت عوائق تعيق عملية التنمية الاجتماعية وتثبطها، وتجعل عملية النمو تسير ببطء شديد. وعليه فإن الفرضية الأولي التي مفادها (للخدمة الاجتماعية دور ايجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري في المجال الاجتماعي بميدان الدراسة)، وبما أن الخدمة الاجتماعية ناقصة ومنعدمة وتعاني من سوء تسيير وسوء توزيع فإنه هناك عجز في تنمية المجتمع الريفي الجزائري بميدان الدراسة.

وبالتالي فإن الفرضية الأولى محققة بشكل جزئي.

1-2- مناقشة النتائج بالفرضية الفرعية الثانية: (للخدمة الاجتماعية دور ايجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري في المجال الاقتصادي بميدان الدراسة)

أولا: القطاع الفلاحي

- **الملكية الزراعية:** يتبين من النتائج المحصل عليها من الدراسة الميدانية أن غالبية المبحوثين في قرية بئر ماضي الطبيعة القانونية للأراضي المستغلة ملك (65.22%)، على عكس سكان قرية سيدي عامر فأغلب الأراضي المستغلة هي ملك للعرش (80.83%)أنظر جدول رقم (93)، وتبقى الاستفادة من الدولة ضئيلة بالنسبة لقرية بئر ماضي (25.22%) ومرتفعة بالنسبة لقرية سيدي عامر (60.83%) أنظر الجدول رقم (94).

كما أكد غالبية المبحوثين أن الأراضي التي يملكونها متوسطة المساحة وذلك بنسبة (52.77%) أنظر الجدول رقم (95)، وأن أغلب الأراضي غير مستصلحة فهي بور بنسبة (80.85%) أنظر الجدول رقم (98).

- **طبيعة التربة الزراعية:**

من نتائج الدراسة الميدانية تبين أن غالبية المبحوثين في قرية سيدي عامر بالخصوص يرون أن التربة الزراعية تحتاج إلى كل عمليات الاستصلاح من تسوية (33.33%) وإضافة مواد عضوية وأسمدة (25.00%) وتوفير مصادر جديدة للري (20.83%) وتوفير مصادر الصرف(20.83%)، في حين نجد قرية بئر ماضي تعطي

أهمية لبعض عمليات الاستصلاح كتوفير مصادر للري(47.83%)وتسوية التربة الزراعية (26.09%)و إظافة مواد عضوية و مصادر الصرف بنفس النسبة (13.04%) ،أنظر الجدول رقم (99).

ومنه نجد أن قرية سيدي عامر تتجه إلى الاهتمام بالتربة الزراعية من خلال عمليات الاستصلاح (التسوية ،مواد عضوية ، مصادر التصريف)، بينما نجد أن سكان قرية بئر ماضي يركزون أثر على توفير مصادر للري.

و يرى بعض المبحوثين أن مسؤولية انجاز برامج الاستصلاح على عاتق الدولة و ذلك بنسبة (54.89%) ، أنظر الجدول رقم (101)، و أنا متطلبات هذا الإنجاز يتوقف إلى حد كبير على توفير الموارد المالية (التمويل المالي للفلاحين) و ذلك بنسبة (27.65%)،أنظر الجدول رقم (102).

أما بالنسبة لمصادر السقي فنجد أن قرية سيدي عامر يعتمد سكانها على الآبار الارتوازية بنسبة (45.00%) وعلى مياه الوادي بنسبة (12.50%)، ثم بئر عميق بنسبة (20.83%)، بينما في قرية بئر ماضي فالسكان يعتمدون على بئر عميق بنسبة (38.26%) والعيون والينابيع بنسبة (17.39%) وعلى الآبار الارتوازية بنسبة (10.43%)، في حين نجد من يعتمد على أكثر من مصدر في قرية بئر ماضي (22.60%)، و في قرية سيدي عامر بنسبة (13.33%).

ومنه **نجد أن قرية سيدي عامر تعتمد على الطرق الحديثة في مصادر السقي عكس قرية بئر ماضي التي مازالت تعتمد على الطرق التقليدية.** أنظر الجدول رقم (103).

وبالنسبة لمنشآت التخزين أن كلتا القريتين تعتمد على حوض إسمنتي (58.29%) لأنه يحتفظ بالماء لمدة أطول أفضل من الحوض الترابي الذي ينفذ منه الماء إذا بقى مدة طويلة. أنظر الجدول رقم (104)

وبالنسبة لنظام السقي فتبين نتائج الدراسة الميدانية أن قرية سيدي عامر تعتمد على تقنية السقي بالحوض (36.66%)، تقنية الرش بنسبة (30%)وتقنية السيلان بنسبة (14.16%).

أما قرية بئر ماضي فهي تعتمد على طريقة السيلان بنسبة (34.78%) ثم طريقة الحوض بنسبة (24.34%) وطريقة الخط بنسبة (13.91%)، بينما طريقتي التقطير والعنصر فاستعمالهما ضئيل بالنسبة للقريتين. أنظر الجدول رقم (105)

ومنه نجد أن قرية سيدي عامر تعتمد الطرق الحديثة في نظام السقي أفضل من قرية بئر الماضي.

- **الإنتاج النباتي:**

تبين نتائج الدراسة الميدانية أن كلتا القريتين يقوم سكانها بزراعة القمح (81.28%) أنظر الجدول رقم (106) وأنهم يعتمدون على البذور المحلية بنسبة (94.76%). أنظر الجدولين رقم (107).

كما أكدت النتائج أن سكان قرية سيدي عامر يعتمدون على الجني الآلي للحبوب وذلك بنسبة (42.5%) والجني اليدوي للحبوب بنسبة (16.66%) ، و استعمال أسمدة العمق(12.50%)، والجني الآلي للقرط بنسبة (10.83%) بينما استعمال تقنية محاربة الأعشاب الضارة بنسبة (14.16%)، بينما نجد أن سكان قرية بئر ماضي ما زالوا يعتمدون على تقنية الجني اليدوي للحبوب وذلك بنسبة (34.78%) والجني الآلي للحبوب بنسبة (26.95%) ومحاربة الأعشاب الضارة بنسبة (17.39%) وتبقى تقنية استعمل الجني الآلي للقرط(8.69%) وأسمدة العمق (8.69%)والأسمدة الآزوتية (3.47%)، و يبقى استعمالها ضئيل بالنسبة للقريتين. أنظر الجدول رقم (108)

ومنه نجد أن قرية سيدي عامر تستعمل التقنيات الزراعية الحديثة أفضل من قرية بئر ماضي.

وقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية أيضا أن هناك اختلاف بين القريتين ميدان الدراسة فيما يخص وجود الأشجار المثمرة، فقد بينت النتائج أن قرية سيدي عامر توجد بها أشجار مثمرة وذلك بنسبة (76.67%) وأنه تم تعلم كيفية غرس والاعتناء بالأشجار المثمرة وذلك بنسبة (90.83%).

بينما أكد سكان قرية بئر ماضي أنه توجد أشجار مثمرة ولكن بنسبة ضئيلة (46.96%) وأن من لديهم أشجار مثمرة تعلموا كيفية غرس الأشجار والاعتناء بها ،بينما نجد نسبة (53.04%) لا توجد لديهم أشجار مثمرة. أنظر الجدول رقم (109) وجدول رقم (110).

كما أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك عوائق تعرق تطوير الأشجار المثمرة وكانت النسب كبيرة فيما يخص مشكل نقص الماء (43.40%) فهو يتصدر العوائق التي يعاني منها سكان قريتين معا بنسبة كبيرة مقارنة مع باقي العوائق. أنظر الجدول رقم (111).

وبين المبحوثين أنهم يستخدمون الحبوب والخضروات والفواكه التي ينتجونها للاستهلاك الذاتي بنسبة كبيرة لكلتا القريتين (78.29%) للحبوب، والبيع في السوق على حالها بالنسبة للحبوب (17.02%) والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي (23.47%)عن قرية سيدي عامر(10.83%)، وبالنسبة للخضروات والفواكه فنجد غالبية المبحوثين يستخدمونها للاستهلاك الذاتي (70.21%)، والبيع في السوق (24.26%) والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي (34.78%) وسيدي عامر بنسبة (14.17%)، بينما البيع بعد التحويل ضئيل جدا في القريتين معا، أنظر الجدول رقم (112) والجدول رقم (113).

ومنه نستنتج أن التوجه الاقتصادي معيشي محلي ذاتي وذلك بالبيع في الأسواق المحلية ولا يوجد توجه اقتصادي وطني أو دولي ويبقى فقط للاكتفاء الذاتي.

- **الإنتاج الحيواني:**

تبين من خلال نتائج الدراسة الميدانية أن الإنتاج الحيواني في القريتين ميدان الدراسة موجود باعتبارهما منطقة فلاحية تعتمدان بالدرجة الأولى على الإنتاج النباتي والحيواني في معيشتهما، حيث نجد أن هناك نسبة (74.89%) تقوم بتربية الحيوانات بمختلف أنواعها المنتجة للحوم والحليب والبيض، أنظر الجدول رقم (114).

كما يعتبر التغيير في السلالات الحيوانية أمر ضروري جدا حيث يساهم في زيادة الإنتاج الحيواني، إلا أنه يكاد يكون منعدم في القريتين فقد أكدت نسبة (20.55%)في قرية بئر ماضي أنه يتم استعمال تقنية التكاثر بالدفعة و(5.48%) استعمال التكاثر الموجه، بينما نجد في قرية سيدي عامر ضعف شديد حيث بينت النتائج أن (6.79%) من يستخدمون طريقة التكاثر بالدفعة وينعدم استخدام تقنية التكاثر الموجه، وهذا يبين أن غالبية المبحوثين يستخدمون طريقة التكاثر الحر وذلك بنسبة (85.22%) والنسبة تزيد في قرية سيدي عامر عن قرية بئر ماضي. أنظر الجدول رقم (117).

ومنه نجد أن كلتا القريتين لا تستعمل التقنيات العلمية الحديثة للتغيير في السلالات الحيوانية.

كما أكدت النتائج أن غالبية المبحوثين يشترون الأعلاف التي يستعملونها في تغذية حيواناتهم والنسبة (68.18%)تبن ذلك أنظر الجدول رقم (116)، وفي ذلك مصاريف كبيرة تقع على عاتق الفلاحين، وأنهم يستخدمون المستودعات لتخزين الأعلاف وذلك بنسبة (50.56%)والباقي يخزونها في المطامر والنوادر. أنظر الجدول رقم (115)

كما بينت النتائج أن غالبية المبحوثين ينتجون الحليب والصوف ويستخدمونها للاستهلاك الذاتي وذلك بنسبة (78.97%) و(82.95%) على التوالي، ويبقى البيع للمؤسسة الاقتصادية ضئيل جدا، أنظر الجدول رقم (118) والجدول رقم(119).

كما أثبتت النتائج أن هناك وفيات في الحيوانات التي يتم تربيتها وذلك بنسبة (86.93%) والنسبة متقاربة بين القريتين. أنظر الجدول رقم (120).

ومنه نستنتج أن الإنتاج الحيواني موجود بالقريتين، ولكن بطريقة تقليدية، ويبقى الاستهلاك ذاتي ومحلي فقط.

ثانيا- القطاع الصناعي:

التنمية الصناعية في القريتين ميدان الدراسة ناقصة جدا فقد أكدت نسبة (89.21%) عدم توفر مصانع بالقريتين، أنظر الجدول رقم (121.

ففي قرية سيدي عامر هناك (20.00%) من أكدوا وجود مصانع صغيرة في القرية تمثلت أساسا في عصر الزيتون وهناك مشروع لبناء ملبنة ومحمصة البن وهما في طور الإنجاز، وهناك بعض الخواص يملك منشأة لترتيب التمر في علب وبيعه ولكن هي مؤقتة وليست دائمة حسب نتائج المقابلة، بينما تنعدم المصانع الصغيرة في قرية بئر ماضي، وتبقى الصناعات المنزلية فقط منتشرة نوعا ما مثل صناعة الزرابي التقليدية والفخار وغيرها من الصناعات الريفية وهي غير متطورة وتبقى للاستهلاك الذاتي والمحلي فقط. أنظر الجدول رقم (122).

ثالثا- القطاع الخدماتي:

أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن القريتين ميدان الدراسة يوجد بهما سوق أسبوعي(67.23%)، ففي قرية بئر ماضي نجد أن السوق صغير جدا ويتم فيه بيع بعض المنتجات المحلية مثل الخضر والفواكه والدجاج والبيض والفخار وغيرها.

بينما قرية سيدي عامر فكل أسبوع يقام سوق تجاري كبير نوعا ما يتم فيه بيع منتجات ريفية خاصة بالقرية، كما يتم بيع منتجات أخرى مثل الألبسة والأعلاف والحيوانات (الماشية خاصة)، أنظر الجدول رقم (125).

وبالتالي فتوفر السوق والجانب التجاري في قرية سيدي عامر أفضل من قرية بئر ماضي.

أما فيما يخص الاستفادة من القروض ومن يمول المشاريع التنموية، فقد أكدت نتائج المقابلة التي أجريت مع النائب العام للمجلس الشعبي البلدي لكلتا القريتين أنه يتم تمويل القرية من طرف المجلس البلدي للتكفل بالمشاريع التنموية الضرورية في القرية، كما أنه توجد إعانات من طرف المصالح الفلاحية في إطار ما يسمى بالدعم الفلاحي وتجدر الإشارة هنا أنه تم سؤال المبحوثين عن طريق المقابلة الحرة عن طبيعة الحصول على الإعانات فكانت إجابة المبحوثين أنها صعبة، فهناك صعوبات إدارية أو ما يسمى بالبيروقراطية في الاستفادة وغياب قانون فلاحي يحمي الفلاح، وبالتالي فليس بإمكان كل فلاح الحصول على مساعدات وإعانات أو قروض من طرف المصالح الفلاحية أو بنك الفلاحة والتنمية الريفية أو الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وغيرها من المصادر التي تمول الفلاح.

واستنتاجا لما سبق نجد أن التنمية في المجال الاقتصادي تعاني من نقص وغياب وسوء تسيير وانعدام في قرية بئر ماضي، حيث نجد أن الإنتاج النباتي غير متطور، ومازال بالطرق التقليدية وكذا غياب الأساليب العلمية الحديثة في الزراعية، وغياب الميكنة الزراعية الحديثة وأنه يتم زراعة الحبوب المحلية ونسبة قليلة تقوم بزراعة

الأشجار المثمرة وما يزال الاعتماد على الطرق التقليدية، ومازال الاعتماد على طريقة التكاثر الحر بالنسبة للحيوانات، وتسيطر تربية الأغنام والماعز والدجاج لتناسبها مع طبيعة التربة والمناخ السائد، كما يوجد وفيات في الحيوانات وبالتالي نقص الرعاية الطبية، في حين لوحظ اعتماد على التخزين في المستودعات نوعا ما، ويبقى مصدر الأعلاف عن طريق الشراء فلا يوجد الاكتفاء الذاتي، كما أن المنتجات الزراعية والحيوانية موجهة للاستهلاك الذاتي والبيع في القرية والقرى المجاورة، والتنمية الصناعية منعدمة في القرية فلا يوجد مصانع باستثناء الصناعات المنزلية التقليدية، ووجود صعوبات التصنيع، بينما يوجد سوق صغير في القرية أسبوعي كل يوم جمعة.

وعليه نستنتج بأن الفرضية الفرعية التي مفادها: (للخدمة الاجتماعية دور ايجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري في المجال الاقتصادي في قرية بئر ماضي، لم تتحقق فهي ناقصة جدا)

بينما في قرية سيدي عامر أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن القرية استفادت من أراضي في أطر الاستفادة، والأراضي متوسطة المساحة كما أنه يتم استصلاح الأراضي الزراعية والاعتماد على الطرق الحديثة والتقنيات الزراعية الحديثة، كما أن مصادر السقي في القرية تعتمد على الآبار الأرتوازية التي حفرتها الدولة وهي شراكة بين مجموعة من الفلاحين ومياه الوديان، كما تعتمد على نظام سقي حديث سواء بالرش أو الغمر، أو الحوض أو السيلان، كما نجد أن القرية تنتج القمح المحلي وفيها أشجار مثمرة وقد تم تعلم غرس هذه الأشجار ،ويبقى توجه الاستهلاك الذاتي والبيع في القرية والقرى المجاورة هو المسيطر، كما أنه يتم تربية الحيوانات بمختلف أنواعها وتسيطر تربية الأغنام والماعز والبقر المحلي لتناسبها مع طبيعة التربية والمناخ السائد، ويبقى التكاثر الحر هو المعتمد ويوجه المنتوج للاستهلاك الذاتي والبيع في القرية والقرى المجاورة، كما توجد وفيات في الحيوانات، بينما التنمية الصناعية فهي ناقصة في القرية باستثناء11حضيرة لصناعات القوالب المجوفة وأنابيب الاسمنت، ومعصرة للزيتون وبعض الاجتهادات لبيع التمر مغلف وهي مؤقتة، وبعض الصناعات المنزلية التقليدية ,و توجد صعوبات التصنيع، بينما تتوفر القرية على سوقين مغطاة وسوق أسبوعي تباع فيه منتجات القرية.

ومنه نستنتج أن (للخدمة الاجتماعية دور ايجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري في المجال الاقتصادي بقرية سيدي عامر معتبرة ومقبولة إلى حد ما، وعليه فإن الفرضية الفرعية محققة بشكل معتبر ومقبول)

1-3-مناقشة النتائج بالفرضية الفرعية الثالثة (للخدمة الاجتماعية دور إيجابي في تنمية المجتمع الريفي بالمجال البشري بميدان الدراسة).

أولا-العمل والبطالة:

أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن (40%) من المبحوثين لهم عمل دائم والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(44.35%) و(35.83%) في قرية سيدي عامر، وأكثر من نصف المبحوثين ليس لهم عمل دائم وبالتالي انتشار البطالة المقنعة. أنظر الجدول رقم (127).

كما أكد غالبية المبحوثين (80.85%)أنهم على استعداد تعلم حرفة يدوية أخرى لزيادة دخل الأسر. أنظر جدول رقم (128)

كما أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك (84.68%) من المبحوثين أكدوا أن البطالة في الأسرة موجودة، فهناك أبناء وأخوة بحاجة إلى العمل ولم يجدوا فرصة. أنظر جدول رقم (129).

ثانيا- المرأة الريفية:

جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتؤكد ضرورة عمل المرأة حيث نجد نسبة (73.19%) في كلتا القريتين تبين ذلك ،أنظر الجدول رقم (131).

كما بينت نتائج الدراسة الميدانية أن (50.43%) من المبحوثين أكدوا أن المرأة تساهم بمداخيل الأسرة عن طريق العمل بالأجر و(30.43%)عن طريق العمل داخل المنزل (الحرف اليدوية) في قرية بئر ماضي.

في حين نجد في قرية سيدي عامر تساهم المرأة بـــ(48.33%) في مداخيل الأسرة عن طريق العمل داخل المنزل و(32.5%) في العمل داخل المزرعة، ومنه نستنتج بأن المرأة الريفية تساهم في التنمية الاقتصادية في قرية سيدي عامر وذلك بالعمل داخل المنزل (حرف، صناعات تقليدية...الخ)، وتساهم في التنمية الاجتماعية في قرية بئر ماضي عن طريق التعليم والصحة...الخ. أنظر جدول رقم (132)

ثالثا- تعليم المرأة:

اتجه غالبية المبحوثين إلى الموافقة على تعليم المرأة، وذلك بنسبة (92.77%) في كلتا القريتين، ومنه نلاحظ أن اتجاهات المبحوثين إيجابية نحو تعليم المرأة لما يعود من فائدة عليها وعلى أسرتها ومجتمعها. أنظر جدول رقم (133)

من خلال النتائج الواردة أعلاه نستنتج أن سكان القريتين ميدان الدراسة يعانون من انتشار ظاهرة البطالة والتي تعرقل التنمية في كل مجالاتها، ولكن هناك اهتمام من طرف المبحوثين بتعلم حرفة يدوية أخرى تعينهم على تحسين ظروفهم الاقتصادية، وأن دور المرأة في التنمية يبقى محدود ومقتصر على الأسرة فهناك نقص في الاستفادة من قدرات المرأة الريفية في التنمية، كما نجد هناك اهتمام بتعليم المرأة في القريتين معا.

ومنه نجد أن التنمية البشرية في القريتين ميدان الدراسة ناقصة جدا، وذلك لانتشار البطالة والدور الضئيل للمرأة في التنمية.

ومنه فإن الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها " للخدمة الاجتماعية دور إيجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري بميدان الدراسة "، لم تتحقق بشكل كبير في القريتين معا.

1-4-مناقشة النتائج بالفرضية الفرعية الرابعة: (للخدمة الاجتماعية دور إيجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري بالمجال السياسي بميدان الدراسة).

أولا-السلطة في المجتمع الريفي

أكدت نتائج الدراسة أن هناك فروق معتبرة بين القريتين في تدرج السلطة بها ففي قرية سيدي عامر تعطي أهمية كبيرة لقرارات كبار السن (41.66%) ورجال المال (20.83%) ورجال الدين (16.66%)، في حين نجد قرية بئر ماضي تعطي أهمية كبيرة لقرارات الحكومة (33.91%) وكبار السن (19.13%) ورجال الدين (22.60%)، وكلتا القريتين لا تعطي أهمية لرجال العلم (8.51%)، ومنه نستنتج أن دور التعليم في تغيير الأفكار الخاطئة وحل النزاعات والمشاكل التي تعترض سكان الريف ما يزال محدود. أنظر الجدول رقم (134).

ثانيا- المشاركة السياسية

كما بينت النتائج أن المشاركة السياسية في قرية بئر ماضي ناقصة فقد عبرت نسبة (53.91%) أنها متوسطة ونسبة (32.17%) أنها ضعيفة، في حين أكدت النتائج أن المشاركة السياسية في قرية سيدي عامر عالية

وذلك بنسبة (46.67%) ومتوسطة بنسبة (43.33%) ،ومنه فإن قرية سيدي عامر لها اتجاه سياسي إيجابي نحو المؤسسات الدولة السياسية، فسكان القرية يطمحون في تغيير ظروفهم المعيشية من خلال الانخراط والاشتراك في المجال السياسي وذلك لما لهذا المجال من أثر بالغ الأهمية في تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، أنظر الجدول رقم (135)

في حين نجد أن النتائج الميدانية أثبتت أن المشاركة في الانتخابات المحلية تلقى إقبال واهتمام من طرف سكان الريفي كلتا القريتين وذلك بنسبة (66.09%) في قرية بئر ماضي ونسبة (62.50%) في قرية سيدي عامر، وذلك لاعتبارات قيمية واجتماعية فغالبا يترشح أبناء القرية لهذه الانتخابات وهنا يكون التنافس شديد بين المرشحين وتتدخل هنا العروشية والعائلة والنسب في اختيار المترشح ولذلك يكون هناك تنافس حاد وترتفع نسبة المشاركة. **أنظر الجدول رقم (136)**

كما أكدت نتائج الدراسة بأن هناك مشاركة عالية في الانتخابات الوطنية والنسبة المعبر عنها هي (40.43%) والنسبة مختلفة بين القريتين حيث ترتفع في قرية سيدي عامر بـــ(55.83%)، عن قرية بئر ماضي بـــ(24.35%)، كما أفادت نسبة (40%) أنها متوسطة والنسبة تزيد في قرية بئر ماضي بـــ(46.09%) عن قرية سيدي عامر (34.17%)، بينما احتمال المشاركة ضعيف ومنعدم فكانت النسبة ضئيلة في القريتين على العموم. أنظر الجدول رقم (137)

نستنتج مما سبق ذكره أن التنمية السياسية بميدان الدراسة موجودة ولكن هناك اختلاف بين القريتين ففي قرية سيدي عامر هناك توجه إيجابي نحو المشاركة السياسية وسيطرة كبار السن على القرارات الخاصة بالقرية، كما أن المشاركة في الانتخابات المحلية مرتفعة ومناسبة في الانتخابات الوطنية ومنه فإن التنمية السياسية في قرية سيدي عامر موجودة والفرضية تحققت بنسبة معتبرة.

في حين نجد أن السلطة داخل قرية بئر ماضي تعود إلى الدولة متمثلة في مؤسساتها الرسمية والمشاركة السياسية متوسطة وضعيفة، بينما المشاركة في الانتخابات المحلية عالية والوطنية متوسطة وعالية وعليه فإن التنمية السياسية في قرية بئر ماضي موجود ولكن بنسبة متوسطة وعليه فالفرضية تحققت بنسبة متوسطة.

1-5-مناقشة نتائج الدراسة بالفرضية الفرعية الخامسة (للخدمة الاجتماعية دور إيجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري في المجال البيئي بميدان الدراسة).

أولا- التشجير: أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك استفادة ضئيلة من عمليات التشجير في القريتين ميدان الدراسة فهناك (33.04%) من استفادوا منها في قرية بئر ماضي، و(35%) في قرية سيدي عامر. أنظر الجدول رقم (138)

ثانيا -المراعي: كما أكدت النتائج الميدانية أن القريتين ميدان الدراسة يوجد بهما أراضي مخصصة للرعي وقد عبر المبحوثين على ذلك بنسبة (85.83%) في سيدي عامر، و(71.30%) في قرية بئر ماضي. أنظر الجدول رقم (139)

ثالثا – الردم التقني للنفايات: وبينت نتائج الدراسة أن خدمات الردم التقني للنفايات غير متوفر لغالبية سكان القريتين، فقد عبر عن ذلك بنسبة (85.83%)في سيدي عامر و(79.13%)في بئر ماضي، والخدمة متوفرة فقط للسكان الذين يقطنون في مركز البلدية. أنظر الجدول رقم (140)

رابعا- التلوث البيئي: في حين أثبتت نتائج الدراسة أن قرية بئر ماضي تعاني من التلوث البيئي وذلك بنسبة (52.17%) وقرية، بينما لا تعاني قرية سيدي عامر من التلوث البيئي وذلك بنسبة (75.83%).أنظر الجدول رقم (141)

خامسا –الأمراض البيئية: وقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية عن وجود بعض الأمراض البيئية بالقريتين ميدان الدراسة وقد تنوعت بين الأمراض المعدية %)26.38)، والمنتقلة عن طريق المياه (14.46%) والحيوانات (22.97%) والنسبة مختلفة بين القريتين، في حيم بينت نسبة (36.17%) عن عدم وجود امراض بيئية. أنظر الجدول رقم (142)

سادسا – تدابير الوعي الصحي: كما بينت النتائج عن عدم الاستفادة من تدابير الوعي الصحي بالقريتين ميدان الدراسة وذلك بنسبة (80%) في قرية بئر ماضي و(79.17%)في قرية سيدي عامر. أنظر جدول رقم (143)

نستنتج مما سبق عرضه في النتائج أن القريتين ميدان الدراسة لا توجد بهما تنمية بيئية فالاستفادة من عمليات التشجير ناقصة بالقريتين معا، في حين تتوفر القريتين معا على أراضي للرعي ولكن حالتها متوسطة ومتدهورة في العموم من خلال نتائج الملاحظة والمقابلة، كما تعاني قرية بئر ماضي من التلوث البيئي، في حين لا تعاني قرية سيدي عامر من التلوث، بينما توجد أمراض بيئية في القريتين ولم يتم الاستفادة من خدمات الردم التقني للنفايات ولم يستفيدوا من تدابير الوعي الصحي، وعليه وعلى العموم فإن الخدمات التنموية البيئية في القريتين ميدان الدراسة ناقصة جدا ومنه فإن الفرضية الفرعية الخامسة التي مفادها :(للخدمة الاجتماعية دور إيجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري في المجال البيئي بميدان الدراسة)، لم تتحقق وبشكل معتبر.

1-6- مناقشة نتائج الدراسة بالفرضية الفرعية السادسة (للمشاركة الشعبية دور ايجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري بميدان الدراسة)

أولا-وجود المشاركة: أكدت نتائج الدراسة الميدانية أنه توجد نوعا ما مشاركة شعبية في البرامج التنموية المسطرة بقرية سيدي عامر وذلك بنسبة (55.83%)، وحسب نتائج المقابلة مع النائب العام للبلدية فإن البرامج التنموية المسطرة بالقرية تكون وفقا لاحتياجات سكان القرية، في حين أكدت نسبة (64.35 %) من المبحوثين في قرية بئر ماضي عن عدم مشاركة السكان في البرامج التنموية ،أنظر الجدول رقم (144).

ثانيا- قرار البرامج التنموية: بينت نتائج الدراسة الميدانية أن ممثلوا السلطة الرسمية تقع على عاتقهم مسؤولية اتخاذ القرارات الخاصة بالنهوض بالقرية ، و قد عبر المبحوثين على ذلك بنسبة (41.70%)، و كبار السن بنسبة (21.70%)، و ممثلوا الهيئات و ذلك بنسبة (14.47%) و هذا ما أكدته نتائج المقابلة ، أنظر الجدول رقم (145).

ثالثا- اهتمام باقتراحات السكان: كما أكدت النتائج بنسبة (72.76%) عن عدم الاهتمام باقتراحات السكان فيما يخص البرامج الضرورية للقريتين معا. أنظر الجدول رقم (146)

رابعا- سلطة القرارات: كما بينت نتائج الدراسة أن السلطات الرسمية هي التي يقع على عاتقها اتخاذ القرارات الخاصة بالنهوض بالقرية ميدان الدراسة وذلك بنسبة (74.25%) والنسبة مرتفعة في القريتين. أنظر الجدول رقم (145)

خامسا- صور المشاركة: في حين بينت نسبة (85.94%)أنه لا يتم إشراك الأهالي في صياغة البرامج التنموية إنما ترسم البرامج وتحدد بصورة مركزية من طرف واضعي الخطط والسياسات أي من فوق إلى تحت، بيمنا بينت نسبة (73.44%) والنسبة متقاربة بين القريتين أنه يتم إشراك السكان في تنفيذ البرامج والإشراف عليها.

في حين نجد اختلاف بين القريتين فيما يخص رقابة البرامج وتقييمها، حيث أكدت النتائج بالنسبة لقرية سيدي عامر أنه لا يتم مراقبة البرامج التنموية من طرف السكان وذلك بنسبة (85.71%) ،ولا يتم تقييم البرامج وذلك بنسبة (94.29%)، وهنا نجد أنه لا يسمح للسكان بالتدخل في رقابة البرامج وإصلاحها وتغييرها إذا لم تتوافق ورغباتهم وميولهم.

بينما أكدت النتائج بالنسبة لقرية بئر ماضي أنه يسمح للسكان برقابة البرامج التنموية والإشراف على تنفيذها وذلك بنسبة (58.62%)، أما التقييم فالنسبة متقاربة بين من أكدوا المشاركة بتقييم البرامج (48.28%) وبين من نفوا ذلك (51.72%). أنظر الجدول رقم(147).

نستنتج مما سبق أن مشاركة المواطنين باقتراحاتهم فيما يخص نوع البرامج التنموية وعددها وأهمها وصياغتها وتنفيذها، لا يؤخذ بعين الاعتبار من طرف المسئولين عن المشاريع التنموية في القريتين معا على عكس إجابة الأمين العام لكالتا القريتين، وعليه فإن هناك نقص كبير في المشاركة في المشاريع والبرامج التنموية في القريتين معا وبالتالي لا توجد مشاركة شعبية في التنمية بميدان الدراسة، ومنه نجد أن الفرضية الفرعية التي مفادها:(للمشاركة الشعبية دور ايجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري بميدان الدراسة) لم تتحقق بشكل كبير.

1-7-مناقشة نتائج الدراسة بالفرضية العامة:

لقد كشفت نتائج الدراسة أن الخدمة الاجتماعية التنموية التي تقدم بميدان الدراسة (قرية سيدي عامر، قرية بئر ماضي) في مختلف المجالات (الاجتماعية والاقتصادية، البشرية، السياسية والبيئية، وكذا المشاركة الشعبية في البرامج والمشاريع التنموية)، ناقصة في مجملها وتعاني من سوء التسيير وانعدام بعض الخدمات الضرورية، وبالتالي فإن التنمية ناقصة بميدان الدراسة.

فنجد في المجال الاجتماعي فالخدمات السكنية متوسطة، وخدمات النقل موجودة ولكن تعاني سوء التسيير وبعض الصعوبات، الخدمات الثقافية ناقصة في القريتين معا الخدمات الصحية ناقصة في سيدي عامر ومنعدمة في بئر ماضي، خدمات الإدارة والأمن منعدمة في بئر ماضي وناقصة في سيدي عامر، وسائل الترويح غير كافية في القريتين، الشعور بالأمن موجود في القريتين رغم عدم توفر مركز للأمن بقرية بئر ماضي، كل هذه المؤشرات تدل على نقص الخدمات التنموية في المجال الاجتماعي.

أما على مستوى المجال الاقتصادي فنلاحظ أنه توجد تنمية معتبرة على مستوى القطاع الفلاحي خاصة قرية سيدي عامر ومتوسطة في بئر ماضي، انعدام التنمية الصناعية بالقريتين، نقص الخدمات التجارية خاصة قرية بئر ماضي، ومنه يكن القول أن التنمية الاقتصادية مقبولة في قرية سيدي عامر نوعا ما وناقصة في قرية بئر ماضي، كل هذه المؤشرات تدل على أن هناك تنمية متوسطة في المجال الاقتصادي بميدان الدراسة.

في حين نجد على مستوى المجال البشري أن البطالة موجودة في القريتين، نقص مشاركة المرأة الريفية في التنمية، صعوبات تواجه المتعلمين، انعدام الخدمات الصحية بقرية بئر ماضي ونقصها في قرية سيدي عامر، كل هذه المؤشرات تدل على أن هناك نقص وانعدام وسوء تسيير في الخدمات الاجتماعية التنموية في المجال البشري.

وفي المجال السياسي نجد أن التنمية السياسية متوسطة بالقريتين فقد أثبتت الدراسة أن هناك مشاركة مقبولة في الانتخابات الوطنية ومعتبرة في الانتخابات المحلية، وأن السلطة تتنوع بين كبار السن وأصحاب الثروة في سيدي عامر وبين الدولة ورجال الدين في قرية بئر ماضي، ومن هذه المؤشرات يمكن القول أن التنمية السياسية موجودة في القريتين.

في حين نجد أنه في المجال البيئي كل المؤشرات تدل على انعدام ونقص التنمية البيئية بميدان الدراسة، كما أنه هناك نقص كبير في مشاركة السكان في البرامج والمشاريع التنموية.

ومنه نصل إلى القول بأن الفرضية العامة التي مفادها (للخدمة الاجتماعية من خلال السياسات والبرامج التنموية دور في تنمية المجتمع الريفي الجزائري بميدان الدراسة) لم تتحقق بشكل معتبر، ويبقى المجتمع الريفي يعاني من قصور في برامج التنمية في كل المجالات، ونقص كبير في المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.

2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

توصلت دراستنا هذه إلى مجموعة من النتائج الميدانية التي تم التحصل عليها باستخدام أدوات علمية تنوعت بين الملاحظة والمقابلة بنوعيها الحرة والمقننة واستمارة الاستبيان التي طبقت في القريتين ميدان الدراسة، وبالاعتماد على الوثائق والإحصائيات التي تم الحصول عليها من المصادر الرسمية.

وقد جاءت دراستنا هذه من منطلق أن الخدمة الاجتماعية المسطرة في البرامج والمشاريع التنموية لها دور ايجابي في تنمية المجتمع الريفي الجزائري بميدان الدراسة، وقد خلصت إلى نتائج مفادها أن هناك قصور وعجز ونقص وانعدام وسوء تسيير وسوء توزيع لبعض الخدمات الاجتماعية في مجالات متعددة ومتنوعة (الاجتماعي،الاقتصادي، البشري، السياسي، البيئي، المشاركة الشعبية) وقد كانت هذه النتائج تتوافق وتتشابه إلى حد كبير مع النتائج التي توصلت إليها أغلب الدراسات السابقة التي تم اعتمادها في البحث.

فقد أكدت دراسة كل من **هاشمي الطيب وتوفيق خندوني وحلاب عبد الحكيم** عن وجود نقص وانعدام وسوء تسيير في الخدمات الاجتماعية بالمجتمع الريفي الجزائري، كما جاءت نتائج الدراسة متوافقة مع النتائج التي توصلت إليها **مهى سهيل المقدم** في المجتمع اللبناني ودراسة **أحمد الربايعية** في المجتمع الريفي الأردني، وعلى الرغم من اختلاف ميدان الدراسة فقد كانت النتائج متشابهة إلى حد كبير، وهذا يؤكد بأن المجتمعات الريفية ما تزال تعاني التهميش والإقصاء من البرامج التنموية على الرغم من الشعارات المرفوعة عن تنمية الريف والمناطق الريفية، فمازالت المشاريع والبرامج والمخططات التنموية مركزية القرار تأتي من فوق إلى تحت لتكرس مبدأ التبعية، دون الاهتمام بإجراء دراسات ميدانية دقيقة عن الاحتياجات الفعلية للمجتمعات الريفية أو إعطاء أهمية للمشاركة الشعبية في التنمية بمختلف مراحلها،ومنه نصل في النهاية أن هذه الدراسة جاءت لتساند النتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة، ولتدعوا المسئولين بضرورة الاهتمام بخطورة الأمر وإعطاء أهمية واقعية لحتمية تنمية المجتمعات الريفية لأن التنمية تأتي من تحت إلى فوق، ولأن تنمية الريف هي أساس التنمية المحلية والوطنية ،وأي قصور فيها يؤدي حتما إلى قصور وفشل في التنمية الوطنية.

3- مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء المداخل النظرية للتنمية.

لقد تم عرض مجموعة من المداخل النظرية تنوعت حسب المجالات التي تناولتها دراستنا الميدانية، وقد تم تبني المدخل التكاملي في التنمية والذي يشمل كل المجالات التنموية، وجاءت هذه المداخل النظرية لتؤكد أهمية التكامل بين كل المجالات فلا يمكن أن نتوقع تنمية في مجال واحد أو اثنين.

وبما أن الدراسة الحالية أكدت وجود نقص في التنمية الاجتماعية بالقريتين ميدان الدراسة، ونقص في التنمية الاقتصادية في قرية بئر ماضي عكس قرية سيدي عامر التي كانت فيها التنمية الاقتصادية متوسطة، وعدم وجود تنمية بشرية في القريتين معا، ووجود تنمية مقبولة في المجال السياسي، وانعدامها في المجال البيئي، ونقص كبير في المشاركة الشعبية في التنمية بالقريتين ميدان الدراسة، نصل في النهاية أنه لم يتم الأخذ بالمدخل التكاملي في التنمية ولا يوجد توازن بين المجالات التنموية، وعليه فإن هناك نقص كبير في تنمية المجتمع الريفي بميدان الدراسة، ومنه لابد من وجود تكامل بين المجالات التنموية وترابط وتوازن، وأن تمشي الخطط والبرامج والمشاريع التنموية متوازنة ومتكاملة لتحقق التنمية المنشودة.

III-الاقتراحات

انطلاقا من النتائج المحصل عليها من الدراسة الميدانية، وتأكيدا لدور الخدمة الاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، والتي تستهدف رفع مستوى حياة الأفراد وتقدم ورفاهية المجتمع الريفي، تبين بأن التنمية ناقصة في القريتين ميدان الدراسة، وبناءا على ذلك نصل إلى صياغة مجموعة من المقترحات التي نرى بأنها ضرورية لتدارك النقص الكبير في توفير الخدمات الاجتماعية في مختلف المجالات المدروسة التي تعاني منها القريتين ممثلة بذلك الريف الجزائري.

1- المقترحات الخاصة بالقريتين:

- ضرورة الاهتمام أكثر بخدمات السكن نظرا لهشاشة ظروف حياة السكان في بعض المناطق بالقريتين، سواء كان بالترميم، أو إعادة البناء أو إعطاء حصة أكبر في مشاريع السكن الريفي، وذلك لأهمية توفر هذه الخدمة ودورها الكبير في تثبيت السكان الريفيين في قراهم.
- ضرورة الاهتمام بتوفير الخدمات الصحية بقرية بئر ماضي، وتوفير المستلزمات والأدوات والوسائل الطبية الضرورية بالقريتين معا، وتوسيع الاستفادة من هذه الخدمة لأنها ضرورية جدا، فالإنسان الذي يتمتع بصحة جيدة يمكنه أن يكون ايجابيا في مجتمعه.
- خدمات التعليم موجودة ولكن هناك صعوبات تواجه المتعلمين، لابد من مواجهتها، وضرورة توفير التعليم الثانوي في قرية بئر ماضي وتوسيعه في قرية سيدي عامر.
- خدمات النقل موجودة، لكن تحتاج إلى تنظيم أي في إطار رسمي.
- التجهيزات العمومية والهياكل القاعدية (الكهرباء والغاز، الصرف الصحي، الماء الصالح للشرب، الطرق، المنافذ. ...) تحتاج إلى دعم ولابد من تثمينها، من أجل أن تؤمن للسكان المعزولين استفادة أفضل من المرافق العمومية.
- ضرورة انجاز مكتبة عمومية ومركز للتكوين المهني ودار للشباب في قرية بئر ماضي، قصد تثقيف سكان القرية مما يساعد على انفتاحها على المجتمعات المجاورة، وكذا تفجير طاقات الشباب الموهوب للاستفادة منه.
- الاهتمام بالصناعات التقليدية وتثمين التراث الريفي.

- ضرورة مشاركة المرأة في التنمية.
- ضرورة الاهتمام بالمجال الاقتصادي في قرية بئر ماضي لأهمية هذا المجال في تحقيق الاكتفاء الذاتي للقرية وتزويد القرى المجاورة بالإنتاج الزراعي.
- الاهتمام بمشكل العقار الفلاحي ومصادر تمويل الفلاح حتى يتمكن من تحسين الإنتاج (خاصة قرية سيدي عامر).
- الاهتمام بالبيئة الريفية من غرس للأشجار، وتوفير حماية بيئية للثروات الطبيعة بالقريتين.
- تفعيل المشاركة السياسية أكثر في القريتين ميدان الدراسة.

2-الاقتراحات الخاصة بالمسئولين على المشاريع التنموية:

- إجراء سلسلة بحوث ومسوح ودراسات لمعرفة المشاكل والاحتياجات الضرورية، قصد صياغة البرامج والمشاريع التنموية التي تتوافق وهذه الاحتياجات.
- توجيه السياسات الحكومية من أجل الاهتمام بالتنمية الريفية .
- ضرورة التكامل والتآزر بين مختلف المجالات والقطاعات.
- تعيين هيئة إدارية من سكان الريف و التي تعمل على إدارة الشؤون الإدارية و العامة في المجتمع الريفي ، ومن الأمثلة على هذه الهيئات الإدارية ،مجلس البلدية و الدائرة المختارة .
- تخصيص منحلة مالية تمويلية للريف ، تساهم في دعم اقتصاده و تنميته في كافة المجالات العامة .
- العمل على إنشاء مؤسسات القطاع العام في الريف التي تهتم بمتابعة مجالات محددة في المجتمع الريفي ، مثل المؤسسات الزراعية التي توفر الدعم للمزارعين .
- ضرورة مشاركة السكان الريفيين في اقتراح وصياغة وتنفيذ ورقابة المشاريع التنموية.
- إسهام العنصر النسوي والشباب في مشروعات التنمية.
- يجب أن تسير التنمية على المستوى المحلي بخطط متوازنة مع المستوى الوطني.
- ضرورة تزويد المناطق الريفية بمراكز للتكوين المهني ومراكز ثقافية، حتى يتسنى للذين لم يحالفهم الحض في إكمال دراستهم تعلم حرفة يدوية تساعدهم على كسب قوتهم.
- تدعيم النشاطات الثقافية وتثمين التراث الثقافي في الأــرياف.
- حل مشكل العقار الفلاحي الذي مازال يؤرق العديد من الفلاحين، وتوفير التمويل المالي وتسهيل عملية الحصول على القروض والمساعدات والدعم الفلاحي.
- إدخال البحث العلمي في برامج التنمية الريفية عن طريق إشراك الجامعة والأساتذة من خلال إجراء سلسلة بحوث ودراسات لمعرفة الوضعية السائدة في المناطق الريفية.
- و في الأخير و أهم مقترح يتمثل في ضرورة تواجد اخصائيين اجتماعيين في تنمية المجتمعات الريفية المحلية ، من خلال فتح تخصصات علمية جامعية في الخدمة الاجتماعية التنموية في مجال تنظيم وتنمية المجتمع الريفي المحلي .

خاتمة

خاتمـــة

إن الخدمة الاجتماعية التنموية هي ذلك النوع من الممارسة المهنية التي تتعامل مباشرة مع تحديات التنمية، ويعتبر الهدف العام للخدمة الاجتماعية التنموية المساهمة في رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويمكن أن يقسم الهدف العام إلى مجموعة من الأهداف الفرعية مثل:

- المساهمة في خلق رأى عام مستعد لتحمل مسئوليات التنمية الشاملة.
- تحديد المعوقات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والمساهمة في التغلب عليها.
- تحديد مقومات التنمية الاجتماعية وتحديد اتجاهاتها.
- الاشتراك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية ووضع خطط التنمية الاجتماعية.
- استثارة الجماهير في التأثير على السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي وفي تنفيذ وتقويم الخطط.
- المساهمة في تقليل الفاقد الاجتماعي والاقتصادي قدر الإمكان حفاظا على الموارد.

وبما أن التنمية عملية شاملة متعددة الأطراف ومتشابكة الأبعاد، حيث تضم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية والصحية والتربوية والحضارية والسياسية والبيئية والبشرية. ..الخ، ولتحقيقها لابد من التكامل والتآزر بين هذه الأبعاد، وذلك عن طريق وجود خطة قومية يتكامل فيها التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وأن تسير عملية التنمية بخطى متوازنة بين المستوى المحلي والمستوى الوطني، وأن تكون من تحت إلى فوق وليس العكس. أي أن تبدأ عملية التنمية من الريف إلى المدينة، فالاهتمام بتنمية المدينة ومحاولة تحديثها بمعزل عن الريف كان له أثره السيئ والسلبي على الريف الجزائري حيث جاء على تهميشه وإقصائه وحرمانه من أبسط أولويات الحياة، ولا شك أن الوضع الذي آلت إليه أريافنا، يتطلب ضرورة إعادة النظر في الجهود التنموية، إلى جانب مراجعة كافة السياسات التنموية التي سارت على هداها جهود التنمية، والتعرف على الأسباب التي أعاقت هذه السياسات عن إتيان ثمارها بل أسهمت في زيادة التخلف والتبعية.

فقد أكدت دراستنا هذه أن نصيب الريف الجزائري من برامج التنمية الاجتماعية ما يزال ضئيلا جدا في الحصول على الخدمات الاجتماعية الضرورية، فهذه الدراسة أعطتنا صورة حية عن واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية والسياسية والبيئية في الريف الجزائري، فالتنمية بالقريتين ناقصة جدا في كل المجالات، ودور المشاركة الشعبية في البرامج والمشاريع التنموية ضئيل جدا سواء في اقتراح البرامج أو تنفيذها أو تقويمها أو مراقبتها.

ونصل في النهاية إلى القول أنه من أجل تحقيق تنمية للقريتين ميدان الدراسة يجب حدوث دفعة قوية للبرامج التنموية، على أن يكون هناك توازن وتكامل بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

وأن تتطابق هذه البرامج مع الانشغالات الحقيقية في الميدان.

ونحاول هنا اقتراح خطوات أساسية لمراحل تنمية المجتمع الريفي:

- **المرحلة التمهيدية:**
- دراسة الوضع القائم في المنطقة موقع التنمية.
- التعرف على المشاكل التي تواجه المجتمع الريفي وتحديد طبيعتها.
- تعريف الأهالي بالموضوع واكتساب ثقتهم.

- **المرحلة التنفيذية:**
- اختيار الأجهزة اللازمة والمناسبة لعملية التنفيذ.
- العمل على إشراك الممثلين وتدريبهم.
- تحفيز وتشجيع الأهالي على المشاركة في عملية التنفيذ.
- وضع البرامج موضع التنفيذ الفعلي مع توفير كل المستلزمات.
- العمل على نشر وتثبيت التغيير الحادث.
- **المرحلة التقييمية:**
- الإشراف على التنفيذ ومتابعة تحقيق الأهداف.

ويجب أن يكون هناك تقييم دوري وتقييم نهائي للبرامج التنموية.

وهناك مجموعة من الاقتراحات لزيادة فعالية الخدمة الاجتماعية التنموية مثل:

- الاهتمام بالبحث العلمي وإجراء الدراسات العلمية لتقديم مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية على أساس سليم والتعرف على المشاكل التي تواجه تلك المشروعات حتى ترسم سياسة اجتماعية سليمة لتوفير برامج الرعاية الاجتماعية.
- قيام الأهالي ببذل الجهود لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية اللازمة لهم على أن تكون الدولة هي الممول لهذه المشروعات.
- استخدام طرق الخدمة الاجتماعية والأساليب الفنية التي تساعد على إيجاد تكيف متبادل بين الناس وبيئاتهم على أساس المبادئ الإنسانية والنظم الاجتماعية التي يقبلها المجتمع.
- الربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية كي لا يسبق الجانب المادي الجانب الاجتماعي.
- العمل على توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية كلما ازداد الإنتاج مع مراعاة إعطاء أولوية للخدمات التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج ورفع معدلاته.
- التركيز على الخدمات التي تهم المجتمع ككل فالخدمات التي تهم الجماعات ثم الخدمات التي تهم الأفراد.
- تحديد مستوى الخدمة في حدود مواردنا وإمكانياتنا على أن نعمل على تحسين مستواها مع الزيادة في الموارد والإمكانيات.
- الاهتمام بمشاركة المواطنين في كافة العمليات التنموية ليزيد إحساسهم بالانتماء، وتحمسهم للمشروعات التي تخدمهم.

وعموما نصل إلى القول أن هذه الدراسة عبارة عن جهد علمي متواضع يسعى إلى تسليط الضوء على واقع التنمية الاجتماعية المحلية في بلادنا، باعتبار أن الريف هو العمود الفقري للمجتمع الجزائري يتطلب العمل على تحديثه وتنميته ليكون عامل مساعد على التقدم والخروج من التخلف والتبعية للدول المتقدمة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I. **المصادر**

1. القرآن الكريم
2. الحديث النبوي الشريف

II. **القواميس والمعاجم:**

3. بيار بونت وميشال إيزار: معجم الأنثروبولوجيا والإثنولوجيا ، ترجمة وإشراف :مصباح الصمد ، المعهد العالي العربي للترجمة ، ط1،الجزائر ،2006.
4. جروان السابق، الكنز: قاموس فرنسي – عربي، بيروت، لبنان، 1985
5. خليل الجر: المعجم العربي الحديث (لاروس)، مكتبة لاروس، باريس، 1978.
6. عبد الهادي الجوهري: معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
7. مجمع اللغة العربية: معجم الوجيز، بدون ذكر دار الطبع، بدون ذكر البلد، 2000
8. منجد الطلاب: المطبعة الكاثوليكية ، ط6،بيروت ،1965.
9. المنجد في اللغة العربية المعاصرة: دار المشرق، بيروت، 2000.

III. **الكتب:**

10. إبراهيم العسيوي: التنمية في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، ط2، ط3، القاهرة، 2000، 2001، 2003
11. أبو المحسن عبد الموجود إبراهيم: التنمية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
12. إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.
13. أحمد أبو اليزيد الرسول: التنمية المتواصلة، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2007.
14. أحمد الربايعية، مقومات التنمية ومعوقاتها (دراسة ميدانية في الريف الأردني)، قسم علم الاجتماع كلية الآداب، جامعة الأردن ط1، 1988.
15. أحمد زكي بدوي: أصول الخدمة الاجتماعية، دار الفكر العربي، ط2، مصر، بدون ذكر السنة.
16. أحمد عباس عبد البديع: تدخل الدولة، دار النهضة الحديثة، القاهرة، 1971.
17. أحمد علي إسماعيل: دراسات في جغرافيا المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.
18. أحمد غريب السيد، عبد المعطي عبد الباسط: علم الاجتماع الريفي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2002.
19. أحمد كمال أحمد: تنظيم المجتمع، مبادئ وأسس ونظريات، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1969.
20. أحمد كمال أحمد، مناهج الخدمة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي، ج2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977.
21. أحمد محمد نبيل جامع: علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار المعرفة الجديدة، الاسكندرية، 2010.
22. أحمد محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية: السكان الريفيون والبطالة، دار المعرفة الجديدة، الاسكندرية، 2011.
23. أحمد مصطفى خاطر: الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي، رؤية نظرية وواقعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة.
24. أحمد مصطفى خاطر: الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، سنة 1995.
25. أحمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية (نظرة تاريخية، مناهج ممارسة، المجالات)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998.

26. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية (نموذج للمشاركة في إطار ثقافة المجتمع) المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

27. إسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976

28. إسماعيل قيرة، علي غريب: في سيسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.

29. إقبال ابراهيم مخلوف: العمل الاجتماعي في مجال الرعاية الطبية (اتجاهات تطبيقية)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1991.

30. ألبرت.أ. هيشمان: استراتيجية التنمية الاقتصادية، ترجمة: حسين عمر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967.

31. البهي الخولي: الثروة في ظل الإسلام، الناشرون العرب، ط2، بدون ذكر البلد، 1971.

32.باسل البستاني: جدلية منهج التنمية البشرية المستدامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009

33. جورج ف. فانت: إدارة التنمية مفهومها وأهدافها ووسائلها، ترجمة: منير لبس موسى، دار المعارف، القاهرة، 1979.

34. جوزية برنارد وآخرون: مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية الشعبية المصرية القومية لليونسكو، القاهرة، 1988.

35. حافظ ستهم: التحولات في الريف الجزائري بعد الاستقلال، ترجمة: مروان القنواتي ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة

36. حسن بهلول: القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، 1985.

37. حسين عبد الحميد رشوان: علم الاجتماع الريفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

38. حسين عمر: الدخل والتنمية الاقتصادية، مطبعة الديوان، القاهرة، 1995.

39. أحمد عبد المنعم نور، الخدمة الاجتماعية الطبية والتأهيل، مكتبة القاهرة الحديثة، 1971.

40. حمدي أحمد نجيب: في جغرافية العمران الريفي (أسس وتطبيقات) مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة، مصر، 2011.

41. خليل حسن خليل: محاضرات في التنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1963.

42. خيري عزيز: قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، مصر والمغرب العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983.

43. ديب كمال: أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية، الجزائر، 2015.

44. رشاد أحمد عبد اللطيف: التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر، ط1، الاسكندرية، 2007.

45. رشيد زرواتي: مدخل للخدمة الاجتماعية، مطبعة هومة، الجزائر، 2000.

46. رشيد زرواتي: مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى، ط1، عين مليلة، الجزائر، 2007.

47. رضا العدل، فرج عزت، محمد بسيوني: التنمية الاقتصادية، مكتبة قصر الزعفران، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

48. رعد سامي عبد الرزاق التميمي: العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، ط1، عمان، 2008.

49. رفيق أشرف حسونة: دور الإدارة في التنمية الاجتماعية، معهد التخطيط الاجتماعي، القاهرة، 1976.
50. رياض عزيز هادي: من الحزب الواحد إلى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، بدون بلد، 1995.
51. زكريا طاحون: إدارة البيئة نحو الانتاج الأنظف، مطبعة ناس، القاهرة، 2005.
52. سامح غرايبية ويحي الفرحان: المدخل إلى علوم البيئة، دار الشروق، عمان، 2000.
53. سامية محمد فهمي وآخرون: مدخل في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1986.
54. سعاد نور الدين: السكان والتنمية، مقاربة سوسيو تنموية، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2010.
55. سيد أبو بكر حسانين: الخدمة الاجتماعية في النظام الاشتراكي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966.
56. السيد أحمد عبد الخالق: مدخل إلى دراسة التنمية الاقتصادية، بدون ذكر دار النشر، بدون بلد، 1996-1997.
57. السيد رشاد غنيم: علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
58. السيد عبد الحميد عطية: اتجاهات نظرية وعمليات في طريقة العمل مع الجماعات، دار الابتكار الحديث، الإسكندرية، 1990.
59. السيد عبد الحميد عطية: أساسيات ممارسة طريقة العمل مع الجماعات، بدون دار النشر، الإسكندرية، 1991.
60. السيد عطية عبد الواحد: دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1993.
61. شوقي دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1979، بحث منشور.
62. طلعت إبراهيم: أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ،1995.
63.
64. صلاح مصطفى الفوال: علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، ط1، مصر، 1997.
65. عبد الباسط حسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة هومة، القاهرة، 1977.
66. عبد الحليم رضا عبد العال، الخدمة الاجتماعية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
67.
68. عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار، عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية، بقسنطينة، بدون ذكر السنة.
69. عبد الخالق محمد عفيفي: تنظيم المجتمع في إطار التحديث والمعاصرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، 1997.
70. عبد الرحمان ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2004.
71. عبد الرحمان ابن خلدون: موسوعة ابن خلدون (المقدمة)، الجزء1، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، 1999.
72.
73. عبد الرحمان بدوي: مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، ط3، الكويت، 1977.
74. عبد الرحمان عدس وآخرون: البحث العلمي مفهومه، أدواته وأساليبه، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1992.

75. عبد الرزاق هلالي: قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي ، دار الكاشف للنشر والطباعة والتوزيع ،ط1،بيروت ،1967.
76. عبد السلام إبراهيم البغدادي: الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
77. عبد الفتاح عثمان: خدمة الفرد في المجالات النوعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980.
78. عبد الفتاح عثمان، خدمة الفرد والمجتمع المعاصر، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977.
79. عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 1983.
80. عبد اللطيف بن أشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة: عبد الحميد أتاسي، مركز للأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية، الجزائر، بدون تاريخ.
81. عبد الله محمد الشريف: مناهج البحث العلمي، مكتبة الإشعاع، ط1، الإسكندرية، مصر، 1996.
82. عبد الله محمد القسم: التنمية في الوطن العربي، دار الكتاب الحديث، ط1، سرت، ليبيا، 1994.
83. عبد المتجلي يحي: التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة الباحث العربي، العدد9، تشرين الأول، 1986.
84. عبد المحي محمود حسن صالح: الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
85. عبد المنعم المشاط: التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، الإمارات العربية، 1988.
86. عبد المنعم عبد الحي: المتغيرات الاجتماعية والثقافية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار نشر الثقافة، القاهرة، 1983.
87. عبد المنعم محمد بدر: ريفنا النامي، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الريفي مع تطبيق على السعودية ومصر، دار المطبوعات الجديدة، 1982.
88. عبد الهادي محمد والي: علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.
89. عثمان حسن عثمان: المنهجية في كتابة البحوث والرسائل المنهجية منشورات شهاب، ط1، مصر، 1998.
90. على الدين هلال: نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1978.
91. علي الدين هلال وآخرون: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.
92. علي عباس دندراوي: مدخل في الخدمة الاجتماعية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون ذكر السنة.
93. علي عباس مراد: التنمية السياسية وأزمة المشاركة، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، دار الحكمة، بغداد، 1990.
94. علياء حبيب وآخرون: علم الاجتماع الريفي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2009.
95. علياء شكري ومحمد الجوهري: علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1996.
96. عمر ولي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة بيروت العربية، بيروت، 1973.
97. غالبة حبال: التنمية المستدامة، دراسات أعدت لنيل شهادة الدبلوم في الهندسة البيئية، دمشق، 2003.
98. غريب سيد أحمد وآخرون، مجتمع القرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

99. غريب سيد أحمد، وعاطف غيث: علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
100. غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.
101. فاروق عبد الجواد شوبقة: دراسات للايكولوجية إفريقية وحوض النيل، دار روتايرنيت للطباعة، القاهرة، 1986.
102. فؤاد بهي السيد: علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري، دار الفكر العربي، ط3، مصر، 1978.
103. فوزية غريب: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
104. فيصل محمود غرايبية، الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004.
105. ماجدة السيد عبيد، حزامة جودت: وقفة مع الخدمة الاجتماعية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2001.
106. مالك بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1974.
107. مالكوم جيلز، مايكل رومر، دوايت بيركتر، دونا لدجراس: اقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد العظيم محمد مصطفى، دار المريخ، الطبعة الأولى، بدون ذكر البلد، 1998.
108. محمد أبو مصلح: معجم علم الاجتماع، دار أصالة الشرق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
109. محمد الجوهرى: علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997 .
110. محمد الجوهري وآخرون: دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتب العلمية، ط2، بدون ذكر البلد، 1975.
111. محمد الجوهري وزملائه، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، ط1، مصر، 1983.
112. محمد السويدي: دور علم الاجتماع في مواجهة مشكلات التنمية في الوطن العربي، مقالة في كتاب حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، الجزائر، 19-26 مارس، 1973.
113. محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري –تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر–، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1984.
114. محمد السويدي: التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1986.
115. محمد السيد فهمي: تنمية المجتمعات الحضرية المستحدثة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999.
116. محمد السيد فهمي: قواعد البحث في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
117. محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1992.
118. محمد بومخلوف: اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، الجزائر.
119. محمد بيومي، تاريخ التفكير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1981.
120. محمد زكي الشافعي: التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1968.
121. محمد زكي شافعي: محاضرات في التنمية والتخطيط، جامعة بيروت العربية، بدون ذكر البلد، 1973

122. محمد سلامة غباري: المدخل إلى علاج المشكلات الاجتماعية الفردية، دار أم القرى للطباعة، الإسكندرية، 1989.

123. محمد سيد فهمي: مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

124. محمد سيد فهمي، الخدمة الاجتماعية –التطور –الطرق –المجالات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الاسكندرية، 2007.

125. محمد شفيق: التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1994.

126. محمد شلبي: منهجية التحليل السياسي، دار هومة للنشر، ط5، الجزائر، 2007.

127. محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع القروي، دار المعارف، الإسكندرية، 1968.

128. محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: ممارسات الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية (التقليدية والمستحدثة، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، 2007.

129. محمد عبد الفتاح محمد: الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، أسس نظرية ونماذج تطبيقية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ط2، الإسكندرية، 1996.

130. محمد عبد الفتاح محمد، خدمة الفرد والمجتمع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2005.

131. محمد عبد القادر القفي: البيئة، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.

132. محمد عبد المنعم عفر: الاقتصاد الإسلامي (النظام والسكان والرفاه والزكاة)، دار البيان العربي، جدة، السعودية، ط1، 1985.

133. محمد عبد المنعم نور، الخدمة الاجتماعية الطبية والتأهيل، مكتبة القاهرة الحديثة، 1971.

134. محمد عبد الهادي، الخدمة الاجتماعية، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2004.

135. محمد علاء الدين عبد القادر: علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.

136.

137. محمد فتح الله هلول: قراءات في علم المجتمع الريفي، مذكرات غير منشورة، كلية الزراعة، الإسكندرية، 1986.

138. محمد كامل البطريق: الخدمة الاجتماعية، مهنة ذات علم وفن، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1962.

139. محمود الأشرم: محاضرات في المجتمع الريفي، منشورات جامعة حلب، بدون ذكر البلد، 1975–1976.

140. محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة، العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.

141. محمود عبد الحميد حسين: بعض قضايا التنمية الريفية المتجددة في دراسات الأمم المتحدة، جار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

142. مسعد الفاروق حمودة، منال طلعت محمود: التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

143. مسعد الفاروق، أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية، دار الجامعيين للطباعة والتجليد، الاسكندرية، 1993.

144. مصطفى الخشاب: دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977.

145. مصطفى حواجلي: حاجة الإنسان العربي للصحة، بحث مقدم لمؤتمر الحاجات الأساسية في الوطن العربي، حاجة الإنسان العربي للغذاء والصحة ولرعاية الأطفال، الحلقة النقاشية الثانية عشر، نوفمبر 1988، ابريل 1989، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الناشر دار الطلاس للنشر، ط1، دمشق، سوريا، 1991.

146. مصطفى رضا عبد الرحمان: التنمية البشرية، إصدارات النهضة الإدارية، طنطا، 1998.

147. معجب بن أحمد معجب الزهراني: التنمية المستدامة وتطبيقاتها التربوية، كنوز المعرفة، ط1، الأردن، 2016.

148. مني عويس، عبلة الأفندى: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

149. مهى سهيل المقدم: مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها-تطبيقات على الريف اللبناني-، معهد الإنماء اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 1978.

150. موريس وب، ث.م، كولنتاي، إيفاي ليبرمان، وآخرون: الإصلاح الاقتصادي في الدولة الاشتراكية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، مراجعة: إبراهيم سعد الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972.

151. ميشال توادر: التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

152. نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية دراسات في اجتماعات العالم الثالث ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

153. نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1987.

154. نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، دراسات في اجتماعات العالم الثالث، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 1981.

155. نضال عبد اللطيف برهم، الخدمات الاجتماعية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، ط1، عمان، 2005.

156. هادي أحمد الفراجي: التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز للمعرفة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015.

157. هشام مصطفى الجمل، دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

158. هناء حافظ بدوي: التنمية الاجتماعية، رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000.

159. هوتشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005.

IV. الرسائل الجامعية:

160. بغوس سليم: التنمية الاجتماعية وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي، دراسة أثر برامج وكالة التنمية الاجتماعية في حي الضاية بمدينة مسعد ولاية الجلفة نموذجا، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2010-2011.

161. بوساق هجيرة: الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمع الريفي، رسالة ماجستير، إشراف: رشيد زرواتي، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2007، بحث لم ينشر.

162. تمار توفيق: التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، (الأبعاد والمعوقات) 2000-2014، إشراف: بوعلام ولهي، رسالة دكتوراه علوم، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2015-2016.

163. نبيلة خبرارة: تطور النسق الثقافي لسكان الريف الجزائري، إشراف الدكتور: حسين لوشن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الريفي، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، باتنة، الجزائر، 2010-2011.

164. حلاب حكيم، التنمية الريفية في الجزائر: بين المخططات المسطرة ومتطلبات المجتمع الريفي، أطروحة دكتوراه الطور الثالث ل م د في علم الاجتماع، إشراف الأستاذ: عمار مانع، تخصص: علم اجتماع التنمية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2017.

165. رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر في الفترة 1988-2008، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2008.

166. هاشمي الطيب: التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

167. هشام سالم الربيعي: أثر العامل السكاني في التنمية المستدامة، (مع إشارة خاصة إلى لبنان الأسكو)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2004.

168. عبد المنعم شكري السعيد: التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق دراسة تحليلية مقارنة للفترات (80، 90، 1995) رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 1999.

V. المجلات والجرائد:

169. أحمد الكواز: مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، (مراجعة كتاب تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009)، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، الكويت، يناير2010.

170. إدريس بولكعيبات: تجربة الجزائر في التنمية في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد، في مجلة العلوم الإنسانية، سداسية، العدد17، جامعة منوري قسنطينة، الجزائر، جوان 2002.

171. إنجي كول: مقدمة، خطوات نحو التقدم الاجتماعي في الألفية الجديدة، ترجمة: بهجت عبد الفتاح، في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 126، اليونسكو، ديسمبر، 1999.

172. أوريجي شيمير دان: تحديات التنمية الاجتماعية في إفريقيا، اختيارات السياسة للتنمية الاجتماعية، ترجمة: بهجت عبد الفتاح، في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 126 اليونسكو، ديسمبر، 1999.

173. توفيق بوخندوني، معيقات ومشكلات التنمية الريفية في الريف الجزائري، دراسة ميدانية لبعض المناطق الريفية بدائرة تاكسنة ولاية جيجل، مقال بمجلة آفاق للعلوم، العدد الخامس، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016 .

174. ثامر كامل محمد: إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 251، بدون ذكر البلد، 2000.

175. جاك لوب: العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، العدد 104، الكويت، 1986.

176. جريدة الخبر الجزائرية اليومية، العدد 7302، بتاريخ 2014/01/03.

177. عبد الحليم رضا: طريقة تنظيم المجتمع في خدمة اجتماعية تنموية متكاملة، دراسة في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، مصر، 1981.

178. محمد سيار عابدين وعماد المصري: الفكر التنموي في مقدمة ابن خلدون –دراسة تحليلية مقارنة لاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية ولدراسة مؤشر تطور التنمية مع الزمن–مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2009.

179. محمد فائق: حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 251، يناير 2000، ص–ص 102، 103.

180.

181. نسمن فطيمة: الفلاحة الجزائرية بين التبعية والاكتفاء الذاتي، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، سبتمبر 2017.

182.

183. فيث إينيراريتي: هدف شعار " مجتمع للجميع "، ترجمة: بهجت عبد الفتاح، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 126، ديسمبر، 1999.

184. ماجد ملحم أبو حمدان: تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30–العدد 1+2، دمشق، 2004.

185. عبد المجيد فراج: الاقتصاد والاجتماع والتنمية، مقال جريدة الأهرام الاقتصادية ، العدد 328، القاهرة 2006.

VI.الندوات والمؤتمرات والبحوث

186. بن مصباح حدة: المرأة والأمن الغذائي في الجزائر، اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن الغذائي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، بيروت، لبنان، 2012.

187. حسين جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي (المعوقات والممارسات)، ورقة عمل مقدمة إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي تضمنها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1977.

188. سعد الدين إبراهيم: نحو نظرية سيكولوجية للتنمية في العالم الثالث، بحث مقدم ضمن مؤتمر إستراتيجية التنمية في مصر، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، الاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

189. ظريف بطرس: المشاركة الشعبية في التنمية إدارة التنمية الريفية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، المؤتمر الرابع للإدارة المحلية، المملكة المغربية، 1972.

190. عبد العزيز السيد: الخبرات الإنسانية وصلتها بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية، أعمال الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة وموضوعها التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعي، مطبوعات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1943.

191. عدنان ياسين مصطفى: التنمية المستدامة بين إيديولوجية الشمال ومأزق الجنوب، دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد، 2000.

192. محمد رضا العدل: مؤشرات النمو والتنمية، دراسة تنموية لهيكل الاقتصاد المصري (1952–1975)، المؤتمر العلمي السنوي الثالث الاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية لاقتصاد والتشريع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مارس 1978.

193. محمد عابد الجابري: التعددية السياسية وأصولها وأفاق مستقبلها (حالة المغرب)، ندوة منتدى الفكر العربي، عمان، 1970.

194. محمد فتح الله هلول: قراءات في علم المجتمع الريفي، مذكرات غير منشورة، كلية الزراعة، الإسكندرية، 1986.

195. هيفاء الشنواني: منهج الدراسة الاستكشافية عن المشاركة الشعبية، جهاز تنظيم الأسرة والإسكان، مركز البحوث، مصر، 1982.

VII.المراجع باللغة الأجنبية

196. African Development Bank، Gender، Paverty and Environment Indicators on African countaies، Volume X V I I.

197. Département of Ecconomic and social affaris, pepular participation (in) decision Making for development, united, N.Y.1975.

198. La banque mondiale, le rapport annuel de la banque mondiale, 1997,

199. Leopold von wiese: system der Allgemeinen soziologie, leipzig, 1933,.

200. Morris Gimsberg: the idea of progress, A Revaluation, the beacon press, Boston 1953.

201. Sinha D.Indian village in iransition ،(new dlhi. Assoliation publishing Hause; 1969.

202. Smelser, N.J: the sociology of economic life, 1966.

203. Tahani Abdelhakim: les nouveaux paradigmes de développement rural en méditerranée les notes d'analyse du cihaem . w°10 mai 2006 ،.

204. U.N community développement and national développement 1963.

205. Wilaya de Msila, annuaire statistique, 2014, édition mars 2015

206. Wilbert E.Moor، world Medermization (M.y.Elsevier، Norths Holand in، 1969.

207. William M.Evain, dimensions of participation in valuntary associations social farces, vol36, décembre, 1957,

VIII.المنظمات الدولية:

208. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

209. البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996.

210. البنك الدولي، تقرير التنمية الدولية لعام 2008، الزراعة من أجل التنمية، تقرير التنمية الدولية لعام 2008، ترجمة بالدار، مراجعة د: هبة عجينة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2008.

211. التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقد الجزائري، بنك الجزائر، نوفمبر 2016.

212. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة كمال عارف، مراجعة علي حسين حجاج، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1989.

213. منظمة الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2003.

IX.التقارير والمراسيم والتعليمات الوزارية

214. الثورة الزراعية (نصوص أساسية)، اللجنة الوطنية للثورة الزراعية، وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، نيابة المديرية والتنشيط، الطباعة الشعبية للجيش. 1975. الجزائر.

215. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 02، 03جمادي الأول عام 1439ه الموافق لـــ21 يناير 2018.

216. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، برنامج سياسة التجديد الريفي، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2006.

217. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.

218. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.

219. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر، 2015.

220. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية العامة للغابات، مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية لشمال ولاية المسيلة، المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ***PPDRI***. دوار بئر ماضي بلدية حمام الضلعة، دائرة حمام الضلعة، ولاية المسيلة.

221. محافظة الغابات لولاية المسيلة، وثائق تعريفية بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.

222. الميثاق الوطني: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986.

223. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، ماي 2012.

224. الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، مشروع جويلية، 2004.

225. الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، سياسة التجديد الريفي، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت 2006.

X.مواقع الأنترنت

226. الجزائر تحدث زراعتها لتحقيق الأمن الغذائي، مقال لمحمد عبد الرحمان منشور بأسواق العرب على الموقع:

www.asswak-alarab.com/archives/14091 ://http

227. إحصائيات الصحة العالمية المنظمة العالمية للصحة

www.oms.com.

228. باتر محمد وردم: كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، مقال منشورة يوم 12 نوفمبر 2006، على موقع مرصد البيئة الأردنية.

http: //www.arabemiromment.net arabic*archive/2006/11/116803/tm
www.google.com: le rapport sur le développement humain 2010, doc de mouhssen abou ramadan.

229. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، الجزائر المتحركة، من الموقع الإلكتروني لبرنامج دعم التجديد الريفي:
http: //www.mddr.gov.dz/ppdristatic-ar/ref%20 drticlesalire.htm..

230. الموقع الرسمي لولاية المسيلة متاح على الرابط:

http: //wilaya-msila.dz/ar/index.php :

231. تقرير المجلس الشعبي الولائي لولاية المسيلة لسنة 2014 موقع ولاية المسيلة

msila-dz.org

الملاحق

الملحق رقم 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

استمارة استبيان

الموضوع

الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمع الريفي

ملاحظة :

من أجل الوقوف على حجم الخدمات الاجتماعية بالريف الجزائري ودور الريفيين في عملية التنمية، جاءت هذه الدراسة لتقدم معلومات صادقة وحقيقية من الميدان.

فنرجوا من سيادتكم التعاون معنا في ملئ هذه الاستمارة بكل عناية ودقة وصدق، حتى يمكننا الوصول إلى نتائج علمية ودقيقة تعبر عن واقع التنمية في المجتمع الريفي الجزائري.

ونعلمكم أن استخدام هذه المعلومات لن يكون إلا لأغراض البحث العلمي .

من إعداد الطالبة : **إشراف أستاذ التعليم العالي :**

بوساق هجيرة **عيشور نادية**

السنة الجامعية 2017-2018

المحور الأول: بيانات عامة عن المبحوثين.

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2-السن:.....

3-الحالة الاجتماعية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4-النشاط المهني: أجير في القطاع العام ☐ أجير في القطاع الخاص ☐

الفلاحة ☐ مستقل ☐ أخرى أذكرها.....

5-ما هو مستواك التعليمي: أمي ☐ ابتدائي ☐

متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

6-ماهو عدد أفراد الأسرة:.....

7-ما هي وضعيتك المهنية الحالية: عامل ☐ بطال ☐ ماكثة بالبيت ☐

متقاعد ☐ طالب ☐ متمهن ☐

8-نوع المنطقة: سهلية ☐ زراعية ☐ سهبية ☐ صحراوية ☐ جبلية ☐

9-هل تملك مستثمرة فلاحية (مزرعة) ؟ نعم ☐ ☐

إذا كانت الإجابة بنعم:

منذ متى وأنتم تشتغلون في الفلاحة؟ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى 10 سنوا ☐

أكثر من 10سنوات ☐

10-هل تمارسون عمل ثانوي: نعم ☐ لا ☐

11-كم يقدر الدخل الشهري للأسرة:. أقل من 5000د ج ☐ من 5000 إلى أقل من 10000 دج ☐ من 10000 إلى أقل من 20000دج ☐ من 20000 إلى أقل من 40000دج ☐ من 40000دج فما فوق ☐

12-هل أنت منخرط في جمعية ذات طابع منفعة جماعية: نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم ، ما نوعها؟ .....

المحور الثاني: بيانات حول الخدمة الاجتماعية التنموية بالقرية ميدان الدراسة.

أولا-بيانات حول الخدمة الاجتماعية التنموية في المجال الاجتماعي.

أ-خدمات السكن.

13-ماطبيعة السكن؟ ملك ☐ مستأجر ☐ سكن ريفي ☐

14-هل هو سكن؟ منفرد ☐ جماعي ☐

15-ما هو نوع سكنكم؟ تقليدي ☐ حديث ☐

16-**ما هو عدد الغرف في مسكنكم؟**.....غرفة.

17-ما هي التجهيزات الموجودة في المسكن؟

-مطبخ يوجد ☐ لا يوجد ☐

-حمام مع مياه جارية يوجد ☐ لا يوجد ☐

-شبكة الصرف الصحي (تصريف) يوجد ☐ لا يوجد ☐

-مرحاض: داخل المسكن ☐ خارج المسكن ☐ لا يوجد ☐

18-هل يصلكم الماء الصالح للشرب؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم.

-كيف يصلكم؟ عن طريق الشبكة المنزلية ☐ شبكة خارجية ☐

عين جماعية ☐ الشراء من عند البائعين ☐ شاحنة صهريج ☐

بئر عميق ☐ بئر تقليدي ☐ أخرى.....

19-إذا لم يكن لديكم ربط بالشبكة، كيف يتم نقل الماء؟

راجلين ☐ الحيوانات ☐ ☐ أخرى.....

20-على مسافة كم يتم نقل المياه الصالحة للشرب"

أقل من 1كلم ☐ من 1-5 كيلو متر ☐ أكثر من 5 كيلو متر ☐

21-هل السكن ؟ جيد ☐ **متوسط** ☐ **سيء** ☐

في حالة ما إذا كان متوسط أو سيء يسأل.

-ما هي مقترحاتك لحل هذه المشكلة ؟

-إعادة بناء المسكن ☐

-تحسين المرافق الصحية (الحمام-المرحاض...) ☐

-أخرى تذكر.....

22-هل مسكنكم موصول بـــ: الكهرباء. نعم ☐ لا ☐

الغاز. نعم ☐ لا ☐

ب-خدمات الصحة.

23-**هل يوجد مركز صحي قريب منكم؟**

موجود يعمل ☐ موجود لا يعمل ☐ غير موجود ☐

في حالة موجود يعمل **يسأل:**

ما هو الوقت المستغرق مشيا على الأرجل للوصول إلى المركز الصحي ؟

بضع دقائق ☐ نصف ساعة ☐ ساعة ☐ ساعة فأكثر ☐

24-في حالة المرض على ماذا تتردد للعلاج؟

-مستشفى عام ☐ مستشفى خاص ☐ عيادة ☐ علاج شعبي ☐

25-في رأيك هل التكلفة الكلية للنواحي المتعلقة بالرعاية الصحية بالنسبة لدخل الأسرة؟

مناسبة ☐ متوسطة ☐ غير مناسبة ☐

26-ماهي في نظرك نواحي القصور في مؤسسات العلاج بالمجان.(مستشفى عام حكومي).

-الإهمال وعدم الاهتمام بالمريض . ☐

-عدم توفر الأدوية. ☐

-عدم توفر الأجهزة الطبية اللازمة. ☐

-عدم توفر الأطباء المتخصصين. ☐

أخرى تذكر.....

27- برأيك كيف يمكن النهوض بمستوى الخدمات الصحية في المؤسسات العلاجية ؟

-العمل بطريقة دائمة . ☐

-توفير عدد الأطباء المتخصصين . ☐

-التفتيش الدائم من وزارة الصحة عليها. ☐

-أخرى تذكر.....

د-التعليم

28-هل يوجد بالقرية ؟

-مدرسة ابتدائية . نعم ☐ لا ☐

-متوسطة . نعم ☐ لا ☐

-ثانوية . نعم ☐ لا ☐

29-ما هي أكثر المشكلات أو الصعوبات التي تواجه المتعلمين ؟

-لا توجد مشاكل ☐

-بعد المدرسة ☐

-ارتفاع مصاريف الدراسة ☐

-صعوبات المقررات المدرسية ☐

-عدم كفاءة المدرسين ☐

-عدم توفر الخدمات المدرسية ☐

-نقص المدرسين وعدم تخصصهم ☐

-أخرى تذكر.....

30-هل يوجد في الأسرة من لم يكمل دراسته؟

- الذكور نعم ☐ لا ☐

- الإناث نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم ،ما هي الأسباب؟.....

31-هل يوجد بالقرية برامج دراسية لمحو الأمية؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم ، من هي الشريحة الأكثر إقبالا؟.....

ه-الطرق ووسائل النقل والمواصلات.

32-هل القرية مزودة بشبكة للطرقات المعبدة ؟ نعم ☐ لا ☐

33- كيف تنتقلون إلى المدينة لتلبية احتياجاتكم ؟

نقل خاص ☐ نقل عمومي ☐ نقل غير رسمي ☐

34-ما هي أكثر المشكلات التي تترتب على صعوبة الانتقال من القرية وإليها؟

-المعانات أثناء الذهاب إلى العمل. ☐

-عدم إمكانية الحصول على السلع الرئيسية. ☐

-صعوبة وصول الأبناء إلى مدارس خارج القرية. ☐

-صعوبة إسعاف المرضى. ☐

-صعوبة التسويق. ☐

-إيجاد عزلة فيزيقية بين الأقارب. ☐

-صعوبة إيجاد فرص مناسبة للترفيه. ☐

35-هل توجد بعض المبادرات الذاتية لحل مشكلات النقل بالقرية ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـــ لا يسأل، **ما هي أكثر الأسباب ؟**

-بسبب الصراع والتنافس داخل القرية ☐

-بسبب الشعور بالفردية ☐

-عدم توفر الأيدي العاملة اللازمة ☐

-عدم توفر الخبرة اللازمة ☐

-أخرى تذكر.....

36-هل بادرت البلدية بحل مشكلات الانتقال من القرية وإليها؟

نعم ☐ لا ☐

و-خدمات الإدارة

37-هل توجد بالقرية؟

-فرع بلدي. نعم ☐ لا ☐

-فرع إداري. نعم ☐ لا ☐

-فرع للبريد. نعم ☐ لا ☐

38-هل تتوفر بالقرية ؟

-شبكة الهاتف. نعم ☐ ☐

-الأنترنات. نعم ☐ ☐

ز-الخدمات العامة (التثقيف والإعلام) وشغل أوقات الفراغ.

39-هل تحرص على معرفة الأخبار بانتظام؟ نعم ☐ ☐ لا ☐

40-ما هي مصادر هذه المعرفة؟

-الإذاعة ☐ -أهالي القرية ☐

-التلفزيون ☐ -أخرى تذكر.....

-صحف ومجلات ☐

41-ما هي أكثر البرامج التي تميل إلى متابعتها ؟

-برامج ثقافية تربوية ☐

-برامج اجتماعية ☐

-برامج الإرشاد الزراعي ☐

-برامج الإرشاد الصحي ☐

-أخرى تذكر.....

42-هل تنظم بالقرية أنشطة ثقافية؟ نعم ☐ ☐ لا ☐

في حالة نعم ،يسأل ،هل هي؟

-تظاهرات غنائية ☐

-ملتقيات شعبية ☐

-أمسيات شعرية ودروس ☐

-مسرح وفن ☐

-أخرى تذكر.....

43- هل يوجد في القرية مكتبة عمومية؟ نعم ☐ لا ☐

44-هل يوجد بالقرية دار للشباب؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم،ما هي النشاطات التي تقدم في دار الشباب؟

.....

45-أثناء فراغك اليومي، ماذا تفضل أن تعمل.

(رتب حسب الأهمية).

-أحب أن أشترك في تجمع (لقاء) لتبادل الحديث ☐

-أحب أن ألعب الطاولة أو الورق أو الدومينو ☐

-أحب أن أشاهد التلفاز ☐

-أحب أن أقرأ الصحف والمجلات ☐

46-هل تكفي إمكانيات الترويح المتاحة في القرية لشغل فراغك؟

تكفي ☐ لا تكفي ☐

ح-الخدمات الدينية

47-هل يوجد في قريتك

مسجد ☐ مصلى ☐ لا يوجد ☐

في حالة يوجد. هل تم بناءه من طرف؟

-الحكومة ☐

-الخواص ☐

-اشتراك سكان القرية ☐

ط-خدمات الأمن

48-هل تشعر أن الأمن موجود في هذه القرية؟ نعم ☐ **لا** ☐

في حالة لا يسأل، **،ما هي مظاهر عدم استتباب الأمن في القرية؟**

-عدم وجود مركز للأمن (شرطة، درك...) ☐

-وجود صراع مستمر بين السكان ☐

-عدم حسم الخلافات قضائيا ☐

-وجود أحزاب وطوائف متنازعة ☐

-أخرى تذكر.....

49-هل تشعر أنك حر في هذه القرية لتقول أو تفعل ما تشاء؟

-أشعر بكامل الحرية ☐

-لا أشعر بالحرية مطلقا ☐

-أشعر أنني حر إلى حد ما ☐

في حالة الإجابة 2 و3 يسأل، ماذا يمنعك بصورة رئيسية من الشعور بأن لك كامل الحرية؟

- سيطرة السلطات الحكومية ☐

-سيطرة العائلة ☐

-سيطرة الأحزاب ☐

-أخرى تذكر.....

ثانيا -بيانات حول خدمة الاجتماعية التنموية في المجال الاقتصادي.

أ-التنمية الزراعية:

-الملكية الزراعية

50-ما هي الطبيعة القانونية للأراضي المستغلة؟

ملك ☐ عرش ☐ ملك للدولة ☐

51-هل تحتوي مستثمرتك على أراضي في أطر الاستفادة؟

نعم ☐ لا ☐

52-هل مساحة الأراضي التي تمتلكها؟

كبيرة ☐ صغيرة ☐ متوسطة ☐

53-هل توجد أراضي بور؟ نعم ☐ لا ☐

-طبيعة التربة الزراعية.

54-ما هي أكثر عمليات الاستصلاح التي تحتاج إليها الأرض لزراعة المحاصيل التي ترغب فيها؟

-تسوية. ☐

-توفير مصادر الصرف. ☐

-إضافة مواد عضوية أو أسمدة. ☐

-توفير مصادر جديدة للري. ☐

-أخرى تذكر.....

55-هل يتطلب إنجاز هذه العمليات؟

-جهود ذاتية ☐

-جهود حكومية ☐

56-ما الذي يمكنك من الإسهام في إنجاز هذه العمليات؟

- الخبرة ☐
- الجهد العضلي ☐
- المال ☐
- الأيادي العاملة ☐
- الآلات ☐ -أخرى تذكر.....

-نظام السقي (وسائل الري).

57-ما هو مصدر ماء السقي المستخدم في مستثمرتكم الفلاحية؟

-الواد ☐ بئر عميق ☐ آبار ارتوازية ☐ عيون وينابيع ☐

-أكثر من مصدر ☐

8-ما هي منشئات تخزين المياه الموجودة في مستثمرتكم الفلاحية؟

-حوض إسمنتي ☐ حوض بالتراب أخرى.....

59-ما هو نظام السقي المستخدم أكثر في مستثمرتكم الفلاحية؟

العنصر ☐ السيلان ☐ الخط ☐ الحوض ☐ الرش ☐ التقطير ☐

-الإنتاج النباتي.

60-هل تزرعون القمح في مستثمرتكم؟ نعم ☐ لا ☐

61-ما هي أنواع الحبوب المزروعة؟ المحلية ☐ المحسنة ☐

62-ما هي أكثر التقنيات الزراعية التي تستعملونها في زراعة الحبوب ومحاصيل كبرى أخرى؟

أسمدة العمق ☐ محاربة الأعشاب الضارة ☐ أسمدة آزوتية ☐

الجني الآلي للقرط ☐ الجني اليدوي للحبوب ☐ الجني الآلي للحبوب ☐

63-هل لديكم أشجار مثمرة في المستثمرة؟ نعم ☐ لا ☐

64-هل تعلمتم غرس وتقليم الأشجار؟ نعم ☐

65-حسب رأيك ما هي أكثر العوائق التي تعرقل تطوير الأشجار المثمرة؟

-نقص الماء ☐ نقص الأراضي ☐ نقص في العتاد ☐

-نقص التمويل ☐ مشاكل التسويق ☐ نقص في المشاتل ☐

-أخرى تذكر.....

66-فيما تستخدمون الحبوب التي تنتجونها؟

-الاستهلاك الذاتي ☐

-البيع في السوق ☐

-البيع بعد التحويل ☐

67-فيما تستخدمون الخضروات ومنتوجات الأشجار المثمرة التي تنتجونها؟

-الاستهلاك الذاتي ☐

-البيع في السوق على حالها ☐

-البيع بعد التحويل ☐

-الإنتاج الحيواني.

68-هل تمارسون تربية الحيوانات؟ نعم ☐ لا ☐

-في حالة نعم، ما هي؟

البقر المحلي ☐ البقر المحسن ☐ الأغنام ☐ الماعز ☐

الأرانب ☐ المحل ☐ الخيول ☐ الدجاج ☐

69-ما هي مواقع التخزين المستعملة للأعلاف؟

المستودعات ☐ النادر ☐ المطامر ☐

70-ما هو مصدر هذه الأعلاف؟

المستثمرة ☐ الش☐

71-ما هي طريقة التكاثر المتبعة عند القطيع؟

-التكاثر الحر ☐

-التكاثر بالدفعة ☐

-التكاثر الموجه ☐

72-إذا كنت تنتج الحليب أين توجهه؟

-الاستهلاك الذاتي ☐

-البيع في القرية ☐

-البيع في المؤسسات إنتاج الحليب الاقتصادية ☐

73-إذا كنت منتج الصوف أي توجهه؟

-الاستهلاك الذاتي ☐

-البيع داخل القرية ☐

-البيع لمؤسسة اقتصادية ☐

74- هل هناك وفيات في الحيوانات التي تربيها؟

نعم ☐ لا ☐

ب-التنمية الصناعية:

-تنمية الصناعات الزراعية.

75-هل تتوفر القرية على مصانع صغيرة ؟ نعم ☐ لا ☐

76- في حالة وجود صناعات ريفية في القرية يسأل:ما هي؟

-تجفيف الفواكه والخضار ☐

-عصر الزيتون ☐

-صناعة تقطيع وتجهيز الأخشاب ☐

-صناعة الفخار والخزف ☐

-صناعة الزرابي التقليدية ☐

-أخرى تذكر.....

77-هل تقوم فعلا بزراعة محاصيل يمكن تصنيعها في القرية؟

نعم ☐ لا ☐

78- في حالة عدم تصنيعها ، لماذا لا تقوم بتصنيع هذه المحاصيل؟

-عدم توفر الخبرة المناسبة ☐

-عدم توفر المكان الملائم ☐

-عدم توفر الإمكانيات المالية ☐

-عدم توفر العنصر البشري ☐

-تفضيل بعضها طازجة ☐

-صعوبة تسويق الإنتاج الصناعي ☐

-عدم ملائمة المناخ أو الظروف الطبيعية ☐

-أخرى تذكر.....

-المجال التجاري

79-هل يوجد سوق تجاري داخل القرية؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم.

هل تباع منتوجات الصناعات الريفية في هذا السوق؟ نعم ☐ **لا** ☐

ثالثا –بيانات حول خدمة الاجتماعية التنموية في المجال البشري

–العمل.

80–ما طبيعة العمل الأساسي الذي تقوم به؟

–عمل دائم ☐ –عمل متقطع ☐

–عمل نصف الوقت ☐ –عمل موسمي ☐

81–هل لديك استعداد لتعلم حرفة يدوية جديدة أو اكتساب مهارات جديدة تزود بها دخلك؟ نعم ☐ **لا** ☐

82–هل يوجد في الأسرة بعض الأفراد الذين لم يجدوا فرصة عمل مناسب رغم استعدادهم للعمل؟ ☐ ☐

– المرأة الريفية

83–هل ترى أنه من الضروري أن تعمل المرأة؟ نعم ☐ **لا** ☐

84–كيف تساهم المرأة في زيادة مداخيل الأسرة؟

–العمل في المزرعة المستثمرة ☐

–العمل داخل المنزل ☐

–العمل بالأجر ☐

–العمل الموسمي ☐

–أخرى تذكر.....

85–هل توافق على تعليم المرأة؟ نعم ☐ لا ☐

رابعا:بيانات خاصة بالخدمة الاجتماعية التنموية في المجال السياسي

أ–السلطة داخل القرية

86– في رأيك من يحوز على السلطة في القرية ؟

– كبار السن من الشيوخ ☐ رجال العلم ☐ رجال الدين ☐

– أصحاب الثروة ☐ الدولة ☐

ب–المشاركة السياسية :

87–كيف هي المشاركة والانخراط في الأحزاب في منطقتك ؟

عال ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐ منعدم ☐

88–كيف هي فعاليات الحملات الانتخابية داخل القرية ؟

انتخابات محلية : عال ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐ منعدم ☐

انتخابات وطنية : عال ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐ منعدم ☐

خامسا:بيانات خاصة بالخدمة الاجتماعية التنموية في المجال البيئي

89-هل تستفيد القرية من عمليات التشجير ؟نعم ☐ لا ☐

90-هل توجد أراضي مخصصة للرعي؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم .ما هي حالتها ؟.....

91-**هل تستفيد القرية من خدمات الردم التقني للنفايات ؟**نعم ☐ لا ☐

92-هل تعاني القرية من التلوث البيئي ؟ نعم ☐ لا ☐

93-ما هي أكثر الأمراض البيئية انتشارا في القرية؟

-الأمراض المعدية ☐

-الأمراض المنتقلة عن طريق المياه ☐

-الأمراض المنتقلة عن طريق الحيوان ☐

-أخرى تذكر.....

94-هل استفدتم من تدابير الوعي الصحي؟ نعم ☐ **لا** ☐

سادسا:بيانات خاصة بدور المشاركة الشعبية في تنمية القرية

95-هل هناك مشاركة شعبية في برامج التنمية المسطرة بالقرية؟ نعم ☐ **لا** ☐

96-من الذي تقع على عاتقه مسؤولية اتخاذ القرارات الخاصة بالنهوض بالقرية وحل مشكلاتها؟

-كبار السن ☐ -الأعيان ☐ -ممثلو السلطة الرسمية ☐

-ممثلو الهيئات ☐ -رجال الدين ☐

97-هل تهتم الحكومة باقتراحات وآراء السكان فيما يخص برامج التنمية الضرورية؟

نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم يسأل.

98-هل تتاح لكم فرصة المشاركة في صياغة البرامج والمشاريع؟ نعم ☐ لا ☐

99-هل تشاركون في تنفيذ البرامج التنموية المسطرة بالقرية؟ نعم ☐ لا ☐

100-هل تشاركون في رقابة سير المشاريع؟ نعم ☐ لا ☐

101-هل تعطي لكم فرصة تقييم البرامج والمشاريع؟ نعم ☐ لا ☐

الملحق رقم (02)

قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	الأساتذة المحكمين	الامضاء	الجامعة
01	أ.د فكرون السعيد		محمد بوضياف بالمسيلة
02	أ.د قجة رضا		محمد بوضياف بالمسيلة
03	أ.د رحاب مختار		محمد بوضياف بالمسيلة
04	د. عزوز عبد الناصر		محمد بوضياف بالمسيلة
05	د. بلوم اسمهان		محمد بوضياف بالمسيلة
06	د. مامش نجية		محمد بوضياف بالمسيلة
07	د. مانع عمار		جامعة تيبازة

الملحق رقم 03

دليل المقابلة

1-ما رأيك في واقع التخطيط للتنمية في المناطق الريفية ؟

.....

.....

2-من هي الجهات التي تقرر المشاريع التنموية في المجتمع الريفي (القرية)؟

.....

.....

3-ما هي نوعية المشاريع التنموية التي يستفيد منها سكان القرية حاليا ؟

.....

.....

.....

4-على أي أساس يتم اختيار هذه المشاريع؟

.....

.....

.....

.....

5- ماهي مصادر تمويل هذه المشاريع؟

.....

.....

6- هل تعتقد أن المشاريع التنموية توافق الاحتياجات الحقيقية لسكان القرية؟

.....

.....

.....

7- هل توجد مشاريع توقفت عن الإنجاز ؟ ماذا عنها

.....

.....

.....

.....

و لماذا؟

.....

.....

.....

.....

دليل المقابلة

1-ما رأيك في واقع التخطيط للتنمية في المناطق الريفية ؟

بسبب حسب احتياجات السكان و امكانيات المتوفرة

2-من هي الجهات التي تقرر المشاريع التنموية في المجتمع الريفي (القرية)؟

البلدية

3-ما هي نوعية المشاريع التنموية التي يستفيد منها سكان القرية حاليا ؟

البناء الريفي + الكهرباء الريفية + فتح الطرق الريفية + قاعات العلاج + المدارس الابتدائية + تكوين الفلاحين (أراضي فلاحية + عتاد فلاحي + قروض ...)

4-على أي أساس يتم اختيار هذه المشاريع؟

حسب الأولويات و احتياجات السكان

5- ماهي مصادر تمويل هذه المشاريع؟

المخطط البلدي للتنمية PCD

6- هل تعتقد أن المشاريع التنموية توافق الاحتياجات الحقيقية لسكان القرية؟

نعم

7- هل توجد مشاريع توقفت عن الإنجاز ؟ مانوع عما

لا توجد

و لماذا؟

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه
الأمين العام
امضاء: بوضياف كمال

دليل المقابلة

1-ما رأيك في واقع التخطيط للتنمية في المناطق الريفية ؟

لا تساير مع واقع المناطق الريفية

2-من هي الجهات التي تقرر المشاريع التنموية في المجتمع الريفي (القرية)؟

الجماعات المستفادة على مستوى المجتمع الريفي وفي بعض الحالات المنتوب المحلي من طرف المنطقة الريفية

3-ما هي نوعية المشاريع التنموية التي يستفيد منها سكان القرية حاليا ؟

المشاريع الخاصة بالمياه الصالحة للشرب والصالح الفلاحية والإنارة العمومية والبناء السريع

4-على أي أساس يتم اختيار هذه المشاريع؟

يتم اختيار هذه المشاريع حسب ضرورة الحاجة للمشروع في تلك المنطقة وحسب الأولوية

5- ماهي مصادر تمويل هذه المشاريع؟

جماعة تمويل متقدمة من ميزانية البلدية أو الولاية أو الدولة أحيانا من الضرائب والمساهمات الخاصة

6- هل تعتقد أن المشاريع التنموية توافق الاحتياجات الحقيقية لسكان القرية؟

في بعض الحالات توافق الاحتياجات الحقيقية لسكان القرية وفي بعض الأحوال لا توافق الاحتياجات الحقيقية

7- هل توجد مشاريع توقفت عن الإنجاز ؟ نعم

توجد مشاريع توقفت عن الإنجاز مثل إنجاز آبار المياه الصالحة للشرب

و لماذا؟

وذلك لعدم وجود المياه الجوفية في تلك المنطقة أو لانعدام السيولة المالية

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

الملخص:

تشير الخدمات الاجتماعية التنموية الريفية إلى العمليات التي يمكن أن توحد جهود الأفراد ومؤسسات الدولة، قصد تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والسياسية والبيئية لسكان المجتمعات الريفية، وتحقيق تماسك بنيان المجتمع وتوازن قواه واستغلال موارده استغلال عقلانيا، إضافة إلى عملية تهيئة عوامل التقدم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق مساهمة أفراد المجتمع ومنظماته واستغلال طاقاته وإمكاناته، وبما أن التنمية الاجتماعية عملية تغيير مؤسسي مخطط، للوصول إلى مواءمة أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والسياسات والبرامج الاجتماعية، وتغيير الظروف أو التكيف الهادف مع الظروف، تهدف إلى الوقوف على واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبشرية والسياسية والبيئية وغيرها من جوانب الحياة السائدة في الريف الجزائري، وذلك لمعرفة حجم الخدمات الاجتماعية، والمرافق العامة المتوفرة في الريف الجزائري من حيث الكم والكيف.

ونظرا لأهمية هذه العناصر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووفقا لذلك كان لزاما على الطالبة البحث في واقع الخدمات الاجتماعية التنموية في المجتمع الريفي الجزائري، قصد الوقوف على حقيقة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبشرية والبيئية والسياسية في الريف الجزائري، ومحاولة تحليلها وتشخيصها، لمعرفة التقدم الذي حققه المجتمع الريفي الجزائري، والوقوف على المعوقات الأساسية التي تعترض الجهود التنموية، قصد إزالتها والتغلب عليها، ولما كانت الخدمة الاجتماعية أداة ووسيلة من وسائل التنمية الاجتماعية لتحقيق النهوض بالمجتمع الريفي، جاءت هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي تقوم به الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع الريفي الجزائري.

و توصلت الدراسة إلى أن الخدمات التنموية في الريف الجزائري ما تزال ناقصة في كل المجالات، وأنه توجد مشاركة محتشمة للريفيين في العمليات التنموية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية التنموية، المجتمع الريفي.

***ABSTRACT*:**

Social and rural development services refer to processes that can unite the efforts of individuals and state institutions in order to improve the economic, social, human, political and environmental conditions of the population of rural communities, achieve cohesion of the structure of the society, balance its forces and exploit its resources rationally, Social development and development of society and its organizations and the exploitation of its potential and potential. As social development is a process of institutionalized change, in order to better harmonize humanitarian needs with social policies and programs and change conditions or The aim is to identify the social, economic, human, political, environmental and other aspects of life in the Algerian countryside, in order to determine the size of the social services and the public facilities available in the Algerian countryside.

In view of the importance of these elements in the process of economic and social development, accordingly, it was necessary for the student to investigate the reality of social development services in the Algerian rural society in order to identify the reality of the social, economic, human, environmental and political life in the Algerian countryside and to analyze and diagnose it. Algerian society, and to identify the main obstacles to development efforts, in order to remove and overcome them. As social service is a tool and means of social development to achieve the advancement of rural society, To study the role played by social service in the development of the Algerian rural community.

The study found that development in Algerian countryside is still incomplete in all areas, and that there is a decent participation of rural people in development processes.

***Keywords**: development, social development, social service, social development service, rural society.*